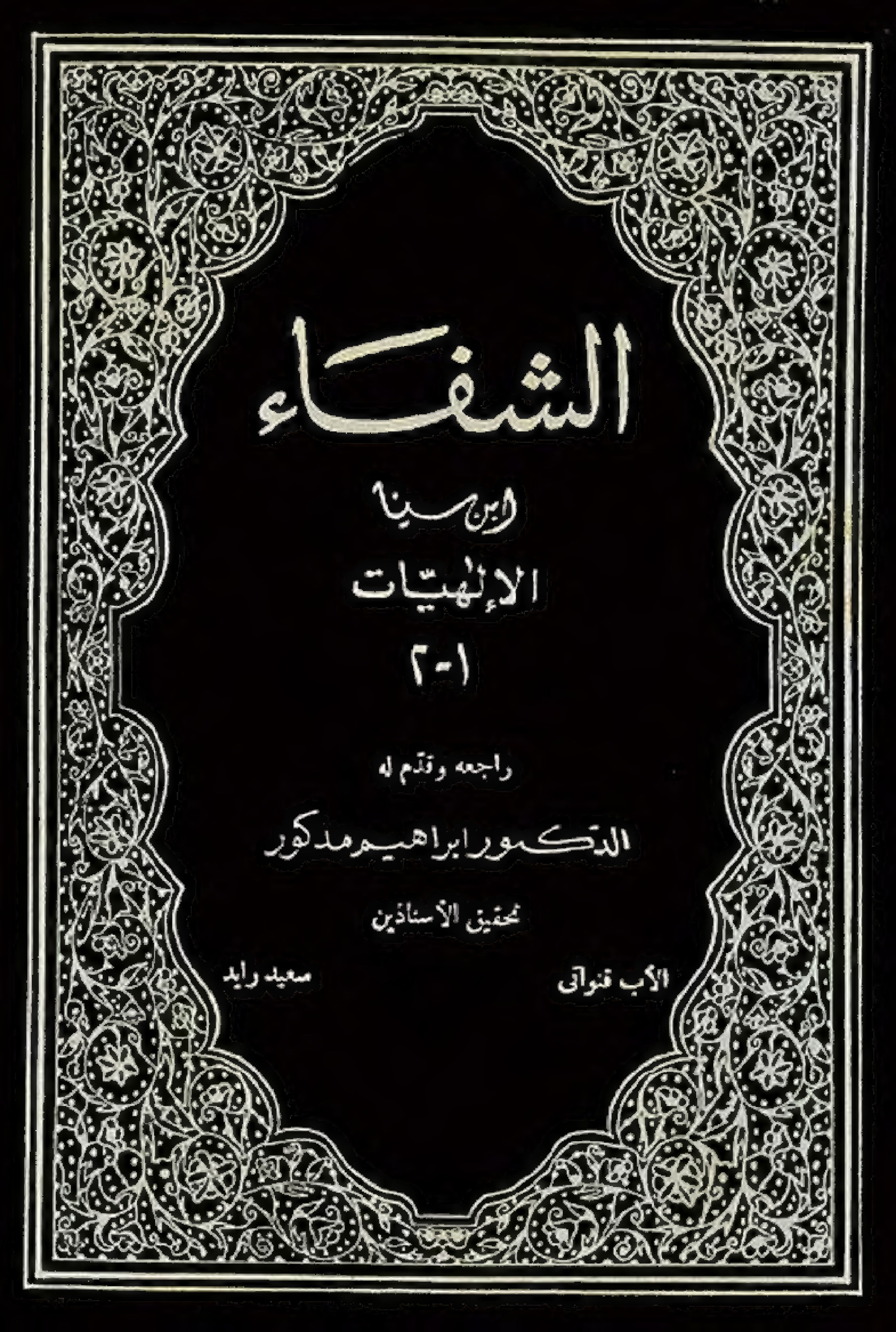


الشفاء
ابن سينا
الإلهيّات
(١-٢)
راجعه وقدّم له
الدكتور ابراهيم مدكور
تحقيق الأستاذين
الأب قنواتي
سعيد زايد

المقالة الأولى

وفيها ثمانية فصول




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلاته على النبي المصطفى محمد وآله الأكرمين أجمعين .

الفن الثالث عشر من كتاب الشفا فى الإلهيات .

المقالة الأولى وهى ثمانية فصول

[الفصل الأول]

(١) فصل

فى ابتداء طلب موضوع الفلسفة الأولى لتتبين إنيته فى العلوم

وإذ قد وفقنا الله ولى الرحمة والتوفيق ، فأوردنا ما وجب إيراده من معانى العلوم المنطقية والطبيعية والرياضية ، فبالحرى أن نشرع فى تعريف المعانى الحكمية ، ونبتدئ مستعينين بالله فنقول :

إن العلوم الفلسفية ، كما قد أشير إليه فى مواضع أخرى من الكتب ، تنقسم إلى النظرية وإلى العملية . وقد أشير إلى الفرق بينهما وذُكر أن النظرية هى التى تطلب فيها استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العقل بالفعل ، وذلك

---

(١) الرحيم : + وحسبنا الله ونعم الوكيل م (٢) الحمد ... أجمعين : ساقطة من ب ، جـ ، ص || النبى : + المصطفى م (٣) الفن ... الإلهيات : الفن الرابع من الجملة الرابعة من كتاب الشفاء فى الإلهيات وهو فن واحد فى عشر مقالات م || فى الإلهيات : تصنيف الشيخ الرئيس جـ || الإلهيات : + عشر مقالات جـ ، ط ؛ + عشر مقولات ص (٤) وهى ثمانية فصول : ساقطة من جـ ، ص ؛ من جملة الإلهيات ثمانية فصول ط ، طا ؛ من الإلهيات وتعرف الأولى بثمانية فصول م (٦) فصل : الفصل الأول من المقالة الأولى من جملة الإلهيات ط ؛ الفصل الأول من المقالة الأولى طا (٧) موضوع : + العلم جـ (٨) وإذ : إذ جـ (١١) ونبتدئ : فنبتدئ جـ ، ط (١٢ — ١٣) هى ... النظرية : ساقطة من م .

بحصول العلم التصوري والتصديق بأمور ليست هي هي بأنها أعمالنا وأحوالنا ، فتكون الغاية فيها حصول رأي واعتقاد ليس رأياً واعتقاداً في كيفية عمل أو كيفية مبدأ عمل من حيث هو مبدأ عمل .

وأن العملية هي التي يطلب فيها أولاً استكمال القوة النظرية بحصول العلم التصوري والتصديق بأمور هي هي بأنها أعمالنا ، ليحصل منها ثانياً استكمال القوة العملية بالأخلاق .

وذكر أن النظرية تنحصر في أقسام ثلاثة هي : الطبيعيــة ، والتعليمية ، والإلهية .

وأن الطبيعية موضوعها الأجسام من جهة ما هي متحركة وساكنة ، وبحثها عن العوارض التي تعرض لها بالذات من هذه الجهة .

وأن التعليمية موضوعها إما ما هو كم مجرد عن المادة بالذات ، وإما ما هو ذو كم . والمبحوث عنه فيها أحوال تعرض للكم بما هو كم . ولا يؤخذ في حدودها نوع مادة ، ولا قوة حركة .

وأن الإلهية تبحث عن الأمور المفارقة للمادة بالقوام والحد . وقد سمعت أيضا أن الإلهي هو الذي يبحث فيه عن الأسباب الأولى للوجود الطبيعي والتعليمي وما يتعلق بهما ، وعن مسبب الأسباب ومبدأ المبادئ وهو الإله تعالى جده .

---

(١) بحصول : لحصول ب ، جـ ، د ، ص ، ط ، طا (٢) الغاية : العلم ط (٥) ليحصل : ليحصل جـ ، ص ، ط ، م (٧) تنحصر : منحصر ـ ، منحصرة ص ، ط || هي : في جـ ، م (١٢) يؤخذ : يوجد م (١٥) فيه : ساقطة من ب || الأولى : الأول ط ، طا || للوجود : الوجود ص (١٦) مسبب : سبب جـ (١٧) جده : ساقطة من ب .

فهذا هو قدر ما يكون قد وقفت عليه فيما سلف لك من الكتب. ولم يتبين لك من ذلك أن الموضوع للعلم الإلهى ما هو بالحقيقة إلا إشارة جرت فى كتاب البرهان من المنطق إن تذكرتها. وذلك أن فى سائر العلوم قد كان يكون لك شىء هو موضوع، وأشياء هى المطلوبة، ومبادئ مسلمة منها تؤلف البراهين. والآن، فلست تحقق حق التحقيق ما الموضوع لهذا العلم، وهل هو ذات العلة الأولى حتى يكون المراد معرفة صفاته وأفعاله أو معنى آخر.

وأيضا قد كنت تسمع أن ههنا فلسفة بالحقيقة، وفلسفة أولى، وأنها تفيد تصحيح مبادئ سائر العلوم، وأنها هى الحكمة بالحقيقة. وقد كنت تسمع تارة أن الحكمة هى أفضل علم بأفضل معلوم، وأخرى أن الحكمة هى المعرفة التى هى أصح معرفة وأتقنها، وأخرى أنها العلم بالأسباب الأولى للكل. وكنت لا تعرف ما هذه الفلسفة الأولى، وما هذه الحكمة، وهل الحدود والصفات الثلاث لصناعة واحدة، أو لصناعات مختلفة كل واحدة منها تسمى حكمة.

ونحن نبين لك الآن أن هذا العلم الذى نحن بسبيله هو الفلسفة الأولى، وأنه الحكمة المطلقة، وأن الصفات الثلاث التى رُسم بها الحكمة هى صفات صناعة واحدة، وهى هذه الصناعة. وقد عُلم أن لكل علم موضوعا يخصّه، فلنبحث الآن عن الموضوع لهذا العلم، ما هو؟ ولننظر هل الموضوع لهذا العلم هو إنية الله تعالى جده، أو ليس ذلك، بل هو شىء من مطالب هذا العلم؟

فنقول: إنه لا يجوز أن يكون ذلك هو الموضوع، وذلك لأن موضوع كل علم هو أمر مُسلّمٌ الوجود فى ذلك العلم، وإنما يبحث عن أحواله. وقد

---

(١) يكون: كان ط، م || فيما: مما م (٥) التحقيق: التحقق ب (١٠) وكنت: وقد كنت جـ (١١) والصفات: أو الصفات م (١٣) ونحن: فنحن جـ (١٤) وأنه: وأنها ط || رسم: ترسم ط. (١٧) جده: ساقطة من ب، جـ، ص، م || ذلك: كذلك ط.

عُلم هذا فى مواضع أخرى . ووجود الإله تعالى جده لا يجوز أن يكون مسلما فى هذا العلم كالموضوع ، بل هو مطلوب فيه . وذلك لأنه إن لم يكن كذلك لم يخل إما أن يكون مسلّما فى هـــذا العلم ومطلوباً فى علم آخر ، وإما أن يكون مسلّماً فى هذا العلم وغير مطلوب فى علم آخر . وكلا الوجهين باطلان . وذلك لأنه لا يجوز أن يكون مطلوباً فى علم آخر ، لأن العـــلوم الأخرى إما خلقية أو سياسية ، وإما طبيعية ، وإما رياضية ، وإما منطقية . وليس فى العلوم الحكمية علم خارج عن هذه القسمة ، وليس ولا فى شيء منها يُبحث عن إثبات الإله تعالى جده ، ولا يجوز أن يكون ذلك . وأنت تعرف هذا بأدنى تأمل لأصول كررت عليك . ولا يجوز أيضا أن يكون غير مطلوب فى علم آخر لأنه يكون حينئذ غير مطلوب فى علم ألبتة . فيكون إما بيِّنا بنفسه ، وإما مأيوسا عن بيانه بالنظر ، وليس بيِّنا بنفسه ولا مأيوسا عن بيانه ، فإن عليه دليلا . ثم المأيوس عن بيانه كيف يصح تسليم وجوده ؟ فبقى أن البحث عنه إنما هو فى هذا العلم .

ويكون البحث عنه على وجهين : أحدهما البحث عنه من جهة وجوده ، والآخر من جهة صفاته . وإذا كان البحث عن وجوده فى هذا العلم ، لم يجز أن يكون موضوع هذا العلم ، فإنه ليس على علم من العلوم إثبات موضوعه ؛ وسنبين لك عن قريب أيضا ، أن البحث عن وجوده لا يجوز أن يكون إلا فى هذا العلم ، إذ قد تبيّن لك من حال هذا العلم أنه يبحث عن المفارقات للمادة أصلا . وقد لاح لك فى الطبيعيات أن الإله غير جسم ، ولا قوة جسم ،

(١) جده : ساقطة من جـ ، ص ، م (٢) لأنه إن : لأنه م (٤) باطلان : باطل م (٥) لأنه : أنه ب ، جـ ، م (٦) أو سياسية : وإما سياسية م (٧) عن : من جـ || يبحث : يبحث ص ، م (٨) جده : ساقطة من ب (٩) كررت : تكررت ط (١٠) مطلوب فى علم ألبتة : مطلوب ألبتة ط (١١) وليس بينا بنفسه : وليس بينا فى نفسه م || ولا مأيوسا : ولا مأيوس ب ، جـ ، م ؛ ولا مأيوسا ص (١٢) دليلا : + بالنظر ط || فبقى : فبقى ب (١٨) قد : ساقطة من م || تبين : يتبين ص ، م || يبحث : يبحث جـ ، ص ، م (١٩) للمادة : عن المادة جـ .

بل هو واحد برىء عن المادة ، وعن مخالطة الحركة من كل جهة . فيجب أن يكون البحث عنه لهذا العلم .

والذى لاح لك من ذلك فى الطبيعيات كان غريبا عن الطبيعيات ، ومستعملا فيها ، منه ما ليس منها ، إلا أنه أريد بذلك أن يُعَجَّل للإنسان وقوف على إنية المبدأ الأول فتتمكن منه الرغبة فى اقتباس العلوم ، والانسياق إلى المقام الذى هناك ليتوصل إلى معرفته بالحقيقة . ولما لم يكن بد من أن يكون لهذا العلم موضوع وتبين لك أن الذى يُظَن أنه هو موضوعه ليس بموضوعه ، فلننظر : هل موضوعه الأسباب القصوى للموجودات كلها أو بعضها ، لأن واحدا منها الذى لم يكن القول به . فإن هذا أيضا قد يظنه قوم .

لكن النظر فى الأسباب كلها أيضا لايخلو إما أن ينظر فيها بما هى موجودات أو بما هى أسباب مطلقة ، أو بما هى كل واحد من الأربعة على النحو الذى يخصه . أعنى أن يكون النظر فيها من جهة أن هذا فاعل ، وذلك قابل ، وذلك شىء آخر ، أو من جهة ما هى الجملة التى تجتمع منها .

فنقول : لا يجوز أن يكون النظر فيها بما هى أسباب مطلقة ، حتى يكون الغرض من هذا العلم هو النظر فى الأمور التى تعرض للأسباب بما هى أسباب مطلقة . ويظهر هذا من وجوه :

أحدها ، من جهة أن هذا العلم يبحث عن معانٍ ليست هى من الأعراض الخاصة بالأسباب بما هى أسباب ، مثل الكلى والجزئى ، والقوة والفعل ، والإمكان والوجوب وغير ذلك .

(٤) للإنسان : الإنسان ب ، ط || وقوف : الوقوف ط (٦) ليتوصل : يتوصل ب ، ص ، م
(٧) هو : ساقطة من جـ ، ص ، م (٨) لا : إلا جـ ، ط ، م (١٠) فيها : ساقطة من ب
(١٥) من : فى ب ، جـ ، ص ، م || للأسباب : الأسباب ب ، جـ ، ط || أسباب مطلقة : ساقطة من م (١٨) الخاصة : الخاصية م .

ثم من البيّن الواضح أن هذه الأمور فى أنفسها بحيث يجب أن يبحث عنها ، ثم ليست من الأعراض الخاصة بالأمور الطبيعية والأمور التعليمية . ولا هى أيضا واقعة فى الأعراض الخاصة بالعلوم العملية . فيبقى أن يكون البحث عنها للعلم الباقى من الأقسام وهو هذا العلم .

وأيضا فإن العلم بالأسباب المطلقة حاصل بعد العلم بإثبات الأسباب للأمور ذوات الأسباب . فإنا ما لم نثبت وجود الأسباب للمسبَّبات من الأمور بإثبات أن لوجودها تعلقاً بما يتقدمها فى الوجود ، لم يلزم عند العقل وجود السبب المطلق ، وأن ههنا سبباً ما . وأما الحس فلا يؤدى إلا إلى الموافاة . وليس إذا توافى شيئان ، وجب أن يكون أحدهما سببا للآخر . والإقناع الذى يقع للنفس لكثرة ما يورده الحس والتجربة فغير متأكد ، على ما علمت ، إلا بمعرفة أن الأمور التى هى موجودة فى الأكثر هى طبيعية واختيارية .

وهذا فى الحقيقة مستند إلى إثبات العلل ، والإقرار بوجود العلل والأسباب . وهذا ليس بيّنا أوّليا بل هو مشهور ، وقد علمت الفرق بينهما . وليس إذا كان قريبا عند العقل ، من البين بنفسه أن للحادثات مبدأ ما يجب أن يكون بيّنا بنفسه مثل كثير من الأمور الهندسية المبرهن عليها فى كتاب أوقليدس . ثم البيان البرهانى لذلك ليس فى العلوم الأخرى ، فإذن يجب أن يكون فى هذا العلم .

فكيف يمكن أن يكون الموضوع للعلم المبحوث عن أحواله فى المطالب مطلوب الوجود فيه ؟ وإذا كان كذلك فبيّن أيضا أنه ليس البحث عنها من جهة

(٢) الخاصة : الخاصية م || التعليمية : العملية م (٣) أيضا : ساقطة من ب ، ص ، م || الخاصة : الخاصية ب || العملية : + والمنطقية جـ || فيبقى : فبقى م (٨) إلى : ساقطة من ب ، م (٩) للآخر : الآخر م (١١) واختيارية : أو اختيارية ص (١٣) مشهور : مشهود به ، ص || لذلك : أى بيّنا بنفسه أن لكل شىء مبدأ م (١٦) البرهانى : ساقطة من ط (١٨) وإذا : فإذا جـ ، وإذن م || عنها : عنا ط .

الوجود الذى يخص كل واحد منها ،لأن ذلك مطلوب فى هذا العلم . ولا أيضا من جهة ما هى جملة ما وكل ، لست أقول جملى وكلى . فإن النظر فى أجزاء الجملة أقدم من النظر فى الجملة ، وإن لم يكن كذلك فى جزئيات الكلى باعتبار قد علمته ، فيجب أن يكون النظر فى الأجزاء إما فى هذا العلم فتكون هى أولى بأن تكون موضوعة ، أو يكون فى علم آخر . وليس علم آخر يتضمن الكلام فى الأسباب القصوى غير هذا العلم . وأما إن كان النظر فى الأسباب من جهة ما هى موجودة وما يلحقها من تلك الجهة فيجب إذن أن يكون الموضوع الأول هو الموجود بما هو موجود .

فقد بان أيضاً بطلان هذا النظر ، وهو أن هذا العلم موضوعه الأسباب القصوى ، بل يجب أن يُعلم أن هذا كماله ومطلوبه .

(٢) جملة ما : جملة ط (٣) جملى : جمل ب ، ص ، م (٦) غير : عن م

(٧) وما يلحقها : ما يلحقها ط ، م (٩) فقد : وقد ج || النظر : الظن ج ، ص ، م .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى تحصيل موضوع هذا العلم

فيجب أن ندل على الموضوع الذى لهذا العلم لا محالة حتى يتبيّن لنا الغرض الذى هو فى هذا العلم ، فنقول :

إن العلم الطبيعى قد كان موضوعه الجسم ، ولم يكن من جهة ما هو موجود ، ولا من جهة ما هو جوهر ، ولا من جهة ما هو مؤلف من مبدئيه ، أعنى الهيولى والصورة ، ولكن من جهة ما هو موضوع للحركة والسكون . والعلوم التى تحت العلم الطبيعى أبعد من ذلك . وكذلك الخلقيات .

وأما العلم الرياضى فقد كان موضوعه إما مقداراً مجرداً فى الذهن عن المادة ، وإما مقداراً مأخوذاً فى الذهن مع مادة ، وإما عدداً مجرداً من المادة ، وإما عدداً فى مادة . ولم يكن أيضاً ذلك البحث متجهاً إلى إثبات أنه مقدار مجرد أو فى مادة أو عدد مجرد أو فى مادة ، بل كان من جهة الأحوال التى تعرض له بعد وضعه .

كذلك والعلوم التى تحت الرياضيات أولى بأن لا يكون نظرها إلا فى العوارض التى يلحق أوضاعاً أخص من هذه الأوضاع .

والعلم المنطقى ، كما علمت ، فقد كان موضوعه المعانى المعقولة الثانية التى تستند إلى المعانى المعقولة الأولى من جهة كيفية ما يتوصل بها من معلوم .

(١) فصل : الفصل الثانى ب ، ط (٤) يتبين : يبين م (٩) الخلقيات : الحقيقية ط
(١٣) له : وله م (١٥) إلا فى : الآن ط (١٧) علمت : عرفت ج .

إلى مجهول ، لا من جهة ما هى معقولة ولها الوجود العقلى الذى لا يتعلق بمادة أصلا أو يتعلق بمادة غير جسمانية . ولم يكن غير هذه العلوم علوم أخرى .

ثم البحث عن حال الجوهر بما هو موجود وجوهر ، وعن الجسم بما هو جوهر ، وعن المقدار والعدد بما هما موجودان ، وكيف وجودهما ، وعن الأمور الصورية التى ليست فى مادة أو هى فى مادة غير مادة الأجسام ، وأنها كيف تكون وأى نحو من الوجود يخصها ، فما يجب أن يجرد له بحث .

وليس يجوز أن يكون من جملة العلم بالمحسوسات ، ولا من جملة العلم بما وجوده فى المحسوسات ، لكن التوهم والتحديد يجرده عن المحسوسات .

فهو إذن من جملة العلم بما وجوده مباين .

أما الجوهر فبيّن أن وجوده بما هو جوهر فقط غير متعلق بالمادة وإلا لما كان جوهرٌ إلا محسوساً .

وأما العدد فقد يقع على المحسوسات وغير المحسوسات ، فهو بما هو عدد غير متعلق بالمحسوسات .

وأما المقدار فلفظه اسم مشترك ، فيه ما قد يقال له مقدار ، ويعنى به البعد المقوم للجسم الطبيعى ، ومنه ما يقال مقدار ، ويعنى به كمية متصلة تقال على الخط والسطح والجسم المحدود . وقد عرفت الفرق بينهما . وليس ولا واحد منهما مفارقا للمادة ، ولكن المقدار بالمعنى الأول وإن كان لا يفارق المادة فإنه أيضا مبدأ لوجود الأجسام الطبيعية . فإذا كان مبدأ لوجودها لم يجز أن يكون

(٣) وجوهر : وجوهر ب ، جـ ، ص ، ط (٤) وعن المقدار : والمقدار م (٧) بما : + هو ص ، ط ، طا ، م (٩) بما : + هو جـ ، ص ، ط || وجوده : موجود ط ، طا (١٤) ويعنى : فيعنى ص || البعد : المهد ط (١٦) واحد : واحدا ب .

متعلق القوام بها ، بمعنى أنه يستفيد القوام من المحسوسات ، بل المحسوسات تستفيد منه القوام . فهو إذن أيضا متقدم بالذات على المحسوسات . وليس الشكل كذلك ، فإن الشكل عارض لازم للمادة بعد تجوهرها جسما متناهيا موجودا وحملها سطحا متناهيا . فإن الحدود تجب للمقدار من جهة استكمال المادة به وتلزمه من بعدُ . فإذا كان كذلك لم يكن الشكل موجودا إلا في المادة ولا علة أولية لخروج المادة إلى الفعل .

وأما المقدار بالمعنى الآخر فإن فيه نظراً من جهة وجوده ، ونظراً من جهة عوارضه . فأما النظر في أن وجوده أيّ أنحاء الوجود هو ، ومن أي أقسام الموجود ، فليس هو بحثاً أيضاً عن معنى متعلق بالمادة .

فأما موضوع المنطق من جهة ذاته فظاهر أنه خارج عن المحسوسات .

فبين أن هذه كلها تقع في العلم الذي يتعاطى مالا يتعلق قوامه بالمحسوسات ، ولا يجوز أن يوضع لها موضوع مشترك تكون هي كلها حالاته وعوارضه إلا الموجود . فإن بعضها جواهر ، وبعضها كميات ، وبعضها مقولات أخرى ؛ وليس يمكن أن يعمهما معنى محقق إلا حقيقة معنى الوجود .

وكذلك قد يوجد أيضا أمور يجب أن تحدد وتحقق في النفس ، وهي مشتركة في العلوم . وليس ولا واحد من العلوم يتولى الكلام فيها مثل الواحد

(١) يستفيد : مستفيد ب ، جـ ، ص ، م (٢) إذن : ساقطة من م || أيضا : ساقطة من ب ، جـ ، ص (٤) موجودا : ساقطة من م || الحدود : + يعني نهايات الأجسام التي جـ ، ط (٨) هو : ساقطة من ب ، ص ، م || ومن : من جـ ، ص (٩) الموجود : الوجود ب ، جـ ، م (٩) متعلق : يتعلق ب ، جـ ؛ ساقطة من م (١٠) فأما : وأما جـ || المحسوسات : + كلها م (١١) فبين ...... بالمحسوسات : ساقطة من م (١٤) الوجود : الموجود ب ، م .

بما هو واحد ، والكثير بما هو كثير ، والموافق والمخالف ، والضد وغير ذلك ، فبعضها يستعملها استعمالا فقط ، وبعضها إنما يأخذ حدودها ، ولا يتكلم في نحو وجودها . وليست عوارض خاصة لشيء من موضوعات هذه العلوم الجزئية ، وليست من الأمور التي يكون وجودها إلا وجود الصفات للذوات ولا أيضا هي من الصفات التي تكون لكل شيء . فيكون كل واحد منها مشتركا لكل شيء ولا يجوز أن يختص أيضا بمقولة ولا يمكن أن يكون من عوارض شيء إلا الموجود بما هو موجود .

فظاهر لك من هذه الجملة أن الموجود بما هو موجود أمر مشترك لجميع هذه ، وأنه يجب أن يجعل الموضوع لهذه الصناعة لما قلنا ؛ ولأنه غني عن تعلم ماهيته وعن إثباته ، حتى يحتاج إلى أن يتكفل علم غير هذا العلم بإيضاح الحال فيه لاستحالة أن يكون إثبات الموضوع وتحقيق ماهيته في العلم الذي هو موضوعه بل تسليم إنيته وماهيته فقط . فالموضوع الأول لهذا العلم هو الموجود بما هو موجود ، ومطالبه الأمور التي تلحقه بما هو موجود من غير شرط .

وبعض هذه أمور هي له كالأنواع : كالجوهر والكم والكيف ، فإنه ليس يحتاج الموجود في أن ينقسم إليها ، إلى انقسام قبلها ، حاجة الجوهر إلى انقسامات ، حتى يلزمه الانقسام إلى الإنسان وغير الإنسان . وبعض هذه كالعوارض الخاصة ، مثل الواحد والكثير ، والقوة والفعل ، والكلي والجزئي ، والممكن والواجب ، فإنه ليس يحتاج الموجود في قبول هذه الأعراض والاستعداد لها إلى أن يتخصص طبيعيا أو تعليميا أو خلقيا أو غير ذلك .

---

(٥) أيضا : + هي ج ، ص ، ط (٦) يختص : يخصص ص (٧) عوارض : + عمومة ط || شيء : بشيء ج ، ط || موجود : الموجود ط (٨) فظاهر : فظهر ج ، ص ، ط (٩) وأنه : فإنه ج || لما : كما ط (١٠) بإيضاح : إيضاح م (١١) في العلم : العلم ب ، م (١٤) أمور : الأمور ج ، ص ، ط .

ولقائل أن يقول ، إنه إذا جعل الموجود هو الموضوع لهذا العلم لم يجز أن يكون إثبات مبادئ الموجودات فيه ، لأن البحث فى كل علم هو عن لواحق موضوعه لا عن مبادئه . فالجواب عن هذا أن النظر فى المبادئ أيضا هو بحث عن عوارض هذا الموضوع ، لأن الموجود كونه مبدأ غير مقوّم له ولا ممتنع فيه ، بل هو بالقياس إلى طبيعة الموجود أمر عارض له ، ومن العوارض الخاصة به . لأنه ليس شىء أعم من الموجود ، فيلحق غيره لحوقاً أولياً . ولا أيضا يحتاج الموجود إلى أن يصير طبيعيا أو تعليميا أو شيئا آخر حتى يعرض له أن يكون مبدأ . ثم المبدأ ليس مبدأ للموجود كله ، ولو كان مبدأ للموجود كله لكان مبدأ لنفسه ؛ بل الموجود كله لا مبدأ له ، إنما المبدأ مبدأ للموجود المعلول . فالمبدأ هو مبدأ لبعض الموجود . فلا يكون هذا العلم يبحث عن مبادئ الموجود مطلقاً ، بل إنما يبحث عن مبادئ بعض ما فيه كسائر العلوم الجزئية ؛ فإنها وإن كانت لا تبرهن على وجود مبادئها المشتركة ، إذ لها مبادئ يشترك فيها جميع ما يخوضه كل واحد منها ، فإنها تبرهن على وجود ما هو مبدأ لما بعدها من الأمور التى فيها .

ويلزم هـذا العلم أن ينقسم ضرورةً إلى أجزاء منها ، ما يبحث عن الأسباب القصوى ، فإنها الأسباب لكل موجود معلول من جهة وجوده ، ويبحث عن ٢ السبب الأول الذى يفيض عنه كل موجود معلول بما هو موجود معـــلول لا بما هو موجود متحرّك فقط أو متكمّم فقط . ومنها ما يبحث عن العوارض للوجود . ومنها ما يبحث عن مبادئ العـــلوم الجزئية . ولأن مبادئ كل علم

(٢) لواحق : لوازم ب ، م (٣) أيضا : ساقطة من ب (٤) عوارض : لواحق ص ، ط (٥) هو : ص ، لواحق ص ، جـ ، ص ، م (٦) الخاصة : الخاصية جـ | شىء : ساقطة من م . (٧) شيئا آخر : أشياء أخر ط (٨) للوجود ... للوجود : للوجود كله ولو كان مبدأ للوجود م (١٢) عن : ساقطة من م (١٣) مبادئها : مبادئه جـ ، ص ، ط ، م (١٤) ما : ساقطة من م (١٦) بما هو موجود معلول : بما هو وجود معلول م (١٧) متحرك فقط : متحرك ب .

أخص هي مسائل في العلم الأعلى، مثل مبادئ الطب في الطبيعي، والمساحة في الهندسة، فيعرض إذن في هذا العلم أن يتضح فيه مبادئ العلوم الجزئية التي تبحث عن أحوال الجزئيات الموجودة. فهذا العلم يبحث عن أحوال الموجود، والأمور التي هي له كالأقسام والأنواع، حتى يبلغ إلى تخصيص يحدث معه موضوع العلم الطبيعي فيسلمه إليه، وتخصيص يحدث معه موضوع الرياضي فيسلمه إليه، وكذلك في غير ذلك. وما قبل ذلك التخصيص كالمبدأ، فنبحث عنه ونقرر حاله. فتكون إذن مسائل هذا العلم في أسباب الموجود المعلول بما هو موجود معلول، وبعضها في عوارض الموجود، وبعضها في مبادئ العلوم الجزئية.

فهذا هو العلم المطلوب في هذه الصناعة وهو الفلسفة الأولى، لأنه العلم بأول الأمور في الوجود، وهو العلة الأولى وأول الأمور في العموم، وهو الوجود والوحدة. وهو أيضا الحكمة التي هي أفضل علم بأفضل معلوم، فإنها أفضل علم أي اليقين، بأفضل المعلوم أي بالله تعالى وبالأسباب من بعده. وهو أيضا معرفة الأسباب القصوى للكل. وهو أيضا المعرفة بالله، وله حد العلم الإلهي الذي هو أنه علم بالأمور المفارقة للمادة في الحد والوجود. إذ الموجود بما هو موجود ومبادئه وعوارضه ليس شيء منها، كما اتضح، إلا متقدم الوجود على المادة وغير متعلق الوجود بوجودها. وإن بحث في هذا العلم عما لا يتقدم المادة، فإنما يبحث فيه عن معنى. ذلك المعنى غير محتاج الوجود إلى المادة، بل الأمور المبحوث عنها فيه هي على أقسام أربعة: فبعضها بريئة عن المادة وعلائق

---

(٢) إذن: ساقطة من ب، ص، م (٣) الجزئيات: جزئيات ص، م || الموجودة: الموجود ص، م (٦) كالمبدأ: وكالمبدأ ب، م؛ مكالمبدأ ط (١٠) الوجود وهو: الوجود وهو ط (١١) علم ... أفضل: ساقطة من م (١٢) وبالأسباب: والأسباب م (١٣) بالله: + تعالى ج (١٤) المفارقة: والمفارقة ط

(١٥) متقدم الوجود: متقدما ص، م (١٨) على: ساقطة من ج، ص، ط، م.

المادة أصلا . وبعضها يخالط المادة، ولكن مخالطة السبب المقوم المتقدم وليست المادة بمقومة له . وبعضها قد يوجد فى المادة وقد توجد لا فى مادة مثل العلية والوحدة ، فيكون الذى لها بالشركة بما هى هى أن لا تكون مفتقرة التحقق إلى وجود المادة ، وتشترك هذه الجملة أيضا فى أنها غير مادية الوجود أى غير مستفادة الوجود من المادة. وبعضها أمور مادية، كالحركة والسكون ، ولكن ليس المبحوث عنه فى هذا العلم حالها فى المادة ، بل نحو الوجود الذى لها . فإذا أخذ هذا القسم مع الأقسام الأخرى اشتركت فى أن نحو البحث عنها هو من جهة معنى غير قائم الوجود بالمادة .

وكما أن العلوم الرياضية قد كان يوضع فيها ما هو متحدد بالمادة ، لكن نحو النظر والبحث عنه كان من جهة معنى غير متحدد بالمادة، وكان لا يخرجه تعلق ما يبحث عنه بالمادة عن أن يكون البحث رياضيا ، كذلك الحال ههنا . فقد ظهر ولاح أن الغرض فى هذا العلم أى شىء هو .

وهذا العلم يشارك الجدل والسفسطة من وجه ، ويخالفهما من وجه ، ويخالف كل واحد منهما من وجه. أما مشاركتهما فلأن ما يبحث عنه فى هذا العلم لا يتكلم فيه صاحب علم جزئى ، ويتكلم فيه الجدلى والسوفسطائى . وأما المخالفة فلأن الفيلسوف الأول من حيث هو فيلسوف أول لا يتكلم فى مسائل العلوم الجزئية وذانك يتكلمان . وأما مخالفته للجدل خاصة فبالقوة ، لأن الكلام الجدلى يفيد الظن لا اليقين كما علمت فى صناعة المنطق. وأما مخالفة السوفسطائية فبالإرادة ، وذلك لأن هذا يريد الحق نفسه ، وذلك يريد أن يظن به أنه حكيم يقول الحق وإن لم يكن حكيما .

(٢) [illegible] (٨) [illegible] (١٢) فى هذا العلم : هذا العلوم ب ؛ مخالفة [illegible] (١٣) [illegible] والسوفسطائية [illegible] ؛ والسوفسطيقية ص ، م ؛ والسوفسطية ط (١٤) "ويخالف ... وجه" ساقطة من م (١٧) وذلك : وذلك ص ، ط ، م (١٨) [illegible] ب ، د ، ص ، ط [illegible] السوفسطائية : السوفسطيقية ب ؛ السوفسطية ط ؛ السوفسطيقية م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

فى منفعة هذا العلم ومرتبته واسمه

وأما منفعة هذا العلم ، فيجب أن تكون قد وقفت فى العلوم التى قبل هذا على أن الفرق بين النافع وبين الخير ما هو ، وأن الفرق بين الضار وبين الشر ما هو، وأن النافع هو السبب الموصل بذاته إلى الخير ، والمنفعة هى المعنى الذى يوصل به من الشر إلى الخير .

وإذ قد تقرر هذا فقد علمت أن العلوم كلها تشترك فى منفعة واحدة وهى: تحصيل كمال للنفس الإنسانية بالفعل مهيئة إياها للسعادة الأخروية . ولكنه إذا فُتّش فى رءوس الكتب عن منفعة العلوم لم يكن القصد متجهاً إلى هذا المعنى، بل إلى معونة بعضها فى بعض، حتى تكون منفعةُ علم ما هى ما يتوصل منه إلى تحقيق علم آخر غيره .

وإذا كانت المنفعة بهذا المعنى فقد يقال قولاً مطلقاً، وقد يقال قولاً مخصّصاً . فأما المطلق فهو أن يكون النافع موصّلا إلى تحقيق علم آخر كيف كان ، وأما المخصّص فأن يكون النافع موصّلا إلى ما هو أجل منه ، وهو كالغاية له إذ هو لأجله بغير انعكاس . فاذا أخذنا المنفعة بالمعنى المطلق كان لهذا العلم منفعة .

---

(٧) الشر : الشيء طا (٨) وإذ قد : وإذا ب ، م (٩) ولكنه : لكنه ص ، م
(١٠) اذا : انه اذا ب (١١) هى : هو ب ، ص ، ط || يتوصل : يوصل م (١٢) تحقيق علم : تحقيق معنى ص (١٣) فقد : قد م || مطلقا . + وقد يقال قولا مطلقا ط
(١٤) تحقيق : تحقق م (١٦) المطلق ... منفعة : ساقطة من م || كان : كانت ط .

وإذا أخذنا المنفعة بالمعنى المخصص كان هـذا العلم أجل من أن ينفع فى علم غيره ، بل سائر العلوم تنفع فيه .

لكنا إذا قسمنا المنفعة المطلقة إلى أقسامها كانت ثلاثة أقسام : قسم يكون الموصل منه موصلا إلى معنى أجل منه ، وقسم يكون الموصل منه موصلا إلى معنى مساوٍ له ، وقسم يكون الموصل منه موصلاً إلى معنى دونه ، وهو أن يعيد فى كمالٍ دون ذاته . وهذا إذا طلب له اسم خاص كان الأولى به الإفاضة ، والإفادة ، والعناية ، والرياسة ، أو شىء مما يشبه هذا إذا استقريت الألفاظ الصالحة فى هذا الباب عثرت عليه .

والمنفعة المخصصة قريبة من الخدمة . وأما الإفادة التى تحصل من الأشرف فى الأخس فليس تشبه الخدمة . وأنت تعلم أن الخادم ينفع المخدوم ، والمخدوم أيضا ينفع الخادم ، أعنى المنفعة إذا أخذت مطلقة ويكون نوع كل منفعة ووجهه الخاص نوعا آخر ، فمنفعة هذا العلم الذى بيّنا وجهها هى إفادة اليقين بمبادئ العلوم الجزئية ، والتحقق لماهية الأمور المشتركة فيها ، وإن لم تكن مبادئ .

فهذا إذن منفعة الرئيس للمرءوس ، والمخدوم للخادم ، إذ نسبة هذا العلم إلى العلوم الجزئية نسبة الشىء الذى هو المقصود معرفته فى هـذا العلم إلى الأشياء المقصود معرفتها فى تلك العلوم . فكما أن ذلك مبدأ لوجود تلك ، فكذلك العلم به مبدأ لتحقق العلم بتلك .

---

(١) و . . . . . معنى : ساقطة من م || المعنى : بالوجه ب ، ص ، ط (٤ — ٥) أجل منه ... إلى معنى دونه : ساقطة من م (٨) عثرت : عثرب ، ج ، ص ، ط ، م (٩) المخصصة : المخصوصة ب (١٠ — ١١) وأنت تعلم . . . . ينفع الخادم : ساقطة من م (١٢) ووجهه : ووجهة م || الذى : التى ب ، ص ، ط (١٣) والتحقق : والتحقيق ج ، ص ، ط || المشتركة : المشتركة ج ؛ المشتركة ص ، ط ، طا ، م (١٦) المقصود : المقصودة ج ، ص ، ط .

وأما مرتبة هذا العلم فهى أن يتعلم بعد العلوم الطبيعية والرياضية .

أما الطبيعية، فلأن كثيرا من الأمور المسلمة فى هذا مما تبين فى علم الطبيعى مثل : الكون ، والفساد ، والتغير ، والمكان ، والزمان وتعلق كل متحرك بمحرك ، وانتهاء المتحركات إلى محرك أول ، وغير ذلك .

وأما الرياضية ، فلأن الغرض الأقصى فى هذا العلم وهو معرفة تدبير البارى تعالى ، ومعرفة الملائكة الروحانية وطبقاتها ،ومعرفة النظام فى ترتيب الأفلاك، ليس يمكن أن يتوصل إلا بعلم الهيئة ، وعلم الهيئة لا يتوصل إليه إلا بعلم الحساب والهندسة . وأما الموسيقى وجزئيات الرياضيات والخلقيات والسياسة فهى نوافع غير ضرورية فى هذا العلم .

إلا أن لسائل أن يسأل فيقول: إنه إذا كانت المبادئ فى علم الطبيعة والتعاليم إنما تُبرهَن فى هذا العلم وكانت مسائل العلمين تُبرهَن بالمبادئ ، وكانت مسائل ذينك العلمين تصير مبادئ لهذا العلم ، كان ذلك بيانا دوريا ويصير آخر الأمر بيانا للشىء من نفسه ، والذى يجب أن يقال فى حل هذه الشبهة هو ما قد قيل وشرح فى كتاب البرهان . وإنما نورد منه مقدار الكفاية فى هذا الموضع فنقول :

إن المبدأ للعلم ليس إنما يكون مبدأ لأن جميع المسائل تستند فى براهينها إليه بفعل أو بقوة ، بل ربما كان المبدأ مأخوذا فى براهين بعض هذه المسائل ، ثم قد يجوز أن تكون فى العلوم مسائل براهينها لا تستعمل وصفا ألبتة؛ بل إنما

(١) فهى : فهو ب ، ج ، ط ، م (٢) تبين : يتبين ص ، م || علم : العلم ص ، م
(٥) وهو : هو ج ، هو هو ط (٧) ليس : فليس ج ، وليس ص ، ط (٨) والسياسة : والسياسية ج ، ط (١٠) علم : العلم ج (١١) وكانت : وقد كانت ط
(١٧) فى : + جميع ط || هذه : ساقطة من ب .

تستعمل المقدمات التي لابرهان عليها . على أنه إنما يكون مبدأ العلم مبدأ بالحقيقة إذا كان يفيد أحده اليقين المكتسب من العلة ، وأما إذا كان ليس يفيد العلة ، فانما يقال له مبدأ العلم على نحو آخر . وبالحرى أن يقال له مبدأ على حسب ما يقال للحس مبدأ ، من جهة أن الحس بما هو حس يفيد الوجود فقط .

فقد ارتفع إذن الشك ، فإن المبدأ الطبيعي يجوز أن يكون بيّنا بنفسه ، ويجوز أن يكون بيانه في الصناعة الأولى بما ليس يتبين به فيها بعد ، ولكن إنما تتبين به فيها مسائل أخرى حتى يكون ما هو مقدمة في العلم الأعلى لإنتاج ذلك المبدأ لا يتعرض له في إنتاجه من ذلك المبدأ ، بل له مقدمة أخرى .

وقد يجوز أن يكون العلم الطبيعي أو الرياضي أفادنا برهان " أن " وإن لم يفدنا فيه برهان " اللم " ثم يفيدنا هذا العلم فيه برهان " لِمَ " خصوصاً في العلل الغائية البعيدة .

فقد اتضح إنه إما أن يكون ما هو مبدأ بوجه ما لهذا العلم من المسائل التي في العلوم الطبيعية ليس بيانه من مبادئ تتبين في هذا العلم ، بل من مبادئ بيّنة بنفسها ، وإما أن يكون بيانه من مبادئ هي مسائل في هذا العلم ، لكن ليس تعود فتصير مبادئ لتلك المسائل لعينها بل لمسائل أخرى ، وإما أن تكون تلك المبادئ لأمور من هذا العلم لتدل على وجود ما يراد أن تبين في هذا العلم لِمّيّته . ومعلوم أن هذا الأمر إذا كان على هذا الوجه لم يكن بيان دور ألبتة ، حتى يكون بيانا يرجع إلى أخذ الشيء في بيان نفسه .

(١) برهان : براهين م (٢) اليقين : باليقين ص ، ط (٥) الطبيعي : الطبيعي م
(٦) فيها : فيها ب ، ص ، ط ؛ ‖ ولكن : لكن م (٨) له مقدمة : بمقدمة ص ؛ لمقدمة م
(٩) وإن : ساقطة من م (١٠) ثم : + لم م ‖ خصوصا : وخصوصا ب ، ص ، ط ، م
(١٢) فقد : وقد ب ، ط (١٣) من : في ب ، ط ، ها (١٤) لكن : ولكن ص .

ويجب أن تعلم أن فى نفس الأمر طريقاً إلى أن يكون الغرض من هذا العلم تحصيل مبدأ إلا بعد علم آخر. فإنه سيتضح لك فيما بعد إشارة إلى أن لنا سبيلا إلى إثبات المبدأ الأول لا من طريق الاستدلال من الأمور المحسوسة، بل من طريق مقدمات كلية عقلية توجب للوجود مبدأ واجب الوجود وتمنع أن يكون متغيرًا أو متكثرا فى جهة، وتوجب أن يكون هو مبدأ الكل، وأن يكون الكل يجب عنه على ترتيب الكل. لكنا لعجز أنفسنا لا نقوى على سلوك ذلك الطريق البرهانى الذى هو سلوك عن المبادئ إلى الثوانى، وعن العلة إلى المعلول، إلا فى بعض جمل مراتب الموجودات منها دون التفصيل.

فإذن من حق هذا العلم فى نفسه أن يكون مقدما على العلوم كلها، إلا أنه من جهتنا يتأخر عن العلوم كلها، فقد تكلمنا على مرتبة هذا العلم من جملة العلوم.

وأما اسم هذا العلم فهو أنه: "ما بعد الطبيعة". ويعنى بالطبيعة لا القوة التى هى مبدأ حركة وسكون، بل جملة الشىء الحادث عن المادة الجسمانية وتلك القوة والأعراض.

فقد قيل إنه قد يقال: الطبيعة، للجرم الطبيعى الذى له الطبيعة. والجرم الطبيعى هو الجرم المحسوس بما له من الخواص والأعراض. ومعنى "ما بعد الطبيعة" بَعْدية بالقياس إلينا. فإن أول ما نشاهد الوجود، ونتعرف عن أحواله

---

(١) الأمر: الأمور ب، ط، م | إلى: فى ب (٢) تحصيل: تحصل م || مبدأ: مبدأ م || إلا: لا ص، م || فيما: مما ط (٣) من الأمور: عن الأمور م (٤) الوجود: الوجود جـ، ط؛ الموجود ص وتمنع: تمتنع ط، م (٧) الثوانى: التوالى م (١٢) ما بعد: فيما بعد خ، جـ، ص، م لا القوة: القوة ب؛ لا القوة القوة جـ، ص، ط (١٥) الطبيعة: طبيعة م (١٧) فإن: فإنا ب، ص، م.

نشاهد هذا الوجود الطبيعى . وأما الذى يستحق أن يسمى به هذا العلم إذا اعتبر بذاته ، فهو أن يقال له علم " ما قبل الطبيعة " ، لأن الأمور المبحوث عنها فى هذا العلم ، هى بالذات و بالعموم ، قبل الطبيعة .

ولكنه لقائل أن يقول: إن الأمور الرياضية المحضة التى ينظر فيها فى الحساب والهندسة ، هى أيضا " قبل الطبيعة " ، وخصوصا العدد فإنه لا تعلق لوجوده بالطبيعة البتة ، لأنه قد يوجد لا فى الطبيعة ، فيجب أن يكون علم الحساب والهندسة علم " ما قبل الطبيعة " .

فالذى يجب أن يقال فى هذا التشكيك هو أنه : أما الهندسة فما كان النظر فيه منها إنما هو فى الخطوط والسطوح والمجسمات . فمعلوم أن موضوعه غير مفارق للطبيعة فى القوام ، فالأعراض اللازمة له أولى بذلك . وما كان موضوعه مقدار المطلق فيؤخذ فيه المقدار المطلق على أنه مستعد لأية نسبة اتفقت ، وذلك ليس للمقدار بما هو مبدأ للطبيعيات وصورة ، بل بما هو مقدار وعرض. وقد عرف فى شرحنا المنطقيات والطبيعيات الفرق بين المقدار الذى هو بعد الهيولى مطلقا، و بين المقدار الذى هو كم، وأن اسم المقدار يقع عليهما بالاشتراك. وإذا كان كذلك فليس موضوع الهندسة بالحقيقة هو المقدار المعلوم المقوم للجسم الطبيعى ، بل المقدار المقول على الخط والسطح والجسم. وهذا هو المستعد للنسب المختلفة .

---

(٣) وبالعموم : أو العموم م || فى الحساب : بالحساب م
(٦) يوجد : + أيضا ص ، م (٧) ما قبل الطبيعة : ما بعد الطبيعة ص ، م (٨) فالذى : والذى ص ... : فقوله ص ، م || كان : ساقطة من م (٩) فيه منها : فيها ههنا ح ، ط
(١٠) بالأعراض : والأعراض ص (١٢) بل : + هو ص || بما : ساقطة من م (١٣) عرف : عرفت ص (١٤) بالاشتراك : باشتراك ب ، ح ، م (١٥) وإذا : وإذ م || هو : ساقطة من ط || المعلوم : ساقطة من ص ، م (١٦) والجسم : والجثة ب ، ص ، ط ، طا ، م .

وأما العدد فالشبهة فيه آكد، ويشبه فى ظاهر النظر أن يكون علم العدد هو علم " ما بعد الطبيعة ". إلا أن يكون علم " ما بعد الطبيعة " إنما يعنى به شىء آخر، وهو علم " ما هو مباين " من كل الوجوه للطبيعة، فيكون قد سُمّى هذا العلم بأشرف ما فيه. كما يُسمّى هذا العلم بالعلم الإلهى أيضا، لأن المعرفة بالله تعالى هى غاية هذا العلم. وكثيرا ما تسمى الأشياء من جهة المعنى الأشرف، والجزء الأشرف، والجزء الذى هو كالغاية. فيكون كأن هذا العلم هو العلم الذى كماله، وأشرف أجزائه، ومقصوده الأول، هو معرفة ما يفارق الطبيعة من كل وجه. وحينئذ إذا كانت التسمية موضوعة بإزاء هذا المعنى لا يكون لعلم العدد مشاركة له فى معنى هذا الاسم، فهذا هذا.

ولكن البيان المحقق لكون علم الحساب خارجا عن علم " ما بعد الطبيعة" هو أنه سيظهر لك أن موضوعه ليس هو العدد من كل وجه، فإن العدد قد يوجد فى الأمور المفارقة، وقد يوجد فى الأمور الطبيعية، وقد يعرض له وضع فى الوهم مجردا عن كل شىء هو عارض له. وإن كان لا يمكن أن يكون العدد موجوداً، إلا عارضا لشىء فى الوجود. فما كان من العدد وجوده فى الأمور المفارقة، امتنع أن يكون موضوعا لأية نسبة اتفقت من الزيادة والنقصان، بل إنما يثبت على ما هو عليه فقط، بل إنما يجب أن يوضع بحيث يكون قابلا لأى زيادة اتفقت، ولأى نسبة اتفقت إذا كان فى هيولى الأجسام التى هى بالقوة كل نحو من المعدودات، أو كان فى الوهم، وفى الحالين جميعا هو غير مفارق

(٢) ما : بما جـ، ص (٥) هى : هو ب، جـ، ط، م (٨) وحينئذ : فحينئذ جـ، ص، م
(٩) له : ساقطة من ب || فهذا هذا : فهذا ب، ط، م؛ هذا ص (١٦) يجب : يجوز م
(١٧) هى : الذى هو ب، جـ، ط، م (١٨) كل : ساقطة من ط.

للطبيعة ، وإذن علم الحساب من حيث ينظر فى العدد إنما ينظر فيه وقد حصل له الاعتبار الذى إنما يكون له عند كونه فى الطبيعة ، ويشبه أن يكون أول نظره فيه وهو فى الوهم ، ويكون إنما هو فى الوهم بهذه الصفة ، لأنه وهم له مأخوذ من أحوال طبيعية لها أن تجتمع وتفترق وتعد وتنقسم .

فالحساب ليس نظرا فى ذات العدد ، ولا نظرا فى عوارض العدد من حيث هو عدد مطلقا ؛ بل فى عوارضه من حيث هو يصير بحال تقبل ما أشير إليه ، وهو حينئذ مادى أو وهمى إنسانى يستند إلى المادة .

وأما النظر فى ذات العدد ، وفيما يعرض له من حيث لا يتعلق بالمادة ولا يستند إليها ، فهو لهذا العلم .

(٤) من : عن ص || طبيعية : الطبيعة سا ، ط ، طا ، م ؛ طبيعة ص || وتفترق : وتتفرق سا ، ط || وتعد : وتتعدد سا ، ص ، ط (٦) هو : ساقطة من م .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

فى جملة ما يتكلم فيه فى هذا العلم

فينبغى لنا فى هذه الصناعة أن نعرف حال نسبة الشىء والموجود إلى المقولات ، وحال العدم ، وحال الوجوب ، أى الوجود الضرورى وشرائطه ، وحال الإمكان وحقيقته ، وهو بعينه النظر فى القوة والفعل ، وأن ننظر فى حال الذى بالذات والذى بالعرض ، وفى الحق والباطل ، وفى حال الجوهر ، وكم أقسام هو ، لأنه ليس يحتاج الموجود فى أن يكون جوهرا موجودا إلى أن يصير طبيعيا أو تعليميا ، فإن ههنا جواهر خارجة عنهما ، فيجب أن نعرف حال الجوهر الذى هو كالهيولى ، وأنه كيف هو ، وهل هو مفارق أو غير مفارق ، ومتفق النوع أو مختلف ، وما نسبته إلى الصورة ، وأن الجوهر الصورى كيف هو ، وهل هو أيضاً مفارق أو ليس بمفارق ، وما حال المركب ، وكيف حال كلّ واحد منهما عند الحدود ، وكيف مناسبة ما بين الحدود والمحدودات .

ولأن مقابل الجوهر بنوع ما هو العرض ، فينبغى أن نتعرف فى هذا العلم طبيعة العرض ، وأصنافه ، وكيفية الحدود التى تحدّ بها الأعراض ، ونتعرف حال مقولة مقولة من الأعراض ، وما أمكن فيه أن يظن أنه جوهر وليس

---

(٣) العلم : + فهرست لعناوين الفصول م (٤) المقولات : المعقولات جـ ، ط (٥) أى : فى جـ ، ص ، ط ، م || الوجود : الموجود جـ ، ط (٦) ننظر : نظر ط .
(٧) أقسام : أقساما م (٨) موجودا : ساقطة من م (١١) الصورة : الصور م .
(١٢) ليس بمفارق : غير مفارق جـ ، ط ، م (١٤) بنوع : نوع م .

بجوهر ، فنبين عرضيته ، ونعرف مراتب الجواهر كلها بعضها عند بعض فى الوجود بحسب التقدم والتأخر ، ونعرف كذلك حال الأعراض .

ويليق بهذا الموضع أن نتعرف حال الكلى والجزئى ، والكل والجزء ، وكيف وجود الطبائع الكلية ، وهل لها وجود فى الأعيان الجزئية ، وكيف وجودها فى النفس ، وهل لها وجود مفارق للأعيان والنفس .

وهنالك نتعرف حال الجنس والنوع ، وما يجرى مجراهما ، ولأن الموجود لا يحتاج فى كونه علة أو معلولا إلى أن يكون طبيعياً أو تعليمياً أو غير ذلك . فبالحرى أن نتبع ذلك الكلام فى العلل ، وأجناسها ، وأحوالها ، وأنها كيف ينبغى أن تكون الحال بينها وبين المعلولات ، وفى تعريف الفرقان بين المبدأ الفاعل ، وبين غيره . وأن نتكلم فى الفعل والانفعال . وفى تعريف الفرقان بين الصورة والغاية ، وإثبات كل واحد منهما ، وأنهما فى كل طبقة يذهب إلى علة أولى .

وتبين الكلام فى المبدأ والابتداء ، ثم الكلام فى التقدم والتأخر والحدوث ، وأصناف ذلك ، وأنواعه ، وخصوصية كل نوع منه ، وما يكون متقدما فى الطبيعة ومتقدما عند العقل ، وتحقيق الأشياء المتقدمة عند العقل ، ووجه مخاطبة من أنكرها ، إن كان فيه من هذه الأشياء رأى مشهور مخالف للحق نقضناه .

فهذه وما يجرى مجراها لواحق الوجود بما هو وجود ، ولأن الواحد مساوق للوجود فيلزمنا أن ننظر أيضا فى الواحد ، وإذا نظرنا فى الواحد وجب أن ننظر فى الكثير ، ونعرف التقابل بينهما .

(١) فنبين : فنثبين ج ، ط (٢) كذلك : كيف طا (٥) والنفس : والنفس م .
(٧) إلى : إلا ج ، ط (١١) الصورة : + وبين ج ، م || وأنهما : وأنها ب ، ص ، م .
(١٥) وتحقيق : وفى تحقيق ج ، ط (١٧) الواحد : الوحدة ط ، طا . || مساوق : مساو م . (١٨) فيلزمنا : + أيضا ط .

وهناك يجب أن ننظر في العدد ، وما نسبته إلى الموجودات ، وما نسبة الكم المتصل ، الذي يقابله بوجه ما ، إلى الموجودات ، ونعد الآراء الباطلة كلها فيه ، ونعرف أنه ليس شيء من ذلك مفارقاً ولا مبدأ للموجودات ، ونثبت العوارض التي تعرض للأعداد ، والكميات المتصلة ، مثل الأشكال وغيرها . ومن توابع الواحد : الشبيه ، والمساوى ، والموافق ، والمجانس ، والمشاكل ، والمماثل ، والهوهو . ويجب أن نتكلم في كل واحد من هذه ومقابلاتها ، وأنها مناسبة للكثرة مثل الغير الشبيه ، وغير المساوى ، وغير المجانس ، وغير المشاكل ، والغير بالجملة ، والخلاف ، والتقابل ، وأصنافها ، والتضاد بالحقيقة ، وماهيته .

ثم بعد ذلك ننتقل إلى مبادئ الموجودات فنثبت المبدأ الأول وأنه واحد حق في غاية الجلالة ، ونعرف أنه من كم وجه " واحد " ، ومن كم وجه " حق " ، وأنه كيف يعلم كل شيء ، وكيف هو قادر على كل شيء ، وما معنى أنه يعلم وأنه يقدر ، وأنه جواد ، وأنه سلام أى خير محض ، معشوق لذاته ، وهو اللذيذ الحق ، وعنده الجمال الحق ، ونفسخ ما قيل وظُنّ فيه من الآراء المضادة للحق ، ثم نبيّن كيف نسبته إلى الموجودات عنه ، وما أول الأشياء التي توجد عنه .

ثم كيف تترتب عنه الموجودات مبتدئة من الجواهر الملكية العقلية ، ثم الجواهر الملكية النفسانية ، ثم الجواهر الفلكية السماوية ، ثم هذه العناصر ، ثم المكونات عنها . ثم الإنسان وكيف تعود إليه هذه الأشياء ، وكيف هو مبدأ

(١ – ٢) وما نسبة الكم المتصل ... الموجودات : ساقطة من ب (٣) الموجودات . الموجودات ط (٦) وأنها : ولأنها ب ، ص ؛ وإنها ط (٧) المساوى : + وغير الموافق (١٠ – ١١) في غاية ...... حق : ساقطة من م (١٤) الموجودات عنه : الموجودات م (١٦) الموجودات : + مترتبة م . (١٧) الملكية : الملكية م .

لهـا فاعل ، وكيف هو مبـدأ لها كمال ، وماذا تكون حال النفس الإنسانية إذا انقطعت العلاقة بينها وبين الطبيعة ، وأى مرتبة تكون مرتبة وجودها . وندل فيما بين ذلك على جلالة قدر النبوة ، ووجوب طاعتها ، وأنها واجبة من عند الله ، وعلى الأخلاق والأعمال التى تحتاج إليها النفوس الإنسانية مع الحكمة فى أن يكون لها السعادة الأخروية . ونعرف أصناف السعادات .

فإذا بلغنا هذا المبلغ ختمنا كتابنا هذا ، والله المستعان به على ذلك .

---

(١) هو : ساقطة من ط . (٢) بينها : بينهما جـ ، ط (٤) الله : + تعالى ب ، ص (٦) المبلغ : الموضع هامش ص ، م || به : ساقطة من ب || ٦ على ذلك : ساقطة من م .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

فى الدلالة على الموجود والشىء وأقسامهما الأُوَل ، بما يكون فيه تنبيه على الغرض

فنقول : إن الموجود ، والشىء ، والضرورى ، معانيها ترتسم فى النفس ارتساماً أولياً ، ليس ذلك الارتسام مما يُحتاج إلى أن يُجلب بأشياء أعرف منها . فإنه كما أن فى باب التصديق مبادئ أولية ، يقع التصديق بها لذاتها ، ويكون التصديق بغيرها ، بسببها ، وإذا لم يخطر بالبال أو لم يفهم اللفظ الدال عليها ، لم يمكن التوصل إلى معرفة ما يعرف بها ، وإن لم يكن التعريف الذى يحاول إخطارها بالبال أو تفهيم ما يدل به عليها من الألفاظ محاولاً لإفادة علم ليس فى الغريزة ، بل منبهاً على تفهيم ما يريده القائل ويذهب اليه . وربما كان ذلك بأشياء هى فى نفسها أخفى من المراد تعريفه ، لكنها لعلة ما وعبارة ما صارت أعرف . كذلك فى التصورات أشياء هى مبادئ للتصور ، وهى متصورة لذواتها ، وإذا أريد أن يدل عليها لم يكن ذلك بالحقيقة تعريفا لمجهول ، بل تنبيهاً وإخطاراً بالبال ، باسم أو بعلامة ، ربما كانت فى نفسها أخفى منه ، لكنها لعلة ما وحال ما تكون أظهر دلالة .

فإذا استعملت تلك العلامة تنبهت النفس على إخطار ذلك المعنى بالبال ، من حيث أنه هو المراد لا غيره ، من غير أن تكون العَلامة بالحقيقة معلمة

(٦) ذلك : ساقطة من ط ، طا || إلى : ساقطة من ب ، م (٧) التصديق : التصديقات ط
(١١) منبها : منبها ح || تفهيم : تفهم م (١٤) لذواتها : بذواتها ص || لمجهول : لمجهول ج (١٥) ربما : وربما ج || منه : منها ط .

إياه . ولو كان كل تصور يحتاج إلى أن يسبقه تصور قبله لذهب الأمر في ذلك إلى غير النهاية ، أو لدار .

وأولى الأشياء بأن تكون متصورة لأنفسها الأشياء العامة للأمور كلها ، كالموجود ، والشيء الواحد وغيره . ولهذا ليس يمكن أن يبيّن شيء منها ببيان لادور فيه ألبتة ، أو ببيان شيء أعرف منها . ولذلك من حاول أن يقول فيها شيئاً وقع في اضطراب ، كمن يقول : إن من حقيقة الموجود أن يكون فاعلا أو منفعلا ، وهذا إن كان ولا بد فمن أقسام الموجود ، والموجود أعرف من الفاعل والمنفعل . وجمهور الناس يتصورون حقيقة الموجود ولا يعرفون ألبتة أنه يجب أن يكون فاعلا أو منفعلا ، وأنا إلى هذه الغاية لم يتضح لي ذلك إلا بقياس لا غير ، فكيف يكون حال من يروم أن يعرّف حال الشيء الظاهر بصفة له ، تحتاج إلى بيان حتى يثبت وجودها له ؟ وكذلك قول من قال : إن الشيء هو الذي يصح عنه الخبر ، فإن "يصح" أخفى من "الشيء" و"الخبر" أخفى من "الشيء" ، فكيف يكون هذا تعريفاً للشيء ؟ وإنما تعرف الصحة ويعرف الخبر بعد أن يستعمل في بيان كل واحد منهما أنه "شيء" أو أنه "أمر" أو أنه "ما" أو أنه "الذي" ، وجميع ذلك كالمرادفات لاسم الشيء ، فكيف يصح أن يعرف الشيء تعريفاً حقيقياً بما لم يعرف إلا به ؟ نعم ربما كان في ذلك وأمثاله تنبيه ما . وأما بالحقيقة فإنك إذا قلت إن الشيء هو ما يصح الخبر عنه ، تكون كأنك قلت : إن الشيء هو الشيء الذي يصح الخبر عنه ، لأن معنى " ما " و " الذي " و " الشيء " معنى واحد ، فتكون قد أخذت الشيء في حد الشيء .

(٢) في ذلك : ساقطة من ب (٤) يبين : يتبين ص (٥) منها : منه ط (٦) الموجود : الموجودات م (١٠) حال : ساقطة من م (١٢) والخبر : والجزء م (١٤) الخبر : الجزء م (١٥) ذلك : هذه ط .

على أنا لا ننكر أن يقع بهذا أو ما يشبهه، مع فساد مأخذه، تنبيه بوجه ما على الشيء، ونقول: إن معنى الوجود ومعنى الشيء متصوران في الأنفس، وهما معنيان. فالموجود والمثبت والمحصل أسماء مترادفة على معنى واحد، ولا نشك في أن معناها قد حصل في نفس من يقرأ هذا الكتاب.

والشيء وما يقوم مقامه قد يدل به على معنى آخر في اللغات كلها، فإن لكل أمر حقيقة هو بها ما هو، فللمثلث حقيقة أنه مثلث، وللبياض حقيقة أنه بياض، وذلك هو الذي ربما سميناه الوجود الخاص، ولم نرد به معنى الوجود الإثباتي. فإن لفظ الوجود يدل به أيضا على معان كثيرة، منها الحقيقة التي عليها الشيء، فكأنه ما عليه يكون الوجود الخاص للشيء.

ونرجع فنقول: إنه من البين أن لكل شيء حقيقة خاصة هي ماهيته، ومعلوم أن حقيقة كل شيء الخاصة به غير الوجود الذي يرادف الإثبات، وذلك لأنك إذا قلت: حقيقة كذا موجودة إما في الأعيان، أو في الأنفس، أو مطلقا يعمهما جميعا، كان لهذا معنى محصل مفهوم. ولو قلت: إن حقيقة كذا حقيقة كذا، أو أن حقيقة كذا حقيقة، لكان حشوا من الكلام غير مفيد. ولو قلت: إن حقيقة كذا شيء، لكان أيضا قولا غير مفيد ما يجهل، وأقل إفادة منه أن تقول: إن الحقيقة شيء، إلا أن يعني بالشيء الموجود، فكأنك قلت: إن حقيقة كذا حقيقة موجودة. وأما إذا قلت: حقيقة آ شيء ما، وحقيقة ب شيء آخر، فإنما صح هذا وأفاد، لأنك تضمر في نفسك أنه شيء آخر مخصوص مخالف

(١) يقع ... مع: ساقطة من م || يشبهه: يشبه ط، م (٣) فالموجود: والموجود ب
(١٢) الأنفس: النفس ب (١٣) يعمها: يعمهما ب، ج، ص، ط (١٧) ما: ساقطة من ج (١٨) صح: يصح ص، ط || وأفاد: فأفاد م.

لذلك الشيء الآخر، كما لو قلت: إن حقيقة آ وحقيقة ب حقيقة أخرى. ولولا هذا الإضمار وهذا الاقتران جميعا لم يفد، فالشيء يراد به هذا المعنى.

ولا يفارق لزوم معنى الوجود إياه البتة، بل معنى الموجود يلزمه دائما، لأنه يكون إما موجودا في الأعيان، أو موجودا في الوهم والعقل، فإن لم يكن كذا لم يكن شيئا.

وأن ما يقال: إن الشيء هو الذي يخبر عنه، حق؛ ثم الذي يقال، مع هذا، إن الشيء قد يكون معدوما على الإطلاق، أمر يجب أن ينظر فيه. فإن عنى بالمعدوم المعدوم في الأعيان، جاز أن يكون كذلك، فيجوز أن يكون الشيء ثابتا في الذهن معدوما في الأشياء الخارجة. وإن عنى غير ذلك كان باطلا، ولم يكن عنه خبر البتة، ولا كان معلوما إلا على أنه متصور في النفس فقط. فأما أن يكون متصورا في النفس صورة تشير إلى شيء خارج فكلا.

أما الخبر، فلأن الخبر يكون دائما عن شيء متحقق في الذهن. والمعدوم المطلق لا يخبر عنه بالإيجاب، وإذا أخبر عنه بالسلب أيضا فقد جعل له وجود بوجه ما في الذهن. لأن قولنا: "هو"، يتضمن إشارة، والإشارة إلى المعدوم الذي لا صورة له بوجه من الوجوه في الذهن — محال. فكيف يوجب على المعدوم شيء؟

ومعنى قولنا: إن المعدوم "كذا"، معناه أن وصف "كذا" حاصل للمعدوم، ولا فرق بين الحاصل والموجود. فنكون كأنا قلنا: إن هذا الوصف

(٩) الأشياء: الأعيان ط (١٢) أما: وأما ص (١٤) هو: ساقطة من ط
(١٥) فكيف: وكيف ب، م،

موجود للمعدوم . بل نقول : إنه لا يخلو أن ما يوصف به المعدوم ويحمل عليه إما أن يكون موجودا وحاصلا للمعدوم أو لا يكون موجودا حاصلا له ؛ فإن كان موجوداً وحاصلًا للمعدوم ، فلا يخلو إما أن يكون فى نفسه موجودا أو معدوما ، فإن كان موجودا فيكون للمعدوم صفة موجودة ، وإذا كانت الصفة موجودة ، فالموصوف بها موجود لا محالة ، فالمعدوم موجود ، وهذا محال ؛ وإن كانت الصفة معدومة ، فكيف يكون المعدوم فى نفسه موجودا لشئ ؟ فإن ما لا يكون موجودا فى نفسه ، يستحيل أن يكون موجودا للشيء . نعم قـــد يكون الشيء موجوداً فى نفسه ولا يكون موجودا لشيء آخر ، فأما إن لم تكن الصفة موجودة للمعدوم فهى نفى الصفة عن المعدوم ، فإنه إن لم يكن هذا هو النفى للصفة عن المعدوم ، فإذا نفينا الصفة عن المعدوم ، كان مقابل هذا ، فكان وجود الصفة له ، وهذا كله باطل .

وإنما نقول : إن لنا علماً بالمعدوم ، فلأن المعنى إذا محصل فى النفس فقط ولم يُشر فيه إلى خارج ، كان المعلوم نفس ما فى النفس فقط ، والتصديق الواقع بين المتصور من جزئيه هو أنه جائز فى طباع هذا المعلوم وقوع نسبة له معقولة إلى خارج ، وأما فى هذا الوقت فلا نسبة له ، فلا معلوم غيره .

وعند القوم الذين يرون هذا الرأى ، أن فى جملة ما يُخبر عنه ويُعلم أموراً لا شيئية لها فى العدم ، ومن شاء أن يقف على ذلك فليرجع إلى ما هذوا به من أقاويلهم التى لا تستحق فضل الاشتغال بها .

(١) لا يخلو أن : لا يخلو ب ، جـ ، ص ، م (٦) المعدوم : المعلوم ط (٧) يستحيل : فيستحيل جـ (٩) لم تكن : لا تكون م || فهى : فهو جـ ، م (١٠) للصفة عن : ساقطة من ط ، طا (١١) كان : وكان ط (١٢) يشر : يشيرم || خارج : الخارج جـ ، ص ، ط (١٤) طباع : طبائع جـ ، ص ، ط ، م (١٥) وأما فى هذا : وفى ب ، جـ ، ص ، م .

وإنما وقع أولئك فيما وقعوا فيه بسبب جهلهم بأن الإخبار إنما يكون عن معان لها وجود فى النفس، وإن كانت معدومة فى الأعيان، ويكون معنى الإخبار عنها أن لها نسبة ما إلى الأعيان. مثلا إن قلت: إن القيامة "تكون"، فهمت القيامة وفهمت "تكون"، وحملت "تكون" التى فى النفس، على القيامة التى فى النفس، بأن هذا المعنى إنما يصح فى معنى آخر معقول أيضا، وهو معقول فى وقت مستقبل، أن يوصف بمعنى ثالث معقول، وهو معقول الوجود. وعلى هذا القياس الأمر فى الماضى. فبين أن المخبر عنه لا بد من أن يكون موجوداً وجودا ما فى النفس. والإخبار فى الحقيقة هو عن الموجود فى النفس، وبالعرض عن الموجود فى الخارج. وقد فهمت الآن أن الشىء بماذا يخالف المفهوم للوجود والحاصل، وأنهما مع ذلك متلازمان.

وعلى أنه قد بلغنى أن قوماً يقولون: إن الحاصل يكون حاصلا، وليس بموجود، وقد تكون صفة الشىء ليس شيئا لا موجودا ولا معدوما، وأن "الذى" و"ما" يدلان على غير ما يدل عليه الشىء. فهؤلاء ليسوا من جملة المميِّزين. وإذا أخذوا بالتمييز بين هذه الألفاظ من حيث مفهوماتها انكشفوا.

فنقول الآن: إنه وإن لم يكن الموجود، كما علمت، جنساً، ولا مقولاً بالتساوى على ما تحته، فإنه معنى متفق فيه على التقديم والتأخير. وأول ما يكون، يكون للماهية التى هى الجوهر، ثم يكون لما بعده. وإذ هو معنى واحد

(٢) معنى: مع م (٤) فى: ساقطة من ب (٤ — ٥) على ... النفس: ساقطة من م (٥) فى الأولى: ساقطة من ب || إنما: ساقطة من م (٦) فى: ساقطة من م (٨) هو: وهو ط (٩) الموجود فى الخارج: الموجود الخارج م | بماذا: ماذا م (١٣) يدلان: تدل م (١٤) وإذا: فإذا ط (١٥) الموجود: الوجود ط جنسا: حسر ط (١٦) وأول: فأول به، ط (١٧) الجوهر: الجوهر طا.

على النحو الذى أومأنا إليه فتلحقه عوارض تخصّه ، كما قد بينا قبل . فلذلك يكون له علم واحد يتكفل به . كما أن لجميع ما هو صحى علما واحدا .

وقد يعسُر علينا أن نعرف حال الواجب والممكن والممتنع بالتعريف المحقق أيضا ؛ بل بوجه العلامة . وجميع ما قيل فى تعريف هذه مما بلغك عن الأولين قد يكاد يقتضى دورا . وذلك لأنهم ، على ما مر لك فى فنون المنطق ، إذا أرادوا أن يحدوا الممكن ، أخذوا فى حده إما الضرورى وإما المحال ولا وجه غير ذلك . وإذا أرادوا أن يحدوا الضرورى ، أخذوا فى حده إما الممكن وإما المحال . وإذا أرادوا أن يحدوا المحال أخذوا فى حده إما الضرورى وإما الممكن . مثلا إذا حدوا الممكن قالوا مرة ، إنه غير الضرورى أو أنه المعدوم ، فى الحال الذى ليس وجوده ، فى أى وقت فُرض من المستقبل ، بمحال . ثم إذا احتاجوا إلى أن يحدوا الضرورى قالوا : إما أنه الذى لا يمكن أن يفرض معدوما ، أو أنه الذى إذا فرض بخلاف ما هو عليه كان محالا . فقد أخذوا الممكن تارة فى حده ، والمحال أخرى . وأما الممكن فقد كانوا أخذوا ، قبل ، فى حده إما الضرورى وإما المحال . ثم المحال ، إذا أرادوا أن يحدوه ، أخذوا فى حده إما الضرورى بأن يقولوا : إن المحال هو ضرورى العدم ؛ وإما الممكن بأن يقولوا : إنه الذى لا يمكن أن يوجد ، أو لفظة آخر يذهب مذهب هذين .

وكذلك ما يقال من أن الممتنع هو الذى لا يمكن أن يكون ، أو هو الذى يجب أن لا يكون . والواجب هو الذى هو ممتنع ومحال أن لا يكون ، أو ليس

---

(١) فلذلك : ولذلك ص ، ط (٤) تعريف : ساقطة من م عن : من جـ ، ط
(٦) ولا وجه : لا وجه م (٧) وإذا : فإذا جـ ، ص ، ط (٨) وإذا : فإذا ص || يحدوا : يحددوا ط (٩) حدوا : أحدوا جـ ، ص ، ط (١٠) فرض : فرضت ب || ثم إذا : ثم إن ب ، جـ ، م (١٢) ما هو عليه : ما عليه جـ (١٣) وأما : أما م .
(١٧) أو هو : وهو م (١٨) أو ليس : وليس ب ، جـ ، م .

يمكن أن لا يكون . والممكن هو الذى ليس يمتنع أن يكون أو لا يكون ، أو الذى ليس بواجب أن يكون وأن لا يكون. وهذا كله كما تراه دور ظاهر. وأما كشف الحال فى ذلك فقد مر لك فى أنولوطيقا .

على أن أولى هذه الثلاثة فى أن يتصور أولا ، هو الواجب . وذلك لأن الواجب يدل على تأكد الوجود ، والوجود أعرف من العدم ، لأن الوجود يعرف بذاته ، والعدم يعرف ، بوجه ما من الوجوه ، بالوجود . ومن تفهمنا هذه الأشياء يتضح لك بطلان قول من يقول : إن المعدوم يعاد لأنه أول شىء مخبر عنه بالوجود . وذلك أن المعدوم إذا أعيد يجب أن يكون بينه وبين ما هو مثله ، لو وجد بدله ، فرق . فإن كان مثله إنما ليس هو لأنه ليس الذى كان عدم ، وفى حال العدم كان هذا غير ذلك ، فقد صار المعدوم موجودا على النحو الذى أومأنا إليه فيما سلف آنفا .

وعلى أن المعدوم إذا أعيد احتيج أن تعاد جميع الخواص التى كان بها هو ما هو ، ومن خواصه وقته ، وإذا أعيد وقته كان المعدوم غير معاد ، لأن المعاد هو الذى يوجد فى وقت ثان . فإن كان المعدوم تجوز إعادته وإعادة جملة المعدومات التى كانت معه ، والوقت إما شىء له حقيقة وجود قد عدم ، أو موافقة موجود لعرض من الأعراض ، على ما عرف من مذاهبهم ، جاز أن يعود الوقت والأحوال ، فلا يكون وقت ووقت ، فلا يكون عود . على أن العقل يدفع هذا دفعاً لا يحتاج فيه إلى بيان، وكل ما يقال فيه فهو خروج عن طريق التعليم .

(١) يمكن : يمكن جـ || ليس : لا ط || يمتنع : يمتنع م (٢) وهذا : وهذه ط
(٣) فقد مر : فقدم م (٦) من الوجوه : ساقطة من ب ، ص ، م || تفهمنا : تفهيمنا ب ، ص ، ط (١٠) عدم : وعدم ط (١٢) احتيج : + إلى ط || الجميع : الجميع جـ ، بجميع ط (١٣) وإذا : وإذا جـ ، م (١٥) قد : فقد ب ، وقد خ ، ص
(١٦) ما عرف : ما عرفت ص .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في ابتداء القول في الواجب الوجود ، والممكن الوجود ، وأن الواجب الوجود لا علة له ، وأن الممكن الوجود معلول ، وأن الواجب الوجود غير مكافئ لغيره في الوجود ، ولا متعلق بغيره فيه

ونعود إلى ما كنا فيه فنقول : إن لكل واحد من الواجب الوجود، والممكن الوجود ، خواص . فنقول : إن الأمور التي تدخل في الوجود تحتمل في العقل الانقسام إلى قسمين ، فيكون منها ما إذا اعتبر بذاته لم يجب وجوده ، وظاهر أنه لا يمتنع أيضا وجوده ، وإلا لم يدخل في الوجود ، وهذا الشيء هو في حيّز الإمكان ، ويكون منها ما إذا اعتبر بذاته وجب وجوده .

فنقول : إن الواجب الوجود بذاته لا علة له ، وإن الممكن الوجود بذاته له علة ، وإن الواجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته ، وإن الواجب الوجود لا يمكن أن يكون وجوده مكافئا لوجود آخر ، فيكون كل واحد منهما مساويا للآخر في وجوب الوجود ويتلازمان . وأن الواجب الوجود لا يجوز أن يجتمع وجوده عن كثرة ألبتة . وأن الواجب الوجود لا يجوز أن تكون الحقيقة التي له مشتركا فيها بوجه من الوجوه ، حتى يلزم من تصحيحنا ذلك أن يكون واجب الوجود غير مضاف ، ولا متغير ، ولا متكثر ، ولا مشارك في وجوده الذي يخصه .

---

(٣) الواجب : واجب م (٥) مكافئ : مكاف ب ، جـ ، د ، ص ، ط || بغيره : لغيره ص ، م
(٨) وظاهر : ظاهر جـ (١١) الوجوه : ساقطة من جـ (١٦) من الوجوه : ساقطة من ب ، م .

أما أن الواجب الوجود لا علة له ، فظاهر . لأنه إن كان لواجب الوجود علة فى وجوده ، كان وجوده بها . وكل ما وجوده بشيء ، فإذا اعتبر بذاته دون غيره لم يجب له وجود ، وكل ما إذا اعتبر بذاته دون غيره ، ولم يجب له وجود ، فليس واجب الوجود بذاته . فبين أنه إن كان لواجب الوجود بذاته علة لم يكن واجب الوجود بذاته . فقد ظهر أن الواجب الوجود لا علة له .

وظهر من ذلك أنه لا يجوز أن يكون شيء واجب الوجود بذاته ، وواجب الوجود بغيره ، لأنه إن كان يجب وجوده بغيره، فلا يجوز أن يوجد دون غيره، وكذا لا يجوز أن يوجد دون غيره ، فيستحيل وجوده واجبا بذاته . ولو وجب بذاته ، لحصل . ولا تأثير لإيجاب الغير فى وجوده الذى يؤثر غيره فى وجوده فلا يكون واجبا وجوده فى ذاته .

وأيضا أن كل ما هو ممكن الوجود باعتبار ذاته ، فوجوده وعدمه كلاهما بعلة؛ لأنه إذا وجد فقد حصل له الوجود متميزاً من العدم ، وإذا عدم حصل له العدم متميزاً من الوجود . فلا يخلو إما أن يكون كل واحد من الأمرين يحصل له عن غيره أو لا عن غيره ، فإن كان عن غيره فالغير هو العلة ؛ وإن كان لا يحصل عن غيره ، ومن البين أن كل ما لم يوجد ثم وجد فقد تخصص بأمر جائز غيره .

وكذلك فى العدم ، وذلك لأن هذا التخصيص إما أن تكفى فيه ماهية الأمر أو لا تكفى فيه ماهية ، فإن كانت ماهيته تكفى لأى الأمرين كان ، حتى يكون

---

(١) لأنه : أنه ب || كان : كانت جـ ، ص ، ط (٢) دون غيره : دونه جـ ، ص ، ط ، م . (٤) فبين . فتبين جـ ، ص ، ط || إن : لو ص ، ط | بذاته : + فى ذاته بخ ، د ، ص ، م (٥) الواجب : واجب ب ، ص ، م (٨) وكذا ... غيره : ساقطة من ب ، م (١١) فوجوده : ووجوده جـ ، ص ، ط (١٢) وإذا : فإذا ط (١٤) فالغير : والغير م (١٧) التخصيص : التخصص م (١٨) ماهية : ماهيته م || كانت : كان ص || ماهيته تكفى : يكفى ماهية ص ، ط .

حاصلاً ، فيكون ذلك الأمر واجب الماهية لذاته ، وقد فرض غير واجب ، هذا خلف . وإن كان لا يكفي فيه وجود ماهيته ، بل أمر يضاف إليه وجود ذاته ، فيكون وجوده لوجود شيء آخر غير ذاته لا بد منه فهو علته ، فله علة . وبالجملة فإنما يصير أحد الأمرين واجبا له ، لا لذاته ، بل لعلة .

أما المعنى الوجودي فبعلة ، هي علة وجودية . وأما المعنى العدمي فبعلةٍ ، هي عدم العلة للمعنى الوجودي ، وعلى ما علمت . فنقول : إنه يجب أن يصير واجباً بالعلة ، وبالقياس إليها . فإنه إن لم يكن واجبا ، كان عند وجود العلة وبالقياس إليها ممكناً أيضا ، فكان يجوز أن يوجد وأن لا يوجد غير متخصص بأحد الأمرين ، وهذا محتاج من رأس إلى وجود شيء ثالث يتعين له به الوجود عن العدم ، أو العدم عن الوجود عند وجود العلة ، فيكون ذلك علة أخرى ، ويتمادى الكلام إلى غير النهاية . وإذا تمادى إلى غير النهاية لم يكن ، مع ذلك ، قد تخصص له وجوده ، فلا يكون قد حصل له وجود ، وهذا محال . لا لأنه ذاهب إلى غير النهاية في العلل فقط ، فإن هذا في هذا الموضع بعدُ مشكوك في إحالته ، بل لأنه لم يوجد بعدُ ما به يتخصص وقد فرض موجوداً . فقد صح أن كل ما هو ممكن الوجود لا يوجد ما لم يجب بالقياس إلى علته .

ونقول : ولا يجوز أن يكون واجب الوجود مكافئاً لواجب وجود آخر ، حتى يكون هذا موجوداً مع ذلك ، وذلك موجوداً مع هذا ، وليس أحدهما

(٥) لعلة : + بالجملة ط (٩) له : ساقطة من ط (١١) لم يكن : لا يكون بد ، م ؛ فلا يكون ط (١٢) تخصص : تعين م || وجوده : وجود م || قد : ساقطة من ص ، م (١٣) فقط : ساقطة من ط . (١٤) مشكوك : شكوك بد (١٥) لا : فلا ط (١٧) ونقول : فنقول بد ، ص ، ط ، م .

علة للآخر، بل هما متكافئتان فى أمر لزوم الوجود . لأنه لا يخلو إذا اعتبر ذات أحدهما بذاته دون الآخر ، إما أن يكون واجبا بذاته أو لا يكون واجبا بذاته . فإن كان واجبا بذاته فلا يخلو إما أن يكون له وجوب أيضا باعتباره مع الثانى ، فيكون الشىء واجب الوجوب بذاته ، وواجب الوجود لأجل غيره ، وهـذا محال ، كما قد مضى . وإما أن لا يكون له وجوب بالآخر ، فلا يجب أن يتبع وجوده وجود الآخر ، ويلزمه أن لا يكون لوجوده علاقة بالآخر ، حتى يكون إنما يوجد إذا وجد الآخر هذا . وأما إن لم يكن واجبا بذاته ، فيجب أن يكون باعتبار ذاته ممكن الوجود ، وباعتبار الآخر واجب الوجود . فلا يخلو حينئذ إما أن يكون الآخر كذلك أو لا يكون ، فإن كان الآخر كذلك فلا يخـلو حينئذ إما أن يكون وجوب الوجود لهذا من ذلك ، وذلك فى حد إمكان الوجود ، أو فى حد وجوب الوجود . فإن كان وجوب الوجود لهذا من ذلك ، وذلك هو فى حد وجوب الوجود ، وليس من نفسه، أو من ثالث سابق ، كما قسناه فى وجه سلف ، بل من الذى يكون منه ، كان وجوب وجود هـذا شرطاً فيه وجوب وجود ما يحصل بعد وجوب وجوده ، بالبعدية بالذات فلا يحصل له وجوب وجود ألبتة . وإن كان وجوب الوجود لهذا من ذلك ، وذلك فى حد الإمكان ، فيكون وجوب وجود هذا من ذات ذلك وهو فى حد الإمكان ، ويكون ذات ذلك فى حد الإمكان مفيداً لهذا وجوب الوجود ، وليس له حد الإمكان مستفادا من هذا ، بل الوجوب .

(١) علة : علته ط ، طا (٢) دون ... بذاته : ساقطة من م أو لا يكون : ولا يكون ط .
(٧) لم يكن : لا يكون ب ، جـ ، م (٨) الآخر : الثانى م (٩) حينئذ : ساقطة من ب ، ص ، م
الآخر : الثانى م (١٠) لهذا : لهذا إليه ، ط (١١) وذلك : + هو ط (١٢) وذلك
هو : وهو ذلك ص (١٣) قلناه : قسناه ص ، م (١٤) وجود : الوجود م (١٧) وهو :
ساقطة من ط || ويكون : يكون ب ، فيكون جـ ، ص || ويكون ... الإمكان : ساقطة من ط .

فتكون العلة لهذا إمكان وجود ذلك ، وإمكان وجود ذلك ليس علته هذا ، فيكونان غير متكافئين ، أعني ما هو علته بالذات ومعلول بالذات .

ثم يعرض شيء آخر وهو : أنه إذا كان إمكان وجود ذلك هو علة إيجاب وجود هذا ، لم يتعلق وجود هذا بوجوبه ؛ بل بإمكانه . فوجب أن يجوز وجوده مع عدمه وقد فرضنا متكافئين ، هذا خلف . فإذن ليس يمكن أن يكونا متكافئي الوجود ، في حال ما ، لا يتعلقان بعلة خارجة ، بل يجب أن يكون أحدهما هو الأول بالذات ، أو يكون هناك سبب خارج آخر يوجبهما جميعاً بإيجاب العلاقة التي بينهما أو يوجب العلاقة بإيجابهما . والمضافان ليس أحدهما واجباً بالآخر ، بل مع الآخر ، والموجب لهما العلة التي جمعتهما ، وأيضاً المادتان أو الموضوعان أو الموصوفان بهما . وليس يكفي وجود المادتين أو الموضوعين لهما وحدهما ، بل وجود ثالث يجمع بينهما . وذلك لأنه لا يخلو إما أن يكون وجود كل واحد من الأمرين وحقيقته هو أن يكون مع الآخر ، فوجوده بذاته يكون غير واجب ، فيصير ممكناً ، فيصير معلولاً ، ويكون كما قلنا ليس علته مكافئة في الوجود ، فتكون إذن علته أمراً آخر ، فلا يكون هو والآخر علة للعلاقة التي بينهما ، بل ذلك الآخر . وإما أن لا يكون، فتكون المعية طارئة على وجوده الخاص لاحقة له . وأيضاً فإن الوجود الذي يخصه لا يكون عن مكافيه من حيث هو مكافيه ، بل عن علة متقدمة إن كان معلولا . فحينئذ إما أن يكون وجوده ذلك عن صاحبه ، لا من حيث يكافيه،

(١) أعني : علته ص (٤) بإمكانه : وجوده إمكانه ج ، ط (٥) فرضنا : فرضناه ج ، ص ، ط (٦) متكافئي الوجود : متكافئين في الوجود طا علة : علته ط (٧) خارج آخر : خارج ب ؛ آخر ط (٩) جمعتهما : جمعتها ط ، طا (١٠) أو : ساقطة من ص ، م (١١) وحدهما : أو أحدهما م (١٣) فيصير ممكنا : فيكون ممكنا ج (١٦) وجوده : وجود ص ، م (١٨) يكافيه : مكافيه ص .

بل من حيث وجود صاحبه الذي يخصه ، فلا يكونان متكافئين ، بل علة ومعلولا . ويكون صاحبه أيضا علة للعلاقة الوهمية بينهما كالأب والابن . وإما أن يكونا متكافئين من جهة ما يكون الأمران ليس أحدهما علة للآخر ، وتكون العلاقة لازمة وجودهما ، فتكون العلة الأولى للعلاقة هي أمر خارج موجد لذاتيهما على ما علمت ، والعلاقة عرضية ، فيكون لا تكافؤ هناك إلا بالعرض المباين أو اللازم . وهذا غير ما نحن فيه ، ويكون الذي بالعرض علة لا محالة ، فيكونان من حيث التكافؤ معلولين .

الذي : الذى ب ، ط .

(٢) العلاقة : العلاقة ب (٥) موجد : موجود ع (٦) اللازم : للازم م

[الفصل السابع]

(ز) فصـــل

فى أن واجب الوجود واحد

ونقول أيضا : إن واجب الوجود يجب أن يكون ذاتا واحدة . وإلا فليكن كثرة ويكون كل واحد منها واجب الوجود ، فلا يخلو إما أن يكون كل واحد منها فى المعنى الذى هو حقيقته ، لا يخالف الآخر ألبتة أو يخالفه . فإن كان لا يخالف الآخر فى المعنى الذى لذاته بالذات ، ويخالفه بأنه ليس هو ، وهذا خلاف لا محالة ، فيخالفه فى غير المعنى . وذلك لأن المعنى الذى هو فيهما غير مختلف ، وقد قارنه شىء به صار هـذا أو فى هذا ، أو قارنه نفس أنه هـذا أو فى هذا ، ولم يقارنه هـذا المقارن فى الآخر ، بل ما به صار ذاك ذاك ، أو نفس أن ذاك ذاك ، وهـذا تخصيص ما قارن ذلك المعنى ، وبينهما به مباينـة .

فإذن كل واحد منهما يباين الآخر به ، وليس يخالفه فى نفس المعنى ، فيخالفه فى غير المعنى .

والأشياء التى هى غير المعنى وتقارن المعنى هى الأعراض واللواحق الغـير الذاتية . وهـذه اللواحق فإما أن تعرض لوجود الشىء بما هو ذلك الوجود

---

(٣) واجب : الواجب جـ ، ص ، ط (٥) كثرة : كثيرة ص ، م || ويكون : فيكون جـ ، ص ، ط ، م (٩) به : ساقطة من جـ ، ط (١٠) أو فى : فى م || أو ٢ : أو لم ط || ذاك ذاك : ذلك ذلك جـ (١١) ذاك ذاك : ذلك ذلك جـ || به : ساقطة من م (١٣) نفس : ساقطة من ص ؛ + أصل جـ ، ص ، ط (١٤) فيخالفه ... المعنى : ساقطة من م (١٥) والأشياء : فالأشياء جـ ؛ بل نقول الأشياء ط (١٦) لوجود : لحقيقة ص ، ط || هو : + تلك الحقيقة أو لوجوده بما هو ص ، ط .

يجب أن يتفق الكل فيه وقد فرض أنها مختلفة فيه، وهذا خلف. وإما أن تعرض له من أسباب خارجة لا عن نفس ماهيته، فيكون لولا تلك العلة لم تعرض، فيكون لولا تلك العلة لم يختلف، فيكون لولا تلك العلة لكانت الذوات واحدة أو لم تكن، فيكون لولا تلك العلة ليس هذا بانفراده واجب الوجود، وذلك بانفراد، واجب الوجود لا من حيث الوجود، بل من حيث الأعراض، فيكون وجوب وجود كل واحد منهما الخاص به، المنفرد له، مستفاداً من غيره. وقد قيل إن كل ما هو واجب الوجود بغيره فليس واجب الوجود بذاته، بل هو في حد ذاته ممكن الوجود، فتكون كل واحدة من هذه، مع أنها واجبة الوجود بذاتها، ممكنة الوجود في حد ذاتها وهذا محال.

ولنفرض الآن أنه يخالفه في معنى أصلي، بعد ما يوافقه في المعنى، فلا يخلو ذلك المعنى إما أن يكون شرطاً في وجوب الوجود، أو لا يكون. فإن كان شرطاً في وجوب الوجود، فظاهر أنه يجب أن يتفق فيه كل ما هو واجب الوجود، وإن لم يكن شرطاً في وجوب الوجود، فوجوب الوجود متقرر دونه وجوب وجود، وهو داخل عليه، عارض، مضاف إليه، بعد ما تم ذلك وجوب وجود، وقد منعنا هذا وبينا فساده. فإذن لا يجوز أن يخالفه في المعنى.

(١) فيه : منه ط || أنها : أنهما ص ... وهذا : وهذا ب، وهذا م (٣) لكانت : كانت ب، د، ص، م ؛ لكان ط . (٥ — ٦) وذلك ... الأعراض : ساقطة من ب (د) لا من حيث الوجود : ساقطة من ب، ص، م . (٦) منهما : منها ط . (٨) واحدة : واحد ط (٩) بذاتها : بذواتها م . || حد ذاتها : حدود ذواتها ص ؛ حد ذواتها م || وهذا : وهو ط . محال : هذا خلف . (١١) ذلك : ذلك ص .

بل يجب أن نزيد لهذا بياناً من وجه آخر وهو : أن انقسام معنى وجوب الوجود فى الكثرة لا يخلو من وجهين : إما أن يكون على سبيل انقسامه بالفصول وإما على سبيل انقسامه بالعوارض . ثم من المعلوم أن الفصول لا تدخل فى حد ما يقام مقام الجنس . فهى لا تفيد الجنس حقيقته ، وإنما تفيده القوام بالفعل ، وذلك كالناطق ، فإن الناطق لا يفيد الحيوان معنى الحيوانية ، بل يفيده القوام بالفعل ذاتا موجودة خاصة .

فيجب أيضاً أن تكون فصول وجوب الوجود ، إن صحت ، بحيث لا تفيد وجوب الوجود حقيقة وجوب الوجود ، بل يفيده الوجود بالفعل . وهذا محال من وجهين : أحدهما ، أنه ليس حقيقة وجوب الوجود إلا نفس تأكد الوجود ، لا كحقيقة الحيوانية التى هى معنى غير تأكد الوجود ، والوجود لازم لها ، أو داخل عليها ، كما علمت . فإذن إفادة الوجود لوجوب الوجود ، هى إفادة شرط من حقيقته ضرورةً ، وقد منع جواز هذا ما بين الجنس والفصل . والوجه الثانى ، أنه يلزم أن تكون حقيقة وجوب الوجود متعلقةً فى أن تحصل بالفعل بموجب له ، فيكون المعنى الذى به يكون الشىء واجب الوجود يجب وجوده بغيره ، وإنما كلامنا فى وجوب الوجود بالذات ، فيكون الشىء الواجب الوجود بذاته واجب الوجود بغيره ، وقد أبطلنا هذا .

فقد ظهر أن انقسام وجوب الوجود إلى تلك الأمور ، لا يكون انقسام المعنى الجنسى إلى الفصول . فتبين أن المعنى الذى يقتضى وجوب الوجود لا يجوز

---

(٣) وإما : أو ط (٤) حقيقته : حقيقة ب ، ج ، ط ، م || بالفعل : + ذاتا موجودة ط
(١٣) أنه : ساقطة من ط (١٤) له : لها ب (١٥) بغيره : لغيره ط
(١٨) إلى الفصول : بالفصول ص || فتبين : فبين م .

أن يكون معنى جنسياً ينقسم بفصول أو أعراض ، فبقى أن يكون معنى نوعياً . فنقول : ولا يجوز أن تكون نوعيته محمولة على كثيرين ، لأن أشخاص النوع الواحد ، كما بينا ، إذا لم تختلف فى المعنى الذاتى ، وجب أن تكون إنما تختلف بالعوارض ، وقد منعنا إمكان هذا فى وجوب الوجود ، وقد يمكن أن نبين هذا بنوع من الاختصار ، ويكون الغرض راجعاً إلى ما أردناه .

فنقول : إن وجوب الوجود إذا كان صفة لشىء وموجوداً له ، فإما أن يكون واجباً فى هذه الصفة ، أى فى وجوب الوجود ، أن تكون عين تلك الصفة موجوده لهذا الموصوف ، فيمتنع لواحد منها أن يوجد وجودا لا يكون صفةً له ، فيمتنع أن يوجد لغيره ، فيجب أن يوجد له وحده ، وإما أن يكون وجودها له ممكنا غير واجب . فيجوز أن يكون هذا الشىء غير واجب الوجود بذاته وهو واجب الوجود بذاته ، هذا خلف . فوجوب الوجود لا يكون إلا لواحد فقط .

فإن قال قائل : إن وجوده هذا ، لا يمنع وجوده صفة للآخر فكونه صفةً للآخر لا يبطل وجوب كونه صفةً له . فنقول : كلامنا فى تعيين وجوب الوجود صفة له ، من حيث هو له ، من حيث لا يلتفت فيه إلى الآخر ، فذلك ليس صفة للآخر بعينه ، بل مثلها الواجب فيها ما يجب فى تلك بعينها . وبعبارة أخرى نقول : إن كون الواحد منها واجب الوجود ، وكونه هو بعينه ، إما أن يكون واحدا ، فيكون كل ما هو واجب الوجود فهو هو بعينه وليس غيره . وإن كان

(٢) فنقول : فلنا طا نوعيته : نوعه ط (٣) إنما تختلف : إنما اختلفت ب ؛ إنما اختلفت ج م (٤) نبين : نبين م (٥) بنوع : نحوه (٧) أى .. الوجود : ساقطة من م تلك هذه م (٨) موجودة : الموجوده ج ، ص (١٣) فكونه : وكونه ط (١٤) لا يبطل : ليس يبطل ب (١٧) كون : كان ط (١٨) فهو هو : فهو ص .

كونه واجب الوجود ، غير كونه هو بعينه ، فمقارنة واجب الوجود لأنه هو بعينه ، إما أن يكون أمراً لذاته ، أو لعلةٍ وسبب موجب غيره . فإن كان لذاته ، ولأنه واجب الوجود ، فيكون كل ما هو واجب الوجود هذا بعينه ، وإن كان لعلةٍ وسبب موجب غيره ، فلكونه هذا بعينه سبب ، فلخصوصية وجوده المنفرد سبب ، فهو معلول .

فإذن واجب الوجود واحد بالكلية ليس كأنواع تحت جنس ، وواحد بالعدد ليس كأشخاص تحت نوع ، بل معنى شُرح اسمه له فقط ، ووجوده غير مشترك فيه . وستزيد هذا إيضاحا فى موضع آخر . فهذه الخواص التى يختص بها واجب الوجود .

وأما الممكن الوجود ، فقد تبين من ذلك خاصيته وهو أنه يحتاج ضرورة إلى شيء آخر يجعله بالفعل موجودا . وكل ما هو ممكن الوجود فهو دائما ، باعتبار ذاته ، ممكن الوجود ، لكنه ربما عرض أن يجب وجوده بغيره ، وذلك إما أن يعرض له دائما ، وإما أن يكون وجوب وجوده عن غيره ليس دائما ، بل فى وقت دون وقت . فهذا يجب أن يكون له مادة تتقدم وجوده بالزمان ، كما سنوضحه .

والذى يجب وجوده بغيره دائما ، فهو أيضا غير بسيط الحقيقة . لأن الذى له باعتبار ذاته ، غير الذى له من غيره ، وهو حاصل الهوية منهما جميعاً فى الوجود ، فلذلك لا شيء غير واجب الوجود تعرى عن ملابسة ما بالقوة والإمكان باعتبار نفسه ، وهو الفرد ، وغيره زوج تركيبى .

---

(٢) وسبب : أو سبب م . (٨) موضع : مواضع ب . (١٠) خاصيته : خاصته ب ، ص .
(١٦) بغيره : لغيره ص ، ط .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

فى بيان الحق ، والصدق ، والذب عن أول الأقاويل ، فى المقدمات الحقة

أما الحق فيفهم منه الوجود فى الأعيان مطلقاً ، ويفهم منه الوجود الدائم ، ويفهم منه حال القول أو العقد الذى يدل على حال الشىء فى الخارج إذا كان مطابقاً له ، فنقول : هذا قول حق ، وهذا اعتقاد حق . فيكون الواجب الوجود هو الحق بذاته دائماً ، والممكن الوجود حق بغيره ، باطل فى نفسه . فكل ما سوى الواجب الوجود الواحد باطل فى نفسه .

وأما الحق من قبل المطابقة فهو كالصادق ، إلا أنه صادق فيما أحسب باعتبار نسبته إلى الأمر ، وحق باعتبار نسبة الأمر إليه .

وأحق الأقاويل أن يكون حقاً ما كان صدقه دائماً ، وأحق ذلك ما كان صدقه أوليا ليس لعلة .

وأول كل الأقاويل الصادقة الذى ينتهى إليه كل شىء فى التحليل ، حتى أنه يكون مقولا بالقوة أو بالفعل فى كل شىء يُبين أو يَتبين به ، كما بيناه فى كتاب البرهان ، هو أنه : لا واسطة بين الإيجاب والسلب . وهذه الخاصة ليست من عوارض شىء إلا من عوارض الموجود بما هو موجود ، لعمومه فى كل موجود .

---

(٢) الأقاويل : الأوائل م . (٧) الواجب : واجب ج ، ص . (١٥) يبين : يتبين م || بيناه : بيانه م .

والسوفسطائى إذا أنكر هذا ، فليس ينكره إلا بلسانه معاندا . أو يكون قد عرض له شبهة فى أشياء فسد عليه عنده فيها طرفا النقيض لغلط جرى عليه مثلا ، لأنه لا يكون حصل له حال التناقض وشرائطه . ثم إن تبكيت السوفسطائى ، وتنبيه المتحير أبدا ، إنما هو فى كل حال على الفيلسوف ، ويكون لا محالة بضرب من المحاورة . ولا شك أن تلك المحاورة تكون ضربا من القياس الذى يلزم مقتضاه ، إلا أنه لا يكون فى نفسه قياسا يلزم مقتضاه ، ولكن يكون قياسا بالقياس .

وذلك لأن القياس الذى يلزم مقتضاه على وجهين : قياس فى نفسه ، وهو الذى تكون مقدماته صادقة فى أنفسها ، وأعرف عند العقلاء من النتيجة ، ويكون تأليفه تأليفا منتجا ، وقياس كذلك بالقياس ، وهو أن تكون حال المقدمات كذلك عند المحاور حتى يسلم الشىء ، وإن لم يكن صدقا ، وإن كان صدقا لم يكن أعرف من النتيجة التى يسلمها ، ويؤلف عليه بتأليف صحيح مطلق أو عنده . وبالجملة فقد كان القياس ما إذا سلمت مقدماته لزم منه شئ ، فيكون ذلك قياسا من حيث هو كذا ولكنه ليس يلزم أن يكون كل قياس قياسا يلزم مقتضاه ، لأن مقتضاه يلزم إذا سلم ، فإذا لم يسلم كان قياسا . لأنه قد أورد فيه ما إذا وضع وسلم لزم ، ولكن لما لم يسلم بعد لم يلزم مقتضاه ، فيكون القياس قياسا ، أعم من كونه قياسا يلزم مقتضاه .

---

(٢) له : ساقطة من ب ، ط . | أشياء : + قد ص . (٣) له : ساقطة من ب
(٥) المحاورة : [تبدأ نسخة د بهذه الكلمة] . (٦) يكون : ساقطة من د
(١١) المقدمات : + ما د ، ط . || وإن كان : أو إن كان ب ، ط ، م . (١٢) يسلمها : لا يسلمها د ، ج ، ص ، م (١٥) لأنه : + كان ط (١٦) وسلم : + ذلك ط | لم : ساقطة ط ، م .

وكونه قياساً يلزم مقتضاه ، هو أيضاً على قسمين ، على ما علمت ، فالقياس الذى يلزم مقتضاه بحسب الأمر فى نفسه ، هو الذى مقدماته مسلمة فى أنفسها وأقدم من النتيجة . وأما الذى هو بالقياس ، فالذى قد سلم المخاطب مقدماته ، فتلزمه النتيجة .

ومن العجائب أن السوفسطائى الذى غرضه المماراة يضطر إلى أحد الأمرين : إما إلى السكوت والإعراض ، وإما إلى الاعتراف لا محالة بأشياء ، والاعتراف بأنها تنتج عليه .

وأما المتحير فعلاجه حل شبهة ، وذلك لأن المتحير لا محالة إنما وقع فيما وقع فيه إما لما يراه من تخالف الأفاضل الأكثرين ، ويشاهده من كون رأى كل واحد منهم مقابلاً لرأى الآخر الذى يجده قرناً له ، لا يقصُر عنه ، فلا يجب عنده أن يكون أحد القولين أولى بالتصديق من الآخر ؛ وإما لأنه سمع من المذكورين المشهورين المشهود لهم بالفضيلة أقاويل لم يقبلها عقله بالبديهة ، كقول من قال : إن الشئ لا يمكنك أن تراه مرتين ، بل ولا مرة واحدة ، وإن لا وجود لشئ فى نفسه ، بل بالإضافة . فإذا كان قائل مثل هذا القول مشهوراً بالحكمة لم يكن بعيداً أن يتحير الشادى لقوله . وإما لأنه قد اجتمع عنده قياسات متقابلة النتائج ليس يقدر على أن يختار واحداً منها ويزيف الآخر .

(١) وكونه .. مقتضاه : ساقطة من د ، ص (٢) مقتضاه : + وكونه قياسا ط الأمر : الأمور د أنفسها : نفسها م (٣) وأما : فأما د (٥) العجائب : عجائب د الأمرين : أمرين م (٦) إلى الاعتراف : إلى اعتراف م والاعتراف : واعتراف ب ، م (٨) فعلاجه : فعلاجه فيها (١٠) منهم : منهما م (١١) بالتصديق : بالصدق بـ ، د ، ص ، ط ، م (١٢) عقله : ساقطة من د (١٦) أن : + يقول ط .

فالفيلسوف يتدارك ما عرض لأمثال هؤلاء من وجهين: أحدهما حل ما وقع فيه من الشك ، والثانى التنبيه التام على أنه لا يمكن أن يكون بين النقيضين واسطة .

أما حل ما وقع فيه من ذلك أن يعرفه أن الناس ناس لا ملائكة . ومع ذلك فليس يجب أن يكونوا متكافئين فى الإصابة ، ولا يجب إذا كان واحد أكثر صوابا فى شىء من آخر أن لا يكون الآخر أكثر صواباً منه فى شىء آخر . وأن يعرف أن أكثر المتفلسفين يتعلم المنطق وليس يستعمله ، بل يعود آخر الأمر فيه إلى القريحة فيركبها ركوب الراكض من غير كف عنان أو جذب خطام . وأن من الفضلاء من يرمز أيضا برموز ، ويقول ألفاظاً ظاهرة مستشنعة أو خطأ وله فيها غرض خفى ، بل أكثر الحكماء ، بل الأنبياء الذين لا يؤتون من جهة غلط أو سهو هذه وتيرتهم . فهذا يزيل شغل قلبه من جهة ما استنكر من العلماء . ثم يعرفه فيقول : إنك إذا تكلمت فلا يخلو إما أن تقصد بلفظك نحو شىء من الأشياء بعينه ، أولا تقصد ، فإن قال إذا تكلمت لم أفهم شيئا ، فقد خرج هذا من جملة المسترشدين المتحيرين ، وناقض الحال فى نفسه ، وليس الكلام معه هذا الضرب من الكلام .

وإن قال : إذا تكلمت فهمت باللفظ كل شىء فقد خرج عن الاسترشاد .

---

(١) فالفيلسوف : والفيلسوف د || يتدارك : ميتدارك طا .   (٢) التنبيه : تنبيه ب ، ح ، ص ، م   (٤) ذلك أن يعرفه : ذلك يعرفه ط || يعرفه أن الناس : يعرفه الناس د
(٥) واحد : الواحد د ، ص ؛ واحدا م   (٧) وليس : ليس د   [illegible] به : ساعة ص د   (٨) الراكض : الرابض طا   (٩) ظاهرة : ظاهر ط || مستشنعة : مستشنة ص
(١٠) فيها : فيه د ، ص   (١١) جهة : جهته د   (١٣) لم : ولم ح .

فإن قال : إذا تكلمت فهمت به شيئاً بعينه ، أو أشياء كثيرة محدودة، فعلى كل حال فقد جعل للفظ دلالة على أشياء بأعيانها لا يدخل فى تلك الدلالة غيرها . فإن كانت تلك الكثرة تتفق فى معنى واحد فقد دل أيضا على معنى واحد ، وإن لم يكن كذلك فالاسم مشترك ، ويمكن لا محالة أن يفرد لكل واحد من تلك الجملة اسما ؛ فهذا يسلمه من قام مقام المسترشدين المتحيرين . وإذا كان الاسم دليلاً على شىء واحد كالإنسان مثلا فاللا إنسان، أعنى ما هو مباين للإنسان لا يدل عليه ذلك الاسم بوجه من الوجوه. فالذى يدل عليه اسم الإنسان لايكون الذى يدل عليه اسم اللا إنسان، فإن كان الإنسان يدل على اللا إنسان، فيكون لا محالة الإنسان ، والحجر ، والزورق ، والفيل شيئا واحدا ؛ بل يدل على الأبيض ، والأسود ، والثقيل ، والخفيف ، وجميع ما هو خارج مما دل عليه اسم الإنسان. وكذلك حال المفهوم من الألفاظ هذه، فيلزم من هذا أن يكون كل شىء وأن يكون ولا شىء من الأشياء نفسه، وأن لا يكون للكلام مفهوم.

ثم لا يخلو إما أن يكون هذا حكم كل لفظ ، وحكم كل مدلول عليه باللفظ، أو يكون بعض هذه الأشياء بهذه الصفة ، وبعضها بخلافها . فإن كان هذا فى كل شىء فقد عرض أن لا خطاب ولا كلام، بل لا شبهة ولا حجة أيضا . وإن كان فى بعض الأشياء قد تتميز الموجبة عن السالبة ، وفى بعضها لا تتميز ، فحيث تتميز يكون لا محالة ما يدل عليه الإنسان غير ما يدل عليه باللا إنسان ؛ وحيث

(١) فإن : وإن ب || كثيرة : معدودة ط (٢) فقد : وقد ب ، د ، ص ، م || بأعيانها : بأعيانها د ، ص ، ه ، بعينها ب (٤) ويمكن : يكون ط (٦) كالإنسان : كالإنسان م || فاللا إنسان : فاللا إنسان ح ، د ، ط || فالذى : والذى ب ، ص ؛ الذى ب ، ط (٨) باللا إنسان || فاللا إنسان ط (١٠) مما : عما م (١١) الأسود : الأسود م (١٢) شىء : + كل شىء م || ولا شىء : لا شىء ب ، د ، ص ، ط (١٦) عن : من ب ، ج ، د ، ط ، م (١٧) تتميز يكون : لا تتميز تكون م || باللا إنسان : بالإنسان ط .

لا يتميز مثلا كالأبيض واللا أبيض يكون مدلولهما واحدا ، فيكون كل شيء هو لا أبيض فهو أبيض ، وكل شيء هو أبيض فهو لا أبيض ، فالإنسان إذا كان له مفهوم متميز فإن كان أبيض فهو أيضا لا أبيض الذي هو والأبيض واحد ، واللا إنسان كذلك ، فيعرض مرة أخرى أن يكون الإنسان واللا إنسان غير متميزين .

فهذا وأمثاله قد يزيح علة المتحير المسترشد في أن يعرف أن الإيجاب والسلب لا يجتمعان ، ولا يصدقان معا . وكذلك أيضا قد تبين له أنهما لا يرتفعان ولا يكذبان معا ، فإنه إذا كذبا معا في شيء ، كان ذلك الشيء ليس بإنسان مثلا ، وليس أيضا بلا إنسان . فيكون قد اجتمع الشيء الذي هو اللا إنسان وسالبه الذي هو لا لا إنسان ، وقد نبه على بطلانه . فهذه الأشياء وما يشبهها مما لا يحتاج أن نطول فيه ، وعلى الشبه المتقابلة من قياسات المتحير يمكننا أن نهديه .

وأما المتعنت فينبغي أن يكلف شروع النار ، إذ النار واللانار واحد ، وأن يؤلم ضربا ، إذ الوجع واللاوجع واحد ، وأن يمنع الطعام والشراب ، إذ الأكل والشرب وتركهما واحد .

فهذا المبدأ الذي ذببنا عنه من يكذبه ، هو أول مبادئ البراهين ، وعلى الفيلسوف الأول أن يذب عنه . ومبادئ البراهين تنفع في البراهين . والبراهين تنفع في معرفة الأعراض الذاتية لموضوعاتها . لكن معرفة جوهر الموضوعات

(١) يكون : فيكون ص (٢) فهو أبيض ، وكل شيء هو أبيض : ساقطة من د || فهو : هو جـ || فالإنسان : والإنسان ب ، م (٣) له : ساقطة من د || لا أبيض : اللا أبيض ط ، (٧) قد تبين : قد يتبين د ؛ ساقطة من ط (١٠) وسالبه : وسالبه م (١١) وعلى الشبه : وعلى الشبيه به ص ، ط .

الذي كان في سلف يعرف الحد فقط ، فما يلزم الفيلسوف منه أن يحققه ، فيكون لهذا العلم واحد أن يتكلم في الأمرين جميعاً .

لكن قد يتشكك على هذا أنه إن تكلم فيها على سبيل التحديد والتصور ، فهو ذلك الذي يتكلم فيه صاحب العلم الجزئي ، وإن تكلم فيها في التصديق صار الكلام فيها برهانياً .

فنقول : إن هذه التي كانت موضوعات في علوم أخرى تصير عوارض في هذا العلم ، لأنها أحوال تعرض للموجود ، وأقسام له ، فيكون ما لا يبرهن عليه في علم آخر ، يبرهن عليه ههنا .

وأيضاً إذا لم يلتفت إلى علم آخر وقسم موضوع هذا العلم نفسه إلى جوهر وعوارض تكون خاصة له ، فيكون ذلك الجوهر الذي هو موضوع العلم ما أو الجوهر مطلقاً ليس موضوع هذا العلم ، بل قسماً من موضوعه ، فيكون ذلك الجوهر عرضاً لطبيعة موضوعه ، الذي هو الموجود ، إن صار ذلك الجوهر دون شيء آخر لطبيعة الموجود أن تقارنه أو يكون هو . فإن الموجود طبيعة يصح حملها على كل شيء ، كان ذلك الجوهر أو غيره . فإنه ليس لأنه موجود هو جوهر ، أو جوهر ما ، وموضوع ما ، على ما فهمت ، قبل هذا ، في سلف .

ومع هذا كله فليس البحث عن مبادئ التصور والحد حداً ولا تصوراً ، ولا البحث عن مبادئ البرهان برهاناً ، حتى يصير البحثان المتعالقان بحثاً واحداً .

---

(١) الذي كان : ... كان د ، ص ؛ التي كان ... ط ... فيها : فقط ؛ ساقطة من ب ، م
(٣) يتشكك : يشكل ... د ، ص ؛ تشكك ص ، م | فيها : في هذا ج ، د ، ص ، ط
والتصور : والتصوير ص . (٦) التي : ... الذي م || أخرى : آخر ط
(٨) ... ص : يبرهن م (٩) موضوع : ... ساقطة من ... د ، م (١٢) ذلك : ساقطة
من ... د ، ص ، ... (١٣) طبيعة : وطبيعة د (١٤) الجوهر : جوهر ط (١٥) وموضوع :
أو موضوع ... م .

المقالة الثانية

وفيها أربعة فصول



---

(١) الثانية : + من الجملة الرابعة من الكتاب م .
(٢) أربعة فصول : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، طا .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

[الفصل الأول]

(١) فصل

فى تعريف الجوهر وأقسامه بقول كلى

فنقول : إن الوجود للشىء قد يكون بالذات مثل وجود الإنسان إنساناً ، وقد يكون بالعرض مثل وجود زيد أبيض . والأمور التى بالعرض لا تحد . فلنترك الآن ذلك ولنشتغل بالموجود ، والوجود الذى بالذات .

فأقدم أقسام الموجودات بالذات هو الجوهر ، وذلك لأن الموجود على قسمين : أحدهما ، الموجود فى شىء آخر ، ذلك الشىء الآخر متحصل القوام والنوع فى نفسه ، وجودا لا كوجود جزء منه ، من غير أن تصح مفارقته لذلك الشىء ، وهو الموجود فى موضوع ؛ والثانى ، الموجود من غير أن يكون فى شىء من الأشياء بهذه الصفة ، فلا يكون فى موضوع ألبتة ، وهو الجوهر .

وإن كان ما أشير إليه فى القسم الأول موجوداً فى موضوع ، فذلك الموضوع لا يخلو أيضا من أحد هذين الوصفين ؛ فإن كان الموضوع جوهرا فقوام العرض فى الجوهر ، وإن لم يكن جوهرا كان أيضا فى موضوع ورجع البحث

---

(٤) الإنسان إنسانا : الأشياء ط (٥) زيد : فيه ب ؛ ساقطة من ط || أبيض : الأبيض د || لا تحد : + هاهنا د (٨) الموجود : الوجود ج ، ص ، ط || ذلك : وذلك ج ، ص ، ط || الشىء : ساقطة من ط (٩) مفارقته : مفارقة ج ، ص ، ط (١١) فلا يكون : ولا يكون ط (١٢) وإن : وإذا ب ؛ وإذا ج ، ص ؛ فإذا م || القسم الأول : القسمة الأولى ج ، م ؛ الصفة الأولى ط (١٤) للعرض فى الجوهر : الجوهر العرض فى م .

إلى الابتداء ، واستحال ذهاب ذلك إلى غير نهاية ، كما سنبين فى مثل هذا المعنى خاصة . فيكون لا محالة آخره فيما ليس فى موضوع ، فيكون فى جوهر ، فيكون الجوهر مقوم العرض موجودا ، وغير متقوم بالعرض ، فيكون الجوهر هو المقدم فى الوجود .

وأما أنه هل يكون عرض فى عرض ، فليس بمستنكر ، فإن السرعة فى الحركة ، والاستقامة فى الخط ، والشكل المسطح فى البسيط ، وأيضا فإن الأعراض تنسب إلى الوحدة والكثرة ، وهذه ، كما سنبين لك ، كلها أعراض . والعرض وإن كان فى عرض فهما جميعاً معا فى موضوع ، والموضوع بالحقيقة هو الذى يقيمهما جميعاً ، وهو قائم بنفسه .

ثم قد جوز كثير ممن يدعى المعرفة أن يكون شئ من الأشياء جوهرا وعرضا معا بالقياس إلى شيئين ، فيقول : إن الحرارة عرض فى غير جسم النار ، لكنها فى جملة النار ليست بعرض لأنها موجودة فيه بجزء ، وأيضا ليس يجوز رفعها عن النار ، والنار تبق ، فإذن وجودها فى النار ليس وجود العرض فيها ، فإذا لم يكن وجودها فيها وجود العرض ، فوجودها فيه وجود الجوهر . وهذا غلط كبير ، وقد أشبعنا القول فيه فى أوائل المنطق ، وإن لم يكن ذلك موضعه ، فإنهم إنما غلطوا فيه هناك .

(١) نهاية : النهاية د ، ص (٢) آخره : بآخره ب ، جـ ، ص ، ط (٥) يكون عرض فى : يكون فى د فليس بمستنكر : فليس ذلك بمستنكر جـ ؛ فليس ذلك بمستنكر ص ، م (٨) معا ساقطة من ب (٩) يقيمهما : يقومهما د (١٠) شئ : + واحد ص (١١) فيقول : وقال جـ ، د ، ص ، م (١٢) فيه : فيها جـ ، ص (١٤) العرض : + فيها د ، ط (١٥) وقد : قد جـ ، د ، ص (١٦) غلطوا فيه : غلطوا فيه جـ ، د ، ص ، ط ؛ غلطوا من ط .

فنقول : قد علم ، فيما سلف ، أن بين المحل والموضوع فرقاً ، وأن الموضوع يعني به ما صار بنفسه ونوعيته قائماً ، ثم صار سبباً لأن يقوم به شيء فيه ليس بجزء منه . وأن المحل كل شيء يحله شيء فيصير بذلك الشيء بحال ما ، فلا يبعد أن يكون شيء موجوداً في محل ويكون ذلك المحل لم يصر بنفسه نوعاً تاماً كاملاً بالفعل ، بل إنما تحصل قوامه من ذلك الذي حله وحده ، أو مع شيء آخر ، أو أشياء أخرى اجتمعت ، فصيرت ذلك الشيء موجوداً بالفعل ، أو صيرته نوعاً بعينه . وهذا الذي يحل هذا المحل يكون لا محالة موجوداً لا في موضوع . وذلك لأنه ليس يصلح أن يقال : إنه في شيء ، إلا في الجملة ، أو في المحل ، وهو في الجملة بجزء ، وكان الموضوع ما يكون فيه الشيء ، وليس بجزء منه ، وهو في المحل ليس كشيء حصل في شيء ، ذلك الشيء تام بالفعل نوعاً ، ثم يقيم الحال فيه ؛ بل هذا المحل جعلناه إنما يتقوم بالفعل بتقويم ما حله ، وجعلناه إنما يتم له به نوعيته إذا كانت نوعيته إنما تحصل أو تصير له نوعية باجتماع أشياء بجملتها يكون ذلك النوع . فبين أن بعض ما في المحل ليس في موضوع . وأما إثبات هذا الشيء الذي هو في محل دون موضوع ، فذلك علينا إلى قريب .

وإذا أثبتناه ، فهو الشيء الذي يخصه في مثل هذا الموضع باسم الصورة ، وإن كنا قد نقول لغيره أيضاً صورة باشتراك الاسم . وإذا كان الموجود

(١) فرقاً : فرقاناً ص (٢) يعني : يعني د (٣) بحال : كحال ب ، محال د ، ط
(٤) محل : المحل ب ، ج ، ص ، م (٧) بعينه : بنفسه ط (٨) أن : لأن ط
(١١) يتقوم ... إنما : ساقطة من ط ‖ وجعلناه : أو جعلناه ط (١٢) نوعيته إنما : نوعية إنما ط ‖ نوعية : نوعيته ص ، نوعيتها هامش ص (١٥) وإذا : فإذا ص ‖ الموضع : الموضوع د .

لا في موضوع هو المسمى جوهراً ، فالصورة أيضا جوهر . فأما المحل الذي لا يكون في محل آخر فلا يكون في موضوع لا محالة ، لأن كل موجود في موضوع فهو موجود في محل ولا ينعكس . فالمحل الحقيقي أيضا جوهر ، وهذا المجتمع أيضا جوهر .

وقد عرفت من الخواص التي لواجب الوجود أن واجب الوجود لا يكون إلا واحداً ، وأن ذا الأجزاء أو المكافئ لوجوده لا يكون واجب الوجود ، فمن هذا يعرف أن هذا المركب ، وهذه الأجزاء كلها في أنفسها ، ممكنة الوجود ، وأن لها لا محالة سببا يوجب وجودها .

فنقول أولا : إن كل جوهر فإما أن يكون جسماً ، وإما أن يكون غير جسم ، فإن كان غير جسم فإما أن يكون جزء جسم ، وإما أن لا يكون جزء جسم ، بل يكون مفارقا للأجسام بالجملة . فإن كان جزء جسم فإما أن يكون صورته ، وإما أن يكون مادته . وإن كان مفارقا ليس جزء جسم فإما أن تكون له علاقة تصرف ما في الأجسام بالتحريك ويسمى نفساً ، أو يكون متبرئا عن المواد من كل جهة ويسمى عقلاً . ونحن نتكلم في إثبات كل واحد من هذه الأقسام .

---

(١) موضوع : موضع ط (٣) ولا ينعكس : وليس ينعكس ط (٦) لوجوده : الوجود ط (١٠) غير جسم : + بل يكون ط (١١) بالجملة : وبالجملة د (١٢) له : ساقطة من د (١٤) نتكلم : ساقطة من ب ، جـ ، د ، ص ، م .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى تحقيق الجوهر الجسمانى وما يتركب منه

وأول ذلك معرفة الجسم وتحقيق ماهيته .

أما بيان أن الجسم جوهر واحد متصل وليس مؤلفا من أجزاء لا تجزأ ، فقد فرغنا عنه . وأما تحقيقه وتعريفه فقد جرت العادة بأن يقال : إن الجسم جوهر طويل عريض عميق ، فيجب أن ينظر فى كيفية ذلك . لكن كل واحد من ألفاظ الطول والعرض والعمق يفهم منه أشياء مختلفة . فتارة يقال : طول للخط كيف كان ، وتارة يقال طول لأعظم الخطين المحيطين بالسطح مقدارا ، وتارة يقال طول لأعظم الأبعاد المختلفة الممتدة المتقاطعة كيف كانت خطاً أو غير خط ، وتارة يقال طول للبعد المفروض بين الرأس ومقابله من القدم أو الذنب من الحيوان . وأما العرض فيقال للسطح نفسه ، ويقال لأنقص البعدين مقدارا ، ويقال للبعد الواصل بين اليمين واليسار . والعمق أيضا قد يقال لمثل البعد الواصل بين السطحين ، وقد يقال له مأخوذا ابتداء من فوق ، حتى إن ابتدأ من أسفل سمى سمكا . فهذه هى الوجوه المشهورة فى هذا .

وليس يجب أن يكون فى كل جسم خط بالفعل ، فإن الكرة ليس فيها خط بالفعل ألبتة ولا يتعين فيها المحور مالم تتحرك . وليس من شرط الكرة فى أن

---

(٣) تحقيق : تركيبهم || وما يتركب : وما يركب د | منه : عنه ب ، د ، ص ، منها جـ (٦) الجسم : + هو ب (١٠) المختلفة : ساقطة من جـ ، د ، ص ، م || كانت : كان ب ، ص (١٣) إن : من د (١٤) ابتداء : ابتدائه م (١٥) فهذه : وهذه ط .

تصير جسما أن تكون متحركة حتى يظهر فيها محور أو خط آخر . فإنها تحقق جسما بتحقق الجسمية ، ثم يعرض لها أو يلزمها الحركة . وأيضا الجسم ليس يجب أن يكون فيه من حيث هو جسم سطح ، فإنه إنما يجب فيه من حيث يكون متناهيا ، وليس يحتاج فى تحققه جسما وفى معرفتنا إياه جسما إلى أن يكون متناهيا ، بل التناهى عارض لازم له ، ولذلك لايحتاج إلى تصوره الجسم حين يتصور الجسم . ومن تصور جسماً غير متناه فلم يتصور جسما لا جسما ، ولا يتصور عدم التناهى إلا المتصور جسما. لكنه أخطأ كمن قال : إن الجسم آلة ، فقد أخطأ فى التصديق ولم يخطئ فى تصور بسيطيه وهما الموضوع والمحمول .

ثم إن كان لابد للجسم فى تحققه جسما أن تكون له سطوح ، فقد يكون جسم يحيط به سطح واحد وهو الكرة. وليس أيضا من شرط الجسم فى أن يكون جسماً أن تكون له أبعاد متفاضلة، فإن المكعب أيضا جسم مع أنه محاط بحدود ستة، ومع ذلك ليس فيه أبعاد متفاضلة حتى يكون له طول وعرض وعمق بأحد المعانى.

ولا أيضا يتحقق كونه جسماً بأن يكون موضوعا تحت السماء ، حتى تعرض له الجهات لأجل جهات العالم ، ويكون له طول وعرض وعمق بمعنى آخر ، وإن كان لابد من أن يكون إما سماء وإما فى سماء ...

---

(١) متحركة : متحركا سا ، د ، ص ، ط ، م || فيها : فيه سا ، ص ، ط ، م || فإنها : فإنه سا ، ط ، م || تحقق : يحقق ط (٢) يحقق : بتحقق ج ، د ، ص ، ط ، طا || الجسمية : جسميه د || ها أو يلزمها : له أو يلزمه سا ، د ، ط ، م (٤) تحققه : تحقيقه د ، ط ، م (٥) لازم : ساقطة من د || حين : حتى ج ، هامش ص (٦) لا جسما : لا جسم د || ولا يتصور : ولا تصور م (٧) المتصور : المتصور ج ، ط ، طا (٩) لابد للجسم : لابد فى الجسم ج ، لابد فى الجسم د ، لابد جسم م || سطوح : سطح ب ، ج ، د ، ص ، ط ، م (١٠) وهو الكرة : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص ، ط ، م (١٢) له : + سطح فقد يكون جسم يحيط به سطح واحد وليس أبعاد .

فبين من هذا أنه ليس يجب أن يكون فى الجسم ثلاثة أبعاد بالفعل على الوجوه المفهومة من الأبعاد الثلاثة حتى يكون جسما بالفعل .

فإذا كان الأمر على هذا ، فكيف يمكننا أن نضطر أنفسنا إلى فرض أبعاد ثلاثة بالفعل ، موجودة فى الجسم ، حتى يكون جسما ، بل معنى هـذا الرسم للجسم أن الجسم هو الجوهـــر الذى يمكنك أن تفرض فيه بعدا كيف شئت ابتداء ، فيكون ذلك المبتدأ هو الطول ، ثم يمكنك أن تفرض أيضا بعدا آخر مقاطعا لذلك البعد على قوائم ، فيكون ذلك البعد الثانى هو العرض ، ويمكنك أن تفرض فيه بعدا ثالثا مقاطعا لهـــذين البعدين على قوائم تتلاقى الثلاثة على موضع واحد ، ولا يمكنك أن تفرض بعداً عمودياً بهذه الصفة غير هذه الثلاثة .

وكون الجسم بهذه الصفـة هو الذى يشار لأجله إلى الجسم بأنه طويل عريض عميق ، كما يقال : إن الجسم هو المنقسم فى جميع الأبعاد . وليس يعنى أنه منقسم بالفعل مفروغ عنه ، بل على أنه من شأنه أن يفرض فيه هذا القسم .

فهكذا يجب أن يعرف الجسم ، وهو أنه الجوهر الذى كذا صورته ، وهو بها هو ما هو ، ثم سائر الأبعاد المفروضة فيه بين نهاياته ونهاياته أيضا وأشكاله وأوضاعه أمور ليست مقومة له ، بل هى تابعة لجوهره . وربما لزم بعض الأجســام شىء منها أو كلها ، وربما لم يلزم بعض الأجســام شىء منها أو بعضها .

---

(١) فبين : فتبين ص (٢) جسما : جسما ط (٦) ثم يمكنك . ويمكنك جـ ، م || آخر مقاطعا : لآخر مقاطعا جـ (٧) ذلك البعد الثانى : ذلك الثانى ص ، م (٨) البعدين : ساقطة من م (٩ ـــ ١٠) غير ... الصفة : ساقطة من ب (١١) يعنى : + به ، ب ، د ، ص ، ط (١٢) منقسم : ينقسم ب و جـ ، د ، ص ، ط (١٤) هو ما : هو هو م (١٥) أمور : ساقطة من د ، ط || ليست : ساقطة من جـ || مقومة : بمقومة ط .

ولو أنك أخذت شمعة فشكّلتها بشكل افترض لها أبعاد بالفعل بين تلك النهايات معدودة مقدرة محدودة ، ثم إذا غيرت ذلك الشكل لم يبق شيء منها بالفعل واحداً بالشخص بذلك الحد وبذلك القدر ، بل حدثت أبعاد أخرى مخالفة لتلك بالعدد ، فهذه الأبعاد هى التى من باب الكم .

فإن اتفق أن كان جسما ، كالفلك مثلا ، تلزمه أبعاد واحدة ، فليس ذلك له بما هو جسم ، بل لطبيعة أخرى حافظة لكمالاته الثانية . فالجسمية بالحقيقة صورة الاتصال القابل لما قلناه من فرض الأبعاد الثلاثة . وهذا المعنى غير المقدار وغير الجسمية التعليمية . فإن هذا الجسم من حيث له هذه الصورة لا يخالف جسما آخر بأنه أكبر أو أصغر ، ولا يناسبه بأنه مساو أو معدود به وعادّ له أو مشارك أو مباين ، وإنما ذلك له من حيث هو مقدّر ومن حيث جزء منه يعده. وهذا الاعتبار له غير اعتبار الجسمية التى ذكرناه. وهذه أشياء قد شرحناها لك بوجه أبسط فى موضع آخر يحتاج أن تستعين به .

ولهذا ما يكون الجسم الواحد يتخلخل ويتكاثف بالتسخين والتبريد، فيختلف مقدار جسميته . وجسميته التى ذكرناها لا تختلف ولا تتغير ، فالجسم الطبيعى جوهر بهذه الصفة .

وأما قولنا : الجسم التعليمى . فإما أن يقصد به صورة هذا من حيث هو محدد ، مقدّر، مأخوذ فى النفس ، ليس فى الوجود ، أو يقصد به مقدار ما ذو اتصال أيضا بهذه الصفة من حيث له اتصال محدود مقدر كان فى نفس

(١) فشكلتها : فشكلها د (٢) شيء : ساقطة من م (٧) قلناه : قلنا م || وهذا : وعلى هذا م (١٠) وإنما : فإنما ط (١١) وهذا : وهذه د || ذكرناه : ذكرنا ب ، جـ ، د ، م (١٢) شرحناها : شرحنا ب ، د ، ط || آخر : ساقطة من ب (١٣) يتخلخل : يخلل م (١٧) محدد : محدود جـ ، د ، ص ، ط || مأخوذ : مأخوذة د ، ط ، م (١٨) أيضا : ساقطة من م || مقدر : ساقطة من جـ ، د ، ص ، م || نفس : النفس د .

أو فى مادة . فالجسم التعليمى كأنه عارض فى ذاته لهـــذا الجسم الذى بيناه ، والسطح نهايته ، والخط نهاية نهايته . وسنوضح القول فيا بعد فيهـا ، وننظر فى أن الاتصال كيف يكون لها وكيف يكون للجسم الطبيعى .

فنقول أولا : إن من طباع الأجسام أن تنقسم ولا يكفى فى إثبات ذلك المشاهدات ، فإن لقائل أن يقول : إن الأجسام المشاهدة ليس شىء منها هو جسم واحد صرفا ، بل هى مؤلفة من أجسام ، وإن الأجسام الوحدانية غير محسوسة ، وإنها لا يمكن أن تنقسم بوجه من الوجوه .

وقد تكلمنا على إبطال هذا بالبيانات الطبيعية، وخصوصا على أسهل المذاهب نقضاً ، وهو مذهب من خالف بينها بالأشكال . فإن قال قائل : إن طبائعها وإن أشكالها متشاكلة . فحينئذ يجب أن يبطل مذهبه ورأيه بما أقول .

فنقول : إن جعل أصغر الأجسام لا قسمة فيه لا بالقوة ولا بالفعل حتى كان كالنقطة جملة ، فإن ذلك الجسم يكون لا محالة حكمه حكم النقطة فى امتناع تأليف الجسم المحسوس منه ، وإن لم يكن كذلك ، بل كان فى ذاته بحيث يمكن أن يفرد منه قسم عن قسم . لكنه ليس يطيع الفصـــل المفرق بين القسمين اللذين يمكن فرضهما فيه توهما .

فنقول : لا يخلو إما أن يكون حال ما بين القسم والقسم مخالفة لحال ما بين الجزء والجزء فى أن الجزءين لا يلتحمان وأن القسمين لا يفترقان ، إمرا لطبيعة

(٢) فيا : فيهام || فيها : ساقطة من ب ، جـ ، د ، م (٦) وإن : فإن د (٧) تنقسم : تقسم ب ، جـ ، ط ، م (٨) هذا بالبيانات : هذه البيانات ب (١١) لاقسمة : لايخط || كان : أنه ب ، جـ ، ص ، م ؛ كأنه أنه د (١٢) تأليف الجسم : تأليف جسم د (١٣) منه : منه بخ || كذلك : فكذلك م . (١٦) أكون : + كون م || والقسم : + الذى بخ ؛ + الذى هو جـ (١٧) لا يلتحمان : لا يلتئمان د ، لا يجتمعان ص .

الشىء وجوهره ، أو بسبب من خارج عن الطبيعة والجوهر . فإن كان سببا من خارج عن الطبيعة والجوهـر فإما أن يكون سبباً يتقوم به الطبيعة والجوهر بالفعل كالصورة للمادة والمحل للعرض ، أو سبباً لا يتقوم به . فإن كان سببا لايتقوم به بجائز من حيث الطبيعة والجوهر أن يكون بينهما الالتئام عن افـتراق وافتراق عن التئام ، فتكون هذه الطبيعة الجسمية باعتبار نفسها قابلة للانقسام وإنما لاتنقسم بسبب من خارج . وهذا القدر يكفينا فيما نحن بسبيله . وأما إن كان ذلك السبب يتقوم به كل واحد من الأجزاء إما تقوماً داخلا فى طبيعته وماهيته ، أو تقوما فى وجوده بالفعل غير داخل فى ماهيته مختلفاً فيـه فيعرض أول ذلك أن هذه الأجسام مختلفة الجواهر . وهؤلاء لا يقولون به . وثانيا أن طبيعة الجسمية التى لها لايكون مستحيلاً عليها ذلك وإنما يستحيل ذلك عليها من حيث صورة تنوعها ، ونحن لانمنع ذلك ، ويجوز أن يقارن الجسمية شىء يجعل ذلك الجسم قائما نوعاً لا يقبل القسمة ولا الاتصال بغيره، وهـذا قولنا فى الفلك . والذى يحتاج إليه ههنا هو أن تكون طبيعة الجسمية لاتمنع ذلك بما هى طبيعة الجسمية .

فنقول أولا : قد تحققنا أن الجسمية من حيث هى جسمية ليست غير قابلة للانقسام ، ففى كل طباع الجسمية أن تقبل الانقسام . فيظهر من هـذا أن صورة الجسم والأبعاد قائمة فى شىء . وذلك أن هذه الأبعاد هى الاتصالات أنفسها أو شىء يعرض للاتصال ، على ما سنحققها ، وليست أشياء يعرض لها

---

(١) بسبب : لسبب ص ، م (٦) لاتنقسم : لم تنقسم جـ ، د ، ص ، ط (٧) تقوما : مقوما لها
(٨) مختلفا : ويختلف ب ، د ، ص ، ط ، م ؛ فيختلف به (١٠) ذلك : فيقول
الانقسام : د ، ص (١٦) كل : ساقطة من م (١٨) ما سنحققها وليست : ما سنحقق
ليست ب ، جـ ، د ، ص ، م .

الاتصال . فان لفظ الأبعاد إسم لنفس الكيات المتصلة لا للأشياء التي عرض لها الاتصال . والشيء الذي هو الاتصال نفسه أو المتصل بذاته فستحيل أن يبقى هو بعينه ، وقد بطل الاتصال . فكل اتصال بُعدٌ إذا انفصل بطل ذلك البعد وحصل بعدان آخران . وكذلك إذا حصل اتصال ، أعنى الاتصال بالمعنى الذي هو فصل لا عرض ، وقد بينا هذا في موضع آخر . فقد حدث بعد آخر وبطل كل واحد مما كان بخاصيته . ففي الأجسام إذن شيء موضوع للاتصال والانفصال ، ولما يعرض للاتصال من المقادير المحدودة .

وأيضا فإن الجسم من حيث هو جسم له صورة الجسمية ، فهو شيء بالفعل ؛ ومن حيث هو مستعد أى استعداد شئت فهو بالقوة ؛ ولا يكون الشيء من حيث هو بالقوة شيئا هو من حيث هو بالفعل شيئا آخر ، فتكون القوة للجسم لا من حيث له الفعل . فصورة الجسم تقارن شيئا آخر غيرا له في أنه صورة ، فيكون الجسم جوهراً مركباً من شيء عنه له القوة ، ومن شيء عنه له الفعل . فالذى له به الفعل هو صورته ، والذى عنه بالقوة هو مادته ، وهو الهيولى .

ولسائل أن يسأل و يقول : فالهيولى أيضا مركبة ، وذلك لأنها في نفسها هيولى وجوهر بالفعل ، وهي مستعدة أيضا .

فنقول : إن جوهر الهيولى وكونها بالفعل هيولى ليس شيئا آخر إلا أنه جوهر مستعد لكذا ، والجوهرية التي لها ليس تجعلها بالفعل شيئا من الأشياء ،

(٢) فستحيل : فيستحيل د (٣) فكل : وكل د ، ص ، ط (٦) هذا : هيام
(٧) ولما : ولا ج || المقادير : + المعدودة د (٨) فهو : وهو ج (١١) له : لها ح ، د (١٣) به الفعل : بالفعل ص ، ط || عنه : له ها || بالقوة : القوة ب ، ج ، د ، ط ، م || هو مادته : هي مادته ج ، د ، ص ، ط ، م (١٤) و يقول : فيقول ب ، ج ، ص ، ط (١٧) من : في ط || من الأشياء : ساقطة من م .

من تهيؤها لأن تكون بالفعل شيئا بالصورة . وليس معنى جوهريتها إلا أنها أمر ليس فى موضوع . فالإثبات ههنا هو أنه أمر ، وأما أنه ليس فى موضوع فهو سلب ، " وأنه أمر " ليس يلزم منه أن يكون شيئا معينا بالفعل لأن هذا عام ، ولا يصير الشىء بالفعل شيئا بالأمر العام ما لم يكن له فصل يخصه ، وفصله أنه مستعد لكل شىء ، فصورته التى تظن له هى أنه مستعد قابل .

فاذن ليس ههنا حقيقة للهيولى تكون بها بالفعل ، وحقيقة أخرى بالقوة ؛ إلا أن يطرأ عليه حقيقة من خارج ، فيصير بذلك بالفعل وتكون ، فى نفسها واعتبار وجود ذاتها ، بالقوة . وهذه الحقيقة هى الصورة . ونسبة الهيولى إلى هذين المعنيين أشبه بنسبة البسيط إلى ما هو جنس وفصل من نسبة المركب إلى ما هو هيولى وصورة .

فقد بان من هذا أن صورة الجسمية من حيث هى صورة الجسمية محتاجة إلى مادة ، ولأن طبيعة الصورة الجسمية فى نفسها من حيث هى صورة جسمية لا تختلف . فإنها طبيعية واحدة بسيطة ، ليس يجوز أن تتنوع بفصول تدخل عليها بما هى جسمية ، فإن دخلتها فصول تكون أمورا تنضاف إليها من خارج ، وتكون أيضا إحدى الصور المقارنة للمادة ، ولا يكون حكمها معها حكم الفصول الحقيقية .

وبيان هذا هو أن الجسمية إذا خالفت جسمية الأخرى فيكون لأجل أن هذه حارة وتلك باردة ، أو هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة أرضية . وليس

---

(٢) موضوع : موضع ط ؛ + بالقوة جـ ، ص ؛ + بأن ط (٣) فهو : وهو ب أن يكون ساقطة من د ، ط معينا : متعينا طا (٤) ما : وما ط (٦) بالقوة : للقوة ط ، م (١١) صورة الجسمية : هذه الصورة الجسمية م || هى : هو د ، ط (١٢) الصورة : صورة جـ ، د ، ص ، م || من حيث هى : أى د (١٤) أمورا : + هاد تنضاف : تضاف ص ، ط (١٥) إحدى : أحد ط || ولا يكون : فلا يكون ب ، ص (١٨) وتلك لها : وتلك الأخرى لها جـ ، د ، ص ، م .

هذا كالمقدار الذى ليس هو فى نفسه شيئا محصلا مالم يتنوع بأن يكون خطا أو سطحا أو جسما، وكالعدد الذى ليس هو شيئا محصلا ما لم يتنوع اثنين أو ثلاثة أو أربعة . ثم إذا تحصل لا يكون تحصله بأن ينضاف إليه شيء من خارج ، وتكون الطبيعة الجنسية كالمقدارية أو العددية دونها طبيعة قائمة مشار إليها تنضاف إليها طبيعة أخرى فتتنوع بها ؛ بل تكون طبيعة الاثنينية نفسها هى العددية التى تحمل على الاثنينية وتختص بها ، والطولية نفسها هى المقدارية التى تحمل عليها وتختص بها .

وأما ههنا فلا يكون كذلك ، بل الجسمية إذا أضيف إليها صورة أخرى لا تكون تلك الصورة التى تظن فصلا والجسمية باجتماعها جسمية ، بل تكون الجسمية أحدهما متحصلة فى نفسها متحققة . فإنا نعنى ههنا بالجسمية التى كالصورة لا التى كالجنس، وقد عرفت الفرق بينهما فى كتاب البرهان، وسيأتيك ههنا إيضاح و بيان لذلك .

على أنك قد تحققت فيما تبين لك الفرق بينهما ، لما كان كالمقدار يجوز أن تكون أنواعه تختلف بأمور لها فى ذاتها ، والمقدار المطلق لا يكون له فى ذاته شيء منها ، وذلك لأن المقدار المطلق لا تحصل له ذات متقررة إلا أن تكون خطا أو سطحا ، فإذا تحصل خطا أو سطحا جاز أن يكون لخط لذاته ، مخالفة للسطح بفصل هو محصل لطبيعة المقدارية ، خطا أو سطحا .

(٢) جسما : جسمانيا م (٣) لا يكون : يكون ط ، م || تحصله : تحصله ط || الطبيعة : لطبيعة م (٤) الجنسية ... دونها : الجنسية دونها كالمقدارية أو العددية ب (٥) الاثنينية : + ن د (٧) وأما : فأما م (٩) التى : الذى ب ، ط ، طا ، م (١٠) كالصورة : كالفصل ب ، جـ ، طا || لا التى : ولا الذى ب ، ص ، ط ، طا ، م (١١) لذلك : لهذا جـ ، ص (١٢) فيما : مما م (١٥) لخط : الخطم (١٦) بفصل : فصل م .

وأما الجسمية التى نتكلم فيها فهى فى نفسها طبيعة محصلة، ليس تحصل نوعيتها بشىء ينضم إليها، حتى لو توهمنا أنه لم ينضم إلى الجسمية معنى، بل كانت جسمية لم يمكن أن يكون متحصلا فى أنفسنا إلا مادة واتصال فقط . وكذا إذا أنتزعنا الاتصال شيئا آخر فليس لأن الاتصال نفسه لا يحصل لنا إلا بإضافته إليه وقرنه به، بل بحجج أخرى تبين أن الاتصال لا يوجد بالفعل وحده . فليس أن لا يوجد الشىء بالفعل موجودا هو أن لا تحصل طبيعته ؛ فإن البياض والسواد كل شىء منهما متحصل الطبيعة معنًى متحصصاً ، أتم تحصيصه الذى هو فى ذاته ؛ ثم لا يجوز أن يوجد بالفعل إلا فى مادة .

وأما المقدار مطلقا فيستحيل أن يحصل طبيعة مشارا إليها إلا أن يحصل بالضرورة خطاً أو سطحاً ، حتى يصير جائزا أن يوجد ، لا أن المقدار يجوز أن يوجد مقدارا ، ثم يتبعه أن يكون خطا أو سطحا على سبيل أن ذلك شىء لا يوجد الأمر دونه بالفعل . وإن كان متحصل الذات ، فإن هذا ليس كذلك ، بل الجسمية تتصور أنها وجدت بالأسباب التى لها أن توجد بها وفيها وهى جسمية فقط بلا زيادة ، والمقدار لا يتصور أنه وجد بالأسباب التى له أن يوجد بها وفيها وهو مقدار فقط بلا زيادة . فذلك المقدار لذاته يحتاج إلى فصول حتى يوجد شيئا متحصلا ، وتلك الفصول ذاتيات له لا تحوجه إلى أن

---

(١) محصل : محصلة د (٢) حتى : + يكون ب (٣) متحصلا : متحصلة د || أنفسنا : أنفسها جـ ، ص ، ط || واتصال : واتصال جـ ، د ، ص ، ط || وكذا : وكذلك جـ ، د ، ص ، م (٤) بإضافته : بالإضافة د (٥) فليس : وليس د (٧) الطبيعة : للطبيعة ط || تحصيصه : تحصصه جـ (١٢) الأمر : إلا من جـ ، ص ، ط || بالفعل : الفعل د ، ط || كذلك : كذا جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٤) وجد : وجدت ب ، د || له : لها ب ، جـ ، د (١٥) وهو مقدار : وهى جسمية ب ، د || فذلك المقدار : والمقدار د ؛ فكذلك المقدار م || يحتاج : محتاج ط (١٦) لا تحوجه : لا تحوجه ط ؛ تحوجه م .

يصير لحصولها غير المقدار . فيجوز أن يكون مقدارا يخالف مقدارا فى أمر له بالذات .

وأما صورة الجسمية من حيث هى جسمية فهى طبيعة واحدة بسيطة محصلة لا اختلاف فيها ، ولا تخالف مجرد صورة جسمية لمجرد صورة جسمية بفصل داخل فى الجسمية ، وما يلحقها إنما يلحقها على أنها شىء خارج عن طبيعتها . فلا يجوز إذن أن تكون جسمية محتاجة إلى مادة، وجسمية غير محتاجة إلى مادة. واللواحق الخارجية لا تغنيها عن الحاجة إلى المادة بوجه من الوجوه ، لأن الحاجة إلى المادة إنما تكون للجسمية ولكل ذى مادة لأجل ذاته ، وللجسمية من حيث هى جسمية لا من حيث هى جسمية مع لاحق .

فقد بان أن الأجسام مؤلفة من مادة وصورة .

(١) لحصولها : بحصولها م || مقدارا يخالف مقدارا : المقدار يخالف المقدار د ، ط .
(٢) الخارجية : الخارجة بخ ، ص ، م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

فى أن المادة الجسمانية لا تتعرى عن الصورة

ونقول الآن إن هذه المادة الجسمانية يستحيل أن توجد بالفعل متعرية عن الصورة. ومما يوضح ذلك بسرعة أما بينا أن كل وجود يوجد فيه شيء بالفعل عصل قائم، وأيضا استعداد لقبول شيء آخر، فذلك الوجود مركب من مادة وصورة، والمادة الأخيرة غير مركبة من مادة وصورة .

وأيضا إنها إن فارقت الصورة الجسمية فلا يخلو إما أن يكون لها وضع وحيز فى الوجود الذى لها حينئذ، أو لا يكون، فإن كان لها وضع وحيز وكان يمكن أن تنقسم فهى لا محالة ذات مقدار وقد فرض لا مقدار لها، وإن لم يمكن أن تنقسم ولها وضع فهى لا محالة نقطة ويمكن أن ينتهى إليها خط، ولا يجوز أن تكون مفردة الذات منحازة، على ما علمت فى مواضع .

وأما إن كان هذا الجوهر لا وضع له ولا إليه إشارة، بل هو كالجواهر المعقولة، لم يخل إما أن يحل فيه البُعْد المحصل بأسره دفعة، أو يتحرك هو إلى كمال مقداره تحركا على الاتصال. فإن حل فيه المقدار دفعة وحصل لا محالة مع تقدره فى حيز مخصوص فيكون قد صادفه المقدار مختصا بحيز، وإلا لم يكن

(٥) كل: لكل يه، ط || وجود: موجود هامش ص (٧) الأخيرة: الأخرم
(٨) إما: ساقطة من م (٩) وكان: فكان ب (١٠) يمكن: يكن ه
(١٥) كمال مقداره: كمال مقدار ص؛ مقداره د || تحركا: محركا ب؛ متحركا ط (١٦) تقدره: مقدره ب، ج؛ + إماه .

حيز أولى به من حيز ، فقد صادفه المقدار حيث أضاف إليه ، فيكون لا محالة قد صادفه وهو فى الحيز الذى هو فيه ، فيكون ذلك الجوهر متحيزا ، إلا أنه عساه أن لا يكون محسوسا ، وقد فرض غير متحيز ألبتة ، هذا خلف . ولا يجوز أن يكون التحيز قد حصل له دفعة من قبول المقدار ، لأن المقدار إن وافاه وليس هو فى حيز كان المقدار يقترن به لا فى حيز، ولم يكن يوافيه فى حيز مخصوص من الأحياز المختلفة المحتملة له ، فيكون حينئذ لا حيز له ، وهذا محال؛ أو يكون فى كل حيز يمكن أن يكون له لا يخصص ببعضه ، وهذا أيضا محال .

وهذا يظهر ظهوراً أكثر فى توهمنا هيولى مدرة ما قد تجردت ثم حصل فيها صورة تلك المدرة ، فلا يجوز أن تحصل فيها وليست فى حيز ، ولا يجوز أن تكون تلك المدرة تحصل فى كل حيز هو بالقوة حيز طبيعى للمدرة ، فإن المدرية لا تجعلها شاغلة لكل حيز لنوعها ، ولا تجعلها أولى بجهة من حيزها دون جهة، ولا يجوز أن توجد إلا فى جهة مخصوصة من جملة كلية الحيز ، ولا يجوز أن تحصل فى جهة مخصوصة ، ولا مخصص لها بها من الأحوال . إذ ليس إلا اقتران صورة بمادة، وذلك مشترك الاحتمال للحصول فى أى جهة كانت من الجهات الطبيعية لأجزاء الأرض. وقد علمت أن مثل هذا الحصول فى جهة من الحيز إنما يكون فيما يكون بسبب وقوعه بالقرب منه بقسر قاسر خصص ذلك القرب باتجاهه

---

(١) حيز أولى : حيزا أولى م || المقدار : + من د (٣) عساه : عسى ه ، ط ، م
(٤) التحيز : التميز ط (٧) لا يخصص : لا يخصص ص || أيضا : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) وهذا : وبهذا ص || ظهورا : ظهور ط (٩) فلا يجوز : ولا يجوز بخ
(١٠) تلك : ساقطة من جـ ، د ، م | للمدرة فإن : ساقطة من د || المدرية : المدرة د (١١) لا تجعلها لا تجعله م || شاغلة : شاغلا ب ، جـ ، ه ، ط ، م || لنوعها : لنوعه ب ، جـ ، د ، م ؛ لنوعه ط || ولا تجعلها : ولا تجعله ب ، د ، ص ، ط ، م || حيزها : حيزه ب ، جـ ، م (١٢) تحصل : تحصل ص ، م (١٤) مشترك : مشتركة جـ (١٤) كانت : كان جـ ، ص ، م (١٦) وقوعه بالقرب : وقوعها بقرب بخ || القرب باتجاهه : القاسر بقرب اتجاهه د || باتجاهه : اتجاهه جـ ، ص ، م .

إلى ذلك المكان بعينه بالحركة المستقيمة أو حدوثه فى الابتداء هناك . وبذلك القرب أو وقوعه فيه بنقل ناقل لذلك تخصص، وقد أشبع لك الكلام فى هذا.

فالهيولى التى للدرة لا تختص بعد التجريد ، ثم ليس صورة المدرية بجهة إلا أن يكون لها مناسبة مع تلك الجهة لتلك المناسبة لا لنفس كونها هيولى أولا ؛ ولا لنفس اكتسابها بالصورة ثانيا تخصصت بها ؛ وتلك المناسبة وضع ما .

وكذلك إن كان قبوله المقدار بكله لا دفعة ، بل على انبساط ، وعلى أن كل ما من شأنه أن ينبسط ، فله جهات ، وكل ما له جهات فهو ذو وضع فيكون ذلك الجوهر ذا وضع وحيز ، وقيل لا وضع له ولا حيز ، وهذا خلف .

والذى أوجب هـذا كله فرضُنا أنه يفارق الصورة الجسمية ، فيمتنع أن يوجد بالفعل إلا متقوما بالصورة الجسمية ، وكيف تكون ذاتٌ لا حيز لها فى القوة ولا فى الفعل تقبل الكم ؟

فتبين أن المادة لا تحتمل مفارقة .

وأيضاً فإنها لا تخلو إما أن يكون وجودها وجودَ قابل ، فيكون دائما قابلا لشىء لا يعرى عن قبوله له ، وإما أن يكون لها وجود خاص متقوم ، ثم يلحق به أنه يقبل فيكون بوجودها الخاص المتقوم غير ذى كم وغير ذى حيز ،

(١) وبذلك : أو بذلك د (٣) للدرة : فى المدرة طا || لاتختص : لاتخصص طا التجريد : التحريك م (٥) ولا لنفس : ولنفس م ثانيا : ثانية د (٦) انبساط : انبساطه ط , وعلى : على جـ (٨) فيكون : ويكون ص (٩) فيمتنع : فيمتنع م (١٠) وكيف : فكيف د | لاحيز : لاحيز ط ؛ ولا حيز م (١١) فى القوة : بالقوة طا ، م || فى الفعل : بالفعل د ، طا ، م (١٣) وجود : ساقطة من ب || قابلا : قابلا ص (١٤) قبوله له : مقبول لة د ، م ؛ مقبوله جـ ؛ مقبول خاص (١٥) الخاص : الخاصة د || ذى : ذات جـ ، كم : + وقد قام غير ذى كم د ، ط ؛ وقد قام كان غير ذى كم || حيز : + وقد قام غير ذى كم وغير ذات حيز جـ ؛ + وقد قام غير ذى كم وغير ذى حيز ص .

فيكون المقدار الجسمانى هو الذى عرض له وصير ذاته بحيث له بالقوة أجزاء بعد ما آن لذاته أن تقوم جوهرا فى نفسه غير ذى حيز ولا كية ولا قبول قسمة .

فإن كان وجوده الخاص الذى يتقوم به لا يبقى عند التكثر أصلا ، فيكون ما هو متقوم بأنه لا حيز له ، ولا ينقسم بالوهم ، والعرض يعرض له أن يبطل عنه ما يتقوم به بالفعل لورود عارض عليه ، وإن كانت تلك الوحدانية لا لما تقوم به الهيولى ، بل لأمر آخر . ويكون ما فرضناه وجوداً خاصا له ليس وجودا خاصا به يتقوم ، فيكون حينئذ للمادة صورة عارضة بها تكون واحدة بالقوة والفعل ، وصورة أخرى عارضة بها تكون غير واحدة بالقوة والفعل . فيكون بين الأمرين شيء مشترك ، هو القابل للأمرين ، من شأنه أن يصير مرة وليس فى قوته أن ينقسم ومرة أخرى وفى قوته أن ينقسم أعنى القوة القريبة التى لا واسطة لها .

فلنفرض الآن هـذا الجوهر وقد صار بالفعل اثنين ، وكل واحد منهما بالعدد غير الآخر ، وحكمه أنه يفارق الصورة الجسمانية ، فليفارق كل واحد منهما الصورة الجسمانية ، فيبقى كل واحد منهما جوهرا واحدا بالقوة والفعل. ولنفرضه بعينه لم ينقسم إلا أنه أزيل عنه الصورة الجسمانية حتى يبقى جوهرا واحدا بالقوة والفعل ، فلا يخلو إما أن يكون بعينه هذا الذى بقى جوهرا وهو غير جسم ، هو بعينه مثل الذى هو بكرته الذى بقى كذلك مجرداً أو يخالفه ؛

---

(١) عرض له : عرض ب ، ص ، ط ؛ + وإن د (٢) آن : + له ط || لذاته : بذاته ص ، ط ؛ لذا د (٣) فإن : وإن ب || وجوده : وجود جـ ، د ، ط | به : ساقطة من د (٤) حيز : حيز ب ، جـ ، د ، ص ، ط || والعرض : والفرض ص (٧) به يتقوم : يتقوم به ط (٨ — ٩) بالقوة والفعل فيكون : بالقوة فيكون ب ، د ، ص ، ط ، م (١٢) وقد : قد جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٣) فليفارق : + فى ب ، ط (١٥) ينقسم : ينقسم م || يبقى : بقى م (١٦) بعينه : ساقطة من د ، ص ، م (١٧) بكرته : بجزء ب ، ط ؛ جزء هامش ص .

فإن خالفه فلا يخلو إما أن يكون لأن هذا بقى وذلك عُدِم، أو بالعكس، أو يكون كلاهما قد بقيا — ولكن تختص بهذا كيفية أو صورة لا توجد إلا لذلك — أو يختلفان بالتفاوت بعد الاتفاق فى المقدار أو الكيفية أو غير ذلك .

فإن بقى أحدهما وعدم الآخر، والطبيعة واحدة ، متشابهة، وإنما أعدم أحدهما رفعُ الصورة الجسمانية فيجب أن يعدمَ الآخر ذلك سببه .

وإن اختص بهذا كيفية ، والطبيعة واحدة ولم تحدث حالة إلا مفارقة الصورة الجسمانية ، ولم يحدث مع هذه الحالة إلا ما يلزم هذه الحالة ، فيجب أن يكون حال الآخر كذلك .

فإن قيل : إن الأولين وهما اثنان متحدان فيصيران واحدا ، فنقول : ومحال أن يتحد جوهران، لأنهما إن اتحدا وكل واحد منهما موجود فهما اثنان لا واحد، وإن اتحدا وأحدهما معدوم والآخر موجود فالمعدوم كيف يتحد بالموجود؟ وإن عدما جميعا بالاتحاد وحدث شىء ثالث منهما فهما غير متحدين بل فاسدين ، وبينهما وبين الثالث مادة مشتركة، وكلاما فى نفس المادة لا فى شىء ذى مادة.

وأما إن اختلفا بالتفاوت فى المقدار أو غير ذلك ، فيجب أن يكونا وليس لهما صورة جسمانية ولهما صورة مقدارية ، وهذا خلف .

وأما أن لا يختلفا بوجه من الوجوه ، فيكون حينئذ حكم الشىء لو لم ينفصل عنه ما هو غيره ، هو حكمه بعينه وقد انفصل عنه غيره ، وحكمه مع غيره وحكمه

(١) وذلك : وذاك م (٢) لا توجد إلا : لا توجد ب ؛ لا توجدان جـ ، ص (٦) ولم تحدث : ساقطة من د (٩) متحدان : يتحدان ص ‖ ومحال : ومن المحال ب ، جـ ؛ والمحال م (١٠) لأنهما إن اتحدا : لأنهما اتحدا م (١١) فالمعدوم : فالمعدم م (١٢) فاسدين بينهما : فاسدان بينهما م (١٣) مشتركة : ومشتركة د (١٤) إن اختلفا : يختلفا د ‖ المقدار : القدر جـ ، د ، م ‖ أو غير ذلك : ساقطة من ب ، جـ ، م (١٥) صورة جسمانية ولهما : ساقطة من جـ ، د ‖ ولهما : لها ص ، ط ، م (١٦) وأما أن لا : وأما إن لم جـ ، ص ؛ وإن لم د ؛ وأما أن م (١٧) ما هو غيره : + وحكمه وحده بما يخ ‖ هو حكمه : هو جـ ، م ؛ ساقطة من د ‖ بعينه : + حكمه جـ ؛ + حكم د ‖ عنه غيره : منه غيره ص ، ط .

وحده ومن كل جهة حكماً واحداً ، هذا خلف . أعني أن يكون حكم بعض الموضوع وحكم كله واحداً من كل جهة ، أعني أن يكون لو كان الشيء لن ينقص بأن يؤخذ منه شيء كما إذا أخذ منه شيء ، وحكمه ولم يضف إليه شيء حكمه وقد أضيف إليه شيء .

وبالجملة كل شيء يجوز في وقت من الأوقات أن يصير اثنين ، ففي طباع ذاته استعداد للانقسام لايجوز أن يفارقه ، وربما يمنع عنه بعارض غير استعداد الذات ، وذلك الاستعداد محال إلا بمقارنة المقدار للذات .

فبيّن أن المادة لا تتعرى عن الصورة الجسمية . ولأن هذا الجوهر إنما صار كمًّا بمقدارٍ حلّه ، فليس بكم بذاته ، فليس يجب أن تختص ذاته بقبول قطر بعينه دون قطر وقدر دون قدر ، وإن كانت الصورة الجسمية واحدة ونسبة ما هو غير متجزئ ولا متكمّ في ذاته ، بل إنما يتجزأ ويتكمم بغيره إلى أي مقدار يجوز وجوده نسبة واحدة ، وإلا فله مقـــدار في ذاته يطابق ما يساويه دون ما يفضل عليه .

فبين من هذا أنه يمكن أن تصغر المادة بالتكاثف وتكبر بالتخلخل ، وهـذا محسوس بل يجب أن يكون تعين المقدار عليها بسبب يقتضي في الوجود ذلك

---

(٢) الموضوع : الموجود د || أن : ساقطة من م (٣) كما : + هو ط (٥) اثنين : اثنين ص (٦) وربما : وربما م || يمنع : يمتنع ص || بعارض : العارض د ، ط || غير : عن م (٧) الذات : الذات ب ، جـ ؛ ساقطة من م ؛ + وغير د ، ط | الذات : الذات ب ، د ، ط ، م ؛ ساقطة من جـ (٨) الجسمية : الجسمانية ب (٩) بذاته : ذاته ط (١٠) الجسمية : الجسمانية د ، ص (١٠ — ١١) ما هو غير : غير ما هو ب ، جـ ، د ، ط ، م (١١) متجزئ : متجزئ ب ، جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٢) نسبة : نسبته ط ، م (١٣) عليه : + وهو الكل والجزء واحد لا بد مع أن يكون منه يطابق جزءاً من المقدار وليس له في ذاته جزء د ؛ + جزء جـ . (١٥) تعين : تغير ب || عليها : عليه جـ .

المقـــدار . وذلك لسبب لا يخلوا إما أن يكون أحد الصور والأعراض التى تكون فى المادة ، أو سببا من خارج . وإن كان سببا من خارج فإما أن يفيد ذلك المقدار المقدر بتوسط أمر آخر أو بسبب استعداد خاص . فيكون حكم هذا وحكم القسم الأول واحداً يرجع إلى أن الأجسام لاختلاف أحوالها تختلف مقاديرها . وإما أن لا تكون الإفادة بسبب ذلك وبتوسطه ، فتكون الأجسام متساوية الاستحقاق للكم ومتساوية الأحجام ، وهذا كاذب .

ومع ذلك أيضا فليس يجب أن يصدر من ذلك السبب حجم بعينه دون حجم إلا لأمر ، وأعنى بذلك الأمر شرطا ينضاف إلى المادة به تستحق المقدار المعين لا لنفس كونها مادة ولا أيضا لكونها مادة لها مصور بالكية ، بل يكون المادة شيء لأجله تستحق أن يصورها المصور بذلك الحجم والكية . ويجوز أن تختلف بالنوع مطلقا ، ويجوز أن تختلف بالأشد والأضعف ليس بالنوع مطلقا ، وإن كان الأشد والأضعف قد يقارب الاختلاف فى النوع ، لكن بين الاختلاف بالنوع مطلقا وبين الاختلاف بالأشد والأضعف مخالفة معلومة عند المتبرين فقد علم أن الهيولى قد تهيأ بينها لمقادير مختلفة وهذا أيضا مبدأ للطبيعيات .

وأيضا فإن كل جسم يختص لا محالة بحيز من الأحياز ، وليس له الحيز الخاص به بما هو جسم ، وإلا لكان كل جسم كذلك ، فهو إذن لا محالة مختص به لصورة ما فى ذاته ، وهذا بين . فإنه إما أن يكون غير قابل للتشكيلات

(١) أحد : إحدى ط ، م ؛ ساقطة من ب . (٣) أمر : آخر د || استعداد : استعمال ط ، م (٦) ومتساوية : ومساوية ط ، م (٨) بذلك : بقولى هذا ، م (٩) مصور : تصور د (١١) بالنوع : ساقطة من ط (١٤) الطبيعيات : الطبيعيات م (١٥) الحيز : حيزه به ، ص م ؛ حيز د | كل جسم : كل كل ط || لا محالة : ساقطة من م (١٦) مختص : يختص د (١٧) بين : + وأيضا ب ، د ، ص ، ط .

والتفصيلات فيكون بصورة ما صار كذلك لأنه بما هو جسم قابل له ، وإما أن يكون قابلا لها بسهولة أو بعسر . وكيف ما كان ، فهو على إحدى الصور المذكورة فى الطبيعيات . فإذن المادة الجسمية لا توجد مفارقة للصورة . فالمادة إذن إنما تتقوم بالفعل بالصورة ، فإذن المادة إذا جردت فى التوهم ، فقد فعل بها ما لا يثبت معه فى الوجود .

(١) لأنه : لأنه د . (٢) وكيف : فكيف ب . (٣) الجسمية : الجسمية ط ، م . (٤) فى التوهم : بالتوهم د (٥) فقد : وقد د .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

فى تقديم الصورة على المادة فى مرتبة الوجود

فقد صحّ أن المادة الجسمانية إنما تقوم بالفعل عند وجود الصورة ، وأيضاً فإن الصورة المادية ليست توجد مفارقة للمادة . فلا يخلو إما أن تكون بينهما علاقة المضاف فلا تعقل ماهية كل واحد منهما إلا معقولة بالقياس إلى الآخر .

وليس كذلك ، فإنا نعقل كثيراً من الصور الجسمانية ، ونحتاج إلى تكلف شديد حتى نثبت أن لها مادة ، وكذلك هذه المادة نعقلها الجوهرَ المستعد ، ولا نعلم من ذلك أن ما تستعد له يجب أن يكون فيه منه شيء بالفعل إلا بعد نظر .

نعم هى من حيث هى مستعدة مضافة إلى مستعد له وبينهما علاقة الإضافة، لكن كلامنا فى مقايسة ما بين ذاتيهما دون ما يعرض لها من إضافة أو يلزمهما، وقد عرفت كيف هذا .

وأيضاً فإن كلامنا فى الحال بين المادة وبين الصورة من حيث هى موجودة. والاستعداد لا يوجب علاقة مع شيء هو موجود لا محالة ، وإن كان يجوز

(٦) معقولة : معقولة ج ، د ، ص ، ط (٨) لها : له م (٩) بعد : ساقطة من ط . (١١) نعم هى من : نعم من ج || حيث هى مستعدة : حيث مستعدة ط ، م || مستعد : ساقطة من ط . (١٢) ذاتيهما : ذاتيها ط ، م || يلزمهما : يلزمه م .
(١٤) وبين الصورة : والصورة م .

ذلك فلا يخلو إما أن تكون العلاقة بينهما علاقة ما بين العلة والمعلول ، وإما أن تكون العلاقة بينهما علاقة أمرين متكافئي الوجود ليس أحدهما علة ولا معلولا للآخر، ولكن لا يوجد أحدهما إلا والآخر يوجد . وكل شيئين ليس أحدهما علة للآخر ولا معلولاً له ثم بينهما هذه العلاقة فلا يجوز أن يكون رفع أحدهما علة لرفع الآخر من حيث هو ذات ، بل يكون أمراً معه ، أعنى يكون رفعا لا يخلو عن أن يكون مع رفع ، لا رفعا موجب رفع ، إن كان ولا بد . وقد عرفت الفرق بين الوجهين ، فقد عرفت أن الشيء الذى رفعه علة لرفع شيء آخر فهو علته ، فقد بان هذا لك قبل فى مواضع على التفصيل وسيزداد إيضاحا فى خلل ما نفهمه .

وأما الآن فقد علمت ، مهما ، أنه فرق بين أن يقال فى الشيء : إن رفعه علة لرفع شيء ، و بين أن يقال : لا بد من أن يكون مع رفعه رفع شيء . فإن كان ليس رفع أحد هذين الشيئين المذكورين علة لرفع الآخر، بل لا بد من أن يكون مع رفعه ارتفاع الآخر، فلا يخلو إما أن يكون رفع المرفوع منهما يوجب رفع شيء ثالث غيرهما ، أو يجب عن رفع شيء ثالث ، حتى أنه لولا رفع عرض لذلك الثالث لم يمكن رفع هذا، أو لا يكون شيء من ذلك . فإن لم يمكن، بل كان ليس يرتفع هذا إلا مع ذلك ، وذلك إلا مع هذا من غير سبب ثالث غير طبيعتهما ، فطبيعة كل واحد منهما متعلقة فى الوجود ، بالفعل ، بالآخر .

---

(٢) متكافئى : متكافى جـ ، د ، ص ، ط || علة : + للآخر د ، ط (٣) وكل : فكل جـ ، ص ، || شيئين : شيء ط (٤) له : للآخر جـ ، د ، ص ، ط ، م . (٥) أعنى : حتى ط .
(٦) إن كان : وإن كان م . (٨) فقد : لقد ب ، د (١١) رفع : ساقطة من د
(١٢) المذكورين : ساقطة من م || لرفع : دفع د (١٣) رفعه : ساقطة من ب ، ص ، م
(١٥) يمكن (الأولى) : يكن جـ ، ص ، م . || يمكن الثانية : يكن م (١٦) ذلك وذلك : ذاك وذاك ص
(١٧) طبيعتهما : طبيعتها ط || فى الوجود : بالوجود م .

فإما أن يكون ذلك لماهيتهما فتكون مضافة ، وقد بان أنها ليست مضافة ؛ وإما أن يكون فى وجودهما . وبين أن مثل هذا لا يكون واجب الوجود فيكون فى ماهيته ممكن الوجود ، لكنه يصير بغيره واجب الوجود فلا يجوز ألبتة أن يصير واجب الوجود بذلك الآخر ، فقد بينا هذا . فيجب أن يصير واجب الوجود هو وصاحبه معه فى آخر الأمر ، إذا ارتقينا إلى العلل بشىء ثالث ، ويكون ذلك الشىء الثالث ، من حيث هو علة بالفعل لوجوب وجودهما ، لا يصح رفع أحدهما إلا برفع كونه علة بالفعل . فيكون هذان إنما يرتفعان برفع سبب ثالث ، وقد قلنا ليس كذلك ، هذا خلف . فقد بطل هذا ، وبقى الحق أحد القسمين الآخرين .

فإن كان رفعهما بسبب رفع شىء ثالث حتى يكونا هما معلولاه ، فلننظر كيف يمكن أن تكون ذات كل واحد منهما تتعلق بمقارنة ذات الآخر . فإنه لا يخلو إما أن يكون كل واحد منهما يجب وجوده من العلة بوساطة صاحبه ، فيكون كل واحد منهما هو العلة القريبة لوجوب وجود صاحبه ؛ وهذا محال ، فقد بان أن هذا مستحيل فيما سلف من أقاويلنا ؛ وإما أن يكون أحدهما بعينه أقرب إلى هذا الثالث ، فيصير هو العلة الواسطة ، والثانى هو المعلول ، ويكون الحق هو القسم الذى قلنا : إن العلاقة بينهما علاقة يكون بها أحدهما علة والآخر معلولا .

(١) لماهيتهما : لماهيتها م (٢) يكون فى وجودهما : يكون وجودهما د (٣) بغيره : لغيره ط (٤) الآخر : الآخر م ؛ + فيكون حينئذ مضافا فإنا قد صح أنهما ليسا مضافين ط || فقد : وقد د . (٥) آخر : سافلة من د . || إلى : فى ب ، د ، ص ، ط ، م (٦) ويكون : فيكون د ، م (١١) بمقارنة : مقارنة م (١٤) محال : خلف ب || فقد : قد د (١٦) القسم : + الثانى ب || بها : لها م .

فأما إن كان رفع أحدهما يوجب رفع ثالث يجب عن رفعه رفع الثانى منهما ، فقد صار أحدهما علة العلة ، وعلة العلة علة . والأمر يتقرر فى آخره على أن يكون أحدهما معلولا والآخر علة .

فلننظر الآن أيهما ينبغى أن تكون العلة منهما . فأما المادة فلا يجوز أن تكون هى العلة لوجود الصورة ، أما أولا : فلأن المادة إنما هى مادة ، لأن لها قوة القبول والاستعداد ، والمستعد بما هو مستعد لا يكون سببا لوجود ما هو مستعد له ، ولو كان سببا لوجب أن يوجد ذلك دائما له من غير استعداد .

وأما ثانيا : فإنه من المستحيل أن تكون ذات الشىء سبباً لشىء بالفعل وهو بعد بالقوة ؛ بل يجب أن تكون ذاته قد صارت بالفعل ، ثم صار سببا لشىء آخر ، سواء كان هذا التقدم بالزمان أو بالذات ، أعنى ولو لم يكن البتة موجودا إلا وهو سبب للثانى ، إلا أن يقوم به الثانى بالذات ، ولذلك يكون متقدما بالذات . وسواء كان ما هو سبب له يقارن ذاته أو يكون مفارقا ذاته ، فإنه يجوز أن يكون بعض أسباب وجود الشىء إنما يكون عنه وجود شىء يكون مقارنا لذاته ، وبعض أسباب وجود الشىء إنما يكون عنه وجود شىء مباين لذاته ، فإن العقل ليس ينقبض عن تجويز هذا . ثم البحث يوجب وجود القسمين جميعا ، فإن كانت المادة سببا للصورة فيجب أن تكون لها ذات بالفعل أقدم من الصورة ، وقد منعنا هذا منعاً ليس بناؤه على أن ذاته لا يمكن أن يوجد

---

(١) فأما : وأما جـ ، ص ، م . || يوجب : موجب ط . || رفعه رفع الثانى : رفعه الثانى د .
(٢) علة العلة وعلة : علة العلة وعلة د (٤ — ٥) تكون هى العلة : تكون هو العلة ط .
(٥) فلأن : فإن ط || إنما : ساقطة من ط (٦) ما هو : ما هى م (٨) فإنه : فلأنه ص (٩) صارت بالفعل : صار بالفعل ب ، جـ ، ص ، ط ، م (١١) ولذلك : وصار لك ب (١٤) مقارنا : مباينا ب || وبعض ... لذاته : ساقطة من ب .
(١٥) يوجب : يوجوب م . (١٧) منعا : ساقطة من ب .

إلا ملتزما لمقارنة الصورة ، بل على أن ذاته يستحيل وجودها أن يكون بالفعل إلا بالصورة ، وبين الأمرين فرق .

وأما ثالثا فإنه إذا كانت المادة هي العلة القريبة للصورة، والمادة لا اختلاف لها في ذاتها ، وما يلزم عن الشيء الذي لا اختلاف فيه لا اختلاف فيه ألبتة ، فكان يجب أن تكون الصور المادية لا اختلاف فيها . فإن كان اختلافها لأمور تختلف من أحوال المادة ، فتكون تلك الأمور هي الصور الأولى في المادة ، ويعود الكلام بأصله جذعا . فإن كان علة وجود هذه الصور المختلفة المادة وشيء آخر مع المادة ليس في المادة ، حتى لا تكون المادة وحدها هي العلة القريبة ، بل المادة وشيء آخر فيكون ذلك الشيء الآخر والمادة إذا اجتمعا جميعا حصل صورةٌ ما معيّنة في المادة . وإن كان شيء غير ذلك الآخر واجتمع مع المادة حصلت صورة غير تلك الصور المعينة ، فتكون المادة في الحقيقة لها قبول الصورة .

وأما خاصية كل صورة فإنما تكون عن تلك العلل . وإنما تكون كل صورة هي هي بخاصيتها فتكون علة وجود كل صورة بخاصيتها هي الشيء الخارج ، ولا يكون للمادة في تلك الخاصية صنع ، وإنما كانت تلك الصورة موجودة وجودها بتلك الخاصية، فيكون لا صنع للمادة في خصوصية وجود كل صورة،

---

(٣) فإنه . فلأنه جـ (٤) وما يلزم : ويلزم م || الذي لا اختلاف فيه : + ألبتة ص ، ط . (٥) فكان : وكان د || الصور : الصورة جـ (٦) المادة : المادة جـ ، ص ، ط ، م ؛ الصور د . || الصور : الصورة جـ ، د (٧) بأصله : ساقطة من جـ ، د ، م (٨) وشيء : وشيئا م || هي : ساقطة من ب ، جـ ، د ، م (١٠) معينة : تعينه د . || واجتمع : أو اجتمع جـ ، ط ، م . (١٢) الصورة : الصورة م . (١٤) هي هي : هي ماهي جـ ، ط ؛ ماهي هي ص . (١٥) وإنما : وأما د . || كانت : كان ص .

إلا أنها لا بد منها فى أن توجد الصورة فيها ، وهذه خاصية العلة القابلة ، فيبقى لها القبول فقط. فقد بطل أن تكون المادة علة للصورة بوجه من الوجوه.

وقد بق أن تكون الصورة وحدها هى التى بها يجب وجود المادة .

فلننظر هل يمكن أن تكون الصورة وحدها هى التى بها يجب وجود المادة. فنقول : أما الصورة التى لا تفارقها مادتها فذلك جائز فيها ، وأما الصورة التى تفارق المادة ، وتبقى المادة موجودة بصورة أخرى ، فلا يجوز ذلك فيها . وذلك لأن هذه الصورة ، لو كانت وحدها لذاتها علة ، لكانت المادة تعدم بعد عدمها ، وتكون للصورة المستأنفة مادة أخرى توجد عنها ، ولكانت تلك المادة حادثة ، ولكان يحتاج لها إلى مادة أخرى . فيجب إذن أن تكون علة وجود المادة شيئا مع الصورة ، حتى تكون المادة إنما يفيض وجودها عن ذلك الشيء . لكن يستحيل أن يكمل فيضانه عنه بلا صورة ألبتة ، بل إنما يتم الأمر بهما جميعا .

فيكون تعلق المادة فى وجودها بذلك الشيء وبصورة كيف كانت تصدر عنه فيها ، فلا تعدم بعدم الصورة ، إذ الصورة لا تفارقها إلا لصورة أخرى تفعل مع العلة — التى عنها مبدأ وجود المادة — ما كانت تفعله الصورة الأولى. فبما أن هذا الثانى يشارك الأول فى أنه صورة ، يشاركه فى أنه يعاونه على إقامة

---

(٢) للصورة : الصورة ط (٣) وقد : وقد بج ، ص ، ط ، م ؛ ساقطة من د . || وحدها : ساقطة من ب ، د ، ص ، م (٤) تكون : + وجود ط || هى التى : ساقطة من ب ، د ، ص ، م (٨) بعد عدمها : أو بعدمها هامش بج || ولكانت : ولكان بج ، ص ، م ؛ + يكون ب ، بج ، د ، ص ، م (٩) لها : بها بج (١٢) بهما : بها د (١٤) عنه : منها ط || فيها : ساقطة من بج ، ط || فلا تعدم . لا تعدم م (١٥) كانت : كان بج ، د ، ص ، ط ، م (١٦) الأولى : الأول د ، ص ، ط || يعاونه : يعاون بج ، ص ، ط ، م .

هذه المادة ، و بما يخالفه يحمل المادة بالفعل جوهرا غير الجوهر الذى كان يحمله الأول .

فكثير من الأمور الموجودة إنما تتم بوجود شيئين ، فإن الإضاءة والإنارة إنما تحصل من سبب مضيء ، ومن كيفية لا بعينها تجعل الجسم المستنير قابلا لأن ينفذ فيه الشعاع ولا ينعكس ثم تكون تلك الكيفية تقيم الشعاع على خاصية غير الخاصية التى تقيمه كيفية أخرى من الألوان .

و يجب أن لا تناقش فيما لفظنا به من نفوذ الشعاع وانعكاسه ، بعد أنك بالغرض بصير . ولا يبعد — إذا تأملت — أن تجد لهذا أمثلة أشد موافقة ولا يضرك أن لا تجد أيضا مثالا ، فإنه ليس يجب أن يكون لكل شيء مثال .

ولقائل أن يقول : إنه إن كان تعلق المادة بذلك الشيء و بصورة فيكون مجموعهما كالعلة له ، و إذا بطلت الصورة بطل هذا المجموع الذى هو العلة ، فوجب أن يبطل المعلول .

فنقول : إنه ليس تعلق المادة بذلك الشيء و بالصورة ، من حيث الصورة صورة معينة بالنوع ، بل من حيث هى صورة . وهذا المجموع ليس يبطل ألبتة ، فإنه يكون دائما موجودا ذلك الشيء ، والصورة من حيث هى صورة ،

(١) هذه : هذا ط (٣) فكثير : وكثير ب ، د ، ص ، ط ، م . (٥) لأن ينفذ : لا ينفذ ب ، م ؛ لأن لا ينفذ ج ، ص ، ط || فيه : ... م || ولا ينعكس : ولا أن ينعكس ج (٦) تقيمه : ساقطة من د . (٧) وانعكاسه : وانعكاساته م (٨) لهذا : لهذه ج ؛ لهما ط . (١٠) أن : إذا ص (١٠ — ١٢) و بصورة ... الشيء : ساقطة من م (١٢) فوجب : فيجب د (١٤) بالنوع : النوع م (١٥) ذلك : وذلك ص || صورة : + لم يكن المادة ط .

فيكون لو لم يكن ذلك الشيء لم تكن المادة ؛ ولو لم تكن الصورة من حيث هي صورة لم تكن المادة . ولو بطلت الصورة الأولى لا بسبب تعقب الثانى لكان يكون ذلك الشيء المفارق وحده ، ولا يكون الشيء الذى هو الصورة من حيث هو صورة . فكان يستحيل أن يفيض من ذلك الشيء وجود المادة، إذ هو وحده بلا شريك أو شريطة .

ولكن لقائل أن يقول : إن مجموع ذلك : العلة والصورة ليس واحدا بالعدد، بل واحد بمعنى عام ، والواحد بالمعنى العام لا يكون علة للواحد بالعدد ، ومثل طبيعة المادة فإنها واحدة بالعدد . فنقول : إنا لا نمنع أن يكون الواحد بالمعنى العام المستحفظ وحدة عمومه بواحد بالعدد علة الواحد بالعدد ؛ وههنا كذلك ، فإن الواحد بالنوع — مستحفظ بواحد بالعدد — هو المفارق . فيكون ذلك الشيء يوجب المادة ، ولا يتم إيجابها إلا بأحد أمور تقارنه ، أيها كانت . وأما ماهذا الشيء فستعلمه بعد

فالصور إما صور لا تفارقها المادة ، وإما صور تفارقها المادة ولا تخلو المادة عن مثلها .

فالصور التى تفارق المادة إلى عاقب ، فإن معقبها فيها يستبقيها بتعقيب تلك الصورة ، فتكون الصورة من وجه واسطة بين المادة المستبقاة وبين مستبقيها،

---

(١) ذلك : ساقطة من جـ || الشيء : ساقطة من ص || ولو لم : وإن لم د || لم تكن المادة ولو : ساقطة من ط (٢) ولو بطلت : فلو بطلت د (٣) ولا يكون : فلا يكون ص ، ط (٤) هو صورة : هى صورة د || يفيض من : يفيض عن م (٥) بلا شريك أو شريطة : بلا شريكة وشريطة د ؛ بلا شريكة أو شريطة ص ، ط ، م (٦) والصورة : أو الصورة د (٧) بل : + هو ط (٨) طبيعة : طبيعته م (٩) لواحد بالعدد : بواحد بالعدد ط || وههنا كذلك : وههنا ب ، د ، م ؛ وهنا كذلك ط (١٣) فالصور : فالصورة ب ، جـ || ؛ إما صور : إما صورة ص || وإما صور : وإما صورة جـ ، ص (١٥) فالصور : والصور ب ؛ فالصورة جـ ، ص || تفارق : + تفارقها جـ (١٦) وجه : + واحد د || وبين : + مادة د || مستبقيها : معقبها د ، ط .

والواسطة فى التقويم ، فإنه أولا يتقوم ذاته ، ثم يقوم به غيره أولية بالذات ، وهى العلة القريبة من المستبق فى البقاء . فإن كانت تقوم بالعلة المبقية المادة بواسطتها ، فالقوام لها من الأوائل أولا ، ثم للمادة ؛ وإن كانت قائمة لا بتلك العلة ، بل بنفسها ، ثم تقام المادة بها فذلك أظهر فيها .

وأما الصور التى لا تفارقها المادة فلا يجوز أن تجعل معلولة المادة حتى تكون المادة تقتضيها وتوجبها بنفسها ، فتكون موجبة لوجود ما تستكمل به ، فتكون من حيث تستكمل به قابلة ، ومن حيث توجبه موجدة ، فتكون توجب وجود شىء فى نفسها تتصور به . لكن الشىء من حيث هو قابل ، غيره من حيث هو موجب . فتكون المادة ذات أمرين : بأحدهما تستعد ، وبالآخر يوجد عنها شىء . فيكون المستعد منهما هو جوهر المادة ، وذلك الآخر أمرا زائدا على كونه مادة تقارنه وتوجب فيه أثرا كالطبيعة للحركة فى المادة ، فيكون ذلك الشىء هو الصورة الأولى ، ويعود الكلام جذعا .

فإذن الصورة أقدم من الهيولى ، ولا يجوز أن يقال إن الصورة بنفسها موجودة بالقوة دائما ، وإنما تصير بالفعل بالمادة ، لأن جوهر الصورة هو الفعل.

وأما طبيعة ما بالقوة فإن محلها المادة ، فتكون المادة هى التى يصلح فيها أن يقال لها إنها فى نفسها بالقوة تكون موجودة ، وإنما بالفعل بالصورة ،

---

(١) التقويم : التقديم د . (٢) تقوم : تتقوم ص (٤) بها : بذاتها ط
(٥) وأما : + تعليق م || الصور : الصورة جـ ، د ، ص ، ط . (٧) فتكون : + المادة ص
(٨) قابل : + من ط (٨ — ٩) هو قابل ... ... وبالآخر : ساقطة من م
(١٠) عنها : عنه جـ ، د ، ص ، ط ، م || هو : ساقطة من ص . (١١) كونه : كونها ب ، د ، ص (١٢) ويعود : فيعود د ، ص (١٤) دائما : ساقطة من م || تصير : + موجودة جـ ، ط (١٦) بالصورة : + فيكون من حق ما هى مادة أن يسمى صورة وما هى صورة أن يسمى مادة ص ، ط .

والصورة وإن كانت لا تفارق الهيولى فليست تتقوم بالهيولى ، بل بالعلة المفيدة إياها الهيولى وكيف تتقوم الصورة بالهيولى وقد بيّنا أنها علتها ؟ والعلة لا تتقوم بالمعلول ، ولا شيئان اثنان يتقوم أحدهما بالآخر بأن كل واحد منهما يفيد الآخر وجوده . فقد بان استحالة هذا ، وتبين لك الفرق بين الذى يتقوم به الشىء وبين الذى لا يفارقه .

فالصورة لا توجد إلا فى الهيولى ، لا أن علة وجودها الهيولى ، أو كونها فى الهيولى . كما أن العلة لا توجد إلا مع المعلول ، لا أن وجود العلة هو المعلول أو كونه مع المعلول ، كما أن العلة إذا كانت علة بالفعل لزم عنها المعلول وأن تكون معها ، كذلك الصورة إذا كانت صورة موجودة يلزم عنها أن تقوم شيئا ، ذلك الشىء مقارن لذاتها . فكأن ما يقوم شيئا بالفعل ، ويفيده الوجود ، منه ما يفيده وهو مباين ، ومنه ما يفيده وهو ملاق وإن لم يكن جزء منه مثل الجوهر للأعراض التى يلحقها أو يلزمها ، والمزاجات .

وبيّن بهذا أن كل صـــورة توجد فى مادة مجسمة ، فبعلة ما توجد ؛ أما الحادثة فذلك ظاهر فيها ، وأما الملازمة للمادة فلأن الهيولى الجسمانية إنما خصصت بها لعلة . وسيبين هذا أظهر فى مواضع أخرى .

(٢) الهيولى : والهيولى ط || وكيف : فكيف ط || والعلة : فالعلة د ، ط (٣) ولا شيئان اثنان : ولا شيئين اثنين د ، م (٤) فقد : قد ب ، م ؛ وقد جـ ، ط || وتبين : وتبيين ب ، جـ ، د ، ص ، ط (٦) الهيولى : هيولى م (٧) هو : هى ب ، جـ ، ص ، ط ، م (٨) أو كونه مع المعلوم : ساقطة من م (٩) موجودة : وموجودة م (١٢) أو يلزمها : ويلزمها م (١٣) فبعلة : فيعلتها جـ ، ط || إنما : ساقطة من م (١٤) الملازمة : اللازمة ط ؛ اللزوم د (١٥) خصصت : خصص د || لعلة ... أظهر : ساقطة من د || فى : من جـ || أخرى . + إن شاء الله تعالى تمت المقالة الثانية من الفن الثالث من كتاب الشفاء بحمد الله تعالى ص .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المقالة الثالثة

وفيها عشر فصول

(١) المقالة الثالثة : + من الجملة الرابعة من الكتاب م (٢) عشر فصول : وفيها عشر فصول ص ، ط ؛ ساقطة من ب .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

[الفصل الأول]

(١) فصل

فى الإشارة إلى ما ينبغى أن يبحث عنه من حال المقولات التسع وفى عرضيتها

فنقول : قد بينا ماهية الجوهر ، وبينا أنها مقولة على المفارق ، وعلى الجسم ، وعلى المادة ، والصورة . فأما الجسم فإثباته مستغنى عنه ، وأما المادة والصورة فقد أثبتناها ، وأما المفارق فقد أثبتناه بالقوة القريبة من الفعل ، ونحن مثبتوه من بعد .

وعلى أنك إن تذكرت ما قلناه فى النفس صح لك وجود جوهر مفارق غير جسم ، فبالحرى أن ننتقل الآن إلى تحقيق الأعراض وإثباتها .

فنقول : أما المقولات العشرة فقد تفهمت ماهياتها فى افتتاح المنطق . ثم لا يشك فى أن المضاف من جملتها — من حيث هو مضاف — أمر عارض لشئ ضرورةً . وكذلك النسب التى هى فى "أين" و"متى" وفى "الوضع" وفى "الفعل" و "الانفعال" فإنها أحوال عارضة لأشياء هى فيها ، كالموجود فى الموضوع . اللهم إلا أن يقول قائل : إن الفعل ليس كذلك ، فإن وجود الفعل ليس

---

(٢) فصل : الفصل الأول ب ، ط (٤) وفى : فى ب ، جـ ، د ، م (٦) فأما : وأما جـ | مستغنى : مستغن ص ، م (٧) مثبتوه : + بالفعل ب (٩) تذكرت : تذكر ط | ماقلناه : ماقاله د (١٠) ننتقل : ننقل ط (١١) أما : وأما ص العشرة : العشر ص ، م | تفهمت : أفهمت ص ، ط ؛ تفهمنا طا (١٢) لا يشك : لاشك ص | فى : ساقطة من ص ، م || حيث هو مضاف : حيث مضاف جـ ، ط (١٣) هى : ساقطة من م (١٤) والانفعال : وفى الانفعال ص ، م (١٥) فإن : لأن ب ،

فى الفاعل ، بل فى المفعول . وإن قيل ذلك ، وسلم له ، فليس يضر فيما نرومه من أن الفعل موجود فى شىء وجوده فى الموضوع ، وإن كان ليس فى الفاعل.

فبقى من المقولات ما يقع فيه إشكال، وأنه هل هو عرض أو ليس بعرض ، مقولتان : مقولة الكم ، ومقولة الكيف .

أما مقولة الكم ، فكثير من الناس رأى أن يجعل الخط والسطح والمقدار الجسمانى من الجوهر ، وأن لا يقتصر على ذلك ، بل يجعل هذه الأشياء مبادىء الجواهر . وبعضهم رأى ذلك فى الكميات المنفصلة ، أى الأعداد ، وجعلها مبادىء الجواهر .

وأما الكيف فقد رأى آخرون من الطبيعيين أنها ليست محمولة البتة ، بل اللون جوهر بنفسه ، والطعم جوهر آخر ، والرائحة جوهر آخر ، وأن من هذه قوام الجواهر المحسوسة ، وأكثر أصحاب الكمون ذاهبون إلى هذا .

فأما شكوك أصحاب القول بجوهرية الكيف ، فالأحرى بها أن نورد فى العلم الطبيعى ، وكأنا قد فعلنا ذلك .

وأما أصحاب القول بجوهرية الكم ، فمن ذهب إلى أن المتصلات هى جواهر ومبادىء للجواهر فقد قال : إن هذه هى الأبعاد المقومة للجوهر الجسمانى ، وما هو مقوم للشىء فهو أقدم ، وما أقدم من الجواهر فهو أولى بالجوهرية ؛ وجعل النقطة أولى الثلاثة بالجوهرية .

---

(٣) وأنه : فإنه ب (٥) أن : بأن ب ، د ، ط (٩) أنها : أنه د ، طا || ليست محمولة : ليس محمول هـ (١١) الجواهر المحسوسة : الجوهر المحسوس ب (١٢) وكأنا : فكأنا ط .

وأما أصحاب العدد ، فإنهم جعلوا هذه مبادئ الجواهر ، إلا أنهم جعلوها مؤلفة من الوحدات حتى صارت الوحدات مبادئ المبادئ ، ثم قالوا : إن الوحدة طبيعة غير متعلقة فى ذاتها بشىء من الأشياء ، وذلك لأن الوحدة تكون فى كل شىء ، وتكون الوحدة فى ذلك الشىء غير ماهية ذلك الشىء ، فإن الوحدة فى الماء غير الماء ، وفى النار غير النار ، ثم هى بما هى وحدة مستغنية عن أن تكون شيئا من الأشياء ، وكل شىء فإنما يصير هو ما هو بأن يكون واحدا متعينا ، فتكون الوحدة مبدأ للخط والسطح ولكل شىء ، فإن السطح لا يكون سطحا إلا بوحدة اتصالها الخاص ، وكذلك الخط والنقطة أيضا وحدة صار لها وضع . فالوحدة علة كل شىء . وأول ما يكون ويحدث عن الوحدة العدد . فالعدد علة متوسطة بين الوحدة وبين كل شىء ، فالنقطة وحدة وضعية ، والخط اثنوية وضعية ، والسطح ثلاثية وضعية ، والجسم رباعية وضعية ، ثم تدرجوا إلى أن جعلوا كل شىء حادثا عن العدد .

فيجب علينا أولا أن نبين : أن المقادير والأعداد أعراض ، ثم نشتغل بعد ذلك بحل الشكوك التى لهؤلاء . وقبل ذلك يجب أن نعرف حقيقة أنواع الكمية ، والأولى بنا أن نعرف طبيعة الوحدة ، فإنه يحق علينا أن نعرف طبيعة الواحد فى هذه المواضع بشيئين : أحدهما ، أن الواحد شديد المناسبة للوجود الذى هو موضوع هذا العلم ، والثانى ، أن الواحد مبدأ ما بوجه ما للكمية .

---

(٥) وفى : فى د (٧) والسطح : والسطح ص ، ط ، م (٨) وكذلك : فكذلك م | الخط : لخط م | أيضا : ساقطة من د (٩) ما يكون : ما يكون ص ، م (١٠) فالنقطة : + لنا ط (١١) اثنوية : اثنوية ب ، م (١٣) نبين : نبين د (١٤) ذلك : ساقطة من د | يجب : + علينا ص ، ط (١٥) الوحدة : الواحد م (١٦) هذه المواضع : هذا الموضع ط (١٧) والثانى : الثانى م | أن : لأن ب ، د ، م .

أما كونه مبدأ للعدد ، فأمر قريب من المتأمل . وأما المتصل فلأن الاتصال وحدة ما ، وكأنه علة صورية للمتصل ، ولأن المقدار كونه مقدارا هو أنه بحيث يقدر ، وكونه بحيث يقدر هو كونه بحيث يعد ، وكونه بحيث يعد كونه بحيث أن له واحدا .

(١) المتصل : المنفصل د (٢) وكأنه : وكأنها بم ، ط (٤) واحدا : واحدا واحدا ص .

[الفصل الثانى]

(ب) فصـــل

فى الكلام فى الواحد

فنقول : إن الواحد يقال بالتشكيك على معان تتفق فى أنها لا قسمة فيها بالفعل من حيث كل واحد هو هو ، لكن هذا المعنى يوجد فيها بتقدم وتأخر ، وذلك بعد الواحد بالعرض .

والواحد بالعرض هو أن يقال فى شىء يقارن شيئا آخر ، أنه هو الآخر ، وأنهما واحد . وذلك إما موضوع ومحمول عرضى ، كقولنا : إن زيدا وابن عبد الله واحد ، و إن زيدا والطبيب واحد ؛ و إما محمولان موضوع ، كقولنا : الطبيب هو وابن عبد الله واحد ، إذ عرض أن كان شىء واحد طبيبا وابن عبد الله ؛ أو موضوعان فى محمول واحد عرضى ، كقولنا : الثلج والجص واحد ، أى فى البياض ، إذ قد عرض أن حمل عليهما عرض واحد .

لكن الواحد الذى بالذات ، منه واحد بالجنس ، ومنه واحد بالنوع وهو الواحد بالفصل ، ومنه واحد بالمناسبة ، ومنه واحد بالموضوع ، ومنه واحد بالعدد .

(٣) فى ... الواحد : ساقطة من د فى الواحد . وحده سـ (٤) بالتشكيك لتشكيك ه || تتفق : متفق د (٥) بالفعل : ساقطة من ط ، م || وتأخر : وتأخر ب
(٨) وأنهما : وتهما د (٩) موضوع : موضع ط ، م (١٠) كقولنا : + إن ... ه
واحد بخ : واحدان م (١١) موضوعان : موضوعات م (١٢) حمل : يحل ط .

والواحد بالعدد قد يكون بالاتصال ، وقد يكون بالتّماس ، وقد يكون لأجل توحه ، وقد يكون لأجل ذاته . والواحد بالجنس قد يكون بالجنس القريب ، وقد يكون بالجنس البعيد . والواحد بالنوع كذلك قد يكون بنوع قريب لا يتجزأ الى أنواع ، وقد يكون بنوع بعيد فيوافق أحد قسمى الباب الأول ، وإن كان هناك اختلاف فى الاعتبار .

وإذا كان واحدا بالنوع فهو لا محالة واحد بالفصل ، ومعلوم أن الواحد بالجنس كثير بالنوع ، وأن الواحد بالنوع قد يجوز أن يكون كثيرا بالعدد ، وقد يجوز أن لا يكون إذا كانت طبيعة النوع كلها فى شخص واحد ، فيكون من جهة نوعا ومن جهة لا يكون نوعا ، إذ هو من جهة كلى ومن جهة ليس بكلى . وتأمل هذا فى الوضع الذى تتكلم فيه على الكلى ، أو تذكر مواضع سلفت لك .

وأما الواحد بالاتصال فهو الذى يكون واحدا بالفعل من جهة ، وفيه كثرة أيضا من جهة .

أما الحقيق فهو الذى تكون فيه الكثرة بالقوة فقط ، وهو إما فى الخطوط : فالذى لا زاوية له ، وفى السطوح أيضا : البسيط المسطح ، وفى المجسمات : الجسم الذى يحيط به سطح ليس فيه انعراج على زاوية ، ويليه ما يكون فيه كثرة بالفعل إلا أن أطرافها تلتقى عند حد مشترك مثل جملة الخطين المحيطين

---

(٢) والواحد : فالواحد ب ، ص ، ط ، م (٤) لا يتجزأ : ولا يتجزأ به ، ص ، ط ، م || فيوافق : ويوافق د (٥) اختلاف : خلاف م (٧) الواحد بالنوع : + فهو لا محالة واحد بالفصل وأن الواحد بالجنس كثيرا بالنوع وأن الواحد بالنوع د || كثيرا : ساقطة من د (٨) كانت : كان م || كلها : كله د ، م (٩) ومن جهة لا يكون : ومن لا يكون د (١٥) أيضا : + من د ؛ ساقطة من م (١٦) الجسم : المجسم أيضا م .

بالزاوية ، ويليه أن تكون الأطراف متماسة تماما يشبه المتصل في تلازم حركة بعضها لبعض فتكون وحدتها كأنها تابعة لوحدة الحركة لأن هناك التحاما ، وذلك كالأعضاء المؤلفة من أعضاء ، وأولى ذلك ما كان التحامه طبيعيا لا صناعيا .

والوحدة بالجملة في هذه أضعف ، وتخرج عن الوحدة الاتصالية إلى الوحدة الاجتماعية . فالوحدة الاتصالية أولى من الاجتماعية بمعنى الوحدة ، وذلك أن الوحدة الاتصالية لا كثرة فيها بالفعل ، والوحدة الاجتماعية فيها كثرة بالفعل. فهناك كثرة غشيتها وحدة لا تزيل عنها الكثرية .

والوحدة بالاتصال إما معتبرة مع المقدار فقط وإما أن تكون مع طبيعة أخرى مثل أن تكون ماء أو هواء . ويعرض للواحد بالاتصال أن يكون واحدا في الموضوع ، فإن الموضوع المتصل بالحقيقة جسم بسيط متفق الطبع ، وقد علمت هذا في الطبيعيات . فيكون موضوع وحدة الاتصال واحدا أيضا في الطبيعة من حيث أن طبيعته لا تنقسم إلى صور مختلفة ؛ بل نقول : إن الواحد بالعدد لا شك أنه غير منقسم بالعدد من حيث هو واحد ، بل ولا غيره مما هو واحد منقسم من حيث هو واحد ، لكنه يجب أن ينظر فيه من حيث الطبيعة التي عرض لها الوحدة ، فيكون الواحد بالعدد منه ما ليس من طبيعته التي عرض لها الوحدة أن يتكثر مثل : الإنسان الواحد ، ومنه ما من طبيعته ذلك كالماء الواحد والخط الواحد فإنه قد يصير الماء مياها والخط خطوطا.

(٣) أعضاء : الأعضاء ط (٦) فالوحدة : والوحدة ج (٧) بالفعل : + فهناك كثرة بالفعل د (٨) كثرة : + بالفعل ب، ص، ط || غشيتها : غشتها ج || لا تزيل : لا تزيد ط || الكثرية : الكثرة ب ، د ، ه ، ص ، ط (٩) أن تكون : ساقطة من د ، ص ، م (١١) المتصل : لمتصل ص، م || بالحقيقة : بالفعل د (١٢) علمت : + أنه م (١٥) من حيث هو واحد : + به م || لكنه : لكن د (١٨) كالماء الواحد والخط الواحد : كالواحد د .

والذى ليس من طبيعته ذلك فإما أن يكون قد يتكثر من وجه آخر ، وإما أن لا يكون . مثال الأول : الواحد بالعدد من الناس ، فإنه لا يتكثر من حيث طبيعته ، أى من حيث هو إنسان إذا قسم ، لكنه قد يتكثر من جهة أخرى إذا قسم إلى نفس وبدن ، فيكون له نفس وبدن وليس واحد منهما بإنسان . وأما الذى لا يكون فهو على قسمين : إما أن يكون موجودا له — مع أنه شىء ليس بمنقسم — طبيعة أخرى ، وإما أن لا يكون . فإن كان موجودا له مع ذلك طبيعة أخرى فإما أن تكون تلك الطبيعة هى الوضع وما يناسب الوضع ، فتكون نقطة والنقطة لا منقسمة من حيث هى نقطة ولا من جهة أخرى ، وهناك طبيعة غير الوحدة المذكورة ؛ وإما أن لا يكون الوضع وما يناسبه ، فيكون مثل العقل والنفس ، فإن العقل له وجود غير الذى يفهم من أنه لا ينقسم ، وليس ذلك الوجود بوضع ، وليس ينقسم فى طبيعته ولا فى جهة أخرى . وأما الذى لا يكون هناك طبيعة أخرى فكنفس الوحدة التى هى مبدأ العدد ، أعنى التى إذا أضيف إليها غيرها صار مجموعهما عددا . فمن هذه الأصناف من الوحدة ما لا ينقسم مفهومه فى الذهن ، فضلا عن قسمة مادية أو مكانية أو زمانية .

ولعد القسم الذى يتكثر أيضا من حيث الطبيعة الواحدة بالوحدة ومن حيث الاتصال ، فمن ذلك أن يكون تكثره فى الطبيعة التى هى لذاتها معدة لكثرة عن الوحدة ، وهذا هو المقدار ؛ ومن ذلك أن يكون تكثره فى طبيعة

(٣) قد : ساقطة من م (٦) له : ساقطة من ج ، د ، م (١١) من أنه : منه ط ، لوجود : الموجود م || طبيعته : طبيعة ج ، د ، ص ، ط (١٢) فكنفس : ككنفس ط (١٣) التى : الذى د (١٤) الأصناف : الاتصاف د || ما لا ينقسم : لا ينقسم ج ، ط (١٥) أو مكانية : مكانية م (١٦) حيث : + له م .

إنما لها الوحدة المعدة للتكثر بسبب غير نفسها ، وذلك هو الجسم البسيط مثل الماء . فإن هذا الماء واحد بالعدد وهو ماء وفي قوته أن يصير مياها كثيرة بالعدد لا لأجل المائية ، بل لمقارنة السبب الذي هو المقدار . فتكون تلك المياه الكثيرة بالعدد واحدة بالنوع وواحدة أيضا بالموضوع ، لأن من طبع موضوعها أن تتحد بالفعل واحدا بالعدد .

ولا كذلك أشخاص الناس ، فإنها ليس من شأن عدة موضوعات منها أن يتحد موضوع إنسان واحد ثم كل واحد منها واحد بموضوعه الواحد ، ولكن ليس المجتمع من الكثرة واحدا بالموضوع ، وليس حاله حال كل قطعة من الماء ، فإنها واحدة في نفسها بموضوعها .

وبالجملة يقال إنها واحدة في الموضوع ، إذ من شأن موضوعاتها أن تتحد موضوعا واحدا بالاتصال ، فيكون جملتها حينئذ ماء واحدا .

لكن كل واحد من هذين القسمين إما أن يكون حاصلا فيه جميع ما يمكن أن يكون له أو لا يكون ، فإن كان فهو تام وواحد بالتمام ، وإن لم يكن فهو كثير ، ومن عادة الناس أن يجعلوا الكثير غير الواحد . وهذه الوحدة التمامية إما أن تكون بالفرض والوهم والوضع كدرهم تام ودينار تام ، وإما أن تكون بالحقيقة . وذلك إما بالصناعة كالبيت التام ، فإن البيت الناقص لا يقال له بيت واحد . وإما بالطبيعة كشخص إنسان واحد تام الأعضاء .

---

(٢) وهو ماء وفي : مما في ب ؛ وما في د ؛ ماء وفي ص ، م (٤) وواحدة : وموحدة د
(٩) بموضوعها : لموضوعها د ؛ بموضوعه ج (١١) بالاتصال : ساقطة من د ، ص ، م
(١٢) لكن : ولكن ب || فيه : في ط (١٣) تام : التام د (١٤) الواحد : واحد د ، ص ، م || الوحدة : ساقطة من ج || التمامية : التامة م (١٥) والوهم : ساقطة من ط ، ص ، م .

ولأن الخط المستقيم قد يقبل زيادة فى استقامة ليست موجودة له ، فليس بواحد من جهة التمام .

وأما المستدير فإذ ليس يقبلها ، بل حصلت له بالطبع الإحاطة بالمركز من كل جهة ، فهو تام وواحد بالتمام ، ويشبه أن يكون أيضا كل شخص من الناس واحدا من هذه الجهة ، فيكون بعض الأشياء يلزمه التمام كالأشخاص والخط المستدير ، وبعضها لا يلزمه التمام كالماء والخط المستقيم .

وأما الواحد بالمساواة فهو بمناسبة ما ، مثل أن حال السفن عند الربان وحال المدينة عند الملك واحدة ، فإن هاتين حالتان متفقتان ، وليس وحدتهما بالعرض ، بل وحدة ما يتحد بهما بالعرض ، أعنى وحدة السفينة والمدينة بهما هى وحدة بالعرض . وأما وحدة الحالتين فليست الوحدة التى جعلناها وحدة بالعرض .

فنقول من رأس : إنه إذا كانت الوحدة إما أن تقال على أشياء كثيرة بالعدد ، أو تقال على شىء واحد بالعدد ، وقد بينا أنا حصرنا أقسام الواحد بالعدد .

فلنمل إلى الجهة الأخرى ، فنقول : وأما الأشياء الكثيرة بالعدد فإنما يقال لها من جهة أخرى واحدة لاتفاق بينها فى معنى . فإما أن يكون اتفاقها فى نسبة أو فى محمول غير النسبة ، وإما فى موضوع . والمحمول إما جنس ، وإما نوع ،

(٣) حصلت : حصل ب ، ج ، ط | الإحاطة : والإحاطة د ، م (٤) وواحد : فهو واحد ب ، ج ، ص ، ط ، م || بالتمام : بالتام د || أيضا : ساقطة من ب (٥) كالأشخاص والخط المستدير : ساقطة من م (٦) كالماء والخط المستقيم : ساقطة من م (٧) بالمساواة : بالمناسبة ص ؛ فالنسبة هامش ص || فهو : فهى ج ، د ، ط ، م || بمناسبة : مناسبة ج ، د ، ص ، ط (٨) عند : من ب ، ط ، م || الملك : المليك د (١٠) وأما : ساقطة من ص ، ط || الحالتين : الحالين ص ، الحالتين ط || فليست : فليس ج ، ط (١١) فنقول : ونقول ص || كثيرة : هى كثيرة ج ، ص ، م ؛ هى كثرة د ، ط (١٢) أنا : إذا ص || حصرنا : أحصرنا ب (١٤) لاتفاق : لاتفارق د ، ط || بينها : بينهما ب ، ط ، م || نسبة : بالنسبة د ؛ النسبة ص ، ط ، م (١٥) موضوع : الموضوع ط .

وإما فصل ، وإما عرض ، فيكون سهلا عليك من هـذا الموضع أن تعرف أنا قد حققنا أقسام الواحد ، وأنت تعرف مما قد عرفت أيها أولى بالوحدة وأسبق استحقاقا لها ، فتعرف أن الواحد بالجنس أولى بالوحدة من الواحد بالمناسبة ، وأن الواحد بالنوع أولى من الواحد بالجنس ، والواحد بالعدد أولى من الواحد بالنوع ، والبسيط الذى لا ينقسم بوجه أولى من المركب ، والتام من الذى ينقسم أولى من الناقص .

والواحد قد يطابق الموجود فى أن الواحد يقال على كل واحد من المقولات كالموجود ، لكن مفهومهما — على ما علمت — مختلف ، ويتفقان فى أنه لا يدل واحد منهما على جوهر شىء من الأشياء ، وقد علمت ذلك .

---

(١) وإما فصل : وفصل م (٢) وأنت : فأنت د ؛ وأنك ج ، ط (٨) مفهومهما : مفهومها ط ، م || على ما علمت : كما علمت د ، ص ، م (٩) بشىء : لشىء م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

فى تحقيق الواحد والكثير وإبانة أن العدد عرض

والذى يصعب علينا تحقيقه الآن ماهية الواحد. وذلك أنا إذا قلنا: إن الواحد هو الذى لا يتكثر ضرورةً، فأخذنا فى بيان الواحد الكثرة.

وأما الكثرة فمن الضرورة أن تُحَد بالواحد، لأن الواحد مبدأ الكثرة، ومنه وجودها وماهيتها، ثم أى حد حددنا به الكثرة استعملنا فيه الواحد بالضرورة. فمن ذلك ما نقول: إن الكثرة هى المجتمع من وحدات، فقد أخذنا الوحدة فى حد الكثرة، ثم عملنا شيئاً آخر وهو أنا أخذنا المجتمع فى حدها، والمجتمع يشبه أن يكون هو الكثرة نفسها. وإذا قلنا من الوحدات أو الواحدات أو الآحاد فقد أوردنا بدل لفظ الجمع هذا اللفظ، ولا يفهم معناه ولا يعرف إلا بالكثرة.

وإذا قلنا: إن الكثرة هى التى تعد بالواحد، فنكون قد أخذنا فى حد الكثرة الوحدة، ونكون أيضاً قد أخذنا فى حدها العد والتقدير، وذلك إنما يفهم بالكثرة أيضاً.

---

(٣) الواحد والكثير: الوحدة والكثرة ج، د، ط (٤) والذى: الذى ب، ج، ص، ط، م || تحقيقه الآن: الآن تحقيق ص، ط || وذلك: والكثيرين طا (٥) فأخذنا: فإنا أخذنا د (٨) هى: هو ب، ج، ص، ط، م (٩) عملنا: علمنا د (١١) أوردنا: أخذنا ج، د، ص، م || بدل: ساقطة من ج، د، ص، ط، م || الجمع: الجميع م؛ + مع ج، ص، ط، م هذا: وهذا د، ولا يفهم: لا يفهم د، ص (١٢) وإذا: وإذ ج || فنكون: نكون م (١٣) الوحدة: الواحد ط || وذلك: + هو ب، د، ط.

فما أعسر علينا أن نقول في هذا الباب شيئاً يعتد به ، لكنه يشبه أن تكون الكثرة أيضا أعرف عند تخيلنا ، والوحدة أعرف عند عقولنا ، ويشبه أن تكون الوحدة والكثرة من الأمور التي نتصورها بدياً ، لكن الكثرة نتخيلها أولا ، والوحدة نعقلها من غير مبدأ لتصورها عقلي ، بل إن كان ولا بد فخيالي . ثم يكون تعريفنا الكثرة بالوحدة تعريفا عقليا ، وهنالك تؤخذ الوحدة متصورة بذاتها ومن أوائل التصور ، ويكون تعريفنا الوحدة بالكثرة تنبيهاً يستعمل فيه المذهب الخيالي لنومئ إلى معقول عندنا لا نتصوره حاضرا في الذهن .

فإذا قالوا : إن الوحدة هي الشيء الذي ليس فيه كثرة دلّوا على أن المراد بهذه اللفظة الشيء المعقول عندنا بديا الذي يقابل هذا الآخر أو ليس هو ثابه عليه بسلب هذا عنه .

والعجب ممن يحد العدد فيقول : إن العدد كثرة مؤلفة من وحدات أو من آحاد ، والكثرة نفس العدد ، ليس كالجنس للعدد ، وحقيقة الكثرة أنها مؤلفة من وحدات . فقولهم : إن الكثرة مؤلفة من وحدات ، كقولهم : إن الكثرة كثرة . فإن الكثرة ليست إلا اسما للمؤلف من الوحدات .

فإن قال قائل : إن الكثرة قد تؤلف من أشياء غير الوحدات مثل الناس والدواب . فنقول : إنه كما أن هذه الأشياء ليست وحدات ، بل أشياء موضوعة للوحدات ، كذلك أيضا ليست هي بكثرة ، بل أشياء موضوعة للكثرة ، وكما أن تلك الأشياء هي واحدات لا وحدات ، فكذلك هي كثيرة لا كثرة .

---

(١) يشبه : يشتبه ب ، ج ، د ، ط (٢) تخيلنا : تخيلنا ط ، تخيله م || والوحدة أعرف عند عقولنا : ساقطة من ص ، م (٤) نعقلها : + أولا والوحدة نعقلها ج ، د ، ص ، ط | بل . ساقطة من م || فخيالي : فخيال ط (٥) وهنالك : وهنالك ب ، ج ، د ، ص ، ط || بذاتها : بذاتيها ط (٩) أو ليس : ليس د ، إذ ليس هامش ص (١٦) فنقول . فيقال د ، ص ، م (١٨) واحدات . آحاد ص ، ط || فكذلك : كذلك ج ، د ، ص ، ط ، م || كثيرة لا كثرة : كثرة لا كثيرة م .

والذين يحسبون أنهم إذا قالوا : إن العدد كية منفصلة ذات ترتيب ، فقد تخلّصوا من هذا ، فما تخلّصوا . فإن الكية يحوج تصورها للنفس إلى أن تعرف بالجزء والقسمة أو المساواة . أما الجزء والقسمة فإنما يمكن تصورها بالكية ، وأما المساواة فإن الكية أعرف منها عند العقل الصريح لأن المساواة من الأعراض الخاصة بالكية التي يجب أن توجد في حدها الكية .

فيقال : إن المساواة هي اتحاد في الكية والترتيب الذي أخذ في حد العدد أيضا ، هو مما لا يفهم إلا بعد فهم العدد . فيجب أن يعلم أن هذه كلها تنبيهات مثل التنبيهات بالأمثلة والأسماء المترادفة ، وأن هذه المعاني متصورة كلها أو بعضها لذواتها ، وإنما يدل عليها بهذه الأشياء لينبه عليها وتميز فقط .

فنقول الآن : إن الوحدة إما أن تقال على الأعراض ، وإما أن تقال على الجواهر. فإذا قيلت على الأعراض فلا تكون جوهراً ، ولاشك في ذلك، وإذا قيلت على الجواهر فليست تقال عليها كفصل ولا جنس ألبتة ، إذ لا دخول لها في تحقيق ماهية جوهر من الجواهر، بل هو أمر لازم للجوهر، كما قد علمت. فلا يكون إذن قولها عليها قول الجنس والفصل، بل قول "عرضي". فيكون الواحد جوهرا، والوحدة هي المعنى الذي هو العرض ، فإن العرض الذي هو أحد الخمسة — وإن كان كونه عرضا بذلك المعنى — قد يجوز عليه أن يكون جوهراً، وإنما يجوز ذلك إذا أخذ مركبا ، كالأبيض . وأما طبيعة المعنى البسيط منه

(٣) بالكية : بالكثرة ب ، هامش ص (٤) لأن : ولأن د (٥) الخاصة : الخاصية م || توجد : تؤخذ ص (٩) لينبه عليها : ساقطة من د (١٤) قولها : قوله ج ، د ، ص ، ط ، م (١٥) جوهرا والوحدة : ساقطة من د (١٧) وإنما : فإنما ب ، د ، ص ، ط ، م || ذلك : + عليه م || المعنى : بالمعنى ج ، ط .

فهي لا محالة عرض بالمعنى الآخر، إذ هو موجود في الجوهر وليس بجزء منه ولا يصح قوامه مفارقاً له .

فلننظر الآن في الوحدة الموجودة في كل جوهر التي ليست بجزء منه مقومة له، هل يصح قوامها مفارقة للجوهر ؟

فنقول : إن هـذا مستحيل ، وذلك لأنها إن قامت وحدة مجردة لم يخل إما أن تكون بمجرد أن لاتنقسم وليس هناك طبيعة هي المحمول عليها أنها لا تنقسم، أو تكون هنـاك طبيعة أخرى . والقسم الأول محال ، فإنه لا أقل من يكون هناك وجود ، ذلك الوجود لا ينقسم ، فإن كان ذلك الوجود لا محالة معنى غير الوحدة وأنه لا ينقسم، فإما أن يكون ذلك الوجود جوهرا أو يكون عرضا ، فإن كان عرضا فالوحدة في عرض لا محالة ثم في جوهر ، وإن كان جوهرا — والوحدة لا تفارقه — فهي موجودة فيـه وجود ما في الموضوع ، وإن كانت مفارقة ، تكون الوحدة — إذا فارقت ذلك الجوهر — يكون لها جوهر آخر تصير إليه وتقارنه إذا فرض وجودها مقـارنة للجوهرية ، ويكون ذلك الجوهر — لو لم تصر إليه هذه الوحدة — لم تكن له وحدة ، وهذا محـال . أو تكون له وحدة كانت ووحدة لحقت ، فتكون له وحدتان لا وحدة ، فيكون جوهران لا جوهر واحد ، لأن ذلك الجوهر واحدان ، وهذا محال . وأيضا فإن كانت كل وحدة في جوهر آخر، فأحد الجوهرين لم تنتقل إليـه الوحدة

(٢) ولا يصح : لا يصح ط (٣) مقومة : مقوم ب، ج، ط، م (٤) مفارقة : مفارقا ب، ج، د، ط، م (٩) الوجود : الموجود ص (١٠) عرض : العرض ب، ج، د، ط (١١) والوحدة : فالوحدة ج، ط (١٢) مفارقة : مفارقة ص، ط (١٣) وتقارنه : وتفارقه هامش ص، م | إذا : وإذا م (١٤) هذه : ذلك ط || لم تكن له وحدة : ساقطة من د (١٥) لا وحدة : ساقطة من د، م (١٧) فأحد : وأحد م .

وعاد الكلام جذعا فيما انتقل إليه الوحدة وصار أيضا جوهرين ، وإن كانت كل وحدة فى الجوهرين جميعا فتكون الوحدة اثنوية ، هذا خلف . فقد بان أن الوحدة ليس من شأنها أن تفارق الجوهر الذى هى فيه .

ونبتدئ فنقول : إنه إن كانت الوحدة ليست مجرد أنها لا تنقسم، بل كانت وجوداً لا ينقسم حتى يكون الوجود داخلا فى الوحدة لا موضوعا لها ، فإذا فرضنا أنه قد فارقت هذه الوحدة الجوهر إن كانت يمكن أن توجد بذاتها كانت وجوداً لا ينقسم مجرداً ولم تكن وجوداً لا ينقسم فقط ، بل تكون الوحدة وجوداً جوهريا لا ينقسم إذا قام ذلك الوجود لا فى موضوع . فلا تكون للأعراض وحدة بوجه من الوجوه . وإن كان للأعراض وحدة تكون وحدتها غير وحدة الجوهر ، وتكون الوحدة تقال عليها باشتراك الاسم .

فيكون أيضا من الأعداد ما تأليفه من وحدة الأعراض ، ومن الأعداد ما تأليفه من وحدة الجواهر فلننظر هل يشتركان فى معنى الوجود الذى لا ينقسم أولا يشتركان ؟ فإن لم يشتركا فتكون الوحدة فى أحدهما وجوداً منقسماً وفى الآخر ليس كذلك . ولسنا نعنى بوحدة الأعراض أو الجواهر ذلك ، حتى نعنى فى أحدهما بالوحدة شيئا غير أنه وجود غير منقسم . وإن اشتركا فى ذلك المعنى ، فذلك المعنى هو الوجود الغير المنقسم الذى إياه نعنى بالوحدة، وذلك المعنى أعم من المعنى الذى ذكرناه قبيل الآن ، فإن ذلك كان يلزمه

(٢) وحدة : واحدة د || اثنوية : اثنوه ب ، م || فقد بان : فبين ج ، د ، ط ؛ فتبين ص ، م (٤) ونبتدئ : ونبدأ م (٥) لها : له م (٧) تكن : + أيضا ج ، د ، ص ، ط ، م (٨) إذا : إذ ج ، د ، ص ، ط (٩) كان : كانت د (١١—١٢) الأعراض ... ما تأليفه : ساقطة من م (١٢) من وحدة : ساقطة من م (١٤) الآخر : الأخرى ب ، د ، ص ، ط ، طا ، م (١٦) فذلك : وذلك د .

مع كونه وجوداً لا ينقسم ، أن يكون وجوداً جوهريا ، إذ قد كان يمكن فرضه مجردا ، وذلك المعنى لا محالة إن كان جوهراً لم يعرض للعرض ، وليس يلزم أن نقول إنه إن كان عرضا لم يعرض للجوهر ، فإن الجوهر يعرض له العرض ويقوم به العرض ، والعرض لا يعرض له الجوهر حتى يكون قائما فيه .

فإذن الوحدة الجامعة أعم من ذلك المعنى وكلامنا فيها ، ومن حيث هى وجود لا ينقسم فقط بلا زيادة أخرى وذلك لا يفارق موضوعاته وإلّا صار ذلك المعنى الأخصّ . فإنه من المحال أن تكون الوحدة وجوداً غير منقسم فى الأعراض والجواهر ويجوز مع ذلك أن تفارق ، فيكون جوهرا عرض لعرض ، أو أن تكون الوحدة مختلفة فى الجواهر والأعراض .

فبين أن الوحدة حقيقتها معنى عرضى ومن جملة اللوازم للأشياء .

وليس لقائل أن يقول : إن هذه الوحدة إنما لا تفارق على سبيل ما لا تفارق المعانى العامة قائمة دون فصولها ، كما لا تفارق الإنسانية الحيوانية . وامتناع هذه المفارقة لا يوجب العرضية ، بل إنما يوجب العرضية امتناع مفارقة يكون للمعنى المحصّل الموجود المشخّص .

فنقول : ليس الأمر كذلك ، فإن نسبة ما فرضناه أعم إلى ما فرضناه أخص ليس نسبة المنقسم إليه بفصل مقوّم . فقد بيّنا أن الوحدة غير داخلة فى حد جوهر أو عرض ، بل نسبة لازم عام . وإذا أشرنا إلى بسيط واحد منه كان

---

(١) وجودا : وجوديا د ، م (٢) إذ : إذ م (٣) إن : ساقطة من ه
(٦) موضوعاته : موضوعه م (٧) فإنه : فإذ كان هذا ب ، ح ؛ وهذا كان بح ؛ فإذا كان هذا د ، ص ؛ وإذ كان م || المحال : + أخرج ، ص (٨) الجواهر : الجوهر ط
(١١) إنما : فإنما م (١٢) كما ... الحيوانية : ساقطة من م (١٤) الموجود المشخص : الوجود المشخصة م (١٥) إلى ما فرضناه : ساقطة من م .

مميز الذات من التخصيص الذى يقارنه ، لا كاللونيـة التى فى البياض ، فإذا مع أنه غير مفـارق مع أن المحمول الذى هو معنى لازم عام مشتق الاسم من اسم معنى بسيط هو معنى الوحدة، وذلك البسيط عرض . وإذا كانت الوحدة عرضا ، فالعدد المؤلف من الوحدة عرض .

(١) التخصيص : + سه م (٢) وإذا : وإن ج ، وإذ م .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

فى أن المقادير أعراض

وأما الكميات المتصلة فهى مقادير المتصلات ، أما الجسم الذى هو الكم فهو مقدار المتصل الذى هو الجسم بمعنى الصورة ، على ما عرفته فى عدة مواضع ، وأما الجسم بالمعنى الآخر الداخل فى مقولة الجوهر فقد فرغنا منه .

وهذا المقدار قد بان أنه فى مادة ، وأنه يزيد و ينقص والجوهر باق ، فهو عرض لا محالة ، ولكنه من الأعراض التى تتعلق بالمادة و بشىء فى المادة ، لأن هـــذا المقدار لا يفارق المادة إلا بالتوهم ، ولا يفارق الصورة التى فى المادة ، لأنه مقدار الشىء المتصل الذى يقبل أبعاد كذا ، وهذا لا يمكن أن يكون بلا هذا الشىء المتصل كما أن الزمان لا يكون إلا بالمتصل الذى هو المسافة وهذا المقدار هو كون المتصل بحيث يمسح بكذا كذا مرة ، أو لا ينتهى المسح إن توهم غير متناه توهماً . وهذا مخالف لكون الشىء بحيث يقبل فرض الأبعاد المذكورة ، فإن ذلك لا يختلف فيه جسم وجسم . وأما أنه يمسح بكذا كذا مرة ، أو أنه لا يفنى مسحه بكذا البتة ، فقد يختلف فيه جسم وجسم .

(٣) المقادير : الكميات د | أعراض : عرض م (٤) المتصلة : ساقطة من ط || فهو : وهو ب (٦) منه : عنه ب ، جـ ، ص ، ط (٨) و بشىء : و بجسم د (١٠) مقدار : + هذا ص || الشىء المتصل : الشىء ب ، ص ، ط ، م ؛ المتصل جـ || أبعاد : أبعادا جـ || لا يمكن : لا يكون د (١١) هذا الشىء المتصل : هذا الشىء ب ، ص ، م (١٢) كذا مرة : وكذا مرة جـ ، ط ؛ ساقطة من د | أو لا ينتهى : حتى أو لا ينتهى ص ؛ حتى أو لا ينتهى م (١٣) مخالف : يخالف م (١٤) أنه : + جسم د (١٥) كذا : وكذا جـ ، ط ؛ بكذا د || أو أنه : وأنه جـ ، ط ، م || مسحه : + مسحه د .

فهذا المعنى هو كمية الجسم ، وذلك صورته . وهذه الكمية لا تفارق تلك الصورة فى الوهم ألبتة ، لكن هى والصورة تفارقان المادة فى الوهم .

وأما السطح والخط فبالحرى أن يكون له اعتبار أنه نهاية ، واعتبار أنه مقدار ، وأيضا للسطح اعتبار أنه يقبل فرض بعدين فيه على صفة الأبعاد المذكورة ، أعنى بُعْدين فقط يتقاطعان على زاوية قائمة ؛ وأيضا أنه يقدر ويمسح ، ويكون أعظم وأصغر ، وأنه يفرض فيه أيضا أبعاد بحسب اختلاف الأشكال .

فلنتأمل هذه الأحوال فيه فنقول : أما قبوله لفرض بُعْدين فإنما ذلك له لأنه نهاية الجسم الذى هو قابل لفرض الأبعاد الثلاثة ، فإن كون الشىء نهاية لقابل الثلاثة من حيث هو نهاية لمثل ذلك لا أنه نهاية مطلقا ، ومقتضاه أن يكون قابلًا لفرض بُعْدين ، وليس هو بهذه الجهة مقدارا ، بل هو بهذه الجهة مضاف . وإن كان مضافا لا يكون إلا مقدارا ، وقد عرفت الفرق بين المضاف مطلقا وبين المضاف الذى هو المقولة التى لاتجوز ، على ما بينا أن يكون مقدارا أو كيفا . وأما أنه مقدار فهو بالجهة الأخرى التى بها يمكن أن يخالف غيره من السطوح فى القدر والمساحة ولا يمكن أن يخالفها بالمعنى الأول بوجه ؛ لكنه من الجهتين جميعا عرض ، فإنه من حيث هو نهاية عارض للتناهى ، لأنه موجود فيه بجزء منه ولا يقوم دونه ، وقد قلنا إنه ليس من شرط الموجود فى شىء أن يطابق ذاته ، وأما أين قلنا هذا ففى الطبيعيات ، فليتأمل هناك إن عرضت من هذه الجهة شبهة .

---

(٢) لكن : هى م (٣) وأما : فأما د || أنه : ساقطة من م (٧) فيه : ساقطة من ب || بعدين : البعدين جـ ، د ، ص ، م (٨) الأبعاد : ساقطة من ب ، جـ ، د ، ط ، م (٩) أنه : أنها م (١٢) المقولة التى : مقولة التى جـ ، د ، ط ، م (١٣) التى : الذى جـ || بها : ها ط ، م (١٤) لكنه : لكن ط .

وأيضا من حيث هو مقدار هو عرض ، ولو كان كون السطح بحيث يفرض فيه بعدان أمرا له فى نفسه لم تكن نسبة المقدارية فى السطح إلى ذلك الأمر نسبة المقدارية إلى الصورة الجسمية، بل تكون نسبة ذلك المعنى إلى المقدارية فى السطح نسبة فصل إلى جنس ، والنسبة الأخرى نسبة عارض إلى صوره . وأنت تعلم هذا بتأمل الأصول .

واعلم أن السطح لعرضيته ما يحدث و يبطل فى الجسم بالاتصال والانفصال واختلاف الأشكال والتقاطيع ، وقد يكون سطح الجسم مسطحا ، فيبطل من حيث هو مسطح ، فيحدث مستدير . وقد علمت مما سلف من الأقاويل أن السطح الواحد بالحقيقة لا يكون موضوعا للكرية والتسطيح فى الوجود، ولذلك ليس كما أن الجسم الواحد يكون موضوعا لاختلاف أبعاد لفعل تترادف عليه فكذلك السطح إذا أزيل عن شكله حتى تبطل أبعاده فلا يمكن ذلك إلا بقطعه . وفى القطع إبطال صـــورة السطح الواحدة التى بالفعل ، وقد علمت هذا من أقوال أخرى ، وعلمت أن هذا لا يلزم فى الهيولى حتى تكون الهيولى للاتصال غيرها للانفصال، وقد علمت أنه إذا ألفت سطوح ووصل بعضها ببعض تأليفا يبطل الحـــدود المشتركة كان الكائن سطحا آخر بالعدد ، لو أعيد إلى تأليفه الأول لم يكن ذلك السطح الأول بالعدد بل آخر مثله بالعدد ، وذلك لأن المعدوم لا يعاد .

---

(١) وأيضا : + هو جـ د ، ط ، م (٢) أمرا له : أمر له ط || نسبة : نسبته ط
(٤) السطح : + إلى ط (٦) ما يحدث : ما يعرض يحدث م (٧) والتقاطيع : والتقاطيع د
(٨) فيحدث : ويحدث ص (٩) والتسطيح : والتسطح م | ولذلك : وكذلك م
(١١) السطح : لأن السطح ب ، جـ ، ص ، م || شكله : أشكاله ط (١٢) أبعاده : إبعاده م || الواحدة : الواحد جـ (١٣) وعلمت : وقد علمت د ، ص ، ط (١٤) ألفت : ألف ب ، ط (١٦) بل آخر : ساقطة من م .

و إذ قد عرفت صورة الحال فى السطح فقد عرفت فى الخط فاجعله قياساً عليه. فقد تبين لك أن هذه أعراض لا تفارق المادة وجوداً، وعرفت أيضا أنها لا تفارق الصورة التى هى فى طباعها مادية توهماً أيضا. فقد بقى أن تعلم كيف ينبغى أن يفهم قولنا : إن السطح يفارق الجسم توهماً ، وإن الخط يفارق السطح توهما.

فنقول : إن هذه المفارقة تفهم فى هذا الموضع على وجهين : أحدهما أن نفرض فى الوهم سطح ولا جسم ، وخط ولا سطح ، والآخر أن يلتفت إلى السطح ولا يلتفت إلى الجسم أصلاً أنه معه أو ليس معه . وأنت تعرف أن الفرق بين الأمرين ظاهر ، فإنه فرق بين أن ينظر إلى الشىء وحده و إن كان معتقداً أنه مع غيره لا يفارقه ، و بين أن ينظر إليه وحده مع شرط مفارقته ما هو معه ، محكوماً عليه بأنه كما التفت إليه وحده حتى يكون هو فى وهمك قائم وحده . فهو مع ذلك يفرق بينه و بين الشىء الآخر محكوماً بأن ذلك الشىء ليس معه .

فمن ظن أن السطح والخط والنقطة قد يمكن أن يتوهم سطحا وخطا ونقطة مع فرض أن لا جسم مع السطح ولا مع الخط ولا مع النقطة فقد ظن باطلا ، وذلك لأنه لا يمكن أن يفرض السطح فى الوهم مفرداً ليس نهاية لشىء إلا أن يتوهم مع وضع خاص و يتوهم له جهتان توصلان السائر إليه إيصالا يلقى جانبين غيرين ، كما علمت . فيكون حينئذ ما توهم سطحا غير سطح .

(٢) أعراض . الاعراض د || وعرفت : وقد عرفت ص ، ط (٣) طباعها : طباعه م سم : + أيضا ج (٤) و إن الخط : والخط ب (٤ — ٥) و إن الخط... توهما : ساقطة من ط ، م (٦) الموضع : الموضوع د (٧) نفرض : يعرض ب ، د ، ط (٨) تعرف : تعلم ب ، ج ، ص (١٠) مفارقته : مفارقة ج ، ص || ما هو : هو د (١١) يكون : ساقطة ص ، د ، م (١٢) يفرق : + فارق ج ، م || محكوما : محكوم ج ، ص ، م (١٥) مفرداً : مفرط ط (١٦ — ١٧) جانبين... سطحا : ساقطة من ط .

فإن السطح هو نفس الحد لا ذو الحـدين ، وإن توهم السطح نفس النهاية التي تلي جهة واحدة فقط من حيث هو كذلك أو نفس الجهة ، والحد — على أن لا انفصال له من جهة أخرى — كان ماهو نهايته متوهما معه بوجه ما ، وكذلك الحـال في الخط والنقطة .

والذي يقال إن النقطة ترسم بحركتها الخط فإنه أمر يقال للتخيل،ولا إمكان وجود له ، لا لأن النقطة لا يمكن أن تفرض لها مماسة متنقلة ، فإنا قد بينا أن ذلك ممكن فيها بوجه ، لكن المماسة لمـا كانت لا تثبت وكان لا يبقى الشيء بعد المماسة إلا كما كان قبل المماسة ، فلا تكون هناك نقطة بقيت مبدأ خط بعد المماسة ولايبقى امتدادٌ بينها وبين أجزاءالمماسة ، لأن تلك النقطة إنما صارت نقطة واحدة كما علمت في الطبيعيات بالمماسة لاغير ، فإذا بطلت المماسة بالحركة فكيف تبقى هي نقطة ؟ وكذلك كيف يبقى ماهي مبدأ له رسما ثابتا ؟ بل إنما ذلك في الوهم والتخيل فقط . وأيضا فإن حركتها تكون لا محالة ، وهناك شيء موجود تكون الحركة عليه أو فيه ، وذلك الشيء قابل لأن يتحرك فيه فهو جسم أو سطح أو بُعد في سطح أو بُعْد هو خط ، فتكون هذه الأشياء موجودة قبل حركة النقطة ، فلا تكون حركة النقطة علة لأن توجد هي .

---

(١) نفس : + الخط م (٢) والحد : فالحد جـ (٥) فإنه أمر : فأمر ص ، ط || للتخيل : التخييل جـ ، ص ، ط ؛ التخيل م (٦) له : + بوجه جـ || تفرض : يعرض جـ (٦ — ٧) مماسة ... لمـا : ساقطة من ب (٧) ممكن : جائز جـ ، د ، ص ، م || وكان : فكان جـ ، د (٩) يبقى : بقي ص || أجزاء : الأجزاء ص ؛ أجزم (١٠) واحدة : واحدها ب ، جـ ، م (١١) بل : + له ط ، م (١٢) في الوهم والتخيل : في التخيل ب ، د ، ط ، م (١٣) أوفيه : وفيه م || فهو جسم : فهو بعد جسم بخ ، جـ ؛ بعد جسم د . (١٣ — ١٤) هو جسم ... خط : ساقطة من م (١٤) في سطح أو بعد : ساقطة من د .

فأما وجود المقدار الجسمانى فظاهر ، وأما وجود السطح فلوجوب تناهى المقدار الجسمانى ، وأما وجود الخط فبسبب جواز قطع السطوح وافتراض الحدود لها . وأما الزاوية فقد ظن بها أنها كمية متصلة غير السطح والجسم ، فينبغى أن ينظر فى أمرها ، فنقول : إن المقدار جسمًا كان أو سطحاً فقد يعرض له أن يكون محاطاًبين نهايات تلتقى عند نقطة واحدة، فيكون من حيث هو بين هذه النهايات شيئاً ذا زاوية من غير أن ينظر إلى حال نهاياته من جهة فكأنه مقدار أكثر من بعد ينتهى عند نقطة،فإن شئت سميت نفس هذا المقدار من حيث هو كذلك زاوية ، وإن شئت سميت الكيفية التى له من حيث هو هكذا زاوية ، فيكون الأول كالمربع والثانى كالتربيع . فإن أوقعت الاسم على المعنى الأول قلت : زاوية مساوية وناقصة وزائدة لنفسها ، لأن جوهرها مقدار ، وإن أوقعت على المعنى الثانى قلت ذلك لها بسبب المقدار الذى هى فيه كما للتربيع ، ولأن هذا الذى هو الزاوية بالمعنى الأول يمكن أن يفرض فيه إما أبعاد ثلاثة أو بعدان ، فهو مقدار جسم أو سطح .

والذى يظنه من يقول : إنه إنما يكون سطحاً إذا تحرك الخط الفاعل إياه فى الوهم بكلتى نقطتيه حتى أحدثه ، حتى كأن قد يحرك الطول عرضا بالحقيقة فحدث عرض بعد الطول فكان طول وعرض ؛ بل لم يتحرك الخط المحدث للزاوية لا فى الطول وحده كما هو ولا فى العرض حتى يحدث سطح ، وإنما تحرك بأحد رأسيه فحدثت الزاوية . فجعل الزاوية جنساً رابعاً من المقادير .

---

(٢) فبسبب : بسبب د (٨) له : ساقطة من د (٩) هكذا : كذا ب ، جـ ، ص (١١) هى : هو جـ ، ص ، ط (١٢) ولأن : فلأن جـ ، ص ، م (١٤) إذا : لو ب ، إن لو د ، أ ، م (١٦) الخط : ساقطة من ط .

والسبب فى هذا جهله بمعنى قولنا: إن للشىء ثلاثة أبعاد أو بُعْدين حتى يكون جسما أو سطحا. فإذ قد عرفت ذلك عرفت أن هذا الذى قاله لايلزم، ولا ينبغى أن يكون للعاقل إليه إصغاء ، وإنما هو شروع من ذلك الإنسان فيما لا يعنيه . وهذا الغافل الحيران قد يذهب إلى أن السطح بالحقيقة هو المربع أو المستطيل لا غير . وليس كلامه مما يهم فضل شغل به . فقد عرفت وجود الأقدار وأنها أعراض وأنها ليست مبادئ للأجسام، إذ الغلط فى ذلك إنما عرض لما عرفت .

وأما الزمان فقد كان تحقق لك عرضيته وتعلقه بالحركة فيما سلف، فبقى أن تعلم أنه لامقدار خارجاً عن هذه المقادير، فنقول: إن الكم المتصل لا يخلو إما أن يكون قاراً حاصل الوجود بجميع أجزائه ، أولا يكون ، فإن لم يكن ، بل كان متجدد الوجود شيئا بعد شىء فهو الزمان .

وإن كان قاراً وهو المقدار ، فإما أن يكون أتم المقادير وهو الذى يمكن فيه فرض أبعاد ثلاثة ، إذ ليس يمكن أن يفرض فيه فوق ذلك ، وهذا هو المقدار المجسم ، وإما أن يفرض فيه بُعْدان فقط ، وإما أن يكون ذا بُعْد واحد فقط إذ كل متصل فله بعد ما بالفعل أو بالقوة ، ولما كان لا أكثر من ثلاثة ولا أقل من واحد فالمقادير ثلاثة والكميات المتصلة لذاتها أربعة . وقد يقال لأشياء أخر إنها كميات متصلة وليست كذلك .

---

(١) للشىء : الشىء د ، ط ، م (٢) ذلك عرفت : ساقطة من د (٥) ما : مباد ، ص ، ط ، م (٧) فبقى : فيبقى ص || أن تعلم : ساقطة من ط (٨) إن : لأن ب ، م (١٠) فهو : وهو م (١١) وهو المقدار : فهو المقدار د ، ط (١١) فيه : ساقطة من ج (١٢ — ١٣) فوق... يفرض فيه : ساقطة من م (١٣) واحد : ساقطة من ط (١٤) بالقوة : للقوة ج ، م (١٥) والكميات : فالكميات ب ، ج ، ط (١٦) وليست : وليس ج .

أما المكان فهو السطح ، وأما الثقل والخفة فإنها توجب بحركاتها مقادير فى الأزمنة والأمكنة ، وليس لها فى نفسها أن تجزأ بجزء بعدها ، وأن تقابل بالمساواة والمفاوتة بأن يفرض لها حد ينطبق على حد مايجانسه ، حتى ينطبق مايليه منه على ما يليه مما يجانسه ، فينطبق عليه الحد الآخر فيساوى أو يختلف فلا يساوى ، بل يفاوت ، فإنا نعنى بالمساواة والمفاوتة المعرفتين للمقدار هـذا المعنى . وأما التجزئة التى تعرض للخفة والثقل بأن يكون ثقل نصف ثقل فإن ذلك لأنه يتحرك فى الزمان نصف المسافة ، أو فى المسافة ضعف الزمان ، أو تحرك الأعظم إلى أسفل فى آلة حركة يلزم معه أن يتحرك الأصغر إلى العلو أو أمرا مما يجرى هذا المجرى .

فهو كالحرارة التى تكون ضعف الحرارة لأجل أنها تفعل فى الضعف أو لأنها فى ضعف الجسم الحار المتشابه فى الحرارة . وكذلك حال الصغير والكبير والكثير والقليل فإن هـذه أعراض إنما تلحق الكميات من باب المضاف ، وأنت قد حصلت الكلام فى جميع هذه فى موضع آخر .

فالكمية بالجملة حدها هى أنها التى يمكن أن يوجد فيها شىء منها يصح أن يكون واحدا عادًّا ، ويكون ذلك لذاته سواء كانت الصحة وجودية أو فرضية .

---

(١) فإنها توجب بحركاتها : فإنهما يوجبان بحركاتهما ط (٢) لها : لهما ص ، ط || نفسها : نفسهما ص ، ط || بعدها : بعدهما ط ، م (٣) والمفاوتة : والمفارقة د || لها : لهما جـ ، ص ، ط | حتى ينطبق : فينطبق ب ، وينطبق جـ ، د ؛ ويطبق م (٤) على : ساقطة من ص (٧) يتحرك : تحرك م (٨) فى آلة : وآلة م (١٠) تكون : ساقطة من م || فى الضعف : بالضعف د || أو لأنها : ولأنها ط (١١) الحار : + بالحار د || المتشابه : المتشابه ب || فى الحرارة : الحرارة د (١٢) هذه : هذا ط (١٣) موضع آخر : مواضع أخرى ب (١٤) حدها : ساقطة من م || أنها : إنما ب ؛ ساقطة من جـ ، د ، ط ، م .

[الفصل الخامس]

(ه) فصل

فى تحقيق ماهية العدد ، وتحديد أنواعه ، و بيان أوائله

و بالحرى أن نحقق ههنا طبيعة الأعداد ، وخاصياتها ، وكيف يجب أن يتصور حالها ووجودها ، فقد انتقلنا عنها إلى الكميات المتصلة مستعجلين ، لأن غرضنا كان يوجب ذلك . فنقول : إن العدد له وجود فى الأشياء، ووجود فى النفس . وليس قول من قال : إن العدد لا وجود له إلا فى النفس بشىء يعتد به ، أما إن قال : إن العدد لاوجود له مجردا عن المعدودات التى فى الأعيان إلا فى النفس ، فهو حق . فإنا قد بينا أن الواحد لا يتجرد عن الأعيان قائما بنفسه إلا فى الذهن ، فكذلك ما يترتب وجوده على وجود الواحد . وأما أن يكون فى الموجودات أعداد فذلك أمر لاشك فيه إذا كان فى الموجودات وحدات فوق واحدة ، وكل واحد من الأعداد فإنه نوع بنفسه ، وهو واحد فى نفسه من حيث هو ذلك النوع، وله من حيث هو ذلك النوع خواص . والشىء الذى لا حقيقة له محال أن تكون له خاصية الأولية أو التركيبية أو التمامية أو الزايدية أو الناقصية أو المربعية أو المكعبية أو الصمم وسائر الأشكال التى لها .

---

(٤) تحقق : تحقق جـ ، د ، ص ، ط ، م (٥) منها : عنه ط (٩) فإنا : + إلا م
(١١) يكون : ساقطة من م || إذا : إذ جـ ، ص ، أو د (١٢) الأعداد : الوحدات ط
(١٤) خاصية : خاصيته : ص ، ط || التركيبية : التركيب جـ ، د ، ص ، م (١٥) الزايدية : الزائدة م .

فإذن لكل واحد من الأعداد حقيقة تخصه وصورة يتصور منها فى النفس ، وتلك الحقيقة وحدته التى بها هو ما هو . وليس العدد كثرة لا تجتمع فى وحدة حتى يقال : إنه مجموع آحاد . فإنه من حيث هو مجموع هو واحد يحتمل خواص ليست لغيره . وليس بعجيب أن يكون الشىء واحدا من حيث له صورة ما كالعشرية مثلا أو الثلاثية وله كثرة ، فمن حيث العشرية ما هو بالخواص التى للعشرة ، وأما لكثرته فليس له فيها إلا الخواص التى للكثرة المقابلة للوحدة ، ولذلك فإن العشرة لا تنقسم فى العشرية إلى عشرتين لكل واحدة منهما خواص العشرية .

وليس يجب أن يقال : إن العشرة ليس هى إلا تسعة وواحد ، أو خمسة وخمسة ، أو واحد وواحد وواحد كذلك حتى تنتهى إلى العشرة . فإن قولك : العشرة تسعة وواحد ، قول حملت فيه التسعة على العشرة وعطفت عليه الواحد ، فتكون كأنك قلت : إن العشرة أسود وحلو ، فيجب أن تصدق عليه الصفتان المعطوفة إحداهما على الأخرى ، فتكون العشرة تسعة وأيضا واحدا . فإن لم ترد بالعطف تعريفا ، بل حيث ما يقال : إن الانسان حيوان وناطق ، أى حيوان ذلك الحيوان الذى هو ناطق . تكون كأنك قلت : إن العشرة تسعة ، تلك التسعة التى هى واحد ، وهذا أيضا مستحيل . وإن عنيت

(١) فإذن : فإن م واحد : ساقطة من حـ ، ص ، ط || تخصه : مخصوصة د ، ط (٤) لغيره وليس : ساقطة من د | وليس : ليس م || بعجيب : بعجب ص ، م (٦) التى للعشرة : إلى للعشرة م (٧) فإن : لأن د ، واحدة : واحد ب ، جـ ، د ، م (٩) هى إلا : هو إلا ب ، جـ ، د ، م ؛ إلا هو ط || وواحد : وواحدة جـ ، ط (١٠) وواحد وواحد : وواحد جـ ، د ؛ وواحد واحد ص ، م || كذلك : ساقطة من م || إلى العشرة : ساقطة من م (١١) وواحد : وواحدة ص ، ط (١٢) فتكون كأنك : فكأنك حـ || إن العشرة : العشرة ب ، جـ ، ط ، م (١٣) إحداهما : أحدهما م || فتكون : + كأنك قلت واحد هـ (١٥) ناطق : الناطق جـ ، ط .

أن العشرة تسعة مع واحد ، وكان مرادك أن العشرة هي التسعة التي تكون مع واحد ، حتى إن كانت التسعة وحدها لم تكن عشرة ، فإذا كانت مع الواحد كانت تلك التسعة عشرة ، فقد أخطأت أيضا . فإن التسعة إذا كانت وحدها أو مع أى شيء كان معها فإنها تكون تسعة ولا تكون عشرة البتة . فإن لم تجعل "مع" صفةً للتسعة ، بل للموصوف بها ، فتكون كأنك قلت : إن العشرة تسعة، ومع كونها تسعة هي أيضا واحد ، فذلك أيضا خطأ ، بل هذا كله مجاز من اللفظ مغلط ، بل العشرة مجموع التسعة والواحد إذا أخذا جميعا فصار منهما شيء غيرهما .

وحد كل واحد من الأعداد — إن أردت التحقيق — هو أن يقال : إنه عدد من اجتماع واحد وواحد وواحد ، وتذكر الآحاد كلها . وذلك لأنه لا يخلو إما أن يحد بالعدد من غير أن يشار إلى تركيبه مما ركب منه ، بل بخاصية من خواصه ، فذلك يكون رسم ذلك العدد لا حده من جوهره ، وإما أن يشار إلى تركيبه مما ركب منه . فإن أشير إلى تركيبه من عددين دون الآخر مثلا أن تجعل العشرة من تركيب خمسة وخمسة لم يكن ذلك أولى من تركيب ستة مع أربعة ، وليس تتعلق هويته بأحدهما أولى من الآخر . وهو بما هو عشرة ماهية واحدة ، ومحال أن تكون ماهية واحدة ، وما يدل على ماهيـة من حيث هي واحدة حدود مختلفة .

(٢) كانت : كان ــ ، ص ، ط (٣) أخطأت : أخطأ د (٥) التسعة : القسمة د ، ط
(٩) هي أيضا واحد ، فذلك أيضا خطأ : أيضا هي واحدة فذلك أيضا هي خطأ د ، م ؛ أيضا هي واحدة فتلك أيضا هي خطأ ط (١٠) وواحد وواحد : وواحد واحد ب ؛ واحد وواحد ــ ؛ وواحد د || لأنه : أنه ب ، د ، ص ، م (١١) بخاصية : بخاصة ب ، م (١٣) منه : عنه د ، م
(١٤) خمسة : + وعشرة م (١٥) هويته : هويتها ج ، د ، ط || وهو : وهي د ، ص
(١٥-١٦) عشرة ماهية : عشرة ماهيتها د ، ط ؛ عشرة ماهيته م (١٦) ماهية واحدة : ماهيته واحدة ب ، ص ، م ؛ ماهيتها واحدة ج ، د || على ماهية : على ماهيته ب ، ج ، م ؛ على ماهيتها د ، ص .

فإذا كان كذلك فحده ليس بهذا ولا بذاك ، بل بما قلنا . ويكون — إذا كان ذلك كذلك — وقد كان له التركيب من خمسة وخمسة ، ومن ستة وأربعة ، ومن ثلاثة وسبعة ، لازماً لذلك وتابعاً ، فتكون هذه رسوما له . على أن تحديدك بالخمسة يحوج إلى تحديد الخمسة فينحل ذلك كله إلى الآحاد وحينئذ يكون مفهوم قولك : إن العشرة من خمسة وخمسة ، هو مفهوم قولك من ثلاثة وسبعة ، وثمانية واثنين ، أعنى إذا كنت تلحظ تلك الآحاد . فأما إذا لحظت صورة الخمسة والخمسة ، والثلاثة والسبعة ، كان كل اعتبار غير الآخر . وليس للذات الواحدة حقائق مختلفة المفهومات ، بل إنما تتكثر لوازمها وعوارضها ، ولهذا ما قال الفيلسوف المقدم : لا تحسبن أن ستة ثلاثة وثلاثة ، بل هو ستة مرة واحدة .

ولكن اعتبار العدد من حيث آحاده مما يصعب على التخيل وعلى العبارة فيصار إلى الرسوم .

ومن الواجب ، ومما يجب أن يبحث عنه من حال العدد حال الاثنوة . فقد قال بعضهم : إن الاثنوة ليست من العدد ، وذلك لأن الاثنوة هي الزوج الأول ، والوحدة هي الفرد الأول ، وكما أن الوحدة التي هي الفرد الأول ليس

(١) كذلك : ذلك د || فحده : فحده ص بهذا ولا بذاك : بهذه أولا بذلك د ، بهذا أولى بذاك جـ || ويكون : يكون د (٢) ذلك : ساقطة من جـ || كذلك : ساقطة من د ، م || وقد : فقد ب ، د ، ط ؛ فقد ص ، م || التركيب : التراكيب ط (٣) له : لها د (٤) يحوج : محوج جـ ، ط || فينحل : فينحيل د (٥) من : ساقطة من ص | هو مفهوم قولك : ساقطة من ص (٧) فأما إذا : فإذا جـ ، د | لحظت : لاحظت جـ والخمسة : ساقطة من م || كل : ساقطة من د ، + ذلك الاعتبار ط (٩) لوازمها وعوارضها : لوازمه وعوارضه ب ، جـ ، م (١١) ولكن : لكن ب ، جـ ، م (١٢) الرسوم : + "ل" د (١٣) ومن : من ب ، جـ ، د ، ص ، م | حال العدد : أحوال العدد د | حال الاثنوة : حال الاثنوية جـ ، ص ؛ وحال الاثنوية د (١٤) الاثنوة : الاثنوية د ، ص | لأن الاثنوة : لأن الاثنوية د .

بعدد ، فكذلك الاثنوة التي هي الزوج الأول ليس بعدد . وقال : ولأن العدد كثرة مركبة من الآحاد ، والآحاد أقلها ثلاثة ، ولأن الاثنوة لا تخلو إن كانت عددا إما أن تكون مركبة أو لا تكون ، فإن كانت مركبة فعددها غير الواحد ، وإن كانت عددا أولاً فلا يكون لها نصف . وأما أصحاب الحقيقة فلا يشتغلون بأمثال هذه الأشياء بوجه من الوجوه ، فإنه لم تكن الوحدة غير عدد لأجل أنها فرد أو زوج ، بل لأنهـا لا انفصال فيهـا إلى وحدات .

ولا إذا قالوا : مركبة من وحدات ، يعنون بها ما يعنيه النحويون من لفظ الجمع وأن أقله ثلاثة بعد الاختلاف فيه ، بل يعنون بذلك أكثر وأزيد من واحد. وقد جرت عادتهم بذلك، ولا يبالون أن لا يوجد زوج ليس بعدد، وإن وجد فرد ليس بعدد، فما فرض عليهم أن يدأبوا في طلب زوج ليس بعدد. وليسوا يشترطون في العدد الأول أن يكون لا نصف له مطلقا ، بل لا نصف له عددا من حيث هو أول ، وإنمـا يعنون بالأول أنه غير مركب من عدد .

وإنمـا يعني بالعدد ما فيه انفصال ويوجد فيه واحد، فالاثنوة أول العدد، وهو الغاية في القلة في العدد . وأما الكثرة في العدد فلا تنتهي إلى حد ، وقلة الاثنوة ليست ممـا تقال بذاتهـا ، بل بالقياس إلى العدد .

---

(١) الاثنوة : الاثنوية د ، ص ؛ + ليست م || وقال : قال ب ، جـ ، د ، ص || ولأن : لأن ط (٢) الآحاد : آحاد د ، م || والآحاد : والآحاد جـ | الاثنوة : الاثنوية د || كانت : كان ط ، م (٣) تكون مركبة : تكون مركبا ب ، د ، ط ، طا ، م || أو لا تكون : أو لا ب ، أو تكون أو لا د ، جـ ، م (٤) يشتغلون : يشتغلون جـ (٥) فإنه : فإن م (٦) لأنها : لأجل أنها ج (٧) يعنون بها : لا يعنون به ب || يعنون بها ما يعنيه : يعنون ما يعنونه د ؛ يعنون ما يعنيه م (٨) الاختلاف : الخلاف د || وأزيد : أو أزيد م (٩) واحد : وحدة ب ، ص ، ط ؛ واحدة طا (١٠) ليس : وليس م || بعدد : + إذ وجدوا فردا ليس بعدد ب ، م ؛ إن وجد فرد ليس بعدد جـ ؛ إذا وجدوا فردا ليس بعدد ص ؛ إذ وجدوا فردا وليس بعدد ط ؛ إذا وجدوا فردا وليس بعدد طا (١١) يكون لا نصف : يكون نصف ط (١٣) ما فيه : ما هو فيه ب ، ط || فالاثنوة : فالاثنوية جـ ، د ، ص (١٤) في العدد : من العدد جـ (١٥) الاثنوة : الاثنوية جـ ، د ، ص || ليست : ليس د .

وليس إذا لم تكن الاثنوة أكثر من شيء يجب من ذلك أن لا تكون قلتها بالقياس إلى غيرها ، فليس يجب أن يكون ما يعرض له إضافة إلى شيء يلزم أن تكون له إضافة أخرى إلى شيء آخر يقارن تلك الإضافة ، فإنه ليس يجب إذا كان شيء من الأشياء تعرض له إضافتان إضافة قلة وإضافة كثرة معاً — حتى يكون كما أنه قليل بالقياس إلى شيء فهو كثير بالقياس إلى شيء آخر — فيلزم من ذلك أن تكون كل قلة تعرض لشيء يعرض له معها الكثرة ، كما أنه ليس إذا كان شيء هو مالكا ومملوكا يجب أن لا يكون شيء مالكا وحده ، أو شيء هو جنس ونوع يلزم أن لا يكون شيء هو جنس وحده ، فإنه ليس إنما صار القليل قليلا لأجل أن له شيئا هو أيضا عده كثير ، بل لأجل الشيء الذي ذلك الشيء بالقياس إليه كثير .

فالاثنوة هي القلة الأقلة ، أما قلة فبالقياس إلى كل عدد لأنها تنقص عن كل عدد ، وأما الأقلة فلأنها ليست بكثير عند عدد ، وإذا لم تقس الاثنوة إلى شيء آخر لا تكون قليلة .

والكثرة يفهم منها معنيان : أحدهما أن يكون الشيء فيه من الآحاد فوق واحد ، وهذا ليس بالقياس إلى شيء آخر البتة ، والآخر أن يكون الشيء فيه ما في شيء آخر وزيادة ، وهذا هو الذي بالقياس .

---

(١) الاثنوة : الاثنوية ہ ، د ، ص || أكثر : فأكثر ط (٥) فيلزم : يلزم هامش ج ، م (٦) الشيء : الشيء ص ، م (٧) ومملوكا : مملوكا د (١٠) كثير : كثيرة ج (١١) فالاثنوة : فالاثنوية ہ ، د ، ص ، الاثنوه ط || هي + مقابلا ط || الأقلة : الأقلية د ، ص ، ط || أما : فأما م || قلة : فقلة ص ، ط (١٢) الأقلة : الأقلية ہ ، د ، ص ، ط | فلأنها : لأنها ط || وإذا : فإذا د || الاثنوة : الاثنوية ب ، ص ، ط ، م (١٣) لا تكون : لم تكن م (١٥) آخر : ساقطة من ط ، م .

وكذلك العظم والطول والعرض ، فالكثرة مطلقة تقابل الوحدة مقابلة الشيء مع مبدئه الذى يكيله ، والكثرة الأخرى تقابل القلة مقابلة المضاف، ولا تضاد بين الوحدة والكثرة بوجه من الوجوه ، وكيف والوحدة تقوم الكثرة ، ويجب أن نحقق القول فى هذا .

(٢) مبدئه : ميتادم .

[الفصل السادس]

(و) فصل

فى تقابل الواحد والكثير

وبالحرى أن نتأمل كيف تجرى المقابلة بين الكثير والواحد، فقد كان التقابل عندنا على أصناف أربعة، وقد تحقق ذلك. وسنحقق بعد أيضا أن صورة التقابل توجب أن تكون أصنافه على هذه الجملة، وكان من ذلك تقابل التضاد. وليس يمكن أن يكون التقابل بين الوحدة والكثرة على هذه الجملة، وذلك أن الوحدة مقوّمة للكثرة ولا شىء من الأضداد يقوم ضده، بل يبطله وينفيه.

لكن لقائل أن يقول: إن الوحدة والكثرة هنا شأنهما، فإنه ليس يجب أن يقال: إن الضد يبطل الضد كيف كان، بل إن قال: إن الضد يبطل الضد بأن يحل فى موضوعه، فالوحدة أيضا من شأنها أن تبطل الكثرة بأن تحل الموضوع الذى للكثرة، على ما جوزت أن يكون الموضوع تعرض له الوحدة والكثرة.

فنقول فى جواب هذا الإنسان: إن الكثرة كما أنها إنما تحصل بالوحدة فكذلك الكثرة إنما تبطل ببطلان وحداتها، ولا تبطل الكثرة ألبتة لذاتها بطلانا أوليا، بل يعرض لوحداتها أولا أن تبطل، ثم يعرض لها أن تبطل معها لبطلان وحداتها. فتكون الوحدة إذا أبطلت الكثرة فليس بالقصد الأول تبطلها، بل إنما تبطل أولا الوحدات التى للكثرة عن حالها بالفعل إلى أن

---

(٣) الواحد والكثير: الوحدة والكثرة ط (٦) من ذلك: ذلك من م (٧) الوحدة والكثرة: الواحد والكثير جـ، ص، م || الجملة: الجهة ط (٩) لكن: بل ط (١١) فى: ساقطة من ص || فى . . . تحل: ساقطة من جـ، ط (١٥) أولا أن: أولا أن م || معها: معا ب، جـ، د، م (١٦) لبطلان: ببطلان ط || وحداتها: وحدتها جـ || فليس: فليست ج، ص، م | الأول: + أن ط (١٦—١٧) فليس . . . للكثرة: ساقطة من م.

تصير بالقوة ، فيلزم أن لا تكون الكثرة . فإذن الوحدة إنما تبطل أولا الوحدة على أنها ليست تبطل الوحدة كما تبطل الحرارة البرودة . فإن الوحدة لا تضاد الوحدة ، بل على أن تلك الوحدات يعرض لها سبب مبطل أن تحدث عنه هذه الوحدة وذلك ببطلان سطوح .

فإن كان لأجل هذه المعاقبة التي على الموضوع يجب أن تكون الوحدة ضد الكثرة ، فالأولى أن تكون الوحدة ضد الوحدة وعلى أن تكون الوحدة ليست تبطل الوحدة إبطال الحرارة للبرودة ، لأن الوحدة الطارئة إذا أبطلت الوحدة الأولى أبطلتها عما ليس هو بعينه موضوع الوحدة الأخرى ، بل الأحرى أن يظن أنه جزء موضوعه .

وأما الكثرة فليست تبطل عن هذه الوحدة بطلانا أوليا ، بل ليس يكفى فى شرط المتضادين أن يكون الموضوع واحدا يتعاقبان فيه بل يجب أن تكون — مع هذا التعاقب — الطبائع متنافية متباعدة ، ليس من شأن أحدهما أن يتقوم بالآخر للخلاف الذاتى فيهما وأن يكون تنافيهما أوليا .

وأيضا فلقائل أن يقول : إنه ليس موضوع الواحد والكثير واحدا ، فإن شرط المتضادين أن يكون للاثنين منهما بالعدد موضوع واحد ، وليس لوحدة بعينها وكثرة بعينها موضوع واحد بالعدد ، بل فى موضوع واحد بالنوع . وكيف يكون موضوع الوحدة والكثرة واحدا بالعدد ؟

---

(٢) كما : + أنه د (٣) معطل : + يبطله ح || أن : ى م (٤) ببطلان : كبطلان ص
(٥) هذه : هذه هذه ص (٦) وعلى أن تكون الوحدة ... وعلى أن الوحدة ب ، ص ، م
(٧) البرودة : البرودة ص (٨) موضوع الوحدة الأخرى : موضوع الأخرى ط || الأحرى أحرى ج (١٢) متنافية متباعدة : المتنافية المتباعدة د (١٣) فيهما : فيهما ب ، ج ، د ، ص || تنافيهما : تنافيهما ب ، د ، ص ، م (١٤) وأيضا : أيضا د || الواحد والكثير : الوحدة والكثرة ج ، ص ؛ الواحد والكثرة م (١٥) منهما : منها د ، م (١٧) الوحدة والكثرة : الكثرة د ، م .

ثم لا يخفى عليك أن تعلم مما سلف لك حقيقة هذا وما فيه وعليه وله ، فقد ظهر و بان أن التقابل الذى بين الواحد والكثير ليس بتقابل التضاد . فلننظر هل التقابل بينهما تقابل الصورة والعدم ؟

فنقول : إنه يلزم أول ذلك أن يكون العدم منهما عدم شيء من شأنه أن يكون للموضوع أو لنوعه أو لجنسه ، على ما قد مضى لك من أمر العدم . ولك أن تتمحل وجها تجعل به الوحدة عدم الكثرة فيا من شأنه بنوعه أن يتكثر ، وأن تتمحل وجها آخر تجعل به الكثرة عدم الوحدة فى أشياء فى طبيعتها أن تتوحد . لكن الحق لا يجوز أن يكون شيئان كل واحد منهما عدم وملكة بالقياس إلى الآخر ، بل الملكة منهما هو المعقول بنفسه الثابت بذاته ، وأما العدم فهو أن لا يكون ذلك الشيء الذى هو المعقول بنفسه الثابت بذاته فيا من شأنه أن يكون ، فيكون إنما يعقل ويحد بالملكة .

وأما القدماء فقوم جعلوا هذا التقابل من العدم والملكة ، وجعلوها هى المضادة الأولى ، ورتبوا تحت الملكة والصورة : الخير والفرد والواحد والنهاية واليمين والنور والساكن والمستقيم والمربع والعلم والذكر ؛ وفى حيز العدم مقابلات هذه كالشر والزوج والكثرة واللانهاية واليسار والظلمة والمتحرك والمنحنى والمستطيل والظن والأنثى .

وأما نحن فقد يصعب علينا أن نجعل الملكة هى الوحدة ونجعل الكثرة هى العدم . أما أولا ، فإنا هو ذا نحد الوحدة بعدم الانقسام أو عدم الجزء بالفعل ،

(١) لايخفى : ساقطة من جـ ، ص ، م (٢) والكثير : وبين الكثير م || فلننظر : فنظر جـ ، م (٤) منهما : بينهما جـ ، م (٦) وجها : + آخر د (٨) وملكة : ملكة م (٩ — ١٠) وأما العدم . . . بذاته : ساقطة ص م (١٣) الأولى : الأولط [والصورة الخير : الخير والصورة د || الخير : والخير ب ، ص ، م (١٤) وفى : ومن ب ، جـ ، د ، ص ، م .

ونأخذ الانقسام والتجزء فى حد الكثرة ، وقد ذكرنا ما فى هذا . وأما ثانيا ، فإن الوحدة موجودة فى الكثرة مقومة لها ، وكيف تكون ماهية الملكة موجودة فى العدم حتى يكون العدم يتألف من ملكات تجتمع ؟ وكذلك إن كانت الملكة هى الكثرة فكيف يكون تركيب الملكة من أعدامها ؟ فليس يجوز أن تجعل المقابلة بينهما مقابلة العدم والملكة .

وإذ لا يجوز هذا فليس يجوز أن يقال : إن المقابلة بينهما هى مقابلة التناقض ، لأن ما كان من ذلك فى الألفاظ فهو خارج عن مواءمة هذا الاعتبار ، وما كان منه فى الأمور العامة فهو من جنس تقابل العدم والملكة ، بل هو جنس هذا التقابل . فإن بإزاء الموجبة الثبوت ، وبإزاء السالبة العدم ، ويعرض فى ذلك من المحال ما يعرض فيما قلنا . فلننظر إنه : هل التقابل بينهما تقابل المضاف ؟

فنقول : ليس يمكن أن يقال : إن بين الوحدة والكثرة فى ذاتيهما تقابل المضاف ، وذلك لأن الكثرة ليس إنما تعقل ماهيتها بالقياس إلى الوحدة حتى تكون إنما هى كثرة لأجل أن هناك وحدة ، وإن كان إنما هى كثرة بسبب الوحدة . وقد علمت فى كتب المنطق الفرق بين ما لا يكون إلا بشىء وبين ما لا تقال ماهيته إلا بالقياس إلى شىء . بل إنما تحتاج الكثرة إلى أن يفهم لها أنها من الوحدة ، لأنها معلولة للوحدة فى ذاتها ، ومعنى أنها معلولة غير معنى أنها كثيرة ، والإضافة لها إنما هى من حيث هى معلولة ، والمعلولية لازمة للكثرة

(١) ما فى : فى جـ ، د ، ط ، ما طا (٢) فإن : فبأن ، ب ، فلأن ص (٣) تجتمع : تجمع ب
(٤) تجعل : تحصل د (٦) وإذ : وإذا جـ || فليس : فلا ط (٧) من : فى جـ ، ص ، ط (١٣) إنما : + يكون د || أن : لأن لها || كثرة : الكثرة جـ ، د
(١٥) يفهم : + أنه م (١٧) كثيرة : كثرة ص || لازمة : لازم جـ ، م .

لا نفس الكثرة. ثم لو كانت من المضاف لكان كما تقال ماهيتها بالقياس إلى الوحدة لكان يقال ماهية الوحدة من حيث هى وحدة بالقياس إلى الكثرة على شرط انعكاس المضافين، ولكانا متكافئين فى الوجود من حيث هذه وحدة وتلك كثرة، وليس الأمر كذلك.

فإذ قد بان لك جميع هذا، فبالحرى أن تجزم أن لا تقابل بينهما فى ذاتيهما ولكن يلحقهما تقابل وهو: أن الوحدة من حيث هى مكيال تقابل الكثرة من حيث هى مكيل. وليس كون الشىء وحدة، وكونه مكيالا، شيئا واحدا بل بينهما فرق. والوحدة يعرض لها أن تكون مكيالا، كما أنها يعرض لها أن تكون علة. ثم الأشياء يعرض لها — بسبب الوحدة التى توجد لها — أن تكون مكاييل، لكن واحد كل شىء ومكياله هو من جنسه. فالواحد فى الأطوال طول، وفى العروض عرض، وفى المجسمات جسم، وفى الأزمنة زمان، وفى الحركات حركة، وفى الأوزان وزن، وفى الألفاظ لفظ، وفى الحروف حرف.

وقد يجتهد أن يجعل الواحد فى كل شىء أصغر ما يمكن ليكون التفاوت فيه أقل ما يكون، فبعض الأشياء يكون واحده مفترضا بالطبع مثل: جوزة وبطيخة، وبعضها يفرض فيه واحد بالوضع. فما زاد على ذلك الواحد أخذ أكثر من الواحد، وما نقص منه لم يؤخذ واحدا، بل يكون الواحد هذا المفروض بتمامه، ويجعل هذا الواحد أيضا من أظهر الأشياء فى ذلك الجنس

(١) لا نفس الكثرة: ساقطة من ب (٢) لكان يقال: فكان يقال ب، هامش ص
(٣) متكافئين. يتكافآن م (٥) فإذ: إذ ب؛ وإذ ط (٦) تقابل: تقال د
(٧) شيئا واحدا بل: ساقطة من م. (٨) بينهما... مكيالا: ساقطة من م
|| أنها يعرض لها: أنها يعرض ط، م (١٠) كل شىء: كالشىء ط؛ كل لها || الأطوال: الأطول م
(١٢) وفى الألفاظ... حرف وفى ألفاظ الحروف حرف م (١٣) التفاوت فيه: التفاوت منه ب (١٤) واحده: واحدا د (١٥) وبعضها: وفى بعضها ج، ط || بالوضع: بالطبع م
(١٦) واحدا: واحد د || يكون: يجعل ص، ط.

فالواحد مثلا فى الأطوال : شبر ، وفى العروض مثلا : شبر فى شبر ، وفى الجسمات : شبر فى شبر فى شبر ، وفى الحركات : حركة مقدرة معلومة ، ولا توجد حركة بهذه الصفة عامة لجميع إلا الحركات المتقدرة بالطبيعة ، وخصوصا التى لا تختلف ، بل تمتد متفقة حتى تبق واحدة فى كل تقدير ، وخصوصا التى هى أقل مقدار حركة .

فالأقل مقدار حركة هو الأقل زمانا ، وهذا هو الحركة الفلكية السريعة جدا المضبوط قدرها ، لأن الدور لا يزاد عليه ، ولا ينقص المعلوم صغر مقدارها بسرعة العود ليس مما ينتظر تجدده إلى حين ، بل فى كل يوم وليلة تتم دورة قريبة إلى الموجود والتجديد وإلى التجزئة أيضا بحركات الساعات . فتكون حركة ساعة واحدة مثلا هى مكيال الحركات ، وكذلك زمانها مكيال الأزمنة ، وقد يفرض فى الحركات حركة واحدة بحسب المسافات ، إلا أن ذلك غير مستعمل وغير واقع موقع الفرض الأول .

وأما فى الأثقال فنفرض أيضا ثقل درهم ودينار واحد أيضا . وفى أبعاد الموسيقى إرخاء النغمة التى هى ربع طنينى أو ما يجرى مجراها من الأبعاد الصغار ومن الأصوات الحرف المصوت المقصور ، أو الحرف الساكن ، أو مقطع مقصور .

(١ — ٢) وفى الجسمات : + مثلا ص ؛ والجسمات د ؛ ساقطة من م (٢) شبر ... شبر : ساقطة من د ، م ؛ شبر فى شبر ط || مقدرة : متقدرة جـ ، ط (٤) حتى تبق : تبق ب ، ط
(٦) فالأقل : والأقل د ، ص ، م (٧) عليه : عليها جـ ، ط (٨) تجدده : يتجدد م
(٩) الموجود : الوجود م (١٠) الحركات ... مكيال ساقطة من د || زمانها : بزمانها م
(١١) المسافات : المسافة ب ، ص ، ط (١٣) نفرض : فنفرض ط ، م || أبعاد : الأبعاد جـ ، د (١٤) إرخاء النغمة : الإرخاء ب ، د ؛ الإرخاة سا ، ص ، م || طنينى : طنين جـ ، ص (١٥) الحرف المصوت : الحروف المصوت د ، م || المصوت : المصور ط
(١٦) مقصور : + كقولنا أأ ملك تن جـ .

وليس يجب أن يكون كل واحد من هذه الأوضاع واقعا بالضرورة ، بل يقع بالفرض . ويمكن أن يفرض الواحد من كل باب ما هو أنقص وأزيد مما فرض ، ومع هذا فليس يجب إذا كان فى هذه الأشياء واحد سه مفروض أن يكال به جميع ما هو من ذلك الجنس ، فإنه يجوز أن يكون الآخر مباينا لكل ما كيل به أولا .

فهيهنا خط مباين لخط ، وسطح مباين لسطح ، وجسم مباين لجسم . وإذا كان الخط والسطح والجسم تُباين جسما وسطحا وخطا ، فكذلك الحركة قد تُباين الحركة . وإذا كان كذلك فالزمان والثقل أيضا يباين الزمان والثقل أيضا ، ويجوز أن يكون لهذا الذى يباين ذلك مباين غير ذلك ، وقد علمت جميع هذا فى صناعة التعاليم .

وإذا كان كذلك فستكون إذن الوحدات التى تفرض لكل جنس من هذه كثيرة وتكاد أن لا تتناهى . وإذا كان هناك واحد يصلح لكيل شىء فستكون أشياء تكاد أن لا تتناهى لأن تكال به ، ولما كان المكيال يعرف به المكيل ، عد العلم والحس كالمكاييل للأشياء ، فإنها تعلم بهما . فقال بعضهم : إن الإنسان يكيل كل شىء ، لأن له العلم والحس ، وبهما يدرك كل شىء . وبالحرى أن كون العلم والحس مكيلين بالمعلوم والمحسوس ، وأن يكون ذلك أصلا له ، لكنه قد يقع أن يكال المكيال أيضا بالمكيل ، فهكذا يجب أن يتصور الحال فى مقابلة الوحدة والكثرة .

(١) بل : + قدم (٣) منه : ساقطة من ب ، ص (٤) لكل : لما م (٦) مباين : ساقطة من جـ (٧) تباين : مباين جـ (٩) يباين : يتبين ص ، ط ، م ذلك مباين : ساقطة من د || هذا : ذلك ص ، ط (١١) فستكون : فتكون جـ ، ص ، ط ، م || الوحدات : الواحدات ب ، ط ؛ فالوحدات جـ (١٢) وتكاد : تكاد ص || لكيل : لكل ب || فستكون : فتكون جـ ، ص ، ط || لأن يكال : لا يكال ص (١٤) عد : وعد جـ ؛ عند د || فقال : وقال ط (١٥) له : ساقطة من ط .

وقد يشكل من حال الأعظم والأصغر أنهما كيف يتقابلان وكيف يقابلان المساواة . فإن المساوى يقابل كل واحد منهما ، فإنه لا يجوز أن يكون المساوى والأعظم إلا متخالفين ، وكذلك المساوى والأصغر ، أما الأعظم والأصغر فإنهما إن تقابلا فمن المضاف ، فكان هذا أعظم بالقياس إلى ما هو أصغر ، فليس المساوى مضايفا لأحدهما ، بل لما هو مساو له . ويظن أنه ليس يجب حيث كان أعظم وأصغر أن يكون بينهما مساوٍ موجودٌ . فإن هذا قد علمته فى موضع آخر .

فإذا كان الأمر على هذا ، فبالحرى أن يكون المساوى ليست مقابلته الأولى للأعظم والأصغر ، بل لغير المساوى ، وهو عدمه ، مما شأنه أن تكون فيه المساواة . وليس عدمه فى النقطة والوحدة واللون والعقل بأشياء لا تقدير لها ، بل فى أشياء لها تقدير وكية .

فالمساوى إنما يقابل عدمه وهو اللا مساواة ، لكن اللا مساواة تلزم هذين أعنى الأعظم والأصغر . كالجنس لست أعنى أنه جنس ، بل أعنى أنه يلزم كل واحد منهما ، فإن واحدا منهما هو عظيم ، والعظيمية معنى وجودى يلزمه هذا العدم ، والآخر صغير ، والصغيرية من تلك الحيثية كذلك .

---

(٤) فمن : من ب ، جـ ، د ، هامش ص ، م || إلى : + كل د (٦) بينهما : منهما م
(٨) ليست مقابلته : ليس لمقابلة د || الأولى : الأول م (٩) والأصغر ، وللأصغر م || عدمه : فيها د ، ص ، م (١٠) وليس : ليس ب ، د ، م || أشياء : وأشياء ب ، جـ ، د ، ص ، ط
(١٣) أعنى الأعظم : أى الأعظم جـ ، ص ، م || بل أعنى : لم تعنى ب ، جـ ، د ، ط ، م
(١٤) واحدا منهما هو عظيم : كل واحد منهما عظيم م || عظيم : عظمى بخ || والعظيمية : والعظيم ب ، ط (١٥) والصغيرية : والصغير ب ، ط ؛ الصغيرية د .

[الفصل السابع]

(ز) فصل

فى أن الكيفيات أعراض

فنتكلم الآن فى الكيفيات . أما الكيفيات المحسوسة والجسمانية فلا يقع شك فى وجودها ، وقد تكلمنا أيضا فى وجودها فى مواضع أخر ، وقضنا مشاغبات من تمارى فى ذلك .

لكنه إنما يقع الشك فى أمرها ، أنها هل هى أعراض أو ليست بأعراض . فإن من الناس من يرى أن تلك جواهر تخالط الأجسام وتسرى فيها ، فاللون بذاته جوهر ، والحرارة كذلك ، وكل واحد من هذه الأخر ، فهى عنده بهذه المنزلة . وليس يقنعه أن هذه الأشياء توجد تارة وتعدم تارة ، والشىء المشار إليه قائم موجود . فإنهم يقولون : إنه ليس يعدم ذلك ، بل يأخذ يفارق قليلا قليلا ، مثل الماء الذى يبتل به ثوب ، فإنه بعد ساعة لا يوجد هناك ماء ، ويكون الثوب موجودا بحاله ، ولا يصير الماء بذلك عرضا ، بل الماء جوهر له أن يفارق جوهرا آخر لاقاه فربما فارق مفارقة لا يحس فيها بالأجزاء المفارقة منه ، لأنها فارقت وهى أصغر مما يدركه الحس مفارقة مفترقة ، ويقول بعضهم : إنها قد تكمن . فالحرى أن نبين أن ما يقولونه باطل ، فنقول : لا يخلو إن كانت هذه جواهر إما أن تكون جواهر هى أجسام ، أو تكون

---

(٤) والجسمانية : الجسمانية د ، ص ، ط (٧) هل : بل جـ (١١) إنه : بأنه جـ
(١٢) يبتل : يبل جـ ، ص ، م || ثوب : الثوب ص (١٣) ويكون : وأن يكون جـ (١٤) يفارق : + به ط || فربما : ساقطة من ص ، ط || فارق : فارقت ص ، س ؛ يفارق م
(١٥) مما : عما ب .

جواهر ليست بأجسام . فإن كانت هذه جواهر غير جسمانية فإما أن تكون بحيث يمكن أن تؤلف منها أجسام ، وهذا محال ، إذ ما يتجزأ فى أبعاد جسمانية فليس بالممكن أن يؤلف منـــه جسم ، وإما أن لا يمكن ، إنما يكون وجوده بالمقارنة للأجسام والسريان فيها . فأول ذلك لأنه يكون لهذه الجواهر وضع ، وكل جوهر ذى وضع فإنه منقسم ، وقد بين ذلك . وثانيا ، أنه لا يخلو إما أن يكون كل واحد من هذه الجواهر من شأنه أن يوجد مفارقا للجسم الذى يكون فيه ، أو لا يكون ، فإن لم يكن يوجد مفارقا ، وكان وجوده فى الأجسام على أنها موضوعات له ، إذ ليست فيه كالأجزاء ، ولا هى مفارقته ، والجسم الموصوف بها مستكمل الجوهرية بنفسه ، فليست إلا أعراضا ، وإنما لها اسم الجوهرية فقط . وإن كانت تفارق أجسامها فإما أن تكون مفارقة تنتقل بها من جسم إلى جسم من غير أن يصح لها قوام مجرد ، أو تكون لها مفارقة قوام مجرد . فإن كانت إذا لم توجد فى جسم وكانت فيه ، فإنما يكون ذلك بأن ينتقل إلى الآخر ، فيجب من ذلك أن يكون كل جسم نسبه بياضه فقد انتقل بياضه إلى جسم يماسه ، أو بقى مجردا إلى أن يحصل فى جسم بعيد ، وهو غير مقارن جسما فى مدة قطع المسافة ، وليس الأمر كذلك . وأما الكون فقد فرغنا منه وبينا استحالته ، فإنه يجب من ذلك أن يكون كل جسم يسخن جسما فإنه ينقل إليه من حرارة نفسه ، فيبرد هذا الذى يسخّن .

(٢) أجسام : جسم ص ، م (٣) منه : منها ب ، د ، ط (٥) وقد : فقد ب ، جـ ، د ص ، م || ذلك : + فيكون ط (٧) يكن : ساقطة من جـ ، ط ، م (٨) له : + باقية د || إذ ليست : وليست جـ || كالأجزاء : كأجزاء جـ || مفارقته : مفارقة ب ، حـ ، ص ، م (٩) أعراضا : أعراض ص || وإنما : فإنما ط (١٠) تنتقل : فتنتقل د (١٢) وكانت فيه : ساقطة من م (١٤) مقارن : مفارق ص (١٥) الكون : الكوب ط (١٦) فإنه يجب : ويجب جـ ، د ، ص ، ط ، م || ينقل : ينتقل جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٧) فيبرد : يبرد ط .

ثم هذا النوع من الانتقال لا تبطل عرضيته ، إذ كثير من الناس جوز فى الأعراض أنفسها هـذا الانتقال ، أعنى : الانتقال فى أجزاء الموضوع ، والانتقال من موضوع إلى موضوع ؛ وإنما كان لا يكون عرضا لو صح قوامه لا فى موضوع . أما القائم فى الموضوع إذا نظر فيه أنه هل يصح له أن ينتقل إلى موضوع آخر من غير أن يجرد عنهما ، فهـذا الاعتبار ليس يصح إلا بعد القوام فى الموضوع . ثم هذا لا يصح ألبته ، لأنه لا يخلو إما أن يكون الذى وجد فى موضوع ما تتعلق ذاته الشخصية بذلك الموضوع الشخصى ، أو لا تتعلق ؛ فإن كان تتعلق ذاته الشخصية بذلك الموضوع الشخصى فملوم أنه لا يجوز أن يبق شخصه إلا فى ذلك الموضوع الشخصى ؛ وإن كان إنما أوجده فى ذلك الموضوع سبب من الأسباب وليس ذلك السبب مقوّما له من حيث هو ذلك الشخص ، فقد يمكن أن يزال عنه ذلك السبب وسائر الأسباب حتى لا يحتاج فى قوامه إلى ذلك الموضوع . وزوال ذلك السبب ليس يكون سبب احتياجه إلى موضوع آخر ، لأن السبب فى أن لا يحتاج شىء إلى موضوع آخر ، هو عدم السبب فى أن كان يحتاج ، وهو فى ذاته ليس يحتاج . فزوال ذلك السبب ليس هو نفس وجود السبب الآخر إلا أن يكون مستحيلا زوال ذلك السبب إلا لوجود هذا السبب الآخر لاغير .

وإذا عرض هذا السبب زال ذلك السبب ، فيكون الشىء قد فارقته الحاجة إلى الموضوع الأول واحتاج إلى الموضوع الآخر لأمرين : أما الأول ، فزوال

---

(٢) أنفسها : نفسها ب جـ ، د ، ص ، م (٤) أما : وأما جـ ، ص ، ط (٥) يصح : + فيه ص ، م (٨) الشخصية : بشخصيته م (١٠) سبب : بسبب جـ (١١) هو ذلك الشخص : هو شخص حـ ، م ، ذلك وهو المشخص د ‖ الشخص : شخص ب ؛ شخصيا طا (١٢) وزوال . فحينئذ زوال حـ (١٦) لوجود : بوجود ص ، ‖ لا غير : ساقطة من ص (١٧) فيكون : + فذلك ه ، ص ، ط (١٨) فزوال : فبزوال جـ ، د ، ص ، ط .

السبب الأول ، وأما الثانى ، فوجود السبب الثانى . لكن جملة هذه الأسباب تكون أمورا خارجة عن طباعه ليس يحتاج إليها فى تحقيق ذاته موجودا ذلك اللون مثلا ، بل إنما يحتاج إليها فى أن تقتصر بموضوع . فكونه لونا ، وكونه هذا اللون بعينه إن كان يغنيه عن الموضوع ، فليس يحوجه إلى أن يجعله محتاجا إلى الموضوع ، فإن الغنى بوجوده عن الموضوع لا يعرض له ما يحوجه إلى الموضوع إلا بانقلاب عينه . وإن كان لا يغنيه ، بل يعلقه بموضوع فيكون ذلك الموضوع متعينا له ، لأنه يقتضى أمرا متعينا بعينه . فإن المتعين لا يقتضى أى شىء اتفق مما لا نهاية له بالقوة مما ليس بعضه يخالف الآخر فى حكمه . فإن قيل : فكيف يقتضى الواحد المعين ؟ فيقال : يقتضى الذى تعلق به صحة وجوده أولاً فيتعيّن له بذلك . فهذا اللون من حيث هو هذا اللون إما غنى عن الموضوع ، وإما مقتصر على موضوع واحد .

وأما انقلاب العين فقد لزمنا من ذكره عهدة يجب أن نخرج منها . فإن انقلاب العين يعنى به أن يعدم هذا ويوجد ذلك من غير أن يدخل من الأول شىء فى الثانى ، فإنه إن كان هكذا فيكون الأول قد عدم والآخر قد حصل ، ولا يكون الأول هو الذى انتقل إلى الثانى . بل إنما نعنى بالانقلاب أن الموصوف بالأول صار موصوفا بالثانى ، وذلك أنه يبقى من الأول شىء فى الثانى ، فيكون

(١) فوجود : فبوجود جـ ، د ، ص ، ط || لكن : ساقطة من ط || الأسباب : الأشياء ط
(٢) تحقيق : تحقق جـ ، ص ، م (٣) فكونه : وكونه ب (٤) بل : شىء ط ، م ،
(٥) بوجوده : لوجوده د || لايعرض : يعرض ط (٧) يقتضى : مقتضى ب ، جـ ، د ، ص ، ط || أمرا متعينا : أمر متعين ب ، جـ ، د ، ص ، ط ، م (٨) مما : ما د
(٩) الواحد المعين : المعين الواحد ب (١٠) فيتعين : فيعين جـ ، ص ، م ؛ يقتصر ما || واما : ساقط (١١) مقتصر : مقيم ط (١٢) من ... عن ... ط || ذكره : وعلاه د || عهدة : عدة ط
(١٣) الثانى : + ليس ص ، م || ... (١٥) بالانقلاب : بالانتقال م
(١٦) الثانى : الآخر ص ، م .

مركبا من مادة وشيء فيها . وإن كان هذه صفة اللونية مثلا فى مسألتنا فيكون فى اللونية شيء يبطل وشيء يبقى . فيكون هذا الذى يبطل هو الذى صار به الشيء لونا ، بل هو اللونية نحو صورة المادية أو العرض وكلاهما فيها .

ونرجع فنقول : وأما إن كان يجوز له أن يفارق هذه الجواهر ويقوم مثلا بياضا أو شيئا آخر بذاته ، فلا يخلو إما أن يكون حينئذ إليه إشارة ويكون البياض الذى من شأنه أن يدرك إلا أن يعجز عن إدراكه للقلة الفاحشة ، ويكون على الجملة التى تعرف البياض عليها . فإن كان كذلك فيلزم أن يكون خلاء موجودا حتى يكون فيه مشار إليه وليس فى الأجسام ، ويلزم أن يكون له وضع ما وتقدير ما ، فيكون له فى ذاته مقدار يكون إلا القليل منه محسوسا ، فإنا لا نتخيل بياضا لا وضع له ولا مقدار ، فضلا عن أن نراه . وإذا كان له مقدار ووضع وزيادة هى هيئة البياضية كان جسما أبيض لا مجرد البياض ، فإنا نعنى بالبياض هذه الهيئة الزائدة على المقدار والجسم ، وإن كان لا يبقى على الجملة التى كان يعرف البياض عليها ، بل قد انتقل عن هذه الصورة وصار شيئا آخر روحانيا . فيكون للبياض مثلا له موضوع يعرض له أن تكون فيه البياضية التى على النحو المعروف ، ويعرض له أن يصير مرة أخرى بصورة أخرى روحانية فيكون أولا ما تعرفه بياضا قد فسد وزالت صورته .

وأما المفارق العقلى فقد أشرنا — فيما سلف — إلى أنه لا يجوز أن ينتقل مثل هذا الشيء مرة أخرى ذا وضع ومخالطا للأجسام .

(١) فيكون : فسكون ب ، د ، م (٢) هذا : ذلك ج ، د ، ص ، ط ، م | يبطل : يفسد ب ، د ، ص ، م (٤) فنقول : ونقول د ، ص ، م (٧) عليها : + حتى يكون فيه هو البياض الذى من شأنه أن يدرك ب (٨) وضع ما : وضع ج ، د ؛ وضعها د | وتقدير : تقدير د (٩) لا نتخيل : لا نتخيل ط (١٠) وزيادة : وزيادة ب (١١) هى : هو ط ؛ ساقطة من ب ، ج ، د (١٣) آخر : ساقطة من ج ، د ، ص ، م (١٥) بصورة : صورة م (١٧) المفارق : مفارق ج (١٨) ذا : بذا م .

وأما إن جعل جاعلٌ البياض شيئاً فى نفسه ذا مقدار ، فيكون له وجودان : وجود أنه بياض ، ووجود أنه مقدار . فإن كان مقداره بالمدد غير مقدار الجسم الذى هو فيه بالمدد ، فإذا كان فى الأجسام وساريا فيها فيكون قد دخل بُعْدٌ فى بُعْدٍ ، وإن كان هو نفس الجسم مسارا فيكون الأمر قد عاد إلى أن الشئ الذى هو البياض جسم وله بياضيته . فتكون البياضية موجودة فى ذلك الجسم إلا أنها لا تفارق ، ولا يكون البياض مجموع ذلك الجسم والكيفية ، بل شئ فى ذلك الجسم . إذ حد البياض وماهيته ليس ماهية الطويل العريض العميق ، بل تكون ماهية الطويل العريض العميق لحرارة أيضا على هذا الرأى ، فيكون البياض مقارناً لهذا الشئ ناعتاً له . وهذا معنى قولنا : الصفة فى الموصوف ، وتكون مع ذلك لا تفارقه وليست جزءا من ذلك الشئ الذى هو الطويل العريض ، فيكون البياض والحرارة عرضاً إلا أنه لازم .

فيبقى الكلام فى أن من طبيعته أن يفارق أيضا ، فقد تبين أن الكيفيات التى هى المحسوسة أعراض ، وهذا مبدأ للطبيعيات .

وأما الاستعدادات فأمرها أوضح ، وأما التى تتعلق بالنفس وذوات الأنفس فقد تبين فى الطبيعيات أنها أعراض تقوم فى أجسام ، وذلك حين تكلمنا فى أحوال النفس .

---

(٢) أنه مقدار : أنه ذو مقدار م || بالمدد غير مقدار : بالمدد غير المقدار جـ ، د ؛ غيرا بالمدد لمقدار ط
(٣) بالمدد : ساقطة من بـ ، ص ، ط ، م || فإذا كان : وكان د (٤) فى بعد : ساقطة من د
(٥) ذلك : ساقطة من ب (٧) ليس : ليست جـ ، ط (٨) لحرارة : كالحرارة جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٠) وليست : وليس ص ، م (١٢) فقد . وقد ص (١٤) الاستعدادات : الاستعدادات ب ، د ، ط || أوضح : واضح ب .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

فى العلم وأنه عرض

وأما العلم فإن فيه شبهة ، وذلك لأن لقائل أن يقول : إن العلم هو المكتسب من صور الموجودات مجردة عن موادها ، وهى صور جواهر وأعراض . فإن كانت صور الأعراض أعراضاً ، فصور الجواهر كيف تكون أعراضا ؟ فإن الجوهر لذاته جوهر فماهيته جوهر لا تكون فى موضوع ألبتة وماهيته محفوظة سواء نسبت إلى إدراك العقل لها أو نسبت إلى الوجود الخارجى .

فنقول : إن ماهية الجوهر جوهر بمعنى أنه الموجود فى الأعيان لا فى موضوع ، وهذه الصفة موجودة لماهية الجواهر المعقولة ، فإنها ماهية شأنها أن تكون موجودة فى الأعيان لا فى موضوع ، أى أن هذه الماهية هى معقولة عن أمر وجوده فى الأعيان أن يكون لا فى موضوع . وأما وجوده فى العقل بهذه الصفة فليس ذلك فى حده من حيث هو جوهر ، أى ليس حد الجوهر أنه فى العقل لا فى موضوع ، بل حده أنه سواء كان فى العقل أو لم يكن فإن وجوده فى الأعيان ليس فى موضوع .

فإن قيل : فالعقل أيضا من الأعيان ، قيل : يراد بالعين التى إذا حصل فيها الجوهر صدرت عنه أفاعيله وأحكامه . والحركة كذلك ماهيتها أنها كمال

(٤) لقائل : قائل ط (٧) فماهيته : وماهيته د | جوهر : + فماهيته ب ؛ + وماهيته د ؛ ساقطة من جـ ، م || وماهيته : ساقطة من د (٨) هى : ساقطة من جـ ، د ، ط || أو نسبت : + لها ط (٩) جوهر : ساقطة من ط (١٠) لماهية : ماهية ط الجواهر : الجوهر د (١٢) أن : ساقطة من جـ (١٤) فإن : ساقطة من د ؛ + يكون م (١٦) بالعين : بالعين م (١٧) صدرت : صارت م .

ما بالقوة ، وليست فى العقل حركة بهذه الصفة حتى يكون فى العقل كمال ما بالقوة من جهة كذا حتى تصير ماهيتها حركة للعقل ، لأن معنى كون ماهيتها على هذه الصورة هو أنها ماهية تكون فى الأعيان كمالا لما بالقوة و إذا عقلت فإن هذه الماهية تكون أيضا بهذه الصفة ، فإنها فى العقل ماهية تكون فى الأعيان كمال ما بالقوة ، ليس يختلف كونها فى الأعيان وكونها فى العقل ، فإنه فى كليهما على حكم واحد فإنه فى كليهما ماهية توجد فى الأعيان كمالا لما بالقوة .

فلو كنا قلنا : إن الحركة ماهية تكون كمالا لما بالقوة فى الأين مثلا لكل شئ توجد فيه ، ثم وجدت فى النفس لا كذلك ، لكانت الحقيقة تختلف . وهذا كقول القائل : إن حجر المغناطيس حقيقته أنه حجر يجذب الحديد ، فإذا وجد مقارنا لجسمية كف الإنسان ولم يجذبه ، ووجد مقارنا لجسمية حديد ما يجذبه ، لم يجب أن يقال : إنه مختلف بالحقيقة فى الكف وفى الحديد ، بل هو فى كل واحد منهما بصفة واحدة وهو : أنه حجر من شأنه أن يجذب الحديد ، فإنه إذا كان فى الكف أيضا كان بهذه الصورة ، و إذا كان عند الحديد أيضا كان بتلك الصفة . فكذلك حال ماهيات الأشياء فى العقل ، والحركة فى العقل أيضا بهذه الصفة ، وليس إذا كانت فى العقل فى موضوع بطل أن تكون فى العقل ليست ماهية ما فى الأعيان ليست فى موضوع .

---

(٢) حركة : متحركة ط (٣) لما : ما جـ (٣ — ٥) و إذا عقلت . . . بالقوة : ساقطة من ط (٥) على . . . كليهما : ساقطة من ص ، ط || فإنه : فإنها ص (٧) الحركة ماهية : الماهية حركة م || لما : ساقطة من ط (٩) حقيقته : حقيقة ساقطة من د || فإذا : و إذا ص ، ط (١٠) ووجد : ثم وجد د || لجسمية (الثانية) : بجسمية جـ ، ص ، م (١١) وفى الحديد : والحديد ص ، ط (١٢) وهو أنه : ذاته د (١٣) الصورة : الصفة جـ ، م || و إذا كان عنده : و إذا عنده م (١٤) تلك : بهذه جـ || فكذلك : وكذلك ب ، ص (١٥) موضوع : + عنه جـ ، ص ، ط ، م (١٦) ليست : ليس جـ .

فإن قيل ، قد قلتم : إن الجوهر هو ما ماهيته لاتكون فى موضوع أصلا ، وقد صيرتم ماهية المعلومات فى موضوع . فنقول ، قد قلنا : إنه لا يكون فى موضوع فى الأعيان أصلا . فإن قيل : قد جعلتم ماهية الجوهر أنها تارة تكون عرضا وتارة جوهرا ، وقد منعتم هذا . فنقول: إنا منعنا أيضا أن تكون ماهية شئ توجد فى الأعيان مرة عرضا ومرة جوهرا حتى تكون فى الأعيان تحتاج إلى موضوع ما وفيها لا تحتاج إلى موضوع ألبتة ، ولم نمنع أن يكون معقول تلك الماهيات يصير عرضا ، أى تكون موجودة فى النفس لا بجزء .

ولقائل أن يقول : فماهية العقل الفعال والجواهر المفارقة أيضا كذا يكون حالها ، حتى يكون المعقول منها عرضا ، لكن المعقول منها لا يخالفها لأنها لذاتها معقولة . فنقول : ليس الأمر كذلك ، فإن معنى قولنا : إنها لذاتها معقولة هو أنها تعقل ذاتها ، وإن لم يعقلها غيرها ، وأنها أيضا مجردة عن المادة وعلائقها لذاتها لا بتجريد يحتاج أن يتولاه العقل . وأما إن قلنا : إن هذا المعقول منها يكون من كل وجه هى أو مثلها ، أو قلنا : إنه ليس يحتاج فى وجود المعقول منها إلا أن توجد ذاتها فى النفس ، فقد أحلنا . فإن ذاتها مفارقة، ولا تصير نفسها صورة لنفس إنسان ، ولو صارت لكانت تلك النفس قد حصلت فيها صورة الكل وعلمت كل شئ بالفعل ، ولكانت تصير كذلك النفس واحدة، وتبقى النفوس الأخرى ليس لها الشئ الذى تعقله ، إذ قد استبد بها نفس ما .

(١) ما ماهيته : ماهيته جـ ؛ ماهية د ، ص ، ط (٢) وقد : فقد ب ، جـ (٣) قد : فقد جـ ، د ، ص ، م (٤) وتارة : + تكون ص ، ط (٦) لا تحتاج إلى موضوع : + ما م (١١) وأنها أيضا : وأيضا أنها جـ ، ص ، م (١٣) وجه : جهة ط ، م || فى : إلى جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٤) الا : إلى هامش ص ؛ ط (١٥ — ١٦) حصلت فيها : حصل منها ب ، د ، جـ ، م ؛ حصل فيها (١٦) ص وعلمت : وقد علمت جـ ، ص ، ط ؛ قد علمت د || ولكانت : ولكان جـ ؛ وكانت د (١٧) تعقله : تعقلها د || إذ : أو جـ ، د || استبد بها : استبدتها م .

والذى يقال : إن شيئا واحدا بالعدد يكون صوره لمواد كثيرة لا بأن يؤثر فيها ، بل بأن يكون هو بعينه منطبعا فى تلك المادة وفى أخرى وأخرى ، فهو محال يعلم بأدنى تأمل . وقد أشرنا إلى الحال فى ذلك بعد كلامنا فى النفس ، وسنخرج من بعد إلى خوض فى إبانة ذلك .

فإذن تلك الأشياء إنما تحصل فى العقول البشرية معانى ماهياتها لا ذواتها ، ويكون حكمها حكم سائر المعقولات من الجواهر إلا فى شئ واحد وهو أن تلك تحتاج إلى تفسيرات حتى يتجرد منها معنى يعقل ، وهذا لا يحتاج إلى شيء غير أن يوجد المعنى كما هو فتنطبع به النفس .

فهذا الذى قلناه إنما هو نقض حجة المحتج ، وليس فيه إثبات ما تذهب إليه، فنقول : إن هذه المعقولات ستبين من أمرها بعدُ ، أن ما كان من الصور الطبيعية والتعليميات فليس يجوز أن يقوم مفارقاً بذاته ، بل يجب أن يكون فى عقل أو نفس . وما كان من أشياء مفارقة ، فنفس وجود تلك المفارقات مباينة لنا ، ليس هو علمنا لها ، بل يجب أن نتأثر عنها فيكون ما يتأثر عنها هو علمنا بها ، وكذلك إن كانت صورا مفارقة وتعليميات مفارقة فإنما يكون علمنا بها ما يحصل لنا منها ، ولا تكون أنفسها توجد لنا متصلة إلينا ، فقد بينا

---

(٢) هو بعينه منطبعا : هى بعينها منطبعة جـ ، د ، ص ، ط ؛ بعينه منطبعا م (٣) بعلم : نعلمها ط (٥) فإذن : فإن د ؛ فإذن تكون ط || ماهياتها : ماهيتها ـ ، د ، ط ؛ مهاياتها طا (٦) حكم : كحكم جـ ، م (٧) يعقل : معقول ط (٨) به : بها ب ، جـ ، د ، ص ، م (٩) فهذا : وهذا جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٠) ما كان : كانت د (١١) والتعليميات : والتعليمات ب ، بخ ، ط ، طا || يقوم : يكون م (١٢) أو نفس : أو فى نفس د (١٣) لها : بها ص ، طا || نتأثر : نتأثر د || فيكون ما يتأثر عنها : ساقطة من جـ ، ص ، ط (١٤) إن : لو د ، ص ، م || وتعليميات : وتعليمات ب ، بخ ، د ، ط ، طا || يكون : كان ب ، ط (١٥) ولا تكون : ولم تكن جـ ، د ، ص ، ط ، م ؛ لا تكون طا || أنفسها : أنفسنا جـ ، ط || متصلة : منقلبة م .

بطلان هذا في مواضع. بل الموجود منها إنما هي الآثار المحاكية لها لا محالة وهي عندنا. وذلك يكون إما أن يحصل لنا في أبداننا أو في نفوسنا. وقد بينا استحالة حصول ذلك في أبداننا، فبقي أنها تحصل في نفوسنا. ولأنها آثار في النفس، لا ذوات تلك الأشياء، ولا أمثال لتلك الأشياء قائمة لا في مواد بدنية أو جسمانية، ويكون ما لا موضوع له يتكثر نوعه بلا سبب يتعلق به بوجه، فهي أعراض في النفس.

(١) المحاكية: الحاكية د، م (٢) وذلك يكون إما: وإما ب، د، م؛ ويكون إما ص؛ وذلك إما ط || لنا: ساقطة من د || في (الثانية): ساقطة من د، م (٢ — ٣) أو في نفوسنا ... أبداننا: ساقطة من ب || أو في نفوسنا ... نفوسنا: ساقطة من ج.

[الفصل التاسع]

(ط) فصل

فى الكيفيات التى فى الكميات وإثباتها

هذا الفصل يليق بالطبيعيات ، وقد بق جنس واحد من الكيفيات يحتاج إلى إثبات وجوده وإلى التنبيه على كونه كيفية ، وهذه هى الكيفيات التى فى الكميات .

أما التى فى العدد كالزوجية والفردية وغير ذلك ، فقد علم وجود بعضها وأثبت وجود الباقى فى صناعة الحساب . وأما أنها أعراض ، فلأنها متعلقة بالعدد ، وخواص له ، والعدد من الكم ، والكم عرض .

وأما التى تعرض للمقادير فليس وجودها ببيّن ، فإن الدائرة والخط المنحنى والكرة والأسطوانة والمخروط ليس شىء منها بيِّن الوجود ، ولا يمكن للمهندس أن يبرهن على وجودها . لأن سائر الأشياء إنما تبين له بوضع وجود الدائرة ، ولأن ذلك المثلث يصح وجوده إن صحت الدائرة ، وكذلك المربع ، وكذلك سائر الأشكال .

---

(٣) فى الكيفيات : فى الكلام فى الكيفيات ب ، جـ ، د ، ص || الكميات : الكمية جـ ، ص ، م
(٤) هذا : وهذا ب ، جـ ، ص ، م || يليق : يجب أن يلحق م || يحتاج : محتاجة جـ ، محتاج ص ، محتاجا ط (٥) التنبيه : البينة ص || وهذه هى : وهى هذه جـ ، ص (٧) أما : وأما ط (٩) والكم عرض : ساقطة من ب ، د ، ط ، م (١٠) تعرض : ساقطة من جـ || المقادير : المقادير جـ ، ص ، ط || ببين : ساقطة من م (١١) للمهندس : المهندس جـ ، م
(١٢ — ١٣) ولأن ذلك : وذلك لأن جـ ، م (١٤) الأشكال : الأشياء ط .

وأما الكرة، فإنما يصح وجودها على طريقة المهندس إذا أدار دائرة في دائرة على نحو ما علمت والاسطوانة إذا حركت دائرة حركة يلزم فيها مركزها خطاً مستقيماً طرفه مركزها في أول الوضع لزوماً على الاستقامة . والمخروط إذا حركت مثلثا قائم الزاوية على أحد ضلعي القائمة حافظاً بطرف ذلك الضلع مركز الدائرة ودائرا بالضلع الثاني على محيط الدائرة . ثم الدائرة مما يكر وجودها من يرى تأليف الأجسام من أجزاء لا تتجزأ، فيجب أن نبين وجود الدائرة . وأما عرضيتها فتظهر لنا لتعلقها بالمقادير التي هي أعراض .

فنقول : أما على مذهب من يركب المقادير من أجزاء لا تتجزأ فقد يمكن أن يثبت عليه أيضا وجود الدائرة من أصوله، ثم ينقض بوجود الدائرة جزءه الذي لا يتجزأ . وذلك لأنه إذا فرضت دائرة على النحو المحسوس، وكانت على ما يقولون غير دائرة في الحقيقة، بل كان المحيط مضرسا . وكذلك إذا فرض فيها جزء على على أنه المركز ، وإن لم يكن ذلك الجزء مركزا بالحقيقة، فقد يكون صدهم مركزا في الحس ، ويجعل المفروض مركزا في الحس طرف خط ، مؤلف من أجزاء لا تتجزأ ، مستقيم ، فإن ذلك صحيح الوجود مع فرض ما لا يتجزأ . فإن طوبق بطرفه الآخر جزء من الذي عند المحيط ، ثم أزيل وضعه ، وأخذ الجزء الذي يلي الجزء الذي من المحيط الذي اعتبرناه وطابقنا به الخط أولا فطوبق به رأس الخط المستقيم مطابقة مماسة أو موازاة إلى جهة المركز . فإن طابق المركز

(١) على طريقة المهندس : ساقطة من ط || طريقه : طريق م || المهندس : المهندسين جـ ، د ، م || أدار : أدير جـ ؛ دارت د ؛ دار ص ، ط (٢) والاسطوانة : والاسطوانى ص ، م (٣) حركت : حرك ص ، م (٥) وجودها : وجوده جميع ب ، ج ؛ وجودها جميع د (٦) منظور : نظر ط (٨) فقد يمكن : فيمكن ب ؛ ويمكن ط (٩) بوجود : لوجود ص (١٦) الجزء الذي : آخر ب ، جـ ، د ، ص ، م || الخط : ساقطة من ب (١٧) أو موازاة : وموازاة ب || طابق المركز : طابق ط .

فذلك الفرض ، وإن زاد أو نقص فيمكن أن يتم ذلك بالأجزاء حتى لا يكون هناك جزء يزيد ، لأنه إن زاد أزيل ، وإن نقص تمم وإن نقص بأزائه ورد بالحافة فهو منقسم لا محالة وقد فرض غير منقسم . فإذا جعل كذلك بجزء جزء تمت الدائرة .

ثم إن كان في سطحها تضريس أيضا من أجزاء ، فإن كانت موضوعة في فرج ادخلت تلك الأجزاء الفرج ليسد بها الخلل من السطح كلها ، وإن كانت لا تدخل الفرج فالفرج أقل منها في القدر فهى إذن منقسمة إذ الذى يملأ الفرج أقل حجماً منها ، وما هو كذلك ، فهو في نفسه منقسم وإن لم يمكن فصله . وإن لم تكن موضوعة في فرج أزيلت من وجه السطح من غير حاجة إليها .

فإن قال قائل : إنه إذا طوبق بين الجزء المركزى وبين المحيطى مرة ، فليس يمكن التطبيق لا بمماسة ولا بموازاة مع المركزى ، والذى يلى ذلك الجزء من المحيط . فإنا نقول له : أرأيت لو أعدمت هذه الأجزاء كلها وبقى الذى والمركز والمحيط؟ أهل كان بينهما استقامة يمكن أن يطبق عليه هذا الخط ؟ فإن لم يجوزوا ذلك فقد خرجوا عن البين بنفسه ، وأوقعوا أنفسهم في شغل آخر وهو أنه يمكن أن تفرض مواضع مخصوصة فيها تتم هذه الاستقامة في الخلاء الذى لهم ، حتى يكون بين جزئين في الخلاء استقامة ، وبين جزئين آخرين لا يكون وهذا شطط من يتكلمه ويجوز القول به ، فلا صبر ، فإنما يبيع عقله بثمن بخس . فإن البديهة أيضا تشهد أن بين كل جزئين تتفق محاذاة لا محالة يملأ ما بين الملاء أقصر الملاء أو أقصر بعد

(١) فذلك : فذلك د ، م (٣) وقد فرض : وفرض ب ، د ، ص ، ط ، م || جزء : جزء جزء ... (٥) إن : ساقطة من ط ، م (٦) الخلل : الخلاء ب || ورد : وإذ ب (٧) فالفرج : فإن الفرج د || إذن : ساقطة من ب (٨) لم يمكن فصله وإن : ساقطة من ... م (٩) من : عن ص (١١) والمحيط : المحيط ... (١٢) أقل ... (١٣) ... ساقطة من ب (١٦) ... || ... (١٧) ... ب ، د ، ص (١٨) أقصر الملاء : أقصر من الملاء ب ، ص ، ط ؛ ساقطة من د .

فى الملأ . وإن قالوا : إن ذلك يكون ، ولكن مادامت هذه الأجزاء موجودة فلا يكون بينهما هذه المحاذاة ، ولا يجوز أن يوازى طرفيها طرفا مستقيم ، فهذا أيضا من ذلك .

فيكون كأن تلك الأجزاء إن وجدت تغير حكم المحاذاة عن حكمه لو كانت معدومة ، وجميع هذا مما لا يشكل على البديهة بطلانه ولا الوهم — الذى هو القانون فى الأمور المحسوسة وما يتعلق بها ، كما علمت — يتصوره . على أن الأجزاء التى لا تتجزأ لا تتألف منها بالحقيقة لا دائرة ولا غير دائرة ، وربما هذا على قانون القائلين به .

وإذا صحت دائرة صحت الأشكال الهندسية فبطل الجزء ، ويعلم ذلك من أن كل خط ينقسم بقسمين متساويين وأن قطراً لا يشارك ضلعا وما أشبه ذلك ، وإن الخط الفرد الأجزاء لا ينقسم بقسمين متساويين ، وكل خط مؤلف من أجزاء لا تتجزأ يشارك كل خط ، وهذا خلاف ما يبرهن عليه بعد وضع الدائرة ، وكذلك أشياء أخرى غير هذا .

وأما إثبات الدائرة على أصل المذهب الحق فيجب أن نتكلم فيه ، وأما الاستقامة ووجوب محاذاة بين طرفى خط إذا لزمه المتحرك لم يكن حايدا ، وإن فارقه كان حايدا عادلا ، فتلك أمر لا يمكن دفعه .

(١) ولكن : لكن م (٢) بينهما : بينهما ص || طرفيها : طرفيها د || طرفا : طرف ط || مستقيم : مستقيما ص (٣) أيضا : + أيضا د (٥) هذا : ذلك ب | ملاء : ملاء م (٦) يتصوره : تصوره ط || فى : [illegible] (٧) لا تتألف : لا تتألف ط (٨) به : [illegible]

(٩) وإذا : [illegible] | دائرة : الدائرة ص ، فبطل : فبطل ص ، ط ، م ويعلم : يعلم ص ، م (١٠) [illegible] + مستقيم ط | وأن : [illegible] [illegible] (١١) [illegible] || وإن الخط : [illegible] (١٢) [illegible] متساويين : [illegible] (١٣) ما يبرهن : [illegible] || وكذلك : وكذا د (١٥) ووجوب : ووجود [illegible] (١٦) وإن : [illegible] ط .

فنقول : قد تبين فى الطبيعيات من وجه وجود الدائرة ، وذلك لأنه تبين لنا أن جسما بسيطا، وتبين أن كل جسم بسيط فله شكل طبيعى، وتبين أن شكله الطبيعى هو الذى لا يختلف ألبته فى أجزائه، ولا شىء من الأشكال الغير المستديرة كذلك. فقد صح وجود الكرة وقطعها بالمستقيم هو الدائرة فقد صح وجود الدائرة.

وأيضا يمكننا أن نصحح ذلك فنقول : من البين أنه إذا كان خط أو سطح على وضع ما فليس من المستحيل أن يفرض لسطح آخر أو خط آخر أن يكون وضعه بحيث يلاقيه من أحد طرفيه على زاوية. ومن البيّن أنه يمكننا أن ننقل هذا الجسم أو هذا الخط نقلاً كيف شئنا إلى أن يصير ملاقياً لذلك الآخر أو موضوعا فى موضعه، كأنه يحاذيه بجميع امتداده ملاقيا له أو موضوعا فى موضعه أو موزايا.

ويمكن لجسم واحد بعينه أن يوضع على وضع ثم يوضع على وضع آخر يقاطعه والكلام فى الجسمين والجسم الواحد واحد. فإن كانت استقامة ولم تكن استدارة لم يمكن هذا ألبتة، لأنه إذا كانت الحركة إلى الانطباق على الاستقامة ذاهبة فى الطول ثم راجعة أى الرجوعات كانت ، أو ذاهبة فى السمك راجعة كيف كانت ، أو ذاهبة عرضا من الجهتين أو كيف فرضت ، فإنه إذا كان يحفظ النقطة التى تفرض على واسطة السطح أو الخط فى تحركها خطا مستقيا ، فإنه لا يلقى ألبته ذلك الجسم ، بل يقاطعه كيف كان. وأنت يمكنك أن تفرض

(١) قد تبين : قد بين م || لأنه تبين : + لنا ط (٢) بسيطا : ساقطة من ص || وتبين... طبيعى : ساقطة من م || وتبين (الثانية) : وبين ص (٣) ألبته : أبدا طا || ولا شىء : ولا شكل شىء ط (٤) كذلك : فلذلك م || الكرة : الكثرة م (٦) لسطح : بسطح ط ؛ سطح ص (٧) ومن : ثم من جـ ، د ، ص ، م (٨) لذلك : كذلك د (٩) فى (الأولى) : ساقطة من د || موضعه كأنه : وضعه كأنه ب ، د ، ص ، م (١٠) لجسم : بجسم ب || بعينه : نفسه م || ثم يوضع : + ثم يوضع جـ ، د ، ط ، م (١١) والجسم : وفى الجسم جـ ، ص ؛ فى الجسم د (١٢) لم : ولم م (١٥) أو الخط : والخط جـ ، ط || تحركها : تحركها ب ، جـ ، ط .

كل واحد من هذه الأقسام بالفعل وتقديره، بل يجب آخر الأمر أن تتفق حركته على صفة ذكرها . إما أن يكون أحد طرفين فيها من الخط أو السطح أو الجسم لازماً موضعه ، والآخر ينتقل ، وذلك على الدور ، أو كلاهما ينتقلان ، ولكن على صفة أن يكون أحدهما أبطأ والآخر أسرع ؛ فيكون الطرفان أو المتحرك وحده على كل حال يفعل قوس دائرة . وإذا صح وجود قوس دائرة صح أن يضعف إلى التمام . وهذا على الأصول الصحيحة . وأما إن قال أحد بالتفكيك ، فالطريقة الأولى تناقضه .

وأيضاً نفرض جسماً ثقيلا ونجعل أحد طرفيه أثقل من الآخر ، ونجعله قائماً على سطح مستوٍ قائماً به بطرفه الأخف حتى يقوم قائماً عليه بحيلة ، وأنت تعلم أن قيامه بذاته يدل ميله إلى الجهات مما يستمر ، وأنه إذا أميل إلى جهة وزال الداعم حتى سقط فتحدث دائرة لا محالة أو منحني .

أما كيف تكون ، فلنفرض نقطة في الرأس المماس للسطح ، وهي أيضاً تلاقي نقطة من السطح ، فحينئذ لا يخلو إما أن تثبت النقطة في موضعها ، فتكون كل نقطة فرضها في رأس ذلك الجسم قد رسمت دائرة ، وإما أن يكون — مع حركة هذا الطرف إلى أسفل — يتحرك الطرف الآخر إلى فوق ، فيكون قد فعل كل واحد من الطرفين دائرة ، ومركزها النقطة المتحددة بين الجزء الصاعد والجزء الهابط ، وإما أن تتحرك النقطة منجرة على طول السطح ، فيفعل الطرف الآخر

(١) هذه : صفة ص ب د ه ص ط ه م || وتقديره : وتقديره م (٤) صفة : وضع ج
(٦) إلى : حتى د إلى [illegible] [illegible] ط م (٨) نفرض : فلنفرض ج د ص ط
نفرض م (٩) [illegible] (١٠) وأنه : ثم د ؛ واحد || وزال : وزال ب ه د ص ط م (١٣) موضعها : موضوعها ص (١٤) الجسم : الجسم د || هذا : هذه د ه ط م || فعل : فعل ب ج د ط م (١٦) ومركزها : ومركزهما م .

قطعا أو خطا منحنيا ، ولأن الميل إلى المركز إنما هو على المحاذاة ، فمحال أن تفجر النقطة على السطح . لأن تلك الحركة إما أن تكون بالقسر أو بالطبع ، وليست بالطبع وليست بالقسر ، لأن ذلك القسر لا يتصور إلا عن الأجزاء التي هي أثقل ، وتلك ليست تدفعها إلى تلك الجهة ، بل إن دفعتها على حفظ الاتصال دفعتها على خلاف حركتها ونقلتها ليمكن أن تنزل هي ، كأن العالية منها إذ هي أثقل تطلب حركة أسرع ، والمتوسطة أبطأ . وهناك اتصال يمنع ميلا من أن ينعطف فيضطر العالي إلى أن يشيل السافل حتى ينحدر ، فيكون حينئذ الجسم منقسما إلى جزءين : جزء يميل إلى العلو قسرا ، وجزء يميل إلى السفل طبعا ، وبينهما حد هو مركز الحركتين ، وقد خرج منه خط مستقيم ما فيفصل الدائرة .

فبين أنه إن لزم عن انحدار الجسم زوال فهو إلى فوق ، وإن لم يزل عنه فوجود الدائرة أصح . فإذا ثبتت الدائرة ثبت المنحنى ، لأنه إذا ثبتت الدائرة ثبتت المثلثات والقائم الزاوية أيضا ، وثبت جواز دور أحد ضلعى القائمة على الزاوية فصح مخروط، فإن فصل مخروط بسطح عارف صح قطع ، فصح منحن .

---

(١) أو خطا : وخطا م || الميل إلى : ساقطة من ص ، م || على : على سبيل ص ؛ سبيل ط
(٢) بالقسر : بالقصر ، د ، ط (٣) عن : على ص (٥) ونقلتها : متقلتها ب || ليمكن : فيمكن د || كأن العالية : كالعالية د || إذ : أو د (٤–٦) الاتصال . . . أبطأ ساقطة من م (٦) من : ساقطة من ب ، جـ ، ص ، ط ، م (٧) يشيل : يعمل د || ينحدر : يتحدد ص (٨) جزءين : قسمين ط || وجزء : أو جزء جـ ، ط || السفل : أسفل ب ، د ، جـ ، ص (٨–٩) حد هو : هو حد ط (١٠) وإن : فإن د (١١) فإذا : وإذا ب ، جـ ، ص || ثبت : ثبتت جـ ، د ، ص ، ط || ثبتت الدائرة : ثبت د ، ص ، ط (١٢) ثبتت المثلثات : ثبت المثلثات د ، ص ، ط (١٣) فصح مخروط : فصح مخروط صح جـ ؛ فصح المخروط ط ؛ ساقطة من ب ، م || بسطح عارف : بسطح عارق د ؛ بسهم عارق ط || صح : حق د || فصح : ساقطة من ط ، م .

[الفصل العاشر]

(ى) فصل

فى المضاف

وأما القول فى المضاف ، وبيان أنه كيف يجب أن تحقق ماهية المضاف والإضافة وحدهما، فالذى قدمناه فى المنطق كاف لمن فهمه. وأما أنه إذا فرض للإضافة وجود كان عرضاً ، فذلك أمر لا شك فيه، إذ كان أمراً لا يعقل بذاته، إنما يعقل دائماً لشىء إلى شىء ، فإنه لا إضافة إلا وهى عارضة .

أول عروضها للجوهر مثل : الأب والابن ، أو للكم فمنه ما هو مختلف فى الطرفين، ومنه ما هو متفق بالمختلف مثل : الضعف والنصف، والمتفق مثل: المساوى والمساوى، والموازى والموازى والمطابق والمطابق والمماس والمماس .

ومن المختلف ما اختلافه محدود ومحقق كالنصف والضعف ، ومنه ما هو غير محقق إلا أنه مبنى على محقق كالكثير الأضعاف والكل والجزء، ومنه ما ليس بمحقق بوجه مثل الزائد والناقص والبعض والجملة . وكذلك إذا وقع مضاف فى مضاف كالأزيد والأنقص فإن الأزيد إنما هو زائد بالقياس إلى زائد أيضاً مقيس إلى ناقص .

(٥) قدمناه : قدبيناه ط || وأما أنه : عروضها د (٦) إذ : بذاته || بذاته : + بل كان ص (٧) وهى عارضة : وهو عارض ب ، ح ، د ، ص ، ط ، م (٨) أول : ساقطة من د || للجوهر : بالجوهر ب، د، ص، م (١٠ — ١١) والمماس والمماس : والمماس ب (١٣) الأضعاف : والأضعاف د (١٤) بمحقق : محقق ط ، م (١٥) زائد : أزيد ط ، م || زائد : أزيد م ؛ + هو ص .

ومن المضاف ما هو فى الكيف فمنه متفق كالمشابهة، ومنه مختلف كالسريع والبطىء فى الحركة، والثقيل والخفيف فى الأوزان، والحاد والثقيل فى الأصوات وكذلك قد تقع فيها كلها إضافة فى إضافة ، وفى الاين كالأعلى والأسفل ، وفى المتى كالمتقدم والمتأخر، وعلى هذه الصفات، وتكاد تكون المضافات منحصرة فى أقسام المعادلة ، والتى بالزيادة والنقصان، والتى بالفعل والانفعال ومصدرها من القوة ، والتى بالمحاكاة .

فأما التى بالزيادة فإما من الكم كما تعلم ، وإما فى القوة مثل الغالب والقاهر والمانع وغير ذلك . والتى بالفعل والانفعال كالأب والابن والقاطع والمنقطع وما أشبه ذلك ، والتى بالمحاكاة فكالعلم والمعلوم والحس والمحسوس ، فإن بينهما محاكاة ، فإن العلم يحاكى هيئة المعلوم ، والحس يحاكى هيئة المحسوس ، على أن هذا لا ينضبط تقديره وتحديده .

لكن المضافات قد تحصر من جهة ، فقد يكون المضافان شيئين لا يحتاجان إلى شىء آخر من الأشياء التى لها استقرار فى المضاف حتى تعرض لأجله لها إضافة ، مثل المتيامن والمتياسر ، فليس فى المتيامن كيفية أو أمر من الأمور مستقر صار به مضافا بالتيامن إلا نفس التيامن . وربما احتيج إلى أن يكون فى كل واحد من الأمرين شىء حتى يصير به مضافا إلى الآخر ، مثل العاشق

(١) ما هو : ما ب ، جـ ، د ، ص ، م || كالمشابهة : كالمشابه هامش ص (٢) فى الحركة ساقطة من ب ، جـ ، د ، ط ، م (٣) فيها : منها د (٤) الى : فى ب ، ص ، م || كالمتقدم : كالمتقدمة ط || الصفات : الصفة جـ ، د ، ط ، م || وتكاد : + فى أن د | منحصرة : ساقطة من جـ ، ط (٥) والنقصان : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (٩) فكالعلم : كالعلم ب ، جـ (١٥) نفس التيامن : نفسه د || وربما : + كان فى كل واحد ط .

والمشوق . فإن فى العاشق هيئة إدراكية هى مبدأ الإضافة، وفى المشوق هيئة مدركة هى التى جعلته معشوقا لعاشقه .

وربما كان هذا شىء فى إحدى الجهتين دون الأخرى مثل العالم والمعلوم . فإن العالم قد حصل فى ذاته كيفية هى العلم، صار بها مضافاً إلى الآخر . والمعلوم لم يحصل فى ذاته شىء آخر، إنما صار مضافا لأنه قد حصل فى ذلك الآخر شىء هو العلم .

والذى بقى لنا ههنا من أمر المضاف أن نعرف هل الإضافة معنًى واحدٌ بالعدد وبالموضوع، موجود بين شيئين وله اعتباران كما ظنه بعض الناس، بل أكثرهم ؟ أو لكل واحد من المضافين خاصية فى إضافته ؟ فنقول : إن كل واحد من المضافين فإن له معنى فى نفسه بالقياس إلى الآخر، ليس هو المعنى الذى للآخر فى نفسه بالقياس إليه . وهذا بيّن فى الأمور المختلفة الإضافة كالأب فإن إضافته للأبوة — وهى وصف وجوده — فى الأب وحده ، ولكن إنما هو للأب بالقياس إلى شىء آخر فى الأب ، وليس كونه بالقياس إلى الآخر هو كونه فى الآخر، فإن الأبوة ليست فى الابن وإلا لكانت وصفا له يشتق له منه الاسم، بل الأبوة فى الأب . وكذلك أيضا حال الابن بالقياس إلى الأب فليس ههنا شىء واحد أنه هو فى كليهما، فليس ههنا إلا أبوة أو بنوة . وأما حالة موضوعة للأبوة والبنوة فلسنا نعرفها ولا لها اسم .

---

(١) فإن . . . المشوق : ساقطة من م (٢) لعاشقه : لهذا طا (٣) الأخرى : الآخر د (٤) بها : بها م || الآخر . شىء آخر م (٥) شىء : ساقطة من ط (٨) وله : وله ص ، له ط (٩) بعض . إضافته ب (١٣) آخر : + فهو ب ، جـ ، د ، ص ، م || الآخر : آخر د ، ط ، م (١٤) الآخر : آخر ب (١٥) فليس : وليس جـ ، ص (١٦) هو : فهو م (١٧) فلسنا : فليس ط ، م .

وإن كان ذلك كون كل واحد منهما بحال بالقياس إلى الآخر، فهذا ككون كل واحد من القُقنس والثلج أبيض ، فإنه ليس يجب أن يكون شيئا واحدا ، وليس كونه بالقياس إلى الآخر يجعله واحدا ، لأن ما لكل واحد بالقياس إلى الآخر فهو لذلك الواحد لا للآخر ، لكنه بالقياس إلى الآخر .

فإذا فهمت هـذا فيما مثلناه لك ، فاعرف الحال في سائر المضافات التي لا اختلاف فيها . وإنما يقع أكثر الإشكال في هذا الموضع ، فإنه لما كان لأحد الأخوين حالة بالقياس إلى الآخر، وكان للآخر أيضا حالة بالقياس إلى الأول، وكانت الحالتان من نوع واحد حُسِبَتا شخصاً واحدا وليس كذلك . فإن للأول أخوة الثاني أي له وصف أنه أخو الثاني ، ذلك الوصف له ولكن بالقياس إلى الثاني . وليس ذلك وصف الثاني بالعدد ، بل بالنوع ، كما لو كان الثاني أبيض والأول أبيض ، بل الثاني أيضا إنه أخو هذا الأول لأن له حاله في ذاته مقولة بالقياس إلى الأول .

وكذلك المماسة في المتماسين، فإن كل واحد منهما مماس لصاحبه بأن له مماسته التي لا تكون إلا بالقياس إلى الآخر إن كان الآخر مثله . فلا تظنن ألبتة أن عرضا واحدا بالعدد يكون في محلين حتى يحتاج أن تعتذر من ذلك في جملة العرض اسما مشككا كما فعله ضعفاء التمييز .

(١) واحد : ساقطة من جـ (٥) فإذا : فإن جـ ، ص || لك : ساقطة من ... فكذلك ب ؛ فلذلك د (٧) الأخوين : الآخرين ط ، م (٩) ذلك : وذلك ط (١٠) وصف : يوصف جـ ، ص (١١) مقولة : معقولة جـ ، ص ، طا (١٣) وكذلك . فكذلك د ؛ كذلك ط (١٣) مماسته : مماسة جـ ، ط ، م (١٤) إن : إذا ب ، جـ ، د ، ص || الآخر : للآخر ص ، د ، ص ، ط ، م (١٥) واحدا بالعدد : ساقطة من ب | يحتاج : يحمل ط ، م (١٦) مشككا : مشترد || ضعفاء : الضعفاء ب ، جـ ، م ؛ ضعيف د ، ط ؛ ضعيفا طا || التمييز : التميز ص .

لكن الأشد اهتماماً من هذا، معرفتنا هل الإضافة في نفسها موجودة في الأعيان أو أمر إنما يتصور في العقل، ويكون ككثير من الأحوال التي تلزم الأشياء إذا عقلت بعد أن تحصل في العقل، فإن الأشياء إذا عقلت تحدث لها في العقل أمور لم يكن لها من خارج، فتصير كلية وجزئية وذاتية وعرضية وتكون جنس وفصل وتكون محمول وموضوع وأشياء من هذا القبيل .

فقوم ذهبوا إلى أن حقيقة الإضافات إنما تحدث أيضا في النفس إذا عقلت الأشياء . وقوم قالوا : بل الإضافة شيء موجود في الأعيان ، واحتجوا وقالوا نحن نعلم أن هذا في الوجود أب ذلك ، وأن ذلك في الوجود ابن هذا ، عقل أو لم يعقل ، ونحن نعلم أن النبات يطلب الغذاء ، وأن الطلب مع إضافة ما ، وليس للنبات عقل بوجه من الوجوه ولا إدراك ، ونحن نعلم أن السماء في نفسها فوق الأرض ، والأرض تحتها، أدركت أو لم تدرك، وليست الإضافة إلا أمثال هذه الأشياء التي أومأنا إليها وهي وتكون للأشياء وإن لم تدرك .

وقالت الفرقة الثانية : إنه لو كانت الاضافة موجودة في الأشياء لوجب من ذلك أن لا تنتهي الإضافات، فإنه كان يكون بين الأب والابن إضافة ، وكانت تلك الاضافة موجودة لهما أو لأحدهما أو لكل واحد منهما . فمن حيث الأبوة للأب وهي عارضة له، والأب معروض لها ، فهي مضافة ، وكذلك البنوة . فههنا إذن علاقة للأبوة مع الأب والبنوة مع الابن خارجة عن العلاقة التي بين الأب والابن فيجب أن تكون للإضافة إضافة أخرى وأن تذهب إلى غير النهاية ، وأن تكون

(٢) يتصور : متصورا ط || العقل : العمل د || ككثير : لكثير م (٤) وجزئية : جزئية حـ ، د ؛ ساقطة من ب ، ط ، م (٧) وقالوا : فقالوا د (٨) الوجود : الموجود م || أب : أبوه || ر هذا : ابنه ب (١٠) نفسها : نفسه د (١١) وليست : وليس د || إلا أمثال : إلا في أمثال د ؛ إلا هـ ؛ إلا مثل ط (١٢) التي ساقطة من ط ، م (١٣) في الأشياء : للأشياء حـ (١٦) لها له ب ، حـ ، د (١٧) للأبوة : الأبوة ص || والبنوة : والابنوه ط || مع الابن : + وليست العلاقة التي بين الأب والابن ب .

أيضا من الإضافات ما هى علاقة بين موجود ومعـدوم ؛ كما نحن متقـدمون بالقياس إلى القرون التى تخلفنا وعالمون بالقيامة .

والذى تحل به الشبهة من الطريقين جميعا أن نرجع إلى حد المضاف المطلق فنقول : إن المضاف هو الذى ماهيته إنما تقال بالقيـاس إلى غيره ، فكل شىء فى الأعيان يكون بحيث ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره فذلك الشىء من المضاف. لكن فى الأعيان أشياء كثيرة بهذه الصفة ، فالمضاف فى الأعيان موجود ، فإن كان للمضاف ماهية أخرى فينبغى أن يجرد ما له من المعنى المعقول بالقياس إلى غيره وغيره ، إنما هو معقول بالقياس إلى غيره بسبب هذا المعنى ، وهذا المعنى ليس معقولا بالقياس إلى غيره بسبب شىء غير نفسه ، بل هو مضاف لذاته على ما علمت . فليس هناك ذات وشىء هو الإضافة ، بل هناك مضاف بذاته لا بإضافة أخرى فتنتهى من هذا الطريق الإضافات .

وأما كون هـذا المعنى المضاف بذاته فى هذا الموضوع ، فهو من حيث إنه فى هذا الموضوع ماهيته معقولة بالقياس إلى هذا الموضوع ، وله وجود آخر مثـلا وهو : وجود الأبوة ، وذلك الوجود أيضا مضاف . ولكن ليس ذلك هذا ، فليكن هذا عارضا من المضاف لزم المضاف ، وكل واحد منهما مضاف

(٢) بالقيامة : بالقيمة د ، م (٣) الطريقين : الطرفين د ، هامش ص ؛ الفريقين ط (٤) إنما تقال : معقولة جـ ، د ، ص ، م ؛ مقولة هامش جـ ؛ تكون معقولة ط || شىء : + يكون جـ ، ص ، ط (٥) تقال : تعقل ص ، ط ؛ بذلك . فذلك د || الشىء : + المضاف م (٧) غيره : ـــ فذلك المعنى هو الحقيقة المعنى المعقول بالقياس إلى د ، ص ؛ + فذلك المعنى هو بالحقيقة المعقول بالقياس إلى جـ ، ط ، م (٨) وغيره : غيره جـ ، د ، ص ، ط ؛ غيره وغيره م (١٠) وشىء : + ما ص (١١) فتنتهى : فانقطعت من ط (١٣) معقولة : مقولة م (١٤) وهو : وهى جـ ، د ، م || ولكن : لكن جـ ، م (١٥) المضاف (الأول) : + والمضاف جـ .

لذاته بل ما هو مضاف إليه لا بإضافة أخرى . فالكون محمولاً مضاف لذاته ، والكون أبوة صارت مضافة لذاته . ومن نفس هـذا الكون مضاف بذاته ليس يحتاج إلى إضافة أخرى يصير بها مضافا ، بل هو لذاته ماهية معقولة بالقياس إلى الموضـوع ؛ أى هو بحيث إذا عقلت ماهيته كانت محتاجة إلى أن يحضر فى الذهن شىء آخر يعقل هذا بالقياس إليه .

بل إذا أخذ هذا مضافا فى الأعيان فهو موجود مع شىء آخر لذاته لا لمعية أخرى تتمه ، بل بنفسه نفس المع أو المعيـــة المخصصة بنوع تلك الإضافة فإذا عقل احتيج إلى أن يعقل مع إحضار شىء آخر ، كما كانت ماهيـة الأبوة من حيث هى أبوة ، فذاتها مضافة بذاتها لا بإضافة أخرى رابطة ، وللعقل أن يخترع أمرا بينها كأنه معية خارجة منهما لا يضطر إليه نفس التصور، بل اعتبار آخر من الاعتبارات اللاحقة التى يفعلها العقل . فإن العقل قد يقرن أشياء بأشياء لأنواع من الاعتبـارات لا للضرورة ، فأما فى نفسها فهى إضافة ، لا بإضافة لأنها ماهية لذاتها تعقل بالقياس إلى الغير .

وههنا إضافات كثيرة تلحق بعض الذوات لذاتها لا لإضافة أخرى عارضة ، بل مثل ما يجرى عليه الأمر من لحوق هذه الإضافة للإضافة الأبوية . وذلك

(١) مضاف لذاته : مضافا لذاته د (٢) صارت : ساقطة من م || فإن : فإذ ط || الكون مضاف : الكون مضافا ص (٤) ماهيته : ماهية ب ، جـ ، د ، ط (٥) شىء : ساقطة من د || بالقياس : بقياس ط (٦ — ٧) لذاته لا لمعية أخرى : يعقل هذا بالقياس إليه ط (٨) فهذا : وإذا د ، ص ، ط ، م || بل ساقطة من ب (٩) أبوة : + بنوع تلك الإضافة ط || بذاتها : لذاتها ص ، م (١٠) لا يضطر : لا يضطره ص ، م || التصور : المتصور م (١١) الاعتبارات : الاعتبارات ب ، جـ ، د (١٢) للضرورة : الضرورة د (١٣) الغير : غيره د (١٤) وههنا : فههنا م || بعض : بعضها ط (١٥) الإضافة : لإضافة ط || الأبوية : الأبوة هامش ص || وذلك : + محقق م .

مثل لحوق الإضافة لهيئة لعلم ونها لا تكون لاحقة بإضافة أخرى فى نفس الأمور ، بل تلحقها لذاتها ، وإن كان العقل ربما اخترع هناك إضافة أخرى.

وإذ قد عرفت هذا فقد عرفت أن المضاف فى الوجود موجود بمعنى أن له هذا الحد ، وهذا الحد لا يوجب أن يكون المضاف فى الوجود إلا عرضاً إذا عقل كان بالصفة المذكورة ، ولا يوجب أن يكون أمراً قائم الذات واحداً واصلا بين الشيئين .

وأما القول بالقياس فإنما يحدث فى العقل ، فيكون ذلك هو بالإضافة العقلية والإضافة الوجودية ما بيناه ، وهو كونه بحيث إذا عقل كان معقول الماهية بالقياس، وأما كونه فى العقل فأن يكون عُقِلَ بالقياس إلى غيره، فله فى الوجود حكم ، وله فى العقل حكم ، من حيث هو فى العقل لا من حيث الإضافة . ويجوز فى العقل إضافات مخترعة إنما يفعلها العقل بسبب الخاصية التى للعقل منها.

فالمضاف إذن موجود فى الأعيان وبان أن وجوده لايوجب أن يكون هناك إضافة إلى إضافة بغير نهاية . وليس يلزم من هذا أن يكون كل ما يعقل مضافا يكون له فى الوجود إضافة .

وأما المتقدم والمتأخر فى الزمان ، وأحدهما معدوم وما أشبه ذلك ، فإن التقدم والتأخر متضايفان بين الموجود إذا عُقِلَ ، وبين المعقول الذى ليس مأخوذا عن الوجود الخاص ، فاعلمه .

---

(٢) أخرى : ساقطة من ب ، م (٣) وإذ : وإذ جـ ، ص ، م || قد : ساقطة من د ، م || عرفت : علمت هامش جـ (٤) وهذا الحد : ساقطة من ب ، جـ ، د ، ط (٦) الشيئين : شيئين جـ ، ص ، م (٩) فأن : بأن جـ (١١) العقل : فى العقول د (١٣) إلى إضافة : ساقطة من ط || نهاية : النهاية جـ || مايعقل : مايعقل م (١٦) إذا : وإذ د (١٧) الخاص : الحاضر جـ ، ص ، م || فاعلمه : فاعلم د .

فإن الشيء فى نفسه ليس بمتقدم إلا بشيء موجود معه ، وهـذا النوع من المتقـدم والمتأخر موجود للطرفين معاً فى الذهن ، فإنه إذا أحضرت فى الذهن صورة المتقدم وصورة المتأخر عقلت النفس هـذه المقايسة واقعة بين موجودين معه ، إذ كانت هذه المقايسة بين موجودين فى العقل . وأما قبل ذلك فلا يكون الشيء فى نفسه متقدما ، فكيف يتقدم على لا شيء موجود ؟ فما كان من المضافات على هـذه السبيل فإنما تضايفها فى العقل وحده ، وليس فى الوجود له معنى قائم من حيث هـذا التقدم والتأخر ، بل هذا التقدم والتأخر بالحقيقة معنى من المعانى العقلية ومن المناسبـات التى يفرضها العقل والاعتبارات التى تحصل للأشياء إذا قايس بينها العقل وأشار إليها .

(١) فإن : إن د ، ص ، م || بشيء : لشيء م (٢) للطرفين : الطرفين جـ ، ص || أحضرت : أحضرت ب ، د ، ط ، م (٣) موجودين : الموجودين جـ ، ص ، ط (٧) التقدم والتأخر : المتقدم والمتأخر ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) معنى : ساقطة من ب ، د ، ط ، م || ومن المناسبات : والمناسبات ب ، د ، ط ، م || يفرضها العقل : يفرضها ص (٩) إليها : إليهما ط .

المقالة الرابعة

وفيها ثلاثة فصول (٢)



(١) المقالة الرابعة : ساقطة من د ؛ + من الجملة الأولى من الكتاب ثلاثة فصول م

(٢) وفيها ثلاثة فصول : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص ، م .



[الفصل الأول]

(١) فصل

فى المتقدم والمتأخر ، وفى الحدوث

لما تكلمنا على الأمور التى تقع من الوجود والوحدة موقع الأنواع ، فبالحرى أن نتكلم فى الأشياء التى تقع منهما موقع الخواص والعوارض اللازمة ، ونبدأ أولا بالتى تكون للوجود ومنها بالتقدم والتأخر .

فنقول : إن التقدم والتأخر وإن كان مقولاً على وجوه كثيرة فإنها تكاد أن تجتمع على سبيل التشكيك فى شىء ، وهو أن يكون للمتقدم ، من حيث هو متقدم ، شىء ليس للمتأخر ، ويكون لا شىء للمتأخر إلا وهو موجود للمتقدم . والمشهور عند الجمهور هو المتقدم فى المكان أو الزمان . وكأنّ التقدم والقبل فى أشياء لها ترتيب ، فما هو فى المكان فهو الذى أقرب من ابتداء محدود ، فيكون له أن يلى ذلك المبدأ حيث ليس يلى ما هو بعده ، والذى بعده يلى ذلك المبدأ وقد وليه هو . وفى الزمان كذلك أيضا بالنسبة إلى الآن الحاضر أو آن يفرض مبدأ وإن كان مبدأ مختلفا فى الماضى والمستقبل كما تعلم .

ثم نقل اسم القبل والبعد من ذلك إلى كل ما هو أقرب من مبدأ محدود . وقد يكون هذا التقدم المرتبى فى أمور بالطبع ، كما أن الجسم قبل الحيوان

---

(٣) المتقدم والمتأخر : المتأخر والمتقدم ص || وفى الحدوث : والحدوث م (٥) منهما : منها ص (٧) وإن : إن ط (٨) شىء : + واحد جـ || وهو : هو جـ (١٠) والزمان : وفى الزمان م || وكأن : وكان ص || للتقدم . المتقدم ب ، ص ، ط ، م (١١) فما : كما جـ ، د ، ص ، ط ، م || المكان : + وما هو فى المكان جـ ؛ + فما كان فى نسبة المكان د || فهو : وهو — [الذى ؛ + هو م (١٣) مبدأ : ساقطة من ص ، م (١٦) المرتبى : الرتبى جـ ، د ، ص ، ط ،

بالقياس إلى الجوهر ووضع الجوهر مبدأ . ثم إن جعل المبدأ الشخص اختلف، وكذلك الأقرب من المحرك الأول ، كالصبي يكون قبل الرجل . وقد يكون فى أمور لا من الطبع ، بل إما بصناعة كنغم الموسيقى ، فإنك إن أخذت من الحدة كان المتقدم غير الذى يكون إذا أخذت من الثقل ؛ وإما بحث واتفاق كيف كان .

ثم نقل إلى أشياء أخرى فجعل الفائق والفاضل والسابق أيضاً ولو فى غير الفضل متقدما ، فجعل نفس المعنى كالمبدأ المحدود . فما كان له منه ما ليس للآخر ، وأما الآخر فليس له إلا ما لذلك الأول فإنه جعل متقدما . فإن السابق فى باب ما له ما ليس للثانى ، وما للثانى منه فهو للسابق وزيادة . ومن هذا القبيل ما جعلوا المخدوم والرئيس قبل ، فإن الاختيار يقع للرئيس وليس للمرؤوس ، وإنما يقع للمرؤوس حين وقع للرئيس فيتحرك باختيار الرئيس .

ثم نقلوا ذلك إلى ما يكون هذا الاعتبار له بالقياس إلى الوجود ، فجعلوا الشئ الذى يكون له الوجود أولا وإن لم يكن للثانى والثانى لا يكون له إلا وقد كان للأول وجوداً متقدما على الآخر مثل : الواحد ، فإنه ليس من شرط الوجود للواحد أن تكون الكثرة موجودة ، ومن شرط الوجود للكثرة أن يكون الواحد موجودا . وليس فى هذا أن الواحد يفيد الوجود للكثرة أولا يفيد ، بل إنه يحتاج إليه حتى يفاد للكثرة وجود بالتركيب منه .

ثم نقل بعد ذلك إلى حصول الوجود من جهة أخرى ، فإنه إذا كان شيئان وليس وجود أحدهما من الآخر ، بل وجوده له من نفسه أو من شئ ثالث ،

---

(١) الشخص : لشخص ص ، ط ، م (٢) المحرك : المتحرك د ، ط (٨) الأول : ساقطة من د || فإنه : ساقطة من ب || فى : من ط (٩) للثانى وما للثانى : الثالى وما للثالى د ، ط ، م ؛ كالثانى وما للثالى ص ، ص || ومن : من ص ، ص (١٤) وجودا متقدما : وجود متقدم ص || فإنه : وإنه م (١٦) إنه : إنها ط (١٧) إليه : إليها ط .

لكن وجود الثانى من هذا الأول ، فله من الأول وجوب الوجود الذى ليس له لذاته من ذاته ، بل له من ذاته الإمكان على تجويزمن أن يكون ذلك الأول مهما وجد لزم وجوده أن يكون علة لوجوب وجود هذا الثانى ، فإن الأول يكون متقدماً بالوجود لهذا الثانى . ولذلك لا يستنكر العقل البتة أن تقول : لما حرك زيد يده تحرك المفتاح ، أو تقول : حرك زيد يده ثم تحرك المفتاح . ويستنكر أن تقول : لما تحرك المفتاح حرك زيد يده ، وإن كان يقول : لما تحرك المفتاح علمنا أنه قد حرك زيد يده . فالعقل مع وجود الحركتين معا فى الزمان يفرض لأحدهما تقدماً وللآخر تأخراً إذ كانت الحركة الأولى ليس سبب وجودها الحركة الثانية ، والحركة الثانية سبب وجودها الحركة الأولى. ولا يبعد أن يكون الشئ مهما وجد وجب ضرورةً أن يكون علة لشئ . وبالحقيقة فإن الشىء لا يجوز أن يكون بحيث يصح أن يكون علةً للشىء إلا ويكون معه الشىء . فإن كان من شرط كونه علة نفس ذاته ، فمادام ذاته موجوداً يكون علة وسببا لوجود الثانى ؛ وإن لم يكن شرط كونه علة نفس ذاته ، فذاته بذاته ممكن أن يكون عنه الشىء وممكن أن لا يكون وليس أحد الطرفين أولى من الآخر .

وكذلك المتكون هو كذلك ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون. فلا من حيث هو ممكن أن يكون هو بموجود ، ولا من حيث ذلك ممكن أن يكونه ، فذلك معط للوجود. وذلك لأن كون الشىء عن الممكن أن يكونه ليس لذات أنه ممكن أن يكونه ،

(١) وجود : + الشىء جـ ، د ، ص ، ط (٤) ولذلك : ولهذا م (٥) تحرك المفتاح أو تقول . . . . . يده : ساقطة من م (٧) الزمان : زمان د ، ط (٨) إذ : إذا د ، ص ؛ إذ لو ط || الحركة : حركة د || ليس : ليست جـ ، ص (١٠) الشئ : الشىء جـ ، د ، ص ، ط || وبالحقيقة : بالحقيقة ط ، م (١١) للشىء : + وبالحقيقة ب (١٢) من : ساقطة من ب ، م (١٣) فذاته بذاته : ساقطة من د || ممكن : يمكن د (١٤) الطرفين : + له جـ ؛ + به ص (١٥) وكذلك : فكذلك د ، ط ، م || المتكون : المكون ط ؛ المكون د (١٦) بموجود : موجود ب || ممكن أن يكونه : أن يكونه ممكن ط (١٧) كون . يكون ط ،

فنفس كونه ممكنا ليس كافيا فى أن يكون الشىء عنه . فإن كان نفس كونه ممكنا أن يكونه ، وإن لم يكن كافيا ، فقد يكون معه الشىء موجوداً مرة ، ومرة لا يكون ، ونسبته إلى الذى يكون والذى لا يكون ، فى الحالتين ، نسبة واحدة . وليس فى الحالة التى تميز فيها أن يكون من أن لا يكون تميز أمر بسببه يوجد المعلول مع إمكان كونه عن العلة تميزاً يخالف به حال لا وجود المعلول عن العلة مع إمكان كونه عن العلة . فتكون نسبة كونه عن العلة إلى وجود الشىء عنه ولا وجوده عنه واحدة ، و . نسبته إلى وجود الشىء عنه ونسبته إلى لا وجوده عنه واحدة . فليس كونه علة أولى من لا كونه علة ، بل العقل الصحيح يوجب أن يكون هناك حال يتميز بها وجوده عنه عن لا وجوده . فإن كانت تلك الحال أيضا توجب هذا التميز ، فهذه الحال إذا حصلت للعلة وحدث تكون جملة الذات وما اقترن إليها هو العلة ، وقبل ذلك فإن الذات كانت موضوع العلية . وكان الشىء الذى يصح أن يصير علة ولم يكن ذلك الوجود وجود العلة ، بل وجوداً إذا انضاف إليه وجود آخر كان مجموعهما العلة ، وكان حينئذ يجب عنه المعلول سواء كان ذلك الشىء إرادة أو شهوة أو غضبا أو طبعا حادثا أو غير ذلك ، أو أمرا خارجاً منتظرا لوجود العلة . فإنه إذا صار بحيث يصلح أن يصدر عنه المعلول من غير نقصان شرط بقى وجب وجود المعلول .

---

(٢) يكونه : يكون ط ؛ + وإلا كان عنه ما دام ذاته موجودا ويكون واجبا أن يكونه لا ممكنا جـ || معه : مع ط (٣) والذى لا يكون ولا : ونه ص ، م (٤) فيها : منها ب ، د ، م || تميز : تمييز ط (٥) إمكان كونه : إمكانه د || تميزا : تميزا ص (٥ — ٦) تميزا . . . . مع إمكان كونه عن العلة : ساقطة من م (٧ — ٨) ونسبته إلى : ساقطة من ب (٩) يتميز : تميز جـ ، م || بها وجوده : به وجوده ب ؛ بها وجودها ط (١١) وحدث : وحدت م ؛ + هى جـ ، د ، ص ، ط (١٢) وكان : + من ط (١٣) وجودا : وجود جـ ، د ، ص ؛ وجود العلة وجود ط (١٥) منتظرا : ينتظر الوجود جـ ، د ، ط ، م (١٦) نقصان : نقص جـ .

فإذن وجود كل معلول واجب مع وجود علته ، ووجود علته واجب عنه وجود المعلول . وهما معاً فى الزمان أو الدهر أو غير ذلك ، ولكن ليسا معاً فى القياس إلى حصول الوجود . وذلك لأن وجود ذلك لم يحصل من وجود هذا ، فذلك له حصول وجود ليس من حصول وجود هذا ، ولهذا حصول وجود هو من حصول وجود ذلك ، فذلك أقدم بالقياس إلى حصول الوجود .

ولقائل أن يقول : إنه إذا كان كل واحد منهما إذا وجد وجد الآخر ، و إذا ارتفع ارتفع الآخر ، فليس أحدهما علة والآخر معلولا ، إذ ليس أحدهما أولى أن يكون علة فى الوجود دون الآخر .

ونحن نجيب عن ذلك دون أن ننظر فيما يتضمنه مفهوم هذه القضية ، وذلك لأنه ليس إذا وجد كل واحد منهما فقد وجد الآخر بلا تفصيل واختلاف . وذلك لأن معنى " إذا " لا يخلو إما أن يعنى به أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه فى الوجود نفسه أن يحصل الآخر ، أو أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه فى الوجود أن يكون قد حصل وجود الآخر ، أو أن وجود كل منهما إذا حصل فى العقل يجب عنه أن يحصل الآخر فى العقل ، أو أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه فى العقل أن يكون قد حصل الآخر فى الوجود أو حصل فى العقل ، فإن لفظة " إذا " فى مثل هذه المواضع مشتركة مغلطة .

(١) واجب عنه . وجب عنه د (٢) وجود : موجود د (٣) الوجود : الموجود ط || ذلك : + الأول م (٣ — ٤) من وجود هذا : من هذا ب ، ص ، م (٥) فذلك : فذاك م (٧) و إذا : وإن جـ || ارتفع ارتفع : رفع ارتفع م (٩) ونحن نجيب عن ذلك : معقول وجوابه ب ؛ ونحن نجيب عن ذلك هامش ص (١١) معنى : المعنى د (١٢) حصل : + عنه فى الوجود عنه م (١٢ — ١٣) نفسه . . . الوجود : ساقطة من ب (١٣) عنه فى الوجود : ساقطة من جـ (١٤) كل : + واحد جـ || عنه : + فى العقل د (١٥) أو أن : لو أن ص ، ط || يجب عنه فى العقل : فى العقل يجب عنه جـ ، د .

نقول : إن الأول كاذب غير مسلم ، فإن أحدهما هو الذى إذا حصل يجب عنه حصول الآخر بعد إمكانه وهو العلة . وأما المعلول فليس حصوله يجب عنه حصول العلة ، بل العلة تكون قد حصلت حتى حصل المعلول .

وأما القسم الثانى فلا يصدق فى جانب العلة ، فإنه ليس إذا وجدت العلة وجب فى الوجود إن كان المعلول قد حصل من تلقاء نفسه أو بغير العلة ، وذلك لأنه إن كان قد حصل فلم يجب فى الوجود من حصول العلة إذا وجدت العلة وكانت تلك قد حصلت مستغنية الوجود ، إلا أن لا يعنى "بحصلت" ما مضى . ولكن تعنى المقارنة ولا تصدق من جانب المعلول من وجهين : وذلك لأن العلة وإن كانت حاصلة الذات فليس ذلك واجب من حصول المعلول . والوجه الثانى أن الشيء الذى قد حصل يستحيل أن يجب وجوده بحصول شيء يفرض حاصلاً إلا أن لا يعنى بلفظ "حصل" مفهومه .

وأما القسمان الآخران : الأول منهما صحيح ، فإنه يجوز أن يقال : إذا وجدت العلة فى العقل وجب عند العقل أن يحصل المعلول الذى تلك العلة علته بالذات فى العقل ، وأيضا إذا وجد المعلول فى العقل وجب أن يحصل أيضا وجود العلة فى العقل .

وأما الثانى منهما وهو القسم الرابع فيصدق منه قولك : إنه إذا وجد المعلول شهد العقل بأن العلة قد حصل لها وجود لا محالة مفروغ عنه حتى يحصل

---

(٥) قد : ساقطة من م || بغير : لغير ص (٦) إذا : إذ ب ، م (٨) تعنى : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط ، م || المقارنة : + تصح ح ، د ، ص ، ط || ولا تصدق : فلا تصدق ب ، ص ، ط ، م || من (الأول) : فى ط (١٢) يقال : فرل ب ، ح ، د ، م || إذا : إذ ط (١٣) العلة ... المعلول : ساقطة من د || الذى : التى ب || العلة : ساقطة من ب ، ط ، م (١٣–١٤) الذى ... وجد : ساقطة من د (١٤) فى : ساقطة من ص ، ط ، م (١٧) مفروغ : مرفوع د || يحصل : حصل ص ، م .

المعلول ، وربما كانت فى العقل بعد المعلول لا فى الزمان فقط ، ولا يلزم أن يصدق القسم الآخر من هذين القسمين الداخلين فى الرابع لما قد عرفت .

وكذلك فى جانب الرفع ، فإنه إذا رفعنا العلة رفعنا المعلول بالحقيقة ، وإذا رفعنا المعلول لم نرفع العلة ، بل عرفنا أن العلة تكون قد ارتفعت فى ذاتها أولا حتى أمكن رفع المعلول . فإنا لما فرضنا المعلول مرفوعا فقد فرضنا ما لا بد من فرضه معه بالقوة ، وهو أنه كان ممكنا رفعه . وإذا كان ممكنا رفعه فإنما أمكن بأن رفع العلة أولاً ، فرفع العلة وإثباته سبب رفع المعلول وإثباته ، ورفع المعلول دليل رفع ذلك ، وإثباته دليل إثباته .

فنرجع إلى حيث فارقناه ، فنقول فى حل الشبهة : إنه ليست المعية هى التى أوجبت لأحدهما العلية ، حتى يكون ليس أحدهما أولى بالعلية من الآخر لأنهما فى المعية سواء ، بل إنما اختلفا لأن أحدهما فرضناه أنه لم يجب وجوده بالآخر ، بل مع الآخر ، والثانى فرضناه أنه كما أن وجوده مع وجود الآخر فكذلك هو بالآخر .

فهكذا يجب أن تحقق هذه المسألة . ومما يشكل ههنا أمر القوة والفعل ، وأنه أيهما أقدم وأيهما أشد تأخرا ، فإن معرفة ذلك من المهمات فى أمر معرفة التقدم والتأخر ، وعلى أن القوة والفعل نفسه من عوارض الوجود ولواحقه ، والأشياء التى يجب أن تعلم حيث تعلم أحوال الموجود المطلق .

---

(٣) الرفع : الرابع م || فإنه : فإنا ب ، ط ، م || العلة رفعنا : ساقطة من ط (٤) لعلة : علة ب || ارتفعت : ارتفع ج (٥) فإنا : فلأنا ط ، م (٦) وإذا : وإن ط ، م || بأن : ساقطة من ج ، ص ، ط (٩) فنرجع : فرجع ص || فارقناه : فارقنا ب ؛ ما فارقناه ص ، ط || هى التى : التى ج ؛ التى هى ، ط (١٠) المعية : + العلية د (١٢) أنه : فإنه د || أن : كان ط || مع وجود : مع وجوب م (١٤) فهكذا : فكذا د (١٥) أيهما : أيها ص (١٧) الموجود : الوجود ط .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى القوة والفعل والقدرة والعجز وإثبات المادة لكل متكون

إن لفظة القوة وما يرادفها قد وضعت أول شىء للمعنى الموجود فى الحيوان ، الذى يمكنه بهـا أن تصدر عنه أفعال شاقة من باب الحركات ليست بالأكثرية الوجود عن النـاس فى كميتها وكيفيتها ، ويسمى ضدها الضعف ، وكأنها زيادة وشـدة من المعنى الذى هو القدرة ، وهو أن يكون الحيوان بحيث يصدر عنه الفعل إذا شاء ، ولا يصدر عنه إذا لم يشأ ، التى ضدها العجز .

ثم نقلت عنه فجعلت للمعنى الذى لا ينفعل له وبسببه الشىء بسهولة ، وذلك لأنه كان يعرض لمن يزاول الأعمال والتحريكات الشاقة أن ينفعل أيضا منها ، وكان انفعاله والألم الذى يعرض له منه يصده عن إتمام فعله . فكان إن انفعل انفعالا محسوسا قيل له : ضعف وليست له قوة ، وإن لم ينفعل قيل : إن له قوة . فكان أن " لا ينفعل " دليلا على المعنى الذى سميناه أولاً قوة .

ثم جعلوه اسم هـذا المعنى حتى صار كونه بحيث لا ينفعل إلا يسيراً يسمى قوة ، وإن لم يفعل شيئا . ثم جعلوا الشىء الذى لا ينفعل البتة أولى بهـذا

(٣) فى : + أحوال م (٤) إن : واعلم أن ط || القوة : + والفعل ط || قد : فقد جـ ، د ، ص || أول : + كل معنى د (٥) بها : به ب (٦) الناس : الحيوان د || ضدها : ضده ب ، جـ ، ط ، م ؛ صدها د || وكأنها : وكأنه م (٨) ولا يصدر عنه : ولا يصدر ط ، م || التى : الذى د ، ص ، م || العجز : العجز ب ، سـ ، د ، ص ، م (٩) وبسببه : بسببه ط (١١) فكان : فكأنه د || ب ، ساقطة من ط ، م || انفعل : انفعل د (١٢) قيل له : قيل سـ ، سـ ، م || وليست : وليس سـ ، جـ ، د (١٣) لا ينفعل : لا ينفعل ط ، م || دليلا : دليل ب (١٤) جعلوه : جعل د (١٥) قوة : + ثم جعلوه ط || شيئا : + وحفظا ط ، م .

الاسم ، فسموا حالته من حيث هو كذلك قوة . ثم صيروا القدرة نفسها — وهى الحال التى للحيوان ، وبها يكون له أن يفعل ، وأن لا يفعل ، بحسب المشيئة ، وعدم المشيئة ، وزوال العوائق — قوة ، إذ هو مبدأ الفعل .

ثم أن الفلاسفة نقلوا اسم القوة ، فأطلقوا لفظ القوة على كل حال تكون فى شىء هو مبدأ تغير يكون منه فى آخر من حيث ذلك آخر ، وإن لم يكن هناك إرادة ، حتى سموا الحرارة قوة لأنها مبدأ التغير من آخر فى آخر بأنه آخر . حتى أن الطبيب إذا حرك نفسه أو عالج نفسه وكان مبدأ التغير منه فيه ، فليس ذلك فيه من حيث هو قابل للعلاج أو الحركة ، بل من حيث هو آخر ، بل كأنه شيئان : شىء له قوة أن يفعل ، وشىء له قوة أن ينفعل ، ويشبه أن يكون الأمران منه مفترقين فى جزءين . فيكون مثلا المحرك فى نفسه ، والمتحرك فى بدنه ، وهو المحرك بصورته والمتحرك فى مادته . فهو من حيث يقبل العلاج غيرٌ لذاته من حيث يعالج .

ثم بعد ذلك لما وجدوا الشىء الذى له قوة بالمعنى المشهور — قدرة كانت أو شدة قوة — ليس من شرط تلك القوة أن يكون بها فاعلا بالفعل ، بل له من حيث القوة إمكان "أن يفعل" وإمكان أن "لا يفعل" نقلوا اسم القوة إلى الإمكان . فسموا الشىء الذى وجوده فى حد الإمكان موجوداً بالقوة ، وسموا إمكان قبول الشىء وانفعاله قوة انفعالية ، ثم سموا تمام هذه القوة فعلا وإن لم يكن فعلا ، بل انفعالا ، مثل تحرك أو تشكل أو غير ذلك . فإنه لما

(١) نفسها : بنفسها جـ ، ط (٢) الحال : الحالة جـ ، د ، ط (٤) لفظ : لفظة م
(٥) ذلك آخر : ذلك الآخر جـ (٧) أن الطبيب : ساقطة من ب ، د || أنه جـ ، م
(١٠) فيكون : فكان ب ، ساقطة من ط (١١) فى مادته : بمادته جـ ، ص ، ط (١٤) القوة : + هو د ، ص ، ط ، م (١٧) انفعالية : انفعاله ط || تمام : إتمام جـ ، ط ، م .

كان هناك المبدأ الذى يسمى قوة ، وكان الأصل الأول فى المسمى بهذا الاسم إنما هو على ما هو بالحقيقة فعل ، سموا هذا الذى قياسه إلى ما سموه الآن قوة ، كقياس الفعل إلى المسمى قديما قوة باسم الفعل ، ويعنون بالفعل حصول الوجود . وإن كان ذلك الأمر انفعالاً ، أو شيئاً ليس هو فعلا ولا انفعالا ، فهذه هى القوة الانفعالية ، وربما قالوا قوة لجودة هذه وشدتها .

والمهندسون لما وجدوا بعض الخطوط من شأنه أن يكون ضلع مربع ، وبعضها ليس ممكنا له أن يكون ضلع ذلك المربع ، جعلوا ذلك المربع قوة ذلك الخط كأنه أمر ممكن فيه . وخصوصا إذ تخيّل بعضهم أن حدوث هذا المربع هو بحركة ذلك الضلع على مثل نفسه .

وإذ قد عرفت القوة ، فقد عرفت القوى ، وعرفت أن غير القوى إما الضعيف وإما العاجز وإما السهل الانفعال وإما الضرورى ، وإما أن لا يكون المقدار الخطى ضلعا لمقدار سطحى مفروض .

وقد يشكل من هذه الجملة أمر القوة التى بمعنى القدرة ، فإنها يظن أنها لا تكون موجودة إلا لما من شأنه أن يفعل ، ومن شأنه أن لا يفعل . فإن كان لما من شأنه أن يفعل فقط فلا يرون أن له قدرة ، وهذا ليس بصادق . فإنه إن كان هذا الشىء الذى يفعل فقط يفعل من غير أن يشأ ويريد ، فذلك ليس له قدرة ولا قوة بهذا المعنى ، وإن كان يفعل بإرادة واختيار إلا أنه دائم الإرادة

(١) هناك : ساقطة من د || الأول : ساقطة من ط (٦) ضلع مربع : ضلعا لمربع جـ ، ص (٧) ذلك : ساقطة من د (٨) فيه : منه م | إذ : وإذ ب ؛ إذ د ، ص || بعضهم : لبعضهم ب ، جـ ، ط ، م (٩) مثل : ضلع ط (١٠) غير : الغير جـ (١٤) لما : ساقطة من ب ، د (١٤ — ١٥) ومن شأنه ... يفعل : ساقطة من م (١٥) قدرة : + فقط د (١٦) له : ساقطة من م (١٧) واختيار : ساقطة من ب ، د ، م .

ولا يتغير ، وإرادته وجودا اتفاقيا أو يستحيل تغيرها استحالة ذاتية ، فإنه يفعل بقدرة . وذلك لأن حد القدرة التي يؤثرون هؤلاء أن يحدوها به موجود ههنا ، وذلك لأن هذا يصح عنه أنه يفعل إذا شاء وأن لا يفعل إذا لم يشأ ، وكلا هذين شرطيان ، أي أنه إذا شاء فعل ، وإذا لم يشأ لم يفعل . وإنما هما داخلان في تحديد القدرة على ما هما شرطيان ، وليس من صدق الشرطي أن يكون هناك استثناء بوجه من الوجوه ، أو صدق حمل ، فإنه ليس إذا صدق قولنا : إذا لم يشأ لم يفعل ، يلزم أن يصدق : لكنه لم يشأ وقتا ما ، وإذا كذب : أنه لم يشأ ألبتة ، يوجب ذلك كذب قولنا : وإذا لم يشأ لم يفعل . فإن هذا يقتضي أنه لو كان لا يشاء لما كان يفعل ، كما أنه إذا يشاء فيفعل . وإذا صح أنه إذا شاء فعل ، صح أنه إذا فعل فقد شاء أي إذا فعل فعل من حيث هو قادر . فيصح أنه إذا لم يشأ لم يفعل ، وإذا لم يفعل لم يشأ ، وليس في هذا أنه يلزم أن لا يشأ وقتا ما . وهذا بين لمن عرف المنطق .

وهذه القُوَى التي هي مبادئ الحركات والأفعال ، بعضها قوى تقارن النطق والتخيل ، وبعضها قوى لا تقارن ذلك . والتي تقارن النطق والتخيل تجانس النطق والتخيل ، فإنه يكاد أن يعلم بقوة واحدة الإنسان واللا إنسان ، ويكون لقوة واحدة أن تتوهم أمر اللذة والألم ، وأن تتوهم بالجملة الشيء وضده .

---

(١) ولا يتغير : لايتغير م || وإرادته : إرادته م (٢) به : ساقطة من ط (٤) شرطيان : شرطي ب || وإنما هما : وإنهما جـ ، د ؛ وإنما ص ، ط (٦) ليس : ساقطة من ب ، د ، ط (٧) وإذا : بأنه إذا جـ ، د ، ص ؛ أو إذا م (٧ — ٨) لم يشأ . لا يشأ جـ ، د ، ص ، م (٨) وإذا : أو إذا ط (٩) إذا يشاء : لا يشاء م || وإذا : فإذا د ، ص ، ط ، م (١١) وليس . + يلزم ط || يلزم : يلزمهم د (١٢) لمن عرف المنطق : لما عرفت في المنطق ط (١٣) مبادئ : مبدأ د || الحركات : الحركات ط ، م . (١٤) والتخيل : أو التخيل د ، ص ، ط ، م || والتي : والذي د ، م || تقارن . لاتقارن ب || النطق : المنطق د (١٥) النطق : المنطق د || والتخيل : والمتخيل ط (١٦) أمر : إمرة جـ ، ط || بالجملة الشيء : بالشيء ط .

وكذلك هذه القوى أنفسها أو حادها تكون قوة على الشىء وعلى ضده ، لكنها بالحقيقة لا تكون قوة تامة أى مبدأ تغير من أمر آخر فى آخر بأنه آخر بالتمام وبالفعل إلا إذا اقترن بها الإرادة منبعثة عن اعتقاد وهى تبع لتخيل شهوانى أو غضبى ، أو عن رأى عقلى تابع لفكرة عقلية أو تصور صورة عقلية . فتكون إذا اقترن به تلك الإرادة ولم تكن إرادة مميلة بعد ، بل إرادة جازمة ، وهى التى هى الإجماع الموجب لتحريك الأعضاء ، صارت لا محالة مبدأ للفعل بالوجوب ، إذ قد بينا أن العلة ما لم تصر علة بالوجوب حتى يجب عنها الشىء لم يوجد عنها المعلول ، وقبل هذه الحال فإنما تكون الإرادة ضعيفة لم يقع إجماع. فهذه القوى المقارنة للنطق — بانفرادها — لا يجب من حضور منفعلها ووقوعه منها بالنسبة التى إذا فعلت فيه فعلا ، فعلت بها أن يكون يفعل بها وهى بعد قوة .

وبالجملة لا يلزم من ملاقاتها للقوة المنفعلة أن تفعل ذلك ، وذلك لأنه لو كان يجب عنها وحدها أن تفعل لكان يجب من ذلك أن يصدر عنها الفعلان المتضادان والمتوسطات بينهما ، وهذا محال ؛ بل إذا صارت كما قلنا فإنها تفعل بالضرورة .

وأما القوى التى فى غير ذوات النطق والتخيل فإنها إذا لاقت القوة المنفعلة وجب هناك الفعل ، إذ ليس هناك إرادة واختيار تنتظر ، وإن انتظر هناك فيكون طبع ينتظر . فإذا كان يحتاج إلى طبع فذلك الطبع هو إما المبدأ للأمر ،

(١) هذه : هذا ط | أو حادها : أو حدها ج ، د ، ص (٢) أمر : ساقطة من م (٣) إلا إذا : إذ ط ‖ الإرادة : إرادة ط (٥) مميلة : مخمنة ب ، د ، ص ‖ جازمة : حادثة هامش ص (٦) الإجماع : بالإجماع د ‖ للفعل : بالفعل ط (١٠) إذا فعلت : إذا فعل هامش ج ‖ فعلا : ساقطة من ب ، ج ، م (١١) قوة : القوة د (١٨) فإذا : فإذ م ‖ المبدأ : مبدأ د ‖ للأمر : للآخر ط .

وإما جزء من المبدأ . والمبدأ مجموع ما كان قبل وما حصل ويكون حينئذ نظيرا للإرادة المنتظرة . لكن الإرادة تفارق هذا من حيث تسلم ، والقوة الانفعالية أيضا التي يجب إذا لاقت الفاعل أن يحدث الانفعال في هذه الأشياء هي القوة الانفعالية التامة ، فإن القوة الانفعالية قد تكون تامة وقد تكون ناقصة ، لأنها قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة . فإن في المني قوة أن يصير رجلا ، وفي الصبي أيضا قوة أن يصير رجلا ، لكن القوة التي في المني تحتاج إلى أن تلقاها أيضا قوة محركة قبل المحرك إلى الرجلية ، لأنها تحتاج أن تخرج إلى الفعل شيئا ما غير الرجل ، ثم بعد ذلك يتهيأ أن تخرج إلى الفعل رجلا ، وبالحقيقة فإن القوة الانفعالية الحقيقية هي هذه . وأما المني فبالحقيقة ليست فيه بعد قوة انفعاليه ، فإنه يستحيل أن يكون المني وهو مني ينفعل رجلا ، لكنه لما كان في قوته أن يصير شيئا من قبل غير المني ثم ينتقل بعد ذلك إلى شيء آخر ، كان هو بالقوة أيضا ذلك الشيء ، بل المادة الأولى هي بالقوة كل شيء . فبعض ما يحصل فيها يعوقها عن بعض ، فيحتاج المعوق منه إلى زواله ، وبعض ما فيه لا يعوق عن بعض آخر ولكنه يحتاج إلى قرينة أخرى حتى يتم الاستعداد ، وهذه القوة هي قوة بعيدة .

وأما القوة القريبة فهي التي لاتحتاج إلى أن تقارنها قوة فاعلية قبل القوة الفاعلية التي تنفعل عنها ، فإن الشجرة ليست بالقوة مفتاحا لأنها تحتاج إلى أن

---

(١) ويكون : يكون ط (١ — ٢) نظيرا الإرادة : نظير الإرادة حـ ، ص ، ط (٢) المنتظرة : المنتظرة || لكن : ولكن ص ، ط (٥) يصير : يكون م (٦) تحتاج : احتاج د ؛ + أيضا ط || إلى : ساقطة من حـ ، د (٧) المحرك : المحركة د (٩) ليست : ليس جـ || انفعاليه : الانفعاليه ط (١٤) ولكنه : ولكن ط || قرينة : مرتبة هامش جـ ، هامش ص || حتى : ثم د || القوة : القوى م (١٦) القوة : ساقطة من ب .

تلقاها أولا قوة فاعلية قبل القوة الفاعلية للمفتاحية وهى القوة القالعة والناشرة والناحتة ، ثم بعد ذلك تتهيأ لأن تنفعل من ملاقاة القوة الفاعلية للمفتاحية .

والقوى بعضها يحصل بالطباع و بعضها يحصل بالعادة و بعضها يحصل بالصناعة و بعضها يحصل بالاتفاق . والفرق بين الذى يحصل بالصناعة والذى يحصل بالعادة أن الذى يحصل بالصناعة هو الذى يقصد فيه استعمال مواد وآلات وحركات فتكتسب النفس بذلك ملكة كأنها صورة تلك الصناعة ، وأما الذى بالعادة فهو ما يحصل من أفاعيل ليست مقصورة فيها ذلك فقط ، بل إنما تصدر عن شهوة أو غضب أو رأى أو يتوجه فيها القصد إلى غير هذه الغاية . ثم قد تتبعها غاية هى العادة ، ولم تقصد ، ولا تكون العادة نفس ثبوت تلك الأفاعيل فى النفس ، وربما لم يكن للعادة آلات ومواد معينة ، فإنه لا سواء أن يعتاد إنسان المشى وأن يعتاد التجارة من الجهة التى قلنا و بينهما تفاوت شديد . ومع ذلك فإنك إذا دققت النظر عاد حصول العادة والصناعة إلى جهة واحدة .

والقوى التى تكون بالطبع منها ما يكون فى الأجسام الغير الحيوانية ومنها ما يكون فى الأجسام الحيوانية وقد قال بعض الأوائل ، وغاريقوا منهم : إن القوة تكون مع الفعل ولا تتقدمه ، وقال بهذا أيضا قوم من الواردين بعده

---

(١) قبل : غير ص طا || قبل القوة الفاعلية : ساقطة من د || وهى : وهو ب || القالعة : القالفة د (٢) تتهيأ : تهيأ ط || تنفعل : تفعل ط || للمفتاحية : + مفتاحا جـ ، د ، ص ، ط ، م (٥) هو الذى : + يحصل د || وآلات وحركات : والآلات والحركات د (٦) الذى : التى ب ، د ، ص ، ط ، م || فهو : فهى ب ، جـ ، ص ، ط ، م (٧) فقط : ساقطة من ب ، جـ ، د ، ص ، م (٨) فيها : فيه د || هذه : ساقطة من ط (٩) ولم : + يحصل د (١٠) للعادة : لها جـ || لا سواء : سواء م || إنسان : الإنسان ط ، م ؛ ساقطة من د (١١) فإنك : فأنت طا (١٢) دققت : رققت د ، ص (١٤) الأوائل : ساقطة من ب || وغاريقوا : وغاريقورجـ ، د ، ط (١٥) بهذا : بها د || أيضا : ساقطة من جـ ، د .

بعين كثير . فالقائل بهذا القول كأنه يقول : إن القاعد ليس يقوى على القيام أى لايمكن فى جبلته أن يقوم مالم يقم ، فكيف يقوم ؟ وأن الخشب ليس فى جبلته أن ينحت منه باب ، فكيف ينحت ؟ .

وهذا القائل لامحالة غير قوى على أن يرى وعلى أن يبصر فى اليوم الواحد مرارا ، فيكون بالحقيقة أعمى ، بل كل ما ليس موجوداً ولا قوة على أن يوجد فإنه مستحيل الوجود . والشيء الذى هو ممكن أن يكون فهو ممكن أن لا يكون وإلا كان واجباً أن يكون ، والممكن أن يكون لايخلو إما أن يكون ممكنا أن يكون شيئا آخر ، وأن لايكون ، وهذا هو الموضوع للشيء الذى من شأنه أن تحله صورته . وإما أن يكون كذلك باعتبار نفسه ، كالبياض إذا كان يمكن أن يكون ويمكن أن لايكون فى نفسه ، فهذا لايخلو إما أن يكون شيئا إذا وجد كان قائما بنفسه ، حتى يكون إمكان وجوده هو أنه يمكن أن يكون قائما مجرداً أو يكون إذا كان موجودا وجد فى غيره .

فإن كان الممكن ، بمعنى أنه يمكن أن يكون شيئاً فى غيره ، فإن إمكان وجوده أيضا فى ذلك الغير . فيجب أن يكون ذلك الغير موجودا مع إمكان وجوده وهو موضوعه . وإن كان إذا كان قائما بنفسه لافى غيره ولا من غيره بوجه من الوجوه ، ولا علاقة له مع مادة من المواد علاقة مايقوم فيها أو يحتاج فى أمر ما إليها ، فيكون إمكان وجوده سابقاً عليه غير متعلق بمادة دون مادة ولا جوهر دون جوهر . إذ ذلك الشيء لاعلاقة له مع شيء ، فيكون إمكان وجوده جوهراً لأنه شيء موجود بذاته . وبالجملة إن لم يكن إمكان وجوده حاصلا كان غير ممكن الوجود ممتنعا ، وإذ هو حاصل موجود قائم بذاته — كما فرض —

(٢) فكيف : + أن جـ (٦) والشيء : فالشيء د ، ص ، ط (٩) إذا : وإذا جـ ، ص || يمكن : يمكن م (١٦) أمر ما : أمرها ط (١٧) وجوده : + وكان جـ ؛ + إن كان ط .

نوع موجود جوهراً، وإذ هو جوهر فله ماهية ليس لها من المضاف إذ كان الجوهر ليس بمضاف الذات، بل يعرض له المضاف فيكون لهذا القائم بذاته وجود أكثر من إمكان وجوده الذى هو به مضاف. وكلامنا فى نفس إمكان وجوده، وعليه — كما أنه ليس فى موضوع، والآن فقد صار أيضا فى موضوع، هذا خلف.

فإذن لايجوز أن يكون لما يبقى قائماً بنفسه لافى موضوع ولا من موضوع بوجه من الوجوه وجود بعد مالم يكن، بل يجب أن يكون له علاقة ما مع الموضوع حتى يكون. وأما إذا كان الشىء الذى يوجد قائما بنفسه لكنه يوجد من شىء غيره أو مع وجود شىء غيره. أما الأول فكالجسم من هيولى وصورة، وأما الثانى فكالأنفس الناطقة مع تكون الأبدان، فإن إمكان وجوده يكون متعلقا بذلك الشىء لاعلى أن ذلك الشىء بالقوة هو كون الجسم أبيض بالقوة ولا أن فيه قوة أن يوجد هو منطبعا فيه كون إمكان البياض فى الموضوع الذى ينطبع فيه للبياض، بل على أن يوجد معه أو عند حال له.

فالجسم الذى يحدث كان حادثة إنما إمكان وجوده هو أن يحدث من المادة والصورة، فيكون لإمكان وجوده محل بوجه ما وهو مادته، فيكون الشىء الذى يحدث منه أولاً وهو الصورة يحدث فى المادة ويحدث الجسم لاجتماعهما من المادة بوجه ومن الصورة بوجه. وأما النفس فإنها لاتحدث أيضا إلا بوجود موضوع بدنى. وحينئذ يكون إمكان وجوده فى ذلك قائما به لاختصاص تلك المادة به، فإن النفس إنما يمكن وجودها بعد ما لم تكن،

(١) لها : بها ب || إذ : إذا د ، ط (٩) هيولى : الهيولى د (١١) متعلقا : معلقا ب ، د ، م (١٢) هو : له بها د (١٤) يحدث : يحدثه ط (١٥) مادته : المادة ط
(١٦) ويحدث : + فى د (١٨) بوجود : لوجود ط .

وهو إمكان حدوثها عند وجود أجسامٍ على نحوٍ من الامتزاج تصلح أن تكون آلة لها ويتميز بها استحقاق حدوثها من الأوائل من لا استحقاقه عنها . فإذا كان فيها إمكان هذا الامتزاج فهو إمكان لوجود النفس .

وكل جسم فإنه إذا صدر عنه فعل ليس بالعرض ولا بالقسر من جسم آخر فإنه يفعل بقوة ما فيه ، أما الذى بالإرادة والاختيار فلأن ذلك ظاهر . وأما الذى ليس بالإرادة والاختيار فلأن ذلك الفعل إما أن يصدر عن ذاته أو يصدر عن شيء مباين له جسمانى أو عن شيء مباين له غير جسمانى . فإن صدر عن ذاته وذاته تشارك الأجسام الأخرى فى الجسمية وتخالفها فى صدور ذلك الفعل عنها فإذن فى ذاته معنى زائد على الجسمية هو مبدأ صدور هذا الفعل عنه ، وهذا هو الذى يسمى قوة ؛ وإن كان ذلك عن جسم آخر فيكون هذا الفعل عن هذا الجسم بقسر أو عرض ، وقد فرض لا بقسر من جسم آخر ولا عرض . وإن كان عن شيء مفارق فلا يخلو إما أن يكون اختصاص هذا الجسم بهذا التوسط عن ذلك المفارق هو بما هو جسم ، أو لقوة فيه ، أو لقوة فى ذلك المفارق . فإن كان بما هو جسم ، فكل جسم يشاركه فيه ، لكن ليس يشاركه فيه . وإن كان لقوة فيه فتلك القوة مبدأ صدور ذلك الفعل عنه ، وأيضا إن كان قد يفيض من المفارق وبمعاونته ، أو لكونه المبدأ الأول فيه .

---

(٥) فلأن ذلك : فذلك د ، ص ، م ؛ فإن ذلك ط (٦) فلأن : فإن ط ، م
(٨) تشارك الأجسام : مشارك للأجسام د ، ص ، م (١٠) عن : من ب (١١) عن : من ط (١٢) شيء : + آخر ص || التوسط : + فتقبل هذا التأثير ط (١٣) هو بما : وهو بما د || أو لقوة فيه أو بقوة : أو بقوة فيه أو بقوة ص ؛ لقوة : بقوة ص (١٥) فيه فتلك القوة : ساقطة من د || وأيضا : أيضا د ، ط ، م ؛ إن : وإن ط ، م || كان : + أيضا ب (١٦) وبمعاونته : وبمعاونته م .

وأما إن كان لقوة فى ذلك المفارق فإما أن تكون نفس تلك القوة توجب ذلك، أو اختصاص إرادة. فإن كان نفس القوة توجب ذلك فلا يخلو أن يكون إيجاب ذلك عن هذا الجسم بعينه لأحد الأمور المذكورة، ويرجع الكلام من رأس. وإما أن يكون على سبيل الإرادة، فلا يخلو إما أن تكون تلك الإرادة ميزت هذا الجسم بخاصية يختص بها من سائر الأجسام، أو جزافا وكيف اتفق. فإن كان جزافا كيف اتفق لم يستمر على هذا النظام الأبدى والأكثرى، فإن الأمور الاتفاقية هى التى ليست دائمة ولا أكثرية، لكن الأمور الطبيعية دائمة وأكثرية ليست باتفاقية.

فبق أن يكون بخاصية يختص بها من سائر الأجسام، وتكون تلك الخاصية مرادا منها صدور ذلك الفعل، ثم لا يخلو إما أن يراد ذلك لأن تلك الخاصية توجب ذلك الفعل، أو تكون منه فى الأكثر، أو لا توجب ولا تكون منه فى الأكثر. فإن كان يوجب فهو مبدأ ذلك. وإن كان فى الأكثر، والذى فى الأكثر — كما علمت فى الطبيعيات — هو بعينه الذى يوجب لكن له عائق لأن اختصاصه بأن يكون الأمر أكثر يكون بميل من طبيعته إلى جهة ما يكون منه، فإن لم يكن فيكون لعائق، فيكون الأكثرى أيضا فى نفسه موجباً إن لم يكن عائق، ويكون الموجب هو الذى يسلم له الأمر بلا عائق وإن كانت تلك الخاصية لا توجبه ولا تكون منه فى الأكثر، فكونه عنه وعن غيره واحد، فاختصاصه به جزاف، وقيل إنه ليس بجزاف.

(١) لقوة : لقوة ﺣ (٢) ذلك + واختصاص م || فلا يخلو : + إما د (٣) من : ص م || ويرجع . فرجع ﺣ ، ص (٤) رأس : رأس ص || الإرادة . إرادة م (٦) وكيف : كيف ﺣ ، م (٧) دائمة ولا أكثرية : بدائمة ولا أكثرية م (١١) أو تكون منه : أو يكون عنه د ، ط (١٢) يوجب : + وباد (١٤) يكون : + هو ﺟ ، ص (١٦) ويكون : فيكون ﺟ ، د ، ص ، ط ، م || يسلم : مسلط || بلا : ساقطة من د ؛ فلا م (١٨) إنه : ساقطة من ب ، ﺟ ، ص ، م .

وكذلك إن قيل: إن كونه صاحب تلك الخاصية أولى، فمعناه أن صدوره عنها أوثق. فهو إذن موجب له أو ميسّر لوجوبه، والميسّر إما علة بالذات وإما بالعرض، فإذا لم تكن علة أخرى بالذات غيره فليس هو بالعرض، لأن الذى بالعرض هو على أحد النحوين المذكورين، فبقى أن تلك الخاصية بنفسها موجبة. فالخاصيـة الموجبة تسمى قوة، وهـذه القوة عنها تصدر الأفاعيل الجسمانية وإن كان بمعونة من مبدأ أبعد.

ولنؤكد بيان أن لكل حادث مبدأ مادياً، فنقول بالجملة: إن كل حادث بعد ما لم يكن فله لا محالة مادة، لأن كل كائن يحتاج إلى أن يكون — قبل كونه — ممكن الوجود فى نفسه، فإنه إن كان ممتنع الوجود فى نفسه لم يكن ألبتة. وليس إمكان وجوده هو أن الفاعل قادر عليه، بل الفاعل لا يقدر عليه إذا لم يكن هو فى نفسه ممكناً. ألا ترى أنا نقول: إن المحال لا قدرة عليه، ولكن القـدرة هى على ما يمكن أن يكون فلو كان إمكان كون الشىء هو نفس القدرة عليه، كان هذا القول كأنا نقول: إن القدرة إنما تكون على ما عليه القدرة، وكأنا نقول: إن المحال ليس عليه قدرة لأنه ليس عليه قدرة، وما كنا نعرف أن هذا الشىء مقدور عليه أو غير مقدور عليه بنظرنا فى نفس الشىء، بل بنظرنا فى حال قدرة القادر هل عليه قدرة أم لا. فإن أشكل علينا أنه مقدور عليه أو غير مقدور

---

(١) وكذلك: ولذلك م || كونه: كونها ط؛ + من ب، جـ، د، ط || الخاصية: + منه ب، جـ، ص، ط، م || صدوره: صدورها جـ، د، ص || عنها: منه جـ؛ منها ب، ص، م (٢) موجب: يوجب جـ || له: ساقطة من ب || ميسر: يسر جـ || إما علة: علة إما ص، ط، م (٣) فإذا: وإذا ب؛ فإن إذا د، وإن م || الذى: + هو جـ، د، ص، ط، م (٤) فبقى: فبق ط (٥) فالخاصية: والخاصية د، ط || عنها: عنه د؛ ساقطة من ط (٦) كان: كانت ص (٧) ولنؤكد: ولنذكر د؛ ونؤكد ط || فنقول: ونقول ص، م (٨) يحتاج: فيحتاج ب، ص، م (٩) فإنه إن: فإنه ص، ط (١٣) كأنا نقول: ساقطة من د || إنما: فإنما ط || ما عليه: ما هى عليه د، م (١٦) هل: بل جـ || غير: غيره ص، ط.

عليه لم يمكننا أن نعرف ذلك البتة ، لأنا إن عرفنا ذلك من جهة أن الشيء محال أو ممكن وكان معنى المحال هو أنه غير مقدور عليه ومعنى الممكن أنه مقدور عليه ، كنا عرفنا المجهول بالمجهول . فبين واضح أن معنى كون الشيء ممكناً فى نفسه هو غير معنى كونه مقدوراً عليه وإن كانا بالموضوع واحدا ، وكونه مقدورا عليه لازم لكونه ممكنا فى نفسه ، وكونه ممكنا فى نفسه هو باعتبار ذاته وكونه مقدورا عليه هو باعتبار إضافته إلى موجده .

وإذ قد تقرر هذا ، فإنا نقول : إن كل حادث فإنه قبل حدوثه إما أن يكون فى نفسه ممكناً أن يوجد أو محالا أن يوجد . والمحال أن يوجد لا يوجد . والممكن أن يوجد قد سبقه إمكان وجوده، وأنه ممكن الوجود، فلا يخلو إمكان وجوده من أن يكون معنى معدوماً أو معنى موجوداً ، ومحال أن يكون معنى معدوما وإلا فلم يسبقه إمكان وجوده، فهو إذن معنى موجود. وكل معنى موجود فإما قائم فى موضوع أو قائم لا فى موضوع ، وكل ما هو قائم لا فى موضوع فله وجود خاص لا يجب أن يكون به مضافا . وإمكان الوجود إنما هو بالإضافة إلى ما هو إمكان وجود له ، فليس إمكان الوجود جوهرا لا فى موضوع ، فهو إذن معنى فى موضوع وعارض لموضوع .

ونحن نسمى إمكان الوجود قوة الوجود ، ونسمى حامل قوة الوجود الذى فيه قوة وجود الشيء موضوعاً وهيولى ومادةً وغير ذلك بحسب اعتبارات مختلفة، فإذن كل حادث فقد تقدمته المادة . فنقول : إن هذه الفصول التى أوردناها

(٥) لازم لكونه : لأنه كونه ط || هو : ساقطة من د (٦) هو : ساقطة من د (٧) وإذ : وإذا ب ، د ، ص ، ط ، م || قد : ساقطة من ط ، د ، ص ، م (٨) فى نفسه : ساقطة من م || أو محالا : أو لا ط || والمحال : ساقطة من د || أن يوجد لا يوجد : وأن لا يوجد د ، أن لا يوجد ط (٩) وأنه : وأنه م (١٢) فله : فوجوده ط (١٥) فى : ساقطة من ط .

توهم أن القوة — على الإطلاق — قبل الفعل ومتقدمة عليه لا في الزمان وحده ، وهذا شيء قد مال إليه عامة من القدماء ، فبعضهم جعل للهيولى وجودا قبل الصورة ، وأن الفاعل ألبسها الصورة بعد ذلك إما ابتداءً من نفسه و إما لداع دعاه إليه ، كما ظنه بعض الشارعين فيما لايعنيه ولا له درجة الخوض في مثله .

فقال : إن شيئاً كالنفس وقع له فتنة أن اشتغل بتدبير الهيولى وتصويرها فلم يحسن التدبير ولا كمل لحسن التصوير، فتداركها البارى تعالى وأحسن تقويمها. ومنهم من قال : إن هذه الأشياء كانت في الأزل تتحرك بطباعها حركات غير منتظمة ، فأعان البارى تعالى طبيعتها ونظمها . ومنهم من قال : إن القديم هو الظلمة أو الهاوية أو شيء لايتناهى لم يزل ساكنا ، ثم حرك ، أو الخليط الذى يقول به أنكساغورس . وذلك لأنهم قالوا : إن القوة تكون قبل الفعل، كما في البذور والمنى وفي جميع مايصنع ، فبالحرى أن نتأمل هذا ونتكلم فيه .

فنقول : أما الأمر في الأشياء الجزئية الكائنة الفاسدة فهو على ماقالوا ، فإن القوة فيها قبل الفعل قبليةً في الزمان ، وأما الأمور الكلية أو المؤبدة التى لا تفسد و إن كانت جزئية فإنها لاتتقدمها التى بالقوة ألبتة . ثم القوة متأخرة بعد هذه الشرائط من كل وجه ، وذلك لأن القوة إذ ليست تقوم بذاتها فلابد لها من أن تقوم بجوهر يحتاج أن يكون بالفعل، فإنه إن لم يكن صار بالفعل فلا يكون مستعداً لقبول شيء، فإن ماهو ليس مطلقا فليس ممكنا أن يقبل شيئا.

---

(٢) للهيولى : الهيولى ط (٥) فتنة : ظلمة ص ؛ قلبه م (٦) كل : كمل جـ ، كل ط || لحسن : يحسن جـ ، ص ، م ؛ يحسن ط (٧) الأشياء : + كالنفس جـ || بطباعها : لطباعها ط (٨) فقال : ساقطة من ب ، جـ ، د ، م || القديم : القدم ط (١١) نتأمل : + في جـ (١٢) فنقول : ونقول د || أما : إن جـ ، د ، ط || الأشياء : أشياء ط (١٣) أو المؤبدة : والمؤبدة د (١٤) التى : إليه ط (١٦) صار : حيا ط (١٧) شيء : الشيء د ، ط .

ثم قد يكون الشىء بالفعل ولا يحتاج إلى أن يكون بالقوة شيئاً كالأبديات فإنها دائما بالفعل . فمن هذه الجهة حقيقة ما بالفعل قبل حقيقة القوة بالذات . ومن وجه آخر أيضا فإن القوة تحتاج أن تخرج إلى الفعل بشىء موجود بالفعل وقت كون الشىء بالقوة ، ليس إنما يحدث ذلك الشىء حدوثا مع الفعل فإن ذلك أيضا يحتاج إلى مخرج آخر وينتهى الى شىء موجود بالفعـــل لم يحدث . وفى أكثر الأمر فإنما يخرج القوة إلى الفعل شىء مجانس لذلك الفعل موجود قبل الفعل بالفعل كالحار يسخن والبارد يبرد . وأيضاً فكثيرا ما يوجد ما هو بالقوة من حيث هو حامل القوة عن الشىء الذى هو بالفعل، حتى يكون الفعل بالزمان قبل القوة لامع القوة ، فإن المنى كان عن الإنسان والبذر عن الشجرة حتى كان عن ذلك إنسان وعن هذا شجرة . فليس أن يعرض الفعل فى هـذه الأشياء قبل القوة أولى من أن تعرض للقوة قبل الفعل .

وأيضا فإن الفعل فى التصور والتحديد قبل القوة، لأنك لايمكنك أن تحد القوة إلا أنها للفعل وأما الفعل فإنك لاتحتاج فى تحديده وتصويره أنه للقوة . فإنك تحد المربع وتعقله من غير أن يخطر ببالك قوة قبوله ، ولا يمكنك أن تحد القوة على التربيع إلا أن تذكر المربع لفظا أو عقلا وتجعله جزء حده .

وأيضا فإن الفعل قبل القوة بالكمال والغاية، فإن القوة نقصان والفعل كمال ، والخير فى كل شىء إنما هو مع الكون بالفعل ، وحيث الشر فهناك ما بالقوة

(١) ولا يحتاج : فلا يحتاج ط (٣) فإن : بأن ج ، د ، ص ، ط ، م || بشىء : شىء د ؛ + يكون ج ، د ، ص ، ط ، م || موجود : موجودا ج ، د ، ص ، ط ، م || بالفعل : الفعل ط (٤) شىء : ساقطة من د (٧) كالحار : كالنار ص || والبارد : وكالبارد د || ما : ساقطة من د || يوجد : يحدث هامش ج || هو : + يكون د ، ص ، ط ، م (١٠) عن : من ط || إنسان : الإنسان ص ، ط || شجرة : هذه الشجرة ط || فليس : وليس ط || الفعل : الفعل ط (١٢) لأنك : من د ، ط || لايمكنك : لأنك د (١٤) قوة : ساقطة من م (١٥) وتجعله : وتجعل ط

بوجه ما ، فإن الشيء إذا كان شراً فإما أن يكون لذاته شراً ومن كل وجه ، وهذا محال . فإنه إن كان موجوداً فن حيث هو موجود ليس بشر ، وإنما يكون شرا من حيث هو فيه عدم كمال مثل الجهل للجاهل ، أو لأنه يوجب فى غيره ذلك مثل الظلم للظالم . فالظلم إنما هو شر لأنه ينقص من الذى فيه الظلم طبيعة الخير ، ومن الذى عليه الظلم السلامة أو الغنى ، أو غير ذلك . فيكون من حيث هو شر مشو با بعدم و بشيء بالقوة ، ولو أنه لم يكن معه ولا منــه ما بالقوة لكانت الكمالات التى تجب للأشياء حاضرة فما كان شرا بوجه من الوجوه .

فبيّن أن الذى بالفعل هو الخير من حيث هو كذلك ، والذى بالقوة هو الشر أو منه الشر . واعلم أن القوة على الشر خير من الفعــل ، والكون بالفعل خيراً خير من القوة على الخير ، ولا يكون الشرير شريرا بقوة الشر ، بل بملكة الشر .

ونرجع إلى ما كنا فيه ، فنقول : قد علمت حال تقدم القوة مطلقا ، وأما القوة الجزئية فيتقدم الفعل الذى هو قوة عليه ، وقد يتقدمها فعل مثــل فعلها حتى تكون القوة منه ، وقد لا يجب لكن يكون معها شيء آخر به تخرج القوة إلى الفعل و إلا لم يكن فعل ألبتة بموجود . إذ القوة وحدها لا تكفى فى أن تكون فعل ، بل تحتاج إلى مخرج للقوة إلى الفعل .

فقد علمت أن الفعل بالحقيقة أقدم من القوة ، وأنه هــو المتقدم بالشرف والتمام .

---

(٢) فن : فهو من ط (٣) حيث هو : حيث ب ، ص ، ط ، م || للجاهل : ساقطة من ب
(٤) ذلك : وذلك حـ ، ص | العدم . ساقطة من ب ، د || فالظلم • والظلم حـ ، فإن الظلم ص
(٧) التى : ساقطة من د (١٠) خير : ساقطة من د (١١) إلى : إليه د (١٢) ويتقدم : فيتقدم جـ ، د ، ص ، ط م | هو : هى حـ ، ص ، ط || وقد يتقدمها . و يتقدمها ص || يتقدمها . تقدمها جـ ، ط ، م (١٤) بموجود : بوجوده د ، وجود ط (١٥) للقوة : القوة ب ، جـ .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

فى التام ، والناقص ، وما فوق التمام ، وفى الكل ، وفى الجميع .

التام أول ما عرف عرف فى الأشياء ذوات العدد ، إذا كان جميع ما ينبغى أن يكون حاصلا للشىء قد حصل بالعدد ، فلم يبق شىء من ذلك غير موجود . ثم نقل ذلك إلى الأشياء ذوات الكم المتصل ، فقيل : تام فى القامة إذا كانت تلك أيضا عند الجمهور معدودة لأنها إنما تعرف عند الجمهور من حيث تقدر ، و إذا قدرت لم يكن بد من أن تعدّ . ثم نقلوا ذلك إلى الكيفيات والقوى ، فقالوا : كذا تام القوة وتام البياض وتام الحسن وتام الخير ، كأن جميع ما يجب أن يكون له من الخير قد حصل له ولم يبق شىء من خارج . ثم إذا كان من جنس الشىء شىء ، وكان لا يحتاج إليه فى ضرورة أو منفعة أو نحو ذلك ، أو ه زائدا ورأوا الشىء تاما دونه ، ثم إن كان ذلك الذى يحتاج إليه الشىء فى نفسه قد حصل وحصل معه شىء آخر من جنسه ليس يحتاج إليه فى أصل ذات الشىء إلا أنه وإن كان ليس يحتاج إليه فى ذلك الشىء فهو نافع فى بابه ، قيل بالجملة ذلك : إنه فوق التام ووراء الغاية . فهو هو التام والتمام . فكأنه اسم للنهاية ، وهو أولا للعدد ، ثم لغيره على الترتيب .

---

(٥) للشىء له : لشىء ومعه د (٦) تام : تمام د (٧) وإذا : وإذا م

(٨) الكيفيات والقوى : القوة والكيفيات د ؛ القوى والكيفيات م (١١) فى : من ج || منفعة : + أو حقيقة د || زائدا : زيدا د (١٢) الذى : + قد وجد ما يجب ، د ، ص ، ط ، م (١٤) جملة : بجملة م (١٥) التام : التمم م .

وكان الجمهور لا يقولون لذى العدد إنه تام أيضا إذا كان أقلّ من ثلاثة ، وكذلك كأنهم لا يقولون له كل وجميع . وكأن الثلاثة إنما صارت تامة لأن لها مبدأ وواسطة ونهاية ، وإنما كان كون الشيء له مبدأ وواسطة ونهاية تجعله تاما لأن أصل التام كان فى العدد .

ثم لم يكن هذا فى طبيعة عدد من الأعداد من حيث هو عدد أن يكون تاما على الإطلاق ، فإن كل عدد فمن جنس وحدانياته ما ليس موجودا فيه ، بل إنما يكون تاما فى المشرية والتسمية ، وأما من حيث هو عدد فليس يجوز أن يكون تاماً من حيث هو عدد ، وأما من حيث له مبدأ ومنتهى وواسطة فهو تام ، لأنه من حيث يكون له مبدأ ومنتهى يكون ناقصا من جهة ما ليس فيما بينهما شىء من شأنه أن يكون بينهما وهو الواسطة . وقس عليه سائر الأقسام أى أن يكون واسطة وليس منتهى ، أو واسطة ومنتهى وقد فقد ما يجب أن يكون مبدأ . ثم من المحال أن يكون مبدآن فى الأعداد ليس أحدهما واسطة بوجه إلا لمعددين ولا منتهيان ليس أحدهما واسطة بوجه إلا لمعددين .

وأما الوسائط فقد يجوز أن تكثر إلا أنها تكون بجملتها فى أنها واسطة كشىء واحد ، ثم لا يكون للتكثر حد يوقف عليه . فإذن حصول المبدئية والنهاية

(٢) وكذلك : فكذلك د ، ط ، م || لأن : لأنها ط (٣) تجعله : يجعله د ، ط
(٤) التام : التام جـ (٦) فى : من د || وحدانياته : واحداتياته د ، م || موجودا : موجود د || فيه : + ثم د (٧) إنما : إنما أن سا ؛ أن ط ؛ إما أن م || وأما : أو أما م (٨) يكون : ساقطة من ط ، م (٧ — ٨) من حيث ... وأما . ساقطة من م (٩) لأنه : ساقطة من م || فيما : فى ط || شىء : شأن ط (١٠) يكون : + مبادئ || أى أن يكون : + له جـ (١١) مبدأ : مبادئ م (١٢) الأعداد : لعدد جـ || لمعددين : لمعددين د ؛ لمعددين ط (١٣) ولا منتهيان ... لمعددين : ساقطة من د || واسطة : بواسطة جـ ، د ، ص ، ط ، م || لمعددين : لمعددين ط (١٤) تكون : ساقطة من ص || أنها : + تكون جـ ، ط
(١٥) للتكثر : { للتكثر / للكثرة } جـ ؛ للتكثير ص || فإذن : فإن د .

والتوسط هو أتم ما يمكن أن يقع فى ترتيب مثله ، ولا يكون ذلك إلا للعدد ولا يكون منحصراً إلا فى الثلاثية .

وإذا أشرنا إلى هذا المبلغ فلنعرض عنه ، فليس من عادتنا أن نتكلم فى مثل هذه الأشياء التى تبنى على تحببات إقناعية وليست من طرق القياسات العلمية . بل نقول : إن الحكماء أيضا قد نقلوا التام إلى حقيقة الوجود ، فقالوا من وجه : إن التام هو الذى ليس شىء من شأنه أن يكمل به وجوده بما ليس له بل كل ما هو كذلك فهو حاصل له وقالوا من وجه آخر : إن التام هو الذى بهذه الصفة مع شرط أن وجوده نفسه على أكمل مايكون له هو وحده حاصل له وليس منه إلا ماله ، وليس ينسب إليه من جنس الوجود شىء فضل على ذلك الشىء نسبة أولية لا بسبب غيره .

وفوق التمام ما له الوجود الذى ينبغى له ، ويفضل عنه الوجود لسائر الأشياء كأن له وجوده الذى ينبغى له ، وله الوجود الزائد الذى ليس ينبغى له ، ولكن يفضل عنه للأشياء وذلك من ذاته .

ثم جعلوا هذا مرتبة المبدأ الأول الذى هو فوق التمام ، ومن وجوده فى ذاته لا بسبب غيره يفيض الوجود فاضلا عن وجوده على الأشياء كلها .

---

(٢) الثلاثية : الثلاثة ط (٣) من : فى ب || نتكلم : نطرد ، م (٤) تبنى : فتبنى د ، ص ، ط || تحببات : تحسبات ب ، هامش ص || طرق . طريق ب (٥) قد . قد د || التام . التمام ط (٦) شىء . ساقطة من م || وجوده : وجوده م || بما : ما جـ ؛ ساقطة من ب ، ص ، م (٧) التام : التمام د (٨) هو وحده : هو ب ، م ؛ وحده هو د (١٠) الشىء : ساقطة من ب ؛ شىء جـ ، د || نسبة : نسبته ب ، د ، ط ؛ بسببه م || أولية : أوله ب ، د ، م (١١) التمام التام جـ (١١ — ١٢) له ويفضل ... ينبغى : ساقطة من م (١٤) هذا : هذه جـ ، ط (١٥) الوجود : الموجود د || على : عن ط .

وجعلوا مرتبة التمام لعقل من العقول المفارقة الذى هو فى أول وجوده بالفعل لا يخالطه ما بالقوة ، ولا ينتظر وجودا آخر يوجد عنه ، فإن كل شىء آخر ، فذلك أيضا من الوجود الفائض من الأول .

وجعلوا دون التمام شيئين : المكتفى والناقص . والمكتفى هو الذى أعطى ما به يحصل كمال نفسه فى ذاته ، والناقص المطلق هو الذى يحتاج إلى آخر يمده الكمال بعد الكمال . مثال المكتفى : النفس المطلقة التى للكل ، أعنى السموات ، فإنها بذاتها تفعل الأعمال التى لها وتوجد الكمالات التى يجب أن يكون لها شىء بعد شىء ، لا تجتمع كلها دفعة واحدة ، ولا تبقى أيضا دائما إلا ما كان من كمالاتها التى فى جوهرها وصورتها ، فهو لا يفارق ما بالقوة وإن كان فيه مبدأ يخرج قوته إلى الفعل ، كما تعلم هذا بعد . وأما الناقص فهو مثل هذه الأشياء التى فى الكون والفساد .

ولفظ التمام ولفظ الكل ولفظ الجميع تكاد أن تكون متقاربة الدلالة . لكن التمام ليس من شرطه أن يحيط بكثرة بالقوة أو بالفعل . وأما الكل فيجب أن يكون لكثرة بالقوة أو بالفعل ، بل الوحدة فى كثير من الأشياء هو الوجود الذى ينبغى له . وأما التمام فى الأشياء ذوات المقادير والأعداد فيشبه أن يكون هو بعينه الكل فى الموضوع . فالشىء "تام" من حيث إنه لم يبق شىء خارجاً عنه وهو "كل" لأن ما يحتاج إليه حاصل فيه فهو بالقياس إلى الكثرة الموجودة المحصورة فيه "كل" وبالقياس إلى ما لم يبق خارجا عنه "تام" .

---

(١) التمام : التام م || لعقل : للعقل ب ، جـ ، ص ، ط ، م || الذى : التى ص ، ط
(٢) لا يخالطه : لا مخالطة م || ولا ينتظر : ولا ينتظر د || كل : كان ب ، جـ ، د ، م
(٧) لها : بها جـ (٨) واحدة : واحدا ط (٩) دائما : ولا ط || يخرج : لخرج د
(١٢) ولفظ : لفظ د (١٢ — ١٣) ولفظ الكل ... التمام : ساقطة من م (١٤) لكثرة : الكثرة د ، الكثرة ص (١٥) له : ساقطة من ط (١٨) يبق : + شىء د ، م .

ثم قد اختلف في لفظي الكل والجميع على اعتباريهما، فتارةً يقولون: إن الكل يقال للمتصل والمنفصل، والجميع لا يقال إلا للمنفصل، وتارةً يقولون: إن الجميع يقال خاصة لما ليس لوضعه اختلاف والكل لما لوضعه اختلاف، ويقال: "كل" "وجميع" معاً لما يكون له الحالان جميعا.

وأنت تعلم أن هذه الألفاظ يجب أن تستعمل على ما يقع عليه الاصطلاح والأحرى من وجه أن يقال: "كل" لما كان فيه انفصال حتى يكون له جزء فإن الكل يقال بالقياس إلى الجزء، والجميع أيضا يجب أن يكون كذلك. فإن الجميع من الجمع، والجمع إنما يكون لآحاد بالفعل أو وحدات بالفعل، لكن الاستعمال قد أطلقه على ما كان أيضا جزؤه وواحده بالقوة. فكأن الكل يعتبر فيه أن يكون في الأصل بإزاء الجزء، والجميع بإزاء الواحد، كأن الكل يعتبر فيه أن يكون له ما بعده، وإن لم يلتفت إلى وحدته، وكأن الجميع يعتبر فيه أن يكون فيه آحاد وإن لم يلتفت إلى عده.

وكأن هذا القول كله من الفضل، فإن الاصطلاح أجراهما بعد ذلك مجرى واحداً حتى صار أيضا يقال الكل والجميع في غير ذوات الكمية، إذ كان لها أن تتكثر بالعرض كالبياض كله والسواد كله، أو كان لها أن تشتد وتضعف كالحرارة كلها والقوة كلها. ويقال للمركب من أشياء تختلف كالحيوان "كل" إذ هو من نفس وبدن.

(١) والجميع : والجمع د (١ — ٢) أن . . . يقولون : ساقطة من م (٣) لوضعه : لموضعه د | اختلاف : ساقطة من ص ، ط ، م | والكل لما : والكل ما د (٧) كذلك : كل ط (٨) الجمع والجمع : الجميع والجميع د | لآحاد : من آحاد د (٩) جزؤه : جزء ط || وواحده : واحده د ، ووحدانه هامش ص || فكأن : وكأن د (٩ — ١٠) يعتبر فيه أن يكون : ساقطة من جـ ، ط ، ص ، م (١١) كأن : فكأن من جـ (١٢) ما : ساقطة من د (١٣) وكأن : ساقطة من م | كله : كل د | أجراهما : أجراه د (١٤) حتى : وحتى ب ، ص ، ط || غير : [illegible] (١٥) كله والسواد كله : كلية والسواد كلية د || [illegible] (١٧) من : ساقطة من جـ ، م .

وأما الجزء فإنه تارة يقال لما يَعُدّ وتارة لما يكون شيئا من الشيء وله غيره معه وإن كان لا يَعُدُّه ، وربما خُصّ هذا باسم البعض .

ومن الجزء ما ينقسم إليه الشيء لا في الكم ، بل في الوجود ، مثل النفس والبدن للحيوان ، والهيولى والصورة للمركب ، وبالجملة ما يتركب منه المركب لمختلف المبادئ .

(١) يقال : ساقطة من ب (٢) لا يعده : لا يعد || خص : يخصص ط (٣) ما : وما د
(٥) المبادئ : البادى د ؛ + لا في الكم ص ، ط .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المقالة الخامسة

وفيها تسعة فصول

(١) الخامسة : + من جملة الرابعة من الكتاب م ص ؛ ساقطة من سـ ، د ، ص ، ط .

(٢) تسعة فصول : وفيها ثمانية فصول


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

[الفصل الأول]

(١) فصل

فى الأمور العامة وكيفية وجودها

وبالحرى أن نتكلم الآن فى الكلى والجزئى، فإنه مناسب أيضا لما فرغنا منه، وهو من الأعراض الخاصة بالوجود، فنقول : إن الكلى قد يقال على وجوه ثلاثة :

فيقال كلى للمعنى من جهة أنه مقول بالفعل على كثيرين، مثل الإنسان . ويقال كلى للمعنى إذا كان جائزا أن يحمل على كثيرين وإن لم يشترط أنهم موجودون بالفعل، مثل معنى البيت المسبع، فإنه كلى من حيث أن من طبيعته أن يقال على كثيرين، ولكن ليس يجب أن يكون أولئك الكثيرين لا محالة موجودين ولا الواحد منهم .

ويقال كلى للمعنى الذى لا مانع من تصوره أن يقال على كثيرين، إنما يمنع منه إن منع سبب ويدل عليه دليل، مثل الشمس والأرض، فإنها من حيث تعقل شمسا وأرضا لا يمنع الذهن عن أن يجوز أن معناه يوجد فى كثير، إلا أن يأتيه دليل أو حجة يعرف به أن هذا ممتنع . ويكون ذلك ممتنعا بسبب من خارج لا لنفس تصوره .

---

(٢) وكيفية : وكيف ب، د، م (٦) كثيرين كثيرب، جـ، د، ط، م (٧) كثيرين : كثيرب، د (٨) المسبع : المسبع ـ | فإنه : + كان ـ || أن (الأول) : ساقطة من ب، جـ، د، ص، م || من : هى د؛ ساقطة من ص || طبيعته : طبيعة د (٩) كثيرين : كثيرب، جـ، ط، م (١١) كثيرين : الكثيرين ط (١٢) فإنها : فإنهما جـ، د، ص، ط (١٣) يجوز أن : يجوز د || يأتيه : يأتيك ط (١٤) به : ساقطة من ط || ممتنع : الممتنع د .

وقد يمكن أن يجمع هـذا كله فى أن هـذا الكلى هو الذى لا يمنع نفس تصوره عن أن يقال على كثيرين . ويجب أن يكون الكلى المستعمل فى المنطق وما أشبهه هو هذا .

وأما الجزئى المفرد فهو الذى نفس تصوره يمنع أن يقال معناه على كثيرين كذات زيد هذا المشار إليه ، فإنه مستحيل أن تتوهم إلا له وحده .

فالكلى من حيث هو كلى شئ ، ومن حيث هو شئ تلحقه الكلية شئ . فالكلى من حيث هو كلى هو ما يدل عليه أحد هذه الحدود، فإذا كان ذلك إنسانا أو فرسا فهناك معنى آخر غير معنى الكلية وهو الفرسية . فإن حد الفرسية ليس حد الكلية، ولا الكلية داخلة فى حد الفرسية، فإن الفرسية لها حد لا يفتقر إلى حد الكلية لكن تعرض له الكلية . فإنه فى نفسه ليس شئ من الأشياء البتة إلا الفرسية، فإنه فى نفسه لا واحد ولا كثير ولا موجود فى الأعيان ولا فى النفس ولا فى شىء من ذلك بالقوة ولا بالفعل على أن يكون داخلا فى الفرسية، بل من حيث هو فرسية فقط . بل الواحدية صفة تقترن إلى الفرسية، فتكون الفرسية مع تلك الصفة واحدة .

كذلك للفرسية مع تلك الصفة صفات أخرى كثيرة داخلة عليها ، فالفرسية — بشرط أنها تطابق بحدها أشياء كثيرة — تكون عامة ، ولأنها مأخوذة بخواص وأعراض مشار إليها تكون خاصة . فالفرسية فى نفسها فرسية فقط .

---

(١) يجمع : يحمل د (٣) وما أشبهه : وما أشبه جـ ، د ، ط (٤) كثيرين : كثير ب جـ ، د ، م (٥) زيد : + هو د || مستحيل : يستحيل ط (٦) كلى : كل ط ، م (٨) آخر : ساقطة من ط (٩) لا يفتقر : لا يفتسر ط (٩) حد (الثالثة) : ساقطة من ب ، جـ ، ص ، ط ، م (١٠) له : لها د (١١) موجود : + لا د || ولا فى شىء : ولا شئ ب ، جـ ، د ، ص || من : فى د (١٢) بالقوة : القوة ط || يكون : + ذلك د ، ص ، م || من حيث هو فرسية : هى من حيث هى فرسية جـ ، د ؛ هى من حيث فرسية ص ، ط ، م (١٣) تقترن : تقترب ط || فتكون الفرسية مع : فتكون مع ط (١٤) كذلك للفرسية : ولذلك الفرسية د (١٥) بحدها : حدها جـ ، ص ، م .

فإن سئلنا عن الفرسية لطرفى النقيض ، مثلا : هل الفرســية ألف أم ليس بألف ؟ لم يكن الجواب إلا السلب لأى شىء كان . ليس على أن السلب بعد "من حيث" ، بل على أنه قبل "من حيث" . أى ليس يجب أن يقال : إن الفرسية من حيث هى فرسية ليست بألف ، بل ليست من حيث هى فرسية بألف ولا شئ من الأشياء .

فإن كان طرفا المسألة عن موجبتين لا يخلو منهما شئ ، لم يلزم أن يجيب عنهما البتة . وبهذا يفترق حكم الموجبة والسالبة والموجبتين اللتين فى قوة النقيضين . وذلك لأن الموجب منهما الذى هو لازم للسالب معناه أنه إذا لم يكن الشئ موصوفاً بذلك الموجب الآخر كان موصوفاً بهذا الموجب ، وليس إذا كان موصوفاً به كان ماهيته هو ، فإنه ليس إذا كان الإنسان واحداً أو أبيض كانت هوية الإنسانية هى هوية الوحدة أو البياض ، أو كانت هوية الإنسانية هى هوية الواحد أو الأبيض .

فإذا جعلنا الموضوع فى المسألة هوية الإنسانية من حيث هى إنسانية كشئ واحد ، وسئل عن طرفى النقيض ، فقيل : أواحد هو أم كثير؟ لم يلزم أن يجاب

---

(١) سئلنا : سألنا د || بطرفى : بطرق ط | مثلا . ساقطة من د ، م || ألف . إنما ط || أم : أو ب ، ﺟ ، ط (٢) بألف : ألفا د ، ساقطة من ب ، د || يكن . ساقطة من د || لأى . أى ب ، د ، م (٣) من حيث ل : ساقطة من ط (٤) فرسية (الأولى) + هى م (٦) موجبتين : موجبين ط (٧) وبهذا . . . . النقيضين : ساقطة من م || يفترق : يفرق د ، ص ، ط || الموجبة والسالبة : الموجب والسالب ب ، ﺟ ، د ، ص (٨) لأن : أن ب ، د ، م || أنه ساقطة من ط (٩) الآخر : ساقطة من ط || بهذا الموجب : + الآخر ط (١٠) كان كان : كان ص ، ط || ماهيته : ماهية ﺟ ، ط || كانت : كان ب ، ﺟ ، ط (١١) الإنسانية (الأول) الإنسان ص ، ط ، م || هى : ساقطة من ط || "الوحدة . . . . هوية" : ساقطة من ط || كانت : كان ب ، ﺟ ، م || هوية الإنسانية : هوية الإنسان ﺟ ، م (١١ — ١٢) هى هوية الواحد : هو هوية الواحد ب ، ﺟ ، م (١٣) الإنسانية : الإنسان ط .

لأنها من حيث هي هوية الإنسانية شيء غير كل واحد منهما، ولا يوجد في حد ذلك الشيء إلا الإنسانية فقط .

وأما أنه هل يوصف بأنه واحد أو كثير على أنه وصف يلحقه من خارج ، فلا محالة أنه يوصف بذلك ، ولكن لا يكون هو ذلك الموصوف من حيث هو إنسانية فقط ، فلا يكون من حيث هو إنسانية هو كثيرا بل إنما يكون كأن ذلك شيء يلحقه من خارج .

فإذا كان نظرنا إليه من حيث هو إنسانية فقط ، فلا يجب أن نشوبه بنظر إلى شيء من خارج يجعل النظر نظرين : نظر إليه بما هو هو، ونظر إلى لواحقه. ومن حيث النظر الواحد الأول لا يكون إلا الإنسانية فقط، فلهذا إن قال قائل: إن الإنسانية التي في زيد من حيث هي إنسانية هل هي غير التي في عمرو؟ فيلزم أن يقول : لا . وليس يلزم من تسليمه هذا أن يقول : فإذن تلك وهي واحدة بالعدد، لأن هذا كان سلبا مطلقا، وعنينا بهذا السلب أن تلك الإنسانية من حيث هي إنسانية هي إنسانية فقط ، وكونها غير التي في عمرو شيء من خارج. فإنه إن لم يكن ذلك خارجا عن الإنسانية لزم أن تكون الإنسانية من حيث هي إنسانية ألفا مثلا أو ليست بألف ، وقد أبطلنا ذلك ، وإنما أخذنا الإنسانية من حيث هي إنسانية فقط .

(١) هي : ساقطة من ب ، جـ ، د ، ص || الإنسانية : الإنسان ص ، ط | شيء : + هي د || حد : ساقطة من د (٣) من خارج : ساقطة من م (٤) من حيث هو : من حيث هي م (٥) فقط : ساقطة من ب ، جـ ، م || فقط . . . . إنسانية : ساقطة من د (٦) شيء : الشيء م (٧) كان : ساقطة من ط (٨) هو هو : هو ص ، م || ونظر : ونظرا ص ، م (٩) إلا الإنسانية : إلا إنسانية ط ؛ الإنسانية م (١١) من : ساقطة من م || تلك وهي : ساقطة من م || وهي : وهذه ص (١٣) هي : ساقطة من جـ || إن : وإن جـ (١٤) لزم أن تكون الإنسانية : ساقطة من د || إنسانية : + كان د (١٥) أو ليست : وليس ب ، جـ ، د ، ط || أخذنا : أخذت ب || الإنسانية . إنسانية ب ، د ، ط ، م (١٣ — ١٥) فإنه إن . . . ذلك ساقطة من م (١٦) فقط : ساقطة من د ، م .

على أنه إذا قيل : الإنسانية التى فى زيد من حيث هى إنسانيـة يكون قد جعلها اعتبارا من حيث هى إنسانية، ساقطاً عنها أنها فى زيد وأنها التى فى زيد ، وإلا فتكون قد أخذنا الإنسانية على أنها فى زيد ، فإنا قد جردناها وتكلمنا على أنا نلتفت إليها وهى إنسانية . ثم لا يخلو إما أن نرجع الكناية التى فى أنها إلى الإنسانية التى فى زيد ، فيكون هذا محالا من القول، فإنه لاتجتمع أن تكون إنسانية فى زيد وهى باعتبار أنها إنسانية فقط . وإن رجعت إلى الإنسانية فقط فذكْرُ زيدٍ لغوا إلا أن تعنى أن الإنسانية التى عرض لها من خارج أن كانت فى زيد وقد أسقطنا عنها أنها فى زيد،فهل هى كذا ؟ وهذا أيضا فيـه اعتبار غير الإنسانية .

فإن سألنا سائل وقال : ألستم تجيبون وتقولون : إنها ليســت كذا وكذا ، وكونها ليست كذا وكذا غير كونها إنسانية بما هى إنسانية . فنقول : إنا لانجيب بأنها من ، حيث هى إنسانية ، ليست كذا ، بل نجيب أنها ليست من حيث إنسانية كذا ، وقد علم الفرق بينهما فى المنطق .

وههنا شيء آخر وهو أن الموضوع فى مثل هـذه المسائل يكاد يرجع إلى الإهمال إذا لم تعلق بحصر ولا يكون عنها جواب ، اللهم إلا أن تجعـل تلك

---

(١) على . . . إنسانية : ساقطة من م (٢) جعلها : جعلنا طا ؛ + هاج || اعتبارا : اعتبار بـ ، ص | زيد : عمرو طا (٣) فتكون : تكون م || أخذنا : أخذ م || م ا قد : وإذا جـ ، د ، ص ، ط ؛ ساقطة من م || جردناها : جردنا ص ، ط (٤) أنا : أنها د ، م | نلتفت : لا نلتفت د ، ط || إنسانية . + فقط فلا يخلو ما جردنا وجه تكلمنا على أن لا نلتفت إليها وهى إنسانية جـ ؛ + فقط ص (٥) لاتجتمع : لايجمع م | لاتجتمع أن تكون : لايكون أن تجتمع د (٦) وهى : هى م || فقط : ولا حد || وإن : فإن جـ ، ط (٧) فقط : ساقطة من م || تعنى أن : يعنى م || أن كانت : إن كان د . (١٠) ألستم : ساقطة من ط || وتقولون : تقولون جـ ، ص ، م (١١) إنا : ساقطة من د (١٢) بأنها : أنها ب ، ص ، ط || ليست : ليس ب ، جـ ، ص ، ط (١٢ — ١٣) بل . . . كذا : ساقطة من ب (١٣) علم : علمتم ب ؛ عرف ط (١٥) تجعل : نرجع ط .

الإنسانية كأنها مشار إليها أو لا كثرة فيها. فحينئذ لا يكون قولك: "من حيث هي إنسانية" جزءا من الموضوع، لأنه لا يصلح أن يقال: إن الإنسانية التي هي من حيث هي إنسانية إلا وقد عادت مهملة. فإن قيل: تلك الإنسانية التي هي من حيث هي إنسانية، يكون قد وقع إليها الإشارة فزادت على الإنسانية.

ثم إن ساهلت في ذلك فيكون الطرفان من المسألة مسلوبين عنها، ولم يجب أن يكون واحدا أو كثيرا هو هو أو غيره إلا على معنى أنه لابد له أن يكون هو هو أو غيره. فحينئذ نقول: لابد لها من أن تصير غيراً بالأعراض التي معها، إذ لا توجد البتة إلا مع الأعراض. وحينئذ لا تكون مأخوذة من حيث هي إنسانية فقط، وإذ ليست إنسانية عمرو فهي غير إنسانية بالأعراض، فيكون لهذه الأعراض تأثير في شخص زيد بأنه مجموع الإنسان أو الإنسانية وأعراض لازمة كأنها أجزاء منه، وتأثير في الإنسان أو الإنسانية بأنها منسوبة إليه.

ونعود من رأس ونجمع هذا ونخبر عنه بعبارة أخرى كالمذكر لما سلف من قولنا، فنقول: إن ههنا شيئا محسوسا هو الحيوان أو الإنسان مع مادة وعوارض، وهذا هو الإنسان الطبيعي. وههنا شيء هو الحيوان أو الإنسان منظورا إلى ذاته بما هو هو، غير مأخوذ معه ما خالطه، وغير مشترط فيه شرط أنه عام أو خاص

(١) كأنها: كانها ص || مشار: مشاراً م || أو: و ط، ج، ص، ط، م (٣) فإن: وإن ص، م || قيل + [illegible] ص، ط (٤) إليها: عليها ص، ط؛ إليهما [illegible] (٦) ثم إن: وإن م || ساهلنا: تساهلنا م (٧) أو هو: وهو || أنه: أنه ص، ط (٩) الأعراض: أعراض ج، ص، م (١٠) إنسانية: [illegible] ص، ط، م (١١) الإنسان: ساقطة من د، الإنسانية ص، ط || وأعراض: أعراض ط (١٢) وتأثير: وتأثيره [illegible] أو الإنسانية: والإنسانية ص، ط || إليه: [illegible] (١١ — ١٢) وأعراض .... أو الإنسانية: ساقطة من م (١٤) [illegible]: ساقطة من ط (١٥) وههنا: وهنا ط || أو الإنسان: والإنسان د، م (١٦) مشترط: مشروط د || شرط: ساقطة من ط .

أو واحد أو كثير بالفعل ولا باعتبار القوة أيضا من حيث هو بالقوة. إذ الحيوان بما هو حيوان، والإنسان بما هو إنسان أى باعتبار حده ومعناه، غير ملتفت إلى أمور أخرى تقارنه، ليس إلا حيوانا أو إنسانا .

وأما الحيوان العام، والحيوان الشخصى، والحيوان من جهة اعتبار أنه بالقوة، عام أو خاص، والحيوان باعتبار أنه موجود فى الأعيان، أو معقول فى النفس، هو حيوان وشيء، وليس هو حيوانا منظورا إليه وحده. ومعلوم أنه إذا كان حيوان وشيء كان فيهما الحيوان كالجزء منهما . وكذلك فى جانب الإنسان .

و يكون اعتبار الحيوان بذاته جائزاً وإن كان مع غيره، لأن ذاته مع غيره ذاته. فذاته له بذاته ، وكونه مع غيره أمر عارض له أو لازم ما لطبيعته كالحيوانيــة والإنسانية. فهذا الاعتبار متقدم فى الوجود على الحيوان الذى هو شخصى بعوارضه أو كلى وجودى، أو عقلى ، تقدم البسيط على المركب، والجزء على الكل. و بهذا الوجود لا هو جنس ولا نوع ولا شخص ولا واحد ولا كثير، بل هو بهذا الوجود حيوان فقط و إنسان فقط .

لكنه يلزمه لا محالة أن يكون واحداً أو كثيراً، إذ لا يخلو عنهما شيء موجود ، على أن ذلك لازم له من خارج . وهذا الحيوان بهذا الشرط و إن كان موجودا

(١) واحد أو كثير : أحد كثير ط || باعتبار : اعتبار م (٢) ملتفت : + إليه م (٦) وشيء وليس : وليس شيء م || وليس : ليس جـ ، د ، ص ، ط || حيوانا : حيوان ط ، ه || منظورا : منظور ص ، ط ، م (٨) لأن ذاته مع غيره : ساقطة من د (٩) له بذاته : ساقطة من د || ما لطبيعته : فالطبيعة جـ ، د ، ص ، ط ، م || كالحيوانية : كالحيوانية ص ، م . (١٠) والإنسانية : أو الإنسانية ص || فهذا : بهذا ط ، د ، ص ، ه || متقدم : متقدمة ص || شخصى : شخص د . (١٢) ولا نوع : ولا هو نوع ط || الوجود : + هو ب ، جـ ، د ، ص ، م . (١٥) الشرط : + موجود جـ .

فى كل شخص فليس هو بهذا الشرط حيوانا ما، وإن كان يلزمه أن يصير حيوانا ما لأنه فى حقيقته وماهيته بهذا الاعتبار حيوان ما .

وليس يمنع كون الحيوان الموجود فى الشخص حيوانا ما أن يكون الحيوان بما هو حيوان لا باعتبار أنه حيوان بحال ما موجودا فيه، لأنه إذا كان هذا الشخص حيوانا ما ، فحيوان ما موجود ، فالحيوان الذى هو جزء من حيوان ما موجود ، كالبياض فإنه وإن كان غير مفارق للمادة فهو ببياضيته موجود فى المادة على أنه شىء آخر معتبر بذاته وذو حقيقة بذاته، وإن كان عرض لتلك الحقيقة أن تقارن فى الوجود أمرا آخر .

ولقائل أن يقول : إن الحيوان بما هو حيوان غير موجود فى الأشخاص، لأن الموجود فى الأشخاص هو حيوان ما لا الحيوان بما هو حيوان . ثم الحيوان بما هو حيوان موجود، فهو إذن مفارق للأشخاص. ولو كان الحيوان بما هو حيوان موجودا لهذا الشخص ، لم يخل إما أن يكون خاصا له أو غير خاص ، فإذا كان خاصا له لم يكن الحيوان بما هو حيوان هو الموجود فيه أو هو ، بل حيوان ما ؛ وإن كان غير خاص كان شىء واحد بعينه بالعدد موجودا فى الكثرة، وهذا محال .

وهذا الشك وإن كان ركيكا سخيفا فقد أوردناه بسبب أنه قد وقعت منه الشبهة فى زماننا هذا لطائفة ممن تشحط فى التفلسف فنقول : إن هذا الشك قد وقع

(١) أن يصير حيوانا ما : أن يصير حيوانا ط ، م (٢) بهذا : هذا ص ، ط || بهذا : هذا ص ، ط || ما : ساقطة من د (٦) ببياضيته : ببياضه ط || موجود : موجودا د || أنه : أنه جـ ، د ، م (٧) وذو حقيقة بذاته : ساقطة من د (١٢) خاص : + له جـ ، د ، ص ، م || فإذا : وإذا جـ ، ط (١٣) أو هو : أو هو له جـ ، ص ؛ ساقطة من م || بل : + هو جـ ، ص ، ط (١٤) شىء واحد : الشىء واحدا د | بعينه بالعدد : بالعدد بعينه ب || الكثرة : الكثير ط (١٥) قد : ساقطة من د ، ط || وقعت : وقع ب ، جـ ، ط (١٦) زماننا : وقتنا ب ، جـ || هذا : ساقطة من جـ ، د ، م || لطائفة : لبعض ب ، د ، ص || قد : ساقطة من ب .

فيه الغلط من وجوه عدة. أحدها الظن بأن الموجود من الحيوان إذا كان حيوانا ما فإن طبيعة الحيوانية معتبرة بذاتها لا بشرط آخر لا تكون موجودة فيه. وبيان غلط هذا الظن قد تقدم. والثانى، الظن بأن الحيوان بما هو حيوان يجب أن يكون خاصاً أو غير خاص بمعنى المعدول، وليس كذلك، بل الحيوان إذا نظر إليه بما هو حيوان ومن جهة حيوانيته لم يكن خاصا ولا غير خاص الذى هو العام، بل كلاهما يسلبان عنه. لأنه من جهة حيوانيته حيوان فقط، ومعنى الحيوان فى أنه حيوان غير معنى الخاص والعام، وليسا داخلين أيضا فى ماهيته. وإذا كان كذلك لم يكن الحيوان بما هو حيوان خاصا ولا عاما فى حيوانيته، بل هو حيوان لا غيره من الأمور والأحوال، لكنه يلزمه أن يكون خاصا أو عاما.

فقوله لم يخل إما أن يكون خاصاً أو يكون عاماً: إن عنى بقوله إنه لا يخلو عنهما فى حيوانيته فهو خال عنهما فى حيوانيته، وإن عنى أنه لا يخلو عنهما فى الوجود أى لا يخلو عن لزوم أحدهما فهو صادق. فإن الحيوان يلزمه ضرورة أن يكون خاصا أو عاما وأيهما عرض له لم يبطل عنه الحيوانية التى هى باعتبار ما ليس بخاص ولا عام، بل يصير خاصا أو عاما بعدها بما يعرض لها من الأحوال.

وههنا شىء يجب أن تفهمه وهو أنه حق أن يقال: إن الحيوان بما هو حيوان لا يجب أن يقال عليه خصوص أو عموم، وليس بحق أن يقال: الحيوان بما هو حيوان يوجب أن يقال عليه خصوص أو عموم، وذلك أنه لو كانت الحيوانية توجب

---

(٣) له: فقد ب || والثانى: + فى ب، د || بأن: + الموجود من ص
(٥) العام: عام م (٩) أو عاما: وعاما ب، م (١٠) أو يكون عاما: أو عاما د ||
إنه: إن بيه، ص، ط (١١) وإن: + بقوله د (١٣) هى: هو د || باعتبار ما:
باعتباره ط (١٥) وههنا: وهى ص، ض،

أن لا يقال عليها خصوص أو عموم لم يكن حيوان خاص أو حيوان عام . ولهذا المعنى يجب أن يكون فرق قائم بين أن نقول: إن الحيوان بما هو حيوان مجرد بلا شرط شيء آخر، وبين أن نقول: إن الحيوان بما هو حيوان مجرد بشرط لا شيء آخر. ولو كان يجوز أن يكون الحيوان بما هو حيوان مجردا بشرط أن لا يكون شيء آخر موجود في الأعيان، لكان يجوز أن يكون للمثل الأفلاطونية وجود في الأعيان؛ بل الحيوان بشرط لا شيء آخر وجوده في الذهن فقط . وأما الحيوان مجردا لا بشرط شيء آخر فله وجود في الأعيان ، فإنه في نفسه وفي حقيقته بلا شرط شيء آخر، وإن كان مع ألف شرط يقارنه من خارج . فالحيوان بمجرد الحيوانية موجود في الأعيان ، وليس يوجب ذلك عليه أن يكون مفارقا بل هو الذي هو في نفسه خال عن الشرائط اللاحقة موجودٌ في الأعيان . وقد اكتنفه من خارج شرائط وأحوال ، فهو في حد وحدته التي بها هو واحد من تلك الجملة حيوان بمجرد بلا شرط شيء آخر ، وإن كانت تلك الوحدة زائدة على حيوانيته ولكنها غير اللواحق الأخرى . ولو كان ههنا حيوان مفارق كما يظنون ، لم يكن هو الحيوان الذي نطلبه ونتكلم عليه ، لأنا نطلب حيوانا مقولا على كثيرين بأن يكون كل واحد من الكثيرين هو هو. وأما المباين الذي ليس محمولا على هؤلاء إذ ليس شيء منها هو هو ، فلا حاجة بنا إليه فيما نحن بسبيله . فالحيوان مأخوذا بعوارضه هو الشيء الطبيعي ، والمأخوذ بذاته هو الطبيعة التي يقال إن

(١) أو حيوان : حيوان د ، م   ٣ شيء : ساقطة من ص ، ط   (٦) وأما الحيوان : والحيوان م   (٧) وجود : وجوده د || نفسه وفي : ساقطة من ب ، م   حقيقته : نفسه د   (٨) ألف شرط : + شيء آخر ط   (٩ — ١٠) بل هو الذي هو : هو الذي في ط ؛ بل هو الذي في م   (١٠) موجود : موجوده د   (١٣) حيوان : + مجرد ج   (١٤) هو : هذا ج ، م ؛ هذا هو ص   نتطلبه : نطلبه ج ، د ، ص ، ط ، م   (١٦) بسبيله : في سبيله ط   (١٧) هو (الأولى) : هي د .

وجودها أقدم من الوجود الطبيعى بقدم البسيط على المركب ، وهو الذى يخص وجوده بأنه الوجود الإلهى لأن سبب وجوده بما هو حيوان عناية الله تعالى . وأما كونه مع مادة وعوارض وهذا الشخص وإن كان بعناية الله تعالى فهو بسبب الطبيعة الجزئية ، فكما أن للحيوان فى الوجود أنحاء فوق واحد ، كذلك له فى العقل . فإن فى العقل صورة الحيوان المجرد على النحو الذى ذكرناه من التجريد ، وهو بهذا الوجه يسمى صورة عقلية ؛ وفى العقل أيضا صورة الحيوان من جهة ما يطابق فى العقل بحد واحد بعينه أعيانا كثيرة ، فتكون الصورة الواحدة مضافة عند العقل إلى كثرة ، وهو بهذا الاعتبار كلى ، وهو معنى واحد فى العقل لا تختلف نسبته إلى أى واحد أخذته من الحيوانات ، أى أى واحد منها أحضرت صورته فى الخيال بحال ، ثم انتزع العقل مجرد معناه عن العوارض حصل فى العقل هذه الصورة بعينها ، وكانت هذه الصورة هى ما يحصل عن تجريد الحيوانية عن أى خيال شخصى مأخوذ عن موجود من خارج أو جار مجرى الموجود من خارج وإن لم يوجد هو بعينه من خارج ، بل اخترعه الخيال .

وهذه الصورة وإن كانت بالقياس إلى الأشخاص كلية ، فهى بالقياس إلى النفس الجزئية التى انطبعت فيها شخصية ، وهى واحدة من الصور التى فى العقل . ولأن الأنفس الشخصية كثيرة بالعدد ، فيجوز إذن أن تكون هذه الصورة الكلية كثيرة بالعدد من الجهة التى هى بها شخصية ، ويكون لها معقول

---

(١) الوجود : وجود جـ ، ص ، ط (٣) بعناية : لعناية جـ || تعالى : ساقطة من ب ، جـ
(٤) بسبب : بحسب إلى د ، ط (٤) واحد : واحدة د ؛ ص ، ص ، م (٥) فى (الأول) : ساقطة من جـ ، ط || فإن فى العقل : فإن للعقل بعقل د (٧) فتكون : فتكون م || الصورة : الصورة ط (٩) أى أى : أى من م (١٠) منها : منهما ص ، ط (١٠) أحضرت : حضرت د
(١١) حصل : وحصل جـ ، ط ، م (١٣) يوجد : يوجد جـ ، ص || اخترعه : أخرجه م
(١٤) كانت : كان ط || فهى : فهو د (١٦ — ١٧) فيجوز . . . بالعدد : ساقطة من ب (١٧) هى : ساقطة من ط .

كلى آخر هو بالقياس إليها مثلها بالقياس إلى خارج ، ويتميز و النفس عن هذه الصورة التى هى كلية بالقياس إلى خارج بأن تكون معقولة عليها وعلى غيرها . وسنعيد الكلام فى هذا عن قريب بعبارة أخرى .

فالأمور العامة من جهة موجودة من خارج ، ومن جهة ليست . وأما شىء واحد بعينه بالعدد محمول على كثير ، يكون هو محمولاً على هـذا الشخص بأن ذلك الشخص هو ، وعلى شخص آخر كذلك ، فامتناعه بيّن ، وسيزداد بيانا . بل الأمور العامة ، من جهة ما هى عامة بالفعل ، موجودة فى العقل فقط .

(٢) الصورة : ساقطة من ص ، ط ، م (٤) موجودة من : مأخوذة فى هامش ص || وأما - أما ب ، د ، ص ، ط ، م (٦) وسيزداد : ويزداد ب (٧) موجودة : موجود د ، ص .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى كيفية كون الكلية للطبائع الكلية وإتمام القول فى ذلك ، وفى الفرق بين الكل والجزء ، والكلى والجزئى

فقد تحققت إذن أن الكلى من الموجودات ماهو ، وهو هذه الطبيعة عارض لها أحد المعانى التى سميناها كلية . وذلك المعنى ليس له وجود مفرد فى الأعيان البتة ، فإنه ليس الكلى بما هو كلى موجودا مفردا بنفسه ، إنما يتشكك من أمره أنه هل له وجود على أنه عارض لشىء من الأشياء ، حتى يكون فى الأعيان مثلا شىء هو إنسان وهو ذاته بعينه موجودا لزيد وعمرو وخالد .

فنقول : أما طبيعة الإنسان من حيث هو إنسان فيلحقها أن تكون موجودة وإن لم يكن أنها موجودة هو أنها إنسان ولا داخلا فيه ، وقد تلحقها مع الوجود هذه الكلية ولا وجود لهذه الكلية إلا فى النفس . وأما الكلية من خارج فعلى اعتبار آخر شرحناه فى الفنون السابقة . بل هذه الطبائع ما كان منها غير محتاج إلى مادة فى أن يبقى ، ولا فى أن يبتدئ لها وجود فيكون من المستحيل أن يتكثر ، بل إنما يكون النوع منه قائما واحدا بالعدد . لأن مثل هذه الطبيعة ليست تتكثر بالفصول ولا بالمواد ولا بالأعراض . أما بالفصول فلنوعيته ، وأما

---

(٣) كون : حوق م || وإتمام : وفى إتمام ص (٥) فقد : وقد ب ، ط || إذن : وإذن د ؛ ساقطة من د ، ص || من : فى د ، ط ، م (٦) كلية : كليا ط ، م (٧) الكلى : كلى د (٨) أنه (الثانية) : ساقطة من ط || لشىء : بشىء د (٩) بعينه : بعينا ـه ، د ، ص ، ط || موجودا : موجود ص (١٠) طبيعة : الطبيعة جـ (١٢) الفنون : الفصول د ، ط || السابقة : السالفة ب ، جـ ، م (١٥) أما : + هو ط .

بالمواد لتجرده، وأما بالأعراض فلأن الأعراض إما أن تكون لازمة للطبيعة فلا تختلف فيها الكثرة بحسب النوع و إما أن تكون عارضة غير لازمة للطبيعة فيكون عروضها بسبب يتعلق بالمادة، فيكون حق مثل هـذا إذا كان نوعا موجودا، أن يكون واحدا بالعدد. وما كان منهـا محتاجا إلى المادة فإنما يوجد مع أن توجد المادة مهيأة فيكون وجوده مستلحقا به أعراضا وأحوالا خارجة يتشخص بها، وليس يجوز أن تكون طبيعة واحدة مادية وغير مادية، وقد عرفت هـذا فى خلال ما علمت. وأما إن كانت هذه الطبيعة جنسية فستبين أن طبيعة الجنس محال أن تقوم إلا فى الأنواع ثم يقوم قوام الأنواع. فهذه حال وجود الكليات.

وليس يمكن أن يكون معنى هو بعينه موجودا فى كثيرين، فإن الإنسانية التى فى عمرو إن كانت بذاتها لا بمعنى الحد موجودة فى زيد، كان ما يعرض لهذه الإنسانية فى زيد لا محالة يعرض لها وهى فى عمرو، إلا ما كان من العوارض ماهيته معقولة بالقياس إلى زيد. وأما ما كان يستقر فى ذات الإنسان ليس استقراره فيه محوجا إلى أن يصير مضافاً مثل أن يبيض أو يسود أو يعلم، فإنه إذا علم لم يكن به مضافاً إلا إلى المعلوم. ويلزم من هـذا أن تكون ذات واحدة قد اجتمع فيها الأضداد وخصوصاً إن كان حال الجنس عند الأنواع حال النوع عند الأشخاص، فتكون ذات واحدة هى موصوفة بأنها ناطقة وغير ناطقة، وليس يمكن أن يعقل من له جبلة سليمة أن إنسانية واحدة اكتنفتها أعراض عمرو و إياها بعينها اكتنفت

(٢) بحسب: تحت ص، ه (٤) موجودا: ساقطة من ج، د، ص، م || + بوجود ج، د، ص، ط، م (٥) به: ساقطة من د (٦) بها: به ص (١٠) معنى: + واحد ط (١٣) وأما ما: ساقطة من ط (١٤) أو يسود: ويسود د، م (١٨) أن إنسانية: أن الإنسانية ج، الإنسانية د واحدة: + واحدة د || اكتنفتها: اكتنفها ج، د، ص، ط || وإياها: إياها ط || اكتنفت: اكتنفت ج، د، ص، ط، م.

أعراض زيد . وإن نظرت إلى الإنسانيـــة بلا شرط آخر فلا تنظرن إلى هذه الإضافات ، فهى على ما علمناك .

فقد بان أنه ليس يمكن أن تكون الطبيعة توجد فى الأعيان وتكون بالفعل كلية ، أى هى وحدها مشتركة للجميع . وإنما تعرض الكلية لطبيعـــة ما إذا وقعت فى التصور الذهنى ، وأما كيفية وقوع ذلك فيجب أن تتأمل ما قلناه فى كتاب النفس . فالمعقول فى النفس من الإنسان هو الذى هو كلى ، وكليته لا لأجل أنه فى النفس ، بل لأجل أنه مقيس إلى أعيان كثيرة موجودة أو متوهمة حكمها عنده حكم واحد . وأما من حيث أن هذه الصورة هيئة فى نفس جزئية فهى أحد أشخاص العلوم أو التصورات ، وكما أن الشىء باعتبارات مختلفة يكون جنساً ونوعاً ، فكذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون كلياً وجزئياً . فمن حيث أن هـــذه الصورة صورة ما فى نفس ما من صور النفس فهى جزئية ، ومن حيث أنها يشترك فيها كثيرون على أحد الوجوه الثلاثة التى بينا فيما مضى فهى كلية ، ولا تناقض بين هذين الأمرين . لأنه ليس بممتنع اجتماع أن تكون الذات الواحدة تعرض لها شركة بالإضافة إلى كثيرين . فإن الشركة فى الكثرة لا تمكن إلا بالإضافـــة فقط ، وإذا كانت الإضافة لذوات كثيرة لم تكن شركة ، فيجب أن تكون إضافات كثيرة لذات واحدة بالعدد . والذات الواحدة بالعدد

(٢) الإضافات فهى : ساقطة من ص || فهى : هى م ؛ ساقطة من ب ؛ بوجه د ، ط
(٣) أن تكون : ساقطة من م (٤) لطبيعة : الطبيعة د (٥) وأما : فأما ص ، ط ، م
(٦) من : عن حـ ، ط || الإنسان : الإنسانية ص (٨) حكمها : وحكمها ط || عنده : عند
|| أن : ساقطة من ب ، حـ ، د ، م || هيئة : هيئة جـ ، د (٩) باعتبارات : باعتبار م
(١٠) اعتبارات : الاعتبارات د || كليا : كلية د (١١) نفس ما من صور : ساقطة من د ،
ص ، ط ، م (١٢) يشترك : مشترك ط || كثيرون : كثير ب || بينا : + فيها ط || مضى :
سلف ب ، جـ (١٣) بممتنع : يمتنع جـ ، ص ، م (١٥) إلا : + لما لا ينقسم ط
|| بالإضافة : بإضافة ص || وإذا : وإن د .

من حيث هى كذلك فهى شخصية لا عامة ، والنفس نفسها تتصور أيضا كليا آخر يجمع هذه الصورة، وأخرى فى تلك النفس أو فى نفس غيرها ، فإنها كلها من حيث هى فى النفس تحد بحد واحد .

وكذلك قد توجد اشتراكات أخرى ، فيكون الكل الآخر يمايز هذه الصورة بحكم له خاص وهو نسبته إلى أمور فى النفس، وهذه إنما كانت نسبتها الجاعلة إياها كلية هى إلى أمور من خارج على وجه أن أى تلك الخارجات سبقت الى الذهن جاز أن يقع عنها هذه الصورة بعينها . وإذا سبق واحد فتأثرت النفس منه بهذه الصفة لم يكن لما خلاه تأثير جديد إلا بحكم هذا الجواز المعتبر ، فإن هذا الأثر هو مثل صورة السابق قد جرد عن العوارض وهذا هو المطابقة . ولو كان بدل أحد هذه المؤثرات أو المؤثر بها شىء غير تلك الأمور المعروفة وغير مجانس لها لكان الأثر غير هذا الأثر ، فلا يكون مطابقة .

وأما الكلى الذى فى النفس بالقياس إلى هذه الصور التى فى النفس ، فهذا الاعتبار له بحسب القياس إلى أى صورة سبقت من هذه الصور التى فى النفس إلى النفس . ثم هذه أيضا تكون صورة شخصية من حيث هى على ماقلناه ، ولأن فى قوة النفس أن تعقل ، وتعقل أنها عقلت ، وتعقل أنها عقلت أنها عقلت ، وأن تركب إضافات فى إضافات ، وتجعل للشىء الواحد أحوالا مختلفة من المناسبات إلى غير النهاية بالقوة . فيجب أن لا تكون لهذه الصور العقلية المترتب بعضها على بعض وقوف ، ويلزم أن تذهب إلى غير النهاية ، لكن تكون بالقوة لا بالفعل .

---

(٢) يجمع : بجميع جـ ، ط (٧) عنها : + فيه جـ ، د ، ص ، ط || وإذا : وبذا ط
(١٠) أو المؤثر : والمؤثر ب | تلك : ذلك ص || المعروفة : المعروضة جـ ، ص (١٢) التى : ساقطة من م (١٢ — ١٣) فهذا الاعتبار : فهذه الاعتبارات د (١٣) الصور : الصورة د
(١٥) وتعقل أنها عقلت أنها عقلت : ساقطة من د ؛ وأنها عقلت ص ؛ وتعقل أنها عقلت جـ ، ط
(١٧) المترتب : المرتبة د ، ص ؛ المرتبة ط ، م .

لأنه ليس يلزم النفس إذا عقلت شيئا أن تكون بالفعل تعقل معـه الأمور التى تلزمه لزوما قريبا ، وأن تخطرها بالبـال فضلا عما يمعن فى البعـد . فإن ههنا مناسبات فى الجـذور الصم وفى إضافات الأعداد كلها قريبة المنال من النفس، وليس يلزم أن تكون النفس فى حال واحدة تعقل تلك كلها أو أن تكون مشتغلة على الدوام بذلك ، بل فى قوتها القريبـة أن تعقل ذلك مثل إخطار المضلعات التى لانهاية لها بالبال ، ومزاوجة عدد بأعداد لانهاية لها بالبال ، بل بوقوع مناسبة عدد مع مثله مرارا لانهاية لها بالتضعيف. فإن هذا أشبه شىء بما نحن فى ذكره . فأما أنه هل يجوز أن تقوم المعانى العامة للكثرة مجـردة عن الكثرة وعن التصورات العقلية ، فأمر سنتكلم فيه من بعد. فإذا قلنا : إن الطبيعة الكلية موجودة فى الأعيان فلسنا نعنى، من حيث هى كلية بهذه، الجهة من الكلية، بل نعنى أن الطبيعة التى تعرض لها الكلية موجودة فى الأعيان . فهى من حيث هى طبيعة شىء ، ومن حيث هى محتملة لأن تعقل عنها صورة كلية شىء ، وأيضا من حيث عقلت بالفعل كذلك شىء ، ومن حيث هى صادق عليها أنها لو قارنت بعينها لا هذه المـادة والأعراض، بل تلك المـادة والأعراض ، لكان ذلك الشخص الآخر شىء . وهذه الطبيعة موجودة فى الأعيان بالاعتبار الأول، وليست فيه كلية موجودة بالاعتبار الثانى والثالث والرابع أيضا فى الأعيان .

---

(١) معه : معها ب، بج، د، ط، م (٢) تلزمه : تلزمها ب، بج، د، طا || عما : عما ط || عمها : ساقطة من ط (٣) المنال : المتناول ب، بج، ص، م ؛ التناول ط (٤) حال : حالة ب، بج، ص، ط || أو أن تكون : أو تكون بج، ط (٥) المضلعات : المضافات د (٨) فأما : وأما ط (١٠) الجهة : الصفة م (١٤) قارنت : + عليها م || هذه : بهذه م (١٥) بالاعتبار : باعتبار د، ط (١٦) وليست : وليس ح || فيه : فيه بج، د || موجودة : + وموجودة د || الاعتبار : والاعتبار ص، ط || الثالث . ساقطة من بج، د، ص، ط، م .

فإن جعل هذا الاعتبار بمعنى الكلية كانت هذه الطبيعة مع الكلية فى الأعيان ، وأما الكلية التى نحن فى ذكرها فليست إلا فى النفس .

وإذ قد عرفنا هذه الأشياء فقد سهل لنا الفرق بين الكل والجزء وبين الكلى والجزئى . وذلك أن الكل من حيث هو كل يكون موجودا فى الأشياء، وأما الكلى من حيث هو كلى فليس موجودا إلا فى التصور . وأيضا الكل يُعَدّ بأجزائه ويكون كل جزء داخلا فى قوامه ، وأما الكلى فإنه لايعد بأجزائه ، ولا أيضا الجزئيات داخلة فى قوامه . وأيضا فإن طبيعة الكل لاتقوم الأجزاء التى فيه، بل تتقوم منها، وأما طبيعة الكلى فإنها تقوم الأجزاء التى فيه . وكذلك فإن طبيعة الكل لاتصير جزءا من أجزائه البتة ، وأما طبيعة الكلى فإنها جزء من طبيعة الجزئيات لأنها إما الأنواع فتتقوم من طبائع الكليين أعنى الجنس والفصل، وإما الأشخاص فتتقوم من طبيعــة الكليات كلها ومن طبيعة الأعراض التى تكتنفها مع المادة . وأيضا فإن الكل لايكون كلا لكل جزء وحده ولو انفرد، والكلى يكون كليا محمولا على كل جزئى . وأيضا فإن أجزاء كل كل متناهية ، وليس أجزاء كل كلى متناهيــة . وأيضا الكل يحتاج إلى أن تحضره أجزاؤه معا ، والكلى لايحتاج إلى أن تحضره أجزاؤه معا . وقد يمكنك أن تجد فروقا أيضا غير هذه فتعلم أن الكل غير الكلى .

---

(١) الطبيعة : + الكلية ص (٢) فليست : فليست م (٣) وإذ : وقد ج ، د ، ط
(٦) بأجزائه : بأجزائه د ، ص ، ط (٨) طبيعة الكلى : طبيعته ط || الأجزاء : الجزئيات ج
|| التى : + هى ص || وكذلك : وأيضا ب ، ص ؛ وكذلك ط (٩) البتة : ساقطة من ط
(١١) فتتقوم : فتقوم د (١٢) ولو : لو ب ، د ، ص ، ط ، م (١٣) كليا : ساقطة من م || على : فى ب ، د ، ه || جزئى : جزء ، ط ، ه ؛ + شىء ه (١٤ — ١٥) أجزاؤه معا والكلى : أجزاء معا والكلى د ، ط (١٥) والكلى ... معا : ساقطة من د || معا وقد : وقد ط
(١٦) الكلى : الكلى ج .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في الفصل بين الجنس والمادة

والذي يلزمنا الآن هو أن نعرف طبيعة الجنس والنوع . فأما أن الجنس على كم شيء يدل فقد كان يدل في زمان اليونانيين على معان كثيرة، وقد ذهب استعمالها في زماننا . فالجنس في صناعتنا لا يدل إلا على المعنى المنطقي المعلوم، وعلى الموضوع ، وربما استعملنا لفظ الجنس مكان النوع فقلنا : ليس كذا من جنس كذا أي من نوعه أو من جملة ما يشاركه في حده . والنوع أيضاً ليس يدل عندنا الآن في زماننا وعادتنا في الكتب العلمية إلا على النوع المنطقي ، وعلى صور الأشياء .

وغرضنا الآن فيما يستعمله المنطقيون من ذلك فنقول : إن المعنى الذي يدل عليه بلفظة الجنس ليس يكون جنساً إلا على نحو من التصور ، إذا تغير عنه ولو بأدنى اعتبار لم يكن جنسا ، وكذلك كل واحد من الكليات المشهورة . ولنجعل بياننا في الجنس وفي مثال يكثر إشكاله على المتوسطين في النظر فنقول: إن الجسم قد يقال له إنه جنس الإنسان وقد يقال له إنه مادة الإنسان ، فإن كان مادة الإنسان كان لا محالة جزء من وجوده واستحال أن يحمل ذلك الجزء

(٥) كان يدل : كان ط || كثيرة : ساقطة من ص ، م (٦) فالجنس : والجنس ص (٧) مكان النوع : ساقطة من م || فقلنا : قلنا ط (٨) ليس : ساقطة من ط (١٢) لفظة : بلفظ ج ، د (١٣) المشهورة : المشهورات ج ، ط (١٤) الجنس : الجسم ط || وفي : في د (١٥) له (الأولى) : ساقطة من د ، ط ، م || وقد يقال له : ويقال له ب ؛ وقد ج ، ص ، ص .

على الكل . فلننظر كيف يكون الفرق بين الجسم وقد اعتبر مادة ، وبينه وقد اعتبر جنساً ، فهنالك يصير لنا سبيل إلى معرفة ما نريد بيانه . فإذا أخذنا الجسم جوهراً ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا ، وبشرط أنه ليس داخلا فيه معنى غير هذا ، وبحيث لو انضم إليه معنى غير هذا ، مثل حس أو تغذ أو غير ذلك ، كان معنى خارجا عن الجسمية ، محمولاً فى الجسمية ، مضافاً إليها . فالجسم مادة وإن أخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط ألا يتعرض بشرط آخر البتة ولا يوجب أن تكون جسميته لجوهرية متصورة بهذه الأقطار فقط ، بل جوهرية كيف كانت ولو مع ألف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية وصوره ، ولكن معها أو فيها الأقطار . فالجملة أقطار ثلاثة على ما هى للجسم ، وبالجملة أى مجتمعات تكون بعد أن تكون جملتها جوهرا ذا أقطار ثلاثة ، وتكون تلك المجتمعات — إن كانت هناك مجتمعات — داخلة فى هوية ذلك الجوهر ، لا أن تكون تلك الجوهرية تمت بالأقطار ثم لحقت تلك المعانى خارجة عن الشىء الذى قد تم ، كان هذا المأخوذ هو الجسم الذى هو الجنس .

فالجسم بالمعنى الأول إذ هو جزء من الجوهر المركب من الجسم والصورة التى بعد الجسمية فى معنى المادة فليس بمحمول ، لأن تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذى طول وعرض وعمق فقط . وأما هذا الثانى فإنه محمول على كل مجتمع من مادة ، وصورة واحدة كانت أو ألفا ، وفيها الأقطار الثلاثة ، فهو إذن محمول

(١) وبينه : ومن الجسم ج (٢) فهنالك : فهنا [illegible] ص ، ط || أخذنا : أخذ ص ، م (٣) وبشرط : وبشرط ص ج ، د ، ط ، م (٥) محمولا : ومحمولا ص || الجسمية : الجسم ط (٦) [illegible] (٧) لجوهرية : بجوهرية [illegible] (٩) لخاصية : [illegible] ج ، ط ، م || فالجملة : فالجملة ط (١٠) معنى : ماهية ط (١١) إذ : [illegible] (١٦) [illegible] (١٧) [illegible] || فإنه محمول : [illegible] ط
(١٢ — ١٨) على ... محمول : [illegible]

على المجتمع من الجسمية التى كالمادة ومن النفس ، لأن جملة ذلك جوهر وإن اجتمع من معان كثيرة . فإن تلك الجملة موجودة لا فى موضوع ، وتلك الجملة جسم لأنها جوهر ، وهو جوهر له طول وعرض وعمق .

وكذلك فإن الحيوان إذا أُخذ حيوانا بشرط أن لا يكون فى حيوانيته إلا جسمية وتغذٍ وحسٌ ، وأن يكون ما بعد ذلك خارجا عنه ، فربما كان لا يبعد أن يكون مادة للإنسان أو موضوعا وصورته النفس الناطقة . وإن أُخذ بشرط أن يكون جسما بالمعنى الذى يكون به الجسم جنسا ، وفى معانى ذلك الجسم على سبيل تجويز الحس لا غير ذلك من الصور ، ولو كان النطق أو فصل يقابل النطق غير متعرض لرفع شىء منها أو وضعه ، بل مجوزا وجود أى ذلك كان فى هويته ، ولكن هناك معها بالضرورة قوة تغذية وحس وحركة ضرورة ولا ضرورة فى أن لا يكون غيرها أو يكون ، كان حيوانا بمعنى الجنس . وكذلك فافهم الحال فى الحساس والناطق ، فإن أخذ الحساس جسما أو شيئا له حس بشرط أن لا يكون زيادة أخرى لم يكن فصلا وإن كان جزءا من الإنسان . وكذلك فإن الحيوان غير محمول عليه وإن أخذ جسما أو شيئا مجوزا له وفيه ومعه أى الصور والشرائط كانت بعد أن يكون فيها حس ، كان فصلا وكان الحيوان محمولا عليه .

فإذن أى معنى أخذته مما يشكل الحال فى جنسيته أو ماديته من هذه فوجدته قد يجوز انضمام الفصول إليه أيها كان على أنها فيه ومنه ، كان جنسا . وإن

---

(٢) من : عن د (٣) بجسم : جسمية ط (٤) فإن : ساقطة من د (٦) أو موضوعا : وموضوعا م (٨) لا غير : وغير جه ، ص ، ط ، م || كان : + وجود ط (٩) لرفع : برفع ط (١٠) بالضرورة : الضرورة ط (١٣) له حس : لحس ط (١٤) ومعه : ومن معه ط (١٥) الصور : الصورة ط || وكان : لكان د .

أخذته من جهة بعض الفصول وتمت به المعنى وختمته حتى لو دخل شيء آخر لم يكن من تلك الجملة ، بل مضافا من خارج ، لم يكن جنسا ، بل مادة. وإن أوجبت لها تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن أن يدخل ، صار نوعا . وإن كنت فى الإشارة إلى ذلك المعنى لا تتعرض لذلك ، كان جنسا . فإذن باشتراط أن لا تكون زيادة تكون مادة ، و باشتراط أن تكون زيادة يكون نوعا . و بأن لا تتعرض لذلك ، بل يجوز أن يكون كل واحد من الزيادات على أنها داخلة فى جملة معناه ، يكون جنسا . وهذا إنما يشكل فيما ذاته مركبة ، وأما فيما ذاته بسيطة فعسى أن العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات فى نفسه على النحو الذى ذكرنا قبل هذا الفصل .

وأما فى الوجود فلا يكون منه شيء متميز هو جنس وشيء هو مادة، فنقول : إنما يوجد للإنسان الجسمية قبل الحيوانية فى بعض وجوه التصور إذا أخذت الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس ، وكذلك إنما يوجد له الجسم قبل الحيوانية إذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه لا بمعنى يحمل عليه . وأما الجسمية التى تفرض مع جواز أن توضع متضمنة لكل معنى مقرونا بها وجوبًا أن يتضمن الأقطار الثلاثة، فإنها لم توجد لشيء الذى هو نوع من الحيوان إلا وقد تضمن الحيوانية . فيكون معنى الحيوانية جزءاً ما من وجود ذلك الجسم بالفعل بعد أن كان مجوزا فى نفسها تضمنها إياه، فيكون معنى الحيوانية جزءاً ما من وجود ذلك

(١) أخذته : أخذتها جـ ، د ، ص ، م (٢) الجملة : الجهة ص (٦) وبأن لا تتعرض : وأن لا يعرض د || لذلك : بذلك د (٧) مركبة : مركب ب ، جـ ، د (٨) فى : فى د ، م || بسيطة : بسيط ب ، جـ ، د ، م (١٠) شيء : ساقطة من د || متميز : يتميز ، يميز م || وشيء هو مادة : ساقطة من م (١١) أخذت : أخذ ط (١٣) لا بمعنى يحمل عليه : ساقطة من د ، م (١٤) بها : به د ، م ; به مع جـ ، ص ، ط (١٥) فإنها : فإنه جـ ، ص ، ط (١٧) فيكون معنى الحيوانية : ساقطة من ب ، د .

الجسم بعكس حال الجسم إذا حصل . كما أن الجسم الذى هو بمعنى المادة جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق الذى ليس بمعنى المادة إذ وجوده واجتماعه من وجود أنواعه ، وما توضع تحته فهى أسباب لوجوده ، وليس هو سببا لوجودها . ولو كان الجسمية التى بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية ، وإن كانت قبليته قبلية لا بالزمان بل بالذات ، لكان سببا لوجود النوعية ، مثل الجسم الذى بمعنى المادة ، وإن كانت قبليته لا بالزمان بل وجود تلك الجسمية فى هذا النوع هو وجود ذلك النوع لا غير .

وفى العقل أيضاً فإن الحكم فيه كذلك . فإن العقل لا يمكنه أن يضع فى شىء من الأشياء الجسمية التى لطبيعة الجنس وجوداً يحصل هو أولا وينضم إليه شىء آخر حتى يحدث الحيوان النوعى فى العقل . فإنه لو فعل ذلك لكان ذلك المعنى الذى الجنس فى العقل غير محمول على طبيعة النوع ، بل كان جزءا منه فى العقل أيضاً . بل إنما يحدث للشىء الذى هو النوع طبيعة الجنسية فى الوجود وفى العقل معاً إذا حدث النوع بتمامه . ولا يكون الفصل خارجا عن معنى ذلك الجنس ومضافاً إليه ، بل متضمناً فيه وجزء منه من الجهة التى أومأنا إليها . وليس هذا حكم الجنس وحده من حيث هو كلى ، بل حكم كل كلى من حيث هو كلى .

---

(١) المادة : + فإنه جـ ، د ، ص ، ط ، م (٣) عن : بهو د || أسباب : إثبات ط (٤) التى : الذى ط (٥) وإن : إذ ب | وإن . . . . بالذات ساقطة من جـ ، م || قبليته قبلية : قبله ب ؛ قبله ص ؛ قبليه جـ ، ط (٦) المادة : + ولكان مثلها ص ، ط ؛ + الجنسية م | وإن . . . . بالزمان : ساقطة من د || قبليته : جهة ص || الجسمية : الجسمية د ، ص (٩) يحصل : يحصله جـ || هو أولا : أولا هو م وينضم : ينضم د (١٠) النوعى : النوع ب ، م (١٢) بل إنما : بعد ذ (١٣) حدث أخذت جـ (١٤) متضمنا : مضمنا ب ؛ متضمنا ص | التى : الذى ص ؛ وليس : وحيث جـ (١٥) وحده : وحده ط || من حيث هو كلى : ساقطة من د ، ص ، م || هو كلى : هو كل م .

نبيّن من هذا أن الجسم إذا أخذ على الجهة التي يكون جنسا يكون كالمجهول بعد ، لا يدرى أنه على أي صورة، وكم صورة يشتمل ، وتطلب النفس تحصيل ذلك ، لأنه لم يتقرر بعد بالفعل شيء هو جسم محصل . وكذلك إذا أخذنا اللون وأخطرناه ببال النفس، فإن النفس لا تقنع بتحصيل شيء متقرر لا بالفعل، بل تطلب في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل لون .

وأما طبيعة النوع فليس يطلب فيها تحصيل معناها ، بل تحصيل الإشارة . وأما طبيعة الجنس فإنها وإن كانت النفس إذا طلبت فيها تحصيل الإشارة كانت قد فعلت الواجب وما يجب أن يقنع معه . فإن النفس قد تطلب أيضا مع ذلك تحصيل معناه قبل هذا الطلب ، حتى إنما يبقى له أن يستعد لهذا الطلب أكثر ويكون إلى النفس أن يفرضه أي مشار إليه شاء . فلا يمكن النفس أن تجعله بحيث يجوز أن يكون أي مشار إليه شاء إلا بعد أن تضيف إليه معاني أخرى بعد اللونية قبل الإشارة . فإنه ليس يمكنه أن يجعل اللون وهو لون بعد بلا زيادة شيء مشار إليه أنه لون في هذه المادة ، ذلك الشيء ليس إلا لونا فقط . وقد يخصص بأمور عرضية عرضت من خارج يجوز أن يتوهم هو بعينه باقيا مع زوال واحد واحد منها ، كما يكون في مخصصات طبيعة النوعية . وكذلك في المقدار أو الكيفية أو غيرها ، وكذلك في الجسم الذي نحن بسبيله ليس يمكن أن يجعله

(١) فبين : فيتبين جـ ، د (٢) يشتمل : يشمل ط ، يشمل د || تحصيل : تحصل ط
(٣) وكذلك : ولذلك م (٤) اللون : الكون م || فإن النفس : ساقطة من ب || لا بالفعل : ولا بالفعل ط (٦-٧) النوع ... طبيعة : ساقطة من ب (٨) وما يجب : ووجب د (١٠) ويكون : فيكون جـ ، أو يكون ط (١١) تضيف : يضاف ص || أخرى : أخرجه ، د ، ص ، ط ، م (١٠-١٢) فلا ... الإشارة : ساقطة من م
(١٣) ذلك : وذلك ص (١٤) عرضت : ساقطة من د ، ص ، ط ، م زوال : زواله ط
(١٥) طبيعة : الطبيعة ط ، طبيعته م (١٦) ليس : + أنه ه .

الذهن مشاراً إليه مقتصرا على أنه جوهر يتضمن أى شيء اتفق بعد أن تكون الجملة طويلة عريضة عميقة على جملته لم يتحدد الأشياء التي يتضمنها أو لا يتضمنها فيصير نوعاً .

فإن قال قائل : فيمكننا أن نجمع مثل هذا الجمع أى الأشياء شيئاً ، فنقول : إن كلامنا فى نحو من الاجتماع مخصوص ، يكون اجتماع الأشياء فيه على نحو الاجتماع فى طبيعة الجنس من حيث هو جنس ، وذلك النحو هو أن تكون المجتمعات فصولاً تنضم إليه ، إلا أنه ليس كلامنا ههنا فى الدلالة على طبيعة الجنس أنه كيف تحوى الفصول وغير الفصول ، وأى الأشياء يجتمع فيه على نحو الفصول ، بل كلامنا فيها على النحو المؤدى إلى الفرق بين الجنس والمادة . وليس إذا أردنا أن نفرق بين شيئين يلزمنا أن نتعدى التفريق إلى بيانات أحوال أخرى ، وإنما غرضنا أن نعرف أن طبيعة الجنس الذى هو الجسم هو أنه جوهر يجوز فيه اجتماع أشياء من شأنها أن تجتمع فيه . فتكون الجملة طويلة عريضة عميقة ، وتكون وإن كانت لا تكون إلا أشياء معلومة الشروط مجهولة بعد . وإلى هذا الحد ما نتكلم فى هذا الفصل .

(١) مقتصرا : مقصرا ط ، م (٤) مثل : ساقطة من م (٥) مخصوص : + مباين ، د ، ص ، ط || اجتماع الأشياء فيه : ساقطة من م (١٣) إلا أشياء : الأشياء د (١٤) هذا : ساقطة من ب .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

فى كيفية دخول المعانى الخارجة عن الجنس على طبيعة الجنس

فلنتكلم الآن فى الأشياء التى يجوز اجتماعها فى الجنس ، ويكون التوقف فى إثبات طبيعته وماهيته محصلة بالفعل إنما يقع لأجلها . فنقول : إن هذا المطلب ينقسم إلى قسمين : أحدهما ، أنه أى الأشياء هى الأشياء التى يجب أن يحصرها الجنس فى نفسه وتجتمع ، فتكون تلك الأشياء جاعلة إياه نوعا . والثانى ، أنه أى الأشياء يكون واقعا فى حصره مما ليس كذلك .

وذلك أن الجسم إذا انحصر فيه البياض على النحو المذكور لم يجعله نوعاً ، والحيوان إذا قسم إلى ذكر وأنثى لم يتنوع بذلك ، وهو مع ذلك يتنوع بأشياء أخرى . ثم الحيوان يجوز أن يقع على شخص فيه أعراض كثيرة تكون تلك الجملة حيوانا مشارا إليه .

فنقول أولا : ليس يلزمنا أن نتكلف إثبات خاصية فصل كل جنس عند كل نوع ولا أيضا فصول أنواع جنس واحد ، فإن ذلك ليس فى مقدورنا ، بل الذى فى مقدورنا هو معرفة القانون فى ذلك ، وأنه كيف ينبغى أن يكون الأمر فى نفسه . وأما إذا نظرنا فى معنى من المعانى المعقولة الواقعة فى تخصيص الجنس أنه هل هذا المعنى للجنس على شرط ذلك القانون أو ليس ، فربما جهلناه فى كثير من الأشياء ، وربما علمناه فى بعضها ، فنقول : إن المعنى العام إذا

(٣) على : فى ص (٥) طبيعته وماهيته : طبيعة وماهية ج (٨) والثانى : الثانى ج ، ط (٩) فيه : فى ص || النحو : النوع د ، م (١٣) كل جنس : جنس ب (١٦) فى معنى : إلى معنى ج ، د ، ص ، ط ، م (١٨) المعنى : معنى د .

انضافت إليه طبيعة فيجب أول شيء أن يكون انضيافها إليه على سبيل القسمة حتى ترده إلى النوعية ، وأن تكون القسمة مستحيلة أن تنقلب وذلك المشار إليه باقي الجوهر ، حتى يصير مثلا المتحرك منهما غير متحرك وهو واحد بالشخص ، وغير المتحرك متحركا وهو واحد بالشخص ، وغير المتحرك والمتحرك قسما التقسيم الذاتي ، بل يجب أن تكون القسمة لازمة فيكون المعنى الخاص لا يفارق قسطه الخاص من الجنس وبعد ذلك فيجب أن يكون الموجب من القسمين أو كلاهما ليسا عارضين له بسبب شيء قبلهما وتتضمن طبيعة الجنس أن يكون له ذلك المعنى أولاً . فإنه إن كان ثانياً جاز أن لا يكون ذلك المعنى فصلا ألبتة ، بل كان أمرا لازما للآخر الذي هو الفصل مثل أن يكون قاسم قد غير حكمه فلم يقسم الجوهر إلى جسم وإلى غير جسم ، بل يقسم إلى قابل الحركة وإلى غير قابل الحركة . فإن القابل للحركة لا يلحق الجوهر أول اللحوق ، بل بعد أن يصير مكانيا جسمانيا . فقابل الحركة يلزم الجسم ، ويلزم الجسم أشياء كثيرة كل واحد منها يذكر الجسم ، لكنها ليست فصولاً بل أموراً لزمت الفصول . لأن الجوهر بتوسط الجسمية ما تعرض له تلك المعاني ، وانقسامه إلى أن يكون ذا جسمية أو غير ذي جسمية فهو لما هو جوهر لا لتوسط شيء آخر .

وقد يجوز أن يكون بعض ما لا يعرض أولا فصلا ، ولكن لا يكون فصلا قريبا لذلك الجنس ، بل فصلا بعد فصل ، مثل أن يقال : إن الجسم منه نامٍ ومنه غير نامٍ

(١) طبيعة : طبيعته م (٢) مستحيلة : مستحيلا ط ، م (٣) متحرك : المتحرك جـ (٤) متحركا : متحرك جـ (٥) فيكون : فلذلك جـ (٧) بسبب : لسبب ط || قبلهما : له قبلها د || وتتضمن : وأن يتضمن د (٨) له ذلك : ساقطة من د (٩) مثل : مثيل ص ، ط ، م || غير : راع بخ || حكمه : ساقطة من ب ، جـ ، ص (١٠) يقسم : قسم جـ ، د ، ط ، م || الحركة : للحرم ط (١١) الحركة : المتحركة جـ ، د ، ص (١٢) جسمانيا : جسمانية د ، م (١٣) لزمت : ألزمت ط (١٤) ما تعرض : فما تعرض د ، ط ، م . (١٥) لما هو : لما د

ومنه غير ناطق ، لأن الجسم بما هو جسم فقط ليس مستعدا لأن يكون ناطقا وغير ناطق ، بل يحتاج إلى أن يكون أولا ذا نفس حتى يكون ناطقا . وإذا وجد الجنس فصلا يجب أن تكون تلك الفصول التي بعده فصولا تعرف تخصيص ذلك الفصل ، فإن ذا النطق وعديم النطق تعرف حال فصل كونه ذا نفس ، فإنه ذو نطق وعديم النطق من جهة ما هو ذو نفس ، لا من جهة أنه أبيض أو أسود أو شيء آخر البتة بالفعل . وكذلك كون الجسم ذا نفس أو غير ذي نفس ليس له هذا بسبب شيء البتة من الأجناس المتوسطة ، فإذا عرض لطبيعة الجنس أيضا عوارض ينفصل بها لم يخل إما أن يكون الاستعداد للانفصال بها إنما هو لطبيعة الجنس ، أو لطبيعة أعم منها ، كما كان قيل لطبيعة أخص منها . فإن كان لطبيعة أعم منها ، مثل أن الحيوان منه أبيض وأسود ، والإنسان منه ذكر وأنثى ، فليس ذلك من فصوله بل الحيوان إنما صار أبيض وأسود لأجل أنه جسم طبيعي ، وقد صار ذلك الجسم الطبيعي قائما بالفعل ثم وضع بهذه العوارض ، وهو يقبلها ، وإن لم يكن حيوانا ، والإنسان إنما صار مستعدا للذكر والأنثى لأجل أنه حيوان ، فهذا لا يكون فصلا للجنس .

وأيضا قد تكون أشياء خاصة بالجنس تقسمه كالذكر والأنثى بالحيوان ، ولا تكون فصولا بوجه من الوجوه ، وذلك لأنها إنما كانت تكون فصولا لو كانت عارضة للحيوان من جهة صورته حتى انقسمت بها صورته انقساما أوليا ، ولم تكن

---

(١) مستعدا : مستعدا ه ، ص (٢) وغير : أو غير ص || يحتاج : محتاج ه (٣) الجنس : الجنس جـ || تلك : ساقطة من د || تعرف : + فصول ط (٤) تخصيص : تخصص د ، طا || ذلك : تلك جـ ، م || الفصل : الفصول جـ ، د ، طا ، م (٤ — ٥) تعرف . . . وعديم نطق : ساقطة من م || وعديم النطق : وعديم نطق ط ، م (٦) بالفعل : بالفصل ط (٨) بها : فبها ه ، ط ، م (١٠) وأسود : أو أسود ط ، والأسود م (١٢) وأسود : أو أسود ط (١٥) قد : فقد د || بالجنس : بالجسم م ؛ + تقسمه جـ ، د ، ص ، ط (١٦) فصولا : فصلا د ، ط .

لازمة لشيء يقومه فصل أولا ، فأما إذا لم تكن كذلك بل إنما عرضت للحيوان لأن مادته التي يكون منها عرض لها عارض فصارت بحال من الأحوال لاتمنع حصول صورة الجنس وماهيته ولا طرفا القسمة في المادة ، ولا أيضا تمنع أن يقع للجنس افتراق آخر من حيث صورته بالفصول ، فليس طرفا القسمة من الفصول ، بل من العوارض اللازمة فيه أعني مثل الذكورة والأنوثة . فإن المني الذي كان صالحا لصورة الحيوان وكان متهيئا لفصل خاص من الحيوان الكلي عرض له انفعال حار فصار ذكرا ، وكان يجوز أن يعرض له بعينه انفعال مبرد في المزاج فيكون أنثى ، وذلك الانفعال وحده لايمنعه من حيث نفسه أن يقبل أي فصل يعرض للحيوان من جهة صورته ، أي من جهة كونه ذا نفس دراكا متحركا بالإرادة ، فكان يجوز أن يقبل النطق وغير النطق فلم يكن ذلك مؤثرا في تنويعه . وحتى لو توهمناه لا أنثى ولا ذكرا ولم تلتفت إلى ذلك ألبتة لقام نوعا بما يتنوع به فلا ذلك يمنع عن التنوع دون الالتفات إليه ولا يفيد التنوع بالالتفات إليه . وليس كذلك إذا توهمناه لا ناطقا ولا أعجم أو توهمنا اللون لا أبيض ولا أسود بوجه .

وليس يكفي إذا أردنا أن نفرق بين الفصول والخواص القاسمة أن نقول : إن الذي عرض من جهة المادة فليس بفصل . فإن كونه غاذيا أو غير غاذ إنما يعرض من جهة المادة لكن يجب أن تراعى الشرائط الأخرى التي وصفناها .

(١) لازمة : لازم ب (٣) وماهيته . + في المادة ط || ولا طرفا القسمة : ساقطة من ص || القسمة : القسمة ط || ولا طرفا القسمة في المادة ساقطة من م (٤) افتراق : اقتران جـ ، د (٥) العوارض : الأعراض جـ || الذكورة : الذكور ط (٦) الحيوان : + أولا ط ، م || الفصل : بفصل جـ ؛ لفصول م (٧) وكان : أو كان ط (٨) مبرد : بارد ص (١١) ذلك : ذاك م || توهمناه : توهمنا ط (١٢) عن : من د ، ص ، ط ، م || التنوع : النوع ط ، م (١٣) بالالتفات : الالتفات ص (١٦) فليس : ساقطة من ط || أو غير غاذ : وغير غاذ ب ، م (١٧) الأخرى : الأخر جـ .

ولهذا لا نجد شيئا من جملة ما هو مقتذ من أنواع الجسم يدخل فى جملة ما هو غير مقتذ ، ونجد الإنسان وهو نوع لا محالة من الحيوان يدخل فى جملة الذكر والأنثى جميعا ، وكذلك الفرس وغيره ، والذكر والأنثى قد تدخل أيضا فى الإنسان وفى الفرس. على أن هذا الذى وهو ملازم ما به تقع القسمة للمقسوم — وإن كان من شرائط الفصل — فقد يكون فى غير الفصل. فربما لزم ما ليس بفصل نوعا واحدا لا يتعداه ، وذلك إذا كان من لوازم الفصل.

ونرجع فنقول : وأنت تعلم أن المادة إذا كانت تتحرك إلى قبول حقيقة صورة ليحدث نوع ، فقد يعرض لها عوارض من الأمزجة وغيرها تختلف بها حالها فى أفعال تصدر عنها لا من حيث تقبل صورة الجنس أو صورة الفصل ، إذ ليس كل ما تقبله من الأحوال وما يعرض لها إنما يكون من جملة ما هو داخل فى الغاية التى إليها تتحرك فى التكون. فقد علمت مصادمات الأمور الطبيعية ، ومعارضة بعضها لبعض ، والانفعالات التى تقع بينها، فربما كانت الانفعالات المتعرضة صارفة عن الغاية المقصودة ، وربما كانت موقعة لاختلافات لا فى نفس الغاية المقصودة ، بل فى أمور تناسب الغاية مناسبة ما ، وربما كانت فى أمور خارجة عنها جدا. فما يعرض للمادة من هذه الجهة وتبقى معه المادة مستمرة إلى الصورة فذلك خارج عن معنى الغاية ، والذكورة والأنوثة إنما تؤثر فى كيفية حال الآلات التى بها يكون التناسل ، والتناسل

---

(١) الجسم : + نوع ج (٢) غير : ساقطة من ج ، ص ، ط (٣) والذكر والأنثى : ساقطة من د || قد : وقد د (٤) ملازم : ملازمة ص ، م || ما به : وانه م || للمقسوم : للقوم ج ، م (٧) فنقول : ونقول م || وأنت : فأنت د ، م (١١) التكون : التكوين د ؛ السكون ط || فقد : وقد ج (١٢) والانفعالات : وانفعالات د || بينها : بينهما ج ، ص ، ط ؛ + فى الطبيعى هامش ص (١٣) صارفة : صدفة ب ، ج ، ط (١٣ — ١٤) وربما ... المقصودة : ساقطة من م (١٤) مناسبة ما : مناسبة ج ، ط (١٦) والذكورة : والذكورية ج ، د ، ص ، ط ، م (١٧) والأنوثة : والأنوثية د ، والأنثوية ص ، ط ، م || كيفية : كيفيته م .

لا محالة أمر عارض بعد الحياة وبعد تنوع الحياة شيئا محصلا بعينه . فيكون ذلك وأمثالها من جملة الأحوال اللاحقة بعد تنوع النوع نوعا ، وإن كانت مناسبة للتالية . فما كان من الانفعالات واللوازم بهذه الصفة فليعلم أنها ليست من الفصول للأجناس .

قد عرفنا طبيعة الكلى وأنه كيف يوجد وأن الجنس منها كيف يفارق المادة تعريفا من وجه يمكن أن يتفرع منه وجوه سوردها بعد ، وعرفنا أى الأشياء يتضمنها الجنس مما يتنوع بها . وبقى بحثان متصلان بما نحن بسبيله . أحدهما ، أى الأشياء يتضمنها الجنس مما ليس بنوع إياه . والثانى ، أن هذا التأحيد كيف يكون وكيف يكون عن الجنس وعن الفصل ، وهما شيئان ، شئ واحد متحصل بالفعل .

فأما البحث الأول فنقول فيه : إن تلك الأشياء إذ لا تكون فصولا فهى لا محالة عوارض . والعوارض إما لازمة وإما غير لازمة . واللازمة إما لازمة لأجناس الجنس — إن كانت له أجناس — وإما لفصول أجناسه وإما للجنس نفسه من فصله ، وإما لفصول تحته ، وإما للمادة شيء منها . وأما ما كان منها من فوق فإن اللازمات للأجناس الفوقانية والفصول التى لها الفصل المقوم الذى للجنس نفسه واللازمات لمواد هذه ولأعراضها — إذ قد يلزم الأعراض أعراض — فجميع ذلك يكون لازما للجنس ولما تحته .

(١) عارض : عارضة جـ (٢) جملة : جبلة جـ ، ط . (٣) فليعلم : فيعلم جـ (٤) للأجناس م (٥) قد : وقد ص (٧) وبقى : وقد بقى جـ ، د ، ص ، ط ، م ‖ بسبيله : فى سبيله ب ، جـ ، د ، ص ، م (١٠) متحصل : محصل جـ ؛ يحصل . (١١) فصولا : أصولا ط (١٢) واللازمة : واللازم جـ (١٣) لأجناس : الأجناس جـ ‖ لفصول : الفصول م (١٥) منها : منهما ط .

وأما التي تعم الفصول التي تحت الجنس فلا يلزم الجنس شيء منها ، إذ يلزم من ذلك أن يلزمه النقيضان ، بل قد يجوز أن يقع فيه كلاهما .

وأما البحث الثاني فلنفرض مشارا إليه وهو مجموع محصل من فصول الأجسام وأعراض كثيرة . فإذا قلنا له جسم، فلسنا نعني بذلك مجرد مجموع الصورة الجسمية مع المادة التي هذه الأشياء كلها عارضة لها خارجة، بل نعني شيئا لا في موضوع له طول وعرض وعمق سواء كان هذا الحمل عليه أوليا أو غير أولي . فتكون هذه الجملة من حيث هي جملة معينة يقع عليها حمل الجسم بهذا المعنى ، ولا يحمل عليها الجسم بالمعنى الآخر الذي هو مادته . فإذا قيل له جسم، لم يكن ذلك الجسم إلا هو نفسه ، لا الجزء منه ولا شيء خارج عنه .

ولكن لقائل أن يقول : قد جعلتم طبيعة الجنس ليست غير طبيعة الشخص، وقد أجمع الحكماء على أن للشخص أعراضاً وخواص خارجة عن طبيعة الجنس . فنقول : معنى قولهم أن للشخص أعراضا وخواص خارجة عن طبيعة الجنس هو : أن طبيعة الجنس المقولة على الشخص لا تحتاج في أن تكون لها طبيعة الجنس من حيث تعم إلى تلك الأعراض بالفعل، لا أن طبيعة الجنس لا تقال على الجملة . فإنه لو كان لا يقال على الجملة لم يكن محمولا على الشخص ، بل كان يكون جزءا من الشخص . لكنه لو لم تكن هذه الأعراض والخواص لكان يكون أيضا هذه الطبيعة التي قلناها موجودة بهـــذا المعنى المذكور ،

---

(١) التي : الذي ج || الفصول : الفصل د (٢) من : ساقطة من ص || أن يلزمه : يلزمه ص || النقيضان : النقيضات ط ، م (٣) وأما البحث الثاني : ساقطة من م || الأجسام : الأجناس م (٤) مجموع : ساقطة من ب (٦) هذا : ذلك د (٧) معينة : + له ح ، د ، ص (٨) مادته : بمادته م (١١) أجمع الحكماء على : مح د ، م (١٢) قولهم : قولنا د || فنقول . . . الجنس : ساقطة من م (١٦) من الشخص : منه ط .

وهو أنها طبيعة جوهر كيف كانت جوهريته يتقوم بكذا وكذا مما يصلح له في أنه جسم .

فهذه الأعراض والخواص خارجة من أن يحتاج إليها الجسم من الأجناس مثلا في أن يكون جسما على ما قيل ، إلا أن يكون محصّلاً . وليس في ذلك إذا كانت هذه ، فليس يقال عليها الجسم ، ففرق بين أن يقال : إن طبيعة لا يحتاج في معناها إلى شيء ، وبين أن يقال : لا يحمل عليه . فقد يحمل على ما لا يحتاج إلى معناه . وأما إذا حمل فقد تخصص به بالفعل ، بعد أن كان يجوز أن يتخصص بغيره . وكذلك حاله مع الفصول . ولولا هذا الوجه من الاعتبار في حمل الجنس لكان طبيعة الجنس جزءا لا محمولا .

(١) أنها : أنه ب ، ج ، ص ، م || جوهريته : جوهرية ط || يتقوم : + تقوما به
(٣) من أن : عن ط (٤) وليس : فليس ط (٦) عليه فقد يحمل : ساقطة من د ||
فقد : وقد ج (٧) بالفعل : الفعل م .

[الفصل الخامس]

(هـ) فصل

فى النوع

وأما النوع فإنه الطبيعة المتحصلة فى الوجود وفى العقل جميعا ، وذلك لأن الجنس إذا تحصل ماهيته بأمور تحصله يكون العقل إنما يبقى له بعد ذلك أن يحصلها بالإشارة فقط ، ولا يطلب شيئا فى تحصيلها إلا الإشارة فقط بعد أن تحصلت الطبيعة نوع الأنواع . ويكون حينئذ تعرض له لوازم من الخواص والأعراض تتعين بها الطبيعة المشار إليها ، وتكون تلك الخواص والأعراض إما إضافات فقط من غير أن تكون معنى فى الذات ألبتة ، وهى ما يعرض لشخصيات الأمور البسيطة والأعراض ، لأن تشخصها بكونها محمولة على موصوفاتها ، وتشخصها بالموضوع يكون بالعرض كالصور الطبيعية مثل صورة النار . وإما أن تكون أحوالا زائدة على المضافات ، لكن بعضها بحيث لو توهم مرفوعا عن هذا المشار إليه لوجب أن لا يكون هذا المشار إليه الذى هو مغاير لآخرين موجودا ، بل يكون قد فسد نحو مغايرته اللازمة ،

---

(٥) ماهيته : ماهية جـ ، ص ، ط || تحصله : تحصيله جـ ، د ، ص ، ط || له : ساقطة من ص ، م (٧) نوع : + من جـ || له : لها جـ ، ص ، م (٨) المشار : مشار إليه د ، ص ، ط ، م || وتكون : يكون جـ ، ص ، م (١٠) والأعراض : وللأعراض جـ ، د ، م || بكونها : لكونها د (١١) على موصوفاتها : أى فى موصوفاتها جـ ، د ، ص ، ط ، م || بالموضوع : بالوضع ب ، جـ (١٢) أن تكون : + أيضا جـ ، ط || أحوالا : + أيضا د ، ص ، م (١٤) يكون قد : قد يكون جـ || مغايرته : المغايرة جـ ، هامش ص .

وبعضها بحيث لو توهم مرفوعاً لم يجب به لا بطلان ماهيته بعد وجودها ولا فساد ذاته بعد تخصصها ، ولكن بطلت مغايرته ومخالفته لآخرين إلى مغايرة أخرى من غير فساد .

لكنا ربما أشكل علينا ذلك فلم يتحصل ، وليس كلامنا فيما نعلمه نحن ، بل فيما الأمر فى نفسه عليه .

---

(٤) لكنا : لكننا ج ؛ لكن ط ؛ ولكنا م || ذلك : ساقطة من ط || نحن : + فى ذلك ا

[الفصل السادس]

(و) فصل

فى تعريف الفصل وتحقيقه

والفصل أيضا يجب أن نتكلم فيه ونعرف حاله . فنقول : إن الفصل بالحقيقة ليس هو مثل النطق والحسّ . فإن ذلك غير محمول على شىء إلا على ما ليس فصلا له ، بل نوعا مثل اللمس للحس على ما علمت فى موضع آخر ، أو شخصا مثل حمل النطق على نطق زيد وعمرو . فإن أشخاص الناس لا يحمل عليها النطق ولا الحس فلا يقال لشىء منها أنه نطق أو حس ، لكن يشتق له من أسمائها اسم . فإن كانت هذه فصولا فهى فصول من جهة أخرى ، وليست من الجهة التى هى أقسام المقول على كثيرين بالتواطؤ . فالأولى أن تكون هذه مبادىء الفصول لا الفصول ، فإنها إنما تحمل بالتواطؤ على غير أشخاص النوع التى يقال إنها فصولها . وذلك لأن النطق يحمل على نطق زيد ونطق عمرو بالتواطؤ ، والحس يحمل على البصر والسمع بالتواطؤ .

فالفصل الذى هو كالنطق والحس ليس هو بحيث يقال عن شىء من الجنس ، فليس الحس ولا النطق حيوانا البتة . وأما الفصل الذى هو الناطق والحساس فالجنس بالقوة هو ، وإذا صار هو بالفعل صار نوعا . وأما كيف ذلك فقد

(٣) تعريف . ساقطة من م (٤) يجب : فيجب ب ، سا ، د ، ط ، م (٥) والحس : والحس ب ، سا ، د ، ط (٦) على : وعلى د ، م || موضع آخر : موضع آخر د (٨) شىء : شىء سا ؛ الشىء ص ؛ بشىء د ، م || لكن : ولكن ب ، د ، ص ، ط ، م (٩) أسمائها : أسمائه د (١٠) الجهة : جهة ط || فالأولى : الأولى جـ (١٠ — ١١) فالأولى . . . بالتواطؤ : ساقطة من م (١٢) يحمل : + إنما ص (١٥) الناطق : كالناطق جـ ، د ، ص .

تكلمنا فيه وبينا أنه كيف يكون الجنس هو الفصل وهو النوع فى الوجود بالفعل وكيف تفترق هذه بعضها من بعض ، وأن النوع بالحقيقة شىء هو الجنس إذا صار موصوفاً بالفصل ، وأن ذلك التميز والتفريق هو عند العقل ، فإذا احتيل وفصل وتميز فى الوجود فى المركبات صار الجنس مادةً والفصل صورة ، ولم يكن الجنس ولا الفصل مقولا على النوع .

ثم من الشكوك التى تعرض على هذا الكلام ، بل على وجود طبيعة الفصل ما أقوله : إنه من البين أن كل نوع منفصل عن شركائه فى الجنس بفصل . ثم ذلك الفصل معنى أيضا من المعانى ، فإما أن يكون أعم المحمولات ، وإما أن يكون معنًى واقعاً تحت أعم المحمولات . ومحال أن يقال : إن كل فصل هو أعم المحمولات . فإن الناطق وأشياء كثيرة مما يجرى مجراه ليس مقولة ولا فى حكم مقولة ، فبقى أن يكون واقعا تحت أعم المحمولات وكل ما هو واقع تحت معنى أعم منه فهو منفصل عما يشاركه فيه بفصل يختص به ، فيكون إذن لكل فصل فصلٌ ، ويذهب هذا إلى غير النهاية .

والذى يجب أن يعلم حتى ينحل به هذا الشك أن من الحمل ما يكون المحمول فيه مقوما لماهية الموضوع ، ومنه ما يكون أمرا لازما له غير مقوم لماهيته كالوجود . وأنه ليس يجب أن يكون كل معنى يكون أخص ويقع تحت معنى أعم ، إنما ينفصل عن شركائه فيه بفصل فى العقل ، هو معنى يغاير ذاته وماهيته

---

(٢) تفترق : تعرف د (٣) بالفصل : بالفعل ح ، ص ، ط || هو : + له ط (٤) فإذا : وإذا ج، د || احتيل : أحس م ,, فى المركبات : فى المركبات د (٩ – ١٠) ومحال ... المحمولات : ساقطة من ص ، ط (١٠) ليس : ليست ط (١١) فبقى : فبق ص || تحت . تحته ط (١٢) منفصل : ساقطة من ب || فيه : ساقطة من ب (١٥) مقوما لماهية : مقوم الماهية م || لماهية . لماهيته ط || لماهيته : لماهية ط (١٦) وأنه : فإنه د ، ص (١٧) يغاير : مغاير ج .

وإنما يجب ذلك إذا كان ما يحمل عليه مقوما لماهيته فيكون كالجزء في العقل والذهن لماهيته ، فما يشاركه عند العقل والذهن والتحديد في ذلك المعنى شاركه في شيء هو جزء ماهيته ، فإذا خالفه يجب أن يخالفه في شيء لا يتشاركان فيه ، ويكون ذلك جزءا آخر عند العقل والذهن والتحديد من ماهيته . فتكون مخالفته الأولية له بشيء من جملة ماهيته ، ليس بجميع ما يدخل في ماهيته ، أعني عند الذهن والتحديد .

والجزء غير الكل فتكون مخالفته له بشيء غيره وهو الفصل . وأما إذا كانت المشاركة في أمر لازم وكان لا يشاركه في أجزاء حد الماهية أصلا وكانت الماهية بنفسها منفصلة لا بجزء منها ، مثل انفصال اللون عن العدد ، فإنهما وإن اشتركا في الوجود ، فالوجود — كما اتضح في سائر ما تعلمت من الفلسفة — لازم غير داخل في الماهية . فلا يحتاج اللون في انفصاله من العدد عند التحديد والذهن إلى شيء آخر غير ماهيته وطبيعته . ولو شاركه العدد في معنى داخل في ماهيته لكان يحتاج إلى أن ينفصل عنه بمعنى آخر غير جملة ماهيته . لكن جملة ماهية اللون غير مشاركة ألبتة لماهية العدد ، وإنما تشاركها بشيء خارج عن الماهية . فلا يحتاج إذن اللون إلى فصل يخالف به العدد .

ونقول أيضا إن الجنس يحمل على النوع على أنه جزء من ماهيته ، ويحمل على الفصل على أنه لازم له لا على أنه جزء من ماهيته ، مثاله الحيوان يحمل على

(٢) شاركه : يشاركه د ، ط (٣) فإذا : وإذا جـ || يجب : فيجب د ، ط || يخالفه : يخالف د (٥) ما يدخل : ما يدل ط (٨) وكانت : كانت ب ، جـ ، د ، ص (١٢) إلى شيء : لا شيء ط (١٣) إلى : ساقطة من ب ، د ، ص ، م || غير : ساقطة من د ، ط ؛ من م || ماهيته : ماهية اللون ط (١٣ — ١٤) لكن ..... العدد : ساقطة من م (١٤) بشيء : لشيء جـ .

الإنسان على أنه جزء من ماهيته ، ويحمل على الناطق على أنه لازم له لا على أنه جزء من ماهيته . فإنما يعنى بالناطق شيء له نطق وشيء له نفس ناطقة من غير أن يتضمن نفس قولنا الناطق بيانا لذلك الشيء أنه جوهر أو غير جوهر . إلا أنه يلزم أن لا يكون هذا الشيء إلا جوهراً وإلا جسماً وإلا حساساً ، فتكون هذه الأمور مقولة عليه قول اللازم على الملزوم لأنها غير داخلة في مفهوم الناطق أى الشيء ذى النطق .

فنقول الآن : أما الفصل فإنه لا يشارك الجنس الذى يحمل عليه فى الماهية فيكون إذن انفصاله عنه بذاته . ويشارك النوع على أنه جزء منه فيكون انفصاله عنه لطبيعة الجنس التى هى فى ماهية النوع وليست فى ماهية الفصل. وأما حاله مع سائر الأشياء ، فإن الفصل إن شاركها فى الماهية وجب أن ينفصل عنها بفصل ، وإن لم يشاركها فى الماهية لم يجب أن ينفصل عنها بفصل . وليس يجب أن يكون كل فصل يشارك شيئا فى ماهية ، فليس يجب لا محالة إذا وقع الفصل تحت ما هو أعم منه أن يكون وقوعه تحته هو وقوعه تحت الجنس ، بل قد يمكن أن يقع تحت ما هو أعم منه ويكون الأعم داخلا فى ماهيته . ويمكن أن لا يقع تحت ما هو أعم منه إلا وقوع المعنى تحت اللازم له دون الداخل فى ماهيته ، مثل الناطق مثلا ، فإنه يقع تحت المدرك على أن المدرك جنس له ، والمدرك يقع تحت الجوهر على أنه — أعنى الجوهر — لازم له لا جنس على الوجه الذى أومأنا إليه ، ويقع أيضا تحت المضاف — لا على أن الإضافة جوهره أو داخلة فى ماهيته — بل على أنها لازمة له .

(١ — ٢) لا على . . . ماهيته : ساقطة من م (٢) فإنما : فإنا ص ؛ فإنه إنما د ، ص ، ط (٩) عنه : منه ص || لطبيعة : بطبيعة ص ، م || ماهية : ماهيته ج ، ط (١٠ — ١١) وجب . . . الماهية : ساقطة من ب (١١) وإن لم . . . بفصل : ساقطة من م || عنها : عنه ب ، هامش ص ؛ منها م (١٩) أو داخلة : أو داخل ج .

فالفصل ليس يحتاج فى انفصاله عن النوع إلى فصل آخر ، وليس يحتاج فى انفصاله عن الأشياء المشاركة له فى الوجود وسائر اللوازم إلى معنى غير نفس ماهيته ، وليس يجب أن يقع لا محالة تحت ما هو أعم منه وقوع النوع تحت الجنس، بل قد يقع وقوع الملزوم الأخص تحت اللازم الذى لا يدخل فى الماهية.

وأما إذا أخذت الفصل كالنطق مثلا ، فإنما يجب أمثاله فى فصول الأشياء المركبة . فإن عنيت بالنطق كونه ذا نفس ناطقة كان من المعانى المؤلفة من نسبة وجوهر ، على ما علمت من حكمه فى مواضع أخرى . وإن عنيت نفس النفس الناطقة كانت جوهرا وكانت جزء جوهر مركب تخالفه بالفصل الواقع بين البسيط والمركب فى الجواهر ، على نحو ما تحققت كثيرا .

ولنرجع الآن إلى المقدمات التى فى الشك ، فنقول : أما المقدمة القائلة إن الفصل لأنه معنى من المعانى فإما أن يكون أعم المحمولات ، وإما أن يكون معنى واقعا تحت أعم المحمولات ، فمسلمة . وأما الأخرى وهى القائلة إن كل ما هو أعم المحمولات فهو مقولة كذب ، وإنما المقولة أعم المحمولات الجنسية المقومة للماهية لا التى هى أعم المحمولات ، وليس تقوم ماهية كل ما تحتها ، بل تلزم الأشياء . والقائلة الأخرى إن كل ما هو واقع تحت معنى أعم منه فهو منفصل عما يشاركه فيه بفصل يختص به ، كاذبة . لأن المشاركات إذا كانت مشاركة فى اللازم دون المعنى الداخل فى الماهية، لم يكن الانفصال عنها بفصل بل بمجرد الماهية .

---

(١) وليس يحتاج : وليس محتاجا جـ (٢) اللوازم : اللازم ط (٤) الذى : ساقطة من د || لا يدخل : لا يدخله ط (٨) الناطقة : ساقطة من ب ، د ، م || كانت : كان د ، م (٩) كثيرا : ساقطة من ب ، د ، م (١٠) ولنرجع : فلنرجع د || المقدمات : المتقدمات د || الشك : الشكل ط (١٤) تقوم : مقوم جـ ؛ يقوم ص ، ط || ماهية : ماهيته جـ ، ص ، ط || ما : + هو جـ (١٥) منه : ساقطة من ب (١٧) المعنى : معنى جـ .

فتبين بعد هـذا أنه لايجب أن يكون لكل فصل فصل. و يجب أن يعلم أن الذى يقال من أن فصول الجوهر جوهر، وفصول الكيف كيف ، معنى ذلك ، أن فصول الجوهر يلزم أن تكون جوهرا، وفصول الكيف يلزم أن تكون كيفا، لا أن فصول الجوهر يوجد فى مفهوم ماهياتها حد الجوهر على أنها جواهر فى أنفسها، وفصول الكيف يوجد فى ماهيتها حد الكيفية على أنها كيفية . إلا أن نعنى بفصول الجوهر مثلاً لا الفصل المقول على الجوهر بالتواطؤ، بل الفصل المقول عليه بالاشتقاق، أعنى لا الناطق بل النطق، فيكون حينئذ ماعلمت و يكون فصلا بالاشتقاق لا بالتواطؤ، والفصل الحقيق الذى يقال بالتواطؤ. وليس يجب إذا كان الفصل الذى بالتواطؤ موجودا، أن يكون أيضا الفصل الذى بالاشتقاق موجودا، إنما يكون هكذا لا فى كل ماهو نوع ، بل فيما هو نوع جوهرى دون الأنواع العرضية ، وليس أيضا فى كل نوع جوهرى، بل فيما كان مركبا ولم يكن جوهرا بسيطا .

فالفصل الذى يقال بالتواطؤ معناه شىء بصفة كذا مطلقا ، ثم بعد ذلك على سبيل النظر والتأمل يعلم أنه يجب أن يكون هذا الشىء الذى بصفة كذا جوهرا أو كيفا . مثاله ، أن الناطق هو شىء له نطق. فليس فى كونه شيئا له نطق هو أنه جوهر أو عرض، إلا أنه يعرف من خارج أنه لايمكن أن يكون هذا الشىء إلا جوهرا أو جسما .

(١) فتبين : و يبين جـ (٢) الكيف : لكيف ص (٤) لا أن : ساقطة من م || أنها جواهر : أنه جوهر م (٥) أنفسها : نفسها جـ ، ص ، م ؛ نفسها د ، ط (٦) بفصول : + الكيفية م (٧ — ٨) أعنى ... بالاشتقاق : ساقطة من م (٨) الحقيق : ساقطة من ط (٩) أيضا : ساقطة من جـ ، د ، م (١٠) بل : ساقطة من ط (١٣) فالفصل : والفصل ص (١٤) والتأمل : أو التأمل جـ ، م (١٥) مثاله : أمثاله ط || نطق : النطق ص || كونه : كونها د .

الفصل السابع

(ز) فصل

فى تعريف مناسبة الحد والمحدود

ولقائل أن يقول: إن الحد كما وقع عليه الاتفاق من أهل الصناعة مؤلف من جنس وفصل، وكل واحد منهما مفارق للآخر، ومجموعهما هو جزء الحد، وليس الحد إلا ماهية المحدود، فتكون نسبة المعانى المدلول عليها بالجنس والفصل إلى طبيعة النوع كنسبتهما إلى الحد إلى المحدود. وكما أن الجنس والفصل جزءا الحد، كذلك معنياهما جزءا المحدود. وإذا كان كذلك لم يصح حمل طبيعة الجنس على طبيعة النوع لأنه جزء منه. فنقول: إنا إذا حددنا فقلنا: الإنسان — مثلا — حيوان ناطق، فليس مرادنا بذلك أن الإنسان هو مجموع الحيوان والناطق، بل مرادنا بذلك أنه الحيوان الذى ذلك الحيوان ناطق، بل الذى هو بعينه الناطق. كأن الحيوان فى نفسه أمر لا يتحصل وجوده على النحو الذى قلناقبل. فإذا كان ذلك الحيوان ناطقا حتى يكون هذا الذى نقول له: إنه ذو نفس درّاكة مجملا الذى هو غير محصل، أى أنه ذو نفس هو قد صار محصلا من حاله أن نفسه حساسة ناطقة، فيكون هذا تحصيلا لكونه ذا نفس درّاكة. فليس يكون الجسم ذو النفس الدراكة شيئا، وكونه ذا نفس ناطقة شيئا ينضم إليه خارجا منه، بل

(٤) ولقائل: لقائل ب، جـ، ص، م (٥) وفصل: ومن فصل جـ (٧) كنسبتها: كنسبتنا ط (٧) جزءا الحد: جزء الحد م ‖ معنياهما: معناهما جـ، ص، م | جزءا المحدود: جزء المحدود ط، م (١٠ — ١١) والناطق .... الناطق: ناطق جـ م (١٢) قلنا: قلناه جـ ‖ فإذا: وإذا د (١٤) أى أنه: أنه أى د، أنه من أى ط، أى م (١٦) ناطقة: ناطق جـ .

يكون هذا الذى هو حيوان هو الجسم ذو النفس الدراكة. ثم كون نفسه دراكة أمر مبهم ، ولا يكون الفعل فى الوجود مبهما ألبتة كما علمت ، بل يكون فيه محصلا ، وإنما يكون هذا الإبهام فى الذهن، إذ يكون مشكلا عليه حقيقة النفس الدراكة حتى يفصل، فيقال دراكة بالحس والتخيل والنطق .

وإذا أخذ الحس فى حد الحيوان فليس هو بالحقيقة الفصل ، بل هو دليل على الفصل . فإن فصل الحيوان أنه ذو نفس دراكة متحركة بالإرادة وليس هوية نفس الحيوان أن يحس ، ولا هويته أن يتخيل ، ولا هويته أن يتحرك بالإرادة ، بل هو مبدأ لجميع ذلك، وهذه كلها قواه ، ليس أن ينسب إلى بعضها أولى من أن ينسب إلى الآخر، لكنه ليس له فى نفسه اسم، وهذه توابعه، فنضطر إلى أن نخترع له اسما بالنسبة إليها . ولهذا نجمع الحس والتحرك معاً فى حده ، ونجعل الحس كأنه معنى يجمع الحس الظاهر والباطن ، أو يقتصر على الحس فيكون دالا على جميع ذلك لا بالتضمن بل بالالتزام .

وقد سلف لك بيان هذا وما أشبهه، فليس الحس بالحقيقة فصل الحيوان ، بل أحد شعب فصله وأحد لوازمه . وإنما فصله وجود النفس التى هى مبدأ هذا كله له ، وكذلك الناطق للإنسان. لكن عدم الأسماء وقلة شعورنا بالفصول يضطرنا — إما هذا وإما ذاك — إلى الانحراف عن حقيقة الفصل إلى لازمه . فربما اشتققنا اسمه من لازمه ، فعنينا بالحساس الذى له المبدأ الذى ينبعث منه

---

(٣) وإنما : فإنما ط (٥) وإذا : إذا ط (٧) أن يتخيل ولا هويته : ساقطة من م
(٩) لكنه : + شىء ط (١١) يجمع : لجميع ط || الظاهر : + والحس ط
|| والباطن : الباطن ط || أو يقتصر : أو يقتصر ص (١٤) أحد : واحد د
|| وأحد : واحد من د (١٥) شعورنا : + فى الأسماء د (١٧) بالحساس : بالحاس ب
|| منه : عنه ب ، د ، ص .

الحس وغيره ، وربما كان الفصل نفسه مجهولا عندنا ، ولم نشعر إلا بلازمه . وليس كلامنا في هذه الأمور على حسب ما نعقل نحن ونصنع نحن ونتصرف فيها نحن ، بل من جهة كيفية وجودها في أنفسها . ثم لو كان ليس للحيوان نفس إلا الحساسة كان كونه جسما ذا حس ليس جنسا بمعنى مجرد الطبيعة الجسمية والحسية بشرط أن يكون هو فقط ، بل على النحو الذي قلنا . فاتحاد الفصل بالجنس ليس إلا على أنه شيء كان يتضمن الجنس بالقوة لا يلزم الجنس بالقوة ، واتحاد المادة بالصورة أو الجزء بالجزء الآخر في المركب فإنما هو اتحاد شيء بشيء خارج عنه لازم أو عارض .

فتكون الأشياء التي يكون فيها اتحاد على أصناف . أحدها ، أن يكون كاتحاد المادة والصورة فتكون المادة شيئا لا وجود له بانفراد ذاته بوجه ، وإنما يصير بالفعل بالصورة على أن يكون الصورة أمراً خارجاً عنه ، ليس أحدهما الآخر ، ويكون المجموع ليس ولا واحد منهما . والثاني ، اتحاد أشياء يكون كل واحد منها في نفسه مستغنيا عن الآخر في القوام ، إلا أنها تتحد فيحصل منها شيء واحد إما بالتركيب وإما بالاستحالة والامتزاج . ومنها ، اتحاد أشياء بعضها لا يقوم بالفعل إلا بما انضم إليه ، وبعضها يقوم بالفعل ، فيقوم الذي لا يقوم بالفعل بالذي يقوم بالفعل ويجتمع من ذلك جملة متحدة ، مثل اتحاد الجسم والبياض . وهذه الأقسام كلها لا تكون المتحدات منها بعضها

---

(١) الفصل : + في د ، ط ، م (٣) إلا : ساقطة من د (٤) الحساسة : الخاصة د ، م ؛ الحس ص ط | الجسمية والحسية : الحسية ط (٥) فاتحاد : واتحاد ص ، ط (٦) يتضمن : يتضمن ب ، م ؛ متضمن ص ، ط || لا يلزم : لا ملتزم ج ، ص ، ط ، م (٧) أو الجزء بالجزء : والجزء بجزء ج ؛ والجزء د ؛ والجزء بالجزء م (٩) يكون : ساقطة من ص ، ط ، م (١٠) لا وجود : لا يوجود ط (١٢) أشياء : شيئان م (١٣) منها : منهما ب ، د ، ط ، م (١٤) واحد : آخر ط .

بعضا ، ولا جعلتها أجزاءها ، ولا يحمل ألبتة شيء منها على الآخر حمل التواطؤ. ومنها اتحاد شيء بشيء ، قوة هذا الشيء منهما/أن يكون ذلك الشيء ، لا أن ينضم إليه . فإن الذهن قد يعقل معنى يجوز أن يكون ذلك المعنى نفسه أشياء كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى فى الوجود،فيضم إليه معنى آخر تعين وجوده بأن يكون ذلك المعنى متضمنا فيه ، وإنما يكون آخر من حيث التعين والإبهام لا فى الوجود. مثل المقدار فإنه معنى يجوز أن يكون هو الخط والسطح والعمق، لا على أن يقارنه شيء فيكون بمجموعهما الخط والسطح والعمق، بل على أن يكون نفس الخط ذلك أو نفس السطح ذلك . وذلك لأن معنى المقـــدار هو شيء يحتمل مثلا المساواة ، غير مشروط فيه أن يكون هذا المعنى فقط . فإن مثل هذا لا يكون جنساً كما علمت ، بل بلا شرط غير ذلك ، حتى يجوز أن يكون هذا الشيء القابل للمساواة هو فى نفسه أى شيء كان ، بعد أن يكون وجوده لذاته هو الوجود ، أى يكون محمولا عليه لذاته أنه كذا ، سواء كان فى بُعْد أو بُعْدَيْن أو ثلاثة .

فهذا المعنى فى الوجود لا يكون إلا أحد هذه ، لكن الذهن يخلق له من حيث يعقل وجوداً مفرداً . ثم أن الذهن إذا أضاف إليـــه الزيادة لم يضف الزيادة على أنها معنى من خارج لاحق بالشيء القابل للمساواة حتى يكون ذلك قابلًا للمساواة فى حد نفسه وهذا شيء آخر مضاف إليه خارجا من ذلك ، بل يكون ذلك تحصيلاً لقبوله للمساواة أنه فى بعد واحد فقط أو فى أكثر منه .

(٢) ومنها : ومنه بج ، ط (٤) منها : منهما د ، ط || فيضم : فينضم ص ، د || تعين : وتعين بج (٥) متضمنا : متضمنا بج ، د ، ص ، ط || التعيين : التعين بج (٦) الخط : والخط بج ، ط (٨) هو : هى ط (٩) غير : أو غير ط || مشروط : مشروطة بج (١١) شيء : معنى ما (١٢) هو : هذا بج، ص ، م (١٣) أو : + فى ط (١٨) ذلك : ساقطة من م || المساواة : المساواة ط .

فيكون القابل للمساواة فى بُعْد واحد فى هذا الشىء هو نفس القابل للمساواة ، حتى يجوز لك أن تقول : إن هذا القابل للمساواة هو هذا الذى هو ذو بُعْد واحد وبالعكس ، ولا يكون هذا فى الأشياء التى مضت . وههنا وإن كانت كثرة ما لا شك فيه فهى كثرة ليست من الجهة التى تكون من الأجزاء بل كثرة تكون من جهة أمر غير محصل وأمر محصل . فإن الأمر المحصل فى نفسه يجوز أن يعتبر من حيث هو غير محصل عند الذهن فتكون هناك غيرية ، لكن إذا صار محصلا لم يكن ذلك شيئا آخر إلا بالاعتبار المذكور الذى ذلك للعقل وحده . فإن التحصيل ليس يغيره بل يحققه .

فهكذا يجب أن يعقل التوحيد الذى من الجنس والفصل . وإنه وإن كان مختلفا وكان بعض الأنواع فيها تركيب فى طبائعها وتنبعث فصولها من صورها وأجناسها من المواد التى لصورها ، وإن لم يكن لا أجناسها ولا فصولها موادها وصورها من حيث هى مواد وصور ، وبعضها ليس فيها تركيب فى طبائعها بل إن كان فيها تركيب فهو على النحو الذى قلنا ، فإنما يكون أحد الشيئين منهما فى كل نوع هو الآخر ، لأنه قد أخذ مرة لا بحاله من التحصيل ، بل على أنه بالقوة محصل ، وأخذ مرة وهو محصل بالفعل . وهذه القوة له ليس بحسب الوجود ، بل بحسب الذهن . فإنه ليس له فى الوجود حصول طبيعة جنسية هى بعد بالقوة محصلة نوعاً ، وسواء كان النوع له تركيب فى الطبائع أو لم يكن .

---

(٢) لك : ذلك جـ ، د ، ط | هذا : + الشىء جـ ، ص (٤) تكون من : ومن ط (٥) وأمر محصل : + عند الذهن ط || فى : وفى د (٩) من : ساقطة من جـ ، ص || + بين جـ ، ص ، ط || وإنه : فإنه جـ ، د (١٠) طبائعها : طباعها ص (١١) لا أجناسها : لا أجناسها م (١٣) طبائعها : طبعها جـ || فى . . . . تركيب : ساقطة من د || فإنما : وإنما ص ، ط (١٤) مرة : ساقطة من م (١٥) أنه : + هو ص | له : ساقطة من د (١٦) الوجود : الموجود ط (١٧) هى : ساقطة من م || تركيب : للتركيب ص ؛ يركب جـ ، ط (١٧) الطبائع : الطباع ب ، م .

والجنس والفصل فى الحد أيضا من حيث كل واحد منهما هو جزء للحد من حيث هو حد، فإنه لا يحمل على الحد ولا الحد يحمل عليه. فإنه لا يقال للحد أنه جنس ولا فصل ولا بالعكس، فلا يقال لحد الحيوان إنه جسم ولا أنه ذو حس ولا بالعكس. وأما من حيث الأجناس والفصول طبائع تبعث طبيعة على ما علمت فإنها تحمل على المحدود، بل نقول: إن الحد يفيد بالحقيقة معنى طبيعة واحدة. مثلا إنك إذا قلت: الحيوان الناطق، يحصل من ذلك معنى شىء واحد هو بعينه الحيوان الذى ذلك الحيوان هو بعينه الناطق. فإذا نظرت إلى ذلك الشىء الواحد لم يكن كثرة فى الذهن، لكنك إذا نظرت إلى الحد توجدته مؤلفا من عدة هذه المعانى واعتبرتها من جهة ما كل واحد منها على الاعتبار المذكور معنى ونفسه غير الآخر، وجدت هناك كثرة فى الذهن. فإن عنيت بالحد المعنى القائم فى النفس بالاعتبار الأول، وهو الشىء الواحد الذى هو الحيوان الذى ذلك الحيوان هو الناطق، كان الحد بعينه هو المحدود المعقول. فإن عنيت بالحد المعنى القائم فى النفس بالاعتبار الثانى المفصل، لم يكن الحد بعينه معناه معنى المحدود، بل كان شيئا مؤديا إليه كاسبا له. ثم الاعتبار الذى يوجب كون الحد بعينه هو المحدود لا يجعل الناطق والحيوان جزئين من الحد، بل محمولين عليه بأنه هو لا أنهما شيئان من حقيقة متغايران ومغايران للمجتمع. لكن نعنى به فى مثالنا الشىء الذى هو بعينه الحيوان الذى ذلك الحيوان حيوانيته مستكملة متحصلة بالنطق. والاعتبار الذى يوجب كون الحد غير المحدود يمنع أن يكون الجنس

---

(١) والجنس : فالجنس د (٣) جنس : + فقط هـ ، ص || لحد : فى حد ط
(٤) تبعث : تنبعث د ، ص ، م ؛ ليبعث ط || طبيعة : طبيعته هـ ، د (٥) مثلا : مثل ط
(٨) توجدته : ووجدته بج (١٢) المحدود : المحدود ط (١٤) كان : + الثانى هـ |
١٠ الاعتبار : + الثانى ط (١٦) ومغايران : أو مغايران ص ، هـ || للمجتمع : المجتمع ص ، هـ
(١٧) حيوانيته : حيوانية ط ؛ ساقطة من د (١٨) يمنع : + من بج ، ط || أن يكون : كونه م .

والفصل محمولين على الحد ، بل جزئين منه. فلذلك ليس الحد بجنس ولا الجنس بحد ولا الفصل واحدا منهما ولا جملة معنى الحيوان مؤلفا مع الناطق هو معنى الحيوان غير مؤلف ولا معنى الناطق غير مؤلف . ولا يفهم من معنى مجموع حيوان وناطق ما يفهم من أحدهما ، ولا يحمل أحدهما عليه ، فليس مجموع حيوان وناطق هو حيوان وناطق لأن المجموع من شيئين غيرهما ، بل ثالث . لأن كل واحد منهما جزء منه ، والجزء لا يكون هو الكل ، ولا الكل يكون هو الجزء .

(١) ليس : فليس ص (٢) الحيوان : حيوانات ؛ حيوان م || مع الناطق : مع النطق د
(٣) الحيوان غير مؤلف : الحيوان غير المؤلف جـ ، ط || مؤلف ... غير : ساقطة من ب || الناطق غير مؤلف : الناطق غير المؤلف جـ (٤) ما يفهم : ما يفهمه جـ (٥) شيئين : أمرين ص ، ط ؛ + هو جـ ، ص ، ط || غيرهما : غيرهما ب ، د .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

فى الحد

والذى ينبغى لنا أن نعرفه الآن أن الأشياء كيف تحدد ، وكيف نسبة الحد إليها ، وما الفرق بين الماهية للشىء و بين الصورة . فنقول : كما أن الموجود والواحد من الأشياء العامة للمقولات ولكن على سبيل تقديم وتأخير ، فكذلك أيضا كون الأشياء ذوات ماهية وحد ، فليس ذلك فى الأشياء كلها على مرتبة واحدة.

فأما الجوهر فإنه مما يتناوله حده تناولا أوليا و بالحقيقة ، وأما الأشياء الأخرى فلما كانت ماهيتها متعلقة بالجوهر أو بالصورة الجوهرية على نحو ما حددناه ، أما الصورة الطبيعية فقد عرفت حالها ، والمقادير والأشكال قد عرفتها أيضا ، فيكون تلك الأشياء الأخرى أيضا من وجه لا تتحدد إلا بالجوهر فيعرض من ذلك أن تكون . أما الأعراض فإن فى حدودها زيادة على ذواتها ، لأن ذواتها و إن كانت أشياء لا يدخل الجوهر فيها على أنه جزء لها بوجه من الوجوه ، وذلك لأن ما جزؤه جوهر فهو جوهر ، فإن حدودها يدخل الجوهر فيها على أنه جزء إذ كانت تتحدد بالجوهر لا محالة . وأما المركبات فإنها يعرض فيها تكرار شىء واحد بعينه مرتين ، فإنه إذ فيها جوهر فلا بد من إدخاله

---

(٣) الحد : + وأجزائه جـ ، ص (٤) لنا : ساقطة من د || نسبة : يحسب د (٦) فكذلك : وكذلك جـ (٨) فأما : فإن م (٩) نحو : ساقطة من ط (١٠) ما حددناه : ما حددنا م (١١) قد : فقد جـ ، ص ، ط ، م (١٢) بالجوهر : بالجواهر ط || أن تكون : ساقطة من ب (١٣) لأن : ساقطة من ب || ذواتها : ساقطة من ب (١٤) فإن : بأن ط (١٥) أنه : إنها ب || وأما : فأما (١٦) يعرض فيها : ساقطة من ط .

فى الحد ، وإذ هيا عرض يتحدد بالجوهر فلا بد من دخوله فى حد العرض مرة أخرى لتكون جملة الحد مؤلفة من حد الجوهر وحد العرض لا محالة وعائد إلى الشبية وكثرة . ويتبين إذا حلل حد ذلك العرض ورد إلى مصمماته ، فيكون حد هذا المركب قد وجد فيه الجوهر مرتين، وهو فى ذات المركب مرة واحدة، فيكون فى هذا الحد زيادة على معنى المحدود فى نفسه . والحدود الحقيقية لا يجب أن تكون فيها زيادات . ومثال هذا أنك إذا حددت الأنف الأفطس فيجب أن تأخذ فيه الأنف لا محالة ، وتأخذ فيه الأفطس فتكون أخذت فيه حد الأفطس ، لكن الأفطس هو أنف عميق ، ولا يجوز أن تأخذ عميقا وحده ، فإنه لو كان العميق وحده هو الأفطس لكانت الساق المعمقة أيضا فطساء ، بل يجب لا محالة أن تأخذ الأنف فى حد الأفطس . فإذا حددت الأنف الأفطس تكون قد أخذت فيه الأنف مرتين، فلا يخلو إما أن لا تكون أمثال هذه حدودا وإنما تكون الحدود للبسائط فقط ، أو تكون هذه حدودا على جهة أخرى . وليس ينبغى أن نقتصر من الحد على أن يكون شرح الاسم، فنجعل أمثال هذه لذلك حدودا حقيقية ، لأن الحد هو ما يدل على الماهية ، وقد عرفته . ولو كان كل قول يمكن أن يفرض بإزائه اسمٌ حدا لكان جميع كتب الجاحظ حدودا .

فإذا كان الأمر على هذا ، فبيّن أن هذه المركبات حدودها حدود على جهة أخرى . وكل بسيط فإن ماهيته ذاته لأنه ليس هناك شىء قابل لماهيته ،

(١) الحد : المحدود م (٢) لتكون : فتكون بج ، د || مؤلفة : مؤلفات ب (٣) ويتبين : يتبين د
(٧) فتكون : ويكون ب ، د ؛ فتكون قد ص ، ط (٨) لكن الأفطس : ساقطة من د
(٩) المعمقة : المعمقة م (١٠) فطساء : فطسة ط (١١) إما : ساقطة من ص ، ط || لا تكون : تكون ط (١٢) للبسائط : لبسائط ط (١٤) لذلك : لذلك بج ، د ، ص ، ط
|| حقيقية : حقيقة ط (١٧) هذه : هذا د ؛ ساقطة من بج (١٨) شىء : + هو بج ،

ولو كان هناك شيء قابلا لماهيته، لم يكن ذلك الشيء ماهيته ماهية المقبول الذى حصل له، لأن ذلك المقبول كان يكون صورته، وصورته ليس هو الذى يقابله حده، ولا المركبات بالصورة وحدها هي ما هي، وإن أحد المركبات ليس هو من الصورة وحدها، بل حد الشيء يدل على جميع ما يتقوم به ذاته، فيكون هو أيضا يتضمن المادة بوجه. وبهذا يعرف الفرق بين الماهية فى المركبات والصورة والصورة دائما جزء من الماهية فى المركبات، وكل بسيط فإن صورته أيضا ذاته لأنه لاتركيب فيه، وأما المركبات فلا صورتها ذاتها ولا ماهيتها ذاتها، أما الصورة فظاهر أنها جزء منها، وأما الماهية فهي مابها هى ماهى، وإنما هى ماهى بكون الصورة مقارنة للمادة، وهو أزيد من معنى الصورة. والمركب ليس هذا المعنى أيضا، بل هو مجموع الصورة والمادة، فإن هذا هو ماهو المركب، والماهية هذا التركيب. فالصورة أحد مايضاف إليه التركيب، والماهية هى نفس هذا التركيب الجامع للصورة والمادة، والوحدة الحادثة منهما لهذا الواحد.

فالجنس بما هو جنس ماهية. وللنوع بما هو نوع ماهية، وللفرد الجزئى أيضا بما هو مفرد جزئى ماهية مما يتقوم به من الأعراض اللازمة. فكأن الماهية إذا قيلت على التى فى الجنس والنوع وعلى التى للفرد الشخصى كان باشتراك الاسم. وليست هذه الماهية مفارقة لما هو بها ماهو، وإلا لم تكن ماهية. لكنه لا حد للفرد بوجه من الوجوه، وإن كان للمركب حد ما. وذلك

(١) المقبول: ساقطة من م (٢) له: + أيضا د، ص، ط، م (٥) أيضا: + فقد جـ، د، ص، ط، م || وبهذا: وبهذا ط (٧) لأنه: لأن جـ، ط (٨) أنها: أنه د || مابها: مابه جـ، د، ص، ط، م (١١) مايضاف: ما يضاف د (١٢) إليه: + هذا جـ، د، ص، ط، م (١٥) فكأن: فكانت جـ؛ وكأن ط (١٦) قيلت على: + نحوجه؛ النفس د || الشخصى: الشخص جـ (١٧) وليست: ليس ط || لما . بها د || بها: به جـ (١٨) بوجه: إلى توجه د (١٧ — ١٨) وإلا . . . حد ما: ساقطة من م.

لأن الحد مؤلف من أسماء ناعتة لا محالة ليس فيها إشارة إلى شيء معين ، ولو كانت إشارة لكانت تسمية فقط ، أو دلالة أخرى بحركة و إشارة وما أشبه ذلك ، وليس فيها تعريف المجهول بالنعت .

وإذ كان كل اسم يحصر فى حد المفرد يدل على نعت ، والنعت يحتمل الوقوع على عدة ، والتأليف لا يخرجها من هذا الاحتمال ، فإنه إذا كان آ معنى كلياً وأضيف إليه ب — وهو معنى كلى — جاز أن يكون به تخصيص ما . ولكن إذا كان تخصيص كلى بكلى يبقى بعده الشيء الذى هو آ و ب كلياً يجوز أن يقع فيه شركة . ومثال ذلك : "هذا سقراط" ، إن حددته فقلت : إنه الفيلسوف ، ففيه شركة ؛ وإن قلت : الفيلسوف الدين ، ففيه أيضا شركة ؛ فإن قلت : الفيلسوف الدين المقتول ظلما ، ففيه أيضا شركة ؛ فإن قلت : ابن فلان ، كان فيه احتمال شركة أيضا ، وكان فلان شخصا تعريفه كتعريفه ، وإن عرف ذلك الشخص بالإشارة أو باللقب عاد الأمر إلى الإشارة واللقب ، وبطل أن يكون بالتحديد . وإن زيد فقيل : هو الذى قتل فى مدينة كذا يوم كذا ، فهذا الوصف أيضا مع تشخصه بالحيلة كلى يجوز أن يقال على كثيرين إلا أن يسند إلى شخص . فإن كان المسند إليه شخصا من جملة أشخاص نوع من الأنواع لم يكن السبيل إليه إلا بالمشاهدة ولم يجد العقل عليه وقوفا إلا بالحس ، فإن كان المسند إليه من الأشخاص — التى

(١) ناعتة : ناعتيه ص ، ط (٢) تسمية : تسميه جـ ، ط || و إشارة : أو إشارة جـ || وليس : فليس د ، ص ، ط (٣) بالنعت : ساقطة من د (٦) إذا : ساقطة من جـ || كان : ساقطة من جـ (٩) الدين ، ففيه أيضا شركة ؛ فإن قلت : الفيلسوف : ساقطة من جـ || فإن قلت : الفيلسوف : وإن قلت : الفيلسوف ط (١٠) كان فيه : ففيه ص ، جـ (١١) شخصا : مشخصا م || فإن عرف : وإن عرفت د ؛ وإن عرفت م (١٢) واللقب : ساقطة من ب || وبطل : فبطل جـ ، د (١٣) تشخصه : تشخيصه م (١٤) بالحيلة : بالحيثية د ؛ بالجملة م || يسند : يستند جـ ، ص ، ط || المسند : المستند جـ ، ط (١٦) المسند : المستند جـ ، د ، ط .

كل شخص منها مستوف لحقيقة النوع — فلا شخص نظيرا له ، وكان قد عقل العقل ذلك النوع بشخصه . وإذا جعل الرسم مسندا إليه كان للعقل وقوف عليه ولم يخف العقل تغير الحال بجواز فساد ذلك الشيء ، إذ مثل هذا الشيء لا يفسد . ولكن المرسوم لا يوثق بوجوده ودوام قول الرسم عليه ، وربما عرف العقل مدة بقائه ، فلم يكن هذا أيضا حداً حقيقيا . فبين أنه لا حد حقيق لمفرد ، إنما يعرف بلقب أو إشارة أو نسبة إلى معروف بلقب أو إشارة .

وكل حد فإنه تصور عقلي صادق أن يحمل على المحدود ، والجزئي فاسد إذا فسد لم يكن محدودا بحده . فيكون حمل الحد عليه مدة صادقا وفي غيرها كاذبا ، فيكون حمل الحد عليه بالظن دائما ، أو يكون هناك غير التحديد بالعقل زيادة إشارة ومشاهدة ، فيصير بتلك الإشارة محدوداً بحده ، وإذا لم يكن ذلك يكون مظنونا به أن له حده . وأما المحدود بالحقيقة فيكون حدّه له يقينا . فمن شاء أن يحد الفاسدات فقد تعرض لإبقائها ، وركب شططا .

---

(٢) وقوف : ساقطة من د (٣) يخف : يشكل طا ؛ + على د || الحال . + لم يكن هذا أيضا حد حقيقة لا د || بالجواز : بجواز ط ، م || هذا الشيء : ذلك الشيء ط (٤) ولكن : لكن ط (٥) حقيق : حقيقيا د ، ص ، م (٦) أو نسبة : أو نسبته ص ؛ ونسبة م || معروف : معروفة ب || بلقب أو إشارة : بلقب وإشارة د (٧) حد : نسبة طا | فاسد . + تام (٨) وفي غيرها : وغيرها ط (١٠) فيصير : ليصير م || بحده : بحد ب || يكون ساقطة من ب ؛ فيكون د (١٢) وركب شططا : ساقطة من د ، ط .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل

فى مناسبة الحد وأجزائه

ونقول : إنه كثيرا مايكون فى الحدود أجزاء هى أجزاء المحدود . وليس إذا قلنا : إن الجنس والفصل لا يتقومان جزئين للنوع فى الوجود ، نكون كأنا قلنا : إنه لايكون للنوع أجزاء . فإن النوع قد يكون له أجزاء ، وذلك إذا كان من أحد صنفى الأشياء ، أما فى الأعراض فمن الكميات ، وأما فى الجواهر فمن المركبات . وظاهر الحال يومىء إلى أن أجزاء الحد أقدم من المحدود، لكنه قد يتفق أن يكون فى بعض المواضع بالخلاف . فإنا إذا أردنا أن نحد قطعة الدائرة حددناها بالدائرة ، وإذا أردنا أن نحد أصبع الإنسان حددناها بالإنسان، وإذا أردنا أن نحد الحادة وهى جزء من القائمة حددناها بالقائمة ، ولانحد البتة القائمة بالحادة ولا الدائرة بقطعتها ولا الإنسان بالأصبع .

فيجب أن نعرف العلة فى هذا . فنقول : إن هذه ليس شىء منها أجزاء النوع من جهة ماهيته وصورته ، ثم إنه ليس من شرط الدائرة أن تكون فيها قطعة بالفعل تتألف عنها صورة الدائرة ، كما من شرطها أن يكون لها محيط ، ولا من شرط الإنسان — من حيث هو إنسان — أن يكون له أصبع بالفعل ، ولا من شرط القائمة أن تكون هناك حادة هى جزء منها . فهذه كلها ليست أجزاء للشىء من حيث ماهيته بل من حيث مادته وموضوعه . فإنما يعرض

(٤) ونقول : فنقول جـ ، د || هى أجزاء : ساقطة من ص ، ط (٦) وذلك : ساقطة من م
(٨) الحد : المحدود م (٩) قطعة : + من جـ (١١) أن نحد : + زاوية جـ
(١٤) النوع : الموضوع د ، ط (١٥) بالفعل : + حتى م (١٦) ولا من شرط : ولا شرط ط (١٨) فإنما : وإنما د ، ص .

القائمة أن تكون فيها حادة ، وللدائرة أن تكون فيها قطعة لانفصال يعرض لمادتها ، ليس ذلك مما يتعلق به استكمال مادتها بصورتها ولا استكمال صورتها فى نفسها. واعلم أن السطح مادة عقلية لصورة الدائرة وبسببه يقع لها الانقسام ، ولو كان يتعلق بها استكمال مادتها لكان من اللازمات التى لا يخلو الشىء عنها ، لا من المقومات كما مضى لك شرحه . وليس ما نحن فيه كذلك ، بل يخلو الشىء منها .

وما يجرى مجرى الأصبع أيضاً فإنه ليس يحتاج الإنسان فى أن يكون حيوانا ناطقا إلى أصبع ، بل هذا من الأجزاء التى لمادته ليحسن بها حال مادته . فما كان من الأجزاء إنما هو بسبب المادة ، وليس تحتاج إليه الصورة ، فليست هى من أجزاء الحد ألبتة . لكنها إذا كانت أجزاء المادة ولم تكن أجزاء المادة مطلقا ، بل إنما تكون أجزاء لتلك المادة لأجل تلك الصورة ، وجب أن تؤخذ فى حدها تلك الصورة . وذلك النوع فيكون أيضا مع المادة مثلما أن الأصبع ليس جزءا مناسبا للجسم مطلقا ، بل للجسم الذى صار حيوانا أو إنسانا . وكذلك الحادة والقطعة ليس جزءا للسطح مطلقا ، بل للسطح الذى صار قائمة أو دائرة . فلذلك تؤخذ صورة هذه الكلات فى حدود هذه الأجزاء . ثم تفترق هذه الأمثلة الثلاثة . فإن الإصبع فى الإنسان جزء بالفعل ، فإذا حد أو رسم الإنسان

(٢) بصورتها : لصورتها م || ولا استكمال صورتها : ساقطة من د (٥) لا من : مكررة من ط || المقومات : المقولات د (٨) لمادته : لمادتها د (٩) إليه : إليها ب ، د ، ط || فليست هى : فليس هو ب ، ج ، د ، م ؛ فليس ص ، ط (١٠) المادة : المادة ج ، ص || المادة : المادة ج (١١) لتلك : تلك ج (١٢) ليس جزءا : ليست جزءا د ، ط ، م (١٣) أو إنسانا : وإنسانا د ، ط ، م (١٤) والقطعة : والقطع د || بل للسطح : ساقطة من ب || للسطح : لسطح ص ، ط ، م || الذى : ساقطة من ب ، ص ، ط ، م || صار : ساقطة من م (١٥) الكلات : الكليات ص ، ط ؛ الكلات ج ؛ الكليات م || تفترق : تفرق د ؛ تفترق م || الأمثلة : ساقطة من ص .

من حيث هو شخص كامل إنسانى وجب أن يوجد الأصبع حينئذ فى رسمه لأنه يكون له ذلك جزءا ذاتيا فى أن يكون شخصا كامل الأعراض ولا يكون متقوما بطبيعة نوعه . إذ قلنا مرارا : إن ما يتقوم و يتم به الشخص فى شخصه هو غير ما تتقوم به طبيعة النوع . فهذا القسم من الحملة التى الجزء فيها جزء بالفعل ، وأما ذانك الآخران فليس الجزء فيهما جزءا بالفعل .

و يشبه أن تكون الدائرة إذا قسمت بالفعل إلى قطع بطلت الوحدة السطحية و بطل عنها أنها دائرة ، إذ لا يكون المحيط خطا واحدا بالفعل بل كثيرا ، اللهم إلا أن تكون الأقسام بالوهم و بالعرض لا بالفعل و بالقطع . وكذلك حكم القائمة . ثم الدائرة والقائمة يفترقان فى شىء وهو أن قطعة الدائرة لا تكون إلا من دائرة بالفعل . والحادة ليس من شرطها فى الوجود أن تكون جزء زاوية أخرى ، ولا أنها هى حادة بالقياس إلى المنفرجة والقائمة ، بل هى فى نفسها حادة بسبب وضع أحد ضلعيها عند الآخر . لكنها من جهة أن ذلك الوضع من حيث هو وضع وقعت فيه الإضافة ، لأن الميل والقرب بين الخطوط بعضها إلى بعض أو البُعد فيما بينها مما تتعلق به إضافة ما عرض أن يتعلق البيان بحادة الإضافة ، و إن لم يدل على هذه الإضافة بالفعل لصعوبتها فقد دل عليها بالقوة فى إدخال إضافة بالفعل . ثم لما كانت الزاوية السطحية إنما تحدث عن قيام خط على خط ، وكان الميل الذى يحدث هو ميل عن

(٢) له : ساقطة من د (٣) ما يتقوم : ما تتقوم ط || شخصه : تشخصه ب ، ح
(٧) وبطل : أو بطل د || بل كثيرا : ساقطة من ط (٨) اللهم : ساقطة من م || الأقسام : لا أقسام د ... بالعرض د || و بالقطع : بالقطع ب ، ح ، ط ، م ؛ كالقطع ص (٩) يفترقان : يختلفان ح || وهو : هو د (١٠) ليس : وليس م (١١) زاوية : زاويته د ، ط (١٢) أحد : ساقطة من ج (١٤) فيما : منهما م (١٥) أن يتعلق : أى تعلق م || لم : + يكن ج (١٧) وكان : فكان ج .

اعتدال ما وعن جهة ما ، لأنا لو أخذنا قرب أحد الخطين من الآخر مطلقاً وأخذنا ميله إليه مطلقا من غير تعيين الميـل عنه لم يكن إلا ميل مطلق يوجد ذلك الحادة وللقائمة وللمنفرجة . وإن خطوطها أيضا فيها ميل لبعضها إلى بعض، فإنك إذا اعتبرت اتصال خطين على الاستقامة لوجدت المنفرجة وفيهـا ميل لأحد خطيها إلى الآخر . لكن هذا الميل هو ميل مطلق يقتضيه انفراج حطى كل زاوية ، فيجب ضرورةً أن يكون هذا الميل محدوداً عن شئ . ولمـا كان ذلك الشئ يجب أن يكون بُعْداً خطيا ، ولم يمكن أن تتوهم خطوط يميل عنها هـــذا إلا الخط المتصل على الاستقامة بالخط الثـانى ، والذى يفعل زاوية منفرجة أو الذى يفعل زاوية قائمة أو الذى يفعـــل زاوية حادة . فأما الخط الغير المتصل بهذا الخط فإنه لا يحدد به شئ ، وكان اعتبار الميل مـن الخط المستقيم مطلقا غير صحيح فى هذا الباب ، وإلا فالمنفرجة والقائمة أيضا حادة ، وكذلك اعتبار الميـل عن الخط الفاعل للمنفرجة ، لأن الميـل عن الانفراج قد يحفظ الانفراج ، إذ تكون منفرجة أصغر من منفرجة . وكذلك حكم الحادة هذه مع أن الحادة لا يمكن أن تعرف بالحادة فيكون تعريف مجهول بمجهول . فبقى ضرورةً أن يكون تعريفها بالقائمة، التى ليس يبقى قوامها مع الميل عنها محفوظاً . فكأنه يقول : إن الحادة هى التى عن خطين قام أحدهما على الآخر، ومال أقرب من خط قائمة لو قامت حتى هى أصغر من القائمة لو كانت . وليس نعنى بها أنها بالفعل موجودة مقيسة بقائمة تزيد عليها فحينئذ يكون الحد كاذباً ، ولكن بقائمة

(٢) الميل : لميل ط || يكن : ساقطة من م (٣) خطوطها : خطوطهما ط (٤) لوجدت : وجدت د ، ص ، ط ، م (٧) ولم : لم ط || خطوط : خطوطه ج (٨) والذى : أو الذى م (٩) أو الذى يفعل زاوية حادة : والذى يفعل زاوية حادة ط || فأما : وأما ب ، ص (١٠) وكان : فكان م (١٢) وكذلك : ولذلك م (١٣) قد يحفظ الانفراج : ساقطة من د (١٦) التى : + هى م || ومال : ومال د ، ص ، ط (١٧) بها : ساقطة من م (١٨) بقائمة : لقائمة ج ؛ بقائمته ط .

بهذه الصفة. والقائمة بهذه الصفة من حيث هى بالقوة الموجودة بالفعل قوة هى قائمة بالقوة، فإن القوة من حيث هى قوة وجودٌ بالفعل. وربما كانت القوة أيضا موجودة بالقوة وهى القوة البعيدة من الفعل، ثم تصير بالفعل قوة قريبة. فإن القوة القريبة على تكوّن الإنسان فى الغذاء تكون بالقوة، ثم إذا صار منيًّا صارت تلك القوة القريبة موجودة بالفعل، وإنما يكون فعلها غير موجود.

فإذن الحادة تحد بقائمة لا بالفعل مطلقا، بل بالقوة. فلا تحد بنظير لها ولا أيضا بما ليس له حصول. فإن المحدود به قائم بالقوة، وذلك له من حيث هو كذلك حصول بالفعل، وبالحرى إن عرفت الحادة والمنفرجة بالقائمة فإن القائمة تحقق من المساواة والمماثلة والوحدانية، وتانك تتحققان من الخروج عن المساواة. وأما القائمة فتتحقق بذاتها. ولقد كان يمكن أن يقال: إن الحادة أصغر زاويتين مختلفتين تحدثان من قيام خط على خط، والمنفرجة أعظمهما، وكان حينئذ إذا حقق فقد أشير إلى القائمة، لأن الأكبر هو الذى يكون مثلا وزيادة، والأصغر هو الذى ينقص عن المثل. فبالمثل تحقق معرفة الصغر والكبر، وبالواحد المتشابه تحقق المتكثر الغير المتشابه المختلف.

فهكذا يجب أن يتصور الحال فى أجزاء المحدودات، ثم يجب أن يتذكر ما قلناه قبل أيضا فى حال أجزاء المادة وعلاقتها.

---

(١) والقائمة بهذه الصفة . ساقطة من جـ ، ص ، ط (٣) البعيدة : القريبة م (٥) صارت : صار ط || موجود : موجودة جـ (٦) تحد : لا تحد ط || لا بالفعل : بالفعل ط || فلا تحد : ولا تحد ص || بنظير لها : بنظيرتها جـ ، د ، ص ، ط ؛ + القوة ـ ، هامش ص (٨) حصول : الحصول ص ، ط (١١) أعظمهما : أعظمها جـ ، د ، ص ، ط || وكان : فكان جـ ، ص (١٢) فبالمثل : وبالمثل ط || الصغر : الصغير ط || والكبر وبالواحد : والكبير بالواحد ط || المتشابه : الغير المتكثر ج (١٥) أن يتذكر : أن تكون تذكر د || ما قلناه : ما قلنا د .

IBN SĪNĀ

AL-SHIFĀ'

Al-Ilāhiyyāt (1)

(LA MÉTAPHYSIQUE)

TEXTE ÉTABLI ET ÉDITÉ

PAR

G. C. ANAWATI et SA'ID ZAYED

REVU ET PRÉCÉDÉ D'UNE INTRODUCTION

PAR

Le Dr. IBRAHIM MADKOUR

RÉPUBLIQUE ARABE UNIE
MINISTÈRE DE LA CULTURE ET DE L'ORIENTATION
RÉGION DU SUD
DÉPARTEMENT CULTUREL

A l'occasion du Millénaire d'Avicenne

LE CAIRE
Organisation Générale
des Imprimeries Gouvernementales
1960

ابن سينا

الشفاء

الإلهيات (٢)

راجعه وقدم له

الدكتور إبراهيم مدكور

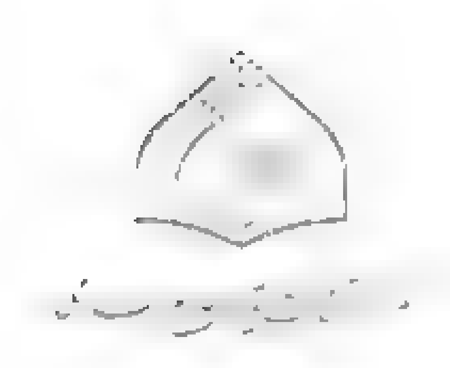
تحقيق الأساتذة

محمد يوسف موسى　　سليمان دنيا　　سعيد زايد

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة الثقافة والإرشاد القومي
الإقليم الجنوبي
الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

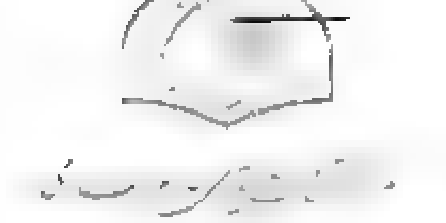
القاهرة
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
١٣٨٠ هـ — ١٩٦٠ م



منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي
قم المقدسة - ايران ١٤٠٤ ق

المقالة السادسة

وفيها خمسة فصول



(١) السادسة + من الجملة الرابعة من الكتاب ب ، ح ، ص ، ط ، م (٢) وفيها : ساقطة من ج ، م || خمسة : ساقطة من ب || وفيها خمسة فصول : ساقطة من د

[الفصل الأول]

(١) فصل

فى أقسام العلل وأحوالها

قد تكلمنا فى أمر الجواهر والأعراض ، وفى اعتبار التقدم والتأخر فيها ، وفى معرفة مطابقة الحدود للمحدودات الكلية والجزئية . فبالحرى أن نتكلم الآن فى العلة والمعلول ، فإنهما أيضا من اللواحق التى تلحق الموجود بما هو موجود .

والعلل كما سمعت ، صورة وعنصر وفاعل وغاية . فنقول : إنا نعنى بالعلة الصورية ، العلة التى هى جزء من قوام الشىء ، يكون الشىء بها هو ما هو بالفعل ، وبالعنصرية العلة التى هى جزء من قوام الشىء ، يكون بها الشىء هو ما هو بالقوة ، وتستقر فيها قوة وجوده ؛ وبالفاعل ، العلة التى تفيد وجودا مباينا لذاتها ، أى لا تكون ذاتها بالقصد الأول محلا لما يستفيد منها وجود شىء يتصور بها ، حتى يكون فى ذاتها قوة وجوده إلا بالعرض ، ومع ذلك فيجب ألا يكون ذلك الوجود من أجله من جهة ما هو فاعل ، بل إن كان ولا بد فباعتبار آخر ، وذلك لأن الفلاسفة الإلهيين ليسوا يعنون بالفاعل مبدأ التحريك فقط ، كما يعنيه الطبيعيون ، بل مبدأ الوجود ومفيده ، مثل البارى للعالم ؛ وأما العلة الفاعلية الطبيعية فلا تفيـــد وجودا غير التحريك بأحد أنحاء التحريكات ؛ فيكون مفيد الوجود فى الطبيعيات مبدأ حركة ؛ ونعنى بالغاية ، العلة التى لأجلها يحصل وجود شىء مباين لها .

---

(١) فصل : الفصل الأول ط ؛ ساقطة من د (٤) الجواهر : الجوهر ب || اعتبار : ساقطة من ص || فيها : ساقطة من حـ (٥) فى العلة : فى العلية حـ ، ص ، ط (٧) سمعت : سمعته ب ، ص ، ط ، م || فنقول : والعلل حـ ، د ، ص ، م || إنا : إنما حـ ، د (٨) يكون الشىء بها : يكون به الشىء د ، م : يكون بها الشىء ب ، حـ ، ص ، ط || وبالعنصرية : وبالعنصر ب ، حـ ، ص ، ط ، م (٩) هى جزء من قوام الشىء : ساقطة م || بها : به د (١٠) لذاتها : لذاته حـ || أى لا تكون ذاتها : ليس يكون ذاته حـ (١١) بها : به ب ، حـ || حتى : وحتى ب ، د ، م || ذاتها : ذاته ب ، حـ ، د ، ط ، م (١٢) من جهة : من جهته ب ، د ، ط (١٦) الغاية : ساقطة من د .

وقد يظهر أنه لا علة خارجة عن هذه ، فنقول . إن السبب للشيء لا يخلو إما أن يكون داخلا فى قوامه وجزءا من وجوده، أو لا يكون . فإن كان داخلا فى قوامه وجزءا من وجوده فإما أن يكون الجزء الذى ليس يجب من وجوده وحده له أن يكون بالفعل ، بل أن يكون بالقوة فقط ، ويسمى هيولى ؛ أو يكون الجزء الذى وجوده هو صيرورته بالفعل ، وهو الصورة . وأما إن لم يكن جزءا من وجوده فإما أن يكون ما هو لأجله ، أو لا يكون . فإن كان ما هو لأجله ، فهو الغاية ؛ وإن لم يكن ما هو لأجله ، فلا يخلو إما أن يكون وجوده منه بألا يكون هو فيه إلا بالعرض ، وهو فاعله ، أو يكون وجوده منه بأن يكون هو فيه ، وهو أيضا عنصره أو موضوعه .

فتكون المبادئ إذن كلها من جهة خمسة ، ومن جهة أربعة . لأنك إن أخذت العنصر الذى هو قابل ، وليس جزءا من الشيء ، غير العنصر الذى هو جزء ، كانت خمسة. وإن أخذت كليهما شيئا واحدا ، لاشتراكهما فى معنى القوة والاستعداد ، كانت أربعة. ويجب ألا تأخذ العنصر بمعنى القابل الذى هو جزء ، مبدأ للصورة بل للمركب . إنما القابل يكون مبدأ بالعرض ، لأنه إنما يتقوم أولا بالصورة بالفعل ، وذاته باعتبار ذاته فقط تكون بالقوة ، والشيء الذى هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ، لا يكون مبدأ ألبتة. ولكنه إنما يكون مبدأ بالعرض ، فإن العرض يحتاج إلى أن يكون قد حصل الموضوع له بالفعل، ثم صار سببا لقوامه، سواء كان العرض لازما فتكون الأولية بالذات ، أو زائلا فتكون الأولية بالذات وبالزمان . فهذه هى أنواع العلل . وإذا كان الموضوع علة لعرض يقيمه ، فليس ذلك على النوع الذى يكون فيه الموضوع علة للمركب ، بل هو نوع آخر .

---

(١) هذه : هذا ﻫ ، د || السبب : + المطلق د (٢—٣) أو لا يكون . . . وجوده : ساقطة من د (٥—٦) فإما أن يكون . . . فلا يخلو : فإما أن يكون ما لأجله وهو الغاية ، أو لا يكون ما هو لأجله فلا يخلو م (٧—٨) بألا يكون . . . وهو أيضا : بأن يكون فيه ، فهو أيضا ط (٩) إن : إذا ب ، ﻫ ، ط ، م (١٣) بالعرض : للعرض م (١٤) والشيء الذى هو بالقوة : ساقطة من ط || هو : ساقطة من د (١٥) بالعرض : للعرض ب ، د ، ص ، ط ، م (١٦—١٧) أو زائلا . . . بالذات : ساقطة من ط (١٧) الموضوع : الوضوع ط (١٨) يقيمه : لتبينه د .

وإذا كانت الصورة علة المادة تقيمها ، فليست على الجهة التي تكون الصورة علة للمركب ، وإن كانا يتفقان من جهة أن كل واحد منهما علة لشيء لا تباينه ذاته . فإنهما وإن اتفقا في ذلك ، فإن أحد الوجهين ليس تفيد العلة للآخر وجوده ، بل إنما يفيد الوجود شيء آخر ولكن فيه ؛ والثاني يكون العلة فيه هو المبدأ القريب لإفادة المعلول وجوده بالفعل ، ولكن ليس وحده ، وإنما يكون مع شريك وسبب يوجد هذه العلة ، أعني الصورة ، فتقيم الآخر به ، فتكون واسطة مع شريك في إفادة ذلك وجوده بالفعل وتكون الصورة للمادة كأنها مبدأ فاعل لو كان وجودها بالفعل يكون عنه وحده ، ويشبه أن تكون الصورة جزءا للعلة الفاعلية ، مثل أحد محركي السفينة على ما سيتضح بعد . وإنما الصورة ، علة صورية للمركب منها ومن المادة ، فالصورة إنما هي صورة للمادة ولكن ليست علة صورية للمادة .

والفاعل يفيد شيئا آخر وجودا ليس للآخر عن ذاته ، ويكون صدور ذلك الوجود عن هذا الذي هو فاعل ، من حيث لا تكون ذات هذا الفاعل قابلة لصورة ذلك الوجود ، ولا مقارنة له مقارنة داخلة فيه ، بل يكون كل واحد من الذاتين خارجا عن الآخر ، ولا يكون في أحدهما قوة أن يقبل الآخر . وليس يبعد أن يكون الفاعل يوجد المفعول حيث هو ، وملاقيا لذاته ؛ فإن الطبيعة التي في الخشب هي مبدأ فاعل للحركة ، وإنما تحدث الحركة في المادة التي الطبيعة فيها وحيث ذاته ، ولكن ليس مقارنتهما على سبيل أن أحدهما جزء من وجود الآخر أو مادة له ، بل الذاتان متباينتان في الحقائق ، ولهما محل مشترك ، فإن الفاعل ما يتفق وقتا أن لا يكون فاعلا ، ولا مفعوله/مفعولا ، بل يكون مفعوله معدوما ، ثم يعرض للفاعل الأسباب التي يصير بها فاعلا بالفعل .

---

(١) كانت : كان د . (١ — ٢) كانت الصورة . . . المركب : جاءت هذه العبارة في هامش ص
(٢) ذاته : ساقطة من سا . (٣) فإن : + في ب ، ح ، ص ، ط || للآخر : الآخر ب ، ح ، د ، ط ، م . || يفيد : يفيده ح ، د ، ص ، ط ، م (٤) هو : ساقطة من م .
(٥) بالفعل : + به ط . || شريك : الشريك ط || وسبب : ولسبب ط (٧) وتكون : فتكون ب ، ح ، ص ، ط ، م || ويشبه : أو يشبه ب ، ح ، ط ، م (٨) جزءا للعلة : جزء علة ص .
| على : وعلى ب ، ح ، ص ، ط ، م (١١) والفاعل : وفاعل ح (١٢) قابلة : قابلا ح ، د ، م (١٣) ولا مقارنة : ولا مقارنا ح ، د ، م : (١٦) مقارنتهما : مقارنتها ط
(١٧) أحدهما : أحدها ح ، د ، ص ، ط . || متباينتان : تتباينان د ، ط .

وقد تكلمنا فى هذا فيا سلف، فحينئذ يصير فاعلا، فيكون عنه وجود الشىء بعد ما لم يكن، فيكون لذلك الشىء وجود، ولذلك الشىء أنه لم يكن ، وليس له من الفاعل أنه لم يكن ، ولا أنه كان بعد ما لم يكن ، إنما له من الفاعل وجوده . وإذن فإن كان له من ذاته اللاوجود ، لزم أن صار وجوده بعد ما لم يكن ، فصار كائنا بعد ما لم يكن .

فالذى له بالذات من الفاعل الوجود ، وأن الوجود الذى له ، إنما هو لأن الشىء الآخر على جملة يجب عنها أن يكون لغيره وجود عن وجوده الذى له بالذات . وأما أنه لم يكن موجودا فليس عن علة فعلته ، فإن كونه غير موجود قد ينسب إلى علة ما ، وهو عدم علته ، فأما كون وجوده بعد العدم فأمر لم يصر لعلة ، فإنه لا يمكن ألبتة أن يكون وجوده إلا بعد عدم . وما لا يمكن فلا علة له ، نعم وجوده يمكن أن يكون، وأن لا يكون، فلوجوده علة ، وعدمه قد يكون وقد لا يكون ، فيجوز أن يكون لعدمه علة ، وأما كون وجوده بعد ما لم يكن فلا علة له .

فإن قال قائل : كذلك وجوده بعد عدمه ، يجوز أن يكون ، ويجوز أن لا يكون، فنقول : إن عنيت وجوده من حيث هو وجوده ، فلا مدخل للعدم فيه ؛ فإن نفس وجوده يكون غير ضرورى ، أى ممكن، وليس هو غير ضرورى من حيث هو بعد عدم، ولكن الغير الضرورى ، وجوده هذا الذى اتفق الآن، وقد كان معدوما . وأما من حيث أخذ وجوده وجودا بعد عدم ، فليلحظ كونه بعد عدم ، لا كونه موجودا فقط ، الذى كان بعد عدم، واتفق بعد عدم ، وذلك لاسبب له، فلا سبب لكون وجوده بعد العدم،

(١) وقد تكلمنا فى هذا : وقد تكلمنا فيه ب ؛ على ما تكلمنا فيه د ، ط ، م
(٣) فإن : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م (٤) اللاوجود : أن لاوجود د (٦) يكون : + لا ح
(٨) فأما : + أن ح || لم يصر : لا يصير ح ، ص ، ط (٩) وما لا : وما لم ح ، ص || علة : + فيجوز أن لا يكون لعدم علة ح ؛ ساقطة من ص (١١) فلا : فاعلا م || له : ساقط من ح (١٢) كذلك : كل ص ، ط (١٣) هو : ساقطة من ب ، ح || وجوده : + وحده ط (١٤) أى ممكن : ساقط من ح ، د ، ص ، ط ، م || وليس هو : وليس د ، م || ضرورى : + فيه ح ، د (١٥) ولكن : ولكل ب || الضرورى : كضرورى ط || وقد : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٦) أخذ : بأخذ ب ، ح ، د ، ص ، م || فليلحظ : فيلحظ ح ، ص : فلنحفظ د ، م || عدم : ساقطة من ح ، د ، ص ، م (١٧) وذلك : فذلك ص ، م ، ه || فلا سبب : فذلك لا سبب م || لكون : لكونه ح .

وإن كان سببا لوجود، الذى كان بعد عدم من حيث وجوده . فحق أن وجوده جائز أن يكون وأن لا يكون بعد العدم الحاصل ، وليس يحق أن يكون وجوده بعد العدم من حيث هو وجود بعد العدم جائز أن يكون وجودا بعد العدم وأن لا يكون بعد العدم ، اللهم إلا أن لا يكون وجودا أصلا فيكون الاعتبار للوجود .

وربما ظن ظان أن الفاعل والعلة إنما يحتاج إليه ليكون للشيء وجود بعد ما لم يكن ، وإذا وجد الشيء ، فلو فقدت العلة ، لوجد الشيء مستغنيا بنفسه ، فظن من ظن أن الشيء إنما يحتاج إلى العلة فى حدوثه ، فإذا حدث ووجد فقد استغنى عن العلة ، فتكون عنده العلل علل الحدوث فقط وهى متقدمة لا معا ، وهو ظن باطل لأن الوجود بعد الحدوث لا يخلو إما أن يكون وجودا واجبا أو وجودا غير واجب ، فإن كان وجودا واجبا ، فإما أن يكون وجوبه لتلك الماهية لذات تلك الماهية حتى تقتضى تلك الماهية وجوب الوجود فيستحيل حينئذ أن تكون حادثة ، وإما أن يجب لها بشرط ، وذلك الشرط إما الحدوث ، وإما صفة من صفات تلك الماهية ، وإما شيء مباين ، ولا يجوز أن يكون وجوب وجوده بالحدوث ، فإن الحدوث نفسه ليس وجوده واجبا بذاته ، فكيف يجب به وجود غيره . والحدوث قد بطل فكيف يكون عند عدمه علة لوجوب غيره ، إلا أن يقال إن العلة ليست هى الحدوث، بل كون الشيء قد حصل له الحدوث، فيكون هذا من الصفات التى للشيء الحادث فيدخل فى الجملة الثانية من القسمين .

فنقول : إن هذه الصفات لا تخلو إما أن تكون للماهية بما هى ماهية ، لا بما هى قد وجدت ، فيجب أن يكون ما قد يلزمها يلزم الماهية، فتكون الماهية يلزمها وجوب الوجود ، أو تكون هذه الصفات حادثة مع الوجود ، فيكون الكلام فى وجوب وجودها

---

(٢) يكون : ساقطة من ب (٣) وجود : + إلى د || بعد العدم : ساقطة من ب ، حـ ، ص ، ط ، م . (٦) وإذا : فإذا ب ، حـ ، د ، ص ، م || من ظن : ساقطة ب ، ص ، ط ، م || ظن : خلق حـ (٨) وهو : فهو حـ ، د || باطل : + لما علمت ب ، حـ ، د ، ص ، ط || لأن : ولأن د (١٠) وجوبه : وجوده د || الماهية : الماهية حـ (١٣) فإن : لأن حـ (١٤) علة : ساقطة من ب. (١٥) يقال إن العلة : يقال العلة ط || ليست : ليس ب || كون : يكون د . (١٧) هى : ساقطة من حـ ، د ، ص ، م . (١٨) قد : ساقطة من ب ، ص ، ط ، م .

كالكلام فى الأول ، فإما أن يكون هناك صفات بلا نهاية كلها بهذه الصفة ، فتكون كلها ممكنة الوجود ، غير واجبة بذاتها ، وإما أن تنتهى إلى صفة تجب بشىء خارج . والقسم الأول يجعل الصفات كلها ممكنة الوجود فى أنفسها ، وقد بان أن الممكن الوجود فى نفسه ، موجود بغيره ، فتكون جميع الصفات تجب بغير خارج عنها . والقسم الثانى يوجب أن الوجود الحادث إنما يبقى وجودا بسبب من خارج وهو العلة .

على أنك قد علمت أن الحدوث ليس معناه إلا وجودا بعد ما لم يكن ، فهناك وجود ، وهناك كون بعد ما لم يكن ، وليس للعلة المحدثة تأثير وغناء فى أنه لم يكن ، بل إنما تأثيرها وغناؤها فى أن منه الوجود . ثم عرض أن كان ذلك ، فى ذلك الوقت ، بعد ما لم يكن ، والعارض الذى عرض بالاتفاق لا دخول له فى تقوم الشىء ، فلا دخول للعدم المتقدم فى أن يكون للوجود الحادث علة ، بل ذلك النوع من الوجود بما هو لذلك النوع من الماهيات مستحق لأن يكون له علة وإن استمر وبقى . ولهذا لا يمكنك أن تقول : إن شيئا جعل وجود الشىء بحيث يكون بعد أن لم يكن ، فهذا غير مقدور عليه ، بل بعض ما هو موجود واجب ضرورة أن لا يكون بعد عدم ، وبعضه واجب ضرورة أن يكون بعد عدم .

فأما الوجود ، من حيث هو وجود هذه الماهية ، فيجوز أن يكون عن علة ؛ وأما صفة هذا الوجود ، وهى أنه بعد ما لم يكن ، فلا يجوز أن تكون عن علة ؛ فالشىء من حيث وجوده حادث ، أى من حيث أن الوجود الذى له موصوف بأنه بعد العدم

(٢) شىء : لشىء ب (٤) موجود : وجوده ب ، ص ، ط ؛ | بغيره : لغيره — (٥) الوجود : الموجود ط || من : ساقطة من ج ، د ، م (٦) فهناك وجود : ساقطة من م (٧) كون : كونه ب ، ج ، ص ، م || وغناء : وغنى ب ، ج ، د ، ص ، ط (٨) تأثيرها : تأثيره ب ، ج ، د ، م || وغناؤها : وغناه ب ، ج ؛ وعناه د ؛ وغناؤه م || أن كان : ساقطة من د (١٠) لذلك : بذلك ج ، ص ، م (١١) أن : ساقطة من د (١٣) وبعضه : وبعضها ج || ... يكون : أن يكون ضرورة د || أن : ساقطة من ط (١٥) هو : + هو ج ، د || أن يكون : ساقطة من ص (١٧) حيث (الأولى) : + هو ص .

لا علة له بالحقيقة ، بل العلة له من حيث للماهية وجود ، فالأمر بعكس ما يظنون بل العلة للوجود فقط ، فإن اتفق أن سبقه عدم كان حادثا ، و إن لم يتفق كان غير حادث .

والفاعل، الذي تسميه العامة فاعلا، فليس هو بالحقيقة علة من حيث يجعلونه فاعلا، فإنهم يجعلونه فاعلا من حيث يجب أن يعتبر فيه أنه لم يكن فاعلا ، فلا يكون فاعلا من حيث هو علة ، بل من حيث هو علة وأمر لازم معه، فإنه يكون فاعلا من حيث اعتبار ماله فيه أثر مقرونا باعتبار ما ليس له فيه أثر، كأنه إذا اعتبرت العلة من حيث ما يستفاد منها مقارنا لما لا يستفاد منها سمي فاعلا . فلذلك كل شيء يسمونه فاعلا يكون من شرطه أن يكون بالضرورة قد كان مرة غير فاعل ،ثم أراد أو قسر، أو عرض حال من الأحوال لم يكن ، فلما قارنه ذلك المقارن كان ذاته مع ذلك المقارن علة بالفعل ، وقد كان خلا عن ذلك ، فيكون فاعلا عندهم من حيث هو علة بالفعل بعد كونه علة بالقوة ، لا من حيث هو علة بالفعل فقط .

فيكون كل ما يسمونه فاعلا يلزم أن يكون أيضا ما يسمونه معملا ، فإنهم لا يخلونه عن مقارنة ما يقارنه من حال حادثة لأجلها ما صدر عنه وجوده بعد ما لم يكن . فإذا ظهر أن وجود الماهية يتعلق بالغير من حيث هو وجود لتلك الماهية لا من حيث هو بعد ما لم يكن ، فذلك الوجود من هذه الجهة معلول ما دام موجودا . كذلك كان معلولا متعلقا بالغير ، فقد بان أن المعلول يحتاج إلى مفيده الوجود لنفس الوجود بالذات ، لكن الحدوث وما سوى ذلك أمور تعرض له ، وأن المعلول يحتاج إلى مفيده الوجود دائما سرمدا ما دام موجودا .

---

(١) حيث : + أن د || الماهية : الماهية م ؛ الماهيته ب ، حـ ، ط || بعكس ما : بالعكس مما ط : بعكس مما ص (٣) والفاعل : وفاعل ب ، حـ ، هـ : فالفاعل د (٤) فإنهم : فلأنهم حـ || يجعلونه : يجعلون حـ || فلا يكون فاعلا : ساقط من ب ، حـ ، ص (٥) أمر : ساقط من د (٦) له : ساقطة من ص || اعتبرت : اعتبر ب ، حـ ، د ، ص ، م || يستفاد : استفاد حـ (٧) فلذلك : فكذلك د (٨) أو عرض حال : أو عارض أو حال ب (١٣) وجوده : وجود ب ، حـ ، د ، ط ، م || فإذا : فإن د ، م : فإذ ب ، حـ : فإذن ص (١٥) ما دام : وما دام ب .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى حل ما يتشكك به على ما يذهب إليه أهل الحق من أن كل علة هى مع معلولها ، وتحقيق الكلام فى العلة الفاعلية

والذى يظن من أن الابن يبقى بعد الأب ، والبناء يبقى بعد البنّاء ، والسخونة تبقى بعد النار ، فالسبب فيه تخليط واقع من جهة جهل العلة بالحقيقة ، فإن البنّاء والأب والنار ليست عللا بالحقيقة لقوام هذه المعلولات ، فإن البانى العامل له المذكور ، ليس علة لقوام البناء المذكور ، ولا أيضا لوجوده .

أما البنّاء فحركته علة لحركة ما ، ثم سكونه وتركه الحركة أو عدم حركته ونقله بعد ذلك النقل علة لانتهاء تلك الحركة ، وذلك النقل بعينه وانتهاء تلك الحركة علة لاجتماع ما ، وذلك الاجتماع علة لتشكل ما ، وكل واحد مما هو علة فهو ومعلوله معا .

وأما الأب فهو علة لحركة المنى ، وحركة المنى إذا انتهت على الجهة المذكورة علة لحصول المنى فى القرار ، ثم حصوله فى القرار علة لأمر ، وأما تصويره حيوانا وبقاؤه حيوانا فله علة أخرى ، فإذا كان كذلك كان كل علة مع معلولها .

وكذلك النار علة لتسخين عنصر الماء ، والتسخين علة لإبطال استعداد الماء بالفعل لقبول صورة المائية أو حفظها ، وذلك أن شيئا آخر علة لإحداث الاستعداد التام فى مثل هذه الحال لقبول ضدها وهى الصورة النارية ، وعلة الصورة النارية هى العلل التى تكسو العناصر صورها وهى مفارقة .

(٢) فصل : الفصل الثانى ط ؛ ساقط من د (٣) فى حل ما يتشكك به : فى حد ما يتشكك ط | إليه : به ـه || من : فى م (٤) هى : فهى ب ، ـه ، د ، ص ، ط (٥) البنّاء : البانى ب ، د ، م (٦) جهة : حيث د (٧) هذه المعلولات فإن : ساقطة من م (٧ — ٨) ليس علة لقوام البناء المذكور : ساقطة من م (٩) أما : وأما ـه || ونقله : ونقلته ب ، ـه ، د ، ص ، م (١٠) ذلك : تلك ب ، ـه || النقل : النقلة د ، ص ، ط ، م || علة لانتهاء . . . وانتهاء تلك الحركة : ساقطة من م || تلك (الأولى) : ساقطة من ط (١٢) وحركة المنى : ساقطة من ب ، د (١٣) لأمر : الأمور د (١٣ — ١٤) وبقاؤه حيوانا : ساقطة من ـه (١٥) الماء : النار م (١٦) أو حفظها : وحفظها ط || أن شيئا : أو شيء ب ، ـه ، ص ، م : بشيء (١٧) الصورة النارية : صورة النارية ب ، ـه ، د ، ص ، م (١٧) الصورة : صورة ـه ، ط .

فتكون العلل الحقيقية موجودة مع المعلول ؛ وأما المتقدمات فهى علل ، إما بالعرض وإما معينات . فلهذا يجب أن يعتقد أن علة شكل البناء هو الاجتماع ، وعلة ذلك طبائع المجتمعات وثباتها على ما أُلِّفتْ ، وعلةُ ذلك السببُ المفارق الفاعل للطبائع . وعلة الولد اجتماع صورته مع مادته بالسبب المفيد للصور . وعلة ابان السبب المفيد للصور وزوال الاستعداد التام لضد تلك الصور معا . فنجد إذن أن العلل مع المعلولات .

وإذا قضينا فيما يتصل به كلامنا بأن العلل متناهية ، فإنما نشير إلى هذه العلل ولا نمنع أن تكون عللا مُعِينةً ومُعِدّةً بلا نهاية ، بعضها قبل بعض ، بل ذلك واجب ضرورة ، لأن كل حادث فقد وجب بعد ما لم يجب لوجوب علته حينئذ كما بينا ، وعلته ما كان أيضا وجب . فوجب فى الأمور الجزئية ، أن تكون الأمور المتقدمة التى بها تجب فى العلل الموجودة بالفعل ، أن تصير عللا لها بالفعل أمورا بلا نهاية ، ولذلك لا يقف فيها سؤال لِمَ ألبتة .

ولكن الإشكال ههنا فى شئ ، وهو أن هذه التى بلا نهاية لا يخلو إما أن يوجد كل واحد منها آنا فتتوالى آنات متشافعة ليس بينها زمان وهـذا محال ، وإما أن يبقى زمانا فيجب أن يكون إيجابها فى كل ذلك الزمان لا فى طرف منه ، ويكون المعنى الموجب لإيجابها أيضـا معها فى ذلك الزمان ، ويكون الكلام فى إيجاب إيجابها كالكلام فيه ، وتحصل علل بلا نهاية معا .

وهذا هو الذى نحن فى منعه فنقول : إنه لولا الحركة لوجب هـذا الإشكال ، إلا أن الحركة تبقى الشئ الواحد لا على حالة واحدة فلا يكون ما يتجدد من حالة بعد حالة فى آن بعد آن يشافعه ويماسه ، بل كذلك على الاتصال ، فتكون ذات العلة غير موجبة

---

(٤) للصور (الثانية) : للصورة د (٥) الصور : الصورة ب ، د ، سـ ، ط ، م || إذن : ساقطة من سـ || أن : ساقطة من ب ، د ، ص ، م (٦) وإذا : وإذا د || قضينا : فصلناه || بأن : فأن م (٩) فوجب : + فيجب م (١١) ولذلك : وكذلك ب || سؤال : سؤالها سـ (١٣) منها : ساقطة من م (١٤) المعنى : معنى د (١٤ — ١٥) لا فى طرف منه . . . الزمان ساقط من م (١٥) لإيجابها : إيجابها ، د (١٧) نحن : ساقطة من م (١٨) حالة : حال د ، م || فلا : ولا ب ، جـ ، د ، م (١٩) فتكون : + كون سـ ، د ، ص ، ط .

لوجود المعلول بل لكونها على نسبة ما ، وتلك النسبة تكون علتها الحركة أو شريكة علتها أو التى بها العلة علة بالفعل الحركة ، فتكون حينئذ العلة لا ثابتة الوجود على حالة واحدة ولا باطلة الوجود حادثة فى آن واحد ، فباضطرار إذن تكون العلة الحافظة أو المشاركة لنظام هـذه العلل التى بسببها تحل الإشكالات هو الحركة ، وسنوضح ذلك فى موضعه إيضاحا أشفى من هذا . فقد بان ووضح أن العلل الذاتية للشئ التى بها وجود ذات الشئ بالفعل يجب أن تكون معه لا متقدمة فى الوجود تقدما يكون زواله مع حدوث المعلول، وأن هذا إنما يجوز فى علل غير ذاتية أو غير قريبة ، والعلل غير الذاتية أو الغير القريبة لا يمنع ذهابها إلى غير النهاية بل يوجبه .

وإذ قد تقرر هذا ، فإذا كان شئ من الأشياء لذاته سببا لوجود شئ آخر دائما كان سببا له دائما ما دامت ذاته موجودة . فإن كان دائم الوجود كان معلوله دائم الوجود، فيكون مثل هذا من العلل أولى بالعلية لأنه يمنع مطلق العدم للشئ فهو الذى يعطى الوجود التام للشئ . فهذا هو المعنى الذى يسمى إبداعا عنـد الحكماء وهو تأييس الشئ بعد ليس مطلق ، فإن للمعلول فى نفسه أن يكون "ليس" ويكون له عن علته أن يكون "أيس" . والذى يكون للشئ فى نفسه أقدم عند الذهن بالذات لا فى الزمان ، من الذى يكون عن غيره ، فيكون كل معلول "أيسا" بعد "ليس" بعدية بالذات .

فإن أطلق اسم المحدَث على كل ما له "أيس" بعد "ليس" وإن لم تكن بعدية بالزمان كان كل معلول محدثا ، وإن لم يطلق ، بل كان شرط المحدث أن يوجد زمان ووقت كان قبله

(١) لوجود : الوجود حـ ، ط ، م || لكونها : تكون د (٢) أو التى : والتى ط || التى : + هى ط || العلة (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، د ، ص ، ط || لا ثابتة : لا باقية ب ، حـ ، ص || حالة : حال د ، م (٣) إذن : + إن ، ب ، حـ ، ص ، م (٤) ذلك : هذا حـ ، د ، ص ، ط ، م (٥) ووضح : وصح حـ ، د ، م (٦) لا متقدمة : لا تتقدمه ب ، حـ ، د ، ص ، م || تقدما : مقدما ب ، حـ (٧) غير ذاتية : غير الذاتية ب ، حـ || غير قريبة : غير القريبة ب ، حـ || غير الذاتية : الغير الذاتية ب ، د ، ص ، ط ، م (٩) قد : ساقطة من ب (١٢) تأييس : تليس ب (١٣) للمعلول : المعلول ب ، د ، م (١٤) من : عن حـ ، د ، ص ، م (١٥) ليس : + ليس ط (١٦) المحدث : الحدث ب ، حـ ، م ؛ حـ ، وث محدث || بالزمان : فى الزمان ب ، حـ ، د ، ص ، م .

فبطل لمجيئه بعده ، فتكون بعديته بعدية لا تكون مع القبلية موجودة ، بل تكون ممايزة لها فى الوجود ، لأنها زمانية . فلا يكون كل معلول محدثا ، بل المعلول الذى سبق وجوده زمان سبق وجوده لا محالة حركة وتغير كما علمت ، ونحن لا نناقش فى الأسماء .

ثم المحدث بالمعنى الذى لا يستوجب الزمان لايخلو إما أن يكون وجوده بعد "ليس" مطلق ، أو يكون وجوده بعد "ليس" غير مطلق بل بعد عدم مقابل خاص فى مادة موجودة على ما عرفته . فإن كان وجوده بعد "ليس" مطلق كان صدوره عن العلة ، ذلك الصدور إبداعا،و يكون أفضل أنحاء إعطاء الوجود ،لأن العدم يكون قد منع ألبتة، وسُلِّط عليه الوجود،ولو مُكن العدم تمكينا فسبق الوجود كان تكوينه ممتنعا إلا عن مادة ، وكان سلطان الإيجاد ، أعنى وجود الشئ من الشئ ضعيفا قصيرا مستأنفا .

ومن الناس من لا يجعل كل ما هـذا صفته مبدعا ، بل يقول ، إذا توهمنا شيئا وجد عن علة أولى بتوسط علة وسطى فاعلية ، و إن لم يكن عن مادة ، ولا كان لعدمه سلطان ، ولكن كان وجوده عن العلة الأولى الحقيقية بعـد وجود آخر انساق إليه ، فليس تأييسه عن "ليس" مطلقا ، بل عن "أيس" وإن لم يكن ماديا . ومن الناس من يجعل الإبداع لكل وجود صورى كيف كان ، وأما المـادى ، وإن لم تكن المـادة سبقت فيخص نسبته إلى العلة باسم التكوين .

ونحن لا نناقش فى هذه الأسماء ألبتة بعد أن تحصل المعـانى متميزة ، فنجد بعضها له وجود عن علة دوْماً بلا مادة، وبعضها بمـادة، وبعضها بواسطة، وبعضها بغيرواسطة ، ويحسن أن يسمى كل ما لم يوجد عن مادة سابقة غيرمتكون بل مبدعا ،وأن تجعل أفضل ما يسمى مبدعا ما لم يكن بواسطة عن علته الأولى مادية كانت أو فاعلية أو غير ذلك .

---

(١) لمجيئه : بمجيئه ط || فتكون : إذ يكون ب ، ح ، ص ، ط : وإذ يكون م || بعدية : ساقطة من ص ، ط ، م || لها : ساقطة من ط (٢) سبق : يسبق ط (٣) سبق : يسبق د ، ط (٨) فسبق : يسبق ح ، د ، ص ، ط ، م (١٠) هذا : هذه ب ، ح ، ص ، ط ، م (١١) بتوسط : بتوسطه د (١٢) الحقيقية : + الحقيقة د (١٣) ماديا : مادته ب (١٤) وأما المـادى : وأما مادى ط || وإن : فإن د (١٦) متميزة : ساقطة من م (١٧) وجود : الوجود د || دوما : دوام د || وبعضها بمادة : ساقطة من د (١٨) تجعل : نجعله د (١٩) ما لم : لم ح ، ص ، ط || بواسطة : بواسطته ب .

ونرجع إلى ما كنا فيه فنقول : أما الفاعل الذى يعرض له أن يكون فاعلا فلا بد له من مادة يفعل فيها ، لأن كل حادث ، كما علمت ، يحتاج إلى مادة فربما فعل دفعة ، وربما فعل بالتحريك فيكون مبدأ الحركة ؛ وإذا قال الطبيعيون للفاعل ، مبدأ الحركة ، عنوا به الحركات الأربع ، وتساهلوا فى هذا الموضع فجعلوا الكون والفساد حركة. وقد يكون الفاعل بذاته فاعلا ، وقد يكون بقوة ؛ فالذى بذاته ، فمثل الحرارة لو كانت موجودة مجردة تفعل ، فكان يصدر عنها ما يصدر لأنها حرارة فقط ؛ وأما الفاعل بقوة ، فمثل النار بحرارتها وقد عددنا فى موضع آخر أصناف القوى .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

فى مناسبة ما بين العلل الفاعلية ومعلولاتها

نقول إنه ليس الفاعل كل ما أفاد وجودا أفاده مثل نفسه ، فربما أفاد وجودا مثل نفسه وربما أفاد وجودا ، لا مثل نفسه ، كالنار تسود ، أو كالحرارة تسخن ؛ والفاعل الذى يفعل وجودا مثل نفسه ، فإن المشهور أنه أولى وأقوى فى الطبيعة التى يفيدها من غيره ، وليس هذا المشهور بيِّن ولا بحق من كل وجه ، إلا أن يكون ما يفيده هو نفس الوجود والحقيقة ، فحينئذ يكون المفيد أولى بما يفيده من المستفيد .

ولنعُدْ من رأس فنقول : إن العلل لا تخلو إما أن تكون عللا للمعلولات فى نحو وجود أنفسها ، وإما أن تكون عللا للمعلولات فى وجودٍ آخر ، مثالُ الأول : تسخين النار ، ومثال الثانى : تسخين الحركة ، وحدوث التخلخل من الحرارة ، وأشياء كثيرة مشابهة لذلك .

---

(١) أما : وأما ب ، حـ ، د ، ص || فلا بد له : فلا بد حـ ، ص ، م (٢) فعل : كان فعله ب (٥) فالذى : والذى ب ، ط ، م (٦) فكان : وكان حـ ، ط : كان ب (٧) فى موضع آخر : فى مواضع أخر حـ ، ص (٩) فصل : الفصل الثالث ط ؛ ساقطة من د (١٠) مناسبة : المناسبة م (١١) إنه : ساقطة من حـ ، ص (١٢) لا مثل : كله ب || أو كالحرارة : أو كالحركة ط ، م : وكالحركة ب ، حـ (١٤) بحق : حق م (١٧) النار : ساقطة من ب .

ولنتكلم على العلل والمعلولات التي تناسب الوجه الأول. ولنورد الأقسام التي قد يظن في الظاهر أنها أقسامه، فنقول: قد يظن في الوجه الأول أنه قد يكون المعلول في كثير منه أنقص وجودا من العلة في ذلك المعنى، إن كان ذلك المعنى يقبل الأشد والأنقص مثل الماء إذا تسخن عن النار، وقد يكون في ظاهر النظر مثله أيضا، قبل ذلك أو لم يقبل، مثل النار فإنها يعتقد فيها، في الظاهر، أنها تحيل غيرها مثل نفسها نارا في الظاهر فيكون مساويا لها في صورة النارية، لأن تلك الصورة لا تقبل الأزيد والأقل، ومساويا له في العرض اللازم من السخونة المحسوسة إذ كان صدور ذلك الفعل عن الصورة المساوية لصورته وعنه أيضا، والمادة مساوية في التهيؤ.

وأما كون المعلول أزيد في المعنى الذي هو من العلة، فهو الذي يرى أنه لا يمكن ألبتة ولا يوجد في الأشياء المظنونة عللا ومعلولات، لأن تلك الزيادة لا يجوز أن يكون حدوثها بذاتها، ولا يجوز أن يكون حدوثها للزيادة استعداد المادة، حتى يكون قد أوجب ذلك خروج الشيء إلى الفعل بذاته، فإن الاستعداد ليس سببا للإيجاد، فإن جعل سببها العلةُ والأثرُ الذي وجد عن العلة معا، فتلك الزيادة تكون معلولة أمرين لا معلولة أمر واحد، وهما مجموعين يكونان أكثر وأزيد من المعلول الذي هو الزيادة.

فإن سلمنا هذه الظنون إلى أن نستبين حالها، ساغ لنا أن نقول: إنه إذا كان المعنى في المعلول والعلة متساويا في الشدة والضعف فإنه يكون للعلة، بما هي علة، التقدم الذاتي لا محالة في ذلك المعنى. والتقدم الذاتي، الذي له في ذلك المعنى معنى من حال ذلك

---

(٢) (الأولى) قد: ساقطة من ب || الوجه: وجه د (٣) إن كان ذلك المعنى: ساقطة من ط || مثل: + ذلك ط (٤) وقد يكون: فإنه قد يكون ص، ط: وأنه قد يكون. ب، د (٥) في (الأولى): من ط || أنها: أنه جـ (٦) مساويا: مساوية ب، ص || في صورة: في الصورة جـ، ص، ط || والأقل: ولا الأقل جـ: والأنقص ط (٧) إذ: إذا د (٨) لصورته: لصورتها ب (٩) هو: ساقطة من ب، جـ، ص، ط، م (١١) الزيادة: زيادة جـ، د، ط || استعداد: واستعداد د (١٢) أوجب: أوجبت د || الشيء: شيء د، م (١٣) معلولة: معلول ب، جـ، د، ص، م (١٤) الذي هو: التي هي ب (١٥) فإن: وإن ط || سلمنا: أسلمنا، د، م || هذه: فهذه ب || نستبين: نستبرأ ب، جـ، ص، ط، م || حالها: أحالتها د (١٦) والضعف: والنقص ب.

المعنى ، غير موجود للثانى ، فيكون ذلك المعنى مساويا للاول إذا أخذ بحسب وجوده وأحواله التى له من جهة وجوده أقدم منه للآخر. فيزول إذن مطلق المساواة، لأن المساواة تبق فى الحد، وهما من جهة ما لهما ذلك الحد متساويان ، وليس أحدهما علة ولا معلولا. فأما من جهة ما أحدهما علة والآخر معلول فواضح أن اعتبار وجود ذلك الحد لأحدهما أولى ، إذ كان له أولا لا من الثانى ولم يكن الثانى إلا منه . فظاهر من هذا أن هذا المعنى إذا كان نفس الوجود لم يمكن أن يتساويا فيه ألبتة إذ كان إنما يمكن أن يساويه باعتبار الحد ويفضل عليه باعتبار استحقاق الوجود. والآن فإن استحقاق الوجود هو من جنس استحقاق الحد بعينه، إذ قد أخذ هذا المعنى نفس الوجود ، فَبَيِّن أنه لا يمكن أن يساويه إذا كان المعنى نفس الوجود فيفيد وجود الشيء من حيث هو وجود أولى بالوجود من الشيء .

ولكن ههنا تفصيل آخر بنوع من التحقيق يجب أن لا نغفله ، وهو أن العلل والمعلولات تنقسم فى أول النظر عند التفكر إلى قسمين :

قسم تكون طباع المعلول فيه ونوعيته وماهيته الذاتية توجب أن يكون معلولا فى وجوده لطبيعة أو لطبائع ، فتكون العلل مخالفة لنوعيته ، لا محالة ، إذ كانت عللا له فى نوعه لا فى شخصه . وإذا كان كذلك لم يكن النوعان واحدا ، إذ المطلوب علة ذلك النوع ، بل تكون المعلولات تجب عن نوع غير نوعها، والعلل يجب عنها نوع غير نوعها، تكون عللا للشيء المعلول ذاتية بالقياس إلى نوع المعلول مطلقا .

---

(١) المعنى : ساقطة من ب ، د ، م || مساويا للأول : للأول ب ، ﺳ ، م : الأول د ، ط || أخذ : أخذت د (٢) من جهة : فى جهة ط || منه للآخر: من الآخر ط || المساواة : المساوى م (٤) وجود : + وجود م ، وجوده ب (٥) إذ : إذا د || ولم يكن الثانى : ولم يكن للثانى ﺳ ، د ، ص ، م || من هذا : منه ، م ، ﻫ (٦) لم يمكن : لم يكن د || إذ : إذا د (٥ — ٦) أولا ، لا من الثانى . . . ألبتة إذ كان : ساقطة من ط (٧) الوجود : الثانى ب || استحقاق : ساقطة من ب ، ﺳ ، د ، ص ، م (٨) فبين : فإن ب (٨ ، ٩) فبين أنه لا يمكن . . . الوجود : ساقطة من م (٩) فيفيد : فيفيدهم (١٠) بالوجود : فى الوجود د ، م (١١) لكن : ساقطة من ب || بنوع : ونوع ب ، ﺳ ، ص ، ط || بنوع من : من وقوع م || يجب : ويجب د (١٢) عند التفكر : ساقطة من ﺳ || التفكر : الفكر ب ، د ، ص ، م (١٥) إذ : إذا د ، ﺳ (١٨) تكون : وتكون ب ، د ، ص ، م .

وقسم منه يكون المعلول ليس معلول العلة، والعلة علة المعلول فى نوعه بل فى شخصه. ولنأخذ هذا على ظاهر ما يقتضيه الفكر من التقسيم، وظاهر ما يوجد له من الأمثلة وعلى سبيل التوسع، إلى أن نبين حقيقة الحال الواجبة فيه من نظرنا فى السبب المعطى لصورة كل ذى صورة من الأجسام. فمثال الأول كون النفس علة للحركة الاختيارية، ومثال الثانى كون هذه النار علة لتلك النار. والفرق بين الأمرين معلوم، فإن هذه النار ليست علة لتلك النار على أنها علةُ نوعيةِ النار بل على أنها علة نارما، فإذا اعتبر من جهة النوعية كانت هذه العلة للنوعية بالعرض، وكذلك الأب للابن لا من جهة ما هو أب وذلك ابن، بل من جهة وجود الإنسانية. وهذا القسم يتوهم على وجهين:

أحدهما أن تكون العلة والمعلول مشتركين فى استعداد المادة كالنار والنار.

والآخر أن لا يكونا فيه مشتركين كضوء الشمس الذى فى جوهره الفاعل للضوء ههنا أو فى القمر، وإذ ليس استعداد المادتين فيهما متساويا ولا المادتان من نوع واحد، فبالحرى أن لا يتساوى الشخصان فى ذلك، أعنى هذا الضوء الذى فى الشمس وهذا الضوء الحادث عنه، فيكاد لذلك أن لا يكون الضوءان من نوع واحد عند من يشترط فى تساوى نوعيـــة الكيفيات أن لا يكون أحدهما أنقص والآخر أزيد، على ما علمت فى موضعه من صفته، ويكونان نوعا واحدا عند من يرى المخالفة بالنقص والاشتداد مخالفة بالعوارض والتشخصات.

وأما القسم الأول وهو أن يكون الأمران مشتركين فى استعداد المادة، فهو أيضا على قسمين؛ لأن ذلك الاستعداد إما أن يكون استعدادا فى المنفعل تاما، أو يكون استعدادا ناقصا. والاستعداد التام أن لا يكون فى طباع الشىء معاوق ومضاد لما هو

(١) منه : ساقطة من م (٣) نبين : يتبين ـ ، ص ، ط || لصورة : الصورة ب ، د
(٤) فمثال : مثال د (٧) العلة للنوعية : النوعية للمثال د (٨) يتوهم : متوهم ب (٩) المادة كالنار : ما كالنار د ، م (١٠) فى جوهره : فى جوهر م (١١) فى : + آخر ط || وإذ : إذ ب ، ـ ، د ، ص ، ط
(١٢) فبالحرى : + من ذلك ـ ، ص (١٣) الضوءان : ضوءان ـ (١٥) ويكونان : ويكون م
|| بالنقص : المتنقص ب ، ـ ، ص ، ط ، م (١٨) استعدادا ...... يكون : ساقطة من ب .

بالقوة فيه ، كاستعداد الماء المسخن للتبرد لأن فيـــه نفسه قوة طبيعية — كما علمناه فى الطبيعيات — تعاوق القوة الخارجة فى التبريد أولا تعاوقه ؛ وأما الاستعداد الناقص فهو كاستعداد الماء للتسخن، لأن فيه قوة تعاوق التسخن الذى يحدث فيه من خارج، وتوجد مع التسخن باقية فيه ولا تبطل . والقسم الأول على أقسام ثلاثة :

فإنه إما أن يكون فى المستعد قوة معاونة ، تبقى وتعين كما فى الماء إذا برد من سخونة .

وإما أن يكون فى المستعد قوة مضادة للأمر ، إلا أنها تبطل مع وجود الأمر كما فى الشعر إذا شاب عن سواد .

وإما أن لا يكون فى المستعد ولا واحد من الأمرين لاضد ولا معين ، ولكن عدم الأمر والاستعداد له فقط ، مثل حال التفه فى قبول الطعم ، وعديم الرائحة فى قبول الرائحة . فإن سئلنا عن استعداد الماء لأن يصير نارا أنه من أى الأقسام الخمسة هو ، لم يشكل علينا أنه من قسم المشاركة فى استعداد تام للمادة ولكن به فى المادة ضده .

ولقائل أن يقول: إنكم قد تركتم اعتبار قسم واحد ، وهو أن لا يكون هناك مشاركه فى المادة أصلا إذ لا يكون لها مادة ؛ فالجواب عن هذا أن هناك لا يمكن أن يكون اتفاق فى النوع ألبتة ، فإنه قد استبان أن الأشياء المتفقة فى النوع البريئة عن المادة أصلا يكون وجودها عينا واحدا ، ولا يجوز أن يقال معنى الواحد منها على كثيرين .

فإذ قد دللنا على هذه الأقسام التى حاصلها خمسة ، فإنا نورد الحكم فى قسم قسم منها فنقول :

أما القسم من هـــذا الباب الذى لا مشاركة فيه فى استعداد المادة لا القريبة ولا البعيدة ، فليس يجب فيه أن يكون مايحدثه الفاعل من الآثار القابلة للزيادة والنقصان

---

(١) علمناه : علمناك حـ ، د ، ص ، م : علمنا كما ، ط (٢) تعاوق : تعاون ب ، ص ، ط ؛ معاون حـ || تعاوقه : تعاون ط (٢ — ٣) تعاوق القوة الخارجة . . . فيه قوة : ساقطة من م (٣) التسخن : للتسخن حـ || يحدث فيه : يحدث فيها حـ (٧) شاب : شابه حـ (٨) لاضد : لا صد ؛ لا صدق م ؛ لا بضد د (٩) والاستعداد : فى الاستعداد د || التفه [من الطعام الذى ليس له طعم حلاوة أو حموضة أو مرارة] (اللسان) || وعديم : وعدم د (١٠) الأقسام : + وله د (١١) استعداد : الاستعداد د || به : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (١٤) المتفقة : متفقة ط (١٨) استعداد : الاستعداد د .

مساويا لنفسه ، لأنه يمكن أن يكون بما افترقا فيه من جوهر المادة افترقا فى الاستعداد لقبول الأمر فلم يقبلاه بالسوية ، وليس أيضا يجب أن لا يتساويا فيه ، بل قد يجوز أن يكون الحال فى ذلك مثل الحال فى اتباع سطح فلك الأثير لسطح فلك القمر فى الحركة التى بالعرض ، وذلك حيث يمكن أن لا يكون فى هذا مانع من قبول التأثير مساويا لما يؤثره الفاعل وهو فى مثل هذا الموضع إحداث مثل نفسه .

وأما القسم من هذا الباب الذى هناك استعداد تام كيف كان ، فالأمر ظاهر فى أن المنفعل قد يجوز أن يتشبه بالفاعل تشبها تاما ، وذلك مثل النار تحيل الماء نارا والملح يحيل العسل ملحا ، وما أشبه ذلك . وقد يجوز أن يزيد فيه المنفعل على الفاعل فى الظاهر غير المتحقق ، مثل الماء الذى يجمده الهواء ولا يكون برد ذلك الهواء برد ذلك الجمد ، إلا أنك إذا تحققت لم يكن الفاعل وجده هو البرد الذى فى الهواء ، بل والقوة المبردة الصورية التى فى جوهر الماء — الذى دللنا عليه فى الطبيعيات — إذا عاونها ولم يعاوقها برد الهواء .

وأما القسم من هذا الباب الذى يكون استعداد المنفعل فيه ناقصا ، فليس يمكن ألبتة أن يتشبه فيه المنفعل بالفاعل التام القوة ويساويه ، فإنه لايمكن أن يكون الشىء الحاصل من قوة فى الشىء لا مضاد لها والحاصل من قوة أخرى ، وهناك مضاد ممانع ، متساويين ألبتة ، أو يبطل الممانع . ولهذا لايمكن أن يكون شىء غير النار يتسخن من النار وتكون سخونته مثل سخونة تلك النار ، أو شئ غير الماء يبرد عن الماء وتكون برودته أكثر من برودة ذلك

---

(١) بما : ساقطة من د (٢) أن لا يتساويا : أن يتساويا م || فيه : ساقطة من ب || قد : ساقطة من ب (٣) سطح فلك الأثير : سطح الأثير : ب ، ح ، ص ، ط ، م || التى : الذى ح (٥) وهو : وهى د || فى : ساقطة من د || مثل : ساقطة من ب ، ح ، ص ، م (٧) تشبها : شبها ح : تشبيها ط (٩) غير المتحقق : الغير المحقق ب ، ح ، ص ، ط ؛ غير المحقق م (٩) برد ذلك الهواء : برد الهواء ح ، د ، ص ، ط ، م (١٠) والقوة : فى القوة ح ، د (١٣) يمكن : يمكنه ط (١٤) ألبتة : + بين د (١٤) فإنه : ساقطة من د (١٥) من : فى ح ، ط ، د ، ص ، م || فى : ساقطة من ح ، د ، ص ، ط ، م || الشىء : بشىء ط || والحاصل : والحاصلة د ، م || من (الثانية) : فى ح ، د ، ص ، ط ، م (١٦) أو يبطل : إذ يبطل د || النار (الأولى) : النارية ح ، ص ، ط (١٧) يبرد : برد د || برودته أكثر من برودة : ساقطة من د .

الماء ، لأن استعداد النار للتسخن والماء للتبرد حال غير مضاد فى جوهره ، والقوة الفاعلة داخلة فى جوهره غير غريبة منه ، فأما ما ينفعل منهما ففيه مانع عنه مضاد . والفاعل الأول للانفعال خارج عن جوهره و يفعل فيه بمماسته وبتوسط أمر ، كالسخونة المحسوسة فى النار المسخنة ، والبرودة المحسوسة فى الماء المبرد ، فليس يمكن أن يساويه.

فإن قال قائل : إن النار قد تذيب الجواهر فتجعلها أسخن منها ، لأنا ندخل أيدينا فى النار ونمرها فيها بعجلة فلا تحترق احتراقها فى المسبوكات لو فعل بها ذلك بعينه ، فيعلم من ذلك يقينا أن المسبوكات أسخن من النار ومع ذلك فإنما سخنت من النار . فإنا نجيب ونقول : إن ذلك ليس بسبب أن المسبوكات أسخن ، ولكن لمعان ثلاثة ، منها ما هو أقرب إلى الظهور : أحدها فى المسبوك . والآخر فى النار ، والثالث فى اللامس ، وكلها متعاونة متقاربة . أما الذى فى المسبوك ، فلأنه غليظ فيه تشبث ما ولزوجة وبطء انفصال ، فإذا لمس ذهب مع اللامس ولم يمكن أن يفارق إلا فى زمان ذى قدر فى نفسه بالقياس إلى زمان مفارقة اللامس النار ، وإن كان الحس لا يضبط ذلك الاختلاف ، لكن العقل والذهن يوجبه ، ومن شأن الفاعل الطبيعى أن يفعل فى المنفعل فى مدة أطول فعلا آكد وأحكم ، وأن يفعل الضعيف فى مدة أطول ما لا يفعله القوى فى مدة قصيرة. وأما الذى فى النار ، فلأن النار المحسوسة إنما هى أجزاء من النار الحقيقية مع أجزاء من الأرض متصعدة متحركة ، واجتماعها على سبيل التجاور لا على سبيل الاتصال ، بل هى فى أنفسها متفرقة ، ويتخللها الهواء تخللا على سبيل التجدد ، فيكسر ما بداخله فيها من صرافة حره ، لأنه أبرد منها ، ولأنه ليس ينفعل فى تلك العجلة انفعالا يصير به نارا محضا ،

(١) التسخن : المتسخن د ، ب || للتبرد : المتبرد د (١ — ٢) والقوة ... ... بجوهره : ساقطة من د
(٣) بمماسته : بمماسة ، د ، ص ، م (٤) المبرد : المبردة ب (٥) الجواهر : الجوهر سـ
(٦) فلا تحترق : تحرق ط || المسبوكات : + والفعل ط | لو فعل . أو فعل ب : فلو فعل د : ساقطة من ط || فيعلم : فعلم سـ (٧) فإنما : إنما سـ : وإذا د (٨) ونقول : فنقول ص ، ط || المسبوكات : المسبوك ب ، د ، ص ، ط ، م || ما هو : ساقطة من ب ، سـ ، م (٩) أحدها : أحدهما ب
(١٠) متقاربة : ومتقاربة سـ (١١) ذهب : ذهبت د || ولم يمكن : ولم يكن د
(١٢) النار : النار ب ، ص ، ط ، م (١٣) مدة : ساقطة من د (١٤) آكد : وآكد ب || فى مدة : + أطول م (١٦) واجتماعها : وإجماعها م (١٧) فيها : منها سـ ، د ، ص ، ط ، م
(١٨) منها : منه م || ينفعل : + منه م || فى : من ص .

ومع ذلك فإنها سريعة الحركة فى نفسها لا يكاد يبقى جزء منها مماسا لجزء من اليد زمانا يؤثر فيه تأثيرا محسوسا بل يتجدد ، فما لم تجتمع تأثيرات غير محسوسة كثيرة لا يؤدى إلى قدر محسوس وذلك فى مدة لها قدر . وأما المسبوك ، فإن جوهره يجتمع متحد ثابت قائم بالاتصال ؛ وإذا كان كذلك كان ما يلاقى سطح اليد من المسبوك سطحا واحدا مطابقا بالكلية ، وما يلاقيه من النار المحسوسة سطوح صغار مخالطة لما هو بالقياس إليها برد ، فيختلف بذلك التأثير ، إلا أن يبقى مدة تتوالى فيها المماسات فيكثر ويفعل كل سطح فيما يماسه فعلا ، ثم يتسلط الفعل على ما هو عليه الأمر فى الاستحالات الطبيعية . وأما النار المحقونة فى مثل الكيران للحدادين فإنها أعظم تأثيرا فيما يماسه من المسبوكات وغيرها ، وأسرع مدة لاجتماعها وصرافتها . وأما الحال التى فى اليد ، فلأن اليد قادرة على قطع الهواء والنار والأجسام اللطيفة بأسرع حركة ، وليست قادرة على قطع المسبوك الكثيف بأسرع حركة ، لأن المقاومة للدفع والخرق فى اللطيف قليل ، وفى الكثيف كثير ، ويكاد أن يكون هذا يسمى كثيفا وذلك لطيفا بسبب اختلافهما فى هذا المعنى ، فلو كان المسبوك ليس الزج وأكثر تشبثا لما يلامسه ، وليس أيضا أشد اجتماعا واتحادا ، ثم كان قطعة فى مدة أطول لمقاومته ، وكان ثابتا لازما غير هارب عن المماسة ، لكفاه ذلك فى جواز أن يؤثر تأثيرا أشد من تأثير اللطيف بحسب نسب الأزمنة إذ كان ذا أثر فى مثل زمان ملاقاة اللطيف أثرا ما ، فإذا ضوعف الزمان أمكن أن يساويه فى بعض الأضعاف ، وإذا زيد فى الأضعاف أمكن أن يزيد عليه ، وربما لم يكن زمانه المضاعف مع عظم نسبته محسوس القدر لما نعرفه . ومن حق هذا الموضع أن يبسط بسطا أكثر مما بسطناه ، لكنه

(١) فإنها : فإنه : د ، م || لجزء : بجزء : ب ، ص ، ط (٢) فما : فيما ط || لم : ساقطة من د
(٤) وإذا : فإذا ب ، د ، ص ، ط ، م || ما يلاقى : + فى ب (٥) بالكلية : بكليته ـ : لكليته ب ، د ، ص ، م (٦) برد : مبرد ـ ، ص ، ط || ويفعل : أو يفعل ب ، ـ ، ص ، ط ، م (٧) يماسه : يماسه د || هو : ساقطة من ب || الطبيعية : + فيبرد ط
(٩) على : ساقطة من ـ ، د م (١٠) والأجسام : فى الأجسام د : وفى الأجسام ب ، م || بأسرع : أسرع ط (١٠ — ١١) وليست ... ... حركة : ساقطة من د (١٢) أن يكون : يكون د ، م || هذا : ساقطة من د || بسبب اختلافهما : بسببه اختلاف د (١٥) نسب : نسبة د || إذ كان : إذا كان د : إذ كانا ـ ، ص ، ط || ذا أثر : إذا أثر ب ، ص ، م : ساقطة من د
(١٦) الأضعاف : ساقطة من د (١٧) لم يكن : لم يمكن ص || المضاعف : المضاف د || عظم : ساقطة من د
(١٨) لكنه : ولكنه ب ، د .

أولى بالصناعة الطبيعية وإنما يجب أن نذكر ههنا قدر ما تنحل به الشبهة ويظهر وجهها ، ثم إن شاء مستقص أن يستقصى ذلك استقصاه من الأقوال المستقصاة فى علم الطبيعة وخصوصا ما عسى يجده من جهتنا . فقد ظهر من جملة هذه التفصيلات الموضع الذى نظن فيه أنه يجوز أن يتساوى الفاعل والمنفعل فيه، والموضع الذى يظن فيه أنه يجوز أن يزيد عليه، والموضع الذى لايجوز إلا أن يقصر عنه. وظهر فى خلال ذلك أنه وإن كان كذلك فوجود المعنى من جهة نفس الوجود لا يتساوى فيه الفاعل والمنفعل إذا لم يكن فاعلا للمعنى بما هو وجود المعنى بالعرض كما بيناه .

ثم الفاعل والمبدأ الذى ليس منفعله مشاركا له فى النوع ولا فى المادة ، وإنما يشاركه بوجه ما فى معنى الوجود ، وليس يمكن أن يعتبر فيه حال المعنى الذى له الوجود لأنهما ليسا يشتركان فيه ، فبقى فيه حال اعتبار الوجود نفسه ، وقد كان فى سائر ذلك ما كان من المتساوية والزائدة على المبدأ الفاعل إذا رجع إلى حال اعتبار الوجود كان المبدأ الفاعل غير مساو له لأن وجوده بنفسه ، ووجود المنفعل من حيث ذلك الانفعال مستفاد منه .

ثم الوجود بما هو وجود لا يختلف فى الشدة والضعف ، ولا يقبل الأقل والأنقص وإنما يختلف فى عدة أحكام وهى : التقدم ، والتأخر ، والاستغناء والحاجة ، والوجوب والإمكان . أما فى التقدم والتأخر ، فإن الوجود ، كما علمت ، للعلة أولا ، وللمعلول ثانيا . وأما الاستغناء والحاجة ، فقد علمت أن العلة لا تفتقر فى الوجود إلى المعلول ، بل يكون موجودا بذاته أو بعلة أخرى ، وهذا المعنى قريب من الأول وإن خالفه فى الاعتبار .

---

(١) وإنما : ونما ـ || تنحل : تنحل م || الشبهة : شبهة ـ ، الشبه د (٢) علم : العلم د (٣) جهتنا : جهتها ـ ، ص (٤) نظن فيه أنه : نظن أنه ب ، ـ ، د ، ط ، م || أن يتساوى الفاعل . . . أنه يجوز : ساقطة من ب ، د || يظن فيه أنه : يظن أنه ـ ، م || (٥) لا يجوز إلا أن يقصر عنه : لا يقصر يجوز أن يقصر عنه م || وظهر : فظهر ـ (٦) فوجود المعنى : فوجود المعنى د (٨) ولا فى المادة : لا فى المادة د (٩) وليس : ليس ب ، ـ ، ص ، ط ، م (١٠) فبقى : فيبقى ـ ، ص ، ط || ذلك : تلك ـ (١١) المتساوية : المساوية ط || الفاعل : الفاعل ط : بالفاعل د (١٤) عدة : ثلاثة ـ ، د ، ص ، ط ، م (١٥) أما فى التقدم : وإن اعتبرت التقدم د ، ص ، ط ؛ فإن اعتبرت فى التقدم ـ || فإن : كان ـ ، د ، ص ، ط (١٦) وأما الاستغناء : فأما الاستغناء د ، ط (١٤ — ١٦) والوجوب والإمكان . . . وأما الاستغناء والحاجة : ساقط من م .

وأما الوجوب والإمكان، فإنا نعلم أنه إن كانت علة هي علة لكل ما هو معلول فهي واجبة الوجود بالقياس إلى الكل من كل المعلولات وعلى الإطلاق ، وإن كان علة لمعلول ما فهي واجبة الوجود بالقياس إلى ذلك المعلول، وذلك المعلول كيف كان فهو ممكن الوجود في نفسه.

وتلخيص هذا : هو أن المعلول هو في ذاته بحيث لا يجب له وجود ، وإلا لوجب من دون علته إذا فرض واجبا لذاته وبحيث لا يمتنع له وجود ، وإلا لما وجد بالعلة فذاته بذاته بلا شرط كون علة له أو لا كون علة له ممكنة الوجود، وإنما يجب لا محالة بالعلة.

ثم العلة كما قدمنا لا يجوز أن يجب بها، بل يكون إما واجبا بذاته وإما واجبا من شيء غيره ، فإذا حصل له الوجوب به فحينئذ يصح أن يكون عنه وجوب غيره، فيكون المعلول باعتبار ذاته ممكنا وأما العلة فباعتبار ذاتها إما واجبا وإما ممكنا، فإن كان واجبا فوجوده أحق من وجود الممكن وإن كان ممكنا وليس يجب بالمعلول ، والمعلول يجب به وبعد وجوبه، فتكون العلة إذا صار ذاتها واجبة لم يكن بالقياس إلى المعلول ، والمعلول لا يصير ذاته واجبة إلا بالقياس إليها ، فيكون إلى ذات العلة نظر قد وجب به لا يتناول ذات المعلول بل يكون به هو واجبا ، والمعلول غير ملحوظ بعد ، وذات المعلول لا تكون إلا ممكنة ، ولا يجب إلا أن تلحظ مقيسة بالعلة ، فيكون للعلة اختصاص بوجوب ، ولا يكون للمعلول إلا الإمكان فقط عند ذلك الاختصاص، ويكون إذا كان للمعلول وجوب كان للعلة أولا وإلا لكانت العلة بعد ممكنة لم يجب وجودها ووجب وجود المعلول ، فيكون وجب لا عن ذات العلة وهذا محال، فيكون للعلة وجوب باعتبار ذاته ومن حيث

(١) فإنا نعلم : فإنك تعلم د ، ص ، ط || كانت : كان د || هي علة : ساقطة من م || واجبة : واجب حـ
(٢) من كل : مع حـ ، ص ، ط || وإن كان : فإن كانت ، حـ ، د ، ص ، ط ؛ وإن كانت م
(٣) واجبة : واجب حـ (٤) هو في ذاته : في ذاته ط (٥) من دون : مع دون حـ ، ص ، ط || إذا : إذن ب ، حـ ، ط ، م (٦) ممكنة : ممكن ب ، حـ ، د ، ص ، م (٧) بها : به ص || إما : ساقطة من حـ ، ص ، ط (٨) فإذا : فإن ط || فحينئذ يصح : حينئذ فصح م (٩) ذاتها : ذاته ب ، حـ ، د ، ط ، م (١١) فتكون : وتكون ب (١٢) واجبة : واجبا ب ، حـ ، د ، م || إليها : إليه ب ، حـ ، د ، ص ، م || نظر : نظرا حـ ، ط || وجب : وجبت ص ؛ توجب ط (١٣) به : ساقطة ب ، حـ ، ص ، م (١٤) ممكنة : ممكنا ب ، حـ ، د ، م (١٥) ولا يكون : فلا يكون ب || إلا الإمكان ... للمعلول : ساقطة من ب (١٦) لكانت : كانت د ، م

لم تضف إلى المعلول ، والمعلول بعد ثابت على مقتضى إمكانه إذ كانت العلة لا تجب عنه بل بذاته أو بإضافة إلى غيره لا إليه ، ومن حيث العلة غير مضافة إلى المعلول بعد . فالمعلول ليس يجب وجوده ، بل إنما يجب وجوده من حيث العلة مضافة إليه ، فتصير العلة ، لهذه المعانى الثلاثة ، أولى بالوجود من المعلول ، فالعلة أحق من المعلول ، ولأن الوجود المطلق إذا جعل وجود شىء صار حقيقيا . فبين أن المبدأ المعطى لحقيقة المشارك فيها أولى بالحقية ، فإذا صح أن ههنا مبدأ أولا هو المعطى لغيره الحقيقة ، صح أنه الحق بذاته ، وصح أن العلم به هو العلم بالحق مطلقا ، وإذا حصل العلم به كان العلم الحق مطلقا بالنحو الذى يقال للعلم حق ، وهو الذى بالقياس إلى المعلوم .

الفصل الرابع

(د) فصل

فى العلل الأخرى العنصرية والصورية والغائية

فهذا ما نقوله فى المبدأ الفاعل ، وللشرح الآن القول فى المبادئ الأخر . فأما العنصر فهو الذى فيه قوة وجود الشىء ، فنقول : إن الشىء تكون له هذه الحالة مع شىء آخر على وجوه :

فتارة يكون كاللوح إلى الكتابة ، وهو أنه مستعد لقبول شىء يعرض له من غير تغير فيه ولا زوال أمر كان له عنه .

---

(١) إذ : إذا ـ || لا تجب عنه : تجب لا عنه ب ، ـ ، د ، ط ، م (٢) المعلول : معلول ـ || فالمعلول : والمعلول ـ ، م (٥) حقيقيا : حقيا ب ، ـ : حقيقته ص ، ط || المعطى : للمعطى ـ || لحقيقة : لحقية ب ، ـ ، ص || بالحقية : بالحقيقة ـ ، د ، ص ، ط ، م (٦) الحقيقة : الحقية ب ، ـ ، ص || الحقية : طا (٧) بالحق : + حقيقة د || وإذا : وإذا ب ، ـ ، ص ، ط || الحق : بالحق ب ، د ، ط (٨) بالقياس إلى المعلوم : بقياس المعلوم : ب ، ـ ، د ، م ؛ بقياس المعلول ص (١٠) فصل : الفصل الرابع ط ؛ ساقطة من د (١١) الأخرى : الأخر ـ ، ط (١٢) المبدأ : مبدأ د || وللشرح : فلنشرح ـ ، د ، ص ، ط ، م || المبادئ : مبادئ د (١٢) الشىء : شىء ـ ، د ، ص ، ط ، م (١٣) آخر : ساقطة من ب (١٤) كاللوح : كاللوح د || تغير : تغير ص .

وتارة يكون كما للشمعة إلى الصنم ، وللصبي إلى الرجل ، وهو أنه مستعد لقبول شيء يعرض له من غير أن يتغير من أحواله شيء ، إلا حركة فى « أين » أو « كم » أو غير ذلك .

وتارة يكون كما للخشبة إلى السرير ، فإنه يُنقصه بالنحت شيئا من جوهره .

وتارة يكون مثل ما للأسود إلى الأبيض ، فإنه يستحيل و يفقد كيفيته من غير فساد جوهره .

وتارة يكون كما للماء إلى الهواء ، فإنه إنما يكون الهواء عنه بأن يفسد .

وتارة يكون كما للمنى إلى الحيوان ، فإنه يحتاج أن ينسلخ عن صور له انسلاخات حتى يستعد لقبول صورة الحيوان . وكذلك الحصرم للخمر .

وتارة يكون كما للمادة الأولى إلى الصورة ، فإنها مستعدة لقبولها متقومة بها بالفعل .

وتارة يكون مثل الهليلجة إلى المعجون ، فإنه ليس عنه وحده يكون المعجون ، بل عنه ومن غيره فيكون قبل ذلك جزءا من أجزائه بالقوة .

وتارة يكون كما للخشب والحجارة إلى البيت ، فإنه كالأول ، إلا أن الأول إنما يكون عنه المعجون بضرب من الاستحالة ، وهذا ليس فيه إلا التركيب . ومن هذا الجنس أيضا الآحاد للعدد ، وقد يجعل قوم المقدمات كذلك للنتيجة ، وذلك غلط . بل المقدمات كذلك لشكل القياس ، وأما النتيجة فليست صورة فى المقدمات ، بل شيئا يلزم عنها ، كأن المقدمات تفعلها فى النفس .

---

(١) وللصبي : والصبي ـ ، د ، ص ، م (٢) يتغير : يغير ب ، د || من : ساقطة من م (٤) كما : مثل ما ب (٥) و يفقد : ساقطة من ب ، د ، ط || كيفيته : كيفية له ب ، د ، م ؛ كيفيته له ـ ، ط (٧) كما : ساقطة من د || كما للماء : كالماء ب || إلى : ساقطة من ب (٨) صور : صورة ـ ، ص ، ط || له : ساقطة من د (٩) لقبول صورة : لصورة ب ، ـ ، د ، ص ، م || وكذلك : كذلك د || للخمر : للعنقود د (١١) الهليلجة : أهليلج وقد تخفف الميمرة عقار من الأدوية (تاج العروس) || عنه : منه ب ، ـ ، د ، ص ، م || المعجون : المعجونة د (١٥) المقدمات : المتقدمات د (١٦) وأما : وأن د || فليست : فليس ب .

فعلى هذه الأنحاء تجد الأشياء الحاملة للقوة ، فإنها إما أن تكون حاملة للقوة بوحدانيتها أو بشركة غيرها .

فإن كانت بوحدانيتها فإما الايحتاج فيما يكون منها إلا إلى الخروج بالفعل لذلك فقط ، وهذا هو الذي بالحرى أن يسمى موضوعا بالقياس إلى ما هو فيه ، ويجب أن يكون لمثل هذا بنفسه بالفعل قوام ، فإنه إن لم يكن له قوام لم يجز أن يكون متهيئا لقبول الحاصل فيه ، بل يجب أن يكون قائما بالفعل ، فإن كان إنما يصير قائما بما يحله فقد كان فيه شئ يحله قبل ما حله ثانيا به يقوم ، وإما أن يكون الثانى ليس مما يقومه بل مضافا إليه أو يكون وروده يبطل ما كان يقيمه قبله فيكون قد استحال ، وقد فرضناه لم يستحل . فهذا قسم . وأما إن كان يحتاج إلى زيادة شئ ، فإما أن يكون إلى حركة فقط ، إما مكانية وإما حركة كيفية أو حركة كمية أو وضعية أو جوهرية ، وإما إلى فوات أمر آخر من جوهره من كم أو كيف أو غير ذلك .

وأما الذى يكون بمشاركة غيره فيكون لا محالة فيه اجتماع وتركيب ، فإما أن يكون تركيب من اجتماع فقط ، وإما أن يكون مع ذلك استحالة فى الكيف . وكل ما فيه تغير فإما أن ينتهى إلى الغاية بتغير واحد ، أو بتغيرات كثيرة . وقد جرت العادة بأن يسمى الذى يكون الكون منه بالتركيب وهو فى الشئ أسطقسا ، وهو الذى يحل إليه أخيرا ، فإن كان جسمانيا فهو أصغر ما ينتهى إليه القاسم فى القسمة إلى المختلفات الصور الموجودة فيه وقد حد بأنه الذى منه ومن غيره تركب الشئ وهو فيه بالذات ولا ينقسم بالصورة .

---

(٣) الا يحتاج : أن يكون يحتاج د (٤) لمثل : بمثل ح (٥) متهيئا : مهيأ ب ، ح ، د ، ص ، م || لقبول : لحصول ب ، ح ، م : + وحصول ص (٧) شي : + بقربه د || يقوم : يتقوم د ، ص ، ط || وإما : فإما د ، ص ، ط ، م (٨) أو يكون : ويكون د || وقد فرضناه : وفرضناه ب ، د ، م (٩) إن كان : كان ح ، ص ، ط || إما : ساقطة ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٠) أمر : ساقطة من م || آخر من : آخر عرض ب ، ص : آخر عن ح ، ط (١٠ — ١١) آخر من جوهره : آخر عرض بمرة م (١١) أو كيف : ساقط من ب ، د ، م || ذلك : + عرض مرة من كم أو غير ذلك د (١٣) تغير : تغير د (١٥) منه : + يتغير ط || أخيرا : أجزاء د (١٦) أصغر : أصغرها د || الصورة : الصورة ح ، د ، ص ، ط ، م (١٧) تركب : ركب د ؛ تركيب ح ، ص ، ط .

ومن رأى أن الأشياء إنما تتكون من الأجناس والفصول جعلها الاسطقسات الأولى ، وخصوصا الواحد والهوية فقد جعلوها أولى المبادئ بالمبدئية ، لأنها أشدها كلية وجنسية. ولو أنصفوا لعلموا أن القوام بالذات إنما هو للأشخاص، فما يليها أولى بأن يكون جواهر وقائمات بأنفسها ، وأنها أولى بالوجود أيضا .

ولنعد إلى أمر العنصر فنقول : قد جرت العادة فى مواضع بأن يقال : إن الشىء كان من العنصر فى مواضع ، ولم يجر فى مواضع ، فإنه يقال : إنه كان من الخشب باب ، ولا يقال : كان من الإنسان كاتب. وأن ينسب الكائن إلى الموضوع فى مواضع ، وأن لا ينسب فى مواضع ، فيقال ، تارة ، إن هذا باب خشبى ، ولا يقال : إن هذا كاتب إنسانى. فأما الأول ، فإذا وجدوا الموضوع لم يتحرك إليه ألبتة ولم يتغير فى قبول الشىء ، فإنهم حينئذ لا يقولون إنه كان عنه، بل إنما يقولون دائما إنه كان عن العدم، كما يقولون عن غير الكاتب . و إذا تغير وخصوصا فيما لا يجدون للعدم منه اسما ، فيقولون : كان عن غير الموضوع . وأما بالنسبة إلى الموضوع فإنما يستعمل فى الأكثر إذا كان الموضوع قد يصلح غيره للصورة . وأما الصورة فلا ينسب إليها ، ولا يقال كان منها ، إنما يشتق منها الاسم ، والموضوع قد يكون مشتركا للكل وقد يكون مشتركا لعدة أمور ، مثل العصير للخل والخمر والطلا والرُّبّ وغير ذلك .

وكل عنصر فإنه من حيث هو عنصر ، إنما له القبول فقط ، وأما حصول الصورة فله من غيره ، وما كان من العناصر أو القوابل مبدأ الحركة إلى الأثر موجود فى نفسه

---

(١) تتكون : تكون ط (٢) أشدها : أشد ، د ، ط (٣) ولو : فلو ـ ، د ، ص (٤) بالوجود : بالوحدة ب ، ـ ، ص ، ط ، م (٥) أمر العنصر : الأمر العنصرى د || فى مواضع : ساقطة من ب || بأن : أن ب ، د ، م (٦) عن العنصر فى مواضع : عن العنصر د ، م || ولم يجر فى مواضع : ولم يجر ـ ، ص (٧) ولا يقال كان : ولا يقال م (٧) الموضوع فى مواضع : الموضوع م (٨) تارة : ثالثة من ط (٩) وجدوا الموضوع : وجد كالموضوع ب || إليه : ساقطة من ب ، ـ ، د ، م (١٠) حينئذ : ساقطة من ب ، م (١١) للعدم : المعدوم ب || منه : فيه ب ، ـ ، ص ، ط (١٢) غير : ساقطة من م || بالنسبة : النسبة ب ، د ، ص ، ط ، م (١٣) الصورة : + لغيره والصورة د (١٤) والموضوع قد : والموضوع وقد د || العصير : العصر د (١٥) والرب : والربوب ط (الرُّبّ ما يطبخ من التمر — تاج العروس) (١٧) أو : "و" ـ ، ص ، ط .

ظن أنه متحرك إليه بنفسه ، وليس كذلك . فقد تبين لنا فى مواضع أخرى أنه لا يجوز أن يكون شيء واحد فاعلا وقابلا لشيء واحد من غير أن يتجزأ ذاته ، لكن العنصر إذا كان مبدأ حركته فيه بذاته كان متحركا عن الطبيعة، وكان ما يكون منه طبيعيا ، وإذا كان مبدأ الحركة فيه من خارج ولم يكن له أن يتحرك إلى ذلك الكمال من نفسه كان ما يكون منه صناعياً أو جارياً مجراه ، فهذا جمل ما نقوله فى العنصر .

وأما الصورة فنقول : قد يقال صورة لكل معنى بالفعل يصلح أن يفعل حتى تكون الجواهر المفارقة صورا بهذا المعنى .

ويقال صورة لكل هيئة وفعل يكون فى قابل وحدانى أو بالتركيب حتى تكون الحركات والأعراض صوراً . ويقال صورة لما تتقوم به المادة بالفعل فلا تكون حينئذ الجواهر العقلية والأعراض صوراً. ويقال صورة لما تكمل به المادة وإن لم تكن متقومة بها بالفعل ، مثل الصورة وما يتحرك بها إليها بالطبع ، ويقال صورة خاصة لما يحدث فى المواد بالصناعة من الأشكال وغيرها . ويقال صورة لنوع الشيء ولجنسه ولفصله ولجميع ذلك . وتكون كلية الكلى صورة للأجزاء أيضا ، والصورة قد تكون ناقصة كالحركة وقد تكون تامة كالتربيع والتدوير .

وقد علمت أن الشيء الواحد يكون صورة وغاية ومبدأ فاعلياً من وجوه مختلفة . وفى الصناعة أيضا ، فإن الصناعة هى صورة المصنوع فى النفس ، فإن البناء فى نفسه صورة الحركة إلى صورة البيت ، وذلك هو المبدأ الذى يصدر عنه حصول الصورة فى مادة البيت ، وكذلك الصحة هى صورة البرء ، ومعرفة العلاج هى صورة الإبراء . والفاعل الناقص يحتاج إلى حركة وآلات حتى يصدر ما فى نفسه محصلا فى المادة ،

(١) كذلك : ذلك د || فقد : قد ب ، ح ، د ، م || تبين : يتبين م || لنا : لك ح (٣ — ٤) حركته فيه بذاته . . . مبدأ الحركة : ساقطة من م (٤) فيه : ساقطة من د || ولم يكن : وأن لم يكن ص || من نفسه : بنفسه د ، ص ، ط ، م (٨) ويقال : وقد يقال ب ، ح ، ص ، ط || أو بالتركيب : وبالتركيب د (٩) تتقوم : تكمل مقومة د (١١) الصورة : الصحة ب ، ح ، ص ، ط ، م || بها : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٢) ويقال : أو يقال ب || الشيء : شيء ب (١٣) للأجزاء : فى الأجزاء ح ، د ، ص ، ط ، م (١٤) كالحركة : كحركة د (١٦) فإن الصناعة : ساقطة من ب (١٨) هى : هو : د ، م (١٩) والفاعل : فالفاعل ح || وآلات : والآلات ح ، ص .

والكامل فإن الصورة التي في ذاته يتبعها وجود الصورة في مادتها ويشبه أن تكون الأمور الطبيعية صورها عند العلل المتقدمة للطبيعة بنوع، وعند الطبيعة على طريق التسخير بنوع، وأنت تعلم هذا بعد .

وأما الغاية فهي ما لأجله يكون الشيء ، وقد علمته فيما سلف ، وقد تكون الغاية في بعض الأشياء في نفس الفاعل فقط كالفرح بالغلبة، وقد تكون الغاية في بعض الأشياء في شيء غير الفاعل ، وذلك تارة في الموضوع مثل غايات الحركات التي تصدر عن روية أو طبيعة ، وتارة في شيء ثالث كمن يفعل شيئا ليرضى به فلان ، فيكون رضاء فلان غاية خارجة عن الفاعل والقابل، وإن كان الفرح بذلك الرضى أيضا غاية أخرى. ومن الغايات التشبه بشيء آخر، والمتشبه به من حيث هو متشوق إليه غاية ، والتشبه نفسه أيضا غاية.



[الفصل الخامس]

(ه) فصل

في إثبات الغاية وحل شكوك قيلت في إبطالها، والفرق بين الغاية و بين الضروري وتعريف الوجه الذي تتقدم به الغاية على سائر العلل والوجه الذي تتأخر به

فنقول : إنه قد بان ، مما سلف لنا من القول ، أن كل معلول فله مبدأ ، وكل حادث فله مادة وله صورة ، ولم يتبين بعد أن كل تحريك فله غاية ما ، فإن ههنا ما هو عبث، وههنا ما هو اتفاق، وأيضاً ههنا مثل حركة الفلك ، فإن لا غاية لها في ظاهر الأمر،

(١) وجود : وجوه ب ؛ ص ، ط (٥) الأشياء : + أنفس ط || في نفس الفاعل ... الأشياء ساقطة من م (٧) أو طبيعة : والطبيعة م || فيكون : فلأن ص : يكون ب ، د (٩) والمتشبه : والتشبه ط || هو : + إليه د || إليه : + هو ب ، ح ، د ، ص (٨ — ٩) ومن الغايات ... إليه غاية : ساقطة من م (١١) فصل : الفصل الخامس ط ؛ ساقطة من د (١٤) عبث : عبث ، ح ، د ، ص ، م (١٥) فإن : وإن ط (١٦) لها : ساقطة من ح .

والكون والفساد لا غاية لها فى ظاهر الظن. ثم لقائل أن يقول: قد يجوز أن يكون لكل غاية غاية، كما يكون لكل ابتداء ابتداء، فلا يكون بالحقيقة غاية وتمام، لأن الغاية بالحقيقة ما يسكن لديه، وقد نجد أشياء هى غايات ولها غايات أخرى إلى غير النهاية، فإن ههنا أشياء يظن أنها غايات ولا تتناهى، كنتائج تترادف عن القياسات ولا تتناهى. ثم لقائل أن يقول: لنترك أن الغاية موجودة لكل فعل، فلم جعلت علة متقدمة وهى بالحقيقة معلولة العلل كلها؟ ومما يليق أن نتكلم فيه بعد حل هذه الشبهة أنه هل الغاية والخير شىء واحد أم يختلف؟ وأيضاً ما الفرق بين الجود والخيرية؟ فنقول:

أما الشك الأول المنسوب إلى الاتفاق والعبث فنحله ونقول: أما حال الاتفاق وأنه غاية ما فقد فرغ منه فى الطبيعيات. وأما بيان أمر العبث فيجب أن نعرف أن كل حركة إرادية فلها مبدأ قريب، ومبدأ بعيد، ومبدأ أبعد. فالمبدأ القريب هو القوة المحركة التى فى عضلة العضو، والمبدأ الذى يليه هو الإجماع من القوة الشوقية، والأبعد من ذلك هو التخيل أو التفكر. فإذا ارتسم فى التخيل أو فى الفكر النطق صورة ما، فتحركت القوة الشوقية إلى الإجماع تخدمها القوة المحركة التى فى الأعضاء، فربما كانت الصورة المرتسمة فى التخيل أو الفكر هى نفس الغاية التى تنتهى إليها الحركة، وربما كانت شيئاً غير ذلك، إلا أنه لا يتوصل إليه إلا بالحركة إلى ما تنتهى إليه الحركة، أو تدوم عليه الحركة.

مثال الأول: أن الإنسان ربما ضجر عن المقام فى موضع ما، وتخيل فى نفسه صورة موضع آخر، فاشتاق إلى المقام فيه، فتحرك نحوه، فانتهت حركته إليه، فكان متشوقه نفس ما انتهى إليه تحريك القوى المحركة للعضلة.

---

(١) يجوز أن: + يجب ب (٢) كما يكون لكل: كالكل ب، ح، ص، ط، م (٥) علة: علته ح، ص، ط (٦) معلولة: معلول د || ومما: وما م || الشبهة: الشبه ح، د، ص، ط (٧) يختلف: تختلف ب، ح، ص، ط، م || فنقول: + الآن ح، د، ص، ط، م (٨) ونقول: + الآن ح (١٠) بعيد: + ومبدأ أبعد ح، ص، ط (١٢) أو التفكر: والتفكر د: والفكر ب || الفكر: ساقطة من ط || النطق: المنطق د (١٣) فتحركت: تحركت ب، ح، د، ص، م (١٤) أو: أو فى ب، ح، د، ص، م || الفكر: التفكر د (١٧) وتخيل: ويخيل د (١٨) فاشتاق: واشتاق د: اشتاق م || فانتهت: وانتهت ب، د، ص، ط، م.

ومثال الثانى : أن الإنسان قد يتخيل فى نفسه صورة لقائه لصديق له ، فيشتاقه ، فيتحرك الى المكان الذى يقدر مصادفته فيه ، فتنتهى حركته إلى ذلك المكان ، ولا تكون نفس ما انتهت اليه حركته نفس المتشوق الأول الذى نزع إليه بل معنى آخر ، لكن المتشوق يتبعه ، ويحصل بعده ، وهو لقاء الصديق .

فقد عرفت هذين القسمين ، وتبين لك من ذلك بأدنى تأمل أن الغاية التى تنتهى إليها الحركة فى كل حال من حيث هى غاية حركة ، هى غاية أولى حقيقية للقوة الفاعلة المحركة التى فى الأعضاء ، وليس للقوة المحركة التى فى الأعضاء غاية غيرها ، لكنه ربما كان للقوة التى قبلها غاية غيرها ، فليس يجب دائما أن يكون ذلك الأمر غاية أولى للقوة الشوقية : تخيلية كانت أو فكرية ، ولا أيضا دائما يجب أن لا يكون ، بل ربما كان ، وربما لم يكن ، كما قد تبين لك فى المثالين .

أما الأول منهما فكانت الغاية فيهما واحدة ، وأما الثانى فكانت مختلفة .

والقوة المحركة التى فى الأعضاء مبدأ حركة لا محالة ، والقوة الشوقية أيضا مبدأ أول لتلك الحركة ، فإنه لا يمكن أن تكون حركة نفسانية لا عن شوق ألبتة ، لأن الشيء الذى لا تنبعث إليه القوة ثم تنبعث إليه انبعاثاً نفسانياً يكون بشوق نفسانى لا محالة قد حدث بعد ما لم يكن . فإذن كل حركة نفسانية مبدؤها الأقرب قوة محركة فى عضل الأعضاء ، ومبدؤها الذى يليه شوق ، والشوق — كما علم فى علم كتاب النفس — تابع لتخيل أو فكر لا محالة ، فيكون المبدأ الأبعد تخيلا أو فكراً .

فإذن ههنا مبادئ الحركات النفسانية .

منها واجبة بأعيانها ضرورة .

---

(٣) المتشوق (الأول) : المشوق د || نزع : ينزع ب ، حـ ، د (٤) ويحصل : أو يحصل ب ، حـ ، م : أن يحصل ص || وهو : هو د (٦) حركة : وحركة د || الفاعلة : الفاعلية ب ، حـ ، د ، م || المحركة : المحركة م (٧) كان : كانت ب ، حـ ، د ، ص ، م (١١) فيهما : فيها ط (١٤) بشوق : بشوق د : لشوق ب ، م : بشوق حـ ، ص (١٥) فإذن : فإن حـ || نفسانية : + فيكون حـ ، ص ، م (١٦) علم : علمت حـ || كتاب : ساقطة من م (١٨) الحركات : الحركة ب ، حـ ، د ، ص ، م .

ومنها غير واجبة بأعيانها ضرورة ،

والواجبة ضرورة : هى القوى المحركة فى الأعضاء ، والقوة الشوقية .

وغير الواجبة : هى التخيل والفكر ، فإنه ليس يجب لا محالة أن يكون تخيل ولا فكر أو فكر ولا تخيل ولكل مبدأ حركة غاية لا محالة والمبدأ الذى لا بد منه فى الحركة الإرادية له غاية لا بد منها ، والمبدأ الذى منه بد قد توجد الحركة خالية عن غايته ؛ فإن اتفق أن يتطابق المبدأ الأقرب — وهو القوة المحركة — والمبدءان اللذان بعده — أعنى الشوقية مع التخيل أو الشوقية مع الفكرية — كانت نهاية الحركة هى الغاية للمبادئ كلها ، وكان ذلك غير عبث لا محالة .

وإن اتفق أن يختلف ، أعنى أن لا يكون ما هو الغاية الذاتية للقوة المحركة غاية ذاتية للقوة الشوقية ، وجب ضرورة أن يكون للقوة الشوقية غاية أخرى بعد الغاية التى فى القوة المحركة التى للعضو ، وذلك لأنا قد أوضحنا أن الحركة الإرادية لا تكون بلا شوق وكل ما هو شوق فهو شوق لشيء ، وإذا لم يكن لمنتهى الحركة كان لشيء آخر غيره لا محالة ، وإذا كان ذلك الشيء يراد لأجله الحركة فيجب أن يكون بعد انتهاء الحركة .

وكل نهاية تنتهى إليها الحركة أو تحصل بعد نهاية الحركة ، ويكون الشوق التخيلى والفكرى قد تطابقا عليها ، فبين أنها غاية إرادية ، وليست بعبث ألبتة ، وكل نهاية تنتهى إليها الحركة وتكون هى بعينها الغاية المتشوقة المتخيلة ولا تكون المتشوقة بحسب الفكرة ، فهى التى تسمى العبث .

وكل غاية ليست هى نهاية الحركة ومبدؤها تشوق تخيلى غير فكرى ، فلا يخلو : إما أن يكون التخيل وحده هو المبدأ لحركة الشوق .

(٢) هى : هو ب (٣) والفكر : والتفكر حـ (٤) ولكل : فلكل حـ ، ط (٥) والمبدأ : فالمبدأ ب : + الأول د ، ط (٦) يتطابق : ساقطة من د (٧) الفكرية : الفكرة ب ، م (٩) أن لا يكون : أن ما لا يكون م (١٢) فهو شوق : فشوق د || لشيء : بشيء ط || وإذا : إذا د (١٣) انتهاء الحركة : + نهاية د (١٤) وكل : فكل ص || إليها : إليه ص || الحركة : + وكون انتهاء الحركة ب (١٥) قد تطابقا : والتطابق د || عليها : عليه حـ ، م || وليست : وليس د (١٦) إليها : إليه د || المتخيلة : التخيلية ب ، د ، ص ، ط ، م || المتشوقة (الثانية) : المتشوقة ب ، د ، م (١٨) يخلو : يختلف حـ ، ص ، ط (١٩) المبدأ : مبدأ ص || الشوق : المتشوق د .

أو التخيل مع طبيعة أو مزاج مثل التنفس أو حركة المريض .

أو التخيل مع خلق وملكة نفسانية داعية إلى ذلك الفعل بلا روية .

فإن كان التخيل وحده هو المبدأ للشوق سمى ذلك الفعل جزافا ، ولم يسم عبثا .

وإن كان تخيل مع طبيعة مثل التنفس ، سمى ذلك الفعل قصداً ضرورياً أو طبيعياً .

وإن كان تخيل مع خلق وملكة نفسانية سمى ذلك الفعل عادة ، لأن الخلق إنما يتقرر باستعمال الأفعال ، فما يكون بعد الخلق يكون عادة لا محالة .

وإذا كانت الغاية التي للقوة المحركة وهى نهاية الحركة موجودة ولم توجد الغاية الأخرى التي بعدها ويخو التشوق وهى غاية الشوق فيسمى ذلك الفعل باطلا ، كمن حصل فى المكان الذى قدّر فيه مصادفةَ الصديق ولم يصادفه هناك ، فسُمِّى فعله باطلا بالقياس إلى القوة المتشوقة دون القوة المحركة وبالقياس إلى الغاية الأولى دون الغاية الثانية .

وإذا تقررت هذه المقدمات فنقول : قول من يقول إن العبث فعل من غير غاية ألبتة هو قول كاذب .

وقول القائل أيضا إن العبث فعل من غير غاية ألبتة هى خير أو مظنونٌ خيرا ، هو قول كاذب .

أما الأول فإن الفعل إنما يكون بلا غاية إذا لم يكن له غاية بالقياس إلى ما هو مبدأ حركته ، لا بالقياس إلى ما ليس مبدأ حركته ، وإلى أى شىء اتفق . وما مثل به فى الشك من اللعب باللحية ، فمبدأ حركته القريبة هو القوة التى فى العضلة ، والذى قبله

(٢) وملكة : أو ملكة ح ، د ، ص ، م (٤) وإن : فإن ب ، ط || تخيل : التخيل د (٤ — ٥) قصداً ضروريا . . . . ذلك الفعل : ساقطة من م (٦) الأفعال فما : الأعمال فإنما م (٧) التى : ساقطة من ط (٨) ويخو : ويخوها ب ، د ، ص ، ط ، م || التشوق : بالتشوق ب ، م || الشوق : التشوق ب ، د ، ط ، م || فسمى : فيسمى ح (١١) وإذا : فإذا ح ، ط : فإذ ب || قول من يقول : قول القائل ح ، د ، ص : القائل م | هو : وهو ب (١٣) أيضا : ساقطة من ب || هى : هو ط || هو : وهو ص (١٢ — ١٣) قول كاذب . . . ألبتة هى : ساقطة من م (١٧) من : فى ط (١٧) حركته : الحركة د || القريبة : القريب ص .

تشوق تخيل بلا فكر، وليس مبدؤه فكراً ألبتة، فليس فيه غاية فكرية، وقد حصلت فيه الغاية التي للتشوق التخيلي وللقوة المحركة، فبيّنٌ أن هذا الفعل بحسب مبدئه المحرك، منته إلى غاية، وأنه إنما لا يتحرك إلى غاية بحسب ما ليس مبدأه المحرك .

ولا يجب أن يظن أن هذا يصدر لا عن شوق تخيل، فإن كل فعل نفسانى كان بعد ما لم يكن، فهناك شوق ما لا محالة، وطلب نفسانى، وذلك مع تخيل ما، إلا أن ذلك التخيل ربما كان غير ثابت بل سريع البطلان، أو كان ثابتا ولكن لم يشعر به، فليس كل من تخيل شيئا يشعر مع ذلك ويحكم أنه قد تخيل، وذلك لأن التخيل غير الشعور بأنه قد تخيل. وهذا ظاهر، ولو كان كل تخيل يتبعه شعور بالتخيل لذهب الأمر إلى غير النهاية .

وأما الثانى فلأن لانبعاث هذا الشوق علة ما لا محالة : إما عادة، وإما ضجر عن هيئة وإرادة انتقال إلى هيئة أخرى، وإما حرص من القوى المحركة والحسة على أن يتجدد لها فعل تحريك وإحساس .

والعادة لذيذة، والانتقال عن المملول لذيذ، والحرص على الفعل الجديد لذيذ، أعنى بحسب القوة الحيوانيـة والتخيلية. واللذة هى الخير الحسى، والتخييلى، والحيوانى، بالحقيقة وهى المظنونة خيراً، بحسب الخير الإنسانى فإذا كان المبدأ تخيلا حيوانياً فيكون خيره لا محالة خيراً تخيلياً حيوانياً فليس إذن هذا الفعل خالياً عن خير بحسبه، وإن لم يكن خيراً حقيقياً أى بحسب العقل ثم وراء هذا علل لتخصيص هيئة دون هيئة من الحركات جزئية لا تنضبط .

وأما الشك الذى يليه فينكشف بأن نعرف الفرق بين الغاية بالذات وبين الضرورى الذى هو أحد الغايات التى بالعرض. والفرق بينهما أن الغاية بالذات هى الغاية التى تطلب لذاتها، والضرورى أحد ثلاثة أمور .

---

(١) فليس : فليست ب، سـ، ص، ط، م (٢) للتشوق : للشوق ص (٤) تخيل : + ألبتة سـ، د، ص، ط، م (٧) قد تخيل : قد يتخيل د (١٠) القوى : القوة سـ (١١) لها : بها ط || وإحساس : أو إحساس سـ، ص، ط، م (١٣) الخير : + من ط (١٤) تخيلا : تخيليا ب، م : تخييليا سـ، ص، ط (١٥) خيره : خير ص || تخيليا : تخييليا ب، سـ، ص، ط، م (١٦) دون هيئة : ساقط من د (١٨) فينكشف : فنكشف د || بين : من ب .

إما أمر لا بد من وجوده حتى توجد الغاية على أنه علة للغاية بوجه ؛ مثل صلابة الحديد حتى يتم القطع به .

وإما أمر لا بد من وجوده حتى توجد الغاية لا على أنه علة للغاية ، بل على أنه أمر لازم للعلة ، مثل أنه لا بد من أن يكون جسم أدكن حتى يتم القطع به ؛ وإنما لم يكن بد من جسم أدكن لا لدكنته ، لكن لأنه كان لازماً للحديد الذى لا بد منه .

وإما أمر لا بد من وجوده لازماً للعلة الغائية نفسها ، مثل أن العلة الغائية فى التزويج مثلا التوليد ، ثم التوليد يتبعه حب الولد ويلزمه ، لأن التزويج كان لأجله . فهذه كلها غايات بالعرض الضرورى ، لا العرض الاتفاقى . وقد علمت الغايات العرضية الاتفاقية فى موضع آخر .

واعلم أن وجود مبادئ الشر فى الطبيعة ، هو من القسم الثانى من هذه الأقسام ، فإنه مثلا لما كان يجب فى الغاية الإلهية — التى هى الجود — أن يؤتى كل ممكن الوجودِ وجودُه الخيرى ، وكان الوجود الذى للمركبات من العناصر ، وكان لا يمكن أن تكون المركبات إلا من العناصر وكان لا يمكن أن تكون العناصر لها إلا الأرض والماء والنار والهواء ، وكان لا يمكن أن تكون النار على الجهة المؤدية إلى الغاية الخيرية المقصودة بها إلا أن تكون محرقة مفرقة ، لزم ذلك ضرورة أن يكون بحيث تضر الصالحين وتفسد كثيراً من المركبات .

وكأنا قد خرجنا عن غرضنا ، فلنعد إليه ، ولنجب من الشك المورد فنقول : أما أشخاص الكائنات الغير المتناهية فليست هى بغايات ذاتية فى الطبيعة ، ولكن الغايات

---

(٣) للغاية : ساقطة من د ، م || أمر (الثانية) : ساقطة من ص ، م (٥) لدكنته : لدلالته م
(٦) للعلة : للعلل ط || نفسها : بنفسها سـ ، د ، ص ، م || فى : + أمر ب ، د ، ص ، ط ، م
(٧) مثلا : مثل د || التوليد : للتوليد ب || ثم التوليد : ساقطة من م || لأن : لا أن ب ، م ؛ أن د : لا لأن سـ ، ص || فهذه : وهذه ب (٨) ولد : فلذ ب ، سـ ، د ، م || الاتفاقى : والاتفاقية سـ ، د ، ط
(٩) موضع : مواضع د (١١) الغاية : العناية ص ، ط ، م || التى هى : والذى هو د || يؤتى : توفى د ؛ يعطى م || الوجود : + الخيرى ب ، سـ ، د ، ط ، م (١٢) الخيرى : ساقطة من م || وكان : + منها مبدأ د ، ط ؛ + مبادء ص ، ط ؛ + مبدأ د ، ط ، م (١٢ — ١٣) المركبات ...... لا يمكن أن تكون : ساقطة من ب (١٤) الجهة : بجهة د (١٦) وكأنا : فكأنا د || ولنجب : ولنبحث سـ ، د (١٧) الغايات : للغاية ب ، د ، م .

الذاتية هى مثلا أن يوجد الجوهر الذى هو الإنسان أو الفرس أو النخلة ، وأن يكون هذا الوجود وجوداً دائماً ثابتاً ، وكان هذا ممتنعاً فى الشخص الواحد المشار إليه ، لأن كل كائن يلزمه ضرورة الفساد ، وأعنى الكائنات من الهيولى الجسمانية ، ولما امتنع فى الشخص استبق بالنوع ، فالفرض الأول إذن هو بقاء الطبيعة الإنسانية مثلا ، أوغيرها ، أو شخص منتشر غير معين ، وهو العلة التمامية لفعل الطبيعة الكلية ، وهو واحد ، لكن هذا الواحد لا بد له فى حصوله باقياً من أن يكون أشخاص بعد أشخاص بلا نهاية ، فيكون لا تناهى الأشخاص بالعدد غرضاً على المعنى الضرورى من القسم الأول ، لا على أنه غرض بنفسه ، لأنه لو أمكن أن يبق الانسان دائماً كما تبق الشمس والقمر لما احتيج إلى التوالد والتكاثر بالنسل .

على أنه و إن سلمنا أن الغرض لا تناهى الأشخاص كان لا تناهى الأشخاص غير معنى كل شخص ، وإنما يذهب بلا نهاية شخص بعد شخص ، لا لاتناه بعد لا تناه ؛ فإذن الغاية بالحقيقة ههنا موجودة ، وهى وجود شخص منتشر ، أولا تناهى الأشخاص ثم الشخص الذى يؤدى إلى شخص آخر إلى ثالث إلى رابع ليس هو بعينه غاية للطبيعة الكلية ؛ بل للطبيعة الجزئية إذ هى غاية للطبيعة الجزئية فليس غيرها بعدها غرضاً وغاية لتلك الطبيعة الجزئية التى هى غايتها .

---

(١) هى : هو ب || أو الفرس : والفرس د (٢) وكان : فكان ﺣ ، د ، ط ، م (٣) وأعنى : أعنى ب ، د ، ص ، ط ، م || الجسمانية : الجسمانيات ط (٥) معين : متعين م (٦) يكون : + له ﺣ ، ص ، ط (٧) المعنى : معنى م ، ص (٨) والقمر : والفلك ب || والقمر لما احتيج : ساقط من د
(١٠) لا تناهى الأشخاص : كان لا تناهى الأشخاص ﺣ || كان لا تناهى الأشخاص : ولا تناهى الأشخاص معنى ﺣ ، م || الأشخاص : + معنى ب ، د ، ص (١١) بعد شخص : ساقطة من م
(١٢) بالحقيقة : لا الحقيقة ص : ساقطة من د ، ص ، ط || موجودة : + بالحقيقة ط
(١١ — ١٢) فإذن الغاية . . . . شخص منتشر : ساقطة من د ، م (١٣) للطبيعة : الطبيعة م
(١٤) لطبيعة : الطبيعة م || غاية للطبيعة : غاية الطبيعة د || " إذ هى غاية للطبيعة الجزئية " : ساقطة من ص
|| وغاية : أو غاية ب .

وأعنى بالطبيعة الجزئية القوة الخاصة التدبير بشخص واحد .

وأعنى بالطبيعة الكلية القوة القابضة من جواهر السماويات كشىء واحد وهى المدبرة لكلية ما فى الكون . وأنت تعلم هذه كلها بعد هذا

وأما الحركة الذاهبة إلى غير النهاية فإنها واحدة بالاتصال كما علمت فى الطبيعيات . وأيضاً فإن الغرض فى تلك الحركة ليس هو نفس الحركة بما هى هذه الحركة ، بل الغرض هناك الدوام الذى نصفه بعد ، وهذا الدوام معنى واحد إلا أنه متعلق الوجود بأشياء للتسلم أن عددها بغير نهاية .

وأما حديث المقدمات والنتيجة، فيجب أن يعلم أن المراد بقولنا : إن العلة الغائية تتناهى وتقف ، أن العلة الغائية التى بحسب فاعل واحد وفعل واحد تتناهى، ولا يجوز أن يكون فاعل طبيعى أو اختيارى يفعل فعلا يروم به بعينه غاية بعد غاية من غير أن يقف عند نهاية .

وأما المبدأ الواحد إذا كان قد يصدر عنه فعل بعد فعل ، ويصير بحسب كل فعل فاعلا غير الفاعل الذى كان بحسب الفعل الآخر ، وإن لم يكن بالذات والموضوع غيره ، فيجوز أن تتكثر غاياته ويكون له بحسب كل كون منه فاعلا غاية أخرى ، وإن جاز أن يعتبر له كونه فاعلا بعد كونه فاعلا إلى غير النهاية ، كانت غاياته بغير نهاية .

ثم النتيجة هى علة غاية تمامية للقياس الذى يكون على مطلوب محدود ، وكل تركيب قياس فعل مبتدأ ، وللنفس بحسب كل قياس فعل مستأنف يصدر عنه استحقاق أن يقال له فاعل مستأنف ، وفى كل واحد من مرات كونه فاعلا غاية محدودة بعينها لا يجوز أن تكون ذاهبة إلى غير النهاية إذ لكل قياس واحد نتيجة واحدة لا محالة .

---

(١) التدبير : التدبر د || بشخص واحد : بالشخص الواحد حـ ، د ، ص ، ط
(١ — ٢) بالطبيعة الجزئية . . . وأعنى : ساقطة من م (٢) بالطبيعة : طبيعة د || من : فى ك ، حـ ، ط ، م || وهى المدبرة : والمدبرة ب ، م : هى المدبرة ط (٣) لكلية ما : الكلية ب ، د ، ط || وأنت : فأنت د || كلها : + من ب ، د ، ص ، ط ، م (٤) فإنها : فإنه د
(٨) بقولنا : فى قولنا حـ ، ص ، م (٩) بحسب : لحسب ص ، ط (١٣) تتكثر : تكثرم ؛ تتكسر حـ ، ص || فاعلا : + وغيره ط ، (١٤) غاياته : غايته حـ (١٥) غاية : ساقطة من ب ، حـ ، د ، ص ، م || للقياس : القياس ط (١٦) فعل : ساقطة من ب ، حـ ، د ، م (١٧) له : لها حـ ، ط (١٨) إذ : أو د || واحدة : واحد د .

وأما الشك الذى يليه فينحل بأن يعلم أن الغاية تفرض شيئاً . وتفرض موجوداً ، وفرق بين الشيء والموجود ، وإن كان الشيء لا يكون إلا موجوداً ، كالفرق بين الأمر ولازمه ، وقد علمت هذا وتحققته فاستأنف تأمله من الإنسان . فإن للإنسان حقيقة هى حده وماهيته من غير شرط وجود خاص أو عام فى الأعيان أو فى النفس بالقوة شيء من ذلك أو بالفعل .

وكل علة فإنها من حيث هى تلك العلة لها حقيقة وشيئية، فالعلة الغائية هى فى شيئيتها سبب لأن تكون سائر العلل موجودة بالفعل عللا، والعلة الغائية فى وجودها مسببة لوجود سائر العلل عللا بالفعل ، فكأن الشيئية من العلة الغائية علة علة وجودها ، وكأن وجودها معلول معلول شيئيتها ، لكن شيئيتها لا تكون علة ما لم تحصل متصورة فى النفس أو ما يجرى مجراها ، ولا علة للعلة الغائية فى شيئيتها إلا علة أخرى غير العلة التى تحرك إليها أو يتحرك إليها .

واعلم أن الشيء :

يكون معلولا فى شيئيته

ويكون معلولا فى وجوده .

فالمعلول فى شيئيته مثل الاثنينية ، فإنها فى حد كونها اثنينية معلولة للوحدة .

والمعلول فى وجوده ظاهر لا يخفى .

وكذلك قد يكون للشيء أمر حاصل موجود فى شيئيته مثل الفردية للاثنينية .

---

(١) تفرض : تفترض م (٢) إلا : + يكون م (٣) وتحققته : وتحقيقه سـ : ساقطة من د || فاستأنف تأمله : واستأنف تأمله ص ، فاستأنف بأمثلة د ، ساقطة من ط (٤) وجود : وجوده سـ (٣ — ٥) فاستأنف تأمله . . . . . أو بالفعل : ساقطة من ب ، م (٧) لأن تكون : لا يكون ب ، د || لوجود : + سبب ط (٨) فكأن : وكان سـ ، ص ، ط || الشيئية : + بالفعل م || وجودها : لوجودها سـ ، د ، ص ، ط ، م || وكأن : فكأن ب ، سـ ، ص ، ط ، م (٩) لكن شيئيتها : ساقطة من د || النفس : نفس ب ، د ، ص ، ط ، م || ما يجرى : وما يجرى د (١٠) مجراها : مجراه ب ، د ، م || شيئيتها : شيئية م (١٤) فالمعلول : والمعلول د ، م || الاثنينية : ثنينية سـ ، ص ، ط || فإنها : فإنهما د || كونها : كونهما د (١٥) وجوده : وجود د (١٦) للشيء : لشيء د || موجود : لوجوده د .

وقد يكون الأمر زائداً لأمر زائد على شيئيته مثل كون التربيع فى الخشب أو الجز .

والأجسام الطبيعية علة لشيئية كثير من الصور والأعراض ، أعنى التى لا يجد إلا بها ، وعلة لوجود بعضها دون شيئيته كما يظن أن الحكم فى التعليميات كذلك .

فقد سهل لك أن تفهم أن العلة الغائية فى الشيئية قبل العلل الفاعلة والقابلة، وكذلك قبل الصورة من جهة ما الصورة علة صورية مؤدية إليها ، وكذلك أيضاً العلة الغائية فى وجودها فى النفس قبل العلل الأخرى . أما فى نفس الفاعل فلأنها توجد أولا ثم يتصور عنده الفاعلية ، وطلب القابل ، وكيفية الصورة . وأما فى نفس غير الفاعل فليس لبعضها ترتيب على الآخر ضرورى ، فإذن فى اعتبار الشيئية واعتبار الوجود فى العقل ليست علة أقدم من الغائية بل هى علة لصيرورة سائر العلل عللا ، ولكن وجود العلل الأخرى بالفعل عللا ، علة لوجودها ؛ وليست العلة الغائية علة على أنها موجودة، بل على أنها شىء فبالجهة التى هى علة ، هى علة العلل ؛ وبالجهة الأخرى هى معلولة العلل .

هذا إذا كانت العلة الغائية فى الكون ، وأما إذا كانت العلة الغائية ليست فى الكون ولكن وجودها أعلى من الكون على ما سيتضح فى موضعه فلا يكون شىء من العلل الأخرى علة لها ولا فى الواحد الذى هو الحصول والوجود ؛ فتكون إذن العلة الغائية ليست معلولة لسائر العلل لا لأنها علة غائية ولكن لأنها ذات كون ؛ ولو كانت ليست ذات كون ، لما كانت معلولة ألبتة ، وأما إذا اعتبرت كونها علة غائية فتجدها علة لسائر العلل فى أن تكون عللا مثل أن تكون علة فاعلية وعلة قابلية وعلة صورية، لا فى أن تكون كائنة

---

(١) لأمر زائد : الأمر زائدا ح || الخشب أو الجز : خشب أو جز ح ، م (١ — ٢) مثل كون التربيع . . . . لشيئية : ساقطة من ب (٢) أعنى : ساقطة من ط (٣) شيئيته : شيئيتها ط (٤) سهل : اتضح ب || أن تفهم : إذن ب || العلل : العلة ط || الفاعلة : الفاعلية ب ، ح ، د ، م ، ص || القابلة : القابلية ب ، ح ، د ، ص (٧) الفاعلية : العطية ب ، د ، م || وكيفية : وكيفيته ط (٨) الآخر : الأخرى ط (٧ — ٨) وأما فى نفس . . . . ضرورى : ساقطة من م (٩) ولكن : لكن ب ، د ، ص ، ط ، م (١٠) موجودة : موجود ح (١١) هى (الثانية) : ساقطة من د || علة العلل : + هى علة ط || هى (الثالثة) : وهى ب ، ح ، د ، ص ، ط || معلولة العلل : + الأخرى د (١٥) معلولة : معلولا د || لا لأنها : لأنها ب ، ح ، ص ، ط ، م .

وموجودة فى أنفسها ؛ فإذن الذى بالذات للعلة الغائية بما هى علة غائية ، أن تكون علة لسائر العلل ويعرض لها من جهة أن معناها قد يكون واقعاً فى الكون أن يكون معلولا من جهة الكون .

فقد تبين لك أنه كيف يكون الشىء علة ومعلولا ، على أنه فاعل وغاية ، وهذا من المبادئ للطبيعيين .

وأما البحث الذى بعد هذا فينكشف بما نقوله : إن الغاية التى تحصل فى فعل الفاعل تنقسم إلى قسمين :

غاية تكون صورة أو عرضاً فى منفعل قابل للفعل .

وغاية لا تكون صورة ولا عرضا فى منفعل قابل ألبتة فتكون فى الفاعل لا محالة ، لأنها إن لم تكن فى الفاعل ولا فى المنفعل ، وليس يجوز أن يكون ما يقوم بنفسه جوهرا حدث لا من مادة ولا فى مادة ، فلا يكون لها وجود ألبتة .

فمثال الأول صورة الإنسانية فى المادة الإنسانية ، فإنها غاية للقوة الفاعلة للتصوير فى مادة الإنسان ، وإليها يتوجه فعلها وتحريكها .

ومثال الثانى الاستكنان ، فإنه غاية لمستبنى البيت الذى هو مبدأ لحركة كونه ، وليس هو ألبتة صورة فى البيت . ويشبه أن تكون غاية الفاعل القريب الملاصق لتحريك المادة صورة فى المادة ، وأن يكون ما ليس غايته صورة فى المادة ليس مبدأ قريبا للحركة بما هو كذلك ، فإن عرض أن يكون ما غايته صورة فى المادة المتعاطاة وما غايته معنى ليس صورة فى تلك المادة شيئاً واحداً ، فإن وحدته تكون بالعرض ، مثل أن يكون

---

(١) فى أنفسها : لا فى أنفسها ص (٣) جهة : جملة ط (٤) فقد : فقدم (٥) الطبيعيين : الطبيعى ط (٦) فينكشف : فيكشف د || إن : إلى د (٧) تنقسم : منقسمة ح ، د ، ص ، م (٩) لا تكون صورة : لا صورة ط : تكون لا صورة م (١٠) ما يقوم : مما يقوم ط ، م (١٢) فى المادة : فى مادة ح || الفاعلة : الفاعلية ح ، د (١٣) مادة : المادة د (١٤) فإنه : فإنها ح || مبدأ : + الحركة ح ، د ، ص (١٧) المتعاطاة : المتواطأة د (١٨) صورة : صورته ط .

الإنسان يبنى بيتا ليستكن فيه ؛ فإنه من جهة ما هو طالب الكنّ داع إلى البناء وعلة أولى للبناء ، ومن جهة ما هو بناء معلول لما هو مستكن ، فيكون الغاية لما هو مستكن ، غير الغاية لما هو بان . وإذا كان كذلك فيكون أيضا فى الإنسان الواحد المستكن البانى غايته بما هو مستكن غير غايته بما هو بان .

وإذ قد تقرر هذا فنقول : أما فى القسم الأول فإن للغاية نسبة إلى أمور كثيرة هى قبلها فى الحصول بالفعل والوجود ؛ لأن لها نسبة إلى الفاعل ، ونسبة إلى القابل ، وهى بالقوة ؛ ونسبة إلى القابل ، وهى بالفعل قابل ، ونسبة إلى الحركة ؛ فهى بقياسها إلى الفاعل غاية وبقياسها إلى الحركة نهاية وليست بغاية ؛ لأن الغاية التى لأجلها الشىء ويؤمها الشىء لا يبطل مع وجودها الشىء ، بل يستكمل بها الشىء والحركة تبطل مع انتهائها ؛ وهى بقياسها إلى القابل المستكمل به وهو بالقوة خير يصلحه ؛ لأن الشر هو العدم لكماله ، والخير الذى يقابله هو الوجود والحصول بالفعل ، وبالقياس إلى القابل وهو بالفعل صورة .

وأما الغاية التى بحسب القسم الثانى فبيّن أنها ليست صورة للمادة المنفعلة ، ولا هى نفس نهاية الحركة . وقد بان أنها تكون صورة أو عرضاً فى الفاعل ، ويكون لا محالة قد خرج بها الفاعل من الذى بالقوة إلى الذى بالفعل ، والذى بالقوة هو لأجل العدم الذى يقارنه شر ، والذى بالفعل هو الخير الذى يقابله . فتكون إذن هذه الغاية خيراً بالقياس إلى ذات الفاعل ، لا إلى ذات القابل ؛ فإذا نسبت إلى الفاعل من جهة ما هو مبدأ حركة وفاعل ، كانت غاية ، وإذا نسبت إليه من جهة ما هو خارج بها من القوة إلى

(١) ليستكن : ليسكن م || فيه : ساقطة من ح ، م (٢ — ٣) فتكون الغاية . . . . لما هو بان : ساقطة من م (٥) قد : ساقطة من ط ، م

(٦) ونسبة إلى القابل : ساقطة من م || وهى : وهو ط (٧) وهى : وهو ، ب ، ط || قابل : ساقطة من م || بقياسها : لقياسها ح (٨) بقياسها : لقياسها د || وبقياسها إلى الحركة : ساقطة من ط || وليست بغاية : + لغاية الحركة ح (٩) بها : به د (١٠) وهى : وهو ب ، ح ، د ، ط ، م || بقياسها : بقياسه ب ، ح ، د ، ط ، م (١١) وبالقياس : والقياس د (١٥) هو : + هو د

(١٦) الخير : ساقطة من م || هذه : هى د (١٧) ذات الفاعل : الفاعل د || لا : + بالقياس د || فإذا : وإذا د || نسبت : نسب ب ، م (١٨) وإذا : فإذا ح || نسبت : نسب ب ، د ، م .

الفعل ومستكمل ، كانت خيراً إذا كان ذلك الخروج من القوة إلى الفعل فى معنى نافع فى الوجود أو بقاء الوجود ، وكانت الحركة طبيعية أو اختيارية عقلية ، وأما إن كانت تخيلية فليس يجب أن يكون خيراً حقيقياً ، بل قد يكون خيراً مظنوناً ، فيكون إذن كل غاية فهى باعتبارٍ غاية ، وباعتبارٍ آخر خير إما مظنون وإما حقيقى ، فهذا هو حال الخير والعلة التمامية .

وأما حال الجود والخير فيجب أن يعلم أن شيئا واحدا له قياس إلى القابل المستكمل به ، وقياس إلى الفاعل الذى يصدر عنه ، وإذا كان قياسه إلى الفاعل الذى يصدر عنه ، بحيث لا يوجب أن يكون الفاعل متفعلا به أو بشىء يتبعه كان قياسه إلى الفاعل جوداً وإلى المنفعل خيراً ؛ ولفظة الجود وما يقوم مقامها موضوعها الأولى فى اللغات إفادة المفيد لغيره فائدة لا يستعيض منها بدلا ، وأنه إذا استعاض منها بدلا قيل له مبايع أو معاوض ، وبالجملة معامل ، ولأن الشكر والثناء والصيت وسائر الأحوال المستحسنة لا تعد عند الجمهور من الأعواض ، بل إما جواهر وإما أعراض يقررونها فى موضوعات يظن أن المفيد غيره فائدة يربح منها شكراً هو أيضاً جواد وليس مبايعاً ولا معاوضاً ، وهو فى الحقيقة معاوض ؛ لأنه أفاد واستفاد سواء استفاد عوضاً مالياً ، إما من جنسه ، وإما من غير جنسه ، أو شكراً ، أو ثناء يفرح به ، أو استفاد أن صار فاضلا محموداً ، بأن فعل ما هو أولى وأحرى الذى لو لم يفعله لم يكن جميلَ الحال فى فضيلته .

لكن الجمهور لا يعدون هذه المعانى فى الأعواض ، فلا يمتنعون عن تسمية من يحسن إلى غيره بشىء من هذه الخيرات المظنونة أو الحقيقية التى يحصل له بذلك ثناء ، جواداً ؛

(١) إذا : وإذا : ب ، ح ، د ، ص || كان : كانت ب ، ح ، ص ، ط (٣) تخيلية : تخييلية ط || فليس : فليست د (١٠) لغيره : لغير ص (١١) الأحوال : الأعمال ح || المستحسنة : المستحبة ح ، د ، ص ، م (١٢) الأعراض : الأمراض م || يقررونها : يقرونها د ، م (١٣) أن : ساقطة من ب ، د ، ط || يربح : ربح د || معاوضا : معارضا م (١٤) معاوض : معارض م || استفاد : ساقطة من ح || عوضا : + ما ح ، ص ، م || ماليا : ساقطة من د ، م || إما : ساقطة من ب ؛ + هو د (١٥) وإما : + هو د ؛ أو ط ، م || يفرح : ويفرح د . (١٦) لو لم : + يكن د (١٧) تسمية : تسميته د (١٨) بشىء : لشىء ب ، ح ، د ، م || هذه : هذا د || الخيرات : الحركات م || ثناء : ساقطة من ب ، م .

ولو فطنوا لهذا المعنى لم يسموه جواداً، إذ الواحد منهم إذا أحسن إليه لعوض و إن كان شيئاً غير المال، ففطن له، استخف المنة أو أنكرها وأبى أن يكون المحسن إليه جواداً إذ كان فعله لعلة، فإذا حقق وحصل معنى الجود كان إفادة الخير كمالا فى جوهره أو فى أحواله من غير أن يكون بإزائه، عوض بوجه من الوجوه، فكل فاعل يفعل فعلا لغرض يؤدى إلى شبه عوض فليس بجواد، وكل مفيد للقابل صورة أو عرضاً وله غاية أخرى يحصل بالخير الذى أفاده إياه فليس بجواد .

بل نقول : إن الغرض والمراد فى المقصود لا يصح إلا للشيء الناقص الذات ، وذلك لأن الغرض إما أن يكون بحسب نفسه فى ذاته ، أو بحسب مصالح ذاته ، أو بحسب شيء آخر فى ذاته ، أو فى مصالحه . ومعلوم أنه إن كان بحسب ذاته أو بحسب مصالح ذاته أو بحسب شيء آخر فى مصالحه ، و بالجملة بحسب أمر يعود إلى ذاته بعائدة ما ، فذاته ناقصة فى وجودها ، أو فى كمالاتها . وإن كان بحسب شيء آخر فلا يخلو إما أن يكون صدور ذلك المعنى عنه إلى غيره بحيث كونه عنه له ولا كونه عنه بمنزلة ، حتى إنه لو لم يصدر عنه ذلك الخير الذى هو خير بحسب غيره كانت حاله من كل جهة كحاله لو صدر عنه ذلك ، فلم يكن ذلك أجمل به وأحسن به وأجلب إليه لمحمدة أو غيرها من الأغراض الخاصة فى ذاته ولا ضده غير الأجمل به وغير الجالب إليه محمدة أو غيرها من الأغراض المأثورة والنافعة، وحتى لو لم يفعل ذلك لما ترك ما هو الأولى والأحسن به ، فيكون لا داعى له إلى ذلك ولا مرجح لأن يصدر عنه ذلك الخير إلى غيره على مقابلة .

---

(١) إذ : و ب || لعوض : لغرض ص ، م ؛ + أيضا ص (٢) أو أنكرها : وأنكرها م || وأبى : وإلى د || إليه : ساقطة من م || إذ : إذا ط (٣) وحصل : وأجمل د (٤) عوض : غرض ب || يؤدى : و يؤدى د (٥) وكل : فكل ب ، ط || وله : فله د (٧ — ١٨) بل نقول . . . . مقابلة : ساقطة من م (٨) ذاته (الأولى) : وذاته د (٩) إن كان : + غرضه ط (٩ — ١٠) إنه إن كان . . . . مصالح ذاته : ساقطة من ب (١٠) أو بحسب شيء آخر فى مصالحه : ساقطة من ب ، ﺣ ، ص ، ط || إلى : على ب ، د ، ص ، ط || بعائدة : بفائدة د (١٢) بحيث : بحسب د || عنه : ساقطة من ب ، ﺣ ، د ، ص || حتى : وحتى ب ، ﺣ ، د ، ص (١٣) ذلك : ساقطة من ب ، ﺣ ، د ، ص (١٤) إليه : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط (١٥) الخاصة : الخاصية ب || محمدة : لمحمدة ط (١٦) الأولى : + به د ، ص (١٦ — ١٧) والأحسن به : ولا حسن له د (١٧) به : له ﺣ ، ص || ولا مرجح : والمرجح ﺣ ، ص ، ط

ومثل هذا إن لم يكن شيئاً يصدر عن طبع وعن إرادة ليست على سبيل إجابة داع بل على وجه آخر سيوقف عليه فلا يكون مصدراً لأمر من الأمور عن علة من العلل ، بل يجب أن يكون الأولى بالفاعل القاصد بالقصد المذكور أن يكون إنما يفيض خيراً على غيره، لأنه أولى به، وضده غير الأولى به، ويرجع آخر الأمر إلى غرض يتصل بذاته ويعود على ذاته ويرجع إلى ذاته ، وحينئذ لا يكون وجود ذلك الغرض ولا وجوده بمنزلة واحدة بالقياس إلى ذاته وكمالات ذاته ومصالحها، بل يكون كونه عن ذاته كون الأغراض التي تختص بذاته فيعود إلى أن ذاته تنال بذلك كمالا وحظاً خاصاً .

وكذلك فإن سؤال اللم لا يزال يتكرر إلى أن يبلغ المبلغ الراجع إلى الذات . مثاله إذا قيل للفاعل: لم فعلت كذا ؟ فقال. لينال فلان غرضاً، فيقال له: ولم طلبت أن ينال فلان غرضاً ؟ فقال: لأن الإحسان حسن، لم يقف السؤال، بل قيل: ولم تطلب ما هو حسن؟ فإذا أجيب حينئذ بخير يعود إليه أو شر ينتفي عنه ، وقف السؤال، فإن حصول الخير لكل شيء وزوال الشر عنه هو المطلوب لذاته مطلقاً .

وأما الشفقة والرحمة والعطف على الغير والفرح بما يحسن إلى الغير ، والغم بما يقع من التقصير وغير ذلك ، فهي أغراض خاصة للفاعل ، ودواع يتم عاملها أو تحط به منزلة كماله . فالجود إفادة الغنى في جميع الجهات عن الإفادة كمالا فيكون ذلك المعنى بالقياس إلى القابل خيراً ، وبالقياس إلى الفاعل جوداً ، وكل إفادة كمال فإنه يكون بالقياس إلى القابل خيراً ، سواء كان بعوض أو لا بعوض ولا يكون بالقياس إلى الفاعل جوداً إلا أن يكون لا بعوض . فهذا هو البيان لحقيقية الخير والجود .

وقد تكلمنا على العلل وأحوالها ، وبقي أن نكمل فيها القول فنقول : إن هذه العلل الأربع وإن كان يظن بها أنها تجتمع في كثير من الأمور الموجودة في العلوم، فإن الأمور

(١ — ١٥) ومثل ... كماله : ساقطة من م (١) وعن : أو عن ح، د ، ص ، ط || ليست : وليست د
(٢) مصدرا لأمر : مصدر أمر ح (٣) بالفاعل : للفاعل ب || بالقصد : القصد ح ، م : المقصد د
(٤) على غيره : + بجهة خيرية ط || الأمر : الأمور د || يتصل : + به ب (٥) إلى: على ب ، د
(٦) بالقياس : و بالقياس د (٧) تنال : نال د || خاصا : خاصية ح (٨) وكذلك : ولذلك ح ، ط ، م
(٩) فقال : فيقول له ص (١٠) فقال : فيقول له ص (١١) عنه : منه ب (١٢) الشر : شر ح || لذاته : بذاته ب ، ح ، ص ، ط (١٣) وأما : فأما د ، ط || والرحمة : والمرحمة ح ، د (١٤) التقصير : النقص ب || ودواع : وداع د || عاملها : عاصيها ب ، ح ، د ، ط (١٥) فالجود : + هو ب ، د ، ص ، ط ، م || المعنى : الغنى د : ساقطة من ص ، ط (١٧) جودا : جوادا م (١٨) بعوض : لعوض ب ، ح || فهذا هو : هذا وهو ، د (١٩) وقد : فقد د ، ص ، م || نكمل : نجمل ب ، ح ، د ، ط ، م || فيها : فيه ب || إن : ساقطة من م || هذه : هذا د (٢٠) تجتمع : لا تجتمع ب ، د ، ص ، ط ، م .

التي تتحرك والتعليميات لا يظن أن فيها فاعلا أي مبدأ حركة، ولا أيضاً يظن أن فيها غاية لأن الغاية يظن أنها للحركة ، ولا أيضا لهـا مادة بل إنمـا يبحث عن صورها ، فلذلك استخف بها من استخف ، قائلا : إنها لا تدل على علة تمامية ، فالنظر فيها لهذا العـلم لا أن علماً واحداً يتناولها ، كما للمتقابلات فليست متقابلة ، ولكن لأن علماً واحداً بالوجه الذي به هذا العلم واحد يشرح أمرها .

وذلك لأنا وإن سـلمنا أن هذه العلل لا تجتمع في العـلوم كلهـا حتى تكون من الأمور العامة الواقعة في موضوعات للعـلوم مختلفة ، فإنها أيضاً قد توجد في علوم متفرقة مختلفة ، ولو كانت أيضا في علم واحد لم يكن في منة صاحب ذلك العلم الواحد كالطبيعي مثلا الذي في صناعته هذه المبادئ كلها ، أن يبينها ؛ لأنها مبادئ للعلم الطبيعي ويتكلم فيما يعرض لهـا على أنه ليس الأمر كذلك . فليس كل فاعل مبدأ حركة على ما قيل، فالأمور التعليمية في طبائعها إنمـا يجب وجودها بغيرها ، وطبائعها لا تفارق المـادة وإن جردت عن المـادة في الوهم فقد يلزمها في الوهم من القسمة ومن التشكل ما يكون بسبب المـادة ، ويكاد أن تكون المقادير هيولات قريبة للأشكال المقدارية والوحدات أيضا للعدد ، والعدد لخواص العدد ، فهذه يوجد لها مبدأ فاعل ومبدأ قابل وحيث كانا ، كان تمـام ، والتمـام هو الاعتدال ، والتحديد والترتيب التي بها يكون لهـا ما يكون من الخواص، وإنمـا هي لأجل أن يكون على ما هي عليه من الترتيب والاعتدال والتحديد ، فإن منع أن يكون هذا تمـاما أي غاية حركة فلا يمنع أن يكون خيرا ويكون علة لأنه خير، وهناك أيضا إنمـا كان علة لأنه خير ثم كان اتفق لذلك الخير إن كان تمـاما لحركة ، إذ كان السبيل إليه بحركة .

---

(١) والتعليميات : والتعليات ب ، د ، ط ، م || أي : + أو د (٢) فلذلك : فلذلك ب ، د (٣) علة : علته حـ ، ص ، ط (٤) لا : إلا م (٥) هذا : وهذا ب (٦) سلمنا : أسلمنا د (٧) للعلوم : + في عموم ط || قد توجد : + متفرقة د || في علوم : على علوم د (٨) ولو : فلو د || أيضا : ساقطة من ط || منة : مثله حـ ، د ، ص ، ط || الواحد : ساقطة من ط (٩) مبادئ : مباد حـ ، د ، ص || لأنها مبادئ للعلم الطبيعي : ساقطة من م (١١) طبائعها : طباعها ب ، د ، ص ، م || بغيرها : لغيرها حـ (١٢) عن المـادة : ساقطة من ب ، حـ || المـادة في : ساقطة من د ، ص || من : عن د || التشكل : التشكيل م (١٣) أن : ساقطة من م || هيولات : هيوليات د ، ط ، م (١٤) مبدأ : منتهى د || وحيث : حيث م (١٥) لها : ساقطة من م (١٧) ويكون : أو يكون ب || علة : غائية ط (١٨) وهناك : أو هناك د || ثم : + إنه د (١٨) كان : يكون د (١٩) إذ : أو د .

ولولا أن الخواص واللوا حق التي لهذه هي غايات تتأدى إليها هيئآتها لما كان الطالب يطلبها في المواد لتلك الغايات، فإن الصانع يحرك المادة إلى أن تكون مستديرة، ولا تكون الغاية هي الاستدارة نفسها بل شيء من خواصها ولواحقها، فتطلب الدائرة لها، فقد صارت هذه العلل أيضا مشتركة فيجب أن ينظر فيها صاحب هذا العلم، وليس ينظر في المشترك فقط بل ينظر فيما يخص علما علما، لكنه مبدأ لذلك العلم وعارض للمشترك؛ فإن هذا العلم قد ينظر في العوارض المخصصة للجزئيات إذا كانت لذاتها أولا وكانت لم تتأدى بعد إلى أن تكون أعراضا ذاتية لموضوعات العلوم الجزئية، ولو كانت هذه علوما مفردة لكان أفضلها علم الغاية وكان يكون ذلك هو الحكمة. والآن فذلك أيضا أفضل أجزاء هذا العلم، أعني العلم الناظر في العلل الغائية للأشياء.

---

(١) هيئآتها: مبادئها ب، حـ، د، ص (٢) مستديرة: مستديرا ب، د، م
(٤) أيضا: ساقطة من م || وليس: + إنما ب، د، ص، ط، م || مشتركة فيجب ...... هذا العلم: ساقطة من [illegible] (٥) علما (الثانية): ساقطة من د || وعارض: وعارد د
(٦) لجزئيات: في الجزئيات [illegible] || كانت: [illegible] كان د || أولا: وأولا ب، حـ، د، ط، م || وكانت: كانت م (٩) للأشياء: للشيء ط || للأشياء: + بل نقول إن الغرض والمراد في المقصود لا يقع إلا للشيء الناقص الذات وذلك لأن الغرض إما أن يكون بحسب نفسه في ذاته أو بحسب مصالح ذاته أو بحسب شيء آخر في ذاته أو في مصالحه ومعلوم أنه إن كان غرضه بحسب ذاته أو بحسب مصالح ذاته وبالجملة بحسب أمر يعود على ذاته بفائدة ما، فذاته ناقصة في وجودها أو في كمالاتها وإن كان بحسب شيء آخر فلا يخلو إما أن يكون صدور ذلك المعنى عنه إلى غيره بحيث كونه عنه له ولا كونه بمنزلة وحتى إنه لو لم يصدر عنه ذلك الجزء الذي هو خير بحسب غيره كانت حاله من كل جهة كحاله لو صدر عنه لم يكن ذلك أجمل به وأحسن به وأجلب لحمدة أو غيرها من الأعراض الخاصية في ذاته ولا ضده غير الأجمل به وغير الجالب إليه محمدة أو غيرها من الأعراض المأثورة والنافعة وحتى لو لم يفعل ذلك لما ترك هو الأولى به والأحسن به فيكون له داعي له ولا مرجح لأن يصدر عنه ذلك الخير إلى غيره على مقابله ومثل هذا إن لم يكن شيئا يصدر عن طبع أو عن إرادة ليست على سبيل إجابة داع بل على وجه آخر سيوقف عليه فلا يكون لأن مصدر الأمر من الأمور عن علة من العلل بأن يجب وإما أن لا يكون الأولى بالفاعل القاصد القصد المذكور أن يكون إنما يفيض جزءا على غيره لأنه أولى به وضده حق الأولى به ويرجع آخر الأمر إلى غرض مقبل بذاته ويعود على ذاته ويرجع على ذاته وحينئذ ولا يكون وجود ذلك العرض ولا وجوده بمنزلة واحدة بالقياس إلى ذاته وكمالات ذاته ومصالحها بل يكون كونه من ذاته كون الأعراض الذي يختص بذاته فيعود إلى أن ذاته تنال بذلك كمالا وحظا خاصا وكذلك فإن سؤال اللم لا يزال يتكرر إلى أن يبلغ المبلغ الراجع إلى الذات مثاله إذا قيل للفاعل لم فعلت كذا فقال ليبال فلان غرضا فيقال له ولم طلبت أن ينال فلان غرضا فقال لأن الإحسان حسن لم يقف السؤال بل قيل ولم تطلب ما هو حسن فإذا أجيب حينئذ بخير يعود عليه أو شر ينفي عنه وقف السؤال فإن حصول الخير لكل شيء وزوال الشر عنه هو المطلوب بذاته مطلقا وأما الشفقة والرحمة والعطف على الغير والفرح بما يحسن إلى الغير والغم بما يقع من التقصير وغير ذلك فهي أعراض خاصة لفاعل ودواع تذم عاصيها أو تحط به منزلة كماله م.

المقالة السابعة

وفيها ثلاثة فصول

---

(١) المقالة السابعة : + من الجملة الرابعة من الكتاب م   (٢) ثلاثة فصول : ساقطة من ب ، د ، ص .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

[الفصل الأول]

(أ) فصل

فى لواحق الوحدة من الهوية وأقسامها ولواحق الكثرة من الغيرية والخلاف وأصناف التقابل المعروفة

يشبه أن يكون قد استوفينا الكلام بحسب غرضنا هذا فى الأمور التى تختص بالهوية من حيث هى هوية أو تلحقها ، ثم الواحد والموجود قد يتساويان فى الحمل على الأشياء حتى أن كل ما يقال إنه موجود باعتبار يصح أن يقال له إنه واحد باعتبار ، وكل شىء فله وجود واحد ولذلك ربما ظن أن المفهوم منهما واحد وليس كذلك، بل هما واحد بالموضوع ، أى كل مايوصف بهذا يوصف بذاك ، ولو كان المفهوم من الواحد من كل جهة مفهوم الموجود لما كان الكثير من حيث هو كثير موجودا، كما ليس واحدا، وإن كان يعرض له الواحد أيضا ، فيقال للكثرة إنها كثرة واحدة ولكن لا من حيث هى كثرة .

لحرى بنا أن نتكلم أيضا فى الأمور التى تختص بالوحدة ومقابلاتها أى الكثرة مثل الهوية والمجانسة والموافقة والمساواة والمشابهة ومقابلاتها ، بل الكلام فى الجانب المقابل لها أكثر، فإن الوحدة متشابهة وما يضادها متفنن متغير متشعب ، فالموهوية هو أن يحصل للكثرة وجه وحدة من وجه آخر، فمن ذلك ما بالعرض وهو على قياس الواحد

---

(٢) فصل ساقطة من د (٣) الوحدة : الواحد م || الهوية : الموهوية ب ، د ، ص ، ط ، م || وأقسامها : ساقطة من حـ ، ص ، ط (٤) من الغيرية : من الغير ب ، حـ ، د ، ص ، م (٦) هى : هو ط || أو تلحقها : وتلحقها ب ، حـ ، د ، ص (٧) أن يقال : أن تقول ب ، م (٨) ولذلك : وكذلك م (٩) بذاك : بذلك ب ، حـ ، د ، ط ، م || المفهوم من : مفهوم ب ، م (١٠) الموجود : الوجود د (١١) الكثرة : الكثير د (١٢) كثرة : كثير د (١٣) بنا : بناءً ط || أيضا : ساقطة من د || بالوحدة : بالوجود د || ومقابلاتها : ومقابلها ب ، حـ ؛ ومقابلاتها ص ؛ ومقابلتها م ؛ ولمقابلتها د (١٤) الهوية : الموهوية ب ، حـ ، ص ، ط ، م ؛ + هوية د (١٥) أكثر : فى الأكثر د : فى الكثرة حـ || متغير : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م || فالموهوية : فالموهوب ، م (١٦) يحصل : يجعل ط ، م || الكثرة : الكثير ب ، د ، م ؛ + من ط ، م || ما بالعرض : بالعرض ب ، حـ ، د ، ص ، م .

بالعرض فكما يقال هناك واحد يقال ههنا هو هو ، وما كان هو هو فى الكيف فهو شبيه ، وما كان هو هو فى الكم فهو مساو ، وما كان هو هو فى الإضافة يقال له مناسب ، وأما الذى بالذات فيكون فى الأمور التى تقوِّم الذات ، فما كان هو هو فى الجنس قيل مجانس ، وما كان هو هو فى النوع قيل مماثل . وأيضا ما كان هو هو فى الخواص يقال له مشا كل . ومقابلات هذه معروفة من المعرفة بهذه .

ومقابل الهو هو على الاطلاق الغيرُ . والغيرُ منه غيرٌ فى الجنس ومنه غير فى النوع ، وهو بعينه الغير بالفصل ومنه غير بالعرض ، ويجوز أن يكون الغير بالعرض شيئا واحدا وهو غير لنفسه من وجهين . وأما الآخر فاسم خاص فى الاصطلاح للمخالف بالعدد ، والغير يفارق المخالف بأن المخالف مخالف بشىء، والغير قد يغاير بالذات، والمخالف أخص من الغيروكذلك الآخر . والأشياء المتغايرة بالجنس الأعلى إذا كانت مما يحل المواد فنفس تغايرها بالجنس الأعلى لا يوجب أن لا يجتمع فى مادة واحدة .

وأما المتغايرات التى تختلف بالأنواع تحت الأجناس القريبة التى دون الأعلى ، فيستحيل ألبتة أن تجتمع فى موضوع واحد، وكل الأشياء التى لا تجتمع فى موضوع واحد من جهة واحدة فى زمان واحد فإنها تسمى متقابلات وقد علمت فى المنطق عددها وخاصياتها والقنية ، والعدم منها ، تدخل بوجه تحت التناقض ، والأضداد تدخل بوجه تحت العدم والقنية . ووجه دخول العدم تحت السالبة ، غير وجه دخول الضد تحت العدم .

ولكن يجب أن تعلم أن العدم يقال على وجوه : فيقال لما من شأنه أن يكون لموجود ما وليس له ؛ لأنه ليس من شأنه أن يكون له ، وإن كان من شأنه أن يوجد لأمر ما

---

(١) فكما : كما ح || الذات : بالذات ح، ص (٣) التى : + تقدم د || هو (الثانية) : ساقطة من د (٤) ما كان : فإن كان ط (٥) المعرفة : المعروفة م (٦) الهوهو : هوهو د || على : لا على ح (٧) وهو : هو ب، د، ص، ط، م (٨) وأما : فأما د، ص، م || فى الاصطلاح للمخالف : فى إصلاح ما المخالف ب، ح، د، ص، م (٩) بأن : فإن ح، د، ص || مخالف بشىء : يخالف لشىء ح : يخالف بشىء م (١٢) المتغايرات : المتغايران م || تحت : بحسب د || التى : ساقطة من ح، ص، ط || الأعلى : العلى ب (١٤) متقابلات : مقابلات ب، د، ط (١٥) وخاصياتها : وخاصيتها م : وخاصاتها ط || والقنية : فالقنية ط || بوجه : ساقطة من ح || التناقض : + بوجه ح (١٦) والقنية : والوجود ح (١٨) من : ساقطة من م (١٨ — ١٩) لموجود ما . . . أن يوجد لأمر ما : له وإن كان من شأنه أن يوجد لأمر ما وليس له من شأنه ط : له وإن كان من شأنه أن يوجد لأمر ما ح، ص .

كالبصر فإنه من شأنه أن يكون لشىء ما ، لكن الحائط ليس من شأنه أن يكون البصر له . ويقال لما من شأنه أن يكون لجنس الشىء وليس للشىء ولا من شأنه أن يكون له جنسا قريبا أو بعيدا .

ويقال لما من شأنه أن يكون لنوع الشىء وليس من شأنه أن يكون لشخصه كالأنوثة . ويقال لما من شأنه أن يكون للشىء وليس له مطلقا أو فى وقته أو لأن وقته لم يجئ كالمرد أو لأن وقته قد فات كالدرد، والضرب الأول يطابق السالبة مطابقة شديدة وأما الوجوه الأخرى فيخالفها ، ويقال عدم لكل فقد بالقسر ، ويقال عدم لما يكون قد فقد الشىء لا بتمامه ، فإن الأعور لا يقال له أعمى ولا هو أيضا بصير مطلق لكن هذا إنما يكون بالقياس إلى الموضوع البعيد أعنى الإنسان لا العين .

ثم إن العدم يحمل عليه السلب ، ولا ينعكس . وأما العدم فلا يحمل على الضد لأنه: ليس المرارة عدم الحلاوة، بل هى شىء آخر مع عدم الحلاوة ، فإن العدم وحده قد يكون فى المادة وقد يكون مصاحبا لذات توجب فى المادة عدم ذات أخرى أولا يكون إلا مع العدم . وهذه هى الأضداد ، وليس السبب فى تقابلها تغاير الأجناس وقد بينا ذلك ؛ بل السبب فى ذلك أن ذواتها فى حد أنفسها وحد فصولها تتمانع عن الاجتماع وتتفاسد ،

---

(١) كالبصر : كان كبصر د || فإنه : فإن كان د || ما : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط || لكن : ولكن ب ، د ، ص ، ط (١ — ٢) كالبصر فإنه . . . البصر له : ساقطة من م (٢) لجنس : ساقطة من ﺟ ، د ، ط || لجنس الشىء . . . أن يكون : ساقطة من ﻫ (٣) له : + كان ب ، د ، م || أو : + جنسا ط (٢ — ٣) ويقال لما من شأنه . . . جنسا قريبا أو بعيدا : ويقال لما من شأنه أن لم شأنه أن يكون له كان جنسا بعيدا أو قريبا ص (٤) وليس : فليس ﺟ (٦) لأن : ساقطة من م || كالدرد : كالدرط || السالبة : بالسالبة ط (٧) فيخالفها : فيخالفه ط (٨) فقد : فقده ب ، ﺟ ، ص ؛ فقدته د ، م || لا بتمامه : بتمامه ﺟ ، د ، ط ، م || هو : ساقطة من ﺟ ، ص || مطلق : ساقطة من ﺟ ، ص ، ط (١٠) على الضد : عليه الضد ﺟ ، ص ، ط (١١) المرارة : المرة ط || هى : هو ب ، ط || فإن العدم : فالعدم ب ، م (١٢) أولا : ولا ب (١٣) وقد : فقد ب ، ﺟ ، ص ، ط ، م (١٤) الاجتماع : الإجماع م || وتتفاسد : ويتفاسد ط .

وإذ ليس شيء من الأجناس العالية بمتضادة فيجب أن تكون الأضداد الحقيقية واقعة تحت جنس ، وأن يكون جنسا واحدا ، فيجب أن يكون الأضداد تخالف بالفصول، وتكون الأضداد من جملة الغير في الصورة مثل السواد والبياض تحت اللون ، والحلاوة والمرارة تحت الذوق .

وأما الخير والشر فليسا بالحقيقة أجناسا عالية ولا الخير يدل على معنى متواطئ ولا الشر، ومع ذلك فالشر يدل في كل شيء بوجه ما على عدم الكمال الذي له ، والخير على وجوده ؛ فبينهما مخالفة العدم والوجود ، وأما الراحة والألم وأمثال ذلك فإنها تشترك في غير جنس الخير والشر ، وإنها تشترك في المحسوس أو في المتخيل وغير ذلك ، فليست أنواعا للخير والشر ويشبه أن يكون أهل الظاهر من النظر عمدوا إلى الأشياء التي هي متضادة ولها أجناس قريبة تدخل فيها ، وطبقة منها موافقة للحاسة أو العقل وطبقة مخالفة وطبقة منها موافقة للإيجاب ،والأخرى للفصل ،وطبقة مخالفة لأيهما كان ،فالتقطوا منها المعنى الموافق والمعنى المخالف فجعلوا أحدهما جنسا لطبقة ، والآخر لطبقة أخرى ، وليس الواجب كذلك ، بل دلالة الموافقة والمخالفة دلالة اللوازم لأنها ليست للأشياء في أنفسها بل بالإضافة.

ثم إن الأمور الموافقة والمخالفة إذا جعلا كطبيعتين وجد لها أشياء يصلح أن تجعل بحسب الاعتبارات المختلفة كالأجناس لها فإنها تدخل في جملة الأفعال والانفعالات من جهة ، وفي الكيفيات من جهة أخرى ، وفي المضافات باعتبارات أخرى ، فإنها من حيث

---

(١) بمتضادة : لمتضادة د ؛ بمتضادم (١ — ٢) واقعة تحت جنس : واقعة في الجنس ط ؛ واقعة في جنس ب (٢) جنسا : جنسها ب ، ح ، د ، ط ، م ‖ وتكون : فتكون ب ، ح ، ص ، ط ، م (٣) الغير : + في الجملة ط ‖ في الصورة : صورة ط (٥) متواطئ : المتواطئ ط : متواطأ د ، م ؛ + فيه ح ، م (٧) غير : ساقطة من د (٨) وإنها : فإنها ح ، ص ، ط ‖ في : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط (٩) النظر : النظري ط (١٠) فيها : فيهما ط ‖ للحاسة أو العقل : ساقطة من د (١١) للإيجاب : الإيجاب د ‖ والأخرى : أخرى ح ، د ، ص ‖ للفصل : الفصل د ‖ لأيهما : لأيها د (١٠ — ١١) وطبقة مخالفة ... وطبقة مخالفة لأيهما : وطبقة مخالفة لأيهما ط ، م (١٢) فجعلوا : فجعل د ‖ أحدهما : إحداهما ح ، د ، ص ، ط ، م ‖ والآخر : والأخرى ب ، د ، ص ، ط ، م ‖ لطبقة أخرى : للطبقة الأخرى ب ، د ، ص ، ط ، م ‖ الواجب : مشطوبة من م (١٣) ليست : ليس ب ‖ بالإضافة : الإضافة م (١٤) جعلا : جعلوا ص ‖ كطبيعتين : كطبقتين د ‖ أشياء : الأشياء د (١٥) بحسب : تحت ط ‖ لها : لهما ، د ‖ فإنها : فإنهما د ؛ + قد ح ، ص ، ط (١٦) باعتبارات : باعتبار ح ، د ، ص ‖ أخرى : أخر ح ، د ، ص ، م .

هى صادرة من أشياء هى أفعال ، ومن حيث هى حاصلة عن أشياء فى أشياء هى انفعالات ، ومن حيث يتقرر عنها هيآت قارة فى حواملها فهى من الكيفيات ، ومن حيث أن الموافق موافق لموافقة فهى من المضاف ، فإذا كان اسم الموافقة والمخالفة مصروفا إلى أحد هذه المعانى بعينه دخل فى الجنس الخاص له . لست أقول إن شيئا واحدا يدخل فى أجناس مختلفة فهذا مما نحرمه ، بل كل اعتبار هو شىء آخر ، وهو الداخل فى جنس آخر ولا هذه بالحقيقة أجناس بل كأجناس ، لأنها أمور مركبة من معنى ومن فعل أو انفعال أو إضافة أو غير ذلك ، ويشبه أن تكون فى ذواتها كيفيات وتكون سائر الاعتبارات تلزمها ، ثم مع الاجتهاد كله فى أن تجعل الموافقة والمخالفة مما يسندها إلى الأجناس العالية فإن لتلك الطبائع الأضداد التى جعلت طبيعتين أجناسا حقيقية غير الموافقة والمخالفة هى تدخل فيها وقد علمت هذا فى موضعه .

وأما القول بوجود الضدين فى جنسين متضادين مثل الشجاعة والتهور فهو أيضا قول متوسع فيه ، فإن الشجاعة فى نفسها كيفية ، وباعتبار ما تكون فضيلة ، وكذلك التهور فى نفسه كيفية ، وباعتبار ما يكون رذيلة ، فالفضيلة والرذيلة ليستا من الأجناس لهذه الكيفيات ، كما أن الطيب وغير الطيب ليسا جنسين للروائح والمذوقات بل لوازم لها بحسب اعتبارات تلحقها .

فالشجاعة فى ذاتها لا تضاد التهور ولا الجبن وإنما المتضادان هنا التهور والجبن الداخلان فى باب الملكة من الكيف ، وأما الشجاعة فتقابل اللاشجاعة كما قلنا فى المساوى

(٢) انفعالات : الانفعالات ط || عنها : منها ب ، ح ، ص ، ط ، م || قارة : نادرة د
(٣) موافق : ما وافق د || فإذا : وإذا ، ص || اسم : + الشىء ح ، د ، ص ، ط ، م (٤) لست : ليست م (٥) فهذا : وهذا ح ، ص ، م || هو شىء : وهو شىء م (٦) فى جنس آخر : فى الجنس الآخر ط || بالحقيقة : وبالحقيقة د (٧) أو إضافة : وإضافة ح (٨) مع : + وضع ط || مما : ما د || يسندها : يسندهما ح ، ص ، ط (٩) الطبائع : لطبائع د || الأضداد : للأضداد ب || طبيعتين : طبقتين ص (١٠) فيها : فيهما ط || فى موضعه : فى موضع ب ، د ، م ؛ فى مواضع أخر ط (١١) فهو : وهو ، م (١٢) وباعتبار : وهى باعتبار ب ، ح ، ط ، م ، ه (١٣) فى نفسه : فى نفسها ح ، د ، ص ، ط ، م || ليستا : ليسا ح ، ص ، ط (١٤) وغير الطيب : ساقطة من د || ليسا : + من ص || والمذوقات : والمذاقات ب ، د ، م
(١٦) هنا : هو ح (١٧) المساوى : المبادىء د ؛ + فى آخر الفصل السادس من المقالة الثالثة د .

وما يقابله ، ثم اللاشجاعة كالجنس للتهور والجبن ، فإذا ضادت الشجاعة التهور فتضاده لا لطبيعة ذاتها بل إنما تضاده لعارض فيها هو أن هـذه محمودة وفضيلة ونافعة . وذلك مذموم ورذيلة وضار ، فالأضداد بالحقيقة هي التي تتفق في الجنس وتتفق في الموضوع الواحد ، فنها ما يكون الموضوع الواحد يقبل الضدين جميعا من غير استحالة في غيرهما ، ومنها مايكون الموضوع يستحيل أولا في غيرهما حتى يعرض له أحدهما فإن مزاجا ما يحلو به الشيء ، وإذا أمر احتاج إلى مزاج آخر وليس كذلك الحال في استحالة الحار إلى البارد .

ولما كان الضدان يكونان في الجنس فلا يخلو إما أن يكون عدم كل واحد منهما في طبيعة الجنس يلزمه الآخر فقط فيكون لا واسطة بينهما ، وإما أن يكون ليس كذلك . فلا يخلو: إما أن يكون مخالفة تلك الكثرة للواحد منهما مخالفة واحدة ليس مخالفة بعضها أقل أو أكثر أو يكون ذلك مختلفا ، فإن كان مختلفا في ذلك فيكون بعضها أقرب إلى مشابهته والأقرب إلى مشابهته فيه شيء من صورته و بعضها في غاية الخلاف له فيكون الضد ذلك ، و يكون التضاد غاية الخلاف للتقابلات المتفقة في الجنس والمادة ، وذلك لأنه يصدق أن يقول غاية الخلاف من حيث كان متوسطا وحيث لم يكن ، لأنه إن كان اثنان كل واحد منهما في غاية البعد عن الآخر فالتضاد خلاف تام ، ولذلك فإن ضد الشيء واحد .

وأما إن جعل جاعل غاية الخلاف والبعد قد يقع بين الواحد و بين آخرين اثنين متخالفين فذلك محال ، لأن التخالف بين الواحد و بينهما إما أن يكون في معنى واحد من

---

(١) فإذا : فإن ـه ، د ، ص ، ط م || ضادت : ضاد ، ب ، ـه ، ط ، م || ذاتها : ذاته ب || فيها : فيه ب || هو : وهو ب ، د ، ص ، ط ، م (٢) ونافعة : ونافع ـه ، ص ، ط (٤) في الموضوع الواحد فنها : في الموضوع فنها ب ، م (٦) وإذا : فإذا ط : وإذ د (٧) وليس : فليس ص || في استحالة الحار : ساقطة من ص | البارد : البرد ـه ، ص ، ط ، م (٨) الضدان : الضد ب ، م || يكونان : يكون ب ، د ، م || إما : أو م (١٠) فلا يخلو إما : فإما م || منهما : منها ب ، ـه ، د ، ص ، م || مخالفة : بمخالفة م || بعضها : + لبعض ب ، ـه ، ط ، م (١١) أو أكثر : وأكثر ب ، ـه ، د || مشابهته : مشابهة د ، ط : المشابهة ط (١٣) في الجنس : الجنس ب ، ط ، م : بالجنس ـه (١٤) من : ساقطة من د ، ص ، ط || بين لفظ "لأنه" ولفظ "إن" بياض في ب ، د ، ط || كان : كانت د || كل : فكل ب ، ـه ، ط (١٥) منهما : ساقطة من ب || ولذلك : وكذلك د ، ط (١٦) آخرين : الآخرين ـه (١٧) متخالفين : مخالفين د ، ط || التخالف : المخالفة ب ، ـه ، د ، ط .

جهة واحدة فتكون المخالفات للواحد من جهة واحدة متفقة فى صورة الخلاف، ويكون نوعا واحدا لا أنواعا كثيرة ؛ وإما أن يكون من جهات فيكون ذلك وجوها من التضاد لا وجها واحدا ، فلايكون ذلك بسبب الفصل الذى إذا لحق الجنس فعل ذلك النوع من غير انتظار شىء، وخصوصا فى البسائط، وقد علمت هذا، بل يكون من جهة لواحق وأحوال تلزم النوع . وكلامنا فى نمط واحد من التضاد وفى التضاد الذى بالذات ليس نعنى بقوله بالذات الجوهر والموضوع، بل نعنى به ما يقع به التضاد ولو كان كيفية أيضا، فقد بان أن ضد الواحد واحد .

والمتوسط فى الحقيقة هو الذى مع أنه يخالف يشابه، فحينئذ يجب أن يكون الانتقال إليه أولا فى التغير إلى الضد؛ فإن الأسود لذلك يغبر أو يخضر أو يحمر أولا ثم يبيض، وقد يعرض للأضداد متوسطات بسلب الطرفين ، فربما كان ذلك لعدم الاسم ، والمتوسط متوسط ، ونعنى به متوسطا حقيقيا مثل اللاحار واللابارد ، وإذا لم يكن للفاتر اسم فمثل هذا أيضا يكون فى الجنس ، وإذا أخرج عن الجنس كقوله لا خفيف ولا ثقيل فذلك ليس بالمتوسط الحقيقى إنما ذلك متوسط باللفظ ، وأما الملكة والعدم فلا يكون لهما فى الموضوع متوسط لأنهما هما الموجبة والسالبة بعينهما مخصصة بجنس أو موضوع ، وأيضا فى وقت وحال، فتكون نسبة الملكة والعدم إلى ذلك الشىء والحال نسبة النقيضين إلى الوجود كله ، وإذ لا واسطة بين النقيضين فكذلك لا واسطة بين العدم والملكة .

---

(٢) من جهات : فى جهات ب ، ســ ، د ، ط ، م (٣) لحق : تحقق م (٥) وفى التضاد : والتضاد ط (٦) والموضوع : أو الموضوع د ، ص ، ط || التضاد : + وفى التضاد الذى بالذات ليس إلى ســ || كيفية : كيفيته ص ، ط || أيضا : + إلى د (٥ — ٦) ليس نعنى بقوله ..... كيفية أيضا : ساقطة من ص ، م (٨) والمتوسط : والمتوسطة د || فى الحقيقة : بالحقيقة ص || يخالف : مخالف ســ || يشابه : + به ط (٩) أو يخضر أو يحمر : ويخضر ويحمر ، ط || ثم : لم د (١٠) للأضداد : الأضداد م || والمتوسط : والتوسط د (١١) ونعنى به متوسطا : ساقطة من د ، م || وإذا : إذا م (١٢) وإذا : إذا ط || أخرج : خرج م || فذلك : فلذلك د (١٤) هما : ساقطة من ط || الموجبة والسالبة : موجبة وسالبة ط || بعينهما : بعينها ب ، ســ ، د ، ص ، م (١٥) الملكة : الملكات (١٦) وإذ : إذ ب ، د ، ســ

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

في اقتصاص مذاهب الحكماء الأقدمين فى المثل ومبادىء التعليميات والسبب الداعى إلى ذلك وبيان أصل الجهل الذى وقع لهم حتى زاغوا لأجله

قد حان لنا أن نتجرد لمناقضة آراء قيلت فى الصور والتعليميات والمبادىء المفارقة والكليات مخالفة لأصولنا التى قد قررناها ، وإن كان فى صحة ما قلناه وإعطائنا القوانين التى أعطيناها تنبيه للمستبصر على حل جميع شبههم وإفسادها ومناقضات مذاهبهم ، لكنا مستظهرون نتكلف ذلك بأنفسنا لما نرجو أن يجرى فى ذلك من فوائد نذكرها فى خلال مقاوماتنا إياهم يكون قد ذهب علينا فيما قدمناه وشرحناه .

ونقول : إن كل صناعة فإن لها نشأة تكون فيها نيئة فجة غير أنها تنضج بعد حين ثم إنها تزداد وتكمل بعد حين آخر ، ولذلك كانت الفلسفة فى قديم ما اشتغل بها اليونانيون خطابية ، ثم خالطها غلط وجدل ، وكان السابق إلى الجمهور من أقسامها هو القسم الطبيعى ، ثم أخذوا ينتبهون للتعليمى ، ثم الإلهى ، وكانت لهم انتقالات من بعضها إلى بعض غير سديدة ، وأول ما انتقلوا عن المحسوس إلى المعقول تشوشوا فظن قوم أن القسمة توجب وجود شيئين فى كل

---

(١) فصل : الفصل ط : ساقطة من د (٢) الحكماء : القدماء ب ، ه ، ص ، م || ومبادىء : المبادىء ه ؛ ساقطة من ب ، م (٣) التعليميات : التعليمات ب ، د ، م || الجهل : الجهة د (٤) حتى : حين م (٥) حان : حر د || فى الصور : فى الصورة د || والتعليميات : تعليمات د ؛ والتعليمات ب ، م (٦) لأصولنا : أصولنا م || قد : ساقطة من ب ، ه ، ص ، ط ، م || كان : كانت ه ، ط (٧) التى : ساقطة من د (٨) بأنفسنا : لأنفسنا ط || نذكرها : نذكره م || فى خلال : بما خلال م (٩) ذهب : ذهبت م ؛ أذهب د (١٠) لها : + ابتداء ه ، د ، ص ، ط ، م || إنها : بها ؛ د (١٠ — ١١) ثم إنها تزداد وتكمل بعد حين : ساقطة من ه ، ص ، ط (١١) ولذلك : وكذلك ب ، ه || فى قديم : فى القديم ط || اشتغل : اشتمل د || بها : به ب ، ه ، ص ، ط (١٣) الإلهى : للإلهى ط ؛ الإلهى ب || من بعضها : ساقطة من ب ؛ من بعضهم د (١٤) تشوشوا : لتوشوا ب ، د || وجود : + وجود ه .

شيء ، كانسانين في معنى الإنسانية : إنسان فاسد محسوس ، وإنسان معقول مفارق أبدي لا يتغير، وجعلوا لكل واحد منهما وجودا ، فسموا الوجود المفارق وجودا مثاليا ، وجعلوا لكل واحد من الأمور الطبيعية صورة مفارقة هي المعقولة ، وإياها يتلقى العقل ؛ إذ كان المعقول أمرا لا يفسد، وكل محسوس من هذه فهو فاسد، وجعلوا العلوم والبراهين تنحو نحو هذه وإياها تتناول .

وكان المعروف بأفلاطون ومعلمه سقراط يفرطان في هذا الرأي ويقولان إن للإنسانية معنى واحدا موجودا يشترك فيه الأشخاص ويبقى مع بطلانها، وليس هو المعنى المحسوس المتكثر الفاسد فهو إذن المعنى المعقول المفارق . وقوم آخرون لم يروا لهذه الصورة مفارقة بل لمبادئها ، وجعلوا الأمور التعليمية التي تفارق بالحدود مستحقة للمفارقة بالوجود، وجعلوا ما لا يفارق بالحد من الصور الطبيعية لا يفارق بالذات ، وجعلوا الصور الطبيعية إنما تتولد بمقارنة تلك الصور التعليمية للمادة ، كالتقعير فإنه معنى تعليمي ، فإذا قارن المادة صار فطوسة ، وصار معنى طبيعيا، وكان التقعير من حيث هو تعليمي أن يفارق وإن لم يكن له من حيث هو طبيعي أن يفارق .

وأما أفلاطون فأكثر ميله إلى أن الصور هي المفارقة ، فأما التعليميات فإنها عنده معان بين الصور والماديات ، فإنها وإن فارقت في الحد فليس يجوز عنده أن يكون بعد قائم لا في مادة ، لأنه إما أن يكون متناهيا ، أو غير متناه ، فإن كان غير متناه ، وذلك

---

(٢) الوجود : الموجود د ، ط || وجودا : موجودا د ، ط (٢ — ٣) منهما وجودا . . . لكل واحد : ساقطة من د (٣) العقل : المعقول ط (٤) إذ : إذا ـ ، د (٦) بأفلاطون : بأفلاطن ـ ، ص ، ط : بفلاطن م || ويقولان : ويقولون د || للإنسانية : الإنسانية د (٧) فيه : فيها د (٨) المعنى : ساقطة من د ، م || مفارقة + ما لوجود ـ (١١) الصور : الصورة د (١٢) فطوسة : فطوسطة ط || وكان : فكان ب ، ولأن د ، م || حيث : ساقطة من ـ ، ص ، ط || يفارق : يقارن م (١٣) وإن لم : ب ، د ، ط ، م || وإن لم يكن : ليس ب || له : ساقطة من م || هو : ساقطة من د || يفارق : يقارن م (١٤) أفلاطون : أفلاطن م || المفارقة : المتفارقة د || فأما : وأما ب ، د ، ص ، ط ، م (١٥) الصور : + وبين م || والماديات : والماديين ب ، ـ ، د ، ص (١٦) لأنه إما أن يكون متناهيا أو غير متناه : لأنه يكون إما متناهيا أو غير متناه ط ؛ لأنه إما أن يكون تناهيا أو غير متناه ـ ؛ لأنه إما أن يكون متناهيا وإما غير متناه م (١٦) فإن كان غير متناه" : وإن كان غير متناه د ؛ ساقطة من ب || وذلك : فذلك ـ .

يلحقه لأنه مجرد طبيعة ، كان حينئذ كل بعد غير متناه ، وإن لحقه لأنه مجرد عن المادة كانت المادة مفيدة للحصر والصورة، وكلا الوجهين محال ؛ بل وجود بعد غير متناه محال ، وإن كان متناهيا فانحصاره فى حد محدود وشكل مقدر ليس إلا لانفعال عرض له من خارج، لا لنفس طبيعته، ولن تنفعل الصورة إلا لمادتها ، فتكون مفارقة وغير مفارقة، وهذا محال فيجب أن تكون متوسطة .

وأما الآخرون فإنهم جعلوا مبادىء الأمور الطبيعية أمورا تعليمية، وجعلوها المعقولات بالحقيقة ، وجعلوها المفارقات بالحقيقة ، وذكروا أنهم إذا جردوا الأحوال الجسمانية عن المادة لم يبق إلا أقطار وأشكال وأعداد، وذلك لأن المقولات التسع فإن الكيفيات الانفعالية والانفعالات منها والملكات والقوة واللاقوة أمور تكون لذوات الانفعالات والملكات والقوى ، وأما الإضافة فما يتعلق بأمثال هذه فهى أيضا مادية ؛ فيبقى الأين وهو كمى، ومتى وهو كمى، والوضع وهو كمى، وأما الفعل والانفعال فهو مادى، فيحصل من هذا أن جميع ماليس بكمى فهو متعلق بالمادة، والمتعلق بالمادة مبدؤه ما ليس متعلقا بالمادة ، فتكون التعليميات هى المبادىء، وتكون هى المعقولات بالحقيقة ، وسائر ذلك غير معقول ؛ ولذلك فليس واحد يحد اللون والطعم وغير ذلك حدا يعبأ به ، إنما هو نسبة إلى قوة مدركة فلا يعقلها عندهم العقل إنما يتخيلها الخيال تبعا للحس .

قالوا وأما الأعداد والمقادير وأحوالها فهى معقولة لذاتها، فهى إذن المفارقة . وقوم جعلوها مبادىء ولم يجعلوها مفارقة، وهم أصحاب فيثاغورث ، وركبوا كل شىء من الوحدة والثنائية، وجعلوا الوحدة فى حيز الخير والحصر، وجعلوا الثنائية فى حيز الشر وغير الحصر.

---

(١) وإن : فإن د ، ط ، م || مجرد : + حينئذ ، د (٢) للحصر : الحصر ب ، م || والصورة : الصور ط (٤) طبيعته : طبيعة ـ ، ط (٦) وجعلوها : يجعلوها ب ، ـ (٧) وجعلوها المفارقات بالحقيقة : ساقطة من م (٨) أقطار وأشكال وأعداد : أقطارا وأشكالا وأعدادا ب ، ـ ، ط ، م ، ه || التسع : التسعة ـ ، ص ، م || الكيفيات : المكيفات م (٩) منها : ساقطة من د (١٠) فما : فإنما ط (١٢) مبدؤه : مبدئه ط : مبداه ، د ، ص ، م ؛ مبدءه ـ ؛ مبداوه ، ب || متعلقا : يتعلق ب ، ط (١٣) التعليميات : التعليات م || هى : ساقطة من م || بالحقيقة : الحقيقة ب ، ص ، م (١٤) معقول : + له ـ || ولذلك : يتصور ، م || فليس : وليس م || به : ساقطة من ـ || إنما : وإنما ط ، إما د || نسبة : يشبه د (١٥) فلا : ولا ب ، ـ ، د ، ص ، م || يتخيلها : يتخيلها د (١٧) مفارقة : مفارقات ب (١٨) وجعلوا : واجعلوا م || الوحدة : الواحدة د || الخير : الخواطير ، د || والحصر : والمحصور د .

وقوم جعلوا المبادئ الزائد والناقص والمساوى، وجعلوا المساوى مكان الهيولى، إذ منه الاستحالة إلى الطرفين .

وقوم جعلوه مكان الصورة ، لأنها المحصورة المحدودة ولا حد للزائد والناقص .

ثم تشعبوا فى أمر تركيب الكل من التعليميات، فجعل بعضهم العدد مبدأ للمقدار، فركب الخط من وحدتين ، والسطح من أربع وحدات. و بعضهم جعل لكل واحد منهما حيزا على حدة ، وأكثرهم على أن العدد هو المبدأ ، والوحدة هى المبدأ الأول ، وأن الوحدة والهوية متلازمتان أو مترادفتان، وقد رتبوا العدد و إنشاءه من الوحدة على وجوه ثلاثة :

أحدها على وجه العدد العددى .

والثانى على وجه العدد التعليمى .

والثالث على وجه التكرار .

أما وجه العدد العددى فجعلوا الوحدة فى أول الترتيب ، ثم الثنائية ، ثم الثلاثية .

وأما العدد التعليمى : فجعلوا الوحدة مبدأ ، ثم الثانى ، ثم الثالث ، فرتبوا العدد على توالى وحدة وحدة .

وأما الثالث فجعلوا إنشاء العدد بتكرار وحدة بعينها لا بإضافة أخرى إليها .

والعجب من طائفة فيثاغورثية ترى أن العدد يتألف من وحدة وجوهر، إذ الوحدة لا تقوم وحدها ، فإنها وحدة شىء ، والمحل جوهر ، وحينئذ يكون التركيب ، فتكون الكثرة . ومن هؤلاء من يجعل لكل رتبة تعليمية من العـــدد صورة مطابقة لصورة

---

(٣) ولا حد : ولا حدا ط (٤) التعليميات : التعليات م || بعضهم : + التعليات ﺟ || فركب : فتركب ب ، د ، ط (٥) لكل : كل ﺟ || منهما : منها ب ، ص || حيزا : حيزا ﺟ ، ص ، ط (٦) المبدأ الأول : المبدأ الأول م || وإن : فإن ﺟ (٧) متلازمتان : متلازمان د || مترادفتان ، مترادفان د (٨) العدد : ساقطة من م (١٠) على ساقطة من م (١١) أما : وأما د (١٥) فيثاغورثية : فيثاغورث ب ، د ، ﺟ ، ط ؛ فيثاغورية م (١٧) لكل : الكل م || صورة : ساقطة من ب ، ﺟ ، د ، ص ، م .

موجودة ، فيكون عند التجريد رتبة عدد وعند الخلط بالمادة صورة إنسان، أو فرس ، وذلك للمعنى الذى أشرنا إليه فيما سلف ، وقوم يرون أن بين هـذه الصور العددية وبين المثل فرقا ، ومن هؤلاء من جعلها متوسطات على ما سلف قبل .

وأكثر الفيثاغوريين يرون أن العدد التعليمى هو المبدأ ولكنه غير مفارق ، ومنهم من يجوز تركيب الصور الهندسية من الآحاد فيمتنع تنصيف المقادير ، ومنهم من لا يرى بأسا بأن تكون التعليميات مركبة من أعداد يعرض لها بعد التركيب أن تنقسم إلى غير نهاية ، ومنهم من يجعل الصور العددية مباينة للصور الهندسية .

وأنت إذا فكرت وجدت أصول أسباب الغلط فى جميع ما ضل فيه هؤلاء القوم خمسة :

أحدها ، ظنهم أن الشيء إذا جرد من حيث لم يقترن به اعتبار غيره كان مجردا فى الوجود عنه ، كأنه إذا التفت إلى الشيء وحده ومعه قرين التفاتا خلا عن الالتفات إلى قرينه فقد جعل غير مجاور لقرينه ، وبالجملة إذا نظر إليه لا بشرط المقارنة فقد ظن أنه نظر إليه بشرط غير المقارنة، حتى إنما صلح أن ينظر فيه ، لأنه غير مقارن بل مفارق ، فظن لهذا أن المعقولات الموجودة فى العالم لما كان العقل ينالها من غير أن يتعرض لما يقارنها أن العقل ليس ينال إلا المفارقات منها وليس كذلك ، بل لكل شيء من حيث ذاته اعتبار ، ومن حيث إضافته إلى مقارن اعتبار آخر .

وإنا إذا عقلنا صورة الإنسان مثلا من حيث هى صورة الإنسان وحده فقد عقلنا موجودا وحده من حيث ذاته، ولكن حيث عقلناه فليس يجب أن يكون وحده مفارقا ،

---

(١) صورة : بصورة م (٢) المعنى : المعنى ــ ، ص ، ط ؛ لمعنى د || بين : من ب || الصور : الصورة د ؛ ساقطة من ب (٣) متوسطات : متوسطة ط (٤) وأكثر : فأكثر د || ولكنه : ولكن ب (٥) فيمتنع : فيمنع ب ، ــ ، ص ، ط ، م || من لا : لا د (٦) التعليميات : التعليمات م || نهاية : النهاية ــ ، ص ، ط (٧) الصور : الصورة م (١٠) الشيء : شيء ــ ، ص ، ط (١١) فقد : وقد م (١٢) لأنه : لأن د (١٣) فظن : وظن ط ، م (١٥) آخر : ساقطة من ب ، ــ ، د ، ص ، م (١٦) وإنا إذا : فإنما إذا د ؛ وإذا م ؛ فإنا إذا ــ ، ص ، ط || الإنسان وحده : إنسان وحده ب ، د ، م (١٧) من حيث : ومن حيث م || ولكن : ساقطة من د ، م || عقلناه : عقلناه ب ، ــ ، د ، ص ، م || فليس : وليس ــ ، د ، ص ، ط ، م || مفارقا : ومفارقا د ، م .

فإن الخالط من حيث هو هو غير مفارق على جهة السلب لا على جهة المعدول الذى يفهم منه المفارقة بالقوام وليس يعسر علينا أن نتصد بالإدراك أو بغير ذلك من الأحوال واحدا من الاثنين ليس من شأنه أن يفارق صاحبه قواما وإن فارقه حدا ومعنى وحقيقة ؛ إذ كانت حقيقته ليست مدخولة فى حقيقة الآخر ، إذ المعية توجب المقارنة لا المداخلة فى المعانى .

والسبب الثانى ، غلطهم فى أمر الواحد ؛ فإنا إذا قلنا إن الإنسانية معنى واحد لم تذهب فيه إلى أنه معنى واحد وهو بعينه يوجد فى كثيرين فيتكثر بالإضافة كأب واحد يكون لكثيرين ، بل هو كالآباء لأبناء متفرقين ، وقد استقصينا القول فى هذا فى مواضع أخر . فهؤلاء لم يعلموا أنا نقول لأشياء كثيرة إن معناها واحد ، ونعنى بذلك أن أى واحد منها لو توهمناه سابقا إلى مادة هى بالحالة التى للآخر ، كان يحصل منه هذا الشخص الواحد ، وكذلك أى واحد منها سبق إلى الذهن منطبعا فيه كان يحصل منه هذا المعنى الواحد ؛ وإن كان إذا سبق واحد تعطل الآخر فلم يعمل شيئا كالحرارة التى لو طرأت على مادة فيها رطوبة أثرت معنى آخر أو تعرضت للذهن سبق إليه معنى رطوبة ومعقولها لفعلت معنى آخر ، ولو أنهم فهموا معنى الواحد فى هذا لكفاهم . ذلك ما أضلهم .

والثالث جهلهم بأن قولنا : إن كذا من حيث هو كذا شىء آخر مباين فى الحد له ، قول متناقض ؛ كقول المسئول الغالط إذا سئل هل الإنسان من حيث هو إنسان ، إنسان واحد أو كثير ؟

---

(١) مفارق : مفارن م ؛ + ومنهم من فهم هكذا وإن ليس بمفارق لا بأن يقال إنه غير مفارق لأن المعدول عبارة عن عدم صفة موجودة عدمها مع وجودها والعدم يستلزم الوجود بخلاف السلب المطلق حـ . (٣) من : ساقطة من ص ، م . (٤) إذ : إذا ب ، د | حقيقته : حقيقة ط || ليست : غير حـ ، د ، ص ، ط ، م || فى : ساقطة من ب ، م (٧) أنه معنى : + عنده ب ، د ، م ؛ + عندنا حـ ، ص (٨) يكون : ساقطة من ب ، د || لكثيرين : للكثيرين د || كالآباء لأبناء : كآباء لأبناء م : كآباء لأولاد ب ، ط || القول : الكلام ط || مواضع : موضع حـ ، د ، ص ، ط ، م (١٠) للآخر : للأخرى حـ ، د ، ط ، م || منه : منها ب ، د ، ط ، م ؛ فيها ص (١٢) فلم : ولم حـ || كالحرارة : لا كالحرارة ب ، حـ ، ص ، ط ، م (١٣) إليه : إليها ط || لفعلت : إن فعلت د (١٤) ولو : فلو ب ، حـ ، ص ، ط ، م (١٥) بأن : أن حـ (١٦) الغالط : المغالط ط || إنسان (الثانية) : ساقطة من ب ، حـ ، ص ، ط ، م || أو كثير : أم كثير د ، ط ، م .

فقال : واحد أو كثير ، فإن الإنسان من حيث هو إنسان ، إنسان فقط ، وليس هو من حيث هو إنسان ، شيئاً غير الإنسان . والوحدة والكثرة غير الإنسان ، وقد فرغنا أيضاً من تفهيم هذا .

والرابع ، ظنهم أنا إذا قلنا : إن الإنسانية توجد دائماً باقية، أن هذا القول هو قولنا إنسانية واحدة أو كثيرة ، و إنما يكون هذا لو كان قولنا الإنسانية و إنسانية واحدة أو كثيرة معنى واحداً ، وكذلك لايجب أن يحسبوا أنهم إذا سلموا لأنفسهم أن الإنسانية باقية فقد لزمهم أن الإنسانية الواحدة بعينها باقية حتى يضعوا إنسانية أزلية .

والخامس ظنهم أن الأمور المادية إذا كانت معلولة يجب أن تكون عللها أى أمور يمكن أن تفارق ، فإنه ليس إذا كانت الأمور المادية معلولة وكانت التعليميات مفارقة يجب أن تكون عللها التعليميات لا محالة ، بل ربما كانت جواهر أخرى ليست من المقولات التسع ، ولم يحققوا كنه التحقيق أن الهندسيات من التعليميات لا تستغنى حدودها عن المواد مطلقاً ، وإن استغنت عن نوع ما من المواد ، وهذه أشياء يشبه أن يكفى فى تحقيقها أصول سلفت لنا ، فلنتجرد للقائلين بالتعليميات .

---

(١) فقال : فيقال د || فقال واحد أو كثير : ساقطة من م || إنسان إنسان فقط : إنسان فقط م || وليس هو : وليس م (٣) تفهيم : تفهم م ؟ تفهيمهم ـه ، ص ، ط (٦) وإنما : فإنما ه || وإنسانية : وإنسانيته ط (٧) وكذلك : ولذلك ـه ، ص ، ط ، م (٨) فقد : ساقطة من ب || بعينها : ساقطة من م (٩) الأمور المادية : أمورا مادية ـه ، د ، ص ، م (٩ — ١١) أى أمور يمكن .... أن تكون عللها : ساقطة من م (١١) التعليميات : التعليات م (١٢) التحقيق : التحقق د ، م || التعليميات : التعليات م (١٣) نوع ما : نوع ب ، م (١٣) التعليميات : التعليات م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

فى إبطال القول بالتعليميات والمثل

فنقول : إنه إن كان فى التعليميات تعليمى مفارق للتعليمى المحسوس، فإما أن لا يكون فى المحسوس تعليمى ألبتة أو يكون ؛ فإن لم يكن فى المحسوس تعليمى وجب أن لا يكون مربع ولا مدور ولا معدود محسوس ، وإذا لم يكن شئ من هذا محسوسا فكيف السبيل إلى إثبات وجودها بل إلى تخيلها ، فإن مبدأ تخيلها كذلك من الوجود المحسوس حتى لو توهمنا واحدا لم يحس شيئا منها لحكمنا أنه لا يتخيل بل لا يعقل شيئا منها ، على أنا أثبتنا وجود كثير منها فى المحسوس .

وإن كانت طبيعة التعليميات قد توجد أيضاً فى المحسوسات فيكون لتلك الطبيعة بذاتها اعتبار ، فتكون ذاتها إما مطابقة بالحد والمعنى للمفارق أو مباينة له ، فإن كانت مفارقة له فتكون التعليميات المعقولة أمورا غير التى تعقلها ونعقلها ونحتاج فى إثباتها إلى دليل مستأنف ، ثم نشتغل بالنظر فى حال مفارقتها فلا يكون ما عملوا عليه من الإخلاد إلى الاستغناء عن إثباتها والاشتغال بتقديم الشغل فى بيان مفارقتها عملا يستنام إليه .

وإن كانت مطابقة مشاركة له فى الحد فلا يخلو : إما أن تكون هذه التى فى المحسوسات إنما صارت فيها لطبيعتها وحدها ، وكيف يفارق ماله حدها ؟ وإما أن يكون ذلك أمرا يعرض لها بسبب من الأسباب ، وتكون هى معرضة لذلك ، وحدودها غير مانعة عن لحوق ذلك إياها ، فيكون من شأن تلك المفارقات أن تصير مادية ومن شأن هذه المادية أن تفارق ، وهذا هو خلاف ما عقدوه وبنوا عليه أصل رأيهم .

---

(٢) فصل : الفصل ط ؛ ساقطة من د (٣) التعليميات : التعليمات م (٤ — ٥) المحسوس فإما . . . . فى المحسوس تعليمى : ساقطة من ط || لا يكون فى المحسوس : يكون فى المحسوس ـ ، ص ، م (٥) أو يكون : أو لا يكون ـ ، ص ، م (٦) السبيل : السبل م (٧) تخيلها : تخيلنا د || كذلك : لذلك ب ، ـ ، ص ، ط ، ؛ || الوجود : الموجود د (٨) يحس : يحس م (١٠) التعليميات : التعليمات د ، م || بذاتها : لذاتها ـ ، ص ، ط (١١) والمعنى : وبالمعنى ط || مباينة : مباينة ط (١٢) التعليميات : التعليمات م (١٣) فلا : ولا ص ، م (١٥) فى : فيه د (١٦) صارت : صار ب || وكيف : فكيف ب ، ـ ، ص ، ط ، م (١٧) معرضة : معروضة ـ ، ط (١٨) عقدوه : عقلوه د ، ط .

وأيضا فإن هذه المادة التي مع العوارض إما أن تحتاج إلى المفارقات أو لا تحتاج إليها ، فإن كانت تحتاج إلى مفارقات ، فإنما تحتاج إلى مفارقات غيرها لطبائعها ، فتحتاج المفارقات أيضا إلى أخرى ، وإن كانت هذه إنما تحتاج إلى المفارقات لما عرض لها حتى لولا ذلك العارض لكانت لا تحتاج إلى المفارقات ألبتة ، ولا كان يجب أن يكون للمفارقات وجود ألبتة ، فيكون العارض للشئ يوجب وجود أمر أقدم منه وغنى عنه ، ويجعل المفارقات محتاجة إليها حتى يجب لها وجود .

فإن لم يكن الأمر كذلك ، بل كان وجود المفارقات يوجب وجودها مع هذا العارض فلم يوجب العارض في غيرها ولا يوجب في أنفسها والطبيعة متفقة ، وإن كانت غير محتاجة إلى المفارقات فلا تكون المفارقات عللا لها بوجه من الوجوه ولا مبادئ أولى ويلزم أن تكون هذه المفارقات ناقصة ، فإن هذا المفارق للمادة تلحقه من القوى والأفاعيل مالا يوجد للمفارق ، وكم الفرق بين شكل إنسانى ساذج وبين شكل إنسانى حى كامل .

والعجب منهم إذ يجعلون الخط متجردا في قوامه عن السطح ، والنقطة عن الخط ، فما الذى يجمعها في الجسم الطبيعى ؟ أطبيعة واحدة منهما توجب ذلك ؟ فكذلك يجب أن يجمعهما لو كانت مفارقة أو قوة أخرى نفس أو عقل أو بارى ، ثم الخط كيف يتقدم الجسم التام تقدم المال وليس هو صورته ، فليس الخط صورة الجسمية ولا هو فاعله ولا هو غايته ، بل إن كان ولا بد فالجسم التام الكامل في الأبعاد هو غاية الخط وغيره ولا هو هيولاه ، بل هو شئ يلحقه من جهة ما يتناهى وينقطع ، وأيضا يلزم القائل

---

(٢) مفارقات (الأولى) : المفارقات حـ ، ص ، ط || فإنما : وإنما م ؛ + كانت م (٣) أخرى : الأخرى د || المفارقات : + ألبته ط (٤) العارض : ساقطة من ط || المفارقات : المفارقين د || ولا كان : ولما كان ص ؛ وإن كان حـ (٨) في غيرها : + في م || في أنفسها : في نفسها ص (١٠) المفارق : المفارق ب ، حـ ، ، د ط ، م (١٢) حى : ساقطة من ط || كامل : فاعل حـ ، د ، ص ، ط ، م (١٤) فما : فالذى حـ ؛ في الذى د || أطبيعة : لطبيعة ب || واحدة : واحد ب ، د ، م || منهما : منها ب ، حـ ، ص ، ط ، م || فكذلك يجب : فيجب د (١٥) يجمعهما : يجمعها حـ ، م || كانت : كان د (١٧) غاية : الغاية حـ ، د ، ص ، ط ، م || الخط : بخط حـ ، د ، ص ، ط ، م (١٨) ولا هو : ولا حـ ، ط .

بالأعداد أن يجعل التفاوت بين الأمور بزيادة كثرة ونقصانها ، فيكون الخلاف بين الإنسان والفرس أن أحدهما أكثر والآخر أقل ، والأقل دائما موجود في الأكثر فيكون في أحدهما الآخر ، فيلزم من ذلك دخول بعض المتباينات تحت بعض وهو خلف فاسد .

ومن هؤلاء من يجعل الوحدات متساوية فيكون ما خالف به الأكثر الأقل جزءا من الأقل ، لكن منهم من يجعل الوحدات أيضا غير متساوية ؛ فإن كانت تختلف بالحد فليست وحدات إلا باشتراك الاسم وإن كانت لا تختلف بالحد لكنها بعد اتفاق في الحد تزيد وتنقص ، فإما أن يكون زيادة الزائد منها بشيء فيها بالقوة كالمقادير ، فتكون الوحدة مقدرا لا مبدأ مقدار ، وإن كانت زيادة الزائد بشئ فيها بالفعل كالأعداد فتكون الوحدة كثرة .

ويلزم القائلين بالعدد العددى المركبين منها صور الطبيعيات أن يجعلوا أحد شيئين : إما أن يجعلوا للعدد المفارق الموجود نهاية ، فيكون تناهيه عند حد من الحدود دون غيره من الاختراع الذى لا محصول له .

أو يجعلوه غير متناه فيجعلوا صور الطبيعيات غير متناهية ، وهؤلاء يجعلون الوحدة الأولى غير كل وحدة من الوحدتين اللتين في الثنائية ، ثم يجعلون الثنائية الأولى غير الثنائية التى فى الثلاثية وأقدم منها ، وكذلك فيما بعد الثلاثية ، وهذا محال ؛ فإنه ليس بين الثنائية الأولى ، والثنائية التى فى الثلاثية فرق فى الذات بل فى عارض ، وهو مقارنة شيء له . ومقارنة الشيء للشيء لا يجوز أن تبطل ذاته ، ولو أبطل ذاته لم يكن مقارنا ، لأن المقارن مقارن للوجود ، وأما المفسد فغير مقارن ، وكيف تكون الوحدة مفسدة للوحدتين

---

(١) كثرة : كثيرة د ، م (٢) والآخر أقل : ساقطة من ب ، د ، ط ، م (٣) فيلزم من ذلك . . . . . خلف فاسد : ساقطة من ب ، ص ، ط ، م (٤) الأقل : الأول د (٦) الاسم : اسم د || أحد : الحدين م (٧) الزائد : الزائدات ط || بشئ : شئ د ، م (٨) لا مبدأ مقدار : لا مبدأ مقدار يا حـ ، م : لا مبدأ مقدارا ص (١٠) المركبين : والمركبين د || منها : منه حـ ، د ، ص ؛ منهما هامش ص (١٢) الاختراع : الاجتماع د ، ط (١٥) الثلاثية : الثالثة د (١٧) لم يكن : لما كان ب ، د ، حـ ، ط ، م .

إلا بإفسادها واحدا واحدا منهما ، وكيف تكون الوحدة مفسدة للوحدة ؟ ولو أفسدتها لم تكن ثنائية . بل الثنائيـة بمقارنة الوحدة إياها لا تصير مباينة فى الذات للثنائية بوجودها غير مقارنة للوحدة ، فإن الوحدة لا تتغير بالمقارنة حالا ، بل تجعل الكل أكثر وتذر الجزء على حاله .

وبالجملة إذا كانت الوحدات متشاكلة والتركيب واحداً كانت الطبيعتان متفقتين ، إلا أن يعرض شىء يغير و يفسد، ولا يجوز أن لا تكون الوحدات متشاكلة، فإن العدد يحدث من وحدات متشاكلة لا غير .

على أن قوماً منهم يقولون إن الثنائيـة يلحقها من حيث هى ثنائية وحدة غير وحدة الثلاثية ، فكذلك تكون وحدة الثنائية غير وحدة الثلاثية ، فيلزم أن تكون العشارية مركبة لا من خماسيتين على ما تكون به الخماسيتان، لأن آحاد العشرة غير آحاد الخماسية، فلا تتركب العشارية من خماسيتين ، و يلزم أن تكون آحاد الخماسية إذا كانت جزء عشرة مخالفـة لآحادها إذا كانت جزء خمسة عشر، لكنهم عسى يقولون : إن الخماسية التى فى خمسة عشر غير الخماسية التى فى العشارية البسيطة ، لأنها خماسيـة عشارية هى جزء من خمسة عشر ، فيلزم أن تكون العشارية إذا أضيف إليها الخماسية لا تصير خمسة عشر أو تستحيل آحادها، وذلك كله محال .

ثم إن لم تكن خماسية العشرة مساوية للخماسية المطلقة فلا تكون خماسية إلا باشتراك الاسم، فبالحرى أن يتفهم معنى الخماسية فيها بعد المشاركة فى اللفظ، وإن كانت مساوية

(١) الا بإفسادها . . . . مفسدة للوحدة : ساقطة من م || منهما : منها ط (٢) الوحدة : وحدة ب ، ح || فى الذات : للذات د || للثنائية : للثانية د (٣) لا تتغير : لا تتغير ب ، د ، ص ، م || أكثر : ساقطة من د (٤) وتذر : وتثبت ح ، د ، هامش ص (٥) الوحدات : الوحدات وحدات د ، وحدات ص || والتركيب : والتراكيب ح || الطبيعتان : الطبيعيات د ، ط ، م (٩) فكذلك : لذلك ب ، ح ، ط || فكذلك تكون وحدة الثنائية غير وحدة الثلاثية : ساقطة من ب (١٠) خماسيتين : بخماسيتين م (١١) خماسيتين : خماسيين د || جزء عشرة : جزءا من عشرة ط (١١ — ١٢) جزء عشرة مخالفة لآحادها إذا كانت : ساقطة من م (١٢) كانت : كان د || عسى يقولون : عسوا أن يقولوا ح ، ص ، ط ، م : عسوهم أن يقولوا ، د (١٢ — ١٣) التى فى خمسة عشر غير الخماسية : ساقطة من ح ، ص ، ط (١٦) العشرة : العشرية ط (١٧) فبالحرى : وبالحرى ب ، د || فيها : منها د .

فتكون إذن الآحاد فى جميعها متساوية والثنائيات والثلاثيات، فتكون أيضا صورة الثلاثية موجودة فى الرباعية ، لكن الثلاثية صورة لنوع طبيعى ، والرباعية كذلك ، فتكون الأنواع الطبيعية موجودة فيها أنواع أمور أخرى مخالفة . مثلا إذا كان عدد ما هو صورة للإنسان ثم عدد آخر صورة للفرس إما أكثر منه وإما أقل ، فإن كان أكثر منه كان نوع الإنسان موجودا فى الفرس وإن كان أقل منه كان نوع الفرس موجودا فى الإنسان ، فيلزم أن تكون صورة أنواع قبل أنواع وصورة أنواع بعد أنواع إذا كانت أشد تركيبا منها وإن لم يأخذ تركيب الأنواع من الأنواع مأخذا غير متناه. ثم كيف يكون عدد موجود له ترتيب ذاتى من الوحدانية والثنائية يذهب إلى غير النهاية بالفعل وقد تبين استحالة هذا .

وأما الذين يولدون العدد بالتكرير مع ثبات الوحده للواحد فليس يمهم للتكرير فيه معنى إلا إيجاد شىء آخر غير الأول بالعدد ، فإن كان العدد يفعله التكرير وليس كل واحد من الأول والثانى فيه وحدة فليس الوحدة مبدأ تأليف عدد ، فإن كان الأول من حيث هو أول وحدة ، والثانى من حيث هو ثان وحدة؛ فهناك وحدتان، فإن الوحدة لا تتكرر إلا بأن تكون هناك مرة بعد مرة ، وهذه المرة إما أن تكون زمانية أو ذاتية ، فإن كانت زمانية ولم تعدم فى الوسط فهى كما كانت إلا أنها كررت ، وإن عدمت ثم أوجدت فالموجدة شخصية أخرى، وإن كانت ذاتية فذلك أبين. وقوم جعلوا الوحدة كالهيولى للعدد وقوم جعلوها كالصورة لأنها تقال على الكل. والعجب من الفيثاغوريين إذ جعلوا الوحدات الغير المتجزئة مبادئ للمقادير، وعلموا أن المقادير تذهب إلى مذهب فى التجزؤ إلى غير النهاية .

(١) أيضا : إذن م (٤) آخر : أخرى ب ، د ، ص ، ط || فإن : وإن م (٧) م : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) النهاية : نهاية م || تبين : بين د ، م (٩) استحالة : فساد د (١٠) بالتكرير : للتكرير ، د || الوحده : وحدة د || للواحد : للواحدة : الواحدة ب ، ص ، م ؛ الواحد د (١٢) فيه : منه م (١٣) الوحدة : + الواحدة ب ، د ، ص ، ط ، م (١٥) إلا أنها : لا أنها د ، ص ، ط ، م || عدمت : عددت د || أوجدت : وجدت د ، ص ، ط (١٦) فالموجدة : فالوحدة د ، د ، ص ، ط || وإن : فإن ط (١٧) كالصورة : كصورة ب ، م || الفيثاغوريين : الفيثاغورس د || جعلوا : جعل د (١٨) للمقادير : المقادير د || أن المقادير تذهب إلى مذهب : أن المقادير تذهب م ؛ أنها تذهب ب ، د ، ص ، ط .

وقال قوم : إن الوحدة إذا قارنت المادة صارت نقطة ، والثنائية على ذلك القياس إذا قارنتها فعلت خطاً والثلاثية سطحا والرباعية جسما ، ولا يخلو إما أن تكون المادة لها مشتركة ، أو تكون لكل واحد منها مادة أخرى ، فإن كانت لها مادة واحدة فتصير المادة تارة نقطة ، ثم تنقلب جسما ، ثم تنقلب نقطة ، وهذا مع استحالته يوجب أن لا يكون كون النقطة مبدأ للجسم أولى من أن يكون الجسم مبدأ للنقطة ، بل ربما يكونان من الأمور المتعاقبة على موضوع واحد وإن كانت موادها مختلفة فلا توجد فى مادة الثنائية وحدة ، فلا تكون فى مادة الثنائية ثنائية ، ويلزم أن لا تكون هذه الأشياء ألبتة معا .

وأما على مذهب التحقيق فليست النقطة موجودة إلا فى الخط، الذى هو فى السطح، الذى هو فى الجسم ، الذى هو فى المادة ، وليست النقطة مبدأ إلا بمعنى الطرف ، وأما الحقيقة فالجسم هو المبدأ ، بمعنى أنه معروض له التناهى به . والعجب ممن جعل المبدأ الزيادة والنقصان، فجعل المضاف مبدأ ، والمضاف هو أمر عارض لغيره من الموجودات ومتأخر عن كل شىء .

ثم كيف يمكنهم أن يجعلوا فى الوجود كثرة؟ فإن الوحدة الثانية التى توجد فى الكثرة مضافة إلى الأولى إن كانت موجودة لذاتها ، فبماذا تباين وحدة وحدة ؟ وواجب الوجود بذاته لا يتكثر ولا يباين شيئاً إلا بالجوهر لا بالعدد ، وإن جاءت بانقسام وحدة فليست الوحدة إلا مقدارا ، وإن جاءت بسبب آخر فالوحدة لها علة موجودة فى طبيعتها وليست من الأمور التى بذاتها ومن المبادئ التى توجد ولا سبب لها .

---

(١) الثانية : ساقطة من ـ ، م || القياس : + من الثنائية ـ ، د ، ص ، ط ، م (٢) أولا : فلا د ، ـ ، ص ، ط ، م (٣) لها مادة : + أخرى م || فتصير : فتصير م (٤) المادة : المادة م | ثم تنقلب جسما : ساقطة من د || استحالته : استحالة م (٥) أولى من أن يكون : أولى من كون د ، ص ، م ؛ أولى من أن كون ـ || للنقطة : للنقطة ـ ، ص ، ط || ربما هما ب ، د ، ص ، ط ؛ ساقطة من ـ ، م (٦) وإن كانت : فإن كان ـ ، ص ، ط || الثنائية . الثانية ب (٧) ثنائية : وحدتان ـ : وحدة ص : ساقطة من ط ؛ وحدتان فلا يوجد فى مادة الثنائية ثانية د ، م (٩) الجسم : سورة الجسم ـ ، د ، ص ، ط ، م (١٠) المبدأ : كمبدأ ـ ، ص ، ط (١٣) الثانية : الثانية ـ ، د ، ص (١٤) الأولى : الأول د ، م (١٥) جاءت : جاءت م (١٦) فليست : ليست ـ ، ص ، ط || وإن جاءت . فإن جاءت ـ ، د ، م ؛ وجاءت ط || موجودة : موجدة ب ، ـ ، ص ، ط .

ثم كيف جعلوا الوحدة والكثرة من الأضداد وقسموها الى الخير والشر، فمنهم من مال الى أن يجعل العدد من الخير لما فيه من الترتيب والتركيب والنظام ، ومنهم من مال إلى أن يجعل الوحدة من الخير ، فإذا كانت الوحدة من الخير، فكيف تولد من خير شر؟ وكيف صار ازدياد الخير شرا ؟ وإن كانت الكثرة خيرا والوحدة شرا ، فكيف حصل من ازدياد الشر خير؟ وكيف كان الأول والمبدأ شرا حتى صار الأفضل معلولا والأنقص علة ؟

ومنهم من جعل العدد والوحدة من باب الخير ، وجعل الشر الهيولى ، والهيولى إن كانت معلولة فيكون لها علة تستند إلى هيولى أو إلى صورة ، فإن كانت تستند الى هيولى فستقف على ما يقصد بالكلام ، وإن كانت تستند إلى صورة فكيف يولد الخير الشر ؟ وإن لم تكن معلولة فهى واجبة بذاتها ، فإما أن تكون قابلة للانقسام أو مجردة ؛ فإن كانت قابلة للانقسام فى نفسها فهى مقدار مؤلف من آحاد على رأيهم ، فهى أيضا من الخير؛ وإن كانت غير منقسمة فذاتها فذاتها وحدانية، والوحدانية — بما هى وحدانية — خير ؛ إذ ليس عندهم للخير معنى إلا كونه وحدة ونظاما من العدد، والوحدة أولى عندهم بذلك .

فإن جعلوا كون الوحدة وحدة غير كونها خيرا انتقضت أصولهم كلها ، وإن جعلوا الوحدانية خيرية لزم من ذلك أن تكون الهيولى — لأنها وحدانية — خيرية ، ثم إن كانت الوحدانيـة فيها خيرية ، ولكنها لاحق لها غريب ، فلتجرد الملحوق به ، يلزمه هـــذا البحث بعينه ؛ ثم كيف يتولد من الأعداد حرارة و برودة وثقـل وخفة حتى يكون عدد يوجب أن يتحرك الشيء إلى فوق وعدد يوجب أن يتحرك الشيء إلى أسفل ؟ فإن بطلان هذه مما يغنى عن تكلف إبانة .

---

(٢) يجعل : + الوحدة ص (٣) فإذا : وإن ـه ؛ فإن ب ، ص ، ط (٣) فإذا كانت الوحدة من الخير : ساقطة من م || شر : وشر م (٤) وكيف صار : ومن شر خير وكيف ط ؛ ومن شر خير وكيف حصل د || والوحدة : أو الوحدة د || فكيف : وكيف د (٧) جعل : يجعل ط
(٨) أو إلى : وإلى د || أو إلى صـــورة فإن كانت تستند إلى هيولى : ساقطة من م || فإن : وإن ب
(٩) يولد : ولد ـه ، م || الشر : شرا ب ، د ، ص ، ط ، م (١١) رأيهم : آرائهم د ، م
(١٣) كونه : كونها ، د || ونظاما : أو نظاما د ، م (١٥) لزم : يلزم ب ، د ، ص ، ط
(١٦) لاحق لها : عليها د || الملحوق : الحوق ـه || به : ساقطة من ـه ، م (١٧) يتولد : لا يتولد م
(١٨) فإن : + كان م (١٩) تكلف إبانة : تكلفاته د .

على أن قوما منهم جعلوا الأشياء تتولد من عدد يطابق كيفية و يوجد معها ، فتكون المبادئ ليست أعدادا ، بل أعدادا ، وكيفيات وأمورا أخرى ؛ وهذا محال عندهم .

واعلم بعد هذا كله أن التعليميات لا تفارق الخيرية ، وذلك لأنها فى أنفسهـا ذوات حظ وافر من الترتيب والنظام والاعتدال ، فكل شىء منها على ما ينبغى أن يكون له ، وهذا خير كل شىء .

---

(١) فتكون : فيكون ب ، م (٢) ليست : ليس حـ || وكيفيات : أو كيفيات د ، م || وأمورا : وأمور ب ، د ، م (٣) التعليميات : التعليمات ب || فى أنفسها : فى نفسها ص (٤) والنظام : ساقطة من ب || فكل : وكل ب ، حـ || منها : منهما ب ، ص ، ط (٣ — ٥) واعلم بعد هذا ... كل شىء : ساقطة من د ، م .

المقالة الثامنة

فى معرفة المبدأ الأول للوجود كله ومعرفة صفاته

سبعة فصول

---

(١) الثامنة : + من الجملة الرابعة من الكتاب م ؛ ساقطة من د (٢) معرفة : المعرفة د || للوجود كله ومعرفة صفاته : ساقطة من ب ، د ، ص ، سا ، ط (٣) سبعة فصول : ساقطة من ب ، سا ، د ، ص ، وط



الفصل الأول

(١) فصـــل

فى تناهى العلل الفاعلية والقابلية

وإذ قد بلغنا هذا المبلغ من كتابنا فبالحرى أن نختمه بمعرفة المبدء الأول للوجود كله وأنه هل هو موجود ، وهل هو واحد لا شريك له فى مرتبته ولا ندّ له ؟ ونذل على مرتبته فى الوجود ، وعلى ترتيب الموجودات دونه ومراتبها ، وعلى حال العود إليه ، مستعينين به .

فأول ما يجب علينا من ذلك أن ندل على إن العلل من الوجوه كلها متناهية ، وأن فى كل طبقة منها مبدأ أول ، وأن مبدأ جميعها واحد ، وأنه مباين لجميع الموجودات ، واجب الوجود وحده ، وأن كل موجود فمنه ابتداء وجوده .

فنقول : أما أن علة الوجود للشىء تكون موجودة معه فقد سلف لك وتحقق .

ثم نقول : إنا إذا فرضنا معلولا ، وفرضنا له علة ، ولعلته علة ، فليس يمكن أن يكون لكل علة علة بغير نهاية ، لأن المعلول وعلته وعلة علته إذا اعتبرت جملتها فى القياس الذى لبعضها إلى بعض كانت علة العلة علة أولى مطلقة للأمرين ، وكان للأمرين نسبة المعلولية إليها ، وإن اختلفا فى أن أحدهما معلول بمتوسط والآخر معلول بغير متوسط ، ولم يكن كذلك الأخير ولا المتوسط لأن المتوسط الذى هو العلة المماسة للمعلول — علة

(١) فصل : ساقطة من د (٤) قد : ساقطة من م || للوجود : للوجوه ط (٥) له : ساقطة من د ، م || ولا ندله ونذل : ولا ندل د (٥) ومراتبها : مرتبها م (٨) الوجوه : الوجود د
(٩) الموجودات : الوجودات د (١١) ثم نقول : فنقول ح ، د ، م : ونقول : ص
(١٤) كانت : كان ب ، ح ، ص ، ط (١٥) معلول بغير متوسط : غير معلول بمتوسط د
(١٦) الأخير : لا الأخير ب ، د .

لشيء واحد فقط ، والمعلول ليس علة لشيء ، ولكل واحد من الثلاثة خاصية ، فكانت خاصية الطرف المعلول أنه ليس علة لشيء ، وخاصية الطرف الآخر أنه علة للكل غيره ، وكانت خاصية المتوسط أنه علة لطرف ومعلول لطرف .

وسواء كان الوسط واحداً أو فوق واحد ، فإن كان فوق واحد فسواء ترتب ترتيبا متناهيا أو ترتب ترتيبا غير متناه ، فإنه إن ترتب فى كثرة متناهية كانت جملة عدد ما بين الطرفين كواسطة واحدة تشترك فى خاصية الواسطة بالقياس إلى الطرفين ، ويكون لكل واحد من الطرفين خاصية ، وكذلك إن ترتب فى كثرة غير متناهية ولم يحصل الطرف كان جميع الطرف غير المتناهى مشتركا فى خاصية الواسطة ، لأنك أى جملة أخذت كانت علة لوجود المعلول الأخير ، وكانت معلولة ، إذ كل واحد منها معلول، والجملة متعلقة الوجود بها ، ومتعلق الوجود بالمعلول معلول، إلا أن تلك الجملة شرط فى وجود المعلول الأخير ، وعلة له ، وكلما زدت فى الحصر كان الحكم إلى غير النهاية باقيا ، فليس يجوز إذن أن تكون جملة علل موجودة وليس فيها علة غير معلولة ، وعلة أولى ، فإن جميع غير المتناهى يكون واسطة بلا طرف وهذا محال ، وقول القائل إنها — أعنى العلل قبل العلل — تكون بلا نهاية مع تسليمه لوجود الطرفين ، حتى يكون طرفان وبينهما وسائط بلا نهاية ، ليس يمنع غرضنا الذى نحن فيه ، وهو إثبات العلة الأولى .

على أن قول القائل : أن ههنا طرفين ووسائط بغير نهاية قول يقوله باللسان دون الاعتقاد ، وذلك لأنه إذا كان له طرف فهو متناه فى نفسه ، فإن كان المحصى

(١) علة : العلة حـ ، ص ، ط || ولكل : وكان لكل ط (٣) خاصية : خاصيته حـ ، د ، ص ، ط || المتوسط : الوسط د (٤) فإن : وإن ب ، حـ ، د ، م || ترتيبا : ترتيبات ، حـ ، ص ، ط (٥) ترتيبا : ترتبا ، ب ، حـ ، ص ، ط || ترتب (الثانية) : ترتبت م (٦) ويكون : فيكون حـ ، د ، ص ، ط ، م (٧) ترتب : ترتبت د ، م || ولم : فلم حـ ، د ، ص ، ط ، م (٨) الطرف : ساقطة من ب ، حـ ، ص ، ط ، م ؛ + كان جميع د || مشتركا : ساقطة من ب ، د ، ط و م || كانت : كان د ، م (١١) زدت : زادت د || فى الحصر : + والأخذ حـ ، د ، ص ، ط ، م (١٢) غير : الغير ط (١٣) أعنى : أى حـ ، ص ، ط (١٣ — ١٤) بلا نهاية : لانهاية د (١٤) مع تسليمه . . . بلا نهاية : ساقطة من ط (١٥) يمنع : المنع د (١٦) ههنا : بينهما ص (١٧) طرف : طرفان حـ || فإن كان : وإن كان ب ، حـ ، ص ، م .

لا ينتهى إلى طرفه ، فإن ذلك معنى فى المحصى لا معنى فى الشىء نفسه ، وكون الأمر فى نفسه متناهيا ، هو أن يكون له طرف ، وكل ما بين الطرفين فهو محدود ضرورة بهما .

فقد تبين من جميع هذه الأقاويل أن ههنا علة أولى ، فإنه وإن كان ما بين الطرفين غير متناه ، ووجد الطرف ، فذلك الطرف أول لما لا يتناهى ، وهو علة غير معلول .

وهذا البيان يصلح أن يجعل بيانا لتناهى جميع طبقات أصناف العلل ، وإن كان استعمالنا له فى العلل الفاعلية ، بل قد علمت أن كل ذى ترتيب فى الطبع فإنه متناه وذلك فى الطبيعيات ، وإن كان كالدخيل فيها فنقبل على بيان تناهى العلل التى تكون أجزاء من وجود الشىء ومتقدمة فى الزمان ، وهى العلل التى تختص باسم العنصرية ، وهى ما يكون عنه الشىء ، بأن يكون هو جزءاً ذاتيا للشىء .

وبالجملة اعتبر بقولنا شىء من شىء أن يكون قد دخل فى وجود الثانى أمر كان للشىء الأول ، إما الجوهر والذات الذى للشىء الأول ، مثل الإنسان فى الصبى ، إذا قيل : إنه كان منه رجل ، أو جزء من الجوهر والذات الذى للشىء الأول ، مثل الهيولى فى الماء ، إذا قيل : إنه كان منه هواء ؛ ولا نعتبر المفهوم من قول القائل : كان كذا من كذا ، إذا كان بعده ، ولم تدل لفظ " من " على شىء من ذات الأول ، بل على البعدية فقط .

فنقول : إن كون الشىء من الشىء ، لا بمعنى بعد الشىء ، بل بمعنى أن فى الثانى أمراً من الأول داخلا فى جوهره ، يقال على وجهين :

أحدهما بمعنى أن يكون الأول إنما هو ما هو بأنه بالطبع يتحرك إلى الاستكمال بالثانى ، كالصبى إنما هو صبى لأنه فى طريق السلوك إلى الرجلية مثلا ، فإذا صار رجلا لم

---

(١) لا معنى فى الشىء نفسه : لا فى الشىء نفسه ه ؛ لا فى معنى الشىء نفسه ط (٢) بهما : بينهما حـ ، ص ، م (٤) فذلك الطرف أول : هو أول د ، ص ، م ؛ وذلك الطرف أول ب : فهو الطرف الأول ط (٦) استعمالنا له : استعماله لنا حـ ، ص ، ط (٧) وإن : إذ حـ || فيها : فيه ط ، م || فنقبل : فنقبل حـ ، ه : فلننتقل د ، (٨) وجود : موجود د || ومتقدمة : وتتقدمه ص ، م || فى الزمان : بالزمان ط || تختص : تخص ب ، حـ ، د ، ط ، م (١٠) بقولنا : لقولنا ب ، د ، ط (١١) الجوهر : بالجوهر حـ (١٣) فى الماء : الماء ب ، ط || منه : عنه ط (١٤) لفظة : لفظ د || ذات : ذوات ، ب (١٦) من : بين ب || الشىء لا بمعنى : الأول لا بمعنى م || بعد الشىء : + بل بمعنى بعد الشىء ط (١٨) بمعنى : لمعنى م (١٩) طريق : الطريق م || السلوك : المسلوك م .

يفسد ، ولكنه استكمل ، لأنه لم يزل عنه أمر جوهرى ، ولا أيضا أمر عرضى ، إلا ما يتعلق بالنقص ، وبكونه بالقوة بعدُ ، إذا قيس إلى الكمال الأخير .

والثانى أن يكون الأول ليس فى طباعه أن يتحرك إلى الثانى ، وإن كان يلزمه الإستعداد لقبول صورته ، لا من جهة ماهيته ، ولكن من جهة حامل ماهيته . وإذا كان منه الثانى ، لم يكن من جوهره الذى بالفعل إلا بمعنى بعد ، ولكن كان من جزء جوهره ، وهو الجزء الثانى الذى يقارن القوة ، مثل الماء إنما يصير هواء بأن تخلع عن هيولاه صورة المائية ، ويحصل لها صورة الهوائية ، والقسم الأول كما لا يخفى عليك ، يحصل فيه الجوهر الذى للأول بعينه فى الثانى ، والقسم الثانى لا يحصل الجوهر الذى فى الأول بعينه فى الثانى ، بل جزء منه ويفسد ذلك الجوهر .

ولما كان فى أول القسمين جوهر ما هو أقدم موجوداً فيما هو أشد تأخراً كان هو بعينه ، أو هو بعض منه ، وكان الثانى هو مجموع جوهر الأول وكمال مضاف إليه ، ولما كان قد علم فيما سلف أن الشىء المتناهى الموجود بالفعل لا يكون له أبعاض بالفعل كانت أبعاضاً مقدارية أو معنوية لها تراتيب غير متناهية ، فقد استغنينا بذلك عن أن نشتغل ببيان أنه هل يمكن أن يكون موضوع من هذا القبيل قبل موضوع بلا نهاية، أو لا يمكن.

وأما الثانى من القسمين فإنه من الظاهر أيضاً وجوب التناهى فيه ، لأن الأول إنما هو بالقوة الثانى لأجل المقابلة التى بين صورته وبين صورة الثانى ، وتلك المقابلة تقتصر فى الإستحالة على الطرفين بأن يكون كل واحد من الأمرين موضوعاً للآخر ، فيفسد

---

(٣) والثانى أن : والثانى بأن ـه ، د ، ص ، ط ، م || فى : ساقطة من ـه ، ص ، م || أن يتحرك : أنه متحرك ، ص ، م ؛ أنه يتحرك ـه ، ط (٤) صورته : صورة ـه ، ص ، ط (٥) بمعنى : لمعنى د (٦) الثانى : الباقى ـه ، ساقطة من ب ، ص ، ط (٧) لما : له ـه ، ص ، ط (٨) فى الثانى : للثانى د ، ـه ، م ، ص (٩) أول : ساقطة من م || هو : ساقطة من ط || كان : كأنه ب (١٠) وكان : كان ـه ، ص ، ط | هو مجموع : مجموع ب || مضاف : يضاف ـه (١٢) تراتيب : ترتيب ب ، ـه ، د ، ص ، ط || فقد استغنينا : وقد استغنى ب || عن : من ـه ، د || نشتغل : استعمل د (١٣) أنه : ذاته د (١٥) بين (الثانية) : ساقطة من م (١٦) بأن يكون : أى يكون ب ، ص ، م ؛ أى أن يكون ـه ، د .

هذا إلى ذاك ، وذاك إلى هذا ، فحينئذ بالحقيقة لا يكون أحدهما بالذات متقدما على الآخر ، بل يكون تقدمه عليه بالعرض ، أى باعتبار الشخصية دون النوعية ، ولهذا ليس طبيعة الماء أولى بأن تكون مبدأ للهواء من الهواء للماء ، بل هما كالمتكافئين فى الوجود . وأما هذا الشخص من الماء فيجوز أن يكون لهذا الشخص من الهواء ، ولا يمنع أن يتفق أن لا يكون لتلك الأشخاص نهاية أو بداية .

وليس كلامنا ههنا فيما هو بشخصيته مبدأ لا بنوعيته ، وفيما هو بالعرض مبدأ لا بالذات ، فإنا نجوز أن تكون هناك علل قبل علل بلا نهاية فى الماضى والمستقبل ، وإنما علينا أن نبين التناهى فى الأشياء التى هى بذواتها علل ، فهذا هو الحال فى ثانى القسمين ، بعد أن نستعين أيضا بما قيل فى الطبيعيات . والقسم الأول هو الذى هو بذاته علة موضوعية ، ولا ينعكس فيصير الثانى علة للأول ، فإن الثانى لما كان عند الاستكمال ، والأول عند الحركة إلى الاستكمال ، لم يجز أن تكون حركة إلى الاستكمال بعد حصول لاستكمال ، كما يجوز أن يكون الاستكمال بعد الحركة إلى الاستكمال ، فجاز رجل من صبى ولم يجز صبى من رجل .

---

(١) ذاك : ذلك د || وذاك : وذلك د || فحينئذ : حينئذ ب (٣) الماء : المياه ب ، د ، م || للماء بل : بل للماء د (٥) ولا يمنع : ولا المنع د (٦) بشخصيته : لشخصيته ب ، د ؛ لشخصية جـ ، ص ، ط || لا بنوعيته : لا لنوعية جـ ، ص ، ط : لا لنوعيته م (٧) فإنا نجوز : فإنه يجوز د || يكون : يقع ب ، جـ ، ص ، ط || والمستقبل : أو المستقبل د ، ص ، ط ، م (١٠) موضوعية : موضوعة د || كان : ساقطة من م (١١) حركة : الحركة ب ، ص ، ط ، م (١٢) كما يجوز : وكما يجوز د .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى شكوك تلزم ما قيل وحلها

ونحن فقد آثرنا فى هذا البيان أن نحاذى المذكور منه فى التعليم الأول فى المقالة الموسومة بألف الصغرى ، ثم على هذا الموضوع شكوك يجب أن نوردها ثم نتجرد لحلها.

فمن ذلك ، أن لقائل أن يقول : إن المعلم الأول لم يستوف القسمة فى كون الشىء من شىء آخر ، لأنه ذكر ذلك على وجهين :

أحدهما ، كون الشىء عن آخر يضاده ، و بالجملة الكون الذى على سبيل الاستحالة .

والثانى ، كون الشىء المستكمل عن المتحرك إليه والذى فى طريق الكون .

وهذا غير مستوف للقسمة ، لأن كل ما يكون عن الشىء يكون أولا على وجهين ، وهو أنه لا يخلو :

إما أن يكون الأول المكون منه هو على وجود ذاته لم يبطل منه شىء ، ولم يفسد إلا معنى الاستعداد أو ما يتعلق به .

و إما أن يكون الأول إنما أمكن أن يكون منه الثانى بزوال شىء من الأول .

والقسم الأول لا يخلو :

أن يكون عنه الشىء ، وقد كان مستعداً فقط ، لخرج إلى الفعل دفعة من غير سلوك .

أو يكون قد كان مستعداً فقط لخرج إلى الفعل بحركة متصلة كان فيها بين الاستعداد الصرف و بين الاستكمال الصرف .

---

(٢) فصل : ساقطة من د ، م (٣) فى . . . وحلها : ساقطة من م || وحلها : وحل لهـ د (٤) فى التعليم : فى تعليم ط (٦) لقائل : القائل د (٨) عن : + شىء حـ ، ص ، ط (٩) الشىء : ساقطة من م (١٠) للقسمة : القسمة ب || الشىء يكون أولا : الشىء أولا د (١٢) شىء : ساقطة من ط (١٣) أو ما يتعلق : وما يتعلق حـ ، ص ، ط (١٤) أمكن : يمكن حـ ، ص ، م ؛ يكون ط || منه الثانى : من الأول ب || من : عن حـ ، د ، م (١٥) لا يخلو : + أما ب ، حـ ، د ، ص ، ط (١٦) سلوك : شكوك م (١٧) يكون قد : ساقطة من م || لخرج : وخرج ب .

فيكون الكائن فى القسم الأول ينسب أنه كان عن حالة واحدة ، كقولنا : كان عن الجاهل بأمر كذا عالم .

والكائن فى القسم الثانى ينسب أنه كان تارة عن حالة ما الكا ، كقولنا كان من الصبي رجل ، وتارة عن حالة مستعدا فقط كقولنا : كان عن المنى رجل ، فإن اسم الصبي هو للمستعد أن يستكمل رجلا ، وهو فى السلوك ، واسم المنى للمستعد أن يكون إنسانا لا بشرط أن يكون فى السلوك .

فقد ترك المعلم الأول من الأقسام ما كان استكمالا ، وكان الكون منه غير منسوب إلى الحركة نحو الاستكمال .

وأيضا فإنه ليس كل خروج عن استعداد صرف إلى فعل استكمالا ، فإن النفس تعتقد الرأى الخطأ فيخرج إلى الفعل فيه من القوة ، ويكون ليس على سبيل الاستكمال ، ولا أيضا على سبيل الاستحالة .

وأيضا فإن العناصر تتكون منها الكائنات فتكون مستحيلة عند الامتزاج غير فاسدة فى صورها الذاتية على ما علمت ، فيكون المزاج غير كائن فيها لزوال ضد المزاج بل عدمه فقط ، فيكون هذا القسم ليس هو من القسم الذى مثل له بكون الهواء من الماء ، وذلك لأن العناصر لا تفسد فى أنواعها عند المزاج بل تستحيل ، ولا من القسم الذى مثل له بكون الرجل من الصبي ، لأنه كان لا ينعكس ، فلا يكون الصبي بفساد الرجل ، وههنا ينعكس فيكون من الممتزج شىء عنه امتزج بعد فساد المزاج .

وأيضاً فإنه إنما تكلم لا على الموضوع ، بما هو الموضوع، بل بما يدل عليه لفظ الكون من الشىء ، ومعلوم أن هذا لا يقال الكل نسبة للتكون إلى موضوعه ، فإن ما كان من

---

(١) ينسب : + إلى ـ ، ص ، ط (٢) كذا : + كان م (٣ — ٤) من الصبي . . . كقولنا كان : ساقطة من م (٤ — ٥) هو للمستعد : هو هو المستعد ط (٥) يستكمل . . . للمستعد ساقطة من ب (٦) السلوك : المسلوك م (٧ — ٩) وكان الكون منه . . . استكمالا : ساقطة من م (١٣) فيكون المزاج : ويكون الامتزاج ـ (١٦) لا ينعكس : ينعكس ب || فلا يكون : ولا يكون ب ، ـ ، ص ، ط ، م (١٧) عنه : عند ـ ، ص ، ط || امتزج : امتزاج ـ ، د ، ص ، ط ، م (١٨) تكلم : يتكلم ط || لفظ : لفظة ب ، د ، م || للكون : للكون ب (١٩) هذا : هذه م || موضوعه : موضوعاته د .

المستعدات التى يكون منها الشىء بالاستكمال لا اسم له من جهة ما هو مستعد، ولا يلحقه تغير عن حالته التى له قبل الخروج إلى الفعل، فلا يقال إن الشىء كان منه ، فلا يقال كان من الإنسان رجل ، ولكن من الصبى ، لأن الصبى اسم له من جهة ما هو ناقص ، ولأنه لا يتم إلا باستحالات أيضا فى طريق السلوك ، فكأنه لما سمى كان له معنى يدل عليه لاسم يزول عنه عند الخروج إلى الفعل؛ كأنه ما لم يتوهم فيه زوال أمر ما، كان له بسببه استحقاق الاسم ، لم يقل إنه يكون منه شىء ، فيعرض من هذا أن تكون مالا يسمى فيه نسبة الكائن إلى الموضوع غير داخل فى هـذه القسمة ويعرض منه أن تكون النسبة إلى الموضوع بالعرض لا الذى بالذات ، لأن الصبى بما هو صبى لا يجوز أن يصير رجلا ، حتى يكون هو صبيا ورجلا ، بل يفسد المعنى المفهوم من اسم الصبى حتى يصير رجلا فيكون الكون من الصبى آخر الأمر بمعنى بعد ويكون أيضاً إنما يتكلم على الموضوعات التى بالعرض .

وأيضاً فإنه لا يخلو :

إما إن يكون الماء إذا كان منه الهواء عنصراً له بوجه ما .

أو لا يكون .

فإن لم يكن فالاشتغال بذكره باطل .

وإن كان فليس يجب إذا كان الهواء يستحيل فى كيفيته الفاعلة إلى المائية ، فيصير عنصراً له أن لا يستحيل فى كيفية أخرى ، فيصير عنصراً لشىء آخر ، مثلا فى رطوبته فيصير عنصراً للنار من غير أن يرجع ماء ، ثم كذلك النار فى كيفية أخرى غير مقابلة للتى فيها استحال إليها الهواء فتكون العلل المادية تذهب إلى غير نهاية ، من غير أن ترجع ، فإذن

---

(١) ولا يلحقه : أو لا يلحقه ب ، د ، م (٣) له : للشىء ب ، حـ ، د ، ص ، م

(٤) باستحالات : بالاستحالات د ، ص ، حـ ، ط (٥) عنه : ساقطة من م || ما : ساقطة من د

(١٥) فالاشتغال : فاشتغال ط (١٦) وإن : فإن د || كيفيته : كيفية د ؛ الكيفية ط (١٧) أن : أمن د (١٩) إلى : ساقطة من ب || نهاية : النهاية ب ، حـ ، د ، ص ، ط .

لم يتبين من وضعه أنه يجب أن يرجع لا محالة ، بل بان إمكان الرجوع ، ويتعلق بذلك إمكان التناهى ، فليس ذلك مطلوبه ، بل مطلوبه وجوب التناهى .

وللشرع الآن فى حل هذه الشكوك فنقول : الأولى أن يكون كلام المعلم الأول ، إنما هو فى مبادئ الجوهر — بما هو جوهر — لا بما هو جوهر معروض له ما لا يقوم جوهريته، ولا أيضاً يكمله ، فيكون كلامه فى كون الجوهر من عنصره ، أو من موضوع له ، إما على سبيل كون نوع الجوهر مطلقاً ، وأما على سبيل كون كمال نوع الجوهر .

والأولى أيضاً أن يكون كلامه فى الكون الطبيعى دون الصناعى ، وإذا كان كذلك كان العنصر جزءاً ذاتياً فى وجود الكائن وأيضاً فى وجود المتكون منه، لست أعنى بالذاتى أنه يكون ضروريا لوجود المركب منه ومن غيره ، فإن هذا أيضاً موجود للعنصر فى الأكوان غير الذاتية ، مثل العنصر فى الجسم الأبيض .

ولكن أعنى بالذاتية أن يكون كون العنصر جزءاً أمراً ذاتياً له، فلا يقوم ذلك العنصر بالفعل إلا أن يكون جزءاً لذلك الشىء أو لما الشىء كما له الطبيعى، إذ يكون جزءاً لجوهر أو لآخر ، حكمه حكمه ، لا أن يكون العنصر يقوم دون ذلك ، ثم عرض له أن صار جزءاً من مركب منه ومن عرض فيه ليس هو مقوماً له ولا مكملا لما يقومه ، فيكون كونه جزءاً هو ذاتى بالقياس إلى المركب ، وليس ذاتياً بالقياس إلى ذاته، بل يجب أن لا يعرى عن كونه جزءاً .

وإذا كان كذلك ، لم يخل الموضوع من أحد أمرين :

إما أن يكون متقوماً بهذا الشىء أو بآخر يقوم مقامه، فيكون قد كان فيه قبل حصول الصورة الحادثة فيه شىء آخر يقوم مقامها فى تقويمه إلا أنها لا تجتمع مع هذا ، فيكون

---

(١) إمكان : كان ط (٢) فليس : وليس م (٤) لا بما هو جوهر : ساقطة من م
(٥ — ٦) من عنصره . . . . نوع الجوهر : ساقطة من ط (٦) إما على سبيل كون : أما كون على سبيل ب || وأما : + كون ط || كون : ساقطة من ب || كمال نوع : نوع كمال د ، ص ، م
(٧) والأولى : + له د (٨) المتكون : المكون ب ، د (٩) أنه : أن د || لوجود : بالوجود د
(١١) يقوم : + من م (١٢) إذ يكون : أو أن يكون ـه ، أن يكون د ، أو يكون م || جزءا : جزء ـه ، ص ، ط (١٣) أو : + لأمر ط || لآخر : آخر ب ، د ، ص ، ط || حكمه حكمه : حكمه حكمها د ، ص ، ط ، م ، حكمه ـه (١٤) يقومه : يقوم منه ب (١٦) عن : من د ، م
(١٨) فيه : + فيكون فيه ـه ، ص ، ط (١٩) الصورة : الصور د .

قد كان حصل من العنصر ومن ذلك الشيء جوهر ، فلما كان الثانى فسد ذلك الجوهر المركب ، وهذا أحد القسمين .

وإما أن يكون العنصر قد يقوم لا بهـــذا الشيء الذى حدث ، ولكن بصورة غير مستكملة فيما هو بالطبع ، ولكنها قد حصلت بحيث يقوم المادة فقط ، ولم يحصل الأمر الذى هو علة غائية لهذه الصورة بالطبع ، فيكون الجوهر قد حصل ولم يحصل كاملا بالطبع ، وإذا كان ذلك الكمال كمالا له بالطبع ، والقوة الطبيعية مبدأ الحركة إلى الكمال الذى بالطبع فيلزم ضرورة أن لا يكون هذا الشيء موجوداً على سلامته الطبيعية زماناً لا عائق له فيه وهو غير متحرك بالطبع إلى ذلك الكمال ؛ فإذن يلزم ضرورة فى هـــذا القسم أن يكون المستعد متحركا إلى الكمال .

فقد ظهر إذن أن جميع أصناف كون الجوهر الذى بحسب هذا النظر هو داخل تحت أحد هذين القسمين ضرورة ، وكذلك جميع أصناف ما هو كون الشيء عن شيء يكون ذلك القابل فى كليهما جزءاً ذاتياً باعتباره فى نفسه ، وباعتباره بالقياس إلى المركب .

وليس لقائل ، أن يقول : إنه يجوز أن تكون القوة الطبيعية لا تحرك إلى كمالها لإعواز معين من خارج أو عائق مانع .

مثال الأول فقدان ضوء الشمس فى الحبوب والبذور ؛ ومثال الثانى الأمراض المذبلة .

فالجواب عن ذلك أن كلام المعلم الأول ليس فى الذى يكون لا محالة يتحرك بالفعل ، بل فى الذى لو لم يكن عائق لطبيعته ، وكانت الأسباب الطبيعية المعاضدة بالطبع لطبيعته موجودة ، كان متحركا إلى الكمال وكان فى طريق السلوك .

(١) كان (الأولى) : + قد حـ ، د ، ط (٣) ولكن : لكن م || غير : ساقطة من م
(٦) كمالا له : ساقطة من د (٨) متحرك : متحركة د ، ط || ضرورة : ساقطة من ط (١١) ما هو : ما يكون حـ ، ص ، ط (١٣) تكون : ساقطة من د || القوة الطبيعية : قوة الطبيعة د ، ط || لا تحرك : لا تتحرك د ، ط ، م (١٤) معين : معنى حـ ، ص ، ط ، م || من : ساقطة من حـ ، ص ، ط (١٨) يكن : + له ا
(١٩) كان : وكان ب .

فقد ظهر إذن أن سائر الأقسام غير مقصودة فى هذا البحث إلا القسم المذكور ، بل هذا الحكم غير صحيح فى سائر الأقسام ؛ فانه يجوز فى غير كون الجوهر إذا فرضنا موضوعاً مبتدأ أن لا يزال يكتسب استعداداً بعد استعداد لأمور عرضية من غير أن يتناهى؛ كالخشب فإنك كلما شكلته بشكل استعد بذلك لأمر ، و إذا خرج استعداده إلى الفعل، استعد لأمر آخر ، وكذلك النفس فى إدراك المعقولات ، ويشبه أن تكون الاستحالات الطبيعية لا يمنع فيها هذا المعنى .

وأما الشبهة المذكورة فى كون الأشياء من العناصر ، وأنه ليس على أحد القسمين ، فلها يظهر أيضاً مما قد قيل ؛ وهو أن العنصر مفردا ليس مستعداً لقبول الصور الحيوانية والنباتية ، بل يحصل له ذلك الاستعداد بالكيفية التى يحدث فيه بالمزاج ، والمزاج يحدث فيه لا محالة استحالة ما فى أمر طبيعى له ، وإن لم يكن مقوماً ؛ فتكون نسبته إلى صورة المزاج من القسم الذى يكون بالاستحالة ، و إذا حصل فيه المزاج كان قبول صورة الحيوانية له استكمالا لذلك المزاج ، و يحرك الطبع به إليه ؛ فتكون نسبته إلى صورة الحيوانية نسبة الصبى إلى الرجل ؛ فلذلك ليست تفسد الصورة الحيوانية إلى أن تصير مجرد مزاج ، كما لا يكون الصبى من الرجل ، و يفسد المزاج إلى موجب الصورة البسيطة ، كما يستحيل الماء إلى الهواء ، وليس الحيوان عنصراً لجوهر العناصر ، بل يستحيل إليها من حيث هى بسيطة .

فيكون إذن الامتزاج والبساطة يتعاقبان على الموضوع . والبساطة ليست تقوم جوهر العناصر ولكن تكمل طبيعة كل واحد منها ، من حيث هو بسيط ، فتكون النار ناراً صرفة فى الكيفية التى فيها ، اللازمة لصورتها وكذلك الماء . وكذلك كل واحد من العناصر ؛ فإذن كون الحيوان يتعلق بكونين ، ولكل واحد منهما حكم يخصه من وجوب التناهى ، فهو داخل أيضاً فى القسمين المذكورين .

(٢) الجوهر : الجواهر حـ ، د ، ص ، ط ، م (٥) المعقولات : المعلومات حـ ، د ، ص ، م
(٧) على : ساقطة من د (٨) يظهر : ساقطة من د || الصور : الصورة حـ ، ص ، ط ؛ صورة د ، م
(١١) الحيوانية : + التى د (١١ — ١٢) المزاج من القسم . . . نسبته إلى صورة ساقطة من م
(١٢) نسبته : نسبة د (١٣) ليست : ليس ب ، حـ ، د ، ص ، ط || الصورة : صورة ب ، حـ ، د ، ص (١٤) يستحيل : فيستحيل د (١٥) وليس : فليس ص ، ط (١٨) بسيط : بسيطة د .

وأما الشبهة التى تعرض من جهة أنه إنما أخذ من العناصر ما جرت به العادة بأن يقال : إن الشيء منه دون ما لم تجر به العادة ، فالجواب عن تلك الشبهة هو أنه ليس تتغير أحكام الأشياء من جهة الأسماء ، ولكن يجب أن يقصد المعنى ، فلنقصد ولنعرف الحال فيه فنقول :

إن العنصر أو الموضوع الذى يكون منه الشيء إذا كان يتقدمه فى الزمان ، فإن له من جهة تقدمه له خاصية لا تكون مع حصوله له ، وهى الاستعداد القوى ، وإنما يكون الجوهر منه لأجل استعداده لقبول صورته . وأما إذا زال الاستعداد بالخروج إلى الفعل وجد الجوهر وكان محالا أن يقال إنه متكون منه .

فإذا لم يكن له من جهة الاستعداد اسم ، بل أخذ له اسمه الذى لذاته الذى يكون له أيضاً عندما لا يجوز أن يكون منه شيء ، لم يكن هو الاسم الذى يتعلق بمعناه التكون . فإن لم يكن له من جهة الاستعداد اسم ، لم يمكن أن يقال باللفظ وإن كان المعنى حاصلا فى الوجود ، وإذا كان المعنى الذى يكون للمسمى حاصلا فى غير المسمى كان حكمه فى المعنى حكم ذلك ، وإن كان عدم الاسم يمنع أن يكون حكمه فى اللفظ حكم ذلك .

فإذا أخذنا القول الذى يكون لذلك الاسم لو كان موضوعاً أمكننا حينئذ أن نقول فى كل شيء : إنه يكون من عنصره ؛ مثلا أمكننا أن نقول : إن النفس العاقلة تكون من نفس جاهلة مستعدة للعلم ، إلا أن تمنع استعمال لفظ يكون فيما خلا التكون الذى فى الجوهر . فلا يجوز أن نقول فى النفس العاقلة : إنها كانت من نفس مستعدة للعلم ؛ ولكن يجوز لا محالة فى الجواهر ، وكلامنا فيها . على أنه فيما أحسب لا يختلف هذا الحكم فى الجواهر مع ذواتها ، وفى الجواهر مع أحوالها .

(١) أن : أن د (١ — ٢) أن يقال . . . تجر به العادة : ساقطة من ح ، ص ، ط ، م (٣) ولكن : لكن د || ولنعرف : ولنتعرف ب ، م (٥) أو الموضوع : أو أن الموضوع د (٦) له : ساقطة من ح ، د ، ص ، ط (٧) تكون : يكون د ، م (١٠) شيء : يشيء د (١١) له : ساقطة من د (٩ — ١١) بل أخذ له . . . الاستعداد اسم : ساقطة من م (١٢) وإن : وإذا د ، م || كان : ساقطة من م (١٣) يكون : ساقطة من د (١٥) العاقلة : العالمة ب ، د ، م (١٦) تمنع : يمنع د (١٧) العاقلة : العالمة ب ، ح ، د ، ص || من نفس : ساقطة من م (١٨ — ١٩) الجواهر مع ذواتها : الجواهر ذواتها ب ، د ، ص ، ط ، م .

وأما قول هذا القائل: إن هذا يكون كوناً من الشيء بمعنى بعد، فليس إذا كان بمعنى بعد كيف كان، لم يكن الكون الذى نقصده، فإنه لا بد فى كل كون عن شيء أن يكون الكائن بعد ما عنه كان، إنما الذى يزيفه المعلم الأول ولا يتعرض له هو أن لا يكون هناك معنى غير البعدية، مثل المثل الذى يضربه ويشرحه. وأما إذا كان من الشيء بمعنى أن كان بجسمه، بأن بقى له من جوهره الذى كان أولا ما هو أيضاً من جوهر الثانى لم يكن بمعنى بعد فقط، وكان الذى كلامنا فيه .

وأما قول هذا القائل: إنه تكلم فى العنصر الذى بالعرض دون العنصر الذى بالذات، فقد وقعت فيه مغالطة، بسبب أن العنصر للكون ليس هو بعينه العنصر للقوام فى الاعتبار، وإن كان هو هو بالذات، فإن العنصر بالذات للكون هو ذات مقارنة للقوة، والعنصر بالذات للقوام هو ذات مقارنة الفعل، وكل واحد منهما هو عنصر بالعرض لما ليس هو عنصراً له بالذات، وكلامه فى العنصر الذى للكون، لا فى الذى للقوام، فيكون إنما أخذ العنصر بالعرض لو أخذ العنصر الذى للكون مبدأ للقوام، فإن الصبى ليس عنصراً لقوام الرجل ولا يكون منه قوام الرجل، ولكنه عنصر لكون الرجل ويكون منه كون الرجل .

فإن قال قائل: إن المعلم الأول إنما يتكلم فى مبادئ الجوهر مطلقاً، فلم أعرض عن العنصر الذى للجوهر فى قوامه، مثل موضوع السماء، واقتصر على العنصر الذى للجوهر فى كونه .

فالجواب عن ذلك أن عنصر قوامه جزء منه، وهو معه بالفعل، ولا يشكل تناهى الأمور الموجودة بالفعل فى شيء متناه موجود بالفعل. على أن من بلغ أن يتعلم هذا العلم،

---

(١) قول هذا القائل : قول القائل حـ، ص، ط | هذا : ساقطة من د (٢) الذى : ساقطة من ب | فى : + كون م (٣) أن لا يكون : أنه لا يكون د (٤) معنى : بمعنى م (٥) من جوهره : فى جوهره ط (٦) وكان : فكان حـ، د، ص، م (٨) مغالطة : المغالطة حـ، د، ص، ط، م | للكون : للكون د (٩ — ١٠) للقوة ... هو ذات مقارنة : ساقطة من حـ، ص، ط (١٠) مقارنة : مقارنة حـ، ص، ط | بالفعل : بالفعل حـ، د، ص، ط (١١) وكلامه : وكلامنا د (١٢) أخذ العنصر : أخذ للعنصر د (١٣) ولا يكون منه قوام الرجل : ساقطة من ط (١٨) أن : لأن ب، حـ، ط، م، د | عنصر : العنصر د | وهو : هو م (١٩) على أن من : على من ب، حـ، ص، ط

ووقف على سائر ما سلف فيما يشكل عليه من أمر تناهى العلل ولا تناهيها أنه هل يمكن أن يكون كذلك فى العناصر التى بالقوة واحداً بعد آخر متناهية بالقرب والبعد .

وأما الشك الآخر فى حديث الماء والهواء فحله سهل على من وقف على كلامنا فى العناصر ، حيث تكلمنا فى الكون والفساد ، على أن الكلام ههنا فى كون الشىء من الشىء بالذات ، وكل تغير من الذى بالذات فهو فى مضادة واحدة مقتصر عليها ، فيكون الذى كان عنها بالذات يفسد إليها ضرورة ، وفى الأخرى كذلك ، فتكون جملة التغيرات محصورة ، وكل طبقة منها منحصرة على طرفين ترجع بأحدهما على الآخر ، فقد انحلت جميع الشبه المذكورة .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

فى إبانة تناهى العلل الغائية والصورية وإثبات المبدأ الأول مطلقاً ، وفصل القول فى العلة الأولى مطلقاً ، وفى العلة الأولى مقيداً ، وبيان أن ما هو علة أولى مطلقة علة لسائر العلل .

وأما تناهى العلل الغائية فيظهر لك من الموضع الذى حاولنا فيه إثباتها وحللنا الشكوك فى أمرها ، فإن العلة الغائية إذا ثبت وجودها ثبت تناهيها ، وذلك لأن العلة التمامية هى التى تكون سائر الأشياء لأجلها ، ولا تكون هى من أجل شئ آخر ، فإن كان وراء العلة التمامية علة تمامية كانت الأولى لأجل الثانيـــة ، فلم تكن الأولى علة تمامية ،

---

(١) فيما : وبما حـ ، ص ، ط || عليه من أمر : عليه أمر م || ولا تناهيها : وغير تناهيها حـ ، ص ، ط (٢) كذلك : لذلك ب || واحدا : واحد ب ، حـ ، ص ، ط ، م || بعد : قبل ط (٣) الشك : الشبهة ب ، ط || الآخر : الأخير حـ ، ص ؛ الأخيرة ب ؛ الأخرى ط || حديث : حيث د || فحله : فحلها ب ، حـ ، د ، ط (٤) الكلام : كلاما ط (٥) تغير : تغيره د ؛ تغيير م || مقتصر : مقتصرا ب ، د ، ط ، م (٦) كذلك : لذلك ب || التغيرات : التغييرات ب ، ط ، م (٧) الآخر : الأخيرة م || انحلت : انحل ب ، م (٨) الشبه : الشبهة حـ (١٠) فصل : ساقطة من د (١١) الغائية : الداعية م (١٣) أن : ساقطة من د || أولى : الأولى ب ، حـ ، ص ، ط || مطلقة : مطلقا م || علة : علته م (١٥) فى : ساقطة من د (١٦) سائر : جميع حـ ، د ، م ؛ جميع سائر ص || ولا تكون هى من : وتكون هى لا من حـ (١٧) فلم : ولم ط .

وقد فرضت علة تمامية فإذا كان كذلك فمن جوز أن تكون العلل التمامية تستمر واحدة بعد أخرى ، فقد رفع العلل التمامية فى أنفسها ، وأبطل طبيعة الخير التى هى العلة التمامية، إذ الخير هو الذى يطلب لذاته ، وسائر الأشياء تطلب لأجله ؛ فإذا كان شئ يطلب لشئ آخر كان نافعاً لاخيراً حقيقيا ، فقد اتضح أن فى إيجاب لا تناهى العلل التمامية رفعَ العلل التمامية ، فإن من جوز أن وراء كل تمام تماماً فقد أبطل فعل العقل ، فإنه من البين بنفسه أن العاقل إنما يفعل ما يفعل بالعقل ؛ لأنه يؤم مقصوداً وغاية ؛ حتى إنه إذا كان فاعل ما منا يفعل فعلا وليس له غاية عقلية، قيل إنه يعبث ويجازف ويفعل لا بما هو ذو عقل، ولكن بما هو حيوان، وإذا كان هذا هكذا فيجب أن تكون الأمور التى يفعلها العاقل بما هو عاقل محدودة ، تفيد غايات مقصودة لأنفسها ، وإذا كان الفعل العقلى لا يكون إلا محدود الغاية ، وليس ذلك للفعل العقلى من جهة ما هو فعل عقلى ، بل من جهة ما هو فعل يؤم به الفاعل الغاية ، فهو إذن كذلك من جهة ما هو ذو غاية ، فإذن كونه ذا غاية يمنع أن يكون لكل غاية غاية ؛ فظاهر أنه لا يصح قول القائل : إن كل غاية وراءها غاية ، وأما الأفعال الطبيعية والحيوانية ، فقد علم أيضاً فى مواضع أخرى أنها لغايات .

وأما العلة الصورية للشئ فيفهم عن قريب تناهيها بما قيــل فى المنطق ، وبما علم من تناهى الأجزاء الموجودة للشئ بالفعل على ترتيب طبيعى ، وأن الصورة التامة للشئ واحدة ، وأن الكثير يقع منها على نحو العموم والخصوص ، وأن العموم والخصوص يقتضى الترتيب الطبيعى ، وماله ترتيب طبيعى فقد علم تناهيه ، وفى تأمل هذا القدر كفاية وغنية عن التطويل .

---

(١) ولقد فرضت علة تماميــة : ساقطة من م || فرضت : + أنه د || علة : علته د || جوز : زعم د (٢) أخرى : واحدة ط || فى : ساقطة من ص ، ط || أنفسها : تمسهاد || العلة : العلة د (٤) حقيقيا : ساقطة من م (٥) أن : + يكون ص (٦) إنما يفعل : ساقطة من د ، ط || ما يفعل : بالفعل ص || وغاية : + مقصود || إنه : إن ح ، م ، ح ؛ ساقطة من ب || إذا كان : كل د ، م (٧) يفعل : + الى د || ويجازف : ساقطة من ب (٩) عاقل : فاعل د (١٠ — ١١) بل من جهة ما هو فعل : ساقطة من ح ، ص ، ط (١٢) لكل غاية غاية : لكل غاية د || (١٣) وأما : فأما ، م || أيضا : ساقطة من م || فى : من د || لغايات : الغايات ح ، ط ، ص ، م (١٦) منها : فيها ح ، د ، ص ، ط ، م (١٧) علم : عرف ص ، عرفت ح || وفى تأمل : وبتأمل ح ، م .

ونبتدئ فنقول: إذا قلنا مبدأ أول فاعلي، بل مبدأ أول مطلق فيجب أن يكون واحدا. وأما إذا قلنا علة أولى عنصرية، وعلة أولى صورية، وغير ذلك، لم يجب أن تكون واحدة وجوب ذلك في واجب الوجود، لأنه لا تكون ولا واحد منها علة أولى مطلقا، لأن واجب الوجود واحد، وهو في طبقة المبدأ الفاعلي. فيكون الواحد الواجب الوجود هو أيضا مبدأ وعلة لتلك الأوائل.

فقد بان من هذا ومما سلف لنا شرحه، أن واجب الوجود واحد بالعدد، وبان أن ما سواه إذا اعتبر ذاته كان ممكنا في وجوده، فكان معلولا، ولاح أنه ينتهي في المعلولية لا محالة إليه، فإذن كل شيء إلا الواحد الذي هو لذاته واحد، والموجود الذي هو لذاته موجود، فإنه مستفيد الوجود عن غيره، وهو أيس به، وليس في ذاته؛ وهذا معنى كون الشيء مبدعا أي نائل الوجود عن غيره، وله عدم يستحقه في ذاته مطلق، ليس إنما يستحق العدم بصورته دون مادته، أو بمادته دون صورته، بل بكليته، فكليته إذا لم تقترن بإيجاب الموجد له، واحتسب أنه منقطع عنه وجب عدمه بكليته، فإذن إيجاده عن الموجد له بكليته، فليس جزء منه يسبق وجوده بالقياس إلى هذا المعنى، لا مادته ولا صورته، إن كان ذا مادة وصورة.

فالكل إذن بالقياس إلى العلة الأولى مبدع، وليس إيجاده لما يوجد عنه إيجادا يمكن العدم ألبتة من جواهر الأشياء بل إيجادا يمنع العدم مطلقا فيما يحتمل السرمد، فذلك هو الإبداع المطلق، والتأييس المطلق ليس تأييسا ما، وكل شيء حادث عن ذلك الواحد، وذلك الواحد محدث له إذ المحدث هو الذي كان بعد ما لم يكن، وهذا البعد إن كان زمانيا سبقه القبل وعدم مع حدوثه، فكان شيء هو الموصوف بأنه قبله، وليس الآن،

(١) إذا: فإذا م || مطلق: ساقطة من ط (٢) أولى عنصرية وعلة: ساقطة من د || لم يجب: فلم يجب ب، ط (٣) في واجب: في الواجب ب، د، م || لأنه: ولأنه د || ولا واحد: ولا واحدا حـ، ص، ط (٤) واجب: الواجب ب، م (٥) أيضا مبدأ وعلة: مبدأ أيضا ب، حـ، د، م؛ علة أيضا ص (٦) أن: ساقطة من حـ، ص، ط (٧) ذاته: بذاته ط (٨) هو: ساقطة من م (٩) الوجود: للوجود حـ، ص، ط || وليس: ليس ب، م: أيس حـ، ص، ط (١١) بصورته: فصورته م || بمادته: مادته د، م || بكليته: بكلية حـ، د، ص، ط (١٢) فكليته: وكلية حـ، ص، ط؛ وكليته م؛ لكليته د || تقترن: تقترن ب، حـ، ص، ط (١٤) ولا صورته: وصورته م (١٦) إيجادا: إيجاد ب || فذلك: فلذلك ب، حـ، د، م (١٧) ليس: ساقطة من د (١٩) فكان شيء: فكان للشيء ط، وكان شيء ص || قبله: + زمانا ص، ط.

لم يكن يتهيأ أن يحدث شيء إلا وقبله شيء آخر يعدم بوجوده ، فيكون الإحداث عن الليس المطلق وهو الابداع باطلا لا معنى له بل البعد الذى ههنا هو البعد الذى بالذات ، فإن الأمر الذى للشيء من تلقاء نفسه قبل الذى له من غيره ، وإذا كان له من غيره الوجود والوجوب فله من نفسه العدم والامكان ، وكان عدمه قبل وجوده ، ووجوده بعد عدمه قبلية وبعدية بالذات ؛ فكل شيء غير الأول الواحد فوجوده بعد ما لم يكن باستحقاق نفسه .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

فى الصفات الأولى للمبدأ الواجب الوجود

فقد ثبت لك الآن شيء واجب الوجود، وكان ثبت لك أن واجب الوجود واحد ، فواجب الوجود واحد لا يشاركه فى رتبته شيء ، فلا شيء سواه واجب الوجود ، وإذ لا شيء سواه واجب الوجود ، فهو مبدأ وجوب الوجود لكل شيء ، ويوجبه إيجابا أوليا أو بواسطة ، وإذا كان كل شيء غيره فوجوده من وجوده فهو أول . ولا نعنى بالأول معنى ينضاف إلى وجوب وجوده حتى يتكثر به وجوب وجوده ، بل نعنى به اعتبار إضافته إلى غيره .

واعلم أنا إذا قلنا بل بينا أن واجب الوجود لا يتكثر بوجه من الوجوه ، وأن ذاته وحدانى صرف محض حق ، فلا نعنى بذلك أنه أيضا لا يسلب عنه وجودات ، ولا تقع

---

(٢) الذى بالذات : بالذات ب || الذى : التى د || غيره : غيره (٣) قبل : + الابداع ح (٥) فكل : وكل ح ، ط || فوجوده : موجود ب ، ح ، ص ، ط ، م || يكن : + موجودا ب ، ح ، ص ، ط ، م (٨) فصل : ساقطة من د (٩) فى الصفات الأولى : فى الصفات الأول ح ، فى صفات الأول ص || الواجب : لواجبهم (١٠) الآن : ساقطة من م (١١) فواجب الوجود واحد : ساقطة م ، د ، م (١٢) وجوب : الوجوب د || الوجود لكل : وجوده كل ب ، د ، ص ، ط ، م . (١٤) ينضاف : مضاف ب .

له إضافة إلى موجودات ، فإن هذا لا يمكن . وذلك لأن كل موجود فيسلب عنه أنحاء من الوجود مختلفة كثيرة ، ولكل موجود إلى الموجودات نوع من الإضافة والنسبة ، وخصوصا الذى يفيض عنه كل وجود ، لكنا نعنى بقولنا إنه وحدانى الذات لا يتكثر أنه كذلك فى ذاته ، ثم إن تبعته إضافات إيجابية وسلبية كثيرة فتلك لوازم للذات معلولة للذات ، توجد بعد وجود الذات ، وليست مقومة للذات ولا أجزاء لها .

فإن قال قائل : فإن كانت تلك معلولة فلها أيضا إضافة أخرى ، ويذهب إلى غير النهاية .

فإنا نكلفه أن يتأمل ما حققناه فى باب المضاف من هذا الفن ، حيث أردنا أن نبين أن الإضافة تتناهى وفى ذلك انحلال شكه .

ونعود فنقول : إن الأول لا ماهية له غير الإنية ، وقد عرفت معنى الماهية، وبماذا تفارق الإنية فيما تفارقه فى افتتاح تبياننا هذا فنقول: إن واجب الوجود لا يصح أن يكون له ماهية يلزمها وجوب الوجود ، بل نقول من رأس : إن واجب الوجود قد يعقل نفس واجب الوجود ، كالواحد قد يعقل نفس الواحد ، وقد يعقل من ذلك أن ماهيته هى مثلا إنسان أو جوهر آخر من الجواهر،وذلك الإنسان هو الذى هو واجب الوجود، كما أنه قد يعقل من الواحد أنه ماء أو هواء أو إنسان وهو واحد .

وقد تتأمل فتعلم ذلك مما وقع فيه الاختلاف فى أن المبدأ فى الطبيعيات واحد أو كثير .

فبعضهم جعل المبدأ واحدا ، وبعضهم جعله كثيرا .

---

(١) أنحاء : أنحاءا د (٢) إلى : من د ، ص ، ط (٣) وحدانى : أحدى سا ، ص ، ط
(٤) وسلبية : أو سلبية م || فتلك : لوازم د (٥) وليست : ليست د || ولا أجزاء لها : والأجزاء لها د (٦) معلولة : + لها د (٩) وفى : بق د ، ق م (١٠) وبماذا : بماذا م (١١) فيما تفارقه فى افتتاح : ساقطة من د || افتتاح : ابتداء م || تبياننا : بياننا د (١٢) قد : ساقطة من ب
(١٤) وذلك : ذلك ب ، م (١٦) تتأمل فتعلم : بيناه د || فى : وفى سا (١٨) وبعضهم جعله : وجعل بعضهم د .

والذى جعله منهم واحدا فمنهم من جعل المبدأ الأول لا ذات الواحد ، بل شيئا هو الواحد ، مثل ماء أو هواء أو نار أو غير ذلك .

ومنهم من جعل المبدأ ذات الواحد من حيث هو واحد ، لا شيء عرض له الواحد ، ففرق إذن بين ماهية يعرض لها الواحد والموجود ، وبين الواحد والموجود من حيث هو واحد وموجود .

فنقول : إن واجب الوجود لا يجوز أن يكون على الصفة التى فيها تركيب حتى يكون هناك ماهية ما ، وتكون تلك الماهية واجبة الوجود ، فيكون لتلك الماهية معنى غير حقيقتها وذلك المعنى وجوب الوجود مثلا إن كانت تلك الماهية أنه إنسان ، فيكون أنه إنسان غير أنه واجب الوجود ، فحينئذ لا يخلو إما أن يكون لقولنا وجوب الوجود هناك حقيقة ، أو لا يكون ، ومحال أن لا يكون لهذا المعنى حقيقة ، وهى مبدأ كل حقيقة ، بل هى تؤكد الحقيقة وتصححها .

فإن كان له حقيقة وهى غير تلك الماهية ، فإن كان ذلك الوجوب من الوجود يلزمه أن يتعلق بتلك الماهية ولا يجب دونها ، فيكون معنى واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود يوجد بشيء ليس هو ، فلا يكون واجب الوجود ، من حيث هو واجب الوجود ، و بالنظر إلى ذاته من حيث هو واجب الوجود ليس بواجب الوجود ، لأن له شيئا به يجب ؛ وهذا محال إذا أخذ مطلقا غير مقيد بالوجود الصرف الذى يلحق الماهية ، وإذا أخذ لاحقا للماهية فإنه وإن كان قد يقارن ذلك الشيء فليست تلك الماهية البتة

(١ — ٣) لا ذات الواحد . . . . من جعل المبدأ : ساقطة من م (٢) أو نار : ونار ه
(٤) ماهية : ماهيته ص ، م || لها : له حـ ، د ، م || وبين : ومن م (٥) واحد : واجب د || وموجود : ساقطة من حـ ، د ، ص ، ط ، م (٧) ماهية : ماهيته م || واجبة : واجب حـ (٩) غير أنه : غيره ه || فحينئذ : محال حـ ، ص ، ط ، ومحال د || لا يخلو : ولا يخلو د (١١) وتصححها : فتصححها م
(١٢) كان له : كانت له م || تلك : ذلك ه (١٤) فلا يكون : فيكون ب ، حـ ، ص ، ط (١٥) إلى : فى ب ، د ، م || ليس : ساقطة من د (١٦) أخذ : أخذنا حـ (١٧) الماهية : الماهيته م ؛ الماهية د || يقارن : يفارق د ، م || ذلك : + ذلك حـ || فليست : فليس ب ، ط ،

واجبة الوجود مطلقا ، ولا عارضا لها وجوب الوجود مطلقا ، لأنها لا تجب فى كل وقت ، وواجب الوجود مطلقا يجب فى كل وقت ، وليس هكذا حال الوجود إذا أخذ مطلقا غير مقيد بالوجوب الصرف الذى يلحق الماهية ، فلا ضير لو قال قائل : إن ذلك الوجود معلول للماهية من هذه الجهة أو لشىء آخر .

وذلك لأن الوجود يجوز أن يكون معلولا، والوجوب المطلق الذى بالذات لا يكون معلولا، فبق أن يكون واجب الوجود بالذات مطلقا متحققا من حيث هو واجب الوجود بنفسه، واجب الوجود من دون تلك الماهية ، فتكون تلك الماهية عارضة لواجب الوجود المتحقق القوام بنفسه إن كان يمكن ، فواجب الوجود مشار إليه بالعقل فى ذاته، ويتحقق واجب الوجود وإن لم تكن تلك الماهية العارضة، فإذن ليست تلك الماهية ماهية للشىء المشار إليه بالعقل أنه واجب الوجود، بل ماهية لشىء آخر لاحق له ، وقد كانت فرضت ماهية لذلك الشىء لا لشىء آخر ، هذا خلف ، فلا ماهية لواجب الوجود غير أنه واجب الوجود ، وهذه هى الإنية .

ونقول: إن الإنية والوجود لو صارا عارضين للماهية فلا يخلو إما أن يلزمها لذاتها ، أو لشىء من خارج ، ومحال أن يكون لذات الماهية ، فإن التابع لا يتبع إلا موجودا فيلزم أن يكون للماهية وجود قبل وجودها، وهذا محال . ونقول إن كل ماله ماهية غير

(١) واجبة : بواجب د ، م ؛ واجب ه ، ص ، ط || كل : ساقطة من م (٢) وواجب : وهو واجب ط || مطلقا : ساقطة من د || الوجود : الوجوب ب ، ص (٢ — ٣) إذا أخذ مطلقا . . . يلحق الماهية : إذا أخذ لاحقا للماهية د ، ط || فلا ضير : فإنه لا ضير ط || قائل : القائل د ، م (٤) الوجود : الوضع ط || للماهية : لماهية ب ، د ، م || لشىء : بشىء ه (٥) الذى بالذات : الذى للذات د (٧) الوجود من : الوجود م || لواجب : لوجوب م (٨) مشار : المشار ب ، ه ، د ، ص ، ط || بالعقل : بالفعل د (٩) ويتحقق : يتحقق ب ، ص ، ط || لم : ساقطة من ط || تلك : ساقطة من م || العارضة : العرضية د (٩ — ١٠) ماهية للشىء : ماهية الشىء ط ، م (١٠) لشىء : شىء م (١١) ماهية : + له د || لا لشىء آخر : ساقطة من ب ، ص ، ط ؛ وشىء آخر م ؛ وشيئا آخر د (١٣) ونقول : بل نقول ب ، ط || (١٣ — ١٤) ونقول إن الإنية . . . يكون لذات : ساقطة من م (١٣) لو صارا : ساقطة من ط || فلا يخلو : ولا يخلوان || إما : ساقطة من ب || يلزمها : يلزمه د (١٤) التابع : البالغ ب (١٥) وهذا محال : ساقطة من ب (١٤ — ١٥) الماهية . . . محال : ساقطة من م (١٥) ونقول : فنقول ب .

الإنية فهو معلول ، وذلك لأنك علمت أن الإنية والوجود لا يقوم من الماهية التى هى خارجة عن الإنية مقام الأمر المقوم ، فيكون من اللوزام ، فلا يخلو :

إما أن يلزم الماهيه لأنها تلك الماهية

وإما أن يكون لزومها إياها بسبب شيء . ومعنى قولنا اللزوم اتباع الوجود ، ولن يتبع موجود إلا موجودا ، فإن كانت الإنية تتبع الماهية وتلزمها لنفسها ، فتكون الإنية قد تبعت فى وجودها وجودا ، وكل مايتبع فى وجوده وجودا فإن متبوعه موجود بالذات قبله ، فتكون الماهية موجودة بذاتها قبل وجودها ، وهذا خلف . فبقى أن يكون الوجود لها عن علة ، فكل ذى ماهية معلول ، وسائر الأشياء غير الواجب الوجود فلها ماهيات ، وتلك الماهيات هى التى بأنفسها ممكنة الوجود ، وإنما يعرض لها وجود من خارج .

فالأول لا ماهية له ، وذوات الماهيات يفيض عليها الوجود منه ، فهو مجرد الوجود بشرط سلب العدم وسائر الأوصاف عنه ، ثم سائر الأشياء التى لها ماهيات فإنها ممكنة توجد به ، وليس معنى قولى : إنه مجرد الوجود بشرط سلب سائر الزوائد عنه أنه الوجود المطلق المشترك فيه إن كان موجود هذه صفته ، فإن ذلك ليس الموجود المجرد بشرط السلب بل الموجود لا بشرط الإيجاب ، أعنى فى الأول أنه الموجود مع شرط لا زيادة تركيب ، وهذا الآخر هو الموجود لا بشرط الزيادة ، فلهذا ما كان الكلى يحمل على كل شيء ، وذلك لا يحمل على كل ما هناك زيادة ، وكل شيء غيره فهناك زيادة .

والأول أيضا لا جنس له ، وذلك لأن الأول لا ماهية له ، ومالا ماهية له فلا جنس له ، إذ الجنس مقول فى جواب ما هو والجنس من وجه هو بعض الشيء ، والأول قد تحقق أنه غير مركب .

---

(٤) ولن : ولم د (٧) وجودها : + أى وجود الماهية ب ، سـ ، ص ، ط || فبق : فبقى ط (٨) فكل : وكل د || ماهية : + هى د ، م (٩) وتلك : تلك ب ، د ، ص ، سـ ، م || الماهيات : الماهية ب || التى : + هى ص ، ط (١٠) الماهيات : الماهية ب ، سـ ، ص ، ط || عليها : عليه د (١١) ثم : وأما ص (١٢) وجود (الأولى) : الموجود م || بشرط : وبشرط د || الوجود (الثانية) : الموجود ب ، سـ ، د ، م (١٣) ذلك : هذا د (١٤) لا زيادة : لا زيادات د (١٥) وهذا : وهذه د (١٦) وذلك : وهذا ب ، د ، ص ، ط ، م || على كل : + شيء ب ، على سـ ، ص ، ط ، م (١٧) له (الأولى) : ساقطة من ب .

وأيضا أن معنى الجنس لا يخلو :

إما أن يكون واجب الوجود فلا يتوقف إلى أن يكون هناك فصل .

وإن لم يكن واجب الوجود وكان مقوما لواجب الوجود كان واجب الوجود متقوما بما ليس بواجب الوجود ، وهذا خلف ، فالأول لا جنس له .

ولذلك فإن الأول لا فصل له ، وإذ لا جنس له ولا فصل له فلا حد له ، ولا برهان عليه ، لأنه لا علة له ، ولذلك لا لم له ، وستعلم أنه لا لمية لفعله . ولقائل أن يقول : إنكم إن تحاشيتم أن تطلقوا على الأول اسم الجوهر فلستم تتحاشون أن تطلقوا عليه معناه ، وذلك لأنه موجود لا فى موضوع ، وهذا المعنى هو الجوهر الذى جنستموه له . فنقول : ليس هذا معنى الجوهر الذى جنساه ، بل معنى ذلك أنه الشيء ذو الماهية المتقررة الذى وجوده ليس فى موضوع كجسم أو نفس ؛ والدليل على أنه إذا لم يعن بالجوهر هذا لم يكن جنسا ألبتة ، هو أن المدلول عليه بلفظ الموجود ليس يقتضى جنسيته ، والسلب الذى يلحق به لا يزيد على الوجود إلا نسبة مباينة ؛ وهذا المعنى ليس فيه إثبات شيء محصل بعد الوجود ، ولا هو معنى لشئ بذاته ، بل هو بالنسبة فقط ، فالموجود لا فى موضوع إنما المعنى الإثباتى فيه الذى يجوز أن يكون لذات ما ، هو الموجود ؛ وبعده شئ سلبى ومضاف خارج عن الهوية التى تكون للشئ . فهذا المعنى إن أخذ على هذا الوجه لم يكن جنساً ، وأنت قد علمت هذا فى المنطق علماً متقناً .

وقد علمت فى المنطق أيضاً أنا إذا قلنا : كل "ا" مثلا ، عنينا كل شئ موصوف بأنه "ا" ولو كانت له حقيقة غير الألفية ، فقولنا فى حد الجوهر : إنه الموجود لا فى موضوع ،

---

(٢) فصل : ساقطة من ط (٣) لواجب : واجب ب ، ص ، ط (٥) ولذلك : وكذلك د ، ص (٦) ولذلك : وكذلك د ، ص ، ط ، م || وستعلم : وستعلم ب (٧) إن تحاشيتم : ان حاشيتم ح ؛ حاشيتم م || فلستم : ساقطة من ط (٨) وهذا : هذا م || المعنى هو : معنى ط ؛ المعنى د ؛ المعنى هو معنى م || جنستموه : جنبتموه له ب ، د ؛ حددتموه ح (٩) جنساه : جنبناه ب ، د || المتقررة : المفردة د ؛ ساقطة من م || الذى : التى له فى د (١٠) وجوده : + وجود ب ، ح ، د ، ص ، م || كجسم : بجسم م (١١) هو أن : وأن د || بلفظ : بلفظة م || جنسيته : جنسية د ، م || السلب : ساقطة من ط (١٢) إثبات : الثبات ط || محصل : يحصل د (١٥) التى : + أن ح (١٦) متقنا : متيقنا (١٧) علمت : تعلمت ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٨) كانت : كان . . .

معناه أنه الشئ الذى يقال عليه موجود لا فى موضوع ، على أن الموجود لا فى موضوع محمول عليه ، وله فى نفسه ماهية مثل الإنسان والحجر ، والشجر ، فهكذا يجب أن يتصور الجوهر حتى يكون جنساً . والدليل على أن بين الأمرين فرقاً وأن الجنس أحدهما دون الآخر ، أنك تقول لشخص إنسان ما مجهول الوجود : إنه لا محالة هو ما وجوده أن لا يكون فى موضوع، ولا تقول: إنه لا محالة موجود الآن لا فى موضوع، وكأنا قد بالغنا فى تعريف هذا حيث تكلمنا فى المنطق .

[الفصل الخامس]

(ه) فصل

كأنه توكيد وتكرار لما سلف من توحيد واجب الوجود وجميع صفاته السلبية على سبيل الإنتاج

و بالحرى أن نعيد القول فى أن حقيقة الأول موجودة للأول دون غيره ؛ وذلك لأن الواحد — بما هو واجب الوجود — يكون ما هو به هو ، وهو ذاته ؛ ومعناه إما مقصوراً عليه لذات ذلك المعنى ، أو لعلة ، مثلا : لو كان الشىء الواجب الوجود هو هذا الإنسان ، فلا يخلو إما أن يكون هو هذا للإنسانية ولأنه إنسان ، أو لا يكون .

فإن كان لأنه إنسان هو هذا، فالإنسانية تقتضى أن يكون هذا فقط ، فإن وجدت لغيره فما اقتضت الإنسانية أن يكون هذا ، بل إنما صار هذا لأمر غير الإنسانية .

وكذلك الحال فى حقيقة واجب الوجود، فإنها إن كانت لأجل نفسها هى هذا المعين استحال أن تكون تلك الحقيقة لغيره ، فتكون تلك الحقيقة ليست إلا هذا . و إن كان

---

(٢) وله : ولا د || والحجر : ساقطة من ب ، ط ، ص (٣) فهكذا : ساقطة من ط (٥) الآن : ساقطة من د
(٨) فصل : ساقطة من د || توكيد وتكرار : تأكيد أو تكرار ب ، د ، م ؛ تكرار وتأكيد ح ؛ تأكيد وتكرار ص
(١٢) بما : مما ب ، م || يكون : ويكون ط || به هو : به د (١٣) لذات ذلك : لذلك م || ذلك : ساقطة من ب ، د (١٣) كان : + فى د || الوجود : + شيئا ط ؛ + شيء د (١٤) هو هذا : + الإنسان ط (١٦) هذا : + هذا ب || لأمر : الأمر ح ، د ، ص ، ط (١٧) الحال : الحالة د || هى : ساقطة من د || المعين : المعنى م || (١٨) إلا : بسبب د : ساقطة من ب ، م

تحقق هذا المعنى لهذا المعين لا عن ذاته ، بل عن غيره ، و إنما هو هو لأنه هذا المعين ، فيكون وجوده الخاص له مستفاداً من غيره ، فلا يكون واجبَ الوجود ، وهذا خلف ؛ فإذن حقيقةُ الواجبِ الوجودُ الواحد فقط . وكيف تكون الماهية المجردة عن المادة لذاتين ، والشيئان إنما يكونان اثنين إما بسبب المعنى ، و إما بسبب الحامل للمعنى ، و إما بسبب الوضع أو المكان ، أو بسبب الوقت والزمان ، و بالجملة لعلة من العلل ؟ لأن كل اثنين لا يختلفان بالمعنى ، فإنما يختلفان بشيء عارض للمعنى مقارن له ، فكل ماليس له وجود إلا وجود معنى ، ولا يتعلق بسبب خارج أو حالة خارجة ، فبماذا يخالف مثله ؟ فإذن لا يكون له مشارك في معناه ، فالأول لاند له .

وأيضا ، فإنا نقول : إن وجوب الوجود لا يجوز أن يكون معنى مشتركا فيه لعدة بوجه من الوجوه ، لا متفق الحقائق والأنواع ولا مختلفي الحقائق والأنواع .

أما أول ذلك فإن وجوب الوجود لا ماهية له تقارنه غير وجوب الوجود ، فلايمكن أن يكون لحقيقة وجوب الوجود اختلاف بعد وجوب الوجود .

وأيضا ، لا يخلو إما أن يكون ما يختلف به آحاد واجب الوجود بعد الاتفاق في وجوب الوجود أشياء موجودة لكل واحد من المتفقين فيه بها يخالفه صاحبه ، أو غير موجودة لشيء منها ، أو موجودة لبعضها وليس في البعض الآخر إلا عدمها . فإن كانت غير موجودة وليس هناك شيء يقع به الاختلاف بعد الاتفاق ، فلا اختلاف بينهما في الحقائق ، فهي متفقة الحقائق ، وقد قلنا إنها تختلف حقائقها بعد ما اشتركت فيه ، و إن كانت غير موجودة في بعضها وموجودة في بعضها ، مثلا أن يكون أحدها

---

(١) المعين(الأول) : المعنى م || المعين(الثانية) : المعنى م (٢) الواجب : واجب ب ، ح ، ط || وهذا : هذا ، م (٥) أو المكان : والمكان ب ، ح ، د ، ص ، م (٦) فإنما : وإنما ح ، ص ، ط || بشيء : لشيء م || فكل : وكل د ، ط (٧) معنى : معين د ؛ + معين ط || أو حالة : وحالة م (١١) تقارنه : مقارنة ب || غير : عن م (١٣) به : ساقطة من د (١٤) يخالفه : يخالف ب ، د ، م (١٥) أو غير موجودة : أو غير موجود د (١٥ — ١٦) لشيء منها ... غير موجودة : ساقطة من م (١٧) بينهما : ساقطة من م (١٨) وإن : وإن ط ، م || كانت : كان ب ؛ + به د || وموجودة : وموجودا ب ، ط ، م ؛ أو موجودة د .

انفصل عن الآخر بأن له حقيقة وجوب الوجود ، وشيئا هو الشرط فى الانفصال ، وللآخر حقيقة وجوب الوجود مع عدم الشرط الذى لذلك ، وإنما فارقه لأجل هذا العدم فقط ، وليس هناك شيء إلا العدم ينفصل به عن الآخر ، فيكون من شأن وجوب الوجود بالحقيقة التى له أن تثبت قائمة مع عدم شرط يلحق به ، والعدم لا معنى له محصلا فى الأشياء ، وإلا لكان فى شيء واحد معان بلا نهاية فإن فيه اختلاف أشياء بلا نهاية .

فلا يخلو إما أن يكون وجوب الوجود متحققاً فى الثانى من دون الزيادة التى له ، أو لا يكون. فإن لم يكن، فيكون ليس له دونه وجوب الوجود، ويكون شرطا فى وجوب الوجود فى الآخر أيضا . وإن كان، فتكون الزيادة فصلا أيضاً، وليس من شرط وجوب الوجود ، وهو مع ذلك مركب ، وواجب الوجود غير مركب . وإن كان لكل واحد منهما ما ينفصل به عن الآخر ، فهو يقتضى التركيب فى كل واحد منهما .

ثم لا يخلو أيضاً ، إما أن يكون وجوب الوجود يتم وجوب وجود دون كل واحد من الزيادتين ، أو يكون ذلك شرطا له فى أن يتم . فإن تم، فوجوب الوجود لا اختلاف فيه بالذات ، إنما الاختلاف فى العوارض التى تلحقه ، وقد تم الوجود واجباً مستغنياً فى قوامه عن تلك اللواحق .

وإن لم يتم فلا يخلو : إما أن لا يتم دون ذلك فى أن يكون له حقيقة وجوب الوجود، وإما أن يكون وجوب الوجود معنى متحققاً فى نفسه ، وليس ذلك ولا أحدهما داخلا فى هويته من حيث هو واجب الوجود ، ولكنه لا بد من أن يصير حاصل الوجود

---

(١) انفصل : انفصال د | من الآخر بأن له : للآخر د || وشيئا : وشيء حـ ، ص ، ط (١–٢) وشيئا هو الشرط ... وجوب الوجود : ساقطة من ب (٣) عن : من ب ، د ، ط (٤) بالحقيقة : والحقيقة حـ ، د ، ص ، ط ، م || والعدم : فالعدم ط ، م (٥) اختلاف : خلاف ب ، د ، ص ، م (٩) الوجود : + ويكون ط || من : فى د || شرط : ساقطة من ب ، حـ ، د (١١) منهما : منها ص ، ط || به : ساقطة من د || فى كل واحد منهما : فى كل واحد منها م (١٢) وجوب وجود : وجوب الوجود حـ ؛ ساقطة من م (١٤) بالذات : فى الذات ب ، ص ، ط | فى : فيه م || العوارض التى تلحقه : بعوارض تلحقه ب ، د ، ص ، ط ، م (١٦) إما أن : + يكون حـ ، د ، م (١٦–١٧) الوجود وإما : وجود وأما م .

أحدهما ، مثل أن الهيولى — وإن كانت لها جوهريتها فى حد هيوليتها — فإن وجودها بالفعل إما بهذه الصورة أو بالأخرى ؛ وأيضاً اللون ، فإنه وإن كان فصل السواد لا يقومه — من حيث هو لون ولا فصل البياض — فإن كل واحد منهما كالعلة له فى أن يوجد بالفعل ويحصل ، وليس أحدهما علة له بعينه ، بل أيهما اتفق ، ولكن ذلك فى حال ، وذلك فى حال .

فإن كان الأمر على مقتضى الوجه الأول ، فكل واحد منهما داخل فى تقويم وجوب الوجود وشرط فيه ، بحيث كان وجوب الوجود ، وجب أن يكون معه ؛ وإن كان على مقتضى المعنى الثانى فواجب الوجود يحتاج إلى شىء يوجد به ، فيكون واجب الوجود — من بعد ما يتقرر له معنى أنه واجب الوجود — يحتاج إلى شىء آخر يوجد به ، وهذا محال .

وأما فى اللون ، وفى الهيولى ، فليس الأمر هناك على هذه الصورة ؛ فإن الهيولى فى أنها هيولى شئ ، واللون فى أنه لون شئ ، وفى أنه موجود شئ . ونظير اللون هناك هو واجب الوجود ههنا ، ونظير فصل السواد والبياض هناك هو ما يختص به كل واحد من المفروضين ههنا ، فكما أن كل واحد من فصلى السواد والبياض لا مدخل لهما فى تقرير اللونية ، كذلك يجب أن يكون خاصة كل واحد من هذين المفروضين لا مدخل لهما فى تقرير وجوب الوجود .

---

(١) كانت : كان د ، م || هيوليتها : هيوليتها ـه ، ص ، م (٢) أو بالأخرى : وأما بالأخرى ب ، د ، م || وأيضا : وأما د || وإن : إن ـه ، ص ، ط (٤) فيه : + بالفعل ب (٦) فكل : وكل ـه ، ص ، ط (٨) فواجب : فوجوب ـه ، ص ، ط ، م (٨ ، ٩) يحتاج . . . الوجود : ساقطة من ط (١٢) فى أنها هيولى شىء : فى أنه هيولى شىء م ؛ فى ذاته هيولى ط || ونظير : فنظير ـه ، ص ، ط ، م ، فيظهر د (١٣) هو (الأول) : ساقطة من د || واجب : الواجب ـه ، ص ، ط ، م || فصل : فصل د || والبياض : أو البياض م || هو : ساقطة من د (١٤) من : + واحد ط ؛ + واحد واحد ص || المفروضين : + به ص || فكما : وكما (الثانية) ـه ، د ، ص ، م || أن : ساقطة من ط || لهما : له ط ، م (١٥) تقرير : تقرر ب ، د ، م || اللونية : + لونية ب ، ـه ، ص ، م ؛ + لون ط (١٦) لهما : له ، ب ، د ، ـه ، م : لهما ص || تقرير : تقرر ب ، د ؛ + الكونية كذلك يجب أن تكون خاصة كل واحد من هذين المفروضين إلى ه .

وأما هناك ، فكان المدخل للفصلين فى أن صار اللون موجوداً ، أى صار اللون شيئاً هو غير اللون ، وزائداً على أنه لون ، وههنا ليس يمكن ذلك ، لأن وجوب الوجود يكون متقرر الوجود ، بل هو تقرر الوجود ، بل الوجود شرط فى تقرير ماهية واجب الوجود ، أو هو نفسه مع عدم عدم ، أو امتناع بطلان .

وأما فى اللون ، فالوجود لاحق يلحق ماهية هى اللون ، فتوجد الماهية التى هى بنفسها لون عيناً موجودة بالوجود . فلو كانت الخاصة ليست علة فى تقرير ماهية وجوب الوجود ، بل فى أن يحصل له الوجود ، وكان الوجود أمراً خارجاً عن تلك الماهية خروجها عن ماهيــة اللون ، كان الامر مستمراً على قياس سائر الأشياء العامة المنفصلة بفصول ، وبالجملة المنقسمة فى معان مختلفة ، لكن الوجود يجب أن يكون حاصلا حتى يكون وجوبه ، فتكون الخاصة كأنها تحتاج إليها كشىء فى أمر هو الذى استغنى فيه عنه ، وهذا خلف ، محال ، بل الوجوب ليس له الوجود كشىء ثان يحتاج إليه ، كما للونية وجود ثان . وبالجملة كيف يكون شىء خارج عن وجوب الوجود شرطاً فى وجوب الوجود ؟ ومع ذلك فإن حقيقة وجوب الوجود كيف يتعلق بموجب له ، فيكون وجوب الوجود فى نفسه إمكان الوجود ؟

---

(١) صار : + يثبت د ، م (٢) هو : + شيء ص || وههنا : وهناك ص
(٣) تقرير : تقرر ب ، م || ماهية : الماهية ح ، د || واجب : لواجب ح (٤) أو هو : وهو ح ، ص ، ط ؛ + فى ط (٥–٦) التى هى بنفسها : هى هى بنفسها ط (٦) عينا : + ما هو ط || موجودة بالوجود : موجود بالفصل ط || الخاصة : الخاصية ب ، م || ليست : ليس د || تقرير : تقرر ب ، م (٧) الوجود (الأولى) : + الوجوب الوجود د || فى : ساقطة من د
(٨) ماهية : + تلك د || الأشياء : الأسباب ، د ، م (١٠) وجوبه : وجوده ط || الخاصة : الخاصية ح ، ص ، ط || كأنها : كأنه م || كشىء : ساقطة من ح ، ص ، ط || أمر : آخر م (١١) محال : ساقطة من ح ، ص ، ط || بل الوجوب ... وجود ثان : ساقطة من م || الوجوب : الوجود ب ، ح ، ص || ثان : + حتى ص || كما للونية : كاللونية د (١٢) ومع : مع ط (١٢–١٣) خارج عن وجوب الوجود شرطا فى وجوب الوجود ومع ذلك فإن : غير محتاج الى وجود ثان يلحقها احتياج حقيقة اللونية الى وجود يكون لأشياء وعلة وجود م (١٣) له : لها ح ، د ، ص ، ط ، م .

ونقول من رأس فنقول : بالجملة إن الفصول وما يجرى مجراها لا يتحقق بها حقيقة المعنى الجنسى من حيث معناه ، بل إنما كانت علة لتقويم الحقيقة موجودة ، فإن الناطق ليس شرطاً يتعلق به الحيوان فى أن له معنى الحيوان وحقيقته ، بل فى أن يكون موجوداً معيناً . وإذا كان المعنى العام هو نفس واجب الوجود ، وكان الفصل يحتاج إليه فى أن يكون واجب الوجود موجوداً ، فقد دخل ما هو كالفصل فى ماهية ما هو كالجنس ، والحال فيما يقع به اختلاف غير فصلى فى جميع هذا ظاهر ، فبين أن وجوب الوجود ليس مشتركا فيه ، فالأول لا شريك له ، وإذ هو برىء عن كل مادة وعلائقها وعن الفساد ، وكلاهما شرط مع ما يقع تحت التضاد ، فالأول لا ضد له .

فقد وضح أن الأول لا جنس له ، ولا ماهية له ، ولا كيفية له ، ولا كمية له ، ولا أين له ، ولا متى له ، ولا ند له ، ولا شريك له ، ولا ضد له ، تعالى وجل ، وأنه لا حد له ، ولا برهان عليه ، بل هو البرهان على كل شىء ، بل هو إنما عليه الدلائل الواضحة ، وأنه إذا حققته فإنما يوصف بعد الإنية بسلب المشابهات عنه ، وبإيجاب الإضافات كلها إليه ، فإن كل شىء منه وليس هو مشاركا لما منه ، وهو مبدأ كل شىء وليس هو شيئا من الأشياء بعده .

(١) إن : ساقطة من ط (٢) حيث : + هو ص ، ط || بل : وبما ب ، د ، ص ، ط ، م || لتقويم : بتقويم ط (٣) ليس : ساقطة من ط (٤) المعنى : معنى حـ ، ص ، ط (٥) فقد : ساقطة من ب ، د ، م (٦) ظاهر : أظهر جـ ، د ، ص ، صد ، م (٨) مع : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م || يقع : + به ط (٩) ولا كمية له : ولا كمية ب (١١) شىء بل هو : شىء بل ب ، حـ ، د ، ط ، م (١٢) حققته : حقيقته ب ، حـ ؛ كان حقيقته د ، ص || فإنما : وإنما ب (١٣) إليه : له حـ ؛ + له م || لما منه : كالماهية د ، ط || مبدأ : ساقطة من ، ب ، د ، حـ ، م .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في أنه تام بل فوق التام ، وخير ، ومفيد كل شيء بعده ، وأنه حق ، وأنه عقل محض ، ويعقل كل شيء ، وكيف ذلك ، وكيف يعلم ذاته ، وكيف يعلم الكليات ، وكيف يعلم الجزئيات ، وعلى أى وجه لا يجوز أن يقال يدركها .

فواجب الوجود تام الوجود ، لأنه ليس شيء من وجوده وكمالات وجوده قاصراً عنه ، ولا شيء من جنس وجوده خارجاً عن وجوده يوجد لغيره ، كما يخرج في غيره ؛ مثل الإنسان ، فإن أشياء كثيرة من كمالات وجوده قاصرة عنه ، وأيضاً فإن إنسانيته توجد لغيره . بل واجب الوجود فوق التمام ؛ لأنه ليس إنما له الوجود الذى له فقط ، بل كل وجود أيضاً فهو فاضل عن وجوده ، وله ، وفائض عنه .

وواجب الوجود بذاته خير محض ، والخير بالجملة هو ما يتشوقه كل شيء وما يتشوقه كل شيء هو الوجود ، أو كمال الوجود من باب الوجود . والعدم من حيث هو عدم لا يتشوق إليه ، بل من حيث يتبعه وجود أو كمال للوجود ، فيكون المتشوق بالحقيقة الوجود ، فالوجود خير محض وكمال محض .

فالخير بالجملة هو ما يتشوقه كل شيء في حده ويتم به وجوده ، والشر لا ذات له ، بل هو إما عدم جوهر ، أو عدم صلاح لحال الجوهر . فالوجود خيرية ، وكمال الوجود

---

(٢) فصل : ساقطة من د (٣) التام : التمام ب ، ح ، ط ، ه || ومفيد : ويفيد ب ، د ، م
(٤) ويعقل : يعقل م || شيء : + بعده م (٤) وكيف يعلم الكليات : وأنه كيف يعلم الكليات د (٥) يقال : + أنه م (٦) وكمالات وجوده : + شيئا د ، ص ، م (٧) خارجا : خارج ب || يوجد : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) من أشياء : في أشياء ح (٩) لأنه : فإنه ط (١١) بذاته : + هو م || والخير : فالخير ح ، د ، م ، ه || بالجملة : + ما ب || هو : ساقطة من م (١٣) إليه : ساقطة من ب ، ح ، د ، م ، ه (١٤) للوجود : الموجود ب ، ح ، ط ؛ ساقطة من م (١٥) فالخير : والخير ح ، د ، م .

خيرية الوجود . والوجود الذى لا يقارنه عدم — لا عدم جوهر، ولا عدم شىء لجوهر، بل هو دائما بالفعل — فهو خير محض، والممكن الوجود بذاته ليس خيراً محضاً، لأن ذاته بذاته لا يجب له الوجود بذاته ، فذاته تحتمل العدم ، وما احتمل العدم بوجه ما فليس من جميع جهاته بريئاً من الشر والنقص ، فإذن ليس الخير المحض إلا الواجب الوجود بذاته .

وقد يقال أيضا : خير ، لما كان مفيداً لكمالات الأشياء وخيراتها ، وقد بان أن واجب الوجود يجب أن يكون لذاته مفيداً لكل وجود ، ولكل كمال وجود ، فهو من هذه الجهة خير أيضاً لا يدخله نقص ولا شر، وكل واجب الوجود فهو حق؛ لأن حقية كل شىء خصوصية وجوده الذى يثبت له ، فلا أحق إذن من واجب الوجود .

وقد يقال : حق، أيضا ، لما يكون الاعتقاد بوجوده صادقا، فلا أحق بهذه الحقيقة مما يكون الاعتقاد بوجوده صادقاً ، ومع صدقه دائما ، ومع دوامه لذاته لا لغيره ؛ وسائر الأشياء فإن ماهياتها كما علمت لا تستحق الوجود ، بل هى فى أنفسها وقطع إضافتها إلى واجب الوجود تستحق العدم ، فلذلك كلها فى أنفسها باطلة ، وبه حقة ، وبالقياس إلى الوجه الذى يليه حاصلة ، فلذلك كل شىء هالك إلا وجهه ، فهو أحق بأن يكون حقا .

وواجب الوجود عقل محض ، لأنه ذات مفارقة للمادة من كل وجه ، وقد عرفت أن السبب فى أن لا يعقل الشىء هو المادة وعلائقها لا وجوده . وأما الوجود الصورى فهو الوجود العقلى وهو الوجود الذى إذا تقرر فى شىء صار للشىء به عقل، والذى يحتمل نيله هو عقل بالقوة ، والذى ناله بعد القوة هو عقل بالفعل على سبيل الاستكمال ، والذى

(٣) بذاته فذاته : فذاته بذاته م ؛ بذاته فذاته بذاته ب ، حـ ، د ، ص || وما احتمل : وما لا يحتمل ط
(٦) أن : ساقطة من د (٦—٧) وخيراتها . . . لكل وجود : ساقطة من م (٧) واجب : الواجب حـ ، د ، ص ، ط (٨) خير أيضا : أيضا خير حـ ، ص ؛ أيضا خير محض د || حقية : حقيقة ب ، حـ ، ط ، م (١٠) وقد : ساقطة من ط || بوجوده : لوجوده ب ، د ، م (١١) بوجوده : لوجوده ب ، م ؛ لوجود د (١٢) علمت : علمته د (١٨) تقرر : تقدر د (١٩) هو : وجود || ناله : + العقل حـ ، ص ، ط ، م ؛ + العقل بالقوة د || بعد : ساقطة من م .

هو له ذاته هو عقل بذاته . وكذلك هو معقول محض ؛ لأن المانع للشئ أن يكون معقولا هو أن يكون فى المادة وعلائقها ، وهو المانع عن أن يكون عقلا .

وقد تبين لك هذا فالبرىء عن المادة والعلائق ، المتحقق بالوجود المفارق ، هو معقول لذاته ، ولأنه عقل بذاته وهو أيضاً معقول بذاته فهو معقول ذاته ، فذاته عقل وعاقل ومعقول ، لا أن هناك أشياء متكثرة . وذلك لأنه بما هو هوية مجردة عقل ، وبما يعتبر له أن هويته المجردة لذاته فهو معقول لذاته ، وبما يعتبر له أن ذاته له هوية مجردة فهو عاقل ذاته ؛ فإن المعقول هو الذى ماهيته المجردة لشىء ، والعاقل هو الذى له ماهية مجردة لشىء ، وليس من شرط هذا الشئ أن يكون هو أو آخر ، بل شىء مطلقا ، والشىء مطلقا أعم من هو أو غيره .

فالأول باعتبار أن له ماهية مجردة لشىء ، هو عاقل ، وباعتبار أن ماهيته المجردة لشىء ، هو معقول ، وهذا الشىء هو ذاته ، فهو عاقل بأن له الماهية المجردة التى لشىء هو ذاته ، ومعقول بأن ماهيته المجردة هى لشئ هو ذاته .

وكل من تفكر قليلا علم أن العاقل يقتضى شيئا معقولا ، وهذا الاقتضاء لا يتضمن أن ذلك الشىء آخر أو هو ، بل المتحرك إذا اقتضى شيئا محركا لم يكن نفس هذا الاقتضاء يوجب أن يكون شيئا آخر أو هو ، بل نوع آخر من البحث يوجب ذلك ؛ وتبين أنه من المحال أن يكون ما يتحرك هو ما يحرك ؛ ولذلك لم يمتنع أن يتصور فريق لهم عدد أن فى الأشياء شيئا متحركا عن ذاته ، إلى وقت أن قام البرهان على امتناعه ، ولم يكن نفس تصور المحرك والمتحرك يوجب ذلك ، إذ كان المتحرك يوجب أن يكون له شىء محرك مطلقا بلا شرط أنه آخر أو هو ، والمحرك يوجب أن يكون له شىء متحرك عنه بلا شرط أنه آخر أو هو .

---

(١) هو عقل : فهو عقل د (٢) المادة : مادة ب ، م || عن : ساقطة من د (٣) وقد : فقد ب ، د ، م ؛ فقد حـ ، ص || تبين : بين د ، م (٤) وعاقل : ساقطة من د (٦) هوية : هويته د || فهو : هو ب ، حـ ، ص ، ط ، م (٨) من (الأولى) : فى ب ، حـ ، د ، ص ، م || والشىء مطلقا : والشىء ط (١٠) فالأول : + تعالى ط || باعتبار : باعتبارك ب ، د ، ص ، ط ، م (١١) لشىء : شىء د ؛ ساقطة من م (١٢) ماهيته : ماهية ط (١٧) متحركا عن ذاته : محركا لذاته ب ، حـ ، د ، ط ، م (١٨) إذ : إذا د ، م (١٩) مطلقا : ساقطة من ب ، حـ ، د ، ص ، م .

وكذلك المضافات تعرف إثنينيتها لأمر ، لا لنفس النسبة والإضافة المفروضة فى الذهن ؛ فإنا نعلم علما يقينا أن لنا قوة نعقل بها الأشياء . فإما أن تكون القوة التى نعقل بها هذه القوة هى هذه القوة نفسها ، فتكون هى نفسها تعقل ذاتها ، أو تعقل ذلك قوة أخرى ، فتكون لنا قوتان : قوة نعقل الأشياء بها ، وقوة نعقل بها هذه القوة ، ثم يتسلسل الكلام إلى غير النهاية ، فيكون فينا قوى تعقل الأشياء بلا نهاية بالفعل ، فقد بان أن نفس كون الشىء معقولا لا يوجب أن يكون معقولا لشىء ، ذلك الشىء آخر .

وبهذا تبين أنه ليس يقتضى العاقل أن يكون عاقل شىء آخر بل كل ما توجد له الماهية المجردة فهو عاقل ، وكل ماهية مجردة توجد له أو لغيره فهو معقول ، إذ كانت هذه الماهية لذاتها عاقلة ، ولذاتها أيضا معقولة لكل ماهية مجردة تفارقها أولا تفارقها . فقد فهمت أن نفس كونه معقولا وعاقلا ، لا يوجب أن يكون اثنين فى الذات ، ولا اثنين فى الاعتبار أيضا ؛ فإنه ليس تحصيل الأمرين إلا اعتبار أن ماهية مجردة لذاته ، وأنه ماهية مجردة ذاته لها ، وههنا تقديم وتأخير فى ترتيب المعانى ، والفرض المحصل شىء واحد بلا قسمة ، فقد بان أن كونه عاقلا ومعقولا لا يوجب فيه كثرة ألبتة .

وليس يجوز أن يكون واجب الوجود يعقل الأشياء من الأشياء ، وإلا فذاته إما متقومة بما يعقل ، فيكون تقومها بالأشياء ؛ وإما عارضة لها أن تعقل ، فلا تكون واجبة الوجود من كل جهة ؛ وهذا محال . ويكون لولا أمور من خارج لم يكن هو بحال ، ويكون له حال لا يلزم عن ذاته بل عن غيره فيكون لغيره فيه تأثير ، والأصول السالفة تبطل هذا

(١) تعرف : تعريف ط || لأمر : اثنينيتها ب ، حـ ، د ، ص ، م || والإضافة : أو الإضافة د
(٢) علما : ساقطة من ب ، حـ ، د ، ط ، م || يقينا : ساقطة من ط (٣) هى هذه القوة : ساقطة من د || فتكون هى : + فى ص || أخرى : + فى هذه القوة ، هى هذه القوة نفسها حـ (٦) معقولا لشىء : معقول شىء ب ، د ، ص ، ط ، م (٧) تبين : يتبين م || كل : كل د (٩) لكل : ولكل ص || تفارقها أو : ساقطة من م (١٠) وعاقلا : أو عاقلا د ، ط (١١) تحصيل : يحصل ب ، حـ ، د ، ص ، ط || إلا اعتبار : الاعتبار ط || لذاته : لذاتها ب ، حـ ، ص ، ط (١٢) وأنه : وأن ب ، حـ ، ص ، م || وأنه ماهية : وأن ماهيته د || ذاته : ذاتها ب ، د ، ص ، ط (١٤) إما : ساقطة من ط (١٥) بالأشياء : ساقطة من م || تكون واجبة : يكون واجبا ط (١٦) وهذا : هذا د
(١٧) عن ذاته : من ذاته د ، حـ || عن غيره : من غيره د .

وما أشبهه ، ولأنه مبدأ كل وجود فيعقل من ذاته ما هو مبدأ له وهو مبدأ للموجودات التامة بأعيانها ، والموجودات الكائنة الفاسدة بأنواعها أولا و بتوسط ذلك بأشخاصها .

ومن وجه آخر لا يجوز أن يكون عاقلا لهذه المتغيرات مع تغيرها من حيث هي متغيرة عقلا زمانيا مشخصا بل على نحو آخر نبينه ، فإنه لا يجوز أن يكون تارة يعقل عقلا زمانيا منها أنها موجودة غير معدومة ، وتارة يعقل عقلا زمانيا منها أنها معدومة غير موجودة ، فيكون لكل واحد من الأمرين صورة عقلية على حدة ، ولا واحدة من الصورتين تبقى مع الثانية ، فيكون واجب الوجود متغير الذات ، ثم الفاسدات إن عقلت بالماهية المجردة و بما يتبعها مما لا يتشخص لم تعقل بما هي فاسدة ، وإن أدركت بما هي مقارنة لمادة وعوارض مادة ووقت وتشخص لم تكن معقولة بل محسوسة أو متخيلة ، ونحن قد بينا فى كتب أخرى أن كل صورة محسوسة وكل صورة خيالية فإنما تدرك من حيث هي محسوسة أو متخيلة بآلة متجزئة ، وكما أن إثبات كثير من الأفاعيل للواجب الوجود نقص له ، كذلك إثبات كثير من التعقلات ، بل واجب الوجود إنما يعقل كل شيء على نحو كلى ، ومع ذلك فلا يعزب عنه شيء شخصى ، ولا يعزب عنه مثقال ذرة فى السموات ولا فى الأرض ، وهذا من العجايب التى يحوج تصورها إلى لطف قريحة .

وأما كيفية ذلك ، فلأنه إذا عقل ذاته وعقل أنه مبدأ كل موجود ، عقل أوائل الموجودات عنه وما يتولد عنها ، ولا شيء من الأشياء يوجد إلا وقد صار من جهة ما واجبا بسببه ، وقد بينا هذا ، فتكون هذه الأسباب يتأدى بمصادماتها إلى أن توجد

---

(١) كل : لكل ﺤ ، د ، ﻫ || وهو : فهو ﺤ (٢) التامة : الثابتة ط ؛ ساقطة من ﺤ ، ﻫ
(٣) لا يجوز : فلا يجوز ب ، د ، ص || هى : هو د (٤) مشخصا : متشخصا د || نحو : وجه ﺤ ؛ ص ، ط (٦) عقلية : عقليته ﺤ || حدة : وحدة د (٧) متغير الذات : متغير بالذات م
(٨) مما لا : مما لم د (٩) لمادة : للمادة د ، ط (٩) ووقت : ومركب م ؛ + وتركيب ط || وتشخص : وتشخيص م ؛ تشخص ب || بل : + هى ﺤ ، د ، ص ، م
(٩-١١) «ونحن قد بينا . . . أو متخيلة» : ساقطة من م (١٠) محسوسة : لمحسوسة ب ، ﺤ ؛ د ، ص || فإنما : فأنها د (١٢) كذلك : لذلك ص || واجب : الواجب د ، ص ، ط || كل : على م
(١٣) شخصى : وشخصى د || ولا يعزب : فلا يعزب ب ، ﺤ ، ص ، ط (١٤) ولا فى الأرض : والأرض ب ، ﺤ ، ص ، ط ، م || التى : الذى د || يحوج : يحرج د ، م (١٥) وأما : فأما م || موجود : + وجود ط (١٦-١٧) ما واجبا : ما يكون واجبا ، ﺤ ، د ، ص ، ط
(١٧) وقد : فقد .

عنها الأمور الجزئية . والأول يعلم الأسباب ومطابقاتها، فيعلم ضرورة ما يتأدى إليها، وما بينها من الأزمنة وما لها من العودات ؛ لأنه ليس يمكن أن يعلم تلك ولا يعلم هذا ، فيكون مدركا للأمور الجزئية من حيث هي كلية ، أعني من حيث لها صفات . وإن تخصصت بها شخصا فبالإضافة إلى زمان متشخص أو حال متشخصة لو أخذت تلك الحال بصفاتها كانت أيضا بمنزلتها لكنها تستند إلى مبادئ كل واحد منها نوعه في شخصه، فتستند إلى أمور شخصية . وقد قلنا : إن مثل هذا الاستناد قد يجعل للشخصيات رسما ووصفا مقصورا عليها . فإن كان ذلك الشخص مما هو عند العقل شخصي أيضا ، كان للعقل إلى ذلك المرسوم سبيل ، وذلك هو الشخص الذى هو واحد فى نوعه لا نظير له ، ككرة الشمس مثلا ، أو كالمشترى ، وأما إذا كان النوع منتشرا فى الأشخاص لم يكن للعقل إلى رسم ذلك الشيء سبيل إلا أن يشار إليه ابتداء على ما عرفته .

ونعود فنقول : كما أنك تعلم حركات السماويات كلها ، فأنت تعلم كل كسوف وكل اتصال وكل انفصال جزئي يكون بعينه ولكن على نحو كلي ؛ لأنك تقول فى كسوف ما إنه كسوف يكون بعد زمان حركة يكون لكذا من كذا شماليا نصفيا ينفصل القمر منه إلى مقابلة كذا ، ويكون بينه وبين كسوف مثله سابق له أو متأخر عنه مدة كذا، وكذلك بين حال الكسوفين الآخرين حتى لا تقدر عارضا من عوارض تلك الكسوفات إلا علمته، ولكنك علمته كليا ، لأن هذا المعنى قد يجوز أن يحمل على كسوفات كثيرة كل واحد منها يكون حاله تلك الحال ، لكنك تعلم لحجة ما أن ذلك الكسوف لا يكون إلا واحدا

(١) والأول : فالأول ب ، جـ ، د ، ص ، م || ضرورة : ضرورى د || إليها : إليه حـ ، د ، ص ، م (٤) بها : لها د (٥) لكنها : لكونها ب ؛ بكونها م || تستند : مستندة حـ (٦) تستند : مستند م || الاستناد : الأصناد د (٧) عليها : عليهما حـ ، ط || كان : كل م || شخصى : شخص ط (٨) الشخص : الشخصى ب ، د || لا نظير له : ولا نظير له ط (٩) أو كالمشترى : وكالمشترى د (١٠) الشيء : الشخص ط (١١) ونعود : فنعود حـ || فنقول : ونقول ب ، د || أنك : + إذا ب ، حـ ، د ، ص ؛ + إذ م || تعلم : + إذا علمت ط (١٢) وكل اتصال : ساقطة من د || وكل انفصال : وانفصال ب ، م || جزئى : جزء ب || يكون : + يكون ط (١٣) يكون بعد : فيكون بعد د || منه : ساقطة من م (١٥) لا تقدر : لا يعرف ط ؛ لا يغادر د || علمته : وعلمته حـ ، ص ، ط (١٧) منها : منهما حـ ، ص ، ط || الحال : الحالة د .

بعينه ، وهذا لا يدفع الكلية إن تذكرت ماقلناه من قبل . ولكنك مع هذا كله ، ربما لم يجز أن تحكم فى هذا الآن بوجود هـذا الكسوف أولا وجوده ، إلا أن تعرف جزئيات الحركات بالمشاهدة الحسية ، وتعلم ما بين هذا المشاهد وبين ذلك الكسوف من المدة ، وليس هذا نفس معرفتك بأن فى الحركات حركة جزئية صفتها صفة ماشاهدت، وبينها وبين الكسوف الثانى الجزئى كذا ، فإن ذلك قد يجوز أن تعلمه على هذا النوع من العلم ولا تعلمه وقت مايشك فيه أنها هل هى موجودة ، بل يجب أن يكون قد حصل لك بالمشاهدة شىء مشار إليه حتى تعلم حال ذلك الكسوف .

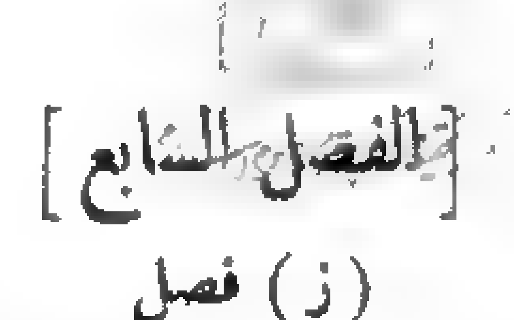
فإن منع مانع أن يسمى هذا معرفة للجزء من جهة كلية ، فلا مناقشة معه ؛ فإن غرضنا الآن فى غير ذلك، وهو فى تعريفنا أن الأمور الجزئية كيف تعلم وتدرك علما وإدراكا يتغير معهما العالم ، وكيف يعلم ويدرك علما وإدراكا لا يتغير معهما العالم ؛ فإنك إذا علمت أمر الكسوفات كما توجد أنت ، أو لو كنت موجودا دائما كان لك علم لا بالكسوف المطلق ، بل بكل كسوف كائن، ثم كان وجود ذلك الكسوف وعدمه لا يغير منك أمرا ؛ فإن علمك فى الحالين يكون واحدا ، وهو أن كسوفا له وجود بصفات كذا ، بعـد كسوف كذا ، أو بعد وجود الشمس فى الحمل كذا ، فى مدة كذا ، ويكون بعد كذا، وبعده كذا ، ويكون هذا العقد منك صادقا قبل ذلك الكسوف ومعه وبعده . فأما إن أدخلت الزمان فى ذلك ، فعلمت فى آن مفروض أن هـذا الكسوف ليس بموجود ، ثم علمت فى آن آخر أنه موجود ، لم يبق علمك ذلك عند وجوده ، بل يحدث علم آخر ، ويكون فيك التغير الذى أشرنا إليه ، ولم يصح أن تكون فى وقت الانجلاء على ما كنت

---

(١) لا يدفع : لا ورفع د || من : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (٢) يجز : تجزم جـ ، ص ؛ تكن تجز د || فى هذا : فى إلا هذا ، د || الكسوف : لكسوف م || وجوده : وجوده د || أن : أنك م (٣) هذا : هذه جـ ؛ ساقطة من م || المشاهد : المشاهدات جـ (٥) الثانى : الفلانى ط || من : فى د (٨) فلا لا د (٩) يتغير : لايتغيرت ، ط (١٠) معهما (الأولى) : معها د || وكيف يعلم : ساقطة من جـ || علما + واحدا ص ، ط || معهما (الثانية) : معها د (١١) أولو : ولو د ، ط || لك : ذلك د (١٣) أن : جـ + يكون ب ، ط || وجود : وجوده ب ، ط || بعد : أو بعد جـ (١٤) وبعده : وبعد جـ ، ص ، ط || الشمس : + فعلته د (١٥) العقد : العقل ب ، ط || إن : إذا د (١٦) فعلمت : فعلمت د ، تعلمت ص (١٧) بل : + كان جـ ، د ، ص ، ط || فيك : قبل م ،

قبل الانجلاء ، هذا وأنت زمانى وآنى ، ولكن الأول الذى لا يدخل فى زمان وحكمه ، فهو بعيد أن يحكم حكما فى هذا الزمان ، وذلك الزمان من حيث هو فيه ومن حيث هو حكم منه جديدا ومعرفة جديدة .

واعلم أنك إنما كنت تتوصل إلى إدراك الكسوفات الجزئيـــة ، لإحاطتـك بجميع أسبابها ، وإحاطتك بكل ما فى السماء ، فإذا وقعت الإحاطة بجميع أسبابها ووجودها ، انتقل منها إلى جميع المسببات ، ونحن سنبين هذا من ذى قبل بزيادة كشف ، فتعلم كيف يعلم الغيب وتعلم من هناك أن الأول من ذاته كيف يعلم كل شىء ، وأن ذلك لأنه مبدأ كل شىء ، ويعلم الأشياء من حالها ، إذ هو مبـــدأ شىء أو أشياء حالها وحركاتها كذا ، وما ينتج عنها كذا ، إلى التفصيل بعده ، ثم على الترتيب الذى يلزم ذلك التفصيل لزوم التعدية والتأدية ، فتكون هـــذه الأشياء مفاتيح الغيب التى لا يعلمها أحد إلا هو ، فالله أعلم بالغيب وهو عالم الغيب والشهادة وهو العزيز الحكيم .



[الفصل السابع]

(ز) فصل

فى نسبة المعقولات إليه ، وفى إيضاح أن صفاته الإيجابية والسلبية لا توجب فى ذاته كثرة ، وأن له البهاء الأعظم والجلال الأرفع والمجد الغير المتناهى ، وفى تفصيل حال اللذة العقلية

ثم يجب أن يعلم أنه إذا قيل عقل للأول قيل على المعنى البســـيط الذى عرفته فى كتاب النفس ، وأنه ليس فيه اختلاف صور مترتبة متخالفة كما يكون فى النفس على المعنى

---

(١) وآنى : ساقطة من حـ ، ص || لكن : ساقطة من ب ، حـ ، ص ، ط ، م (٢) حكما : ساقطة من حـ ، ص ، ط (٤) إنما : ساقطة من د ، ط || ادراك : إدراكات حـ ، د (٥) وإحاطتك . . . أسبابها : ساقطة من حـ || فإذا : وإذا ب ، م || أسبابها : الأسباب ب ، حـ ، ص ، ط (٦) بزيادة : زيادة د || فتعلم : وتعلم حـ (٧) الغيب و : ساقطة من د || تعم : لا تعم ط || الغيب : + الا هو ط || من ذاته : فى ذاته حـ || يعلم : + مبدأ ب ، ط (٧ — ٨) مبدأ كل شىء ويعلم الأشياء من حالها إذ : مبدأ شىء ب ، حـ ، د ، ص ، م (٩) عنها : عنه حـ || التفصيل : + الذى لا تفصيل ب ، حـ ، ص ، ط ، م (١٠ — ١١) التى لا يعلمها . . . الحكيم : ساقطة من ب ، حـ ، د ، م ، ص (١٣) فصل : ساقطة من د (١٥) والجلال الأرفع : ساقطة من ط (١٦) وفى تفصيل : وتفصيل م (١٧) للأول : + تعالى ط (١٧) مترتبة : مرتبة ب ، د || متخالفة : مخالفة د .

الذى مضى فى كتاب النفس ؛ فهو لذلك يعقل الأشياء دفعة واحدة من غير أن يتكثر بها فى جوهره ، أو تتصور فى حقيقة ذاته بصورها ، بل تفيض عنه صورها معقولة ، وهو أولى بأن يكون عقلا من تلك الصور الفائضة عن عقليته ، ولأنه يعقل ذاته ، وأنه مبدأ كل شىء ، فيعقل من ذاته كل شىء .

واعلم أن المعنى المعقول قد يؤخذ من الشىء الموجود ، كما عرض أن أخذنا نحن عن الفلك بالرصد والحس صورته المعقولة ، وقد تكون الصورة المعقولة غير مأخوذة عن الموجود ، بل بالعكس ؛ كما أنا نعقل صورة بنائية نخترعها ، ثم تكون تلك الصورة المعقولة محركة لأعضائنا إلى أن نوجدها ، فلا تكون وجدت فعقلناها ، ولكن عقلناها فوجدت. ونسبة الكل إلى العقل الأول الواجب الوجود هو هذا ؛ فإنه يعقل ذاته وما توجبه ذاته ، ويعلم من ذاته كيفية كون الخير فى الكل ، فتتبع صورته المعقولة صورة الموجودات على النظام المعقول عنده ، لا على أنها تابعة اتباع الضوء للمضىء والإسخان للحار ؛ بل هو عالم بكيفية نظام الخير فى الوجود ، وأنه عنه وعالم بأن هذه العالمية يفيض عنها الوجود على الترتيب الذى يعقله خيراً ونظاماً .

وعاشق ذاته التى هى مبدأ كل نظام ، وخير من حيث هى كذلك ، فيصير نظام الخير معشوقاً له بالعرض ، لكنه لا يتحرك إلى ذلك عن شوق فإنه لا ينفعل منه ألبتة ، ولا يشتاق شيئا ولا يطلبه . فهذه إرادته الخالية عن نقص يجلبه شوق وانزعاج قصد إلى غرض .

(١ — ٢) بها فى جوهره : فى جوهره بها ب (٢) بصورها : + من غير أن تتكثر صورتها فى حقيقة ذاته بصورها حـ (٣) الصور : الصورة ط ، م || ذاته : بذاته م || وأنه : وأنها ب ، حـ ، ص ، ط ، م || مبدأ كل : مبدأ الكل د (٦) صورته : وصورته م || المعقولة وقد : المعقولية وقد م || المعقولة : الموجودة م || عن : ساقطة من د (٧) الموجود : الوجود ص ؛ الموجودة حـ ؛ المعقولة م (٧) بنائية : مائية ط ، نباتية ب ، د || ثم : ساقطة من ط ؛ م د || تكون : ساقطة من م (١٠) من ذاته : ذاته م | صورته : الصورة ط (١١) للضىء : للمضىء د (١٢) الوجود : الموجود م (١٤) وخير : خير ب ، حـ ، ص ، ط ، م (١٥) منه : عنه حـ ، ص ، م ؛ ساقطة من ب (١٦) وانزعاج : وازعاج ب ، د ، ص ، ط .

ولا يظن أنه لو كانت للمعقولات عنـده صور وكثرة ، كانت كثرة الصور التي يعقلها أجزاء لذاته، وكيف وهي تكون بعد ذاته ؟ لأن عقله لذاته ذاته، ومنها يعقل كل ما بعده؛ فعقله لذاته علة عقله ما بعد ذاته، فعقله ما بعد ذاته معلول عقله لذاته. على أن المعقولات والصور التي له بعد ذاته إنمـا هي معقولة على نحو المعقولات العقلية لا النفسانية ، وإنما له إليها إضافة المبدأ الذي يكون عنه لا فيه ، بل إضافات على الترتيب بعضها قبل بعض ، وإن كانت معا لا تتقدم ولا تتأخر في الزمان ، فلا يكون هناك انتقال في المعقولات .

ولا يظن أن الإضافة العقلية إليها إضافة إليها كيف وجدت ، وإلا لكان كل مبدأ صورة في مادة من شأن تلك الصورة أن تعقل بتدبير ما ، من تجريد وغيره ، يكون هو عقلا بالفعل ، بل هذه الإضافة إليها وهي بحال معقولة . ولو كانت من حيث وجودها في الأعيان ، لكان إنمـا يعقل ما يوجد في كل وقت ولا يعقل المعدوم منها في الأعيان إلى أن يوجد ، فيكون لا يعقل من نفسه أنه مبدأ ذلك الشيء على الترتيب إلا عندما يصير مبدأ فلا يعقل ذاته ، لأن ذاته من شأنها أن يفيض عنها كل وجود ، وإدراكها من حيث شأنها أنها كذا يوجب إدراك الآخر وإن لم يوجد ، فيكون العالم الربوبي محيطا بالوجود الحاصل والممكن ، ويكون لذاته إضافة إليها من حيث هي معقولة لا من حيث لها وجود في الأعيان .

فبقي لك النظر في حال وجودها معقولة أنها تكون موجودة في ذات الأول كاللوازم التي تلحقه ، أو يكون لها وجود مفارق لذاته وذات غيره كصور مفارقة على ترتيب موضوعة

---

(١) أنه : له ط || كانت كثرة الصور : كانت الصورة د (٢) وهي : وهو م ؛ هي ط || ومنها : ومنا ب ، د ، ط ، م ، ه (٣) فعقله لذاته : فعقله بذاته ج || فعقله : فعقليه ط (٤) ه : ساقطة من م || معقولة : معقولية ب ، د ، ص || المعقولات العقلية لا النفسانية : المعقول العقلي لا النفساني ب ، ج ، د ، ص ؛ المعقولات العقلي إلا النفساني م (٥) الذي : التي ب ، ص ، ط ، م || الترتيب : ترتيب ط (٦) لا تتقدم : لا تتقيد ط || انتقال : انتقال ج ، ص ، ط (٧) إنما : + له ط ، ه (٩) الإضافة : + له ج ، د ، ط ، م ، ه || كانت : كان ج ، ه (١٠) الأعيان : + أعيان م (١١) مبدأ : ساقطة من م || الترتيب : ترتيب م (١٢) من شأنها : بشأنها د (١٣) شأنها : + بل دفع د (١٤) والممكن : ولكن د (١٦) لك : لنا ج (١٧) التي : ساقطة من ب ، ج ، د ، م || وذات : وذوات ط || كصور : كصورة م ؛ لصورة د .

فى صقع الربوبية ، أو من حيث هى موجودة فى عقل أو نفس إذا عقل الأول هذه الصور، ارتسمت فى أيها كان ، فيكون ذلك العقل أو النفس كالموضوعة لتلك الصور المعقولة، وتكون معقولة له على أنها فيه، ومعقولة من الأول على أنها عنه، و يعقل الأول من ذاته أنه مبدأ لها ، فيكون من جملة تلك المعقولات ما المعقول منه أن الأول مبدأ له بلا واسطة ، بل يفيض وجوده عنه أولا ، وما المعقول منه أنه مبدأ له بتوسط فهو يفيض عنه ثانيا ، وكذلك يكون الحال فى وجود تلك المعقولات ، و إن كان ارتسامها فى شىء واحد ، لكن بعضها قبل و بعضها بعد ، على الترتيب السببى والمسببى .

و إذا كانت تلك الأشياء المرتسمة فى ذلك الشىء من معلولات الأول، فتدخل فى جملة ما الأول يعقل ذاته مبدأ لها ، فيكون صدورها عنه ليس على ما قلنا من أنه إذا عقل خيرا وجد ، لأنها نفس عقله الخير، أو يتسلسل الأمر لأنه يحتاج أن يعقل أنها عقلت ، وكذلك إلى ما لا نهاية ، وذلك محال فهى نفس عقله الخير . فإذا قلنا لما عقلها وجدت ، ولم يكن معها عقل آخر ، ولم يكن وجودها إلا أنها معقولات له فإنما يكون كأنا قلنا لأنه عقلها عقلها ، أو لأنها وجدت عنه وجدت عنه .

و إن جعلت هذه المعقولات أجزاء ذاته عرض تكثر، و إن جعلتها لواحق ذاته عرض لذاته أن لا يكون من جهتها واجب الوجود لملاصقته ممكن الوجود ، و إن جعلتها أمورا مفارقة لكل ذات عرضت الصور الأفلاطونية ، و إن جعلتها موجودة فى عقل ما عرض أيضا ما ذكرنا قبل هذا من المحال .

---

(١) صقع : موضع د || الصور : الصورة د ، م (٢) أيها : أيهما ح ، ص ، ط ، م || الك : بتلك د
(٣) له : ساقطة من م (٤) المعقولات : المعلولات ب ، م || أن الأول : أن المبدأ الأول م
|| له : لها م (٥) وجوده عنه : عنه وجوده د ؛ بوجوده م || منه أنه : أنه منه ح
(٦) و إن : ساقطة من د (٨) و إذا : و إذ م || معلولات : المعلولات ط (٩) لها : له ب ،
ح ، د ، م || عقل : عقله ، ب ، د ، ص ، ط ، م (١٠) أو يتسلسل : و يتم ط (١٠ — ١١) لأنه
يحتاج ... ما لا نهاية : ساقطة من م (١١) فهى : فى ح ؛ + فى ب ، د ، ط || عقله : ساقطة
من د || عقلها : علقها د (١٢) فإنما : فإنا ح ، م ؛ فإنها ب ، د || لأنه : + عقلا د
(١٣) وجدت عنه وجدت عنه : وجدت عنه ب (١٤) و إن جعلت : فإن جعلت ب ، ح ، د ، م
(١٦) عرضت الصور : عرضت الصور ط ، م ؛ تعرضت الصور ح ، ص ، م || قبل : قبيل م ؛ قبيل من ب ، د (١٧) ما ذكرنا : ما ذكرناه

فينبغى أن تجتهد جهدك فى التخلص من هذه الشبهة ، وتحفظ أن لا تكثر ذاته، ولا تبالى بأن تكون ذاته مأخوذة مع إضافة ما ممكنة الوجود ، فإنها من حيث هى علة لوجود زيد ليست بواجبة الوجود بل من حيث ذاتها . وتعلم أن العالم الربوبى عظيم جدا، وتعلم أنه فرق بين أن يفيض عن الشىء صورة من شأنها أن تعقل ، وأن يفيض عن الشىء صورة معقولة من حيث هى معقولة بلا زيادة ، وهو يعقل ذاته مبدأ لفيضان كل معقول من حيث هو معقول معلول ، كما هو مبدأ لفيضان كل موجود من حيث هو موجود معلول . ثم تجتهد فى تأمل الأصول المعطاة والمستقبلة ليتضح لك ما ينبغى أن يتضح .

فالأول يعقل ذاته ونظام الخير الموجود فى الكل أنه كيف يكون بذلك النظام، لأنه يعقله وهو مستفيض كائن موجود. وكل معلوم الكون ، وجهة الكون عن مبدئه عند مبدئه ، وهو خير غير مناف ، وهو تابع لخيرية ذات المبدأ وكمالها المعشوقين لذاتيهما ، فذلك الشىء مراد ، لكن ليس مراد الأول هو على نحو مرادنا حتى يكون له فيما يكون عنه غرض ، فكأنك قد علمت استحالة هذا وستعلم ، بل هو لذاته مريد هذا النحو من الإرادة العقلية المحضة ، وحياته هذا أيضا بعينه ، فإن الحياة التى عندنا تكمل بإدراك وفعل هو التحريك ينبعثان عن قوتين مختلفتين ، وقد صح أن نفس مدركه — وهو ما يعقله عن الكل — هو سبب الكل وهو بعينه مبدأ فعله ، وذلك إيجاد الكل ، فمعنى واحد منه هو إدراك وسبيل إلى الإيجاد ، فالحياة منه ليس مما تفتقر إلى قوتين حتى تتم بقوتين ، ولا الحياة منه غير العلم وكل ذلك له بذاته .

وأيضا فإن الصور المعقولة التى تحدث فينا فتصير سببا للصورة الموجودة الصناعية لو كانت بنفس وجودها كافية لأن تكون منها الصور الصناعية — بأن تكون صورها بالفعل

---

(١) من : عن ط || الشبهة : الشبه ب ، م || وتحفظ : وتحفظ د (٥) ذاته : + الأشرف الأعلى التى هى ط || لفيضان : + وجود ط (٦) هو : هى م (٧) ليتضح : ليتفتح ب ، حـ ؛ ليستفتح ص ؛ يتفتح م ، ليتفتح د || ينبغى : + لك حـ ، ص ، ط || يتضح : يتفتح ب ، حـ ، ص ، ط ؛ يفتح د (٩) وهو (الأول) : هوص ، ط ، م : ساقطة من حـ || وجهة : وجد د || عن مبدئه : عن ذاته حـ ؛ عن د (٩ — ١٠) وهو خير : وخير د (١٠) المعشوقين : المشوقين د ، م || الشىء : + هو حـ (١١) الأول : + تعالى حـ (١٢) النحو : والنحو م (١٤) عن : من د || الكل : الكنه د (١٥) إيجاد الكل : إيجاد لكل ب ، ص ، ط ، م (١٨) الصور : الصورة د ، م || المعقولة : المعلولة د || فتصير : فتكون ب (١٩) كانت : كان د ، ط || بنفس : نفس د ، ط || يكون : يتكون ، حـ ، د ، ص || بأن : أن م || صورها : صورا هى م : صور ب ، حـ ، د ، ص .

بادئ لما هي له صور — لكان المعقول عندنا هو بعينه القدرة . ولكن ليس كذلك بل وجودها لا يكفى فى ذلك ، لكن يحتاج إلى إرادة متجددة منبعثة من قوة شوقية تتحرك منهما معاً القوة المحركة فتحرك العصب والأعضاء الأدوية ، ثم تحرك الآلات الخارجة ، ثم تحرك المادة ، فلذلك لم يكن نفس وجود هـذه الصور المعقولة قدرة ولا إرادة ، بل هي القدرة فينا عنـد المبدأ المحرك ، وهذه الصورة محركة لمبدأ القـدرة ، فتكون محركة المحرك .

فواجب الوجود ليست إرادته مغايرة الذات لعلمه ، ولا مغايرة المفهوم لعلمه ، فقد بينا أن العلم الذى له بعينه هو الإرادة التى له . وكذلك قد تبين أن القدرة التى له هى كون ذاته عاقلة للكل عقلا ، هو مبدأ للكل لا مأخوذاً عن الكل ، ومبدأ بذاته ، لا يتوقف على وجود شىء . وهـذه الإرادة على الصورة التى حققناها التى لا تتعلق بغرض فى فيض الوجود ، لا تكون غير نفس الفيض وهو الجود . فقـد كنا حققنا لك من أمر الجود ما إذا تذكرته علمت أن هـذه الإرادة نفسها تكون جوداً ، وإذا حققت تكون الصفة الأولى لواجب الوجود أنه إنَّ وموجود ثم الصفات الأخرى بعضها يكون المعنى فيها هذا الوجود مع إضافة ، وبعضها هذا الوجود مع سلب ، وليس ولا واحد منها موجباً فى ذاته كثرة ألبتة ولا مغايرة .

فاللواتى تخالط السلب أنه لو قال قائل للأول ، ولم يتحاش ، إنه جوهر ، لم يعن إلا هذا الوجود ، وهو مسلوب عنه الكون فى الموضـــوع . وإذا قال له : واحد ، لم يعن إلا هذا الوجود نفسه مسلوباً عنه القسمة بالكم أو القول ، أو مسلوباً عنه الشريك

(١) مبادئ : مبادى د || له : ساقطة من ب ، ط || صور : صورة جـ ، د ، ص ، ط ، م (٣) الآلات : ساقطة من د || الخارجة : الخارجية د ، ص ، ط (٤) الصور : الصورة ب ، جـ ، ص ، ط ، م (٥) محركة (الأولى) : + محركة د | محركة (الثانية) : محرك ط (٨) بعينه هو : هو بعينه ب ، جـ ، د ، ص ، م || الإرادة : لإرادته ص || له هى : له هو د ؛ هى له ص (٩) لا يتوقف : لا متوقف م (١٠) حققناها : حققناه د ، م (١١) لا تكون : تكون د ، م ؛ + عن جـ (١١ — ١٢) من أمر الجود . . . وإذا حققت : ساقطة من ط (١٢) تذكرته : تذكره جـ ، ص || وإذا : فإذا ب ، جـ ، ص ، م (١٣) وموجود : موجود ط (١٥) مغايرة : متغيرة جـ (١٦) فاللواتى : فالتى د ، ط || قال : قيل ب ، د (١٧) واحد : الواحد د (١٧ — ١٨) : عنه الكون . . . مسلوبا : ساقطة من ط ، م (١٨) هذا : ساقطة من ب || مسلوبا : مسلوب ب ، جـ (١٨) أو مسلوبا : أو مسلوب جـ .

وإذا قال : عقل وعاقل ومعقول ، لم يعن بالحقيقة إلا أن هذا المجرد مسلوب عنه جواز مخالطة المادة وعلائقها مع اعتبار إضافة ما. وإذا قال له : أول ، لم يعن إلا إضافة هذا الوجود إلى الكل . وإذا قال له : قادر ، لم يعن به إلا أنه واجب الوجود مضافاً إلى أن وجود غيره إنما يصح عنه على النحو الذى ذكر. وإذا قال له : حى، لم يعن إلا هذا الوجود العقلى مأخوذاً مع الإضافة إلى الكل المعقول أيضاً بالقصد الثانى ؛ إذ الحى هو المدرك الفعال . وإذا قال له : مريد ، لم يعن إلا كون واجب الوجود مع عقليته — أى سلب المادة عنه — مبدأ لنظام الخير كله وهو يعقل ذلك ، فيكون هذا مؤلفاً من إضافة وسلب . وإذا قال له : جواد ، عناه من حيث هذه الإضافة مع السلب ، بزيادة سلب آخر، وهو أنه لا ينحو غرضاً لذاته . وإذا قال له : خير، لم يعن إلا كون هذا الوجود مبرأ عن مخالطة ما بالقوة والنقص وهذا سلب، أو كونه مبدأ لكل كمال ونظام وهذا إضافة .

فإذا عقلت صفات الأول الحق على هذه الجهة ، لم يوجد فيها شىء يوجب لذاته أجزاء أو كثرة بوجه من الوجوه .

ولا يمكن أن يكون جمال أو بهاء فوق أن تكون الماهية عقلية محضة، خيرية محضة، بريئة عن كل واحد من أنحاء النقص ، واحدة من جهة ، فالواجب الوجود له الجمال والبهاء المحض ، وهو مبدأ جمال كل شىء وبهاء كل شىء . وبهاؤه هو أن يكون على مايجب له ، فكيف جمال ما يكون على مايجب فى الوجود الواجب ؟ وكل جمال وملاءمة

---

(١) وإذا : فإذا د || وعاقل ومعقول : ومعقول وعاقل ب ، د ، م || المجرد : + فى نفسه د ، ص ، ط || جواز : بجوز د (٢) مخالطة : مخافة د || إلا : + أن حـ ، ص ، ط (٣) الوجود : الموجود ، ب | وإذا : فإذا ط (٢—٣) إلا إضافة . . . يعن به : ساقطة من د (٣) مضافا : منضافا د (٤) وجود : وجوب ب || إنما يصح عنه : عنه إنما يصح حـ ؛ منه إنما يصح عنه ص ؛ عنه إنما يصح عنه م ؛ إنما يصح د || وإذا : وإذ د | الوجود : + مضافا أن وجود ط (٥) مع : من ط || المعقول : المعقولة د ، م || بالقصد : بالفصل ط | المدرك : الدارك حـ ، ص ؛ الدراك ب ، د ، م (٦) كون : كوان ط || عقليته : عقلية د (٧) مبدأ لنظام : نظام ط || يعقل : يعطى هامش ص || هذا : هذه د (٨) له : ساقطة من م (٩) أنه : لأنه د (١٠) عن : منه د (١١) صفات : الصفات ط (١٢) الوجوه : + كل اعتدال لأن كل اعتدال هو فى كثرة وبتركيب أو مزاج فيحدث وحدة فى كثرة د : + فصل فى أنه بذاته معشوق وعاشق ولذيذ وملتذ ، وأن اللذة هى إدراك الخير الملائم ، هامش حـ (١٣) أو بهاء : وبهاء م || وخيرية : خيرية ط (١٥) وبهاء : وجمال ب ، ص ، ط ، م ؛ وكمال حـ (١٦) له : عليه د || الواجب : + وجمال م || وملاءمة : يلائمه د ، حـ

وخير مدرك فهو محبوب معشوق، ومبدأ ذلك كله إدراكه . أما الحسي ، وأما الخيالي وأما الوهمي وأما الظني ، وأما العقلي ، وكلما كان الإدراك أشد اكتناهاً وأشد تحقيقاً والمدرك أكمل وأشرف ذاتاً ، فإحباب القوة المدركة إياه والتذاذها به أكثر .

فالواجب الوجود الذي هو في غاية الكمال والجمال والبهاء الذي يعقل ذاته بتلك الغاية والبهاء والجمال ، وبتمام التعقل ، وبتعقل العاقل والمعقول على أنهما واحد بالحقيقة ، تكون ذاته لذاته أعظم عاشق ومعشوق وأعظم لاذ وملتذ ، فإن اللذة ليست إلا إدراك الملائم من جهة ما هو ملائم ، فالحسية إحساس الملائم ، والعقلية تعقل الملائم ، وكذلك فالأول أفضل مدرك بأفضل إدراك لأفضل مدرك ، فهو أفضل لاذ وملتذ ، ويكون ذلك أمراً لا يقاس إليه شيء . وليس عندنا لهذه المعاني أسام غير هذه الأسامي ، فمن استبشعها استعمل غيرها .

ويجب أن يعلم أن إدراك العقل للمعقول أقوى من إدراك الحس للمحسوس ، لأنه — أعني العقل — يعقل ويدرك الأمر الباقي الكلي ، ويتحد به ويصير هو هو على وجه ما ، ويدركه بكنهه لا بظاهره ، وليس كذلك الحس للمحسوس ؛ فاللذة التي تجب لنا بأن نعقل ملائماً ، هي فوق اللذة التي تكون لنا : بأن نحس ملائماً ولا نسبة بينهما . لكنه قد يعرض أن تكون القوة المدركة لا تستلذ بما يجب أن تستلذ به لعوارض ، كما أن المريض لا يستلذ الحلو ، ويكرهه لعارض، فكذلك يجب أن يعلم من حالنا ما دمنا في البدن . فإذا حصل لقوتنا العقلية كمالها بالفعل لا تجد من اللذة ما يجب للشيء في نفسه ؛ وذلك

---

(١) مدرك : ومدرك ط || معشوق : ومعشوق د || كله : ساقطة من م || الخيالي : الخيال د
(٢) الظني : ظن د || اكتناها : ساقطة ب (٣) والمدرك : المدرك د || أكمل : أجل م || وأشرف وأجل د || فإحباب : وأحباب د || أكثر : أكثره د (٤) فالواجب : الواجب د (٥) وبتعقل : وبتعاقل ﺣ ؛ وبه يتعقل د (٧) إحساس الملائم : إحساس بلائم ب ، د ، م || تعقل : تنال د || الملائم : للملائم ب ، ﺣ ، د ، ص ، م (٨) أفضل(الأول) : أفيد د || إدراك : الإدراك د (٩) أمراً : الأمر د || غير هذه : غيره د (١١) للمحسوس : المحسوس د (١٣) التي : الذي د
(١٤) نعقل : تتعقل م ؛ يتعقل ب ، د || اللذة : ساقطة من ب || بينهما : منهما ﺣ || لكنه : ولكنه د
(١٥) المدركة : الدراكة ب ، د ، ص ، ط ، م (١٦) الحلو : بالحلو ط || ويكرهه : أو يكرهه ﺣ ، د || فكذلك : وكذلك د ، م (١٧) فإذا : فإنا ﺣ ، ص ؛ فإنا وإن د ، م ؛ وإذا إذا ب || بالفعل : بالعقل د || وذلك : فذلك ﺣ ، ص ؛ ساقطة من ط .

لعائق البدن . ولو انفردنا عن البـــدن ، كنا بمطالعتنا ذاتنا ، وقد صارت عالما عقليا مطابقا للموجودات الحقيقية ، والجمالات الحقيقية ، واللذات الحقيقية ، متصلة بها اتصال معقول بمعقول ، نجد من اللذة والبهاء ما لا نهاية له . وسنوضح هذه المعانى كلها بعد .

واعلم أن لذة كل قوة حصول كمالها لها ؛ فللحس المحسوسات الملائمة ، وللغضب الانتقام ، وللرجاء الظفر ، ولكل شىء ما يخصه ، وللنفس الناطقة مصيرها عالما عقليا بالفعل . فالواجب الوجود معقول ، عقل أو لم يعقل ، ومعشوق ، عشق أو لم يعشق .

---

(١) كنا : لكنا ب ، ح ، ص ، ط ، م || بمطالعتنا : بمطالعتنا د || صارت : صار م (٢) مطابقا : ب ، ح ، ص ، م ؛ مطابق د || واللذات : واللذيذات ح ، ص ، م (٧) عقل : + عقل م || ومعشوق : معشوق ب ، م .

المقالة التاسعة

فى صدور الأشياء عن التدبير الأول والمعاد إليه

سبعة فصول

---

(١) التاسعة : + من إلهيات الرابعة من الكتاب م (٢) صدور : صدو سا || عن : من م || التدبير : + المبدأ حـ ، ص ، ط (٣) سبعة فصول : ساقطة من ، ب ، حـ ، د ، ص ، م .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

[الفصل الأول]

(١) فصل
فى صفة فاعلية المبدأ الأول

فقد ظهر لنا أن للكل مبدأ واجب الوجود ، غير داخل فى جنس أو واقع تحت حد أو برهان ، برىء عن الكم والكيف والماهية والأين والمتى والحركة ، لا ند له ولا شريك له ولا ضد له ، وأنه واحد من جميع الوجوه ، لأنه غير منقسم : لا فى الأجزاء بالفعل ولا فى الأجزاء بالفرض والوهم كالمتصل ، ولا فى العقل بأن تكون ذاته مركبة من معان عقلية متغايرة تتحد منها جملة ، وأنه واحد من حيث هو غير مشارك ألبتة فى وجوده الذى له ، فهو بهذه الوحدة فرد ، وهو واحد لأنه تام الوجود ما بقى له شىء ينتظر حتى يتم ، وقد كان هذا أحد وجوه الواحد . وليس الواحد فيه إلا على الوجه السلبى ، ليس كالواحد الذى للأجسام ، لاتصال أو اجتماع ، أو غير ذلك مما يكون الواحد فيه بوحدة هى معنى وجودى يلحق ذاتا أو ذواتا .

وقد اتضح لك فيما سلف من العلوم الطبيعية وجود قوة غير متناهية غير مجسمة ، وأنها مبدأ الحركة الأولية ، وبان لك أن الحركة المستديرة ليست متكونة تكونا زمانيا ، وقد بان لك من هناك من وجه ما أنه مبدأ دائم الوجود . وقد بان لك بعد ذلك أن واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته ، وأنه لا يجوز أن تستأنف له حالة لم تكن ، مع أنه قد بان لك أن العلة لذاتها تكون موجبة المعلول ، فإن دامت أوجبت المعلول دائما . ولو اكتفيت بتلك الأشياء لكفاك ما نحن فى شرحه ، إلا أنا نزيدك بصيرة .

---

(٢) فصل : ساقطة من د (٣) فاعلية : ماعليه ب ، ح ، د (٤ — ٦) ولا شريك له : ولا شريك م (٦) جميع الوجوه : وجوه ب ، ح ، د ، ص ، م || لا فى : فى ح (٧) الأجزاء : أجزاء د (٠) منها بها ح ، د ، م || غير . ساقطة من ح (٩) الوحدة : الوحود د : الوجوه ح (١) إلا : لا ص || السلبى : الذى د (١١) لاتصال أو اجتماع : الاتصال والانفصال والاجتماع د (١٢) أو ذواتا : + فصل فى إثبات دوام الحركة بقول مجمل ، ثم قول مفصل ح ، ص (١٣) لك : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط || سلف + لك ب ، ح ، ط (١٤) الحركة ساقطة من ب || لك : ذلك د || وله : فله ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٥) لك : ساقطة من م || واجب : الواجب ب ، د ، ص ، ط ، م (١٦) وأنه : فإنه د ، ط (١٨) ولو : فلو ح ، د .

فنقول: إنك قد علمت أن كل حادث فله مادة، فإذا كان لم يحدث ثم حدث لم يخل، إما أن تكون علتا الفاعلية والقابلية لم تكونا فحدثتا، أو كانتا، ولكن كان الفاعل لا يحرك والقابل لا يتحرك، أو كان الفاعل ولم يكن القابل، أو كان القابل ولم يكن الفاعل.

ونقول قولا مجملا قبل العود إلى التفصيل، إنه إذا كانت الأحوال من جهة العلل كما كانت ولم يحدث ألبتة أمر لم يكن، كان وجوب كون الكائن عنها، أولا وجوبه، على ما كان، فلم يجز أن يحدث كائن ألبتة.

فإن حدث أمر لم يكن، فلا يخلو:

إما أن يكون حدوثه على سبيل ما يحدث، لحدوث علته دفعة، لا على سبيل ما يحدث لقرب علته أو بعدها.

أو يكون حدوثه على سبيل ما يحدث لقرب علته أو بعدها.

فأما القسم الأول فيجب أن يكون حدوثه لحدوث العلة ومعها غير متأخر عنها ألبتة، فإنه إن كانت العلة غير موجودة ثم وجدت، أو موجودة وتأخر عنها المعلول، لزم ما قلناه في الأول من وجوب حادث آخر غير العلة، فكان ذلك الحادث هو العلة القريبة. فإن تمادى الأمر على هذه الجهة، وجبت علل وحوادث دفعة غير متناهية، ووجبت معا، وهذا مما عرفنا الأصل القاضي بإبطاله، فبقي أن لا تكون العلل الحادثة كلها دفعة لا لقرب من علة أولى أو بعد.

فبقي أن مبادئ الكون تنتهي إلى قرب علل أو بعدها، وذلك بالحركة. فإذن قد كان قبل الحركة حركة، وتلك الحركة أوصلت العلل إلى هذه الحركة، فهما كالمتماسين، وإلا رجع الكلام إلى الرأس في الزمان الذي بينهما. وذلك أنه إن لم تماسه حركة كانت

---

(٢) علتا: علتاه د || لا يحرك: لا يتحرك د (٥) وجوبه: وجوده م (٨) يكون: ساقطة من د (٩) أو بعدها: وبعدها ب (١٠) أو يكون ... أو بعدها: ساقطة من د (١١) لحدوث: بحدوث ح، ص، ط (١٢) كانت: كان ح، ص، ط (١٣) فكان: وكان د، ط (١٤) وجبت: وجب د || ووجبت: ووجب د (١٥) وهذا: وهذه ط || فبقي: فيبقى ب، ط (١٦) أو بعد: أو بعده م (١٧) تنتهي: منته ح (١٨) كالمتماسين: كالمتماسين م (١٩) كانت: تلك ص، ط.

الحوادث الغير المتناهية منها فى آن واحد، إذ لا يجوز أن تكون فى آنات متلاقية متماسة ، فاستحال ذلك ، بل يجب أن يكون واحد قد قرب فى ذلك الآن بعد بعد ، أو بعد قرب ؛ فيكون ذلك الآن نهاية حركة أولى ، تؤدى إلى حركة أخرى ، أو أمر آخر ، فإن أدت إلى حركة أخرى وأوجبت ، كانت الحركة التى هى كعلة قريبة لهذه الحركة مماسة لها .

والمعنى فى هذه المماسة مفهوم ، على أنه لا يمكن أن يكون زمان بين حركتين ولا حركة فيه ، فإنه قد بان لنا فى الطبيعيات أن الزمان تابع للحركة ، ولكن الاشتغال بهذا النحو من البيان يعرفنا إن كانت حركة قبل حركة ، ولا يعرفنا أن تلك الحركة كانت علة لحدوث هذه الحركة اللاحقة .

فقد ظهر ظهورا واضحا أن الحركة لاتحدث بعد مالم تكن إلا لحادث، وذلك الحادث لا يحدث إلا بحركة مماسة لهذه الحركة ، ولا تبالى أى حادث كان ذلك الحادث : كان قصدا من الفاعل ، أو إرادة ، أو علما ، أو آلة ، أو طبعا ، أو حصول وقت أوفق للعمل دون وقت ، أو حصول تهيؤ أو استعداد من القابل لم يكن ، أو وصول من المؤثر لم يكن ، فإنه كيف كان ، لحدوثه متعلق بالحركة لا يمكن غير هذا .

ولنرجع إلى التفصيل فنقول : إن كانت العلة الفاعلية والقابلية موجودتى الذات ، ولا فعل ولا انفعال بينهما ، فيحتاج إلى وقوع نسبة بينهما توجب الفعل والانفعال .

إما من جهة الفاعل ، فمثل إرادة موجبة للفعل ، أو طبيعة موجبة للفعل ، أو آلة أو زمان .

(١) المتناهية : المتناهى د || منها : منهما د (٢) فاستحال : واستحال ـ || بل : بأن د || بعد قرب : بعد بعد قرب ب ، د ، م (٣) ذلك : ساقطة من م || أولى : أولية د ؛ أولا ـ ، ط ، ه || فإن أدت : فإن فادت ط (٤) وأوجبت : أوجبت م || كانت : كان د || كعلة : لعلة د (٦) للحركة : الحركة د (٧) حركة قبل حركة ولا يعرفنا أن : ساقطة من د || لحدوث : الحدوث د (٨) اللاحقة : ساقطة من ، ب ، ـ ، د ، ص ، م (٩) لحادث : بحادث ط ، م (١٠) أى : أمر د (١١) أو آلة أو طبعا : أو طبعا أو آلة ب ، ـ ، ص ، ط (١٤) ولنرجع : ونرجع د ؛ أو نرجع ـ ، ص || فنقول : ونقول ب ، ـ ، د ، ط ، م || والقابلية : والقابلة م || موجودتى : موجودى د ؛ موجودة فى م ؛ موجودى ب (١٦) الفعل (الثانية) : + والأفعال ـ .

وأما من جهة القابل ، فمثل استعداد لم يكن :

أو من جهتيهما جميعا مثل وصول أحدهما إلى الآخر .

وقد وضع أن جميع هذا بحركة ما

وأما إن كان الفاعل موجودا ولم يكن قابل ألبته ، فهذا محال :

أما أولا ، فلأن القابل كما بينا لا يحدث إلا بحركة أو اتصال فيكون قبل الحركة حركة .

وأما ثانيا ، فإنه لا يمكن أن يحدث ما لم يتقدمه وجود القابل ، وهو المادة ، فيكون قد كان القابل حتى حدث القابل . وأما إن وضع أن القابل موجود والفاعل ليس بموجود ، فالفاعل يحدث ويلزم أن يكون حدوثه بعلة ذات حركة على ما وصفناه .

وأيضا مبدأ الكل ذات واجبة الوجود ، وواجب الوجود واجب ما يوجد عنه ، وإلا فله حال لم يكن فليس واجب الوجود من جميع جهاته . فإن وضعت الحال الحادثة لا فى ذاته ، بل خارجة عن ذاته كما يضع بعضهم الإرادة ، فالكلام على حدوث الإرادة عنها ثابت ، هل هو بإرادة أو طبع ، أو لأمر آخر أى أمر كان ؟ ومهما وضع أمر حدث لم يكن ، فإما أن يوضع حادثا فى ذاته ، وإما غير حادث فى ذاته ، بل على أنه شئ مباين لذاته ، فيكون الكلام ثابتا .

وأن حدث فى ذاته ، كان ذاته متغيرا ، وقد بيّن أن واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته .

---

(٢) جهتيهما : جهتهما ـ ، ص ، ط (٣) وضع : صلح ـ || هذا : هذه ـ ، د ، ص ، ، ط || بحركة : لحركة ب || ما : ساقطة من د (٥) بحركة : + لما ط ؛ + فيها ـ ، ص || أو اتصال : واتصال ـ ، ص ، ط (٧) لم : ساقطة من د (٨) حتى حدث القابل : ساقطة من م || القابل : ساقطة من ط (٩) يحدث : يحدث ص ، ط || بعلة : بعد د || وصفناه : وصفنا ب ، د ، ـ ، هامش ص : وصفنا ـ ، ص (١٠) واجبة : واجب د (١١) حال : ساقطة من د ما فى ، ـ || الحادثة : + لما د (١٣) هل هو : أهو م || أو طبع : أو طبعا ب ، ـ ، م (١٦) وأن : فأن ـ || حدث : وجدت ـ ، د .

وأيضا إذا كان هو عند حدوث المباينات عنه كما كان قبل حدوثها ، ولم يعرض ألبتة شئ لم يكن ، وكان الأمر على ما كان ولا يوجد عنه شئ ، فليس يجب أن يوجد عنه شئ بل يكون الحال والأمر على ما كان .

فلا بد من مميز لوجوب الوجود عنه ، وترجيح للوجود عنه بحادث متوسط لم يكن حين كان الترجيح للعدم عنه ، وكان التعطل عن الفعل حاله ، وليس هـذا أمرا خارجا عنه ؛ فإنا نتكلم فى حدوث الحادث عنه نفسه بلا واسطة أمر يحدث فيحدث به الثانى ، كما يقولون فى الإرادة والمراد .

والعقل الصريح الذى لم يكذب يشهد أن الذات الواحدة إذا كانت من جميع جهاتها كما كانت ، وكان لا يوجد عنها فيما قبل شئ ، وهى الآن كذلك ، فالآن أيضا لا يوجد عنها شئ . فإذا صار الآن يوجد عنها شئ ، فقد حدث فى الذات قصد وإرادة ، أو طبع ، أو قدرة وتمكن ، أو شئ مما يشبه هذا لم يكن . ومن أنكر هذا ، فقد فارق مقتضى عقله لسانا ويعود إليه ضميرا ؛ فإن الممكن أن يوجد وأن لا يوجد ، لا يخرج إلى الفعل ولا يترجح له أن يوجد إلا بسبب ؛ وإذا كانت هذه الذات التى للعلة كما كانت ولا ترجح ، ولا يجب عنها هذا الترجيح ، ولا داعى ولا مصلحة ولا غير ذلك ، فلا بد من حادث موجب للترجيح فى هذه الذات إن كانت هى العلة الفاعلية ، وإلا كانت نسبتها إلى ذلك الممكن على ما كان قبل ، ولا تحدث لها نسبة أخرى ؛ فيكون الأمر بحاله ، ويكون الإمكان إمكانا صرفا بحاله .

وإذا حدث لها نسبة فقد حدث أمر ، ولا بد من أن يحدث لذاته وفى ذاته ، فإنها إن كانت خارجة عن ذاته كان الكلام ثابتا ، ولم تكن هى النسبة المطلوبة ؛ فإنا نطلب

(٢) الأمر : لأمر د (٣) يكون : ساقطة من ب (٤) مميز : تمييز ب ، د ، م || لوجوب : لواجب د || عنه : ساقطة من ب || وترجيح : أو ترجيح حـ ، ص ، ط ، م || الوجود : الوجود ص ، م (٥) كان : ما كان ط (٦) فإنا : وإنا (٨) يكذب : يكذب ط (٩) وكان لا : ولا كان حـ || وكان : وكانت م || فيما : ساقطة من ب ، حـ ، د (٩) شئ : ساقطة من د || يوجد : يحدث ص (١٠) فقد حدث : وحدث د || وإرادة : أو إرادة حـ ، ص ، ط (١٣) لا : لا د || كما : ساقطة من د ، م || ولا يترجح : ولا ترجيح ب ، ط (١٤) عنها : ساقطة من د || الترجيح : الترجيح د ، م (١٥) إن : ساقطة من د || هى : ساقطة من د || العلة : الذات ص || الفاعلية : الفاعلة ب ، د ، م (١٦) ولا : ولم حـ ، د ، ص ، م (١٨) حدث : حدثت ب ، حـ ، ص ، ط ، م (١٩) إن كانت : وإن كانت حـ .

النسبة الموافقة لوجود كل ما هو خارج عن ذاته بعد ما لم يكن أجمع، كأنها جملة واحدة وفى حال ما لم يوجد شئ، و إلا فقد أخرج من الجملة شيء ونظر فى حال ما بعده . فإن كان مبدأ النسبة مباينا له ، فليست هى النسبة المطلوبة ؛ فإذن الحادث الأول يكون على هذا القول فى ذاته ، لـكنه محال فكيف يمكن أن يحدث فى ذاته شئ وعمن يحدث ؟

وقد بان أن واجب الوجود بذاته واحد ، فيرى أن ذلك غير الحادث منه فيكون ليست النسبة المطلوبة ؛ لأنا نطلب النسبة الموجبة لخروج الممكن الأول إلى الفعل ، أهى عن واجب وجود آخر؟ وقد قيل إن واجب الوجود واحد . وعلى أنه إن كان عن آخر، فهو العلة الأولى والكلام فيه ثابت ، ثم كيف يجوز أن يتميز فى العدم وقت ترك ووقت شروع ؟ و بماذا يخالف الوقت الوقت ؟

وأيضا ، إذ بان أن الحادث لا يحدث الا لحدوث حال فى المبدأ ؛ فلا يخلو إما ن يكون حدوث ما يحدث عن الأول بالطبع ، أو بعرض فيه عن غير الإرادة ، أو بالإرادة ، إذ ليس بقسرى ولا اتفاقى . فإن كان بالطبع ، فقد تغير الطبع ، أو كان بالعرض فقد تغير العرض .

و إن كان بالإرادة ، فلنترك أنها حدثت فيه أو مباينة له ، بل نقول : إما أن يكون المراد نفس الإيجاد ، أو غرضا ، ومنفعة بعده ، فإن كان المراد نفس الإيجاد لذاته فلم لم يوجد قبل ؟ أتراه استصلحه الآن ؟ أو حدث وقته ؟ أو قدر عليه الآن ؟ ولا معنى

(١) الموافقة : الموفقة ب ، د ، ص ، ط (٢) فقد : ساقطة من د || أخرج : فأخرج د || من الجملة شيء : شيء من الجملة ط (٣) النسبة : + موافقا م || له : ساقطة من حـ || فإذن : وإن م (٤) فى ذاته : فى حد ذاته حـ || فكيف : وكيف د ، م (٥) بان أن واجب : بان واجب ب ، ط || واحد : واحدا حـ ، ص ، ط || غير : عن ب ، د ، حـ ، م (٧) أهى : أو هى ب ، حـ ، ص ، ط ، م || وعلى : عن د (٨) فيه : ساقطة من حـ ، ص || ثابت : + فيه فصل فى أن ذلك لم يكن يتبع لانتظار وقت ولا يكون وقت أولى من وقت حـ ، ص (١٠) لحدوث : بحدوث ب ، حـ ، ص ، ط ؛ لحادث م (١١) بالطبع : بطبع ص ، ط | بعرض : عرض ب ، د ، ص ، ط ، م | عن : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (١٢) كان : ساقطة من ب (١٥) ومنفعة : أو منفعة ب ، حـ ، ط ، ص (١٦) أتراه : أفتراه ب ، حـ ، ص ، ط || الآن : لأن ص || معنى : معنى ب ، م ؛ بمعنى د .

فيما يقوله القائل : إن هذا السؤال باطل ، لأن السؤال فى كل وقت عائد . بل هـذا سؤال حق لأنه فى كل وقت عائد ولازم وإن كان لغرض ومنفعة . فمعلوم أن الذى هو للشئ بحيث كونه ولا كونه بمنزلة فليس لغرض ، والذى هو للشئ بحيث كونه منه أولى فهو نافع ؛ والحق الأول كامل الذات لا ينتفع بشئ . وأيضا فإن الأول بماذا سبق أفعاله الحادثة ؟ أبذاته ؟ أم بالزمان ؟ فإن كان بذاته فقط مثل الواحد للاثنين — وإن كانا معا — وحركة المتحرك — بأن يتحرك بحركة ما يتحرك عنه وإن كانا معا — فيجب أن يكونا كلاهما محدثين : الأول القديم ، والأفعال الكائنة عنه وإن كان قـد سبق لا بذاته فقط بل بذاته والزمان بأن كان وحده ولا عالم ولا حركة .

ولا شـك أن لفظة "كان" تدل على أمر مضى وليس الآن ، وخصوصا ويعقبه قولك ثم ، فقد كان كون قد مضى قبل أن خلق الخلق، وذلك الكون هو متناه، فقد كان إذن زمان قبل الحركة والزمان ؛ لأن الماضى إما بذاته وهو الزمان ، وإما بالزمان وهو الحركة وما فيها وما معها ، فقد بان لك هذا .

فإن لم يسبق بأمر هو ماض للوقت الأول من حدوث الخلق فهو حادث مع حدوثه ، وكيف لا يكون سبق على أوضاعهم بأمر ما للوقت الأول من الخلقة ، وقد كن ولا خلق ، وكان وخلق ؟ وليس "كان ولا خلق" ثابتا عند كونه "كان وخلق" ولا "كونه قبل الخلق" ثابت "مع كونه مع الخلق" وليس "كان ولا خلق" نفس وجوده وحده ؛ فإن ذاته حاصلة بعد الخلق ، ولا "كان ولا خلق" هو وجوده مع عدم الخلق بلا شيء ثالث، فإن وجود ذاته حاصل بعد الخلق، وعدم الخلق موصوف بأنه قد كان وليس الآن .

---

(١) يقوله : + قول ب ، حـ ، د ، ص ، م (٣) للشيء : الشيء د || كونه : ساقطة من د || لغرض : بعرض حـ ، م || للشيء : الشيء د || منه : + ولا كونه بمنزلة فليس بنافع والذى منه د (٤) والحق : والحق ، م || بشيء : + فصل فى أنه يلزم على قول المعطلة أن يكون الله تعالى سابق الزمان والحركة بزمان حـ ، ص ، || بماذا : ماذا د || سبق : يسبق ب ، حـ ، د ، ص ، م (٥) الحادثة : الحدث د || أبذاته : بذاته د (٧) يكونا : يكون ب ، د ، ط (١٠) هو : ساقطة من م (١٠ — ١١) كون قد مضى ... فقد كان : ساقطة من د (١١) إذن : أذن م (١٢) وما معها : ومعها ب ، حـ ، ص ، ط ، م || فقد : قد ب ، د ، م (١٥) ثابت . ثابت حـ (١٦) وليس : ولا د (١٧) نفس وجوده : ولا نفس ووجوده م || نفس : ونفس حـ (١٨) حاصل بعد الخلق : ساقطة من ب ، حـ ، د ، ص ، م .

وتحت قولنا : " كان " معنى معقول دون معقول الأمرين ؛ لأنك إذا قلت : " وجود ذات وعدم ذات " لم يكن مفهوما منه السبق ، بل قد يصح أن يفهم معه التأخر ، فإنه لو عدمت الأشياء صح وجوده وعدم الأشياء ، ولم يصح أن يقال لذلك " كان " بل إنما يفهم السبق بشرط ثالث ، فوجود الذات شيء ، وعدم الذات شيء ، ومفهوم كان شيء موجود غير المعنيين ، وقد وضع هذا المعنى لخالق ممتدا لا عن بداية ، وجوز فيه أن يخلق قبل أى خلق توهم فيه خلقا . فإذا كان هكذا ، كانت هذه القبلية مقدرة مكممة ، وهذا هو الذى نسميه الزمان ؛ إذ تقديره ليس تقدير ذى وضع ولا ثبات ، بل على سبيل التجدد .

ثم إن شئت فتأمل أقاويلنا الطبيعية ، إذ بينا أن ما يدل عليه معنى " كان ويكون " عارض لهيئة غير قارة ، والهيئة غير القارة هى الحركة ، فإذا تحققت علمت أن الأول إنما سبق الخلق عندهم ليس سبقا مطلقا ، بل سبقا بزمان معه حركة وأجسام أو جسم .

وهؤلاء المعطلة الذين عطلوا الله عن جوده لا يخلو : إما أن يسلموا أن الله كان قادرا قبل أن يخلق الخلق ، أن يخلق جسما ذا حركات يقدر أوقات وأزمنة تنتهى إلى وقت خلق العالم ، أو يبقى مع خلق العالم ويكون له إلى وقت خلق العالم أوقات وأزمنة محدودة ، أو لم يكن للخالق أن يبتدئ الخلق إلا حين ابتدأ .

وهذا القسم الثانى يوجب انتقال الخالق من العجز إلى القدرة ، أو انتقال المخلوقات من الامتناع إلى الإمكان بلا علة .

---

(٢) معه التأخر : معه التأخير ب ، د ، ط ؛ معه التأخير م (٣) عدمت : انعدمت ط
(٤) شيء (الثانية) : الشيء د (٥) بداية : بدايته ط ، م || وجوز : وجود ط (٦) فإذا : وإذا ط || كان : كانت ط ، م || مكممة : محكمة د ؛ ساقطة من ب ، حـ ، ص (٧) بل : ساقطة من ط . || التجدد : + فصل فى أن المعطلة يلزمهم أن يضعوا ولنا قبل وقت بلا نهاية ، وزمان ممتدا فى الماضى بلا نهاية حـ ، ص (١٠) سبق : يسبق حـ ، د || بل سبقا : ساقط من ط || بزمان : بزمانهم د (١١) لا يخلو : فلا يخلو حـ ، د (١٢) أن يخلق : أن يبقى ط || أوقات : أوقاته م ؛ ساقطة من حـ ، ص || وأزمنة تنتهى : وأزمنته تنتهى ب ، حـ ، د ، ص ، م (١٣) أو يبقى مع خلق ... خلق العالم : ساقطة من د || ويكون له : أو يكون له د (١٤) يكن : يمكن م || للخالق : الخالق ب ، حـ ، ص ، ط ، م || إلا حين : إلا بعد حين م || ابتدأ : ابتداءها ب ، د ، ص ، ط (١٥) الثانى . + محال ، ب ، حـ ، د ، ص || من : ساقطة من د || أو انتقال : وانتقال م (١٦) من : عن ب ، حـ ، ص .

والقسم الأول يقسم عليهم قسمين، فيقال : لا يخلو إما أن يكون كان يمكن أن يخلق الخالق جسما غير ذلك الجسم إنما ينتهى إلى خلق العالم بمدة وحركات أكثر، أولا يمكن.

ومحال أن لا يمكن ، لما بيناه . فإن أمكن فإما أن يمكن خلقه مع خلق ذلك الجسم الأول الذى ذكرنا قبل هذا الجسم ، أو إنما يمكن قبله . فإن أمكن معه فهو محال ؛ لأنه لا يمكن أن يكون ابتداء خلقين متساويى الحركة فى السرعة والبطء ، ويقع بحيث ينتهيان إلى خلق العالم ، ومدة أحدهما أطول من الآخر . وإن لم يمكن معه، بل كان إمكانه مباينا له ، متقدما عليه، أو متأخرا عنه، يقدر فى حال العدم إمكان خلق شيء ولا إمكانه، وذلك فى حال دون حال، وقع ذلك متقدما ومتأخرا، ثم ذلك إلى غير نهاية؛ فقد وضح صدق ما قدمناه من وجود حركة لا بدء لها فى الزمان ، وإنما البدء لها من جهة الخالق ، وإنها هى الحركات السماوية ، فيجب أن يعلم أن العلة القريبة للحركة الأولى نفس لا عقل ، وأن السماء حيوان مطيع لله تبارك وتعالى .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى أن المحرك القريب للسماويات لا طبيعة ولا عقل ، بل نفس، والمبدأ الأبعد عقل

فنقول : إنا قد بينا فى الطبيعيات أن الحركة لا تكون طبيعية للجسم على الإطلاق، والجسم على حالته الطبيعية، إذا كان كل حركة بالطبع مفارقة ما بالطبع لحالة ، والحالة التى تفارق

---

(١) عليهم : ساقطة من د (٣) بيناه : بين د || فإما : فلأن د (٤) ذكرنا : ذكرناه حـ ، ص ، م || أو إنما : وإنما ب ، حـ ، م (٥) متساويى : متساوى ب ، حـ ، ص ، ط ؛ متساويين د || والبطء : ساقطة من ب ، حـ ، د ، ص ، م (٦) من الآخر : ساقطة من ب ، حـ ، د ، م || يمكن : يكن م (٧) شيء : + بعينه ب ، د ، ط ، طا ، م (٨) وقع : ووقع ب ، حـ ، ص ، ط ، م || نهاية : النهاية ، حـ ، د ، ص ، ط || فقد : وقد ص (٩) لابدء : بدوب ، د || وإنها : وإنما حـ ، ص ، ط (١٠) الحركات : ساقطة من ب ، د ، م (١١) تبارك وتعالى : جل جلاله ، حـ ، د ، ص ، م ؛ تعالى ط (١٤) المحرك . المتحرك د || لا طبيعة ولا عقل : لا طبيعية ولا عقلية م || الأبعد : لا بعد ص ، م (١٥) قد : ساقطة من ب ، حـ ، ط ، م || الطبيعيات : + أن لكل حركة محركا ، فهذه الحركة محرك ، لا يجوز أن يكون المحرك لهــذه قوة طبيعية ، فإنا قد بينا فى الطبيعيات حـ ، ص (١٦) حالته : حاله ب ، ط || لحالة : ساقطة من م

بالطبع هى حالة غير طبيعية لا محالة ؛ فظاهر أن كل حركة تصدر عن طبع فمن حالة غير طبيعية ، ولو كان شىء من الحركات مقتضى طبيعة الشىء لما كان شىء من نسب الحركات باطل الذات مع بقاء الطبيعة ، بل الحركة إنما تقتضيها الطبيعة لوجود حال غير طبيعية : إما فى الكيف ، كما إذا سخن الماء بالقسر ، وإما بالكم كما يذبل البدن الصحيح ذبولا مرضيا ، وإما فى المكان كما إذا نقلت المدرة إلى حيز الهواء ؛ وكذلك إذا كانت الحركة قد تكون فى مقولة أخرى ، والعلة فى تجدد حركة بعد حركة تجدد الحال الغير الطبيعية ، وتقدير البعد عن الغاية .

فإذا كان الأمر على هذه الصفة لم تكن حركة مستديرة عن طبيعة ، وإلا كانت عن حالة غير طبيعية إلى حالة طبيعية ، وإذا وصلت إليها سكنت ، ولم يجز أن يكون فيها بعينها قصد إلى تلك الحالة الغير الطبيعية ، لأن الطبيعة ليست تفعل باختيار ، بل على سبيل التسخير ، وسبيل ما يلزمها بالذات ؛ فإن كانت الطبيعة تحرك على سبيل الاستدارة فهى تحرك لا محالة : إما من أين غير طبيعى ، أو وضع غير طبيعى ، هربا طبيعيا عنه ؛ وكل هرب طبيعى عن شىء فمحال أن يكون هو بعينه قصدا طبيعيا إليه ، والحركة المستديرة تفارق كل نقطة ، وتتركها ، وتقصد فى تركها تلك النقطة ، وليست تهرب عن شىء إلا وتقصده ، فليست إذن الحركة المستديرة طبيعية .

---

(١) بالطبع : + لحالة ب ، ح ، د ، ص ، م || فظاهر : فظهر ح ، د ، ص || تصدر : صدرط || فمن : ساقطة من ط (٢) مقتضى : يقتضى م || طبيعة : طبيعية د || نسب : سبب ط (٣) حال : حالة ط (٤) كما : فكما ط (٥) فى : ساقطة من د (٦) إذا : أن ح ، د ، ص ، م || الحركة : + فى م || مقولة : مقالة د || والعلة : وأما العلة ، ح ، د || بعد حركة : ساقطة من ب (٧) وتقدير البعد : و بقدر تقدير البعد ح : و بتقدير البعد ص : والتقدير والبعد ط (٨) الأمر : لأمر ب ، ح ، د ، ص ، ط (٨) عن : ساقطة من ص (٩) وصلت : وصل ب (١١) التسخير : تسخير ب ، ح ، ط ، م ، ه || بالذات : فى الذات د || تحرك : تحرك ط ؛ تحركه د || سبيل : ساقطة من ب ، ح ، ه (١٣) عن : من ب || يكون : يكون م (١٤) تركها : + ذلك ح ، ص || تلك : كل ب ، ذلك م || النقطة : النقط ب ، ط ، م || تهرب : هرب ب || عن شىء : عن كل شىء ط .

إلا أنها قد تكون بالطبع — أى ليس وجودها فى جسمها مخالفا لمقتضى طبيعة أخرى لجسمها — فإن الشيء المحرك لها وإن لم يكن قوة طبيعية كان شيئا طبيعيا لذلك الجسم غير غريب عنه ؛ فكأنه طبيعته .

وأيضا فإن كل قوة فإنما تحرك بتوسط الميل ، والميل هو المعنى الذى يحس فى الجسم المتحرك ، وإن سكن قسرا أحس ذلك الميل فيه يقاوم المسكن مع سكونه طالبا للحركة ، فهو غير الحركة لا محالة ، وغير القوة المحركة ؛ لأن القوة المحركة تكون موجودة عند إتمامها الحركة ولا يكون الميل موجودا ؛ فهكذا أيضا الحركة الأولى . فإن محركها لا يزال يحدث فى جسمها ميلا بعد ميل ، وذلك الميل لا يمتنع أن يسمى طبيعة ، لأنه ليس بنفس ، ولا من خارج ، ولا له إرادة أو اختيار ، ولا يمكنه أن لا يحرك ، أو يحرك إلى غير جهة محدودة ، ولا هو مع ذلك مضاد لمقتضى طبيعة ذلك الجسم الغريب ، فإن سميت هذا المعنى طبيعة كان لك أن تقول : إن الفلك يتحرك بالطبيعة ، إلا أن طبيعته فيض عن نفس يتجدد بحسب تصور النفس ؛ فقد بان أن الفلك ليس مبدأ حركته طبيعية ، وكان قد بان أنه ليس قسرا ، فهى عن إرادة لا محالة .

ونقول : إنه لا يجوز أن يكون مبدأ حركته القريب قوة عقلية صرفة لا يتغير ولا يتخيل الجزئيات ألبتة . وكأنا قد أشرنا إلى جمل مما تعين فى معرفة هذا المعنى فى الفصول المتقدمة ، وأوضحنا أن الحركة معنى متجدد النسب ، وكل شطر منه مخصص بنسب فإنه لا ثبات له ، ولا يجوز أن يكون عن معنى ثابت ألبتة وحده ؛ فإن كان عن معنى ثابت فيجب أن يلحقه

---

(١) مخالفا : مخالف د || لمقتضى طبيعة : لطبيعة د (٢) شيئا : صبيا ح ، د ، ص ، ط ، م || (٣) فكأنه : وكأنه ح ، د ، ط ، م (٥) الميل فيه : + كأنه به ح ، ص ، ط ، م || يقاوم : يقاوم ط ؛ مقاوما ص (٦) لأن القوة المحركة : ساقطة من د || تكون : قد تكون ط (٨) لا يمتنع : لا يمنع ح ، د (٩) ولا يمكنه : ولا يمكنها ط (١٠) مضاد : مضادة د || الغريب : غريب ح ، ص ، ط || سميت : سمت د (١١) طبيعته : الصبغة ح ، د ، ص ، ط || فيض : فيعض ح || نفس : شيء ط (١٢) حركة : حركته ب ، د ، م || طبيعية : طبعه ب ؛ ساقطة من د ؛ طبيعة م || وكان قد : وقد ب ، ص ، ط ، م (١٣) إرادة : الإرادة د || لا محالة : + فصل فى أنه لا يجوز أن يكون للسموات عقلا مجردا عن المادة صرفا ح ؛ + فصل فى أنه لا يجوز أن يكون المحرك للسموات عقلا مجردا عن المادة صرفا ص (١٥) ألبتة : ساقطة من م (١٦) وأوضحنا : إذ أوضحنا م ؛ إذا أوضحنا ب ، ح ، د ، ص || النسب : السبب ب ، د || شطر : شرط ح || مخصص : مختص ح || بنسب : بسبب ب ، د ، ص ، ط || فإنه : لأنه د .

ضرب من تبدل الأحوال ؛ أما إن كانت الحركة عن طبيعة فيجب أن تكون كل حركة تجدد فيه فلتجدد قرب و بعد من النهاية المطلوبة ، وكل حركة تعدم منه فلعدم قرب و بعد من النهاية ، ولولا ذلك التجدد لم يكن تجدد حركة ؛ فإن الثابت من جهة ما هو ثابت لا يكون عنه إلا ثابت .

وأما إن كانت عن إرادة فيجب أن تكون عن إرادة متجددة جزئية ؛ فإن الإرادة الكلية نسبتها إلى كل شطر من الحركة نسبة واحدة ؛ فلا يجب أن تتعين منها هذه الحركة دون هذه ، فإنها إن كانت لذاتها علة لهذه الحركة لم يجز أن تبطل هذه الحركة ، و إن كانت علة لهذه الحركة بسبب حركة قبلها أو بعدها معدومة كان المعدوم موجبا لموجود ، والمعدوم لا يكون موجبا لموجود ، و إن كان قد تكون الأعدام علة للأعدام .

وأما أن يوجب المعدوم شيئا فهذا لا يمكن .

و إن كانت علة لأمور تتجدد ، فالسؤال فى تجددها ثابت . فإن كان تجددا طبيعياً لزم المحال الذى قدمناه ، و إن كان إراديا يتبدل بحسب تصورات متجددة فهو يثبت الذى نريده .

فقد بان أن الإرادة العقلية الواحدة لا توجب ألبتة حركة ، ولكن قد يمكن أن يتوهم أن ذلك لإرادة عقلية متنقلة ؛ فإنه قد يمكن أن ينتقل العقل من معقول إلى معقول آخر ، إذا لم يكن عقلا من كل جهة بالفعل ، ويمكن أن يعقل الجزئى تحت النوع منتشراً مخصوصاً بعوارض ، عقلا بنوع كلى على ما أشرنا إليه ؛ فيجب إذن أن يتوهم وجود عقل يعقل الحركة الكلية و يريدها ، ثم يعقل انتقاله من حد إلى حد ، و يأخذ تلك الحركات وحدودها بنوع معقول على ما أوضحناه ، وعلى ما من شأننا أن نبرهن عليه

(١) من : عن ـ ص || إن : إذا ـ || كانت : + حركة فيه بعده د (٢) فلتجدد : فلتجدد د || حركة تعدم : يعرض له يعدم م || منه فلعدم : فالعدم ط (٥) إرادة : الإرادة د (٧) لذاتها : بذاتها ـ ، ص ، ط || و إن : فإن د (٧ — ٨) لم يجز ... لهذه الحركة : ساقطة من م (١١) علة لأمور : العلة لأمور ب ، ـ ، د ، م العلة علة لأمور ط || كان : كانت ـ ، ص ، ط (١٢) تصورات : التصورات د (١٤) ولكن : ولكنه ب ، ـ ، ص ، ط ، م ، || أن يتوهم : أن يكون يتوهم ـ (١٥) لإرادة : الإرادة د | العقل : الذهن د || آخر : ساقطة من ب ، د ، م (١٧) فيجب : فيجوز ط ، م (١٨) انتقاله : انتقاله ب ، ـ ، ط ، م ، ه (١٩) وحدودها : وجودها ص ، ط || شأننا : شأنها ، ـ ، د ، ص ، ط .

من أن حركة من كذا إلى كذا فهو من كذا إلى كذا ؛ فتعين مبدأ ما كليا إلى طرف آخر كلي بمقدار ما ، موهوم كلي ، وكذلك حتى تفنى الدائرة ؛ فلا يبعد أن يتوهم أن تجدد الحركة يتبع تجدد هذا المعقول .

فنقول : ولا على هذه السبيل يمكن أن يتم أمر الحركة المستديرة ؛ فإن هذا التأثير على هذا الوجه يكون صادرا عن الإرادة الكلية ، وإن كانت على سبيل تجدد وانتقال ، والإرادة الكلية كيف كانت فإنما هي بالقياس إلى طبيعة مشترك فيها ؛ وإن كانت إرادة لحركة تتبعها إرادة لحركة ، وأما هذه الحركة التي من ههنا بعينه إلى هناك بعينه فليست أولى بأن تصدر عن تلك الإرادة من هذه الحركة التي من هناك إلى حد ثالث؛ فنسبة جميع أجزاء الحركة المتساوية في الجزئية إلى واحد واحد من تلك الإرادات الجزئيـة العقلية المتنقلة واحدة، وليس جزء من ذلك أولى بأن ينسب إلى واحد من تلك التصورات من أن لا ينسب ، فنسبته إلى مبدئه ولا نسبته واحدة ؛ فإنه بعد عن مبدئه ولم يتميز ، ولم يترجح وجوده عن لا وجوده ، وكل ما لم يجب عن علته فإنه لا يكون ، كما قد علمت .

وكيف يصح أن يقال : إن الحركة من "ا" إلى "ب" لزمت عن إرادة عقلية ، والحركة من "ب" إلى "ج" من إرادة أخرى عقليـــة ، دون أن يلزم عن كل واحدة من تلك الإرادات غير ما لزم من الأخرى ، ويكون بالعكس فإن "ا" و"ب" و"ج" متشابهة بالنوع ، وليس شيء من الإرادات الكلية بحيث يعين "ا" دون

(١) فهو من : ومن ب || فهو من كذا إلى كذا : ساقطة من د (٢) موهوم : مرسوم ب ، حـ ، ص ، ط ، م . (٣) يتبع : تبع حـ ، ص ، ط (٤) هذه : هذا حـ ، د ، ص || يتم : يتوهم حـ ، ص (٥) وانتقال : والانتقال د (٦) مشترك : مشتركة حـ ، د ، ص ، ط (٧) لحركة تتبعها : الحركة تتبعها د ؛ لا بحركة تتبعها حـ | لحركة وأما : بحركة وأما حـ ، د ؛ بحركة وأما م (٨) بأن : أن ب ، حـ ، د ، ص ، م | هناك إلى : ساقطة من حـ (٩) الإرادات : الإرادة حـ ، د ، ص ، ط || الجزئية : ساقطة من ب ، حـ ، ص ، ط ، م (١٠) وليس : فليس ب ، حـ ، د ، ص ، م || جزء من ذلك : من ذلك جزء م (١١) عن مبدئه : + بإمكان حـ ، د ، ص ، ط (١١) ولم يترجح : ساقطة من م ؛ + بإمكان ب ، حـ (١٢) قد : ساقطة من د ، ص ، م (١٣) وكيف : كيف ص (١٥) الإرادات : الإرادة د || من الأخرى : ساقطة من ب ، حـ ، د ، ص ، م (١٦) بالنوع : في النوع ب ، حـ ، د ، ص ، ط ، م || ا : الألف م .

"ب" و"ب" دون "ج" وليس "الألف" أولى بأن يتعين من "الباء" و "الجيم" عن تلك الإرادة ما كانت عقلية ، ولا "الباء" من "الجيم" إلا أن تصير نفسانية جزئية ، وإذا لم تتعين تلك الحدود فى العقل بل كانت حدودا كلية فقط ، لم يمكن أن توجد الحركة من "ا" إلى "ب" أولى من التى من "ب" إلى "ج" ولا "الألف" أولى بأن يتعين من "ب" و "ج" عن تلك الإرادة ما كانت عقلية ، ولا "الباء" من "الجيم" .

ثم كيف يمكن أن نفرض فيها إرادة وتصورا ، ثم إرادة وتصورا يختلفان فى أمر متفق ، ولا استناد فيه إلى مخصص شخصى يقاس به ؟ ومع هذا كله فإن العقل لا يمكنه أن يفرض هذا الانتقال إلا مشاركا للتخيل والحس ولا يمكننا إذا رجعنا إلى العقل الصريح أن نعقل جملة الحركة وأجزاء الانتقال العقلى فى تعقله دائرة معا ، فإذن على الأحوال كلها لا غنى عن قوة نفسانية تكون هى المبدأ القريب للحركة ، وإن كنا لا نمنع أن يكون هناك أيضا قوة عقلية تنقل هذا الانتقال العقلى بعد استناده إلى شبه تخيل ، وأما القوة العقلية مجردة عن جميع أصناف التغير فتكون حاضرة المعقول دائما ، إن كان معقوله كليا عن كلى ، أو كليا عن جزئى ، على ما أوضحناه .

فإذا كان الأمر على هذا ، فالفلك يتحرك بالنفس ، والنفس مبدأ حركته القريبة ، وتلك النفس متجددة التصور والإرادة ، وهى متوهمة : أى لها إدراك للمتغيرات كالجزئيات وإرادة لأمور جزئية بأعيانها ، وهى كمال جسم الفلك وصورته . ولو كانت لا هكذا ، بل قائمة بنفسها من كل وجه ، لكانت عقلا محضا لا يتغير ولا ينتقل ولا يخالطه

(١) "ب" ، و"ب" دون "ج" : الألف دون ألف لب ولب دونه الج د || "ب" و "ب" : الباء والباء ص ، م || "ج" : الجيم ص ، م || وليس الألف : ولا ألف م ؛ ولا ألف د || بأن يتعين : ساقطة من د || "الباء" و "الجيم" : الب والج د (٢) ولا الباء من الجيم : ولا الباء عن الجيم م ؛ ولا الب ولا الج د (١ — ٢) وليس الألف . . . ولا الباء من الجيم . ساقطة من ب ، ح ، ط (٤) "ا" : ألف ح ، ص ، ط (٥) "ب" و "ج" : الباء والجيم ب ، د || الإرادة : الإرادات د || ولا "الباء" : والباء ح ، ط ؛ ساقطة من ص || من : عن ب ، ح (٤ — ٥) ولا الألف . . . من الجيم : ساقطة من م (٦) ثم كيف : كيف م || يختلفان : يختلفان د (٧) متفق : يتفق م || استناد : إسناد م || مخصص : مخصوص ب ، ط ، م || يقاس : نقيس د || كله : ساقطة من ط (٩) العقلى : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط ، م || على : عن د (١٠) المبدأ : مبدأ ح ، د || للحركة : الحركة ط (١١) استناده : إسناده ب (١٢) حاضرة : حاضر ب ، ح ، د ، ص ؛ حاضرا م (١٣) كليا : كلية م || على : ساقطة من د || أوضحناه : أوضحناه ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٤) يتحرك : متحرك ب (١٥) وتلك : وتكون تلك ح || التصور : التصور ط || للمتغيرات : للمتغيرات د || كالجزئيات : الجزئيات م (١٦) لأمور : الأمور م .

ما بالقوة . والمحرك القريب للفلك وإن لم يكن عقلا ، فيجب أن يكون قبله عقل ، هو السبب المتقدم لحركة الفلك ؛ فقد علمت أن هـذه الحركة محتاجة إلى قوة غير متناهية ، مجردة عن المادة لا تتحرك بالذات ولا بالعرض .

وأما النفس المحركة فإنها – كما تبين لك – جسمانية مستحيلة ومتغيرة وليست مجردة من المادة ، بل نسبتها إلى الفلك نسبة النفس الحيوانية التى لنا إلينا ، إلا أن لها أن تعقل بوجه ما تعقلا مشوبا بالمادة ، وبالجملة تكون أوهامها أو ما يشبه الأوهام صادقة وتخيلاتها أو ما يشبه التخيلات حقيقية ، كالعقل العملى فينا . وبالجملة إدراكاتها بالجسم ولكن المحرك الأول لها قوة غير مادية أصلا بوجه من الوجوه . وإذ ليس يجوز أن يتحرك بوجه من الوجوه فى أن يحرك ، وإلا لاستحالت ولكانت مادية – كما قد تبين هذا – فيجب أن يحرك كما يحرك محرك بتوسط المحرك الآخر ، وذلك الآخر محاول للحركة مريد لها متغير بسببها ، وهذا هو النحو الذى يحرك عليه محرك المحرك .

والذى يحرك المحرك من غير أن يتغير بقصد واشتياق فهو الغاية ، والغرض الذى إليه ينحو المحرك ، وهو المعشوق ، والمعشوق بما هو معشوق هو الخير عند العاشق ؛ بل نقول : إن كل متحرك حركة غير قسرية فهى هى إلى أمر ما ، ولتشوق أمر ما ، حتى الطبيعة أيضا ؛ فإن شوق الطبيعة أمر طبيعى ، وهو الكمال الذاتى للجسم : إما فى صورته ، وإما فى أينه ووضعه ، وشوق الإرادة أمر إرادى ، إما إرادة لمطلوب حسى كاللذة ، أو وهمى خيالى كالغلبة ، أو ظنى وهو الخير المظنون . فطالب اللذة هو الشهوة ، وطالب الغلبة

(١) عقل : ساقطة من ﺟ ، ص ، ط || هو : وهو ﺟ ، ص ، ط (٣) بالذات : ساقطة من ب ، ﺟ ، د ، م : لا بالذات ص (٤) تبين : يتبين م ؛ تبين ﺟ ؛ بين ب ، ط || مستحيلة : ومستحيلة ب ، ﺟ ، ص ، ط ، م || ومتغيرة : متغيرة ب ، ﺟ ، ص ، ط ، م (٥) النفس : ساقطة من ط (٦) تكون : فتكون ب ، ﺟ ، ص ، ط (٧) ما يشبه : يشبه م || العملى : العلمى د ؛ العمل م (٩) لاستحالت : لاستحالة د || تبين : يتبين م (١٠) المحرك الآخر : محرك آخر م || وذلك : ذلك ب ، ص ، ط || محاول : مجاورة د (١١) محرك : بحركة د المحرك : + فصل فى أن المحرك الأول كيف يحرك وأنه يحرك على سبيل الشوق إلى الاقتداء بأمره ، لا إلى الاكتساب بشوق الفعل ﺟ (١٢) بقصد : ساقطة من م || واشتياق : ساقطة من م (١٤) متحرك : محرك ب ، ﺟ ، د ، ط ، م || فهى هى إلى أمر : فهى إلى ﺟ ، ص ؛ فهى أمر ب ، ط || هى إلى . . . حتى : ساقطة من م || ولتشوق : ولشوق ﺟ ، ص (١٥) لشوق الطبيعة : الشوق الطبيعة ط .

هو الغضب ، وطالب الخير المظنون هو الظن ، وطالب الخير الحقيقى المحض هو العقل ؛ ويسمى هذا الطلب اختياراً . والشهوة والغضب غير ملائم لجوهر الجسم الذى لا يتغير ولا ينفعل ؛ فإنه لا يستحيل الى حال غير ملائمة ، فيرجع إلى حال ملائمة ، فيلتذ أو ينتقم من مخيل له فيغضب . وعلى أن كل حركة إلى لذيذ أو غلبة فهى متناهية . وأيضاً فإن أكثر المظنون لا يبقى مظنوناً سرمدياً .

فوجب أن يكون مبدأ هذه الحركة اختياراً و إرادة لخير حقيقى ، فلا يخلو ذلك الخير: إما أن يكون مما ينال بالحركة فيتوصل إليه ، أو يكون خيراً ليس جوهره مما ينال بوجه ، بل هو مباين ؛ ولا يجوز أن يكون ذلك الخير من كمالات الجوهر المتحرك فينال بالحركة ، وإلا لانقطعت الحركة ، ولا يجوز أن يكون يتحرك ليفعل فعلا يكتسب بذلك الفعل كمالا ، كما من شأننا أن نجود لنمدح ، ونحسن الأفعال ليحدث لنا ملكة فاضلة ، أو نصير خيرين ، وذلك ن المفعول يكتسب لأكماله من فاعله ، ومحال أن يعود فيكمل جوهر فاعله ، فإن كمال المعلول أخس من كمال العلة الفاعلة ، والأخس لا يكسب الأشرف والأكمل كمالا ، بل عسى أن يهيئ الأخس للأفضل آلته ومادته حتى يوجد هو فى بعض الأشياء عن سبب آخر .

وأما نحن فإن المدح الذى نطلبه ونرغب فيه هو كمال غير حقيقى بل مظنون ، والملكة الفاضلة التى نحصلها بالفعل ليس سببها الفعل ، بل الفعل يمنع ضدها ويهيئ لها . وتحدث هذه الملكة من الجوهر المكمل لأنفس الناس — وهو العقل الفعال — أو جوهر آخر

---

(١) الحقيق المحض : المحض الحقيق ب ، ط (٤) مخيل : محيل ب ، د ، ط || لذيذ : اللذيذ ج ، ص ، ط (٦) فوجب : يوجب ج ، ص || هذه : هذا ب || و إرادة : أو إرادة ج ، ص ، ط ، م || لخير حقيق : للخير الحقيق د ، ط || فلا يخلو : ولا يخلوم || الخير : الجسم م (٧) ينال : + إليه ط || فيتوصل : ليوصل ب ، م ؛ و يتوصل ج ، د || مما : لما د || ينال : + إليه ب ، ط (٨) فينال : فيناله ج ، د ، ص ، ط ، م (٩) يكون : ساقطة من م || يكتسب : ويكتسب د (١٠) شأننا : شأنها د || ونحسن : أو نحسن ط || ليحدث : كى يحدث ط (١١) المفعول : لمفعول د || ومحال : فمحال ب ، ج ، ص ، ط ، م (١٢) الفاعلة : الفاعلية ج ، ص ؛ ساقطة من م || يكسب : يكتسب د ، م (١٣) بل : ساقطة من ج || الأشياء : + بل ج (١٤) عن : من ب || آخر : الآخر د (١٥) الذى : ساقطة من د (١٧) الملكة : الحركة د

يشبهه ، وعلى هذا فإن الحرارة المعتدلة سبب لوجود القوى النفسانية ، ولكن على أنها مهيئة للمادة لا موجدة ، وكلامنا فى الموجد ، ثم بالجملة إذا كان الفعل مهيئاً ليوجد كمالا انتهت الحركة عند حصوله .

فبقى أن يكون الخير المطلوب بالحركة خيراً قائماً بذاته ليس من شأنه أن ينال ، وكل خير هذا شأنه فإنما يطلب العقل التشبه به بمقدار الإمكان ، والتشبه به هو تعقل ذاته فى كمالها ، فيصير مثله ، فى أن يحصل له الكمال الممكن له فى ذاته كما حصل لمعشوقه ، فيوجب البقاء الأبدى على أكمل ما يكون لجوهر الشئ فى أحواله ولوازمه كمالا لذلك ، فما كان يمكن أن يحصل كماله الأقصى له فى أول الأمر تم تشبهه به بالثبات ، وما كان لا يمكن أن يحصل كماله الأقصى له فى أول الأمر تم تشبهه به بالحركة .

وتحقيق هذا هو أن الجوهر السماوى قد بان أن محركه يحرك عن قوة غير متناهية . والقوة التى لنفسه الجسمانية متناهية، لكنها — بما يعقل الأول فيسنح عليها من نوره وقوته دائما — تصير كأن له قوة غير متناهية ؛ فلا يكون له قوة غير متناهية ، بل للمعقول الذى يسنح عليه من نوره وقوته ، وهو — أعنى الجرم السماوى — فى جوهره على كماله الأقصى إذ لم يبق له فى جوهره أمر بالقوة ، وكذلك فى كمه وكيفه ، إلا فى وضعه أو أينه أولا ، وفيما يتبع وجودهما من الأمور ثانياً ، وإنه ليس أن يكون على وضع أو أين أولى بجوهره من أن يكون على وضع أو أين آخر له فى حيزه ؛ فإنه ليس شئ من أجزاء مدار فلك أو كوكب أولى بأن يكون ملاقياً له أو لجزئه من جزء آخر . فمتى كان فى جزء بالفعل

---

(٢) لا موجدة : موجدة ح || مهيئا : يهيء م || كمالا : الكمال ط (٣) حصوله : حصولها ، م (٤) المطلوب : مطلوبا د || بالحركة : الحركة د (٥) هو : + أن ح ، د ، ص (٦) فى كمالها : ساقطة من ح ، د ، ص ، م : فى كماله ط || فيصير مثله : ساقطة من ب || فى أن يحصل ... لمشوقه : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م (٧) فيوجب : وجب د ، م ؛ يوجب ح || فيوجب البقاء الأبدى : الأبدى وجب البقاء الأبدى ب || فى : من ط || كمالا : كما ب ، ح ، ص ، ط (٨) تشبهه : تشبه د (٩) تشبهه : تشبه ط || به : ساقطة من ب ، د ، م (١٠) هو : ساقطة من ب ، ط ، م || الجوهر : الجرم ب ، ط (١١) بما : لما ح ، ص ؛ إنما د || عليها : عليه ط ، م (١٣) من : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م (١٤) إذ : إذا ح (١٤) فى كمه وكيفه : فى كيفيه وكميه د ، ط ؛ فى كيفه وكمه م (١٥) وإنه : فإنه ح ، د ، ص ، ط ، م || بجوهره : بالجوهر د (١٦) أو أين : وأين ب ، د || من : فى ط .

فهو فى جزء آخر بالقوة ، وقد عرض لجوهر الفلك ما بالقوة من جهة وضعه أو أينه ، والتشبه بالخير الأقصى يوجب البقاء على أكمل كمال يكون للشئ دائماً ، ولم يكن هذا ممكناً للجوهر السماوى بالعدد ، فحفظ بالنوع والتعاقب ، فصارت الحركة حافظة لما يمكن من هذا الكمال ؛ ومبدؤها الشوق إلى التشبه بالخير الأقصى فى البقاء على الكمال الأكمل بحسب الممكن ، ومبدأ هذا الشوق هو ما يعقل منه ، وأنت إذا تأملت حال الأجسام الطبيعية فى شوقها الطبيعى إلى أن يكون بالفعل أيناً لم تتعجب أن يكون جسم يشتاق شوقا إلى أن يكون على وضع من أوضاعه التى يمكن أن تكون له ، أو إلى أن يكون على أكمل ما يكون له من كونه متحركا ، وخصوصاً ويتبع ذلك من الأحوال والمقادير الفائضة ما يتشبه فيه بالأول تعالى من حيث هو مفيد للخيرات ، لا أن يكون المقصود تلك الأشياء فتكون الحركة لأجل تلك الأشياء ، بل أن يكون المقصود هو التشبه بالأول تعالى — بقدر الإمكان — فى أن يكون على أكمل ما يكون فى نفسه ، وفيما يتبعه من حيث هو تشبه الأول ، لا من حيث هو يصدر عنه أمور بعده حتى تكون الحركة لأجل ذلك بالمقصود الأول ، كلا .

وأقول : إن نفس الشوق إلى التشبه بالأول من حيث هو بالفعل تصدر عنه الحركة الفلكية صدور الشئ عن التصور الموجب له ، وإن كان غير مقصود فى ذاته بالقصد الأول ؛ لأن ذلك تصور لما بالفعل فيحدث عنه طلب لما بالفعل الأكمل ، ولا يمكن بالشخص فيكون بالتعاقب وهو الحركة ؛ لأن الشخص الواحد إذا دام لم يحصل لأمثاله وجود ، وبقيت دائماً بالقوة .

---

(٢) والتشبه : والتشبيه ح (٣) للجوهر : للجرم ب ، ح ، ص ، م || فحفظ : فحفظه ح ، د ، ص ، ط ، م (٤) التشبه : التشبيه ح (٦) يكون : + بالفعل ح ، ص ، ط (٧) أو إلى أن يكون : وكذلك ح ، ص (٧ — ٨) أكمل ما يكون : أكمل ما ب ، ح ، ص ، ط ، م (٨) الفائضة : ساقطة من م ؛ + بقدر أمكان ح ، ص ، ط (٩) فيه : به ح || تعالى : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط ، م || للخيرات : الخيرات ط || أن : ساقطة من م (١٠) أن : بأن ح || هو : وجود || تعالى : ساقطة من ب ، ح ، د ، ط ، م (١١) بقدر : بمقدار د ؛ مقدار م (١٢) حتى تكون : فتكون ب ، د ، ط ، م (١٣) كلا : ساقطة من م (١٦) تصور : التصور ب || فيحدث . . . بالفعل : ساقطة من د || ولا يمكن : ويمكن م .

والحركة تتبع أيضاً ذلك التصور المقصود على هذا النحو ، لا على أن تكون مقصودة أولية وإن كان ذلك التصور الواحد يتبعه تصورات جزئية — ذكرناها وفصلناها — على سبيل الانبعاث لا على سبيل المقصود الأول ، وتتبع تلك التصورات الجزئية الحركات المتنقل بها في الأوضاع ، والجزء الواحد بكماله لايمكن في هذا الباب فيكون الشوق الأول على ما ذكرنا ، ويكون سائر ما يتلوه انبعاثات ، وهذه الأشياء قد يوجد لها نظائر بعيدة في أبداننا ليست تناسبها ، وإن كانت قد تحيلها وتحكيها ، مثل ان الشوق إذا اشتد إلى خليل ، أو إلى شيء آخر ، تبع ذلك فينا تخيلات على سبيل الانبعاث ، يتبعها حركات ليست الحركات التي نحو المشتاق نفسه ، بل حركات نحو شيء في طريقه وفي سبيله وأقرب ما يكون منه .

فالحركة الفلكية كائنة بالإرادة والشوق على هذا النحو ، وهذه الحركة مبدؤها شوق واختيار ولكن على النحو الذى ذكرناه ، ليس أن تكون الحركة مقصودة بالقصد الأول ؛ وهذه الحركة كأنها عبادة ما ملكية أو فلكية ، وليس من شرط الحركة الإرادية أن تكون مقصودة في نفسها ، بل إذا كانت القوة الشوقية تشتاق نحو أمر يسنح منها تأثير يحرك الأعضاء ، فتارة يتحرك على النحو الذى يوصل به إلى الغرض ، وتارة على نحو آخر مشابه أو مقارب له إذا كان عن تخيل ، سواء كان الغرض أمراً ينال ، أو أمراً يقتدى به ويحتذى حذوه ويتشبه بوجوده .

فإذا بلغ الالتذاذ بتعقل المبدأ الأول ، وبما يعقل منه أو يدرك منه على نحو عقلى أو نفسانى ، شغل ذلك عن كل شيء وكل جهة ، لكنه ينبعث عن ذلك ما هو أدون مرتبة منه ،

---

(١) والحركة : فالحركة حـ ، د ، ص ، م || تتبع أيضا : أيضا تتبع ب ، د || المقصود : ساقطة من حـ ، د ، ص ، ط ، م (٣) الجزئية : الجزويات د (٤) والجزء : والجزء حـ || لا يمكن : + والحركة أنه استكمال د ؛ والحركة أنه استكمال يمكن حـ ؛ والحركة آلة استكمال يمكن ص (٥) ذكرنا : ذكرناه ط || قد : ساقطة من ط || لها : بها د (٦) أبداننا : أبدان د || تناسبها : مناسبها د || مثل : ساقطة من د (٧) تبع : يتبع حـ ، ص ، ط . (٨) المشتاق : + في ط || سبيله : سبيلـه حـ (٩) ما : بها د ، ص ، ط (١٠) كائنة : كانت د (١١) الحركة : فالحركة د (١٢) كأنها : كأنه ص || أو فلكية : وفلكية د (١٣) يسنح : فسنح ب ، م ؛ فيسنح ط || يحرك : + له ب ، ص ، حـ ، ط ، م (١٥) يقتدى : يقتدى م (١٦) ويحتذى : أو يحتذى م (١٨) عن : من م || مرتبة منه : منه مرتبة ب ، حـ ، ص ، ط ، م .

وهو الشوق إلى التشبه به بمقدار الإمكان ، فيلزم طلب الحركة لا من حيث هى حركة ، ولكن من حيث قلنا ، ويكون هذا الشوق يتبع ذلك العشق والالتذاذ منبعثاً عنه ، وهذا الاستكمال منبعثاً عن الشوق ، فعلى هذا النحو يحرك المبدأ الأول جرم السماء .

وقد اتضح لك من هذه الجملة أيضاً ، أن المعلم الأول إذا قال : إن الفلك متحرك بطبعه فماذا يعنى ، أو قال : إنه متحرك بالنفس فماذا يعنى ؛ أو قال : متحرك بقوة غير متناهية تحرك كما يحرك المعشوق، فماذا يعنى، وأنه ليس فى أقواله تناقض ولا اختلاف .

ثم أنت تعلم أن جوهر هذا الخير المعشوق الأول واحد ، ولا يمكن أن يكون هذا المحرك الأول الذى لجملة السماء فوق واحد ، وإن كان لكل كرة من كرات السماء محرك قريب يخصها ، ومتشوق ومعشوق يخصها على ما يراه المعلم الأول ومن بعده من محصل علماء المشائين ، فإنهم إنما ينفون الكثرة عن محرك الكل ، ويثبتون الكثرة للمحركات المفارقة وغير المفارقة التى يختص واحداً واحداً منها ؛ فيجعلون أول المفارقات الخاصة محرك الكرة الأولى ، وهى عند من تقدم بطلميوس كرة الثوابت ، وعند من تعلم العلوم التى ظهرت لبطلميوس كرة خارجة عنها محيطة بها غير مكوكبة ، وبعد ذلك محرك الكرة التى تلى الأولى بحسب اختلاف الرأيين ، وكذلك هلم جرا .

فهؤلاء يرون أن محرك الكل شىء واحد ، ولكل كرة بعد ذلك محرك خاص . والمعلم الأول يضع عدد الكرات المتحركة على ما كان ظهر فى زمانه ، ويتبع عددها عدد المبادئ المفارقة . وبعض من هو أسد قولا من أصحابه يصرح ويقول — فى رسالته التى فى مبادئ

(٢) يتبع : تبع ب ، د ، م (٣) الأول : + جميع ح || السماء : السماوية ص || قال (الثانية) : + أنه م (٥ — ٩) أو قال إنه . . . . فماذا يعنى : ساقطة من د (٦) تحرك : بحركة ص || وأنه : فأنه ط || ولا اختلاف : + فصل فى أن لكل فلك جرمى محركا أولا مفارقا قبل نفسه يحرك على أنه معشوق وأن المحرك الأول للكل مبدأ لجميع ذلك ح ، ص (٧) ثم أنت : وأنت د ، م (٩) يخصها : يخصه ب ، د ، ط ، م || ومتشوق : ساقطة من د ، ط || يخصها : يخصه ب ، ط ، م (١٠) الكل : الأول د || ويثبتون : يثبتون د (١١) وغير المفارقة : وغيرها د || يختص : يخص م || الخاصة : الخاصية م (١٢) العلوم : باسوم ط ، م (١٣) محيطة : محيط د || بها : ساقطة من م || محرك : فمحرك ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٤) هلم : فهلم ب ، ح ، ص ، ط (١٥) واحد : ساقطة من ب ، ح ، د ، م (١٧) أسد : أشد د || التى : ساقطة من ص ، ط .

الكل – إن محرك جملة السماء واحد لا يجوز أن يكون عدداً كثيراً ، وإن كان لكل كرة محرك ومتشوق يخصانها . والذى يحسن عبارته عن كتب المعلم الأول على سبيل تلخيص، وإن لم يكن يغوص فى المعانى ، يصرح ويقول ما هذا معناه : إن الأشبه والأحق وجود مبدأ حركة خاصة لكل فلك على أنه فيه ، ووجود مبدأ حركة خاصة له على أنه معشوق مفارق. وهذان أقرب قدماء تلامذة المعلم الأول من سواء السبيل .

ثم القياس يوجب هذا ، فإنه قد صح لنا بصناعة المجسطى أن حركات وكرات سماوية كثيرة ومختلفة فى الجهة وفى السرعة والبطء ، فيجب لكل حركة محرك غير الذى للآخر ومشوق غير الذى للآخر ، وإلا لما اختلفت الجهات ، ولما اختلفت السرعة والبطء . وقد بينا أن هذه المتشوقات خيرات محضة مفارقة للمادة ، وإن كانت الكرات والحركات كلها تشترك فى الشوق إلى المبدأ الأول ، فتشترك لذلك فى دوام الحركة واستدارتها ونحن نزيد هذا بياناً .

[الفصل الثالث]

(ح) فصل

فى كيفية صدور الأفعال من المبادئ العالية ؛ ليعلم من ذلك ما يجب أن يعلم من الحركات المفارقة المعقولة بذاتها المشوقة

ولنحقق هذا البيان ، ولنفتتح من مبدأ آخر فنقول : إن قوماً لما سمعوا ظاهر قول فاضل المتقدمين إذ يقول : إن الاختلاف فى هذه الحركات وجهاتها يشبه أن يكون للعناية

(١) كان : ساقطة من ب (٢) يخصانها : يخصانه ب ، ص ، ط ، م ؛ يختصانه د (٣) يغوص : يعرض د (٤) خاصة : خاصية ب ، حـ ، ص ، م || أنه : أن د || ووجود : وجود د || خاصة : خاصية ب ، م (٥) قدماء : قدماء ب ، د ، ط || المعلم : معلم حـ (٦) وكرات : ساقطة من ط (٧) لكل : ولكل ب || للآخر : للأخرى ص (٨) ومشوق : ومتشوق د ، ص ، م ؛ يتشوق ب ؛ معشوق حـ || غير الذى للآخر . الذى غير الآخر | اختلفت (الأولى) : اختلف د ، م || اختلفت (الثانية) : اختلف حـ ، د ، ص ، ط (١١) نزيد هذا : نزيدها حـ ، ص ، ط (١٣) فصل : ساقطة من د (١٤) صدور : صدق ط (١٥) الحركات : المبادئ م || المعقولة : + وأنها حـ ، ص ، ط || المشوقة . المتشوقة ب ، حـ ، ص ، ط ، م (١٦) ولنحقق : ولنحقيق حـ || فنقول : ونقول حـ ، د ، ص ، م (١٧) فاضل : أفاضل حـ || فاضل المتقدمين : يقصد به اسكندر الأفروديسى .

بالأمور الكائنة الفاسدة التي تحت كرة القمر ، وكانوا سمعوا أيضاً وعلموا بالقياس أن حركات السماويات لا يجوز أن تكون لأجل شيء غير ذواتها ، ولا يجوز أن تكون لأجل معلولاتها ، أرادوا أن يجمعوا بين هذين المذهبين فقالوا : إن نفس الحركة ليست لأجل ما تحت كرة القمر ولكن للتشبه بالخير المحض والشوق إليه .

وأما اختلاف الحركات ، فلاختلاف ما يكون من كل واحد منها في عالم الكون والفساد اختلافاً ينتظم به بقاء الأنواع ، كما أن رجلا خيّراً لو أراد أن يمضي في حاجته سمت موضع ، واعترض إليه طريقان : أحدهما يختص بإيصاله إلى الموضع الذي فيه قضاء وطره ، والآخر يضيف إلى ذلك إيصال نفع إلى مستحق ، وجب في حكم خيريته أن يقصد الطريق الثاني ، وإن لم تكن حركته لأجل نفع غيره بل لأجل ذاته . قالوا : فكذلك حركة كل فلك ، إنما هي ليبقى على كماله الأخير دائماً ، لكن الحركة إلى هذه الجهة وبهذه السرعة لينتفع غيره .

فأول ما نقول لهؤلاء : إنه إذا أمكن أن يحدث للأجرام السماوية في حركاتها قصدما لأجل شيء معلول ، ويكون ذلك القصد في اختيار الجهة ، فيمكن أن يحدث ذلك ويعرض في نفس الحركة حتى يقول قائل : إن السكون كان يتم لها به خيرية تخصها والحركة كانت لا تضرها في الوجود وتنفع غيرها ، ولم يكن أحدهما أسهل عليها من الآخر أو أعسر فاختارت الأنفع . فإن كانت العلة المانعة عن القول بأن مصير حركتها لنفع الغير ، استحالة قصدها فعلا لأجل الغير من المعلولات ، فهذه العلة موجودة في نفس

(١) الفاسدة : والفاسدة د || سمعوا : سمعوه ب ، ـه ، د ، ص ، م (٣) يجمعوا : يجمع د || ليست . ليس ب ، ـه ، د ، ص ، م (٤) كرة : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م || للتشبه : للتشبيه ب ، ـه ، د ، ص ، ط || والشوق : والتشوق ـه (٥) وأما : فأما ب ، د ، ط ، م || فلاختلاف : فلمختلف ب ، م ؛ فيختلف ـه ، ط ، ص || من كل : كل من ب ، د ؛ كل ط (٦) حاجته : حاجة ـه ، ص ، ط (٧) واعترض : + له ب ، ـه ، د ، ص ، م || طريقان : + بأحد م (٨) خيريته : خيرته م (١١) لينتفع : لينفع ـه ، م (١٢) إنه : ساقطة من ط || في حركاتها : في حركاته د || ما : ساقطة من د (١٤) ويعرض : ويفرض د ، ص || خيرية : خيريته ـه ، ص ، ط (١٥) والحركة : والحركات د || غيرها : غيره ب || ولم : لولم ب || عليها : عليه ، د ، ص ، ط ، م (١٦) أو أعسر : وأعسر د || كانت : + يقع ـه || بأن : وان م || مصير : يصير ب ، د ، ط : ساقطة من م || نفع : أنفع م (١٧) موجودة : موجود د .

قصد اختيار الجهة . وإن لم يمنع هذه العلة قصد اختيار الجهة ، لم يمنع قصد الحركة وكذلك الحال فى قصد السرعة والبطء هذه الحال ، وليس ذلك على ترتيب القوة والضعف فى الأفلاك بسبب ترتيب بعضها على بعض فى العلو والسفل حتى ينسب إليه ، بل ذلك مختلف .

ونقول بالجملة : لا يجوز أن يكون منها شىء لأجل الكائنات ، لا قصد حركة ، ولا قصد جهة من حركة ، ولا تقدير سرعة وبطء ، بل ولا قصد فعل ألبتة لأجلها ، وذلك لأن كل قصد فيكون من أجل المقصود ، فيكون أنقص وجودا من المقصود ؛ لأن كل ما لأجله شىء آخر فهو أتم وجوداً من الآخر من حيث هو والآخر على ما هما عليه ، بل به يتم للآخر النحو من الوجود الداعى إلى القصد . ولا يجوز أن يستفاد الوجود الأكمل من الشىء الأخس ، فلا يكون ألبتة إلى معلول قصد صادق غير مظنون ، وإلا كان القصد معطيا ومفيداً لوجود ما هو أكمل وجوداً منه .

وإنما يقصد بالواجب شىء يكون القصد مهيئاً له ومفيد وجوده شىء آخر : مثل الطبيب للصحة ، فالطبيب لا يعطى الصحة بل يهيىء لها المادة والآلة ؛ وإنما يفيد الصحة مبدأ أجل من الطبيب ، وهو الذى يعطى المادة جميع صورها ، وذاته أشرف من المادة . وربما كان القاصد مخطئاً فى قصده إذا قصد ما ليس أشرف من القصد ، فلا يكون القصد لأجله فى الطبع بل بالخطأ ؛ ولأن هذا البيان يحتاج إلى تطويل وتحقيق ، وفيه شكوك لا تحل إلا بالكلام المشبع ، فلنعدل إلى الطريق الأوضح فنقول : إن كل قصد فله مقصود ، والعقلى منه هو الذى يكون وجود المقصود عن القاصد أولى بالقاصد من لا وجوده عنه ، وإلا فهو هدر . والشىء الذى هو أولى بالشىء فإنه يفيد كمالا ما ؛

(١) وإن : فإن ب (٢) الحال : الحالة ـ ، ط ، م (٥) منها شىء : شىء منها ب ، د ، ط ، م ، هـ (٦) من : ساقطة من ب ، ـ ، د ، ص ، م || ولا تقدير : تقدر د (٧) فيكون : ويكون ب ، ـ ، ص ، ط ، م (٨) كل ما : + به ـ ، ص ، ط (٩) به يتم : يتم به م || به : ساقطة من د || النحو : + الآخر ـ ، د ، ص ، ط || الداعى : والداعى د (١٠) كان : لكان د (١١) ومفيدا : ويفيده (١٣) فالطبيب : فأن الطبيب ـ ، ص || يهيىء : مهيىء ط (١٥) وربما : ربما م (١٦) تطويل وتحقيق : نظر وتطويل د (١٧) فلنعدل : + الآن ـ ، د ، ص ، ط ، م (١٩) وجوده : وجود ـ || فهو هدر : فهدر د || يفيد : يفيده ب ، ـ ، د ، م .

إن كان بالحقيقة فحقيقياً ، وإن كان بالظن فظنياً : مثل استحقاق المدح وظهور القدرة وبقاء الذكر ، فهذه وما أشبهها كمالات ظنية . أو الربح ، أو السلامة ، أو رضى الله تعالى وتقدس وحسن معاد الآخرة ، وهذه وما أشبهها كمالات حقيقية لا تتم بالقاصد وحده .

فإذن ، كل قصد ليس عبثاً فإنه يفيد كمالا ما لقاصده لو لم يقصده لم يكن ذلك الكمال ؛ والعبث أيضاً يشبه أن يكون كذلك ، فإن فيه لذة أو راحة أو غير ذلك أو شيئاً مما علمت أو سائر ما تبين لك .

ومحال أن يكون المعلول المستكمل وجوده بالعلة يفيد العلة كمالا لم يكن ، فإن المواضع التى يظن فيها أن المعلول أفاد علته كمالا مواضع كاذبة أو محرفة ، ومثلك ممن أحاط بما سلف له من الفنون لا يقصر عن تأملها وحلها .

فإن قال قائل : إن الخيرية توجب هذا ، فإن الخير يفيد الخير ، قيل إن الخير يفيد الخير ولكن لا على سبيل قصد وطلب ليكون ذلك ، فإن هذا يوجب النقص ، فإن كل طلب وقصد لشىء فهو طلب لمعدوم وجوده من الفاعل أولى من لا وجوده ، وما دام معدوماً وغير مقصود لم يكن ما هو الأولى بالفاعل وذلك نقص ، فإن الخيرية لا تخلو :

إما أن تكون صحيحة موجودة دون هذا القصد ولا مدخل لوجود هذا القصد فى وجودها ، فيكون كون هذا القصد ولا كونه عن الخيرية واحداً ، فلا تكون الخيرية توجبه ، ولا يكون حال سائر لوازم الخيرية التى تلزمها بذاتها لا عن قصد هو قصد هذه الحال .

---

(٢) أو الربح : والربح م || أو السلامة : والسلامة ب ، م || أو رضى : ورضاء ب ، ح ، د ص ، ط (٣) تعالى وتقدس : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط || وحسن معاد الآخرة : ساقطة من ح || وهذه وما أشبهها : ساقطة من ح || بالقاصد : بالمقاصد د (٥) يقصده : يقصد ب (٦) شيئا : أشياء ح (٦ — ٧) مما علمت أو سائر : من سائر ب ، ح ، ص (٧) أو سائر : سائر ، د || تبين : بين د ، م || لك : + مما علمت ح ، ص : مما علمت أو سائر ما تبين ب (٧) فإن : وإن ب ، ح (١٢) لكن : ساقطة من م || ذلك : + منه ص ، ط || يوجب : يوجبه ب ، ح ، د ، ص ، م (١٣) من : عن ب ، ح ، ص ، ط ، م || الفاعل : القاصد ، ط (١٤) الأولى : أولى د || بالفاعل : بالفعل ب ، م ؛ بالقاصد ط (١٥) القصد : لقصد ح ، ص ، ط (١٦) واحدا : واحد د (١٧) هو قصد : ساقطة ب ، م .

وإما أن يكون بهذا القصد تتم الخيرية وتقوم ، فيكون هذا القصد علة لاستكمال الخيرية وقوامها لا معلولا لها .

وإن قال قائل : إن ذلك للتشبه بالعلة الأولى فى أن خيريته متعدية ، وحتى يكون بحيث يقبها خير ، فنقول : إن هذا فى ظاهر الأمر مقبول وفى الحقيقة مردود ، فإن التشبه به فى أن لا يقصد شيئا بل بأن ينفرد بالذات ، فإنه على هذه الصفة اتفاقا من جماعة من أهل العلم . وأما استفادة كمال بالقصد فباين للتشبه به ، اللهم إلا أن يقال إن المقصود الأول شىء ، وهذا بالقصد الثانى وعلى جهة الاستتباع ، فيجب فى اختيار الجهة أيضاً أن يكون المقصود بالقصد الأول شيئاً ، وتكون المنفعة المذكورة مستتبعة لذلك المقصود ، فتكون الجهة الخيرية غير مقصودة قصداً أولياً لنفس ما يتبع ، بل يجب أن يكون هناك استكمال فى ذات الشىء مستتبع تلك المنفعة حتى يكون تشبهاً بالأول .

ونحن لا نمنع أن تكون الحركة مقصودة بالقصد الأول على أنها تشبه بذات الأول من الجهة التى قلنا ، وتشبه بالقصد الثانى بذات الأول من حيث يفيض عنه الوجود بعد أن يكون القصد الأول أمراً آخر ينظر به إلى فوق . وأما النظر إلى أسفل واعتباره ، فلو جاز أن يقع بالقصد الأول إلى الجهة ، حتى يكون تشبهاً بالأول فى الاستتباع ، لجاز فى نفس اختيار الحركة . فكانت الحركة لأجل ما تحت ، ويفيض عنها وجود ليس تشبهاً به من حيث هو كامل الوجود ومعشوقه ، إنما ذلك لذاته من حيث ذاته . ولا مدخل ألبتة لوجود الأشياء عنه فى تشريف ذاته وتكميلها ، بل المدخل أنه على كماله الأفضل ، وبحيث ينبعث عنه وجود الكل لا طلباً وقصداً . فيجب أن يكون الشوق إليه من طريق التشبه على هذه الصورة ، لا على ما لا يتعلق للأول به كمال .

(١) بهذا : بقصده حـ (٢) معلولا : معلولة د ، م ؛ معلول ب || لها : له د ، م (٣) ذلك : هذا حـ ، ص || للتشبه : التشبيه حـ || أن : ساقطة من د || خيريته متعدية : خيرية مقتدية د (٥) به : ساقطة من حـ || شيئا : شىء ب ، د ، م || بأن : أن ب ، د ، ص ، ط ، م (٦) جماعة من أهل : جماعة أهل ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) شيئا : شىء ب (٩) الخيرية : ساقطة من ب ، ص ، ط ، م (١٠) مستتبع : يستتبع ب ، د ، ط || تشبها : تشبيها د (١١) أنها : أنه حـ || تشبه : يشبه التشبه د ، حـ (١٣) به : ساقطة من د ، م || فوق : الفوق حـ ، د ، ط ، ص || وأما : فأما حـ ، د || أسفل : الأسفل ط (١٤) بالقصد : القصد ب ، م || الجهة : جهة ط || بالأول : به التشبه د ، ط || فى الاستتباع : ساقطة من ب ، حـ ، ص ، م (١٥) ويفيض : يفيض ب ، م || عنها : عنهما ط (١٦) ومعشوقه : معشوقه ب ، د ، م || مدخل : دخل ص (١٩) لا يتعلق للأول : يتعلق بالأول م .

فإن قال قائل : إنه كما قد يجوز أن يستفيد الجرم السماوى بالحركة خيراً وكمالا ، والحركة فعل له مقصود ، فكذلك لسائر أفاعيلها ؛ فالجواب أن الحركة ليست تستفيد كمالا وخيراً ، وإلا لانقطعت عنده ، بل هى نفس الكمال الذى أشرنا إليه . وهى بالحقيقة استثبات نوع ما يمكن أن يكون لجرم السماوى بالفعل ، إذ لا يمكن استثبات الشخص له . فهذه الحركة لا تشبه سائر الحركات التى تطلب كمالا خارجا عنها ، بل يكمل بهذه الحركة نفس المتحرك عنها بذاتها ؛ لأنها نفس استبقاء الأوضاع والأيون على التعاقب . وبالجملة يجب أن ترجع إلى ما فصلناه فيما سلف حين بينا أن هذه الحركة كيف تتبع تصور المتشوق ، وهذه الحركة شبيهة بالثبات .

فإن قال قائل : إن هذا القول يمنع وجود العناية بالكائنات والتدبير المحكم الذى فيها ، فإنا سنذكر بعد ما نزيل هذا الإشكال ، ونعرف أن عناية البارى بالكل على أى سبيل هى ، وأن عناية كل علة بما بعدها على أى سبيل هى ، وأن الكائنات التى عندنا كيف العناية بها من المبادئ الأولى ومن الأسباب التى وسطها . وقد اتضح بما أوضحناه أنه لا يجوز أن يكون شىء من العلل يستكمل بالمعلول بالذات لا بالعرض ، وأنها لا تقصد فعلا لأجل المعلول وإن كان ترضى به وتعلمه . بل كما أن الماء يبرد بذاته بالفعل ليحفظ نوعه لا ليبرد غيره ، ولكن يلزمه أن يبرد غيره ؛ والنار تسخن بذاتها بالفعل لتحفظ نوعها لا لتسخن غيرها ، ولكن يلزمها أن تسخن غيرها ؛ والقوة الشهوانية تشتهى لذة الجماع ليندفع الفضل ويتم لها اللذة ، لا ليكون عنها ولد ، ولكن يلزمها ولد ؛ والصحة

---

(١) فإن : وأن م || قد : ساقطة من حـ (٢) له : لها ب || فكذلك : وكذلك ب ، د ، ط || لسائر : سائر ص (٣) وخيرا : خيرا حـ || لانقطعت : انقطعت د || وهى : وهو ب (٤) ما يمكن : ما لا يمكن د (٦) بهذه : هذه ب ، د ، ص ، ط ، م (٧) ما : ساقطة من د (٨) تصور : التصور ب ، حـ ، د ، ص ، م (١٠) سنذكر : + من ب ، حـ ، ص ، ط (١١) بعدها : بعده ب ، حـ ، ط ، م (١٢) ومن الأسباب : والأسباب م || وسطها : وسطاتها ط || بما : مما د (١٣) يستكمل : استكمل ط || لا بالعرض : إلا بالعرض ب ، حـ ، د ، ص ، م (١٤) وتعلمه : وتعمله د || يبرد : برد د || يبرد : تبرد ط ، برد د (١٦) تشتهى : يشتهى ط (١٧) ليندفع : لاندفع ب ، ص ، ط ، لدفع د ، م || لها : بها د || يلزمها : يلزمه حـ ، ص || ولد : ساقطة من ب .

هى صحة بجوهرها وذاتها ، لا لأن تنفع المريض ، لكن يلزمها نفع المريض ؛ كذلك فى العلل المتقدمة ، إلا أن هناك إحاطة بما يكون ، وعلما بأن وجه النظام والخير فيما كيف يكون ، وأنه على ما يكون وليس فى تلك .

فإذا كان الأمر على هذا ، فالأجسام السماوية إنما اشتركت فى الحركة المستديرة شوقا إلى معشوق مشترك . وإنما اختلفت ، لأن مبادئها المشوقة المتشوق إليها قد تختلف بعد ذلك الأول . وليس إذا أشكل علينا أنه كيف وجب عن كل تشوق حركة بهذه الحال ، فيجب أن يؤثر ذلك فيما علمنا من أن الحركات مختلفة لاختلاف المتشوقات .

ولكن بقى علينا شىء ، وهو أنه يمكن أن تتوهم المتشوقات المختلفة أجساما لا عقولا مفارقة ، حتى يكون مثلا الجسم الذى هو أخس متشبها بالجسم الذى هو أقدم وأشرف كما ظنه القوم من أحداث المتفلسفة الإسلامية فى تشويش الفلسفة إذ لم يفهم غرض الأقدمين ، فنقول : إن هذا محال ، وذلك لأن التشبه به يوجب مثل حركته وجهتها والغاية التى تؤمها ؛ فإن أوجب القصور عن مرتبته شيئا فإنما يوجب الضعف فى الفعل ، لا المخالفة فى الفعل مخالفة توجب أن يكون هذا إلى جهة وذاك إلى أخرى . ولا يمكن أن يقال : إن السبب فى هذه المخالفة طبيعة ذلك الجسم ؛ كأن طبيعة ذلك الجسم تعاند أن يتحرك من "ا" إلى "ب" ولا تعاند أن يتحرك من "ب" إلى "ا" ؛ فإن هذا محال ؛ لأن الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا ، والطبيعة بما هى طبيعة للجسم تطلب الأين الطبيعى من غير وضع مخصوص ، ولو كانت تطلب وضعا مخصوصا لكان النقل عنه قسرا ، فدخل فى حركة الفلك معنى قسرى .

---

(١) هى صحة : وهى الصحة د || بجوهرها : بجواهرها د ؛ بجوهرها ـ || لأن : لئن د (٢) إلا أن : لأن ب ، د ، ط (٤) هذا : هذه د || فالأجسام : والأجسام د || اشتركت : اشترك د (٥) اختلفت : اختلف د || تختلف : + هى ـ ، ص ، ط (٦) تشوق : متشوق ص ، م || الحال : الحالة ط (٧) من : + حيث ـ ، د || لاختلاف : لاختلافات ـ (٨) بقى : بين ط (٩) متشبها : تشبها د (١٠) القوم : التقدم ب ، ـ ، ص ، ط ، م || المتفلسفة : الفلسفة د (١١) إن : ساقطة من ب || حركته : حركة د || وجهتها : وجهتها د (١٢) فإن : وإن د || لا المخالفة : لأن المخالفة ـ ، د (١٣) مخالفة توجب : ساقطة من ط || وذاك : وذلك د (١٤) هذه المخالفة : ذلك الخلاف د ، م (١٥) لأن : فأن د ، ص ، م (١٦) هى : هو د ، م || الجسم : لجسم د || تطلب : لا يطلب د || غير : + أين م (١٧) ولو : فلو د .

ثم وجود كل جزء من أجزاء الفلك على كل نسبة محتمل فى طبيعة الفلك، فليس يجب إذن أن يكون إذا أزيل جزء من جهـة جاز ، وإن أزيل من جهة لم يجز بحسب بساطته إلا أن يكون هناك طبيعة تقبل حركة إلى جهة فتجيب إلى تلك الجهة ولا تجيب إلى جهة أخرى إن كانت عيقت عن جهتها. وقد قلنا: إن مبدأ هذه الحركة ليست طبيعته، ولا أيضا هناك طبيعة توجب وضعا بعينه ولا جهات مختلفة ، فليس إذن فى جوهر الفلك طبيعة تمنع تحريك النفس له إلى أى جهة كانت . وأيضا ، لا يجوز أن يقع ذلك من جهة النفس حتى يكون طبعها أن يريد تلك الجهة لامحالة، إلا أن يكون الغرض فى الحركة مختصا بتلك الجهة لأن الإرادة تبع للغرض ليس الغرض تبعا للإرادة. وإذا كان هكذا ، كان السبب مخالفة الغرض . فإذن ، لا مانع من جهة الجسمية، ولا من جهة الطبيعة ، ولا من جهة النفس، إلا اختلاف الغرض والقسر أبعد الجميع عن الإمكان. فإذن لو كان الغرض تشبها بعد الأول بجسم من السماوية، لكانت الحركة من نوع حركة ذلك الجسم، ولم يكن مخالفا له أو أسرع منه فى كثير من المواضع، وكذلك إن كان الغرض لمحرك هذا الفلك التشبه بمحرك ذلك الفلك.

وقد كان بان أنه ليس الغرض فى تلك الحركات شيئا يوصل إليه بالحركة ، وإلا لزم الانقطاع ، بل شيئا مباينا لا يوصل إليـه . وبان الآن أنه ليس جسما ، فبقى أن الغرض لكل فلك تشبـه بشىء غير جواهر الأفلاك من موادها وأنفسها ، ومحـال أن يكون بالعنصريات وما يتولد عنها ولا أجسام ولا أنفس غير هذه ، فبقى أن يكون لكل واحد منها تشبه بجوهر عقلى مفارق يخصه وتختلف الحركات وأحوالها اختلافها الذى لها لأجل ذلك ، وإن كنا لا نعرف كيفية وجوب ذلك ولميته ، وتكون العلة الأولى متشوق الجميع

(١) كل نسبة : كل شىء نسبة ج (٢) جزء : ساقطة من د || وإن : بأن د || بحسب : + الطبع م || بساطته : ساقطة من ج، د ، ه (٣) تقبل : يقبل ب ، ج ، ص ، ط ، م || فتجيب : فيجيب ب ، د ، ط || تجيب : يجب ط (٤) كانت : ساقطة من ب ، م || طبيعته : طبيعة ط ؛ طبعه د (٥) فليس : فليست د || تمنع : + عن ج ، د ، ص ، ط ، م (٦) له : ساقطة من ص (٨) تبع الغرض ليس الغرض : ساقطة من م || وإذا : فإن د ؛ وذام || السبب : المسبب ب ، د ، ط (١١) بجسم : كم الجسم ص ، ط (١٢) كان : ساقطة من ج ، ط (١٣ — ١٤) وإلا لزم الانقطاع : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (١٤) لا يوصل اليه : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (١٧) منها : + شوق ب ، د ، ص ، ط ، م || اختلافها : اختلافا م (١٨) كيفية : كيفيته ط || وجوب : وجوده د || ولميته : وكيته ب ، ج ، م || متشوق : متشوقة فتشوق ط .

بالاشتراك . فهـذا معنى قول القدماء إن للكل محركا واحدا معشوقا وأن لكل كرة محركا يخصها ومعشوقا يخصها. فيكون إذن لكل فلك نفس محركة تعقل الخير ، ولها بسبب الجسم تخيل، أى تصور للجزئيات و إرادة للجزئيات ، و يكون ما تعقله من الأول وما يعقله من المبدأ الذى يخصه القريب منه مبـدأ تشوقه إلى التحرك . و يكون لكل فلك عقل مفارق نسبته إلى نفسه نسبة العقل الفعال إلى أنفسنا ، و إنه مثال كلى عقلى لنوع فعله فهو يتشبه به .

و بالجملة ، لا بد فى كل متحرك منها لغرض عقلى من مبدأ عقلى يعقل الخير الأول ، وتكون ذاته مفارقة ، فقـد علمت أن كل ما يعقل مفارق الذات ؛ ومن مبدأ للحركة جسمانى أى مواصل للجسم ، فقد علمت أن الحركة السماوية نفسانية تصدر عن نفس مختارة متجددة الاختيارات على الاتصال جزئيها ، فيكون عدد العقول المفارقة بعد المبدأ الأول بعدد الحركات . فإن كانت الأفلاك المتحيرة إنما المبدأ فى حركة كرات كل كوكب فيها قوة تفيض من الكواكب ، لم يبعد أن تكون المفارقات بعدد الكواكب لا بعدد الكرات وكان عددها عشرة بعد الأول : أولها العقل المحرك الذى لا يتحرك وتحريكه لكرة الجرم الأقصى ، ثم الذى هو مثله لكرة الثوابت ، ثم الذى هو مثله لكرة زحل ، وكذلك حتى ينتهى إلى العقل الفائض على أنفسنا ، وهو عقل العالم الأرضى ، ونحن نسميه العقل الفعال. و إن لم يكن كذلك ، بل كان كل كرة متحركة لها حكم فى حركة نفسها ولكل كوكب ، كانت هذه المفارقات أكثر عدداً ، وكان يلزم على مذهب المعلم الأول قريباً من خمسين فما فوقها ، وآخرها العقل الفعال ؛ وقد علمت من كلامنا فى الرياضات مبلغ ما ظفرنا به من عددها.

---

(١) للكل : لكل ط || وأن : فأن د ؛ ساقطة من ب (١ — ٢) محركا يخصها : محركا مخصوصا د (٢) يخصها : ساقطة من جـ ، ص (٣) تخيل : تخيل د || أى : أو ، م || الأول وما يعقله : الأول ما يعقله سـ : ساقطة من د || المبدأ : + القريب سـ ، د ، ص ، م (٤) القريب : القرب ط || التحرك : التحريك سـ ، د ، ص || ويكون : فيكون د ، ط ؛ ساقطة من ب || لكل : ولكل ب (٥) نسبة : + الكل م || أنفسنا : نفوسنا ط (٦) و بالجملة لا بد ق : ساقطة من م || لغرض : لعرض د || مبدأ عقلى : + أعلى د || الخير : الجرم سـ (٨) جسمانى : الجسمانى ط || أى : + هو د ، ط ؛ + من م || مواصل الجسم : أصل الجسم د ، م || مختارة : مختار سـ (٩) الاختيارات : الاختيار م (١٠) الأفلاك : أفلاك ب ، م ؛ ساقطة من د || فيها : منها د ، ب ، سـ ، م (١١) من : عن ب ، د || الكواكب : الكوكب ب ، د ، م || الكواكب (الثانية) : + لها ب ، د ، ص ، ط ، م || لا : ما م (١٢) وكان : فكان د || بعد الأول : بالأول د ؛ أبعد الأول م || الجرم : الجسم د (١٣) هو مثله لكرة الثوابت : مثله لكرة الثوابت د ، ط || وكذلك : فكذلك د (١٤) ونحن نسميه : ونسميه نحن د ، م (١٥) متحركة : يتحرك ط (١٦) يلزم : ساقطة من سـ ، ص ، م || فوقها : فوقه ب ، د ، ص ، م .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

فى ترتيب وجود العقل والنفوس السماوية والأجرام العلوية عن المبدأ الأول

قد صح لنا فيما قدمناه من القول أن الواجب الوجود بذاته واحد ، وأنه ليس بجسم ولا فى جسم ولا منقسم بوجه من الوجوه، فإذن الموجودات كلها وجودها عنه ، ولا يجوز أن يكون له مبدأ بوجه من الوجوه ولا سبب لا الذى عنه ، ولا الذى فيه أو به يكون ، ولا الذى له ، حتى يكون لأجل شىء ، فلهذا لا يجوز أن يكون كون الكل عنه على سبيل قصد منه كقصدنا لتكوين الكل ولوجود الكل فيكون قاصداً لأجل شىء غيره وهذا الفصل قد فرغنا من تقريره فى غيره ؛ وذلك فيه أظهر ، وتخصه من بيان امتناع أن يقصد وجود الكل عنه إن ذلك يؤدى إلى تكثره فى ذاته ؛ فإنه حينئذ يكون فيه شىء بسببه يقصد ، وهو معرفته وعلمه لوجوب القصد أو استحبابه أو خيرية فيه توجب ذلك ، ثم قصد ، ثم فائدة يفيدها إياه القصد على ما أوضحنا قبل ، وهذا محال ؛ وليس كون الكل عنه على سبيل الطبع بأن يكون وجود الكل عنه لا بمعرفة ، ولا لرضى منه ، وكيف يصح هذا وهو عقل محض يعقل ذاته ؟ فيجب أن يعقل أنه يلزمه وجود الكل عنه ؛ لأنه لا يعقل ذاته إلا عقلا محضا ومبدأ أولا ، وإنما يعقل وجود الكل عنه على أنه مبدؤه وليس فى ذاته مانع أو كاره لصدور الكل عنه ، وذاته عالمة بأن كماله وعلوه بحيث يفيض

---

(٢) فصل : ساقطة من د (٣) وجود : ساقطة من ط (٤) عن المبدأ الأول : من الأول حـ ؛ عن الأول د ، ص ، م (٦) منقسم : ينقسم ب ، حـ ، ص ، ط ، م || عنه : عنده د (٧) سبب : بسبب حـ || عنه : عليه د (٧ — ٨) لا الذى عنه ، ولا الذى فيه أو به يكون ولا الذى : لا الفاعل عنه ولا المادة فيه أو به يكون ولا الغاية حـ (٨) عنه : ساقطة من د. (١٠) فرغنا : عرفنا م || أظهر : + فى ، ط || وتخصه : وشىء تخصه م (١١) تكثره فى ذاته : تكثر ذاته ب ، د ، ص ، م ؛ تكثر ط || حينئذ يكون فيه : يكون فيه حينئذ حـ ، د ، ص ، ط || بسببه : بسبب حـ ، ص ، ط (١٢) لوجوب : بوجوب حـ ، ص ، ط : لوجود ، د || خيرية : خيريته د ، م (١٣) ثم فائدة : فائدة د (١٤) لا بمعرفة : لا بمعرفته ط ؛ لمعرفة د || لرضى : رضى ب ، حـ ، ص ، ط ، م (١٥) يعقل : ساقطة من د .

عنه الخير، وأن ذلك من لوازم جلالته المشوقة له لذاتها، وكل ذات يعلم ما يصدر عنه، ولا تخالطه معاوقة ما بل يكون على ما أوضحنا بيانه ، فإنه راض بما يكون عنه ؛ فالأول راض بفيضان الكل عنه ، ولكن الحق الأول إنما عقله الأول و بالذات أنه يعقل ذاته التي هي لذاتها مبدأ لنظام الخير في الوجود ، فهو عاقل لنظام الخير في الوجود ، وأنه كيف ينبغي أن يكون ، لا عقلا خارجا عن القوة إلى الفعل ، ولا عقلا منتقلا من معقول إلى معقول ، فإن ذاته بريئة عما بالقوة من كل وجه على ما أوضحناه قبل ، بل عقلا واحداً ، و يلزم ما يعقله من نظام الخير في الوجود أن يعقل أنه كيف يمكن ، وكيف يكون أفضل ما يكون أن يحصل وجود الكل على مقتضى معقوله ، فإن الحقيقة المعقولة عنده هي بعينها على ما علمت ، علم وقدرة و إرادة . وأما نحن فنحتاج في تنفيذ ما نتصوره إلى قصد وحركة و إرادة حتى توجد ، وهو لا يحسن فيه ذلك ولا يصح له لبراءته عن الاثنينية ، وعلى ما أطنبنا في بيانه فتعقُّله علة للوجود على ما يعقله ووجود ما يوجد عنه على سبيل لزوم لوجوده وتبع لوجوده ، لا أن وجوده لأجل وجود شيء آخر غيره ، وهو فاعل الكل بمعنى أنه الموجود الذي يفيض عنه كل وجود فيضانا مباينا لذاته ، ولأن كون ما يكون عن الأول إنما هو على سبيل اللزوم إذ صح أن واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته، وفرغنا من بيان هذا الغرض قبل. فلا يجوز أن يكون أول الموجودات عنه — وهي المبدعات — كثيرة لا بالعدد ولا بالانقسام إلى مادة وصورة ؛ لأنه يكون لزوم ما يلزم عنه هو لذاته ، لا لشيء آخر . والجهة والحكم الذي في ذاته الذي يلزم عنه هذا الشيء ليست الجهة والحكم الذي في ذاته الذي يلزم عنـــه ، لا هذا الشيء بل غيره ؛

---

(١) يصدر: صدر ـه (٢) أوضحنا : أوضحناه ـه ، ص || بيانه : ساقطة من ب ، ـه ، ص ، م || ولا يخالطه ... ...يكون عنه : ساقطة من ط (٣) عنه : منه ط (٤) هي لذاتها : لذاتها هي د || لنظام (الأولى) : النظام ط || الخير في الوجود وأنه : ساقطة من د || وأنه : ساقطة من م (٥) كيف : وكيف ب ، ـه ، ص || من : عن د (٦) فإن : فإنه د || أوضحناه : أوضحنا ب ، م (٧) واحدا : + ساذجا ب ، ـه ، ص ، ط || أن : إذن م ؛ وأن ـه ، د ، ص || وكيف : ساقطة من د (٩) على : ساقطة من د (١٠) وحركة وإرادة : وإرادة وحركة ـه ، د ، ص ، م || له : ساقطة ب ، د ، م (١١) الاثنينية : اللاثنينية ط (١٢) وتبع : ساقطة من ب || لوجوده لا أن : لا أن ب ، ط (١٣) بمعنى : بمعنى د (١٤) واجب : الواجب ـه ، د ، ص ، م (١٧) لذاته : + الذي ـه || يلزم عنه : عنه يلزم م (١٨) في ذاته الذي : ساقطة من م .

فإن لزم منـه شيئان متباينان بالقوام ، أو شيئان متباينان يكون منهما شئ واحد : مثل مادة وصورة ، لزوما معا ، فإنما يلزمان عن جهتين مختلفتين فى ذاته ؛ وتانك الجهتان إن كانتا لا فى ذاته بل لازمتين لذاته ، فالسؤال فى لزومها له ثابت حتى تكونا من ذاته ، فتكون ذاته مقسمة بالمعنى ، وقد منعنا هذا قبل و بينا فساده ؛ فتبين أن أول الموجودات عن العلة الأولى واحد بالعدد ، وذاته وماهيته واحدة لا فى مادة ، فليس شئ من الأجسام ولا من الصور التى هى كمالات للأجسام معلولا قريبا له ، بل المعلول الأول عقل محض ؛ لأنه صورة لا فى مادة ، وهو أول العقول المفارقة التى عددناها ؛ ويشبه أن يكون هو المبدأ المحرك للجرم الأقصى على سبيل التشويق . ولكن لقائل أن يقول : إنه لا يمتنع أن يكون الحادث عن المبدأ الأول صورة مادية ، لكنها يلزم عنها وجود مادتها فنقول : إن هذا يوجب أن تكون الأشياء التى بعد هذه الصورة وهذه المادة تالية فى درجة المعلولات ، وأن يكون وجودها بتوسط المادة ، فتكون المادة سببا لوجود صور الأجسام الكثيرة فى العالم وقواها ، وهذا محال ؛ إذ المادة وجودها أنها قابلة فقط وليست سببا لوجود شئ من الأشياء على غير سبيل القبول . فإن كان شئ من المواد ليس هكذا فليس هو مادة إلا باشتراك الاسم فيكون إن كان الشئ المفروض ثابتا ليس على صفة المادة إلا باشتراك الاسم ، فالمعلول الأول لا تكون نسبته إليه على أنه صورة فى مادة إلا باشتراك الاسم ، فإن كان هذا الثانى من جهة توجد عنه هذه المادة ، ومن جهة أخرى توجد صورة شئ آخر ، حتى لا تكون الصورة الأخرى موجودة بتوسط المادة ، كانت الصورة المادية تفعل فعلا لا يحتاج فيه إلى المادة ، وكل شئ يفعل فعله من غير أن يحتاج إلى المادة فذاته أولا غنية عن المادة ، فتكون الصورة المادية غنيّة عن المادة .

---

(١) أو شيئان : وشيئان د (٢) مثل : متصل د || مختلفتين : مختلفين ط (٣) لذاته : له م || له : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص ، م (٤) مقسمة : مقسما د ، م || فتبين : فبين ب ، ح ، د ، ط ، م (٥) واحدة : وحده ب ، ح ، ص ، ط ، م (٦) الصور : الصورة د ، م || للأجسام : الأجسام ب ، ح ، م || قريبا له : له قريبا ب (٧) عقل : عقلى د (٨) هو : ساقطة من د ؛ + هذا د ، ط || المحرك : المتحرك د || التشويق : التشوق ط (٩) لا يمتنع : لا يمنع ح ، م ، ص (١٠) وهذه : وبعد هذه ط || المادة : + تكون ح ، د ، ص ، ط ، م (١١) المعلولات : المعلول م (١٢) وقواها : وقوامها د ، ص ، ط ؛ وقومها ح (١٤) ثابتا : اثنا ط ؛ ساقطة من ح ، ص (١٥) نسبته : نسبة ط (١٦) مادة : مادته م (١٥ — ١٦) فالمعلول ... الاسم : ساقطة من ب (١٦) الثانى : الأول ح (١٨) وكل : فكل ص .

وبالجملة فإن الصورة المادية وإن كانت علة للمادة فى أن تخرجها إلى الفعل وتكملها فإن للمادة أيضا تأثيرا فى وجودها وهو تخصيصها وتعيينها ، وإن كان مبدأ الوجود من غير المادة كما قد علمت ، فيكون لا محالة كل واحد منهما علة للأخرى فى شئ ، وليسا من جهة واحدة ، ولولا ذلك لاستحال أن يكون للصورة المادية تعلق بالمادة بوجه من الوجوه ؛ ولذلك قد سلف منا القول : أن المادة لا يكفى فى وجودها الصورة فقط ، بل الصورة بجزء العلة ؛ وإذا كان كذلك فليس يمكن أن تجعل الصورة من كل وجه علة للمادة مستغنية بنفسها ؛ فبين أنه لا يجوز أن يكون المعلول الأول صورة مادية أصلا ولا أن يكون مادة أظهر ؛ فوجب أن يكون المعلول الأول صورة غير مادية أصلا بل عقلا ، وأنت تعلم أن ههنا عقولا ونفوسا مفارقة كثيرة ؛ فمحال أن يكون وجودها مستفادا بتوسط ما ليس له وجود مفارق ؛ لكنك تعلم أن فى جملة الموجودات عن الأول أجساما ؛ إذ علمت أن كل جسم ممكن الوجود فى حيز نفسه وأنه يجب بغيره ، وعلمت أنه لا سبيل إلى أن يكون عن الأول تعالى بغير واسطة ؛ فهى كائنة عنه بواسطة وقد علمت أنه لا يجوز أن تكون الواسطة وحدة محضة لا اثنينية فيها ، فقد علمت أن الواحد من حيث هو واحد إنما يوجد عنه واحد ، فبالحرى أن يكون عن المبدعات الأول بسبب إثنينيته يجب أن يكون فيها ضرورة أو كثرة كيف كانت ، ولا يمكن فى العقول المفارقة شئ من الكثرة إلا على ما أقول : إن المعلول بذاته ممكن الوجود ، وبالأول واجب الوجود ، ووجوب وجوده بأنه عقل ، وهو يعقل ذاته ، ويعقل الأول ضرورة ، فيجب أن يكون

---

(١) المادية : المادة ط (٢) وتعيينها : وتعيها د || كان : كانت د || الوجود : + وجودا ط
(٣) فى شئ : ساقطة من ب || وليسا : وليستا حـ ، ص ، ط (٤) المادية : المادة د
(٥) القول : قول حـ ، ص ، ط (٧) بنفسها : عن النفس حـ ؛ بنفسها عنها ص || صورة : + غير ط || أصلا : ساقطة من ب ، حـ ، د ، ص ، م (٨) ولا أن : ولأن ب ، م ؛ وقلا حـ ، ص ، ط || فوجب : فواجب ب ، حـ ، ص ، ط ، م || الأول : ساقطة من ط (٩) بل عقلا : وعلام (١٠) وجود : + وههنا شكوك قد حلت ، بأنه لا يجب أن يتصور معنى الممكن على ما شرح أولا فى بعض تصورات متقدمة ، أن الممكن الذى تقرر به الوجود أولا يجوز أن يكون سببا لوجود شئ آخر حـ || لكنك : ولكنك د ، ط (١١) إذ : إذا ط ؛ + قد حـ || علمت : علمته د (١٢) وأنه : فإنه د || تعالى : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م || فهى كائنة : ساقطة د || قد : ساقطة من ب ، حـ ، د ، ط ، م (١٣) تكون : ساقطة من حـ || لا اثنينية فيها : ساقطة من د ، ب ، حـ ، م (١٤) أن : ساقطة من د || الأول : الأولى ب ، ص (١٦) وبالأول : بالأول د (١٧) بأنه عقل وهو يعقل ذاته : يلزمه أنه عقل وهو يعقل ذاته حـ ؛ يلزمه أن عقل ذاته ط .

فيه من الكثرة معنى عقله لذاته ممكنة الوجود فى حيزها ، وعقله وجوب وجوده من الأول المعقول بذاته، وعقله للأول ، وليست الكثرة له عن الأول ؛ فإن إمكان وجوده أمر له بذاته لا بسبب الأول ، بل له من الأول وجوب وجوده ، ثم كثرة أنه يعقل الأول ويعقل ذاته كثرة لازمة لوجوب وجوده عن الأول ، ونحن لا نمنع أن يكون عن شئ واحد ذات واحدة ، ثم يتبعها كثرة إضافية ليست فى أول وجوده ، ولا داخلة فى مبدأ قوامه ، بل يجوز أن يكون الواحد يلزم عنه واحد ، ثم ذلك الواحد يلزمه حكم وحال، أو صفة ، أو معلول، ويكون ذلك أيضا واحدا، ثم يلزم عنه بمشاركة ذلك اللازم شىء ، فيتبع من هناك كثرة كلها يلزم ذاته ، فيجب إذن أن تكون مثل هذه الكثرة هى العلة لإمكان وجود الكثرة فيها من المعلولات الأُول ، ولولا هذه الكثرة لكان لا يمكن أن يوجد منها إلا واحدة ، ولم يمكن أن يوجد عنها جسم ، ثم لا إمكان للكثرة هناك إلا على هذا الوجه فقط ، وقد بان لنا فيما سلف أن العقول المفارقة كثيرة العدد، فليست إذن موجودة معا عن الأول بل يجب أن يكون أعلاها هو الموجود الأول عنه ثم يتلوه عقل وعقل ؛ ولأن تحت كل عقل فلكا بمادته وصورته التى هى النفس وعقلا دونه ، فتحت كل عقل ثلاثة أشياء فى الوجود ، فيجب أن يكون إمكان وجود هذه الثلاثة عن العقل الأول فى الإبداع لأجل التثليث المذكور ، والأفضل يتبع الأفضل من جهات كثيرة ، فيكون إذن العقل الأول يلزم عنه بما يعقل الأول وجود عقل تحته ، وبما يعقل ذاته وجود صورة الفلك الأقصى ، وكمالها وهى النفس ، وبطبيعة إمكان الوجود الحاصلة له المندرجة فى تعقله لذاته وجود جرمية الفلك الأقصى المندرجة فى جملة ذات الفلك الأقصى بنوعه ، وهو الأمر المشارك للقوة فيما يعقل الأول ،

(١) ممكنة : يمكن ص (٢) وعقله ؛ عقله م ؛ عقل ط (٤) ذاته : أنه ط || كثرة : كثيرة د || وجوده : وحدته ب ، ص ، حـ ، ط ، م (٥) عن : ساقطة من م (٦) ولا داخلة : وداخلة د ، ب ، حـ ، م (٧) عنه : + لذاته شىء ب ، م || بمشاركة : ولمشاركة د (٨) من : + ذلك حـ || يلزم : ويلزم د (٩) فيها : منها ب ، د ؛ معا ط ؛ + معا حـ || الأول : الأولى ب ، حـ ، م ، هـ ؛ ساقطة من د (١٠) واحدة : وحدة ب ، د ، ص ، ط ، م || ثم : ساقطة من م (١١) للكثرة : كثرة م || هذا : هذه ب ، حـ ، د ، ص ، ط || لنا : ساقطة من حـ ، د (١٣) وعقل : وعقلى ب || ولأن : فلأن د (١٥) عن : + ذلك ب ، حـ ، د ، ص ، م || التثليث : الثلث حـ ، ص ، ط || المذكور : + فيه ب ، ط ، م (١٦) عقل : عقلى د (١٧) وبطبيعة : بطبيعة د (١٨) الحاصلة : الحاصل ط || له ساقطة من د || فى : فيها حـ ، م || المندرجة : المدرجة ب (١٩) للقوة : القوة م .

يلزم عنه عقل و بما يختص بذاته على جهة تلزم عنه الكثرة الأولى بجزئيها ، أعنى المادة والصورة ، والمادة بتوسط الصورة أو بمشاركتها ، كما أن إمكان الوجود يخرج إلى الفعل بالفعل الذى يحاذى صورة الفلك ، وكذلك الحال فى عقل عقل ، وفلك فلك ، حتى ينتهى إلى العقل الفعال الذى يدبر أنفسنا . وليس يجب أن يذهب هذا المعنى إلى غير النهاية حتى يكون تحت كل مفارق مفارق ، فإنا نقول : إنه إن لزم وجود كثرة عن العقول فبسبب المعانى التى فيها من الكثرة . وقولنا هذا ليس ينعكس حتى يكون كل عقل فيه هذه الكثرة يلزم كثرته هذه المعلولات ، ولا هذه العقول متفقة الأنواع ، حتى يكون مقتضى معانيها متفقا .

ولنبتدئ لبيان هذا المعنى ابتداء آخر فنقول : إن الأفلاك كثيرة فوق العدد الذى فى المعلول الأول من جهة كثرته المذكورة ، وخصوصاً إذا فصل كل فلك إلى صورته ومادته ، فليس يجوز أن يكون مبدؤها واحداً هو المعلول الأول ، ولا أيضا يجوز أن يكون كل جرم متقدم منها علة للمتأخر ، وذلك لأن الجرم بما هو جرم لا يجوز أن يكون مبدأ جرم ، و بما له قوة نفسانية لا يجوز أن يكون مبدأ بجرم ذى نفس أخرى ، وذلك لأنا بينا أن كل نفس لكل فلك فهى كماله وصورته وليس جوهراً مفارقاً وإلا لكان عقلا لا نفسا ، وكان لا يتحرك ألبتة على سبيل الشوق وكان لا يحدث فيه من حركة الجرم تغير ، ومن مشاركة الجرم تخيل وتوهم ، وقد ساقنا النظر إلى إثبات هذه الأحوال لأنفس الأفلاك كما علمت ، وإذا كان الأمر على هذا ، فلا يجوز أن تكون أنفس الأفلاك تصدر عنها أفعال فى أجسام أخرى غير أجسامها إلا بوساطة أجسامها ، فإن صور الأجسام وكمالاتها على صنفين :

إما صور قوامها بمواد الأجسام ، فكما أن قوامها بمواد تلك الأجسام ، فكذلك ما يصدر عن قوامها يصدر بواسطة مواد تلك الأجسام ، ولهذا السبب فإن النار لا تسخن

---

(١) عقل : ساقطة من ح || بجهة تلزم عنه : بجهته ط ، م ؛ بجهة د ؛ بجهته ب ، ح (٢) بمشاركتها : مشاركتها د ، م (٥) إن لزم : لزوم د || العقول : المعقول د (٦) هذا : لهذا د (٧) يلزم : فيلزم ح ، د ، ص ، م || كثرته : كثرة د || العقول : المعقول د (١٢) جرم : جزء م (١٤) لأنا : + قد ص || لكل فلك : لفلك د || فهى : فهو م || وليس : ليس ب ، ح ، ص ، ط ، م (١٥) لا نفسا : نفسا م || يتحرك : يحرك ب ، د ، ص ، ط ، م (١٥) ألبتة : ساقطة من ب ، ح ، ص ، ط || الشوق : التشوق ح ، ص ، ط ؛ شوق م (١٦) تخيل : تغير ، ط (١٨) غير : عن م || بوساطة : بواسطة م || أجسامها فإن : أجسام فإن د (٢٠) فكما أن : فكان ح (٢١) تلك : ساقطة من ط .

حرارتها أى شىء اتفق بل ما كان ملاقياً بجرمها، أو من جسمها بحال. والشمس لاتضىء كل شىء، بل ما كان مقابلا بجرمها .

وأما صور قوامها بذاتها لا بمواد الأجسام ، كالأنفس، ثم كل نفس فإنما جعلت خاصة بجسم بسبب أن فعلها بذلك الجسم وفيه . ولو كانت مفارقة الذات والفعل جميعا لذلك الجسم ، لكانت نفس كل شىء لا نفس ذلك الجسم فقط . فقد بان على الوجوه كلها أن القوى السماوية المنطبعة بأجسامها ، لا تفعل إلا بواسطة جسمها . ومحال أن تفعل بواسطة الجسم نفسا ، لأن الجسم لايكون متوسطا بين نفس ونفس ؛ فإن كانت تفعل نفساً بغير توسط الجسم فلها انفراد قوام من دون الجسم واختصاص بفعل مفارق لذاتها وذات الجسم . وهذا غير الأمر الذى نحن فى ذكره ، وإن لم تفعل نفسا ، لم تفعل جرما سماويا ؛ لأن النفس متقدمة على الجسم فى المرتبة والكمال ؛ فإن وضع لكل فلك شىء يصدر عنه فى فلكه شىء وأثر من غير أن يستغرق ذاته وشغل ذلك الجرم وبه ، ولكن ذاته مباينة فى القوام وفى الفعل لذلك الجسم ، فنحن لا نمنع هذا ، وهذا هو الذى نسميه العقل المجرد ، ونجعل صدور ما بعده عنه ، ولكن هذا غير المنفعل عن الجسم وغير المشارك إياه ، والصائر صورة خاصة به ، والكائن عن الجهة التى حدثنا عنها حين أثبتنا هذه النفس .

فقد بان ووضح أن للأفلاك مبادئ غير جرمانية ، وغير صور الأجرام . وأن كل فلك يختص بمبدأ منها ، والجميع يشترك فى مبدأ واحد . ومما لاشك فيه أن ههنا عقولا بسيطة مفارقة ، تحدث مع حدوث أبدان الناس ، ولا تفسد بل تبق . وقد تبين ذلك فى العلوم الطبيعية ، وليست صادرة عن العلة الأولى ؛ لأنها كثيرة مع وحدة النوع ، ولأنها حادثة

---

(١) أو من : ومن م (٢) مقابلا : ملاقيا حـ (٤) الجسم : ساقطة من د
(٥) لكانت : كانت م (٧) بوساطة : بواسطة د ، ط (٨) فقط : ساقطة من د || توسط : توسطه م || فلها : فله د (٩) وذات : ولذات ب ، حـ ، ص ، ط (١٠) جرما : بسماد || لأن النفس : لا النفس م || متقدمة : مقدمة د ، م || الجسم : الجرم د ، ط || المرتبة : الرتبة حـ
(١١) ذاته : فى ذاته د (١٤) صورة : وصورة د || خاصة : خاصية ب ، حـ ، ص ، م || عن : على ب ، حـ ، د ، ص ، م || حين : ذير د (١٥) صور : صورة د || الأجرام : للأجرام م || فلك : ذلك د
(١٦) شك : نشك ب ، د ، ط ، م (١٧) تبين : بين ب ، د ، حـ (١٨) العلة : ساقطة من د .

فهى إذن معلولات الأول بتوسط . ولا يجوز أن تكون العلل الفاعلية المتوسطة بين الأول وبينها ، دونها فى المرتبة ؛ فلا تكون عقولا بسيطة ومفارقة ؛ فإن العلل المعطية للوجود أكمل وجودا ، أما القابلة الوجود فقد تكون أخس وجودا ؛ فيجب إذن أن يكون المعلول الأول عقلا واحداً بالذات ، ولا يجوز أيضاً أن تكون عنه كثرة متفقة النوع ؛ وذلك لأن المعانى المتكثرة التى فيه ، وبها يمكن وجود الكثرة فيه إن كانت متفقة الحقائق ، كان ما يقتضيه كل واحد منها شيئاً غير ما يقتضى الآخر فى النوع . فلم يلزم كل واحد منها ما يلزم الآخر ، بل طبيعة أخرى وإن كانت متفقة الحقائق فبماذا تخالفت وتكثرت ، ولا انقسام مادة هناك؟ فإذن المعلول الأول لايجوز عنه وجود كثرة إلا مختلفة الأنواع ، فليست هذه الأنفس الأرضية أيضاً كائنة عن المعلول الأول بلا توسط علة أخرى موجودة ؛ وكذلك عن كل معلول أول عال حتى ينتهى إلى معلول أول كونه مع كون الاسطقسات القابلة للكون والفساد، المتكثرة بالنوع والعدد معا . فيكون تكثر القابل سببا لتكثر فعل مبدأ واحد بالذات . وهذا بعد استتمام وجود السماويات كلها ؛ فيلزم دائما عقل بعد عقل حتى تتكون كرة القمر ثم تتكون الاسطقسات، وتتهيأ لقبول تأثير واحد بالنوع كثير بالعدد عن العقل الأخير . فإنه إذا لم يكن السبب فى الفاعل ، وجب فى القابل ضرورة . فإذن يجب أن يحدث من كل عقل عقل تحته ، ويقف حيث يمكن أن تحدث الجواهر العقلية متقسمة متكثرة بالعدد ، لتكثر الأسباب ، فهناك ينتهى .

وقد اتضح وبان أن كل عقل هو أعلى فى المرتبة ، فإنه لمعنى فيه ، وهو أنه بما يعقل الأول يجب عنه وجود عقل آخر دونه ، وبما يعقل ذاته يجب عنه فلك بنفسه وجرمه وجرم الفلك كائن عنه ، ومستبق بتوسط النفس الفلكية ؛ فإن كل صورة فهى علة لأن يكون مادتها بالفعل ، لأن المادة نفسها لا قوام لها .

---

(١) معلولات : + علة ط || الأول : الأول ب ، حـ ، د ، ط ، م (٢) المرتبة : الرتبة د
(٤) واحدا : وواحد حـ ، ص ، م (٦) الآخر : فى الآخر ب ، حـ ، د ، ص ؛ الأخرى ط || فلم : ساقطة من ب (٨) ولا انقسام : ولا الأقسام حـ (٩) الأنواع : النوع د ، م || توسط : واسطة د (١٠) أول : ساقطة من ب ، حـ ، ص ، ط ، م || مع : معلول ط (١١) بالنوع والعدد : بالعدد والنوع ب ، د ، م ، هـ (١٣) بالذات : الذات ب ، د (١٤) عن : من ب ، حـ ، د ، ص ، م (١٦) متقسمة : بنفسه د || لتكثر : تكثر م (١٧) اتضح وبان : بان واتضح حـ ، د ، ص ، م || لمعنى : بمعنى ب ، د ، ص ، م (١٨) وبما : وربما د || عنه : + وجود ص ، ط || فلك : ذلك د || بنفسه : وبنفسه د (١٩) وجرمه : ساقطة من د .

[الفصل الخامس]

(ه) فصل

فى حال تكون الاسطقسات من العلل الأوائل

فإذا استوفت الكرات السماوية عددها ، لزم بعدها وجود اسطقسات ؛ وذلك لأن الأجسام الاسطقسية كائنة فاسدة ، فيجب أن تكون مبادئها القريبة أشياء تقبل نوعا من التغير والحركة ، وأن لا يكون ما هو عقل محض وحده سبباً لوجودها ، وهذا يجب أن يحقق من أصول ، أكثرنا التكرار فيها ، وفرغنا من تقريرها .

ولهذه الاسطقسات مادة يشترك فيها ، وصور يختلف بها ؛ فيجب أن يكون اختلاف صورها مما يعين فيه اختلاف فى أحوال الأفلاك ، وأن يكون اتفاق مادتها مما يعين فيه اتفاق فى أحوال الأفلاك . والأفلاك تتفق فى طبيعة اقتضاء الحركة المستديرة ؛ فيجب أن يكون مقتضى تلك الطبيعة يعين فى وجود المادة ، ويكون ما يختلف فيه مبدأ تهيىء المادة للصور المختلفة ؛ لكن الأمور الكثيرة المشتركة فى النوع والجنس لا تكون وحدها بلا مشاركة من واحد معين علة لذات هى فى نفسها متفقة واحدة ، وإنما يقيمها غيرها ؛ فلا يوجد إذن هـذا الواحد عنها إلا بارتباط بواحد يردها إلى أمر واحد ، فيجب أن تكون العقول المفارقة بل آخرها الذى يلينا هو الذى يفيض عنه — بمشاركة الحركات السماوية — شىء فيه رسم صور العالم الأسفل على جهة الانفعال ؛ كما أن فى ذلك العقل أو العقول رسم الصور على جهة الفعل ، ثم تفيض منه الصور فيها بالتخصيص لا بالانفراد

(٢) فصل : ساقطة من د (٤) فإذا : وإذا ، د ، م || استوفت : استوفيت د || عددها وجود : بعد وجودها وجود ص || اسطقسات : الأسطقسات حـ ، ص ، م (٣ — ٤) وذلك لأن الأجسام الأسطقسية : ساقطة من ب (٥) كائنة : كانت د || فاسدة : ذو فاسدة د || فيجب : + إذن حـ (٦) وهذا : وبهذا ط (٧) من : عن د (٩ — ١٠) وأن يكون ... أحوال الأفلاك : ساقطة من حـ ، ص ، ط (١١) وجود : الوجود د || ما : عام (١٣) معين : متعين د (١٤) بواحد : واحد حـ ، ص ، ط (١٥) العقول : فالعقول د || بمشاركة : لمشاركة د (١٦) رسم : برسم د || على : من حـ ، د ، ص ، م (١٧) العقول : المعقول د || منه : عنه حـ ، د || فيها : منها حـ .

ذاته ، فإن الواحد يفعل فى الواحد – كما علمت – واحداً ، بل بمشاركة الأجسام السماوية ، فيكون إذا خصص هذا الشىء تأثير من التأثيرات السماوية بلا واسطة جسم عنصرى ، أو بواسطة تجعله على استعداد خاص بعد العام الذى كان ذلك فى جوهره فاض عن هذا المفارق صورة خاصة ، وارتسمت فى تلك المادة .

وأنت تعلم أن الواحد لا يخصص الواحد من حيث كل واحد منهما واحد ، بأمر دون أمر يكون له ، بل يحتاج إلى أن تكون هناك مخصصات مختلفة، ومخصصات المادة معداتها ، والمعد هو الذى يحدث عنه فى المستعد أمر ما ، تصير مناسبته لذلك الأمر لشىء بعينه أولى من مناسبته لشىء آخر، ويكون هذا الإعداد مرجحاً لوجود ما هو أولى فيه من الأوائل الواهبة للصور ، ولو كانت المادة على التهيؤ الأول لتشابهت نسبتها إلى الضدين فما يرجح أحدهما ، اللهم إلا بحال تختلف به المؤثرات فيه ، وذلك الاختلاف أيضاً منسوب إلى جميع المواد نسبة واحدة ، فلا يجب أن تختص بموجبه مادة دون مادة إلا لأمر أيضاً يكون فى تلك المادة، وليس إلا الاستعداد الكامل، وليس الاستعداد الكامل إلا مناسبة كاملة لشىء بعينه هو المستعد له ، وهذا مثل الماء إذا أفرط تسخينه فاجتمعت السخونة الغريبة ، والصورة المائية ، وهى بعيدة المناسبة للصورة المائية وشديدة المناسبة للصورة النارية . فإذا أفرط ذلك واشتدت المناسبة ، اشتد الاستعداد، فصار من حق الصورة النارية أن تفيض ، ومن حق هذه أن تبطل، ولأن المادة ليست تبق بلا صورة ، فليس قوامها عما ينسب إليه من المبادئ الأولى وحدها ، بل عنها وعن

---

(٣) بواسطة : بواسطته م || تجعله : متجعله د || ذلك : ساقطة من د (٥) وأنت : فأنت د || منهما واحد : ساقطة من م || بأمر : من ب ، ذ (٦) مختلفة ومخصصات : ساقطة من م (٧) معداتها : معداته م ؛ معدات ب ؛ معداة د || والمعد : فالمعد ب ، ط || عنه : منه د || مناسبته : مناسبة ط (٨) لشىء : بشىء ج ، ص ، ط || هذا : فهذا ج || لوجود : بوجود د || أولى : الأولى ط (١٠) فما : فيما ج ، ص ، ط (١٢) فى تلك : لتلك ب || الكامل : ساقطة ب ، ج ، د ، ص ، م (١٣) لشىء : بشىء ط || له : + وهذا المستعد له د || مثل : + أن ب ، ج ، د ، ص ، م || الماء : المادة د (١٤) المائية : المائية د (١٥) وشديدة : وشديد ب (١٦) الصورة : الصور م (١٧) صورة : + قوامها م || فليس : وليست د || الأولى : الأول ج ، د ، ص ، م || وحدها : وحده م || عنها : عنه م : + عنه د .

الصورة . ولأن الصورة التي تقيم هذه المادة الآن قد كانت المادة قائمة دونها ، فليس قوامها عن الصورة وحدها بل بها ، و بالمبادئ الباقية بوساطتها أو واسطة أخرى مثلها . لو كانت من المبادئ الأولى وحدها لاستغنت عن الصورة، ولو كانت عن الصورة وحدها لما سبقت بالصورة ، بل كما أن المتفق فيه من الحركة المستديرة هناك يلزم طبيعة تقيمها الطبائع الخاصة بفلك فلك . فكذلك المادة ههنا يقيمها مع الطبيعة المشتركة ما يكون عن الطبائع الخاصة وهي الصور .

وكما أن الحركة أخص الأحوال هناك ، فكذلك المادة أخص الذوات ههنا . وكما أن الحركة هناك تابعة لطبيعة ما بالقوة ، كذلك المادة ههنا مرافقة لما بالقوة . وكما أن الطبائع الخاصة والمشتركة هناك مبادئ أو معينات لطبيعة الخاصة والمشتركة ههنا، فكذلك ما يلزم الطبائع الخاصة والمشتركة هناك من النسب المختلفة المتبدلة الواقعة فيها بسبب الحركة مبدأ لتغير الأحوال وتبدلها ههنا ، وكذلك امتزاج نسبتها هناك سبب لامتزاج نسب هذه العناصر أو معين . ولأجسام السماويات تأثير في أجسام هذا العالم بالكيفيات التي تخصها ، ويسرى منها إلى هذا العالم، ولأنفسها تأثير أيضا في أنفس هذا العالم . وبهذه المعاني يعلم أن الطبيعة التي هي مدبرة لهذه الأجسام بالكمال والصورة ، حادثة عن النفس الفاشية في الفلك ، أو بمعونتها .

---

(٢) عن : من د || وبالمبادئ : وبمبادئ د || بوساطتها : بواسطتها ب ، حـ ، ط ، م ، ه
(٣) فلو كانت : فإذن لو كانت ص ، فلو كان ط ، فإن كانت د || من : عن ب ، حـ ، د ، ص ، م || الأولى : الأول ب ، د || لاستغنت : لاستغنيت ب (٤) بالصورة : الصورة ب ، ص (٥) الطبائع : الطابع د || الخاصة : الخاصية ب ، م || بفلك : لملك د || فلك : وفلك م ؛ + فلك ص ، ط || فكذلك : كذلك م || عن : من ب (٦) الخاصة : الخاصية ب ، ص ، ط ، م || الصور : الصورة ب ، د
(٧) هناك : هنا م (٨) مرافقة : موافقة د ، ص ، ط (٧—٩) الذوات ههنا ... ههنا : لطبيعة الخاصية والمشتركة ههنا فكذلك ما يلزم الطبائع الخاصية المشتركة هناك ، والذوات ههنا ، وكما أن الحركة هناك تابعة لطبيعة ما بالقوة ، كذلك المادة ههنا موافقة لما بالقوة . وكما أن الطبائع الخاصة والمشتركة هناك مباد ، ومعينات لطبيعة الخاصية والمشتركة ههنا حـ (٩—١٠) هناك ... والمشتركة : ساقطة من م || مبادئ ... هناك : ساقطة من ص (١٠) هناك : ههنا د || الواقعة : الواقع م
(١١) بسبب : لتعب د (١٢) ولأجسام : لأجسام م || تأثيرا أيضا : أيضا تأثير د ، حـ ، ص ، م
(١٤) بالكمال : كالكمال ب ، حـ ، ص ، ط || والصورة : والصور ، ب ، م (١٥) الفاشية : الناشئة د || بمعونتها : لمعونتها د .

وقال قوم من المنتسبين إلى هذا العلم : إن الفلك لأنه مستدير فيجب أن يستدير على شيء ثابت فى حشوه ، فيلزم مماكته له التسخن حتى يستحيل ناراً ، وما يبعد عنه يبقى ما كذا ، فيصير إلى التبرد والتكثف حتى يصير أرضاً ، وما يلي النار منه يكون حاراً ، ولكنه أقل حرارة من النار ، وما يلي الأرض منه يكون كثيفاً ، ولكنه أقل تكثفاً من الأرض . وقلة الحر وقلة التكثف يوجبان الترطيب ، فإن اليبوسة إما من الحر ، وإما من البرد ؛ لكن الرطب الذى يلي الأرض هو أبرد، والذى يلي النار هو أشد حرارة، فهذا سبب كون العناصر، فهذا هو ما قد قالوا وليس مما يمكن أن يصحح بالكلام القياسي، ولا هو بسديد عند التفتيش ، ويشبه أن يكون الأمر على قانون آخر ، وأن تكون هذه المادة التي تحدث بالشركة يفيض إليها من الأجرام السماوية ، إما عن أربعة أجرام، وإما عن عدة منحصرة فى أربع جمل، عن كل واحد منها ما يتهيأ لصورة جسم بسيط . فإذا استعدّ نال الصورة من واهب الصور ، أو يكون ذلك كله يفيض عن جرم واحد ، وأن يكون هناك سبب يوجب انقساما من الأسباب الخفية علينا ، فإنك إن أردت أن تعرف ضعف ما قالوه ، فتأمل أنهم يوجبون أن يكون الوجود أولا للجسم ، وليس له فى نفسه إحدى الصور المقومة غير الصورة الجسمية، وإنما يكتسب سائر الصور بالحركة والسكون ثانيا؛ وبيّنا نحن قبل هذا استحالة هذا، وبينا أن الجسم لا يستكمل له وجود بمجرد الصورة الجسمية، مالم تقترن بها صورة أخرى ، وليست صورته المقيمة للهيولى الأبعاد فقط ، فإن الأبعاد تتبع فى وجودها صورا أخرى تسبق الأبعاد. وإن شئت فتأمل حال التخلخل من الحرارة، والتكاثف من البرودة ، بل الجسم لا يصير جسما حتى يصير بحيث يتبع غيره فى الحركة ،

(١) هذا : اهل د ، م ؛ أهل هذا ، ب ؛ ساقطة من ح ، ص || العلم : ساقطة من ح ، ص (٢) حشوه : جملة ب ، د || مماكته : فى مماكته ب ؛ مماكه د || يستحيل : + أقرب منه ص || عنه : عنها فوق ص || يبقى : فيبق م (٣) التبرد : البرد ب ؛ التبريد د ؛ منه ساقطة من ب ، م (٤) حرارة : حر ب ، ح ، ص ، ط ، م || ولكنه : ولكن ب ، ح ، د ، ط ، م || تكثفا : تكثيفا د ، ط (٥) الحر : الحركة د || التكثف : التكثيف ط || الحر : الحركة د (٦) لكن : ولكن د || أشد حرارة : أحر د ، ص ، ط ، م (٧) ما : مما ب ، د || قالوا : قالوه ب || ١٢ : ما م (١٠) أربع : أربعة د || منها : ساقطة من ب || ما يتهيأ : ما تهيئوه ب ، ح ، م ؛ تهيئة د ؛ بهيئة ص (١٠ — ١١) استعد نال : استعده ه (١١) الصورة : الصور د ، م (١٤) المقومة : المقدمة د || الصورة : صورة د ، م ؛ الصور ح ، ص ، ط || وإنما : وإلا د (١٥) قبل هذا : ساقطة من م || الصورة : صورة ح ، م ؛ صورته ص (١٦) بينا : به ح || صورة : فى تقدير || صورته : صورة د ، ط .
(١٨) جسما : حارا (الترجمة اللاتينية) .

حتى تسخنه متابعته تلك الحركات المتتابعة التي بيّنا أنها ليست قسرية بل طبيعية، إلا وقد تمت طبيعته . لكن يجوز أن يكون إذا تمت طبيعته يستحفظ بأصلح المواضع لاستحفاظها ، لأن الحار يستحفظ حيث الحركة ، والبارد يستحفظ حيث السكون ، ثم لا يفكرون أنه لم وجب لبعض تلك المادة أن يهبط إلى المركز ، فعرض له البرودة ، ولبعضه أن جاوز الفوق .

أما الآن فإن السبب في ذلك معلوم . أما في الكليات فالخفة والثقل ، وأما في جزئي عنصر واحد ، فلأنه قد صح أن أجزاء العناصر كائنة ، وأنه إذا تكون جزء منه في موضع ضرورة ، لزم أن يكون سطح منه يلي الفوق إذا تحرك فوق ، كان ذلك السطح أولى بالفوقية من السطح الآخر . وأما في أول تكونه ، فإنما يصير سطح منه إلى فوق ، وسطح إلى أسفل ، لأنه لا محالة قد استحال بحركة ما ، وأن الحركة أوجبت له ضرورة وضعا ما. فالأشبه عندي ما قد ذهبنا إليه، وأظن أن الذي قال ذلك في تكون الاسطقسات، رام تقريبا للأمر عند بعض من [كاتبه من العاميين، بجزم عليه القول من تأخر عنه على أن كاتب ذلك الكلام شديد التذبذب والاضطراب .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في العناية وبيان كيفية دخول الشر في القضاء الإلهي

وخليق بنا إذا بلغنا هذا المبلغ، أن نحقق القول في العناية، ولا شك أنه قد اتضح لك مما سلف منا بيانه أن العلل العالية لا يجوز أن تكون تعمل ما تعمل لأجلنا ، أو تكون

(١) الحركات المتتابعة : الحركة المتابعة ب ، د ، ص ، ط ، م (٢) لأن : فان سـ ، د ، ص ، م (٣) يفكرون : يتكرون م (٤) تلك : ساقطة من ب (٤) تهبط : هبط د ، ص ، م || فعرض : يعرض د || البرودة : البرد ب ، م || ولبعضه : و بعضه م (٦) أما : وأما ب ، د ، أما ل م || الآن : لأن م || فإن : ساقطة من د (٧) جزء منه : ساقطة من م (٨) لزم : + منه م (٩) تكونه : ساقطة من د (١٠) وسطح : + منه د (١٠) استحال : استحالة د || له : ساقطة من ب (١٢) القول من : العوام م (١٣) كاتب : كان د (١٥) فصل : ساقطة من د (١٦) وبيان : ساقطة من ط ، م || القضاء الإلهي : القضايا الإلهية د (١٧) وخليق : + بالأمة وخليق د || إذا : إذ قد د ، م ؛ إذ ، ب || شك : يشك ب ، سـ ، ص ، ط ، م (١٨) مما : فيما د || لأجلنا : + ما د .

بالجملة يهمها شيء ، ويدعوها داع ويعرض لها إيثار . ولا لك سبيل إلى أن تنكر الآثار العجيبة فى تكون العالم ، وأجزاء السموات ، وأجزاء الحيوان والنبات ، مما لا يصدر ذلك اتفاقا ، بل يقتضى تدبيرا ما ، فيجب أن يعلم أن العناية هى كون الأول عالما لذاته بما عليه الوجود فى نظام الخير ، وعلة لذاته للخير والكمال بحسب الإمكان ، وراضيا به على النحو المذكور ، فيعقل نظام الخير على الوجه الأبلغ فى الإمكان، فيفيض عنه ما يعقله نظاما وخيرا على الوجه الأبلغ الذى يعقله فيضانا على أتم تأدية إلى النظام، بحسب الإمكان، فهذا هو معنى العناية .

واعلم أن الشر يقال على وجوه : فيقال شر ، لمثل النقص الذى هو الجهل والضعف والتشويه فى الخلقة ، ويقال : شر ، لما هو مثل الألم والغم الذى يكون إدراك ما بسبب لا فقد سبب فقط . فإن السبب المنافى للخير المانع للخير ، والموجب لعدمه، ربما كان مباينا لا يدركه المضرور ، كالسحاب إذا ظلل فمنع شروق الشمس عن المحتاج إلى أن يستكمل بالشمس . فإن كان هذا المحتاج دراكا ، أدرك أنه غير منتفع ولم يدرك من حيث يدرك ذلك أن السحاب قد حال ، بل من حيث هو مبصر وليس هو من حيث هو مبصر متأذيا بذلك ، متضررا أو منتقصا بل من حيث هو شيء آخر . وربما كان مواصلا يدركه مدرك عدم السلامة كمن يتألم بفقدان اتصال عضو بحرارة ممزقة ، فإنه من حيث يدرك فقدان الاتصال بقوة فى نفس ذلك العضو ، يدرك المؤذى الحار أيضا ، فيكون قد اجتمع هناك إدراكان : إدراك على نحو ما سلف من إدراكنا الأشياء العدمية ، وإدراك على ما نحو سلف من إدراكنا الأمور الوجودية وهذا المدرك الوجودى ليس شرا

---

(١) يهمها : تهيء د ، ط || شيء : ساقطة من ب ؛ لشيء د || ويدعوها : + شيء حـ || لها : عليها م ؛ + عليها ص (٢) السموات : السماويات ب ، ص ، ط ، م || الحيوان والنبات : النبات والحيوان د ، م (٥) الوجه : + الأكمل د (٨) يقال على وجوه : على وجوه يقال م || فيقال : ساقطة من م (٩) الخلقة : الخلقة د || شر : ساقطة من ط || يكون : + هناك حـ ، د ، ص ، ط ، م (١٠) بسبب : لسبب ص (١١) إلى : فى د (١٢) بالشمس : بالتسخين ص || أنه : بأنه حـ ، ط || منتفع : + به حـ ، د ، ص ، ط (١٣) يدرك : يدركه ب ، حـ ، ص ، ط (١٤) أو منتقصا : ومنتقصا د ؛ ساقطة من ب (١٥) كمن : لمن ط || يتألم : تألم د || بفقدان : لفقدان د || ممزقة : محرقة حـ ، د (١٦) يدرك : + مثلا م (١٨) نحو : ساقطة من ب ، د ، ط .

فى نفسه بل بالقياس إلى هذا الشىء . وأما عدم كماله وسلامته فليس شرا بالقياس إليه فقط ، حتى يكون له وجود ليس هو به شرا، بل وليس نفس وجوده إلا شرا فيه ، وعلى نحو كونه شرا، فإن العمى لايجوز إلا أن يكون فى العين ، ومن حيث هو فى العين لايجوز أن يكون إلا شرا ، وليس له جهة أخرى حتى يكون بها غير شر . وأما الحرارة مثلا إذا صارت شرا بالقياس إلى المتألم بها، فلها جهة أخرى تكون بها غير شر؛ فالشر بالذات هو العدم ولا كل عدم ، بل عدم مقتضى طباع الشىء من الكمالات الثابتة لنوعه وطبيعته ، والشر بالعرض هو المعدوم ، أو الحابس للكمال عن مستحقه ، ولا خير عن عدم مطلق إلا عن لفظه، فليس هو بشر حاصل، ولو كان له حصول ما لكان الشر العام . فكل شىء وجوده على كماله الأقصى، وليس فيه ما بالقوة ، فلا يلحقه شر، وإنما الشر يلحق ما فى طباعه ما بالقوة ، وذلك لأجل المادة . والشر يلحق المادة لأمر أول يعرض لها فى نفسها، ولأمر طارئ من بعد . فأما الأمر الذى فى نفسها، فأن يكون قد عرض لمادة ما فى أول وجودها بعض أسباب الشر الخارجة ، فتمكن منها هيئة من الهيئات ، تلك الهيئة مانع استعدادها الخاص بالكمال الذى مبعث بشر يوازيه ، مثل المادة التى يتكون منها إنسان أو فرس، إذا عرض لها من الأسباب الطارئة ما جعلها أردأ مزاجاً وأعصى جوهراً، فلم تقبل التخطيط والتشكيل والتقويم، فتشوهت الخلقة ولم يوجد المحتاج إليه من كمال المزاج والبنية، لا لأن الفاعل حرم، بل لأن المنفعل لم يقبل. وأما الأمر الطارئ من خارج فأحد شيئين : إما مانع وحائل ومبعد للمكمل ، وإما مضاد واصل ممحق للكمال .

---

(١) بل : + شرب ، حـ ، + شرا د ؛ ساقطة من ص ، ط (٢) فقط . . . . وليس : شر بالقياس إلى هذا الشيء لا إلى فقط حتى يكون له وجود ليس هو به شرا إذ ليس حـ || له : ساقطة من ط || هو به : هو به د وعلى : على د (٣) إلا : ساقطة من م || يكون : + ألا م (٤) أن يكون إلا : إلا أن يكون د ، م || حتى : ساقطة من ب ، حـ ، ص ، ط ، م (٤ — ٥) وأما الحرارة مثلا إذا صارت شرا : ساقطة من د (٥) القياس . . . شر : ساقطة من د (٦) الثابتة : الثانية حـ ، ص || لنوعه : لنوعيه د (٧) المعدوم : العدم حـ ؛ المعدم ص الحابس : الحابس حـ (٨) ما : ساقطة من د ؛ م حـ ، ص || لكان : لما كان ب ، د (٩) على كماله : وأكماله ط || الشر : ساقطة من حـ || الشر : الشيء حـ || الشر يلحق : يلحق الشر د ، م || ما : ساقطة من حـ (١٠) بالقوة : ما بالقوة حـ || فى نفسها : فى نفسه ب ، د ، ص : ساقط من م (١١) ولأمر : أو لأمر حـ ؛ أو والأمر د || نفسها : نفسه م || فأن : أن حـ || عرض : يعرض حـ (١٢) يمانع : مانع م ؛ مانعه د ؛ لمانع حـ (١٣) مبعث : مبعث حـ || يوازيه : لوازمه د || وأعصى : وعصيت د (١٥) فتشوهت : فتشوش د (١٦) الفاعل : للفاعل د (١٧) ومبعد للمكمل : ومبعدا لكل د (١٧) ممحق : محق م .

مثال الأول وقوع سحب كثيرة وتراكمها ، وإظلال جبال شاهقة تمنع تأثير الشمس فى الثمار على الكمال .

ومثال الثانى حبس البرد للنبات المصيب لكماله فى وقته ، حتى يفسد الاستعداد الخاص وما يتبعه . وجميع سبب الشر إنما يوجد فيما تحت فلك القمر وجملة ما تحت فلك القمر طفيف بالقياس إلى سائر الوجود كما علمت .

ثم الشر إنما يصيب أشخاصاً ، وفى أوقات . والأنواع محفوظة ، وليس الشر الحقيقى يعم أكثر الأشخاص، إلا نوعاً من الشر . واعلم أن الشر الذى هو بمعنى العدم، إما أن يكون شرا بحسب أمر واجب أو نافع قريب من الواجب، وإما أن لا يكون شرا بحسب ذلك، بل شرا بحسب الأمر الذى هو ممكن فى الأقل . ولو وجد كان على سبيل ما هو فضل من الكمالات التى بعد الكمالات الثانية ، ولا مقتضى له من طباع الممكن هو فيه . وهذا القسم غير الذى نحن فيه ، وهو الذى استثنيناه ، هذا وليس هو شراً بحسب النوع ، بل بحسب اعتبار زائد على واجب النوع ، كالجهل بالفلسفة ، أو بالهندسة أو غير ذلك ، فإن ذلك ليس شرا من جهة ما نحن ناس ، بل هو شر بحسب كمال الإصلاح فى أن يعم، وستعرف أنه إنما يكون بالحقيقة شرا إذا اقتضاه شخص إنسان ، أو شخص نفسه ، وإنما يقتضيه الشخص لا لأنه إنسان أو نفس، بل لأنه قد ثبت عنده حسن ذلك واشتاق إليه ، واستعد لذلك الاستعداد كما سنشرح لك بعد . وأما قبل ذلك فليس مما ينبعث الشئ إليه فى بقاء طبيعة النوع انبعاثه إلى الكمالات الثانية التى تتلو الكمال الأول ، فإذا لم يكن ، كان عدماً فى أمر ما يقتضى فى الطباع . فالشر فى أشخاص الموجودات قليل ،

---

(٣) حبس : حسن م (٤) يتبعه : تبعه ص ، م || فلك : ساقطة من ب ، م (٥) طفيف : ضعيف د ، ط (٧) هو : ساقطة من ط (٩) الأقل : الأول ط || كان : لكان د ، ص ، م (١٠) مقتضى : يقتضى ب (١١) الذى : ما ط (١٢) أو بالهندسة : أو الهندسة ح ، ص (١٣) ليس : ساقطة من ح || الإصلاح : لأصلاح ب ، م (١٤) وستعرف : ستعرفه م ؛ وستعرفه د || أنه : ساقطة من ب ، د ، م || إنما : وإنما ب ، د ، م (١٥) حسن : وحسن ط (١٦) إليه : ساقطة من د ، م || واستعد : مستعد ب || لك : ذلك ط (١٧) إليه : مثاله م || الكمال : الكمالات ط (١٨) ما : ساقطة من ب ، ح ، د ، م ؛ + مقتضى كان ب ، ح ، د ، ص ، ط || يقتضى : مقتضى م ؛ ساقطة من ب ، د ، ص ، ط .

ومع ذلك فإن وجود الشر فى الأشياء ضرورة تابعة للحاجة إلى الخير ، فإن هذه العناصر لو لم تكن بحيث تتضاد وتنفعل عن الغالب، لم يمكن أن تكون عنها هذه الأنواع الشريفة، ولو لم تكن النار منها بحيث إذا تأدت بها المصادمات الواقعة فى مجرى الكل على الضرورة إلى ملاقاة رداء رجل شريف ، وجب احتراقه ، لم تكن النار منتفعاً بها النفع العام ، فوجب ضرورة أن يكون الخير الممكن فى هذه الأشياء إنما يكون خيرا بعد أن يمكن وقوع مثل هذا الشر عنه ومعه ، فإفاضة الخير لا توجب أن يترك الخير الغالب لشر يندر ، فيكون تركه شرا من ذلك الشر ، لأن عدم ما يمكن فى طباع المادة وجوده إذا كان عدمان شرا من عدم واحد ، ولهذا ما يؤثر العاقل الاحتراق بالنار بشرط أن يسلم منها حيا على الموت بلا ألم . فلو ترك هذا القبيل من الخير لكان يكون ذلك شرا فوق هذا الشر الكائن بإيجاده ، وكان فى مقتضى العقل المحيط بكيفية وجوب الترتيب فى نظام الخير أن يعقل استحقاق مثل هذا النمط من الأشياء وجودا يجوزا ما يقع معه من الشر ضرورة، فوجب أن يفيض وجوده ، فإن قال قائل : فقد كان جائزا أن يوجد المدبر الأول خيرا محضا مبرأ عن الشر ، فنقول: هذا لم يكن جائزا فى مثل هذا النمط من الوجود ، وإن كان جائزا فى الوجود المطلق على أنه ضرب من الوجود المطلق مبرأ ، ليس هذا الضرب ، وذلك مما قد فاض عن المدبر الأول ، ووجد فى الأمور العقلية والنفسية والسماوية ، وبقى هذا النمط فى الإمكان ولم يكن ترك إيجاده لأجل ما قد يخالطه من الشر الذى إذا لم يكن مبدؤه موجوداً أصلا ، وترك لئلا يكون هذا الشر كان ذلك شرا من أن يكون هو فكونه خير الشرين ، ولكان أيضاً يجب أن لا توجد الأسباب الخيرية التى هى قبل هذه الأسباب التى تؤدى إلى الشر بالعرض ، فإن وجود تلك مستتبع لوجود هذه ، فكان فيه أعظم خلل فى نظام الخير الكلى، بل و إن لم نلتفت إلى ذلك ، وقصرنا التفاتنا

---

(١) ومع ذلك فإن وجود : بل ب || وجود : + الشر د ، م (٢) الغالب : الغالبة د || تكن : يمكن م (٤) احتراقه : أحرقته ب ، ج ، د ، ط ، م : (٦) فإفاضة : وإفاضة ب ، ج ، د ، ص ، م (٨) عدمان : عدما ب ، د ، م || الاحتراق : الإحراق م (١٠) وكان : فكان ب ، د ، م || وجوب : وجود ب (١٣) فنقول : فيقال د ، م || جائزا : [illegible] د (١٤) ليس : + بر[illegible] د (١٦) يكن : يجز ص || قد : ساقطة من ب ، ج ، ص || يخالطه : يخالط ج ، ص ، ط (١٧) وترك : وتركه د || لئلا : أصلا م (٢٠) الخير : الخلل ب || الكلى : الكامل ط ؛ الكل د || وقصرنا : وصيرنا م .

إلى ما ينقسم إليه الإمكان فى الوجود من أصناف الموجودات المختلفة فى أحوالها ، فكان الوجود المبرأ من الشر قد حصل ، وبقى نمط من الوجود إنما يكون على هذه السبيل ، ولا كونه أعظم شرا من كونه ، فواجب أن يفيض وجوده من حيث يفيض عنه الوجود الذى هو أصوب، وعلى النمط الذى قيل ؛ بل نقول من رأس : إن الشر يقال على وجوه ، فيقال شر للأفعال المذمومة، ويقال شر لمبادئها من الأخلاق ، ويقال شر للآلام والغموم وما يشبهها، ويقال شر النقصان كل شئ عن كماله وفقدانه ما من شأنه أن يكون له . فكأن الآلام والغموم ، وإن كانت معانيها وجودية ليست أعداماً ، فإنها تتبع الإعدام والنقصان ، والشر الذى هو فى الأفعال هو أيضاً إنما هو بالقياس إلى من يفقد كماله بوصول ذلك إليه، مثل الظلم أو بالقياس إلى ما يفقد من كمال يجب فى السياسة الدينية كالزنا، وكذلك الأخلاق إنما هى شرور بسبب صدور هذه عنها وهى مقارنة لأعدام النفس كمالات يجب أن تكون لها ، ولا تجد شيئاً مما يقال له شر من الأفعال إلا وهو كمال بالقياس إلى سببه الفاعل له ، وعسى إنما هو شر بالقياس إلى السبب القابل له ، أو بالقياس إلى فاعل آخر يمنع عن فعله فى تلك المادة التى هو أولى بها من هذا الفعل ، فالظلم يصدر مثلا عن قوة طلابة للغلبة وهى الغضبية مثلا ، والغلبة هى كمالها، ولذلك خلقت من حيث هى غضبية ، يعنى أنها خلقت لتكون متوجهة إلى الغلبة ، تطلبها وتفرح بها ، فهذا الفعل بالقياس إليها خير لها، وإن ضعفت عنه ،فهو بالقياس إليها شر لها، وإنما هى شر للمظلوم ، أو للنفس النطقية التى كمالها كسر هذه القوة والاستيلاء عليها ، فإن عجزت عنه كان شرا لها، وكذلك السبب

---

(١) من : إلى م | الموجودات : الوجودات ب || فكان : وكان د (٢) الوجود : الموجود د ، م || حصل : + به د |، هذه : هذاد ، ص (٤) رأس : الرأس ب ، ح ، ط (٥) فيقال : يقال ب ، ح ؛ ويقال م || يقال (الأولى) : من م || من : فى م || الأخلاق : الاختلاف ح ، ص ، ط (٦) يشبهها : أشبهها ح (٧) إعداما : للأعدام د (٨) الذى هو : الذى ب ، ح ، ص ، ط ، م || من ما ، ب || يفقد : + من ب ، د || كماله : كمال ب (٨ — ٩) بوصول ... كمال : ساقطة من ب (٩) الدينية : المدنية ص ؛ أو المدنية : ب ، ح ، د ، م (١٠) بسبب : بحسب د || صدور : صدوره د (١١) كمال بالقياس إلى سببه : كالذية ح ؛ كمال لسببه ب : كمال مستنبط د ؛ كمال بسبب م (١٣) التى : الذى ب ، م || يصدر مثلا : مثلا يصدر ب ، د || عن : منه م || طلابة : طالبة د (١٤) مثلا : ساقطة من م || والغلبة : والعصبية ط (١٤) يعنى أعنى ب ، م (١٥) أنها : ساقطة من م || تطلبها : وتطلبها د ، ص ، ط (١٦) عنه : ساقطة من ص || وإنما : إنما ب ، م || النفس : لنفس ح ، ص ، ط .

فى الفاعل للآلام والإحراق كالنار إذا أحرقت مثلا فإن الإحراق كمال للنار ، لكنه شر بالقياس إلى من سلب سلامته بذلك ، لفقدانه ما فقد . وأما الشر الذى سببه النقصان وقصور يقع فى الجبلة ، وليس فاعلا فعله ، بل لأن الفاعل لم يفعله ، فليس ذلك بالحقيقة خيراً بالقياس إلى شىء ؛ وأما الشرور التى تتصل بأشياء هى خيرات ، فإنما هى من سببين : سبب من جهة المادة أنها قابلة للصورة والعدم ، وسبب من جهة الفاعل ؛ فإنه لما وجب أن يكون عنه المادیات ، وكان مستحيلا أن يكون للمادة وجود الوجود الذى يغنى غناء المادة ويفعل فعل المادة إلا أن يكون قابلا للصورة والعدم ، وكان مستحيلا أن لا يكون قابلا للتقابلات ، وكان مستحيلا أن يكون للقوى الفعالة أفعال مضادة لأفعال أخرى ، قد حصل وجودها وهى لا تفعل فعلها ، فإنه من المستحيل أن يخلق ما يراد منه الغرض المقصود بالنار ، وهى لا تحرق ، ثم كان الكل إنما يتم بأن يكون فيه محترق ومسخن ، وأن يكون فيه محرق مسخّن لم يكن بد من أن يكون الغرض النافع فى وجود هذين يستتبع آفات تعرض من الإحراق والاحتراق ، كتألم إحراق النار عضو إنسان ناسك ، لكن الأمر الأكثرى هو حصول الخير المقصود فى الطبيعة ، والأمر الدائم أيضاً . أما الأكثرى فإن أكثر أشخاص الأنواع فى كنف السلامة من الاحتراق ؛ وأما الدائم فلأن أنواعاً كثيرة لا تستحفظ على الدوام إلا بوجود مثل النار على أن تكون محرقة ، وفى الأقل ما يصدر عن النيران الآفات التى تصدر عنها ، وكذلك فى سائر تلك الأسباب المشابهة لذلك ؛ فما كان يحسن أن تترك المنافع الأكثرية والدائمة لأعراض شرية أقلية ، فأريدت الخيرات الكائنة عن هذه الأشياء إرادة أولية على الوجه الذى يصلح أن يقال : إن الله تعالى يريد الأشياء ، وأريد الشر أيضاً

---

(١) فى : ساقطة من م || الفاعل : ساقطة من ح || أحرقت : أحرق د || النار : النار م
(٢) لفقدانه : لفقدانه د || (٣) وليس : + لأن ح ، ص ، ط (٤) وأما : فأما ب
(٥) جهة : ساقطة من ، ب ، د ، م (٦) للمادة : المادة ص (٧) يغنى : + عن ح
(٨) مضادة : متضادة ط (٩) وجودها : بوجودها ط || من المستحيل : يستحيل د
(١٠) ثم كان : مكان د || إنما : + كان ط ، م || محترق : ساقطة من ، ب ، ح ، د ، ص ، م || مسخن : متسخن ب ، ص ، ط ، م (١١) يستتبع : يستتبع ط (١٢) والاحتراق : ساقطة من د || إحراق : احتراق ص (١٣) أشخاص : الأشخاص د ، ص (١٤) الاحتراق : الإحراق ح ، ص ، ط ، م || الدوام : الدوم ب ، م (١٥) بوجود : بوجود د (١٦) تترك : تترك ح
(١٨) أولية : أزلية ط || على : + على م || يصلح : يصح ص ، ط || تعالى : ساقطة من ب ، م || وأريد : ويريد م || أيضا : ساقطة من م .

على الوجه الذى بالعرض ، إذ علم أنه يكون ضرورة فلم يعبأ به ، فالخير مقتضى بالذات والشر مقتضى بالعرض وكل بقدر . وكذلك فإن المادة قد علم من أمرها أنها تعجز عن أمور ، وتقصر عنها الكمالات فى أمور ، لكنها يتم لها مالا نسبة له كثيرا إلى ما يقصر عنها ، فإذا كان كذلك فليس من الحكمة الإلهية ان تترك الخيرات الفائقة الدائمة ، والأكثرية لأجل شرور فى أمور شخصية غير دائمة ؛ بل نقول : إن الأمور فى الوهم إما أمور إذا توهمت موجودة ، يمتنع أن تكون إلا شرا على الإطلاق ، وإما أمور وجودها أن يكون خيرا ، ويمتنع أن تكون شرورا وناقصة ، وإما أمور تغلب فيها الخيرية إذا وجدت وجودها ، ولا يمكن غير ذلك لطباعها ، وإما أمور تغلب فيها الشرية ، وإما أمور متساوية الحالين . فأما ما لا شرية فيه ، فقد وجد فى الطباع ؛ وأما ما كله شر أو الغالب أو المساوى أيضاً ، فلم يوجد . وأما الذى الغالب فى وجوده الخير فالأحرى به أن يوجد ، إذا كان الأغلب فيه أنه خير .

فإن قيل : فلم لم تمنع الشرية عنه أصلا ، حتى كان يكون كله خيراً ، فيقال حينئذ لم يكن هى هى إذ قلنا إن وجودها الوجود الذى يستحيل أن يكون ، بحيث لا يعرض عنها شر فإذا صيرت بحيث لا يعرض عنها شر فلا يكون وجودها الوجود الذى لها بل يكون وجود أشياء أخرى وجدت وهى غيرها وهى حاصلة . أعنى ما خلق بحيث لا يلزمه شر لزوماً أولياً . ومثال هذا ، أن النار إذا كان وجودها أن تكون محرقة ، وكان وجود المحرق هو أنه إذا مس ثوب الفقير أحرقه ، وكان وجود ثوب الفقير أنه قابل للاحتراق وكان وجود كل واحد منهما أن يعرض له حركات شىء ، وكان وجود الحركات الشتى

---

(١) إذ : إذا د || يعبأ به : يعباه د || مقتضى : مقضى ب ، م (٢) مقتضى : مقصى ب ، د

(٣) وتقصر : تقصر ب || كثيرا : كثرة ب ، حـ ، د ، ص ، م (٤) الفائقة : لفائقة ب ، ط || الدائمة د (٥ — ٦) اذا توهمت موجودة يمتنع : توهمت موجودة وجودها يمتنع حـ ؛ وجودها يمتنع ب ؛ وجودها اذا توهمت موجودة يمتنع د ، ص ؛ إذا توهمت موجودة وجودها تمتنع م (٧) فيها : فيه ط (٨) الشرية : لشرورية د (٩) فأما : وأما د || شرية : شر ب (١٠) المساوى : المتساوى ص || الذى : + فى ط (١١) إذا : إذ ط || الأغلب : الغالب ط

(١٦) لزوما أوليا : ساقطة من ب ، حـ ، م || وجودها : + وجودا د || وكان : فكان د

(١٧) وكان : إذ كان ب ، حـ ، د ، ط ؛ أو كان م || للاحتراق : الإحراق حـ ، د ، ص ، ط

(١٨) وكان : فكان د || منهما : منها ب ، د || الشتى : الشيء ، حـ ، د ، ص ، ط .

فى الأشياء على هذه الصفة وجود ما يعرض له الالتقاء ، وكان وجود الالتقاء بين الفاعل والمنفعل بالطبع وجودا يلزمه الفعل والانفعال ؛ فإن لم تكن الثوانى لم تكن الأوائل ، فالكل إنما رتبت فيه القوى الفعالة والمنفعلة السماوية والأرضية الطبيعية والنفسانية ، بحيث تؤدى إلى النظام الكلى مع استحالة أن تكون هى على ما هى عليه ولا تؤدى إلى شرور . فيلزم من أحوال العالم بعضها بالقياس إلى بعض أن يحدث فى نفس ما صورة اعتقاد ردىء أو كفر أو شر آخر فى نفس أو بدن ، بحيث لو لم يكن كذلك لم يكن النظام الكلى يثبت ، فلم يعبأ ولم يلتفت إلى اللوازم الفاسدة التى تعرض بالضرورة . وقيل : خلقت هؤلاء للنار ولا أبالى ، وخلقت هؤلاء للجنة ولا أبالى ، وقيل : كل ميسر لما خلق له .

فإن قال قائل : ليس الشر شيئا نادرا أو أقليا ، بل هو أكثرى . فليس هو كذلك بل الشر كثير ، وليس بأكثرى ، وفرق بين الكثير والأكثرى ، فإن ههنا أمورا كثيرة هى كثيرة وليست بأكثرية كالأمراض ، فإنها كثيرة وليست أكثرية . فإذا تأملت هذا الصنف الذى نحن فى ذكره من الشر وجدته أقل من الخير الذى يقابله ، ويوجد فى مادته فضلا عنه بالقياس إلى الخيرات الأخرى الأبدية . نعم الشرور التى هى نقصانات للكمالات الثانية هى أكثرية ، لكنها ليست من الشرور التى كلامنا فيها ، وهذه الشرور مثل الجهل بالهندسة ، ومثل فوت الجمال الرائع وغير ذلك مما لا يضر فى الكمالات الأولى ، ولا فى الكمالات التى تليها مما يظهر منفعتها ، وهذه الشرور ليست بفعل فاعل ، بل لأن لا يفعل الفاعل لأجل أن القابل ليس مستعدا أو ليس يتحرك إلى القبول . وهذه الشرور هى أعدام خيرات من باب الفضل والزيادة .

---

(١) ما يعرض : بالعرض د (٢) الثوانى : الوالى د (٣) رتبت : رتب د ، ط || فيه : فيها ج ، د ، ص ، ط ، م || الفعالة : الفعال د || الطبيعية : والطبيعية د ، ط (٤) تكون : + شىء ب ، د ، ج (٥) ما : ساقطة من ب ، ج ، م (٦) شر : شرية د || آخر : أخرى د || يثبت : مثبت ج (٩) فليس هو : فليس ب ، د ، ج ، ط ، م (١٠) أمورا كثيرة : أمورا د (١١) بأكثرية : أكثرية د || كالأمراض . . . أكثرية : ساقطة من م || فإذا : وإذا ب ، ج ، ص ، ط ، م (١٢) الشر : الشرور ط (١٤) هى : فهى : ب ، ج ، د ، ص ، م (١٥) بالهندسة : بالهندسية ط || فوت : قوة د || مما : ما ط || فى الكمالات : بالكمالات م (١٦) بل لأن : لأن د || لأن : بأن ب ، ج ، ص ، ط || يفعل : + الفعل د (١٧) أو ليس : وليس م || يتحرك : محركة د .

[الفصل السابع]

(ز) فصل فى المعاد

و بالحرى أن نحقق ههنا أحوال الأنفس الإنسانية إذا فارقت أبدانها ، وأنها إلى أية حال ستصير ، فنقول : يجب أن يعلم أن المعاد منـه ما هو منقول من الشرع ولا سبيل إلى إثباته إلا من طريق الشريعة وتصديق خبر النبوة وهو الذى للبدن عند البعث ، وخيرات البدن وشروره معلومة لايحتاج إلى أن تعلم ، وقد بسطت الشريعة الحقة التى أتانا بها نبينا وسيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وعلى آله حال السعادة والشقاوة التى بحسب البدن .

ومنه ما هو مدرك بالعقل والقياس البرهانى وقد صدقته النبوة وهو السعادة والشقاوة الثابتتان بالقياس اللتان للأنفس وإن كانت الأوهـام ههنا تقصر عن تصورهما الآن لما توضح من العلل ، والحكماء الإلهيون رغبتهم فى إصابة هـذه السعادة أعظم من رغبتهم فى إصابة السعادة البدنية ، بل كأنهم لا يلتفتون إلى تلك ، وإن أعطوها ، ولا يستعظمونها فى جنبة هـذه السعادة التى هى مقاربة الحق الأول ، وهى على ما سنصفها عن قريب ، فلنعرف حال هذه السعادة ، والشقاوة المضادة لها فإن البدنية مفروغ منها فى الشرع ، فنقول : يجب أن تعلم أن لكل قوة نفسانية لذة وخيرا يخصها وأذى وشرا يخصها ، مثاله أن لذة الشهوة وخيرها أن يتأدى إليها كيفية محسوسة ملائمة من الخمسة ، ولذة الغضب الظفر ، ولذة الوهم الرجاء ، ولذة الحفظ تذكر الأمور الموافقة الماضية .

---

(٢) فصل : ساقطة من د (٣) و بالحرى : فبالحرى حـ ، د ، ص ، ط || الأنفس : النفس حـ ، ط || وأنها : ساقطة من د || أية : أى ب ، حـ ، ص ، ط ، م (٤) حال : حالة ب ، م || منقول : مقبول ب ، حـ ، د ، ص ، م || من : منه فى ط (٥) طريق : طرق د || النبوة : النبى ط (٦) معلومة : معلوم د || أن : ساقطة من حـ ، ص ، ط || نبينا : ساقطة من م (٦ — ٧) نبينا . . . . آله : صلعم ب (٧) على : ساقطة من حـ ، د ، ص ، ط (٨) مدرك : يدرك د (٧ — ٨) التى بحسب . . . والشقاوة : ساقطة من م (٩) بالقياس : بالمقياس م || ههنا : ساقطة من ب ، حـ ، ص ، ط ، م || تصورهما : تصورها حـ ، د ، ص ، ط (١٠) فى إصابة : + هذه د || السعادة : + والشقاوة ص (١١) لا يلتفتون : لا يلتفون د || هى : ساقطة من ب ، حـ ، د ، ص ، ط || سنصفها : سنصفه ص ؛ نصفه ، حـ ، د ، م (١٣) منها : عنها حـ ، ص ، ط (١٦) تذكر : ذكر د .

وأذى كل واحد منها مايضاده ويشترك كلها نوعا من الشركة فى أن الشعور بموافقتها وملائمتها هو الخير واللذة الخاصة بها ، وموافق كل واحد منها بالذات والحقيقة هو حصول الكمال الذى هو بالقياس إليه كمال بالفعل ، فهذا أصل .

وأيضا فإن هذه القوى وإن اشتركت فى هذه المعانى فإن مراتبها فى الحقيقة مختلفة ، فالذى كماله أفضل وأتم ، والذى كماله أكثر ، والذى كماله أدوم ، والذى كماله أوصل إليه وأحصل له ، والذى هو فى نفسه أكمل فعلا وأفضل ، والذى هو فى نفسه أشد إدراكا ، فاللذة التى له هى أبلغ وأوفر لا محالة ، وهذا أصل .

وأيضا فإنه قد يكون الخروج إلى الفعل فى كمال ما بحيث يعلم أنه كائن ولذيذ ولا يتصور كيفيته ولا يشعر بالتذاذه مالم يحصل ، ومالم يشعر به لم يشتق إليه ولم ينزع نحوه ، مثل العنين فإنه متحقق أن للجماع لذة لكنه لا يشتهيه ولا يحن نحوه الاشتهاء والحنين اللذين يكونان مخصوصين به ، بل شهوة أخرى كما يشتهى من يجرب من حيث يحصل به إدراك وإن كان مؤذيا ، وبالجملة ، فإنه لا يتخيله . وكذلك حال الأكمه عند الصور الجميلة ، والأصم عند الألحان المنتظمة ، ولهذا يجب أن لا يتوهم العاقل أن كل لذة فهى كما للحمار فى بطنه وفرجه ، وأن المبادئ الأولى المقربة عند رب العالمين عادمة اللذة والغبطة ، وأن رب العالمين ليس له فى سلطانه وخاصيته البهاء الذى له وقوته غير المتناهية أمر فى غاية الفضيلة والشرف والطيب نجله عن أن نسميه لذة ، وللحمار والبهائم حالة طيبة ولذيذة ، كلا بل أى نسبة تكون لما للعالية إلى هذه الخسيسة ، ولكنا نتخيل هذا ونشاهده ولم نعرف

(١) ويشترك : فيشترك د || بموافقتها : بموافقتها ط (٢) وملائمتها : وملائمها ج ، ط
(٣) كمال : كمال ط || فهذا : فهو د (٤) اشتركت : اشترك د (٦) وأفضل : وأيضا ط
(٧) هى : ساقطة ب ، ج ، د ، ص ، م || وأوفر : وأوفى ب ، م (٨) يعلم : ساقطة من م
(٩) العنين : العليل ب (١٠) فإنه متحقق : فإن يتحقق د || لكنه : ولكنه م || نحوه : نحو د
(١١) شهوة : لشهوة د || به : بها ب ، ج ، د ، ص ، ط || وإن : فإن د (١٢) وبالجملة : وفى الجملة م ؛ فى الجملة ج ، د ، ص ، ط || فإنه : ذاته م (١٣) فهى : فهو د ، م || كما : كمال ج || للحمار : كالحمار د (١٤) اللذة : اللذات ، د ، م || وأن : فأن د (١٦) والطيب : والطيب ج ، ص ، ط || عن : من ط || نسميه : نسمى ب ، م || وللحمار : ثم للحمار ت ، ج ، د ، ص ، م || كلا : كل ج (١٧) ولكنا : ولكنا ط .

ذلك بالاستشعار بل بالقياس ، فحاله عنده كحال الأصم الذى لم يسمع قط ، فى عدم تخيل اللذة اللحنية وهو متيقن لطيبها ، وهذا أصل .

وأيضا فإن الكمال والأمر الملائم قد يتيسر للقوة الدراكة وهناك مانع أو شاغل للنفس فتكرهه وتؤثر ضده عليه مثل كراهية بعض المرضى للطعم الحلو وشهوتهم للطعوم الردية الكريهة بالذات ، وربما لم يكن كراهية ، ولكن كان عدم الاستلذاذ به كالخائف يجد الغلبة أو اللذة فلا يشعر بها ولا يستلذها ، وهذا أصل .

وأيضا فإنه قد تكون القوة الدراكة ممنوه بضد ما هو كمالها ولا تحس به ولا تنفر عنه حتى إذا زال العائق ورجعت إلى غريزتها تأذت به مثل الممرور فربما لا يحس بمرارة فمه إلى أن يصلح مزاجه ويستنق أعضاءه ، فحينئذ ينفر عن الحال العارضة له ، وكذلك قد يكون الحيوان غير مشته للغذاء ألبتة ، بل كارها له ، وهو أوفق شئ له ويبقى عليه مدة طويلة ، فإذا زال العائق عاد إلى واجبه فى طبعه ، فاشتد جوعه وشهوته للغذاء حتى لا يصبر عنه ويهلك عند فقدانه ، وقد يحصل سبب الألم العظيم مثل إحراق النار وتبريد الزمهرير إلا أن الحس مئوف فلا يتأذى البدن به حتى تزول الآفة فيحس حينئذ بالألم العظيم .

فإذا تقررت هذه الأصول فيجب أن ننصرف إلى الغرض الذى نؤمه فنقول : إن النفس الناطقة كمالها الخاص بها أن تصير عالما عقليا مرتسما فيها صورة الكل والنظام المعقول فى الكل والخير الفائض فى الكل مبتدئة من مبدأ الكل سالكة إلى الجواهر

---

(١) قط : فقط د || عدم : عدمه ب ، د ، ط ، م (٢) متيقن : متيقن د || لطيبها : طيبها ب ، ط ؛ لطربها د (٣) يتيسر : يتيسرب ، د ، ح ، ص ، ط || أو شاغل : وشاغل ح (٤) كراهية : كراهة ص || للطعم : الطعم د (٥) بالذات : ساقطة من د (٦) يجد : بعد م || يشعر بها : يشعرها د ؛ يشعر لها ب || ولا يستلذها : ولا يستلذ بها ح ، د ، ص ، ط (٧) فإنه : ساقطة من م || بضدما : لضدها د (٨) زال : أزال د || ورجعت الى غريزتها تأذت به : تأذت به ورجعت الى غريزتها م || مثل : مثلا ح || لا : لم د ، م (٩) ينفر : ينفر له د || الحال : الحالة ب ، ح ، د ، ص ، ط || له : ساقطة من د (١٠) وكذلك : ولذلك ح ، ط || بل : ساقطة من ط (١٢) عنه : عليه د || إحراق : حرق ب (١٣) البدن : بالبدن ط (١٥) الغرض : ساقطة من د (١٦) صورة : صور ب ، ح ، د ، ص ، ط (١٧) مبتدئة : مبتدئا ب ، ح ، د ، ص ، م || سالكة : سالكا ، ب ، ح ، د ؛ وسالكا ص ، م || الجواهر : الجوهر ، ط .

الشريفة الروحانية المطلقة ثم الروحانية المتعلقة نوعا ما بالأبدان ، ثم الأجسام العلوية بهيئاتها وقواها ، ثم كذلك حتى تستوفى فى نفسها هيئة الوجود كله ، فتنقلب عالما معقولا موازيا للعالم الموجود كله مشاهدة لما هو الحسن المطلق والخير المطلق والجمال الحق المطلق ومتحدة به ومنتقشة بمثاله وهيئته ومنخرطة فى سلكه وصائرة من جوهره ، فإذا قيس هذا بالكمالات المعشوقة التى للقوى الأخرى وجد فى المرتبة التى بحيث يقبح معها أن يقال: إنه أفضل وأتم منها بل لا نسبة لها إليه بوجه من الوجوه فضيلة وتماما وكثرة وسائر ما يتم به التذاذ المدركات مما ذكرناه . وأما الدوام فكيف يقاس الدوام الأبدى بدوام المتغير الفاسد. وأما شدة الوصول فكيف يكون حال ما وصوله بملاقاة لسطوح بالقياس إلى ما هو سار فى جوهر قابله حتى يكون كأنه هو هو بلا انفصال ؛ إذ العقل والعاقل والمعقول واحد أو قريب من الواحد ، وأما أن المدرك فى نفسه أكمل فأمر لا يخفى ، وأما أنه أشد إدراكا فأمر أيضا تعرفه بأدنى تأمل وتذكر لما سلف بيانه ، فإن النفس النطقية أكثر عدد مدركات، وأشد تقصيا للمدرك وأشد تجريدا له عن الزوائد الغير الداخلة فى معناه إلا بالعرض ولها الخوض فى باطن المدرك وظاهره، بل كيف يقاس هذا الإدراك بذلك الإدراك أو كيف تقاس هذه اللذة باللذة الحسية والبهيمية والغضبية ، ولكنا فى عالمنا وبدننا هذين وانغمارنا فى الرذائل لا نحس بتلك اللذة إذا حصل عندنا شئ من أسبابها كما أومأنا إليه فى بعض ما قدمناه من الأصول ولذلك لا نطلبها ولا نحن إليها اللهم إلا أن نكون قد خلعنا ربقة الشهوة والغضب وأخواتهما عن أعناقنا ، وطالعنا شيئا من تلك

(١) الشريفة : الشريف د || المطلقة ثم الروحانية : ساقطة من ب || نوعا ما : نوعا ما من التعلق ح ؛ نوعا من التعلق ص ؛ نوعا د || الأجسام : أجسام ح (٢) وقواها : وقواهما ط (٣) مشاهدة : مشاهدا ب ، ح ، د ، ص ، م (٣ — ٤) الحق المطلق : الحق د ، ص ، م ؛ المطلق ب ، ح (٤) ومتحدة : ومتحدا ب ، ح ، د ، ص م || ومنتقشة : ومتقشا ب ، ح ، د ، ص ، م || ومنخرطة : ومنخرطا ب ، ح ، د ، ص ، م || وصائرة : وصائرا ب ، ح ، د ، ص ، م || فإذا : وإذا ب ، ح ، ص ، ط ، م (٥) هذا : هذه ح ، ط || وجد : يوجد ب ، ح || التى : ساقطة من ب || يقبح : يصح ح (٦) لها : ساقطة من ط (٧) التذاذ : ألتذاذ ص ، ط ، م || مما ذكرناه : ما ذكرناه م ؛ مما ذكرنا ط ؛ كما ذكرناه ح || وأما : ناما ب || الدوام الأبدى : دوام الأبدى ص ، م (٩) جوهر : الجوهر ح || هو هو : هو ب ، ح ، د ، ص ، ط || إذ : إذا ، ط (١٠) أو قريب : وقريب د (١١) تأمل : ساقطة من ب ، م || تذكر : + منك ب ، ح ، د ، ص ، ط (١٢) أكثر : + من ط || أشد : ساقطة من ب ، د ، م (١٣) ولها : وله ب ، ح ، د ، ط ، م || وظاهره : فظاهره م || هذا : ساقطة من ط (١٤) بذلك الإدراك : ساقطة من ط || أو كيف : وكيف م || هذه : هذا ب ، ط || ولكنا . ولكنا ص (١٦) نحن : نحس ح (١٧) وأخواتهما : وأخواتها ب ، د ، م || أعناقنا : أعناقها د .

اللذة ، فحينئذ ربما تخيلنا منها خيالا طفيفا ضعيفا ، وخصوصا عند انحلال المشكلات واستيضاح المطلوبات النفيسة ونسبة التذاذنا هذا إلى التذاذنا ذلك ، ونسبة الالتذاذ الحسى بتنشق روائح المذاقات اللذيذة إلى الالتذاذ بتطعمها ، بل أبعد من ذلك بعدا غير محدود .

وأنت تعلم إذا تأملت عويصا يهمك وعرضت عليك شهوة وخيرت بين الطرفين ، استخففت بالشهوة إن كنت كريم النفس ، والأنفس العامية أيضا فإنها تترك الشهوات المعترضة وتؤثر الغرامات والآلام الفادحة بسبب افتضاح أو خجل أو تعيير أو سوء قالة . وهذه كلها أحوال عقلية تؤثر هي وأضداد (ها) على المؤثرات الطبيعية ويصبر لها على المكروهات الطبيعية فيعلم من ذلك أن الغايات العقلية أكرم على النفس من محقرات الأشياء فكيف فى الأمور البهية العالية؟ إلا أن النفس الخسيسة تحس بما يلحق المحقرات من الخير والشر ، ولا تحس بما يلحق الأمور البهية لما قيل من المعاذير .

وأما إذا انفصلنا عن البدن ، وكانت النفس منا تنبهت فى البدن لكمالها الذى هو معشوقها ولم تحصله ، وهى بالطبع نازعة إليه إذ عقلت بالفعل أنه موجود . إلا أن اشتغالها بالبدن كما قلنا قد أنساها ذاتها ومعشوقها كما ينسى المرض الحاجة إلى بدل ما يتحلل وكما ينسى المرض الاستلذاذ بالحلو واشتهاءه ، ويميل بالشهوة من المريض إلى المكروهات فى الحقيقة عرض لها حينئذ من الألم لفقدانه كفاء ما يعرض من اللذة التى أوجبنا وجودها ودللنا على عظم منزلتها ، فيكون ذلك هو الشقاوة والعقوبة التى لا يعد لها تفريق النار

(٤) منها : منهما ط || ضعيفا : ساقطة من ط || وخصوصا . (إلى هنا تنتهى نسخة م) (٥) وأنت : أنت د || تعلم : ساقطة من ب (٧) المعترضة : المعرضة حـ ، د || افتضاح : استقباح ط || تعيير : تغير ب ، د ، م (٨) تؤثر هى وأضدادها : تؤثر بعضها وأضداد بعضها حـ ، ص ، ط ؛ بعضها وأضداد بعضها تؤثر ، د || لها : بها ، د (٩) فيعلم : ويعلم حـ ، ط || النفس : الأنفس ب ، حـ ، ص ، ط (١٠) النفس : الأنفس ب ، حـ ، د ، ص || المحقرات : المعقولات حـ (١١) ولا تحس بما : ولا تحس ما حـ ؛ ولا تحس عما ط || الأمور : الأمر د (١٣) إذ : إذا حـ ؛ أو ، ه (١٤) المرض : المرضى ، حـ ، د ، ص ، ط (١٥) المرض : المريض حـ ؛ الأمراض د ، ص ، ط || بالحلو : الحلو د || بالشهوة : الشهوة د (١٦) لها حينئذ : حينئذ لها د || لفقدانه : بفقدانه ب ، ه || كفاء ما يعرض : كذا بالعرض د || أوجبنا وجودها : أوجبنا وجوده د (١٧) يعد لها : يعدلها ب ، حـ ، د ، ص .

للاتصال وتبديل الزمهرير للمزاج، فيكون مثلها حينئذ مثل الخدر الذى أومأنا إليه فيما سلف، أى الذى قد عملت فيه نار أو زمهرير، فمنعت المادة الملابسة وجه الحس عن الشعور به فلم يتأذ، ثم عرض أن زال العائق فشعر بالبلاء العظيم. وأما إذا كانت القوة العقلية بلغت من النفس حدا من الكمال يمكنها به إذا فارقت البدن أن تستكمل الاستكمال التام الذى لها أن تبلغه، كان مثلها مثل الخدر الذى أذيق المطعم الألذ وعرض للحالة الأشهى وكان لا يشعر به، فزال عنه الخدر وطالع اللذة العظيمة دفعة، وتكون تلك اللذة لا من جنس اللذة الحسية والحيوانية بوجه، بل لذة تشاكل الحال الطيبة التى هى للجواهر الحية المحضة، وهى أجل من كل لذة وأشرف.

فهذه هى السعادة وتلك هى الشقوة، وتلك الشقاوة ليست تكون لكل واحد من الناقصين، بل للذين اكتسبوا للقوة العقلية التشوق إلى كمالها وذلك عندما يبرهن لهم أن من شأن النفس إدراك ماهية الكل بكسب المجهول من المعلوم والاستكمال بالفعل، فإن ذلك ليس فيها بالطبع الأول، ولا أيضا فى سائر القوى، بل شعور أكثر القوى بكمالاتها إنما يحدث بعد أسباب. وأما النفوس والقوى الساذجة الصرفة، فكأنها هيولى موضوعة لم تكتسب ألبتة هذا الشوق، لأن هذا الشوق إنما يحدث حدوثا وينطبع فى جوهر النفس إذا برهن للقوة النفسانية أن ههنا أمورا يكتسب العلم بها بالحدود الوسطى على ما علمت. وأما قبل ذلك فلا يكون، لأن هذا الشوق يتبع رأيا، إذ كل شوق يتبع رأيا، وليس هذا الرأى للنفس رأيا أوليا بل رأيا مكتسبا. فهؤلاء إذا اكتسبوا هذا الرأى، لزم النفس ضرورة هذا الشوق، وإذا فارقت ولم يحصل معها ما تبلغ به بعد الانفصال التام

(١) للاتصال : اتصال ب ؛ + وتبديلها ب ، حـ ، د ، ط || المزاج : المزاج ب ، د ، ط || مثلها : مثلها د ، ص ، ط (٢) اى : أو ب د ، || قد : ساقطة من د ، ص ، ط || عملت : عمل ب ، د ، ص ، ط || أو زمهرير : فزمهرير حـ || الملابسة : الملامسة ب ، د ، ص (٣) أن زال العائق : إزالة العائق د (٤) تستكمل : يستكملها د || التام : ساقطة من ب ، حـ ، د ، ص (٥) المطعم : الطعم د ، ط || للحالة : الحالة د (٦) وطالع : فطالع ب ، د (٧) بوجه : بوجهه ب || الحال : الحالة حـ ، د ، ص ، ط (٩) فهذه . وهذا ط ؛ فهذا ب ، د ، ص || هى : هو ب ، د ، ص ، ط (١٠) التشوق : الشوق حـ ، ص (١٢) فى : ساقطة من د (١٤) هذا الشوق : هذا د (١٥) برهن : تبرهن ب (١٧) للنفس رأيا : النفس ب || اكتسبوا : كسبوا د (١٨) وإذا : فإذا ب ، د ، ص || فارقت : فارق ب ، د ، ط || ولم : فلم د || معها : معه ب ، د ، حـ || ما تبلغ : ما تبع حـ || به : ساقطة من ب ، د ، ط .

وقعت فى هذا النوع من الشقاء الأبدى ، لأن أوائل الملكة العلمية إنما كانت تكتسب بالبدن لا غير وقد فات ، وهؤلاء إما مقصرون عن السعى فى كسب الكمال الأسنى ، وإما معاندون جاحدون متعصبون لآراء فاسدة مضادة للآراء الحقيقية ، والجاحدون أسوأ حالا لما اكتسبوا من هيآت مضادة للكمال . وأما أنه كم ينبغى أن يحصل عند نفس الإنسان من تصور المعقولات حتى يجاوز به الحد الذى فى مثله تقع هذه الشقاوة ، وفى تعديه وجوازه ترجى هذه السعادة ، فليس يمكننى أن أنص عليه نصا إلا بالتقريب. وأظن أن ذلك أن يتصور نفس الإنسان المبادئ المفارقة تصورا حقيقيا ، وتصدق بها تصديقا يقينيا لوجودها عندها بالبرهان وتعرف العلل الغائية للأمور الواقعة فى الحركات الكلية دون الجزئية التى لا تتناهى ، وتتقرر عندها هيئة الكل ونسب أجزاء بعضها إلى بعض،والنظام الآخذ من المبدأ الأول إلى أقصى الموجودات الواقعة فى ترتيبه ، وتتصور العناية وكيفيتها، وتحقق أن الذات المتقدمة للكل أى وجود يخصها، وأية وحدة تخصها ،وأنها كيف تعرف حتى لا يلحقها تكثر وتغير بوجه من الوجوه ، وكيف ترتيب نسبة الموجودات إليها ، ثم كلما ازداد الناظر استبصارا ازداد للسعادة استعدادا ، وكأنه ليس يتبرأ الإنسان عن هذا العالم وعلائقه إلا أن يكون أكد العلاقة مع ذلك العالم فصار له شوق إلى ما هناك وعشق لما هناك يصده عن الالتفات إلى ما خلفه جملة.

ونقول أيضا : إن هذه السعادة الحقيقية لاتتم إلا بإصلاح الجزء العملى من النفس ، ولنقدم لذلك مقدمة ، وكأنا قد ذكرناها فيما سلف، فنقول: إن الخلق هو ملكة يصدر بها من النفس أفعال ما بسهولة من غير تقدم روية ، وقد أمر فى كتب الأخلاق بأن يستعمل التوسط بين الخلقين الضدين لا بأن تفعل أفعال التوسط دون أن تحصل ملكة التوسط ،

---

(١) وقعت : وقع د ، ب || كانت : ساقطة من د ، ص (٢) الأسنى : ساقطة من ح ، ص (٣) جاحدون : جاهدون ط || والجاحدون : والجاهدون ط (٥) تصور : تصورات د (٦) وجوازه : وبجوازه ب ، ح ، ص ، ط || يمكننى : يمكنى د (٧) المفارقة : العالية ح (٨) بها : لها د || عندها : عنده ب ، د (٩) عندها : عنده ، ب ، د || نسب : ساقطة من د (١٠) أجزاء : أجزائه ب ، د || من المبدأ : مبدأ د (١١) وتتصور : وتصور د (١٢) وأية : وأى ب (١٣) السعادة : فسعادة ب (١٤) وكأنه : كأنه د (١٧) ولنقدم : ونقدم ب ؛ ويقدم د (١٨) من : عن ب ، ح ، د ، ص (١٩) بين الخلقين ... التوسط : ساقطة من د

بل أن تحصل التوسط ، وملكة التوسط ملكة كأنها موجودة للقوة الناطقة وللقوى الحيوانية معا ، أما القوى الحيوانية فبأن تحصل فيها هيئة الإذعان ، وأما القوة الناطقة فبأن تحصل فيها هيئة الاستعلاء والانفعال ، كما أن ملكة الإفراط والتفريط موجودة للقوة الناطقة وللقوى الحيوانية معا ، ولكن بعكس هذه النسبة . ومعلوم أن الإفراط والتفريط هما مقتضى القوى الحيوانية ، وإذا قويت القوى الحيوانية وحصل لها ملكة استعلائية حدثت فى النفس الناطقة هيئة إذعانية وأثر انفعالى قد رسخ فى النفس الناطقة من شأنها أن يجعلها قوية العلاقة مع البدن شديدة الانصراف إليه .

وأما ملكة التوسط فالمراد منها التنزيه عن الهيئات الانقيادية وتبقية النفس الناطقة على جبلتها مع إفادة هيئة الاستعلاء والتنزه ، وذلك غير مضاد لجوهرها ولا مائل بها إلى جهة البدن ، بل عن جهته ، فإن المتوسط يسلب عنه الطرفان دائما . ثم جوهر النفس إنما كان البدن هو الذى يغمره ويلهيه ، ويغفله عن الشوق الذى يخصه ، وعن طلب الكمال الذى له ، وعن الشعور بلذة الكمال إن حصل له ، والشعور بألم الكمال إن قصر عنه ، لا بأن النفس منطبعة فى البدن أو منغمسة فيه ، ولكن العلاقة التى كانت بينهما وهو الشوق الجبلى إلى تدبيره والاشتغال بآثاره وبما تورده عليه من عوارضه ، وبما يتقرر فيه من ملكات مبدؤها البدن ، فإذا فارق وفيه الملكة الحاصلة بسبب الاتصال به كان قريب الشبه من حاله وهو فيه ، فبما ينقص من ذلك تزول غفلته عن حركة الشوق الذى له إلى كماله ، وبما يبقى منه معه يكون محجوبا عن الاتصال الصرف بمحل سعادته ، ويحدث هناك من الحركات المشوشة ما يعظم

(١) التوسط وملكة التوسط : ساقطة من ص || كأنها : كأن د || الناطقة وللقوى : ساقطة من د || القوى : القوى ـ ، د ، ص ، ط (٢) فبأن : بأن د || القوة : القوة د
(٣) وللقوى : وللقوة د (٤) مقتضى : مقتضيا ب ، ـ ، ص ، ط
(٥) للقوى : القوة ط || قويت القوى : قويت القوة ط || حدثت : حدث ب (٩) والتنزه : والتبرئة ط
(١٠) المتوسط : التوسط ـ ، ص || عنه : منه د || الطرفان : الطرف د (١١) وعن : عن د
(١٢) والشعور : أو الشعور ب || الكمال : النقصان ص (١٣) أو منغمسة : ومنغمسة ـ || العلاقة : للعلاقة ص || بينهما : بينها د (١٤) وبما : وما ب ؛ وربما د || تورده : توردها د || من ملكات : ملكات د
(١٥) كان : وكان د || حاله : + لما ص (١٦) إلى كماله : الكمال ـ || يبقى : بقى ب || يكون : فيكون د
(١٧) عن : عنه ب ، ط || بمحل : لمحل ب ، د || سعادته : ساقطة من ب ، د ، ط || المشوشة : المشوقة ب ، ـ ، ص ، ط .

أذاه . ثم أن تلك الهيئة البدنية مضادة لجوهرها مؤذية له ، وإنما كان يلهيها عنها أيضا البدن وتمام انغماسها فيه ، فإذا فارقت النفس البدن أحست بتلك المضادة العظيمة وتأذت بها أذى عظيما ، لكن هذا الأذى وهذا الألم ليس لأمر لازم ، بل لأمر عارض غريب ، والأمر العارض الغريب لايدوم ولايبقى ، و يزول و يبطل مع ترك الأفعال التي كانت تثبت تلك الهيئة بتكررها ، فيلزم إذن أن تكون العقوبة التي بحسب ذلك غير خالدة ، بل تزول وتمحى قليلا قليلا حتى تزكو النفس وتبلغ السعادة التي تخصها .

وأما النفوس البله التي لم تكتسب الشوق فإنها إذا فارقت البدن وكانت غير مكتسبة للهيئات الردية صارت إلى سعة من رحمة الله تعالى ونوع من الراحة ، وإن كانت مكتسبة للهيئات البدنية الردية وليس لها عندها هيئة غير ذلك ولا معنى تضاده وتنافيه فتكون لامحالة ممنوة بشوقها إلى مقتضاها ، فتتعذب عذابا شديدا بفقد البدن ومقتضيات البدن من غير أن يحصل المشتاق إليه ، لأن آلة ذلك قد بطلت وخلق التعلق بالبدن قد بقي .

ويشبه أيضا أن يكون ماقاله بعض العلماء حقا وهو أن هذه الأنفس إن كانت زكية وفارقت البدن وقد رسخ فيها نحو من الاعتقاد في العاقبة التي تكون لامثالهم على مثل مايمكن أن يخاطب به العامة وتصور ذلك في أنفسهم من ذلك ، فإنهم إذا فارقوا الأبدان ولم يكن لهم معنى جاذب إلى الجهة التي فوقهم ، لا كمال فيسعدوا تلك السعادة ، ولاشوق كمال فيشقوا تلك الشقاوة ، بل جميع هيئاتهم النفسانية متوجهة نحو الأسفل منجذبة إلى الأجسام ، ولا منع من المواد السماوية من أن تكون موضوعة لفعل نفس فيها ، قالوا فإنها تتخيل

---

(١) أذاه : أذاها د || له : ساقطة من د || وإنما : فإنما د || يلهيها عنها : يلهيها عنه ب ، حـ ، د ؛ لهيها عنها ط (٢) فإذا : وإذا د || فارقت : فارق ب ، د (٣) لأمر (الأولى) : لأمر حـ ؛ ساقطة من ط || لأمر (الثانية) : الأمر حـ (٥) إذن : ساقطة من ب (٥ — ٧) فيلزم ... لم تكتسب : ساقطة من د (٧ — ٨) الشوق ... صارت : ساقطة من د (٨) من : ساقطة من د || تعالى : ساقطة من ب ، د (٩) لها : ساقطة من ب ، د ، ص || وتنافيه : ولا ينافيه د ، ص (١٠) ممنوة بشوقها إلى : ممنو ط || فتتعذب : فتعذب حـ ، د ؛ ساقطة من ط || بفقد : بفقدان ب ؛ تفقدان د || ومقتضيات : وبمقتضيات ب ، حـ ، ص ؛ ولمقتضيات د (١١) لأن آلة ذلك قد : لا ط (١٢) أيضا : ساقطة من ب (١٤) من ذلك : ساقطة من ب ، حـ ، د ، ط || الأبدان : البدن حـ (١٥) التي : + هي د ، ص || فيسعدوا تلك السعادة ولا شوق كمال : عدم د (١٦) جميع : كل ب || منجذبة إلى : تجذبه د (١٧) من المواد : في المواد ب ، حـ ، د ، ص || من أن : عن أن حـ ، د ، ص || لفعل : بفعل د || تتخيل : تخيل د ؛ + من ط .

جميع ما كانت اعتقدته من الأحوال الأخروية ، وتكون الآلة التى يمكنها بها التخيل شيئا من الأجرام السماوية فتشاهد جميع ماقيل لها فى الدنيا من أحوال القبر والبعث والخيرات الأخروية ، وتكون الأنفس الردية أيضا تشاهد العقاب بحسب ذلك المصور لهم فى الدنيا وتقاسيه ، فإن الصور الخيالية ليست تضعف عن الحسية بل تزداد عليها تأثيرا وصفاء كما يشاهد فى المنام، فربما كان المحلوم به أعظم شأنا فى بابه من المحسوس، على أن الأخروى أشد استقرارا من الموجود فى المنام بحسب قلة العوائق وتجرد النفس وصفاء القابل ، وليست الصورة التى ترى فى المنام ، بل ولا التى تحس فى اليقظة، كما علمت، إلا المرتسمة فى النفس . إلا أن أحدهما يبتدئ من باطن وينحدر إليه ، والثانى يبتدئ من خارج ويرتفع إليه، فإذا ارتسم فى النفس تم هناك الإدراك المشاهد ، وإنما يلذ ويؤذى بالحقيقة هذا المرتسم فى النفس لا الموجود من خارج ، فكلما ارتسم فى النفس فعل فعله وإن لم يكن بسبب من خارج ، فإن السبب الذاتى هو هذا المرتسم ، والخارج هو سبب بالعرض أو سبب السبب .

فهذه هى السعادة والشقاوة الخسيستان اللتان بالقياس إلى الأنفس الخسيسة ، وأما الأنفس المقدسة فإنها تبعد عن مثل هذه الأحوال وتتصل بكمالاتها بالذات وتنغمس فى اللذة الحقيقية ، وتتبرأ عن النظر إلى ما خلفها ، وإلى المملكة التى كانت لها ، كل التبرئ . ولو كان بقى فيها من ذلك أثر اعتقادى أو خلقى تأذت به ، وتخلفت لأجله عن درجة العليين إلى أن تنفسخ وتزول .

(١) الأحوال : أحوال د || التى : ساقطة من د || بها : به ب ، ﺟ ، د (٤) الصور : الصورة ﺟ ، د ، ص || الخيالية : الخالية د || تزداد : زاد د || وصفاء : وصفاها د (٥) المحلوم : المحكوم د || الأخروى : الأخرى ب ، ﺟ ، ص ، ط (٦) الموجود : الموجودة ب ، د ، ص (٧) وليست : وليس د || ولا : ساقطة من ب ، د || التى : والتى ب ، د (٨) أحدهما : أحدها ب (٩) الادراك : ساقطة من د || وإنما : بما ﺟ ، ص ، ط (١٠) من خارج : فى خارج ﺟ ؛ فى الخارج د ، ص ، ط || فكلما : وكلما ص || وإن : ساقطة من د (١١) بسبب : سبب ب ؛ له سبب د ، ص || هو سبب : سبب من ب ، د || بالعرض : ما يعرض ﺟ (١٢) السبب : المسبب ب (١٣) السعادة : ساقطة من د || الخسيستان : الخسيسان ﺟ ، د ص ، ط || اللتان : واللتان ب (١٤) وأما : فأما : د || بكمالاتها : بكمالها ب ، ﺟ ، د ، ص (١٥) عن : من ب || المملكة : الملكة ب ، ﺟ ، د ، ط (١٦) من ذلك أثر : أثر من ذلك د || به : ساقطة من د (١٧) العليين : عليين ب ؛ علياء د || وتزول : ساقطة من ب ، ﺟ ، د ، ص .

المقالة العاشرة

وفيها خمسة فصول


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

[الفصـــل الأول]

(١) فصل
فى المبـدأ والمعـاد

بقول مجمل ، وفى الإلهامات والمنامات ، والدعوات المستجابة ، والعقوبات السماوية ، وفى أحوال النبوة ، وفى حال أحكام النجوم

فالوجود إذا ابتدأ من عند الأول لم يزل كل تال منـه أدون مرتبة من الأول ، ولا يزال ينحط درجات ، فأول ذلك درجة الملائكة الروحانية المجردة التى تسمى عقولا ، ثم مراتب الملائكة الروحانية التى تسمى نفوسا ، وهى الملائكة العملة ، ثم مراتب الأجرام السماوية ، و بعضها أشرف من بعض الى أن يبلغ آخرها ، ثم بعدها يبتدئ وجود المادة القابلة للصور الكائنة الفاسدة ، فيلبس أول شىء صور العناصر ثم يتدرج يسيرا يسيرا فيكون أول الوجود فيها أخس وأدون مرتبة من الذى يتلوه ، فيكون أخس ما فيه المادة ثم العناصر ، ثم المركبات الجمادية ، ثم النباتات ، وأفضلها الإنسان ، و بعده الحيوانات ثم النبات ، وأفضل الناس من استكملت نفسه عقلا بالفعل ، ومحصلا للأخلاق التى تكون فضائل عملية ، وأفضل هؤلاء هو المستعد لمرتبة النبوة وهو الذى فى قواه النفسانية خصائص ثلاث ذكرناها : وهى أن يسمع كلام الله تعالى ، و يرى ملائكته وقد تحولت له على صورة يراها . وقد بينا كيفية هذا ، و بينا أن هذا الذى يوحى إليه تتشبح الملائكة له ويحدث له فى سمعه صوت يسمعه يكون من قبل الله والملائكة ، فيسمعه من غير أن

---

(٢) فصل : ساقطة من د (٤) والمنامات : ساقطة من ب ، حـ ، د ، ص || والدعوات : وفى الدعوات حـ ، د ، ص ، ط (٥) وفى حال : وفى أحوال حـ (٦) فالوجود : والوجود د || ابتدأ : يبدأ ط || الأول : + يجال ط || تال : ثان ط (٧) ينحط : + عن ط (٨) ثم : ساقطة ب ، د || مراتب : ودرجة د ؛ ومراتب ب || العملة : العملية حـ ، د ، ص ، ط (٩) ثم : + من حـ ، ط (١٠) ثم : لم د (١١) فيها : منها د || وأدون : وأرذل د || من : ساقطة من د (١٢) النباتات . الناميات ب ، حـ ، د ، ص || الحيوانات : + الناميات ب (١٣) النبات : النباته د || الناس : الإنسان ص || استكملت : استكمل ص ، ط (١٥) وهى : وهو ب ، د ، ط || أن : أنه د ؛ ساقطة من حـ || تعالى : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط (١٦) وقد بينا : فقد بينا د (١٦ — ١٧) الملائكة له : له الملائكة حـ ، د ، ص .

يكون ذلك كلاما من الناس والحيوان الأرضى ، وهذا هو الموحى إليه ؛ وكما أن أول الكائنات من الابتداء إلى درجة العناصر كان عقلا ثم نفسا ثم جرما ، فههنا يبتدئ الوجود من الأجرام ، ثم تحدث نفوس ، ثم عقول ، وإنما تفيض هذه الصور لا محالة من عند تلك المبادئ ، والأمور الحادثة فى هذا العالم تحدث من مصادمات القوى الفعالة السماوية ، والمنفعلة الأرضية تابعة لمصادمات القوى الفعالة السماوية ، وأما القوى الأرضية فيتم حدوث ما يحدث فيها بسبب شيئين :

أحدهما القوى الفعالة فيها : إما الطبيعية وإما الارادية .

والثانى القوى الانفعالية : إما الطبيعية وإما النفسانية .

وأما القوى السماوية فتحدث عنها آثارها فى هذه الأجرام التى تحتها على ثلاثة وجوه :

أحدها من تلقائها بحيث لا تسبب فيها للأمور الأرضية بوجه من الوجوه ، وتلك إما عن طبائع أجسامها وقواها الجسمانية بحسب التشكيلات الواقعة منها مع القوى الأرضية والمناسبات بينها ، وإما عن طبائعها النفسانية .

والوجه الثانى فيه شركة ما مع الأحوال الأرضية وتسبب بوجه من الوجوه على الوجه الذى أقول إنه قد اتضح لك ، أن لنفوس تلك الأجرام السماوية ضربا من التصرف فى المعانى الجزئية على سبيل إدراك غير عقلى محض وأن لها أن يتوصل إلى إدراك الحادثات الجزئية ، وذلك يمكن بسبب إدراك تفاريق أسبابها الفاعلة والقابلة الحاصلة من حيث هى أسباب وما يتأدى إليه ، وأنها دائما تنتهى إلى طبيعية أو إرادية موجبة ليست إرادية فاترة غير حاتمة ولا جازمة . ولا تنتهى إلى القسر ، فإن القسرية إما قسر

(١) الناس : النفس د (٢) العناصر : العنصر ب ، ح ، د ، ص || عقلا : عقل ب || نفسا : نفس ب || جرما : جرم ب (٤) من عند : ساقطة من ط (٥) السماوية : ساقطة من ب || الأرضية : + لا والمنفعلة الأرضية د ؛ + والمنفعلة الأرضية ح ، ص ، ط (٦) فيها : منها ب (٩) آثارها : آثار ب || وجوه : أوجه د ، ص (١٠) فيها : منها ب ؛ فيه ح ، ط (١١) أجسامها : أجسام د || وقواها : وقوتها د (١٢) بينها : بينهما ح ، ص ، ط (١٣) الثانى : الثالث ب ، ح ، د ، ط || وتسبب : وسببه د (١٤) تلك : ساقطة من ب (١٥) وأن : فان د (١٦) يمكن : يكن د || الحاصلة : والحاصلة د ؛ ساقطة من ح ، ص (١٧) دائما : ساقطة من ب ، د ، ص || أو إرادية : وإرادية ب ، ح ، د ، ص (١٨) فاترة : ساقطة من د .

عن طبيعة، وإما قسر عن إرادة، وإليهما ينتهى التحليل فى القسريات أجمع. ثم إن الإرادات كلها كائنة بعد ما لم تكن، فلها أسباب تتوافق فتوجبها، وليس توجد إرادة بإرادة وإلا لذهبت إلى غير النهاية، ولا عن طبيعة المريد وإلا لزمت الإرادة ما دامت الطبيعة، بل الإرادات تحدث بحدوث علل هى الموجبات، والدواعى تستند إلى أرضيات وسماويات، وتكون موجبة ضرورة لتلك الإرادة، وأما الطبيعية فإن كانت ثابتة فهى أصل وإن كانت قد حدثت فلا محالة أنها تستند أيضا إلى أمور سماوية وأرضية .

عرفت جميع هذا فيما قبل وأن لازدحام هذه العلل وتصادمها واستمرارها نظاما ينجر بحسب الحركة السماوية، فإذا علمت الأوائل بما هى أوائل وهيئة انجرارها إلى الثوانى، علمت الثوانى ضرورة. فمن هذه الأشياء علمنا أن النفوس السماوية وما فوقها عالمة بالجزئيات، وأما ما فوقها فعلمها بالجزئيات على نحو كلى، وأما هى فعلى نحو جزئى كالمباشر أو المتأدى إلى المباشر أو المشاهد بالحواس، فلا محالة أنها تعلم ما يكون، لا محالة أنها تعلم فى كثير منها على الوجه الذى هو أصوب والذى هو أصلح وأقرب من الخير المطلق من الأمرين الممكنين، وقد بينا أن التصورات التى لتلك العلل مبادئ لوجود تلك الصور ههنا إذا كانت ممكنة ولم تكن هناك أسباب سماوية، تكون أقوى من تلك التصورات مما هو أقدم ومما هو فى أحد القسمين من الثلاثة غير هذا الثالث . وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يحصل ذلك الأمر الممكن موجودا لا عن سبب أرضى ولا عن سبب طبيعى فى السماء، بل عن تأثير بوجه ما لهذه الأمور فى الأمور السماوية . وليس هذا بالحقيقة تأثيرا، بل التأثير لمبادئ وجود ذلك من الأمور السماوية ؛ فإنها إذا عقلت الأوائل عقلت ذلك الأمر، وإذا عقلت ذلك الأمر عقلت ما هو الأولى

(١) وإليهما : وإليها د، ط (٢) وليس : فليس حـ، ص، ط (٣) لذهبت : لذهب ب، حـ، د || المريد : المريد د (٤) بحدوث : حدوث ب (٥) ضرورة : ساقطة من ط || الارادة : الارادات حـ || فإن : فإنها أن حـ || ثابتة : راهنة ب ؛ زاهنة د ؛ راهنه حـ، ط (٥ — ٦) وإن كانت : فإن كان د (٧) لازدحام : بالأزدحام د || بحسب : تحت ب، حـ، د، ط (٨) فإذا : وإذا هـ || الثوانى : التوالى د (٩) علمنا : علمت ب، حـ، ط (٩) وأما : أما ب (١٠) بالجزئيات : ساقطة من ب || أو المتأدى : المتأدى د ؛ ذو المتأدى ب (١١) لا محالة : ولا محالة ص، ط || أنها : وأنها حـ || على : ساقطة من ب، حـ، ص، ط (١٢) وأقرب : + هو د (١٣) لوجود : لوجودات ب، حـ، ص، ط (١٤) ومما : مما ب (١٥) لا عن : إلا عن ط (١٦) بل عن : بل من د (١٧) ذلك : + الأمر ب، د (١٨) وإذا عقلت ذلك الأمر : ساقطة من د .

بأن يكون ، وإذا عقلت ذلك كان لامانع فيه إلا عدم علة طبيعية أرضية أو وجود علة طبيعية أرضية ، وأما عدم العلة الطبيعية الأرضية، مثلا أن يكون ذلك الشئ هو يوجد حرارة ، فلا يكون قوة مسخنة طبيعية أرضية ، فتلك السخونة تحدث للتصور السماوى بوجه كون الخير فيه ، كما أنها تحدث هي في أبدان الناس عن أسباب من تصورات الناس وعلى ماعرفته فيما سلف .

وأما مثال الثاني فأن يكون ليس المانع عدم سبب التسخين فقط ، بل وجود المبرد فالتصور السماوى للخير في وجود ضد مايوجبه المبرد في ذلك أيضا يقسر المبرد كما يقسر تصورنا المغضب السبب المبرد فينا فيكون الحر ، فتكون أصناف هذا القسم إحالات لأمور طبيعية أو إلهامات تتصل بالمستدعى أو بغيره، أو اختلاط من ذلك يؤدى واحد منها أو جملة مجتمعة إلى الغاية النافعة ، ونسبة التضرع إلى استدعاء هذه القوة نسبة التفكر إلى استدعاء البيان ، وكل يفيض من فوق . وليس هذا يتبع التصورات السماوية، بل الأول الحق يعلم جميع ذلك على الوجه الذى قلنا : إنه يليق به ومن عنده يبتدئ كون مايكون ، ولكن بالتوسط، وعلى ذلك علمه . فبسبب هذه الأمور ماينتفع بالدعوات والقرابين وخصوصا في أمر الاستسقاء وفي أمور أخرى ، ولهذا مايجب أن يخاف المكافآت على الشر ويتوقع المكافآت على الخير ، فإن في ثبوت حقية ذلك مزجرة عن الشر ، وثبوت حقية ذلك يكون بظهور آياته ، وآياته هي وجود جزئياته ، وهذه الحال معقولة عند المبادئ ، فيجب أن يكون لها وجود ، فإن لم يوجد فهناك شر وسبب لاندركه ، أو سبب آخر يعاوقه ، وذلك أولى بالوجود من هذا، ووجود ذلك ووجود هذا معا من المحال ، وإذا شئت أن تعلم أن الأمور التي عقلت

---

(١) كان : + إذ كان ب ، ح ، ص ، ط || أرضية : أو أرضية ح (٢) وأما : أما ب (٣) فتلك : فتك د (٤) وجه : لوجه ب || أنها : أنه ب ، ح ، د ، ص (٦) التسخين : التسخن ب ، ح ، ط ؛ المسخن د || المبرد : البرد د (٧) المبرد : البرد د || فيكون : ويكون ب ، د || الحر : الخير ب ، د || إحالات لأمور : حالات لا أمور ح ، ص ، ط (٩) من : عن ح (١٠) ونسبة : نسبته د (١١) هذا : هو ص ؛ هذا هو ح ، د ؛ ساقطة من ط || التصورات السماوية : تصورات السماويات ب (١٣) والقرابين : وللقرابين د (١٥) يكون : ساقطة من ب || بظهور : لظهور د (١٦) وهذه : وهذا ب (١٧) وسبب : أو سبب ب ، د ، ص || وذلك أولى بالوجود من هذا : ذلك الوجود أولى من هذا ب ؛ وذلك بالوجود أولى من هذا ح ، د ؛ وذلك بالموجود أولى من هذا ط (١٨) ووجود : أو وجود د ، ط || ذلك ووجود : ساقطة من د || معا : ساقطة من د .

نافعة مؤدية إلى المصالح قد أوجدت فى الطبيعة على النحو من الإيجاد الذى علمته وتحققته فتأمل حال منافع الأعضاء فى الحيوانات والنباتات ، وأن كل واحد كيف خلق . وليس هناك ألبتة سبب طبيعى ، بل مبدؤه لا محالة من العناية على الوجه الذى علمت العناية . فكذلك يصدق بوجود هذه المعانى ؛ فإنها متعلقة بالعناية على الوجه الذى علمت العناية تعلق تلك .

واعلم أن أكثر ما يقربه الجمهور ويفزع إليه ، ويقول به ، فهو حق وإنما يدفعه هؤلاء المتشبهة بالفلاسفة جهلا منهم بعلله وأسبابه ، وقد عملنا فى هذا الباب كتاب البر والإثم فتأمل شرح هذه الأمور من هناك وصدق بما يحكى من العقوبات الإلهية النازلة على مدن فاسدة ، وأشخاص ظالمة ؛ وانظر أن الحق كيف ينصر ؛ واعلم أن السبب فى الدعاء منا أيضا وفى الصدقة وغير ذلك وكذلك حدوث الظلم والإثم إنما يكون من هناك فإن مبادئ جميع هذه الأمور تنتهى إلى الطبيعة والإرادة والاتفاق ، والطبيعة مبدؤها من هناك ، والإرادات التى لنا كائنة بعد ما لم تكن ، وكل كائن بعد ما لم يكن فله علة ، وكل إرادة لنا فلها علة ، وعلة تلك الإرادة ليست إرادة متسلسلة فى ذلك إلى غير نهاية ، بل أمور تعرض من خارج ، أرضية وسماوية ؛ والأرضية تنتهى إلى السماوية ، واجتماع ذلك كله يوجب وجود الإرادة .

وأما الاتفاق فهو حادث عن مصادمات هذه ، فإذا حللت الأمور كلها استندت إلى مبادئ إيجابها ، تنزل من عند الله تعالى .

والقضاء من الله تعالى هو الوضع الأول البسيط .

---

(١) قد : فقد د || النحو : نحو ح || الذى : ساقطة من ط (٢) حال : أن ح || والنباتات : والنبات ب (٣) ألبتة سبب : سبب ألبتة ب : ساقطة من ط || مبدؤه : ساقطة من ب ، د ، ط || العناية : ساقطة من د (٤) يصدق : فصدق ب ، ح ، ص ، ط || بوجود : لوجود د || الوجه : ساقطة من د (٧) بالفلاسفة : بالفلسفة ط || بعلله : لعلله د (٨) فتأمل : فلنتأمل ب ، ح ، د ، ط (١٢) وكل : فكل ب ، ح ، ص ، ط (١٦) وأما : فأما د || عن : من د || مصادمات : مصادفات د || استندت : أسندت د (١٧) تنزل : نزل د ؛ متنزل ب ، ط || تعالى : ساقطة من ب ، د (١٨) من الله تعالى : من الله ب ؛ من الله سبحانه وتعالى د ؛ ساقطة من ط .

والتقدير هو ما يتوجه إليه القضاء على التدريج كأنه موجب اجتماعات من الأمور البسيطة التى تنسب من حيث هى بسيطة إلى القضاء والأمر الإلهى الأول . ولو أمكن إنسانا من الناس أن يعرف الحوادث التى فى الأرض والسماء جميعها وطبائعها، لفهم كيفية جميع ما يحدث فى المستقبل . وهذا المنجم القائل بالأحكام — مع أن أوضاعه الأولى ومقدماته ليست تستند إلى برهان، بل عسى أن يدعى فيها التجربة أو الوحى، وربما حاول قياسات شعرية أو خطابية فى إثباتها — فإنه إنما يعول على دلائل جنس واحد من أسباب الكائنات وهى التى فى السماء ، على أنه لا يضمن من عنده الإحاطة بجميع الأحوال التى فى السماء ، ولو ضمن لنا ذلك ووفى به لم يمكنه أن يجعلنا ونفسه بحيث نقف على وجود جميعها فى كل وقت ، وإن كان جميعها من حيث فعله وطبعه معلوما عنده ؛ وذلك مما لا يكفى أن يعلم أنه وجد أو لم يوجد . وذلك لأنه لا يكفيك أن تعلم أن النار حارة مسخنة وفاعلة كذا وكذا ، فى أن تعلم أنها سخنت مالم تعلم أنها حصلت ، وأى طريق من الحساب يعطينا المعرفة بكل حدث وبدعة فى الفلك ، ولو أمكنه أن يجعلنا ونفسه بحيث نقف على وجود جميع ذلك لم يتم لنا به الانتقال إلى المغيبات . فإن الأمور المغيبة التى فى طريق الحدوث إنما تتم بمخالطات بين الأمور السماوية التى لنا تسامح أنا حصلناها بكمال عددها ، وبين الأمور الأرضية المتقدمة واللاحقة، فاعلها ومنفعلها، طبيعيها وإراديها وليس تتم بالسماويات وحدها ، فالم يحط بجميع الحاضر من الأمرين ، وموجب كل واحد منهما خصوصا ما كان متعلقا بالمغيب ، لم يتمكن من الانتقال إلى المغيب . فليس لنا إذن اعتماد على أقوالهم ، وإن سلمنا متبرعين أن جميع ما يعطوننا من مقدماتهم الحكمية صادقة .

---

(٣) انسانا : انسان ب || جميعها : جميعا ب ، ح ، ص ، ط || وطبائعها : وطبائعهما ب
(٤) جميع : ساقطة من ب ، د || المنجم : + بل د || مع : من د (٧) لا يضمن : لا يظهر د
(٨) ضمن : ظهر د (٩) عنده : عندنا ص (١٠) يكفيك : يمكنك د (١١) وأى : فأى ح
(١٢) من : فى د || الحساب : الحسبات ح || حدث : حدوث ح ، د (١٣) لم يتم : لما تم ص
(١٤) لنا : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص || تسامح : للتسامح ب ، ح ، ص ، ط (١٥) طبيعيها وإراديها : طبيعها وإرادها د (١٦) وليس تتم : وليست تتم د ، ص (١٧) لم : لا ح || فليس : فليست د
(١٨) لنا إذن : إذن لنا ح ، ص || يعطوننا : يعطونا ب ، د ، ص .

[الفصل الثانى]

(ب) فصــــل

فى إثبات النبوة وكيفية دعوة النبي إلى الله تعالى ، والمعاد إليه

ونقول الآن : إنه من المعلوم أن الانسان يفارق سائر الحيوانات بأنه لايحسن معيشته لو انفرد وحده شخصاً واحداً يتولى تدبير أمره من غير شريك يعاونه على ضروريات حاجاته ، وأنه لابد من أن يكون الإنسان مكفيا بآخر من نوعه يكون ذلك الآخر أيضاً مكفياً به وبنظيره ، فيكون مثلا هـذا يبقل لذلك ، وذاك يخبز لهذا ، وهـذا يخيط لآخر، والآخر يتخذ الإبرة لهذا ، حتى إذا اجتمعوا كان أمرهم مكفيا . ولهذا ما اضطروا إلى عقد المدن والاجتماعات فمن كان منهم غير محتاط فى عقد مدينته على شرائط المدينة وقد وقع منه ومن شركائه الاقتصار على اجتماع فقط فإنه يتحيل على جنس بعيد الشبه من الناس وعادم لكمالات الناس ، ومع ذلك فلا بد لأمثاله من اجتماع ومن تشبه بالمدنيين . فإذا كان هذا ظاهراً فلا بد فى وجود الإنسان وبقائه من مشاركته ، ولا تتم المشاركة إلا بمعاملة ، كما لا بد فى ذلك من سائر الأسباب التى تكون له ، ولا بد فى المعاملة من سنة وعدل ، ولا بد للسنة والعدل من سانٍّ ومُعدِّل ، ولا بد من أن يكون هذا بحيث يجوز أن يخاطب الناس ويلزمهم السنة . ولا بد من أن يكون هذا إنسانا ، ولا يجوز ان يترك الناس وآراءهم فى ذلك فيختلفون ويرى كل منهم ما له عدلا ، وما عليه ظلما ؛ فالحاجة إلى هذا الإنسان فى أن يبقى نوع الإنسان ويتحصل وجوده أشد من الحاجة إلى إنبات الشعر على الأشفار وعلى الحاجبين ، وتقعير الإخمص من القدمين ، وأشياء أخرى من المنافع التى لا ضرورة

---

(٢) فصل : ساقطة من د (٣) دعوة : دعوى د || النبي : + صلى الله عليه وسلم د || إليه : ساقطة من ب
(٤) بأنه : ساقطة من ب || معيشته : معيشة ب ، حـ ، د ، ط (٥) تدبير : تدبر د
(٦) حاجاته : حاجته حـ ، ص ، ط || الآخر : الأمر ب ، ط (٧) وبنظيره : وبنظره د
|| مثلا هذا : هذا مثلا حـ ، د ، ص ، ط || لذلك : إلى ذلك ب ، د || لآخر : للآخر حـ ، د ، ص ، ط
(٩) مدينته : مدينة حـ ، د ، ص ، ط (٩) يتحيل : متحيل حـ ؛ يحيل ط ؛ يحيل د (١٣) له : ساقطة من ب
(١٤) ولا بد من : ولا بد د (١٥) يترك : يترك ب (١٦) الإنسان : الناس حـ ، د ، ص ، ط
(١٨) وعلى الحاجبين : على الحاجبين حـ ، ص ، ط || الإخمص : الأخمص ط || القدمين : المقدمين ط || المنافع : المنفعة د .

فيما فى البقاء ، بل أكثر ما لها أنها تنفع فى البقاء ، ووجود الإنسان الصالح لان يسن ويعدل ممكن كما سلف منا ذكره . فلا يجوز أن تكون العناية الأولى تقتضى تلك المنافع ولا تقتضى هذه التى هى أسها ، ولا أن يكون المبدأ الأول والملائكة بعده يعلم ذلك ولا يعلم هذا ، ولا أن يكون ما يعلمه فى نظام الخير الممكن وجوده الضرورى حصوله لتمهيد نظام الخير لا يوجد ؛ بل كيف يجوز أن لا يوجد وما هو متعلق بوجوده مبنى على وجوده موجود ؟ فواجب إذن أن يوجد نبى ، وواجب أن يكون إنسانا ، وواجب أن تكون له خصوصية ليست لسائر الناس حتى يستشعر الناس فيه أمراً لا يوجد لهم ، فيتميز به منهم ، فتكون له المعجزات التى أخبرنا بها ، وهذا الانسان إذا وجد يجب أن يسن للناس فى أمورهم سنناً بإذن الله تعالى وأمره ووحيه و إنزاله الروح المقدس عليه ، ويكون الأصل الأول فيما يسنه تعريفه إياهم أن لهم صانعاً واحداً قادرا ، وأنه عالم بالسر والعلانية ، وان من حقه أن يطاع أمره ؛ فإنه يجب أن يكون الأمر لمن له الخلق ، وأنه قد أعد لمن أطاعه المعاد المسعد ، ولمن عصاه المعاد المشقى ، حتى يتلقى الجمهور رسمه المنزل على لسانه من الإله والملائكة بالسمع والطاعة ، ولا ينبغى له أن يشغلهم بشىء من معرفة الله تعالى فوق معرفة أنه واحد حق لا شبيه له . فأما أن يتعدى بهم إلى أن يكلفهم أن يصدقوا بوجوده وهو غير مشار إليه فى مكان ، ولا منقسم بالقول ، ولا خارج العالم ولا داخله ، ولا شيئا من هذا الجنس ، فقد عظم عليهم الشغل وشوش فيما بين أيديهم الدين ، وأوقعهم فيما لا مخلص عنه ، إلا لمن كان المعان الموفق الذى يشذ وجوده و يندر كونه ؛ فإنه لا يمكنهم أن يتصوروا هذه الأحوال على وجهها إلا بكدّ ، و إنما يمكن القليلَ منهم أن يتصوروا حقيقة هذا التوحيد والتنزيه ، فلا يلبثون أن يكذبوا بمثل هذا الوجود ، ويقعوا فى تنازع وينصرفوا إلى المباحثات والمقايسات التى تصدهم عن أعمالهم المدنية . وربما أوقعهم

(١) فى : من د (٤) الخير : الأمر حـ ، د ، ص (٦) موجود : + آخره حـ (٩) تعالى : محذوفة من ب ، د (١٢) المسعد : المشعد د (١٣) والملائكة : وملائكه ب || له : لهم ب || بشىء : ساقطة من د || تعالى : ساقطة من ب ، حـ ، ص ، ط (١٤) معرفة : معرفته د || لا شبيه : لا شبه د ؛ لا تشبيه ب || فأما : وأما حـ || بهم : لهم د ، ص (١٥) منقسم : مقسم ط ؛ ينقسم د (١٧) مخلص : تخلص ط || لمن : أن ب || المعان : ساقطة من د || يشذ : شذ حـ || فإنه : فإنهم ب || لا يمكنهم : يمكنهم د (١٨) بكد : بكدو حـ ، ص ، ط || يتصوروا : يتصور ب ، د (١٩) بمثل : مثل د (٢٠) المباحثات : الباحثات ط || والمقايسات : + بمثل ط || وربما : فربما ط .

فى آراء مخالفة لصلاح المدينة ، ومنافية لواجب الحق ، وكثرت فيهم الشكوك والشبه ، وصعب الأمر على إنسان فى ضبطهم ، فما كل بميسر له فى الحكمة الإلهية ، ولا إنسان يصلح له أن يظهر أن عنده حقيقة يكتمها عن العامة ، بل يجب أن لا يرخص فى تعرض شىء من ذلك ، بل يجب أن يعرفهم جلالة الله تعالى وعظمته برموز وأمثلة من الأشياء التى هى عندهم جليلة وعظيمة ، ويلقى إليهم مع هذا ، هذا القدر ، أعنى أنه لانظير له ولاشريك له ولا شبيه له ، وكذلك يجب أن يقرر عندهم أمر المعاد على وجه يتصورون كيفيته ، وتسكن إليه نفوسهم ، ويضرب للسعادة والشقاوة أمثالا مما يفهمونه ويتصورونه . وأما الحق فى ذلك فلا يلوح لهم منه إلا أمراً مجملا ، وهو أن ذلك شىء لا عين رأته ولا أذن سمعته ، وأن هناك من اللذة ما هو مُلك عظيم ومن الألم ما هو عذاب مقيم .

واعلم أن الله تعالى يعلم أن وجه الخير فى هذا ، فيجب أن يوجد معلوم الله تعالى على وجهه على ما علمت ، ولا بأس أن يشتمل خطابه على رموز وإشارات تستدعى المستعدين بالجبلة للنظر إلى البحث الحكمى .

[الفصل الثالث]

(ج) فصـــل

فى العبادات ومنفعتها فى الدنيا والآخرة

ثم إن هـذا الشخص الذى هو النبى ليس مما يتكرر وجود مثله فى كل وقت ، فإن المادة التى تقبل كمال مثـله تقع فى قليل من الأمزجة ، فيجب لا محالة أن يكون النبى صلى الله عليه وسلم قد دبر لبقاء ما يسنه ويشرعه فى أمور المصالح الإنسانية تدبيراً عظيما .

---

(١) وكثرت : فكثرت ص (٢) بميسر : ميسر ب ؛ يميسر د || له : ساقطة من د (٣) يظهر : ساقطة من د (٤) جلالة : جلال ج ، د ، ط || تعالى : ساقطة من ب ، د (٥) وعظيمة : عظيمة ب (٥-٦) ولاشريك له : ولاشريك ب (٦) شبيه : شبه ب ، ج ، د || ولا شبيه له : ولا شبيه ب ، ج ، د ، ط (٧) يفهمونه : يفهمون د (٨) أمراً : رمزا ج (١٠) واعلم : + أنت د || تعالى : ساقطة من ب ، ج ، د || أن وجه : وجه د || يوجد : + هذا د (١١) خطابه : خطاب د || رموز : أمور ب (١٢) للنظر : النظر د (١٤) فصل : ساقطة من د (١٨) صلى الله عليه وسلم : ساقطة من ب ، د || يسنه ويشرعه : سنه وشرعه د || تدبيرا : تدبرا د || عظيما : ساقطة من ب ، ج ، د ، ص .

ولا شك أن القاعدة فى ذلك هى استمرار الناس على معرفتهم بالصانع والمعاد ، وحسم سبب وقوع النسيان فيه مع انقراض القرن الذى يلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فيجب أن يكون على الناس أفعال وأعمال يسن تكرارها عليهم فى مدد متقاربة حتى يكون الذى ميقاته يطلى مصاقبا للمقضى منه، فيعود به التذكر من رأس، وقبل أن ينفسخ يلحق عاقبه . ويجب أن تكون هذه الأعمال مقرونة بما يذكر بالله والمعاد لا محالة ، وإلا فلا فائدة فيها ، والتذكير لا يكون إلا بألفاظ تقال ، أو نيات تنوى فى الخيال ، وأن يقال لهم : إن هذه الأفعال تقرب إلى الله تعالى ، ويستوجب بها الجزاء الكريم ، وأن تكون تلك الأفعال بالحقيقة على هذه الصفة ، وهذه الأفعال مثل العبادات المفروضة على الناس ؛ وبالجملة يجب أن تكون منبهات ، والمنبهات إما حركات وإما أعدام حركات تفضى إلى حركات ؛ فأما الحركات فمثل الصلاة ، وأما أعدام الحركات فمثل الصوم ، فإنه وإن كان معنى عدميا فإنه يحرك من الطبيعة تحريكا شديدا ينبه صاحبه أنه على جملة من الأمر ليس هزلا ، فيتذكر سبب ما ينويه من ذلك أنه القرب إلى الله تعالى ، ويجب إن أمكن أن تخلط بهذه الأحوال مصالح أخرى فى تقوية السنة وبسطها . والمنافع الدنيوية للناس أيضا أن يفعل ذلك ، وذلك مثل الجهاد والحج على أن يعين مواضع من البلاد بأنها أصلح المواضع لعبادة الله تعالى ، وأنها خاصة لله تعالى ، وتعين أفعال لا بد منها للناس وأنها فى ذات الله تعالى مثل القرابين ؛ فإنها مما يعين فى هذا الباب معونة شديدة . والموضع الذى منفعته فى هذا الباب هذه المنفعة إذا كان فيه مأوى الشارع ومسكنه فإنه يذكر به أيضا ، وذكراه فى المنفعة المذكورة تالية لذكر الله تعالى والملائكة ، والمأوى الواحد ليس يجوز أن يكون نصب عين الأمة كافة . فبالحرى

(١) هى : هو ب ، د (٢) النبي : ساقطة من ط || صلى الله عليه وسلم : ساقطة من ب ، د (٣) ميقاته : متقاربة د ؛ مقاته ب || يطلى : مطلا د ؛ مطل جـ ، ص ، ط (٤) للمقضى : للمنقضى د (٥) بالله والمعاد . . . لا يكون : ساقطة من ط (٦) تنوى : فينوى جـ ؛ موى د (٧) تعالى : ساقطة من ب ، د || بها : به ب || الجزاء : الخير جـ ، د ، ص ، ط || الصفة وهذه : ساقطة من د (٩) تفضى إلى حركات : ساقطة من د || الصلاة : الصلوات ب ، د (١١) ليس : ليست د || هزلا : هذرا ب ، جـ ، ص ، ط (١٢) أنه : وأنه ب ؛ فأنه جـ ، ط || القرب : التقرب ب ، جـ ، ط || تعالى : ساقطة من ب ، د || يخلط : تختلط د || بهذه : هذه جـ ، ص ، ط (١٣) يفعل : يفعله ب ، جـ ، ط || ذلك : ساقطة من ب ، جـ (١٤) تعالى : ساقطة من ب ، د (١٥) تعالى : ساقطة من ب || وتعين : وتعيين د ، ص || أفعال : أفعالا جـ || وأنها : أنها ب || تعالى : ساقطة من ب || مما : ساقطة من د (١٧) فيه : ساقطة من د || مأوى : ما رأى جـ (١٨) تعالى : ساقطة من ب ، د || والمأوى : والمسار أى د ؛ ساقطة من جـ .

أن يفرض إليه مهاجرة وسفرة ، ويجب أن يكون أشرف هذه العبادات من وجه هو ما يفرض متوليه أنه مخاطب لله تعالى ومناج إياه وصائر إليه وماثل بين يديه ، وهذا هو الصلاة . فيجب أن يسن للمصلى من الأحوال التي يستعد بها للصلاة ما جرت العادة بمؤاخذة الإنسان نفسه به عند لقاء الملك الإنسانى من الطهارة والتنظيف، وأن يسن فى الطهارة والتنظيف سننا بالغة ، وأن يسن عليه فيها ماجرت العادة بمؤاخذة نفسه به عند لقاء الملوك من الخشوع والسكون وغض البصر وقبض الأطراف وترك الالتفات والاضطراب، وكذلك يسن له فى كل وقت من أوقات العبادة آدابا ورسوما محمودة ؛ فهذه الأفعال ينتفع بها العامة من رسوخ ذكر الله تعالى والمعاد فى أنفسهم ، فيدوم لهم التشبث بالسنن والشرائع بسبب ذلك ؛ فإن لم يكن لهم مثل هذه المذكرات تناسوا جميع ذلك مع انقراض قرن أو قرنين ، وينفعهم أيضا فى المعاد منفعة عظيمة فيما تنزه به أنفسهم على ما عرفته .

وأما الخاصة فأكثر منفعة هذه الأشياء إياهم فى المعاد ، وقد قررنا حال المعاد الحقيق وأثبتنا أن السعادة فى الآخرة مكتسبة بتنزيه النفس ، وتنزيه النفس يبعدها عن اكتساب الهيئات البدنية المضادة لأسباب السعادة ، وهذا التنزيه يحصل بأخلاق وملكات ، والأخلاق والملكات تكتسب بأفعال من شأنها أن تصرف النفس عن البدن والحس وتديم تذكيرها للمعدن الذى لها ؛ فإذا كانت كثيرة الرجوع إلى ذاتها لم تنفعل من الأحوال البدنية ، ومما يذكرها ذلك ويعينها عليه أفعال متعبة خارجة عن عادة الفطرة بل هى إلى التكلف أقرب ؛ فإنها تتعب البدن والقوى الحيوانية وتهزم إرادتها من الاستراحة والكسل ورفض العناء وإخماد الحرارة الغريزية واجتناب الارتياض إلا فى اكتساب أغراض

(١) هـ ـلـه : ساقطة من ب || هو : ساقطة من ب (٢) متوليه أنه : متولها لأنه ب ، د || تعالى : ساقطة من ب ، د || وهذا : وهذه ص (٣) الصلاة : الصلوات د (٤) بمؤاخذة : بمؤاخذات حـ ، ص ، ط || والتنظيف : والتنظف ب (٥) والتنظيف : والتنظف ب || بمؤاخذة : بمؤاخذته حـ ، ص ، ط (٦) لقاء : لقائه ب ، د || وغض : وغمض ب ، د (٧) وكذلك : ولذلك د || الأفعال : الأحوال ب ، حـ ، ص ، ط (٨) من : فى ب ، د || تعالى : ساقطة من ب (٩) بسبب ذلك : بذلك د || فإن : وإن ب ، حـ ، ص ، ط || لم : ساقطة من ب ، د ، ط (١١) وقد : فقد ب ، حـ ، ص ، ط (١٢) وتنزيه : وبراءة د || يبعدها : يتبعدها ب ، حـ ، ص ، ط (١٣) وهذا : وهذه حـ ، ص ، ط || بأخلاق : لأخلاق د (١٥) وتديم : وتدوم د || تذكيرها : تذكرها ب ، د || للمعدن : المعدن ب ، د (١٦) خارجة : وخارجة ب ، د (١٧) التكلف : التكليف د || وتهزم : وتهدم ، حـ ، د ، ص ، ط ؛ وتهزم هامش ص .

من اللذائذ البهيمية ، و يعرض على النفس المحاولة لتلك الحركات وذكر الله تعالى والملائكة وعالم السعادة شاءت أم أبت ، فيتقرر لذلك فيها هيئة الانزعاج عن هذا البدن وتأثيراته ، وملكة التسلط على البدن ، فلا تنفعل عنه ، فإذا جرت عليها أفعال بدنية لم تؤثر فيها هيئة وملكة تأثيرها لو كانت مخلدة إليها منقادة لها من كل وجه . ولذلك قال القائل الحق : « إن الحسنات يذهبن السيئات » فإن دام هذا الفعل من الإنسان استفاد ملكة التفات إلى جهة الحق و إعراض عن الباطل ، وصار شديد الاستعداد للتخلص إلى السعادة بعد المفارقة البدنية . وهذه الأفعال لو فعلها فاعل ولم يعتقد أنها فريضة من عند الله ، وكان مع اعتقاده ذلك يلزم فى كل فعل أن يتذكر الله و يعرض عن غيره ، لكان جديرا بأن يفوز من هذا الزكاء بحظ ، فكيف إذا استعملها من يعلم أن النبي من عند الله تعالى و بإرسال الله تعالى ، وواجب فى الحكمة الإلهية إرساله ، وأن جميع ما يسنه فإنما هو مما وجب من عند الله أن يسنه ، وأن جميع ما يسنه عن عند الله تعالى . فالنبي فرض عليه من عند الله أن يفرض عباداته ، وتكون الفائدة فى العبادات للعابدين فيما يبقى به فيهم السنة والشريعة التى هى أسباب وجودهم ، وفيما يقربهم عند المعاد من الله زلفى بزكائهم ، ثم هذا الإنسان هو المليء بتدبير أحوال الناس على ما تنتظم به أسباب معايشهم ومصالح معادهم ، وهو إنسان متميز عن سائر الناس بتألهه .

(١) و يفرض : و يعرض ـ ، ص || النفس : + عند المجادلة ـ || وذكر : ذكر ، ب ، د ، ص ، ط || تعالى : ساقطة من ب (٢) السعادة : السعادات د || أم : أو ب || فيتقرر : فيقرر ـ ، د ، ط ، ص (٣) فإذا : وإذا د || عليها : عليه أيضا ب (٤) إليها : إليه د || لها : له ب ، د || ولذلك : لذلك ب || قال : ما قال ب ، د ، ص (٥) التفات : الالتفات د (٩) الزكاء : الذكاء د || بحظ : ساقطة من د || إذا : + كانت د || تعالى : ساقطة من ب ، د (١٠) تعالى : ساقطة من ب ، د (١١) من : ساقطة من د || وأن جميع ما يسنه : ساقطة من د || جميع ما يسنه : لسنه ب ، ـ ، ما يسنه ص || تعالى : ساقطة من ب ، د (١٣) وفيما : بما د ، ب || بزكائهم : بزكاتهم د (١٤) معايشهم : معيشتهم ب ، د .

[الفصل الرابع]

(د) فصــــل

فى عقد المدينة وعقد البيت ، وهو النكاح والسنن الكلية فى ذلك

فيجب أن يكون القصد الأول للسان فى وضع السنن وترتيب المدينة على أجزاء ثلاثة : المدبرون ، والصناع ، والحفظة ؛ وأن يرتب فى كل جنس منهم رئيسا يترتب تحته رؤساء يلونه ، يترتب عنهم رؤساء يلونهم ، إلى أن ينتهى إلى أفناء الناس . فلا يكون فى المدينة إنسان معطل ليس له مقام محدود، بل يكون لكل واحد منهم منفعة فى المدينة ، وأن تحرم البطالة والتعطل ، وأن لا يجعل لأحد سبيلا إلى أن يكون له من غيره الحظ الذى لا بد منه للإنسان ، وتكون جبنته معافاة ليس يلزمها كلفة ؛ فإن هؤلاء يجب أن يردعهم كل الردع ؛ فإن لم يرتدعوا نفاهم من الأرض ؛ فإن كان السبب فى ذلك مرضا أو آفة أفرد لهم موضعا يكون فيه أمثالهم ، ويكون عليهم قيّم ، ويجب أن يكون فى المدينة وجه مال مشترك ، بعضه من حقوق تفرض على الأرباح المكتسبة والطبيعية ، كالثمرات والنتاج ؛ وبعضه يفرض عقوبة ، وبعضه يكون من أموال المعاندين للسنة، وهو الغنائم. ويكون ذلك عدة لمصالح مشتركة، وإزاحة لعلة الحفظة الذين لا يشغلون بصناعة، ونفقة على الذين حيل بينهم وبين الكسب بأمراض وزمانات ، ومن الناس من رأى قتل الميئوس من صلاحه منهم . وذلك قبيح، فإن مئونتهم لا تجحف بالمدينة ؛ فإن كان لأمثال هؤلاء من قرابته من يرجع إلى فضل استظهار من قوته فرض عليه كفايته .

(٢) فصل : ساقطة من د (٤) وترتيب : ترتيب ب ، د (٥) يترتب : مترتب ط : يرتب ب ، د (٦) يلونه : يلزمه د ؛ ساقطة من ح || يترتب : ويترتب ص ؛ مرتب د || ينتهى : + منه د (٩) للإنسان : للإنسانية د || وتكون : + من م (١٠) فإن : وأن د || يرتدعوا : يردعوا د | نفاهم : أنفاهم ح ، د ، ص ، ط (١١) فإن : وأن ص || فيه : فى ط (١٤) وبعضه : بعضه ب || المعاندين : المنابذين ب ، ح ، ص ، ط || عدة : ساقطة من د (١٥) الحفظة : الحفظ ح ، ص ، ط || يشغلون : يشتغلون ب ، د || على : فى د (١٥) صلاحه : إصلاحه ص ؛ إقباله ب (١٧) مئونتهم : قوتهم ب ، ح ، ص ، ط || فإن (الثانية) : وإن ب || يرجع : رجع د (١٨) من : ص ؛ ب ، ح ، د ، ص .

والغرامات كلها لاتسن على صاحب جناية ما ، بل يجب أن يسن بعضها على أوليائه وذويه الذين لا يزجرونه ولا يحرسونه ، ويكون ما يسن من ذلك عليهم مخففا فيه بالمهلة للطالبة ، ويكون ذلك فى جنايات تقع خطأ فلا يجوز إهمال أمرها مع وقوعها خطأ .

وكما أنه يجب أن تحرم البطالة كذلك يجب أن تحرم الصناعات التى يقع فيها انتقالات الأملاك أو المنافع من غير مصالح تكون بإزائها ، وذلك مثل القمار فإن المقامر يأخذ من غير أن يعطى منفعة البتة ، بل يجب أن يكون الآخذ آخذا من صناعة يعطى بها فائدة تكون عوضا ، إما عوضا هو جوهر ، أو عوضا هو منفعة ، أو عوضا هو ذكر جميل ، أو غير ذلك مما هى معدودة فى الخيرات البشرية ؛ وكذلك يجب أن تحرم الصناعات التى تدعو إلى أضداد المصالح أو المنافع ، مثل تعلم السرقة واللصوصية والقيادة وغير ذلك .

وتحرم أيضا الحرف التى تغنى الناس عن تعلم الصناعات الداخلة فى الشركة ، مثل المراباة ؛ فإنها طلب زيادة كسب من غير حرفة تحصله ، وإن كانت بإزاء منفعة .

وتحرم أيضا الأفعال التى إن وقع فيها ترخيص أدى إلى ضد ما عليه بناء أمر المدينة ، مثل الزنا واللواط ، الذى يدعو إلى الاستغناء عن أفضل أركان المدينة وهو التزوج .

ثم أول ما يجب أن يشرع فيه هو أمر التزوج المؤدى إلى التناسل وأن يدعو إليه ويحرض عليه ، فإن به بقاء الأنواع التى بقاؤها دليل وجود الله تعالى ، وأن يدبر فى أن يقع ذلك وقوعا ظاهرا لئلا يقع ريبة فى النسب فيقع بسبب ذلك خلل فى انتقال المواريث التى

---

(١) والغرامات : وبغرامات ب || كلها لاتسن : لاتسن كلها ب || ما : ساقطة من ج ، ص ، ط
(٢) الذين : والذين ج ، د ، ص ، ط || مخففا : متجمعنا د || بالمهلة : بالمهملة ط (٣) فلا : ولا ب ، ج ، ط (٥) أو المنافع : والمنافع د (٧) ما عوضا : إما عوض ب ، ج ، ص || أو عوضا : أو عوض ب ، ج ، د ، ص ، ط || أو عوضا هو ذكر : أو عوض هو ذكر ب ، ج ، ص ، ط || هى : هو د ، ص
(٨) معدودة : معدود د (٩) أو المنافع : والمنافع د || ذلك : + بل ب (١٠) تغنى : يغنى ط
(١١) كانت : كان ب ، ج ، ص ، ط (١٢) ضد ما : ضدها ط (١٣) واللواط : واللواطة ج ، د ، ص ، ط || الذى يدعو : التى تدعو ص || التزوج : التزويج د (١٥) بقاء : لقاء د || تعالى : ساقطة من ب ، د (١٦) فيقع : وتقع د || المواريث : الموارث د .

هى أصول الأموال ؛ لأن المال لا بد منه فى المعيشة ، والمال منه أصل ، ومنه فرع ؛ والأصل موروث ، أو ملقوط أو موهوب ؛ وأصح الأصول من هذه الثلاثة الموروث فإنه ليس عن بخت واتفاق ، بل على مذهب كالطبيعى .

وقد يقع فى ذلك – أعنى خفاء المناكحات – أيضا خلل فى وجوه أخرى مثل وجه وجوب نفقة بعض على بعض ، ومعاونة بعض لبعض ، وغير ذلك مما إذا تأمله العاقل عرفه ، ويجب أن يؤكد الأمر أيضا فى ثبوت هذه الوصلة ، حتى لا يقع مع كل نزق فرقة ؛ فيؤدى ذلك إلى تشتت الشمل الجامع للأولاد ووالديهم ، وإلى تجدد احتياج كل إنسان إلى المزاوجة ؛ وفى ذلك أنواع من الضرر كثيرة ؛ ولأن أكثر أسباب المصلحة المحبة ، والمحبة لا تنعقد إلا بالألفة ، والألفة لا تحصل إلا بالعادة ، والعادة لا تحصل إلا بطول المخالطة . وهذا التأكد يحصل من جهة المرأة ؛ بأن لا يكون فى يديها إيقاع هذه الفرقة ؛ فإنها بالحقيقة واهية العقل ، مبادرة إلى طاعة الهوى والغضب ، ويجب أن يكون إلى الفرقة سبيل ما ، وأن لا يسد ذلك من كل وجه ؛ لأن حسم أسباب التوصل إلى الفرقة بالكلية يقتضى وجوها من الضرر والخلل ، منها أن من الطبائع ما لا يؤالف بعض الطباع ، فكلما اجتهد فى الجمع بينهما زاد الشر والنبو وتنغصت المعايش .

ومنها أن من الناس من يمنى بزوج غير كفؤ ، ولا حسن المذاهب فى العشرة ، أو بغيض تعافه الطبيعة ، فيصير ذلك داعية إلى الرغبة فى غيره ، إذ الشهوة طبيعية ، وربما أدى ذلك إلى وجوه من الفساد ، وربما كان المتزاوجان لا يتعاونان على النسل ؛ فإذا بدلا زوجين آخرين تعاونا ؛ فيجب أيضا أن يكون إلى المفارقة سبيل ، ولكن يجب أن يكون مشددا فيه .

---

(١) المال : الأول د (٥) ومعاونة : ومعاملة ب ؛ ومقابلة د (٦) نزق : ساقطة من د
(٩) بالعادة : بالمعادة د (١٠) التأكد : التأكيد ب ، ح ، ص ، ط (١١) العقل : العقد ب
(١٢) وأن لا : ولا ص || التوصل : التواصل ح ، ص ، ط || بالكلية : الكلية ب (١٣) وجوها : وجودها ح ، ص ، ط || ما لا يؤالف : ما لا يؤلف ح ، ط ؛ بألا يولف د || الطباع : الطبائع ب ، ح ، ص ، ط
فكلما : وكلما د (١٤) بينهما : ساقطة من د || وتنغصت : وتنغصت ب ، ح ، ص ، ط
(١٥) بزوج : زوج د (١٦) طبيعية : طبيعة د (١٨) زوجين : بزوجين ح ، د ، ص ، ط
|| ولكن : ولكنه ب ، ح ، د ، ط .

فأما أنقص الشخصين عقلا ، وأكثرهما اختلافا واختلاطا وتلونا ، فلا يجعل فى يديه من ذلك شىء ، بل يجعل إلى الحكام ، حتى إذا عرفوا سوء صحبة تلحقها من الزوج الآخر فرقوا .

وأما من جهة الرجل فإنه يلزمه فى ذلك غرامة لا يقدم عليه إلا بعد التثبت واستصابة ذلك لنفسه من كل وجه ، ومع ذلك فالأحسن أن يترك للصلح وجه من غير أن يمعن فى توجيهه ، فيصير سببا إلى طاعة الطايش ، بل يغلظ الأمر فى المعاودة أشد من التغليظ فى الابتداء ، فنعم ما أمر به أفضل الشارعين أنها لا تحل له بعد الثالثة إلا بعد أن يوطن نفسه على تجرع مضض لا مضض فوقه ، وهو تمكين رجل آخر من حليلته أن يتزوجها بنكاح صحيح ، ويطأها بوطىء صريح ؛ فإنه إذا كان بين عينيه مثل هذا الخطب لم يقدم على الفرقة بالجزاف إلا أن يصمم على الفرقة التامة ، أو يكون هناك وكالة فلا يرى بأسا بفضيحة تصحبها لذه ، وأمثال هؤلاء خارجون عن استحقاق طلب المصلحة لهم .

ولما كان من حق المرأة أن تصان ، لأنها مشتركة فى شهوتها ، وداعية جدا إلى نفسها ، وهى مع ذلك أشد انخداعا ، وأقل للعقل طاعة ، والاشتراك فيها يوقع أنفة وعارا عظيما ، وهى من المضار المشهورة ، والاشتراك فى الرجل لا يوقع عارا بل حسدا ، والحسد غير ملتفت إليه ، فإنه طاعة للشيطان .

فبالحرى أن يسن عليها فى بابها التستر والتخدر ؛ فلذلك ينبغى أن لا تكون المرأة من أهل الكسب كالرجل ؛ فلذلك يجب أن يسن لها أن تكفى من جهة الرجل ، فيلزم الرجل نفقتها ؛ لكن الرجل يجب أن يعوض من ذلك عوضا ، وهو أنه يملكها وهى لا تملكه ،

---

(١) أنقص : + فيه ـ || وأكثرهما : أو أكثرهما د || اختلافا واختلاطا : اختلاطا واختلافا د
(٢) يجعل : يجعله ـ ، ص ، ط || صحبة : صحبتها د (٤) الرجل : الوحدة د || فإنه : فإن ب ، د || التثبت : التثبيت د || واستصابة : وبعد استطابه ـ ، ص ، ط ؛ وبعد استظهار د
(٥) وجه : + آخر ط (٦) توجيهه : توجهه د || يغلظ : تغليظ د (٧) أنها : أنه د
|| يوطن : يوطى د (٨) مضض : المضض د || من : ساقطة من ط || أن : بأن ب ، ـ ، د ، ص
|| يتزوجها : تزوجها د (١٠) بالجزاف : بانحراف ب || وكالة : ركاكة ب ، ـ ، ص ، ط (١٢) كان : كانوا د || فى : ساقطة من د || تصحبها : اتصحبها د (١٣) يوقع : لوقع د (١٤) المشهورة : الشهوة د || لا يوقع : ولا يوقع د (١٦) يسن : يستن د || عليها : به ط ؛ ساقطة من ب ، د || ينبغى : لا ينبغى ط || المرأة : ساقطة من ب (١٧) كالرجل : دون الرجل د ؛ كون الرجل ب ، ص ، ط .

فلا يكون لها أن تنكح غيره . وأما الرجل فلا يحجر عليه فى هذا الباب ، وإن حرم عليه تجاوز عدد لا يفى بإرضاء ما وراءه ويعوله ، فيكون البضع المملوك من المرأة بإزاء ذلك . ولست أعنى بالبضع المملوك الجماع ، فإن الانتفاع بالجماع مشترك بينهما، وحظها أكثر من حظه . والاغتباط والاستمتاع بالولد كذلك ، بل أن لا يكون إلى استعمالها لغيره سبيل ، ويسن فى الولد أن يتولاه كل واحد من الوالدين بالتربية ، أما الوالدة فبما يخصها، وأما الوالد فالنفقة، وكذلك الولد أيضا يسن عليه خدمتهما وطاعتهما وإكبارهما وإجلالهما ، فهما سبب وجوده ، ومع ذلك فقد احتملا مئونته التى لاحاجة إلى شرحها لظهورها .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

فى الخليفة والإمام ووجوب طاعتهما ، والإشارة إلى السياسات والمعاملات والأخلاق

ثم يجب أن يفرض السانُّ طاعة من يخلفه، وأن لا يكون الاستخلاف إلا من جهته، أو بإجماع من أهل السابقة على من يصححون علانية عند الجمهور أنه مستقل بالسياسة ، وأنه أصيل العقل حاصل عنده الأخلاق الشريفة من الشجاعة والعفة وحسن التدبير ، وأنه عارف بالشريعة حتى لا أعرف منه ، تصحيحا يظهر ويستعلن ويتفق عليه الجمهور عند الجميع ، ويسن عليهم أنهم إذا افترقوا أو تنازعوا للهوى والميل ، أو أجمعوا على

---

(٢) تجاوز : مجاز حـ || ويعوله : ويقوله حـ ، د ؛ وعوله ب ، ص || المملوك : المالوك د
(٤) استعمالها : استعماله ب ، حـ ، د ، ط (٥) يتولاه : لا يتولاه د || الوالدين : الأبوين د
(٦) يخصها : تخصه ب (٧) سبب : سببا حـ ، ط ، م || فقد احتملا : فهما قد احتملا د ؛ فهما فقد احتملا ط
(١٠) فصل : ساقطة من د (١١) والمعاملات والأخلاق : والأخلاق وفى المعاملات حـ ؛ والأخلاق والمعاملات ص || والمعاملات : ساقطة من ب ، د (١٣) السان : إنسان د (١٤) أهل : ساقطة من د || بالسياسة : والسياسة د
(١٥) عنده : عنه ط (١٦) ويستعلن : ويستعان د (١٧) أنهم : أنه د || الهوى والميل : الميل والهوى د || أو أجمعوا : وأجمعوا د .

غير من وجد الفضل فيه والاستحقاق له فقد كفروا بالله . والاستخلاف بالنص أصوب فإن ذلك لا يؤدى إلى التشعب والتشاغب والاختلاف ، ثم يجب أن يحكم فى سنته أن من خرج فادعى خلافته بفضل قوة أو مال ، فعلى الكافة من أهل المدينة قتاله وقتله ؛ فإن قدروا ولم يفعلوا فقد عصوا الله وكفروا به ، ويحل دم من قعد عن ذلك وهو متمكن بعد أن يصحح على رأس الملأ ذلك منه ، ويجب أن يسن أنه لا قربة عند الله تعالى بعد الإيمان بالنبي أعظم من إتلاف هذا المتغلب ، فإن صحح الخارجى أن المتولى للخلافة غير أهل لها ، وأنه ممنو بنقص ، وأن ذلك النقص غير موجود فى الخارجى ، فالأولى أن يطابقه أهل المدينة . والمعول عليه الأعظم العقل وحسن الإيالة ، فمن كان متوسطا فى الباقى ومتقدما فى هذين بعد أن لا يكون غريبا فى البواقى وصائرا إلى أضدادها ، فهو أولى ممن يكون متقدما فى البواقى ولا يكون بمنزلته فى هذين . فيلزم أعلمهما أن يشارك أعقلهما ، ويعاضده ، ويلزم أعقلهما أن يعتضد به ويرجع إليه ؛ مثل ما فعل عمر وعلى ، ثم يجب أن يفرض فى العبادات أمور لا تتم إلا بالخليفة تنويها به وجذبا إلى تعظيمه ، وتلك الأمور هى الأمور الجامعة ، مثل الأعياد . فإنه يجب أن يفرض اجتماعات مثل هذه ، فإن فيها دعاء للناس إلى التمسك بالجماعة ، وإلى استعمال عدد الشجاعة ، وإلى المنافسة ، وبالمنافسة تدرك الفضائل ، وفى الاجتماعات استجابة الدعوات ، ونزول البركات على الأحوال التى عرفت من أقاويلنا . وكذلك يجب أن يكون فى المعاملات معاملات يشترك فيها الإمام ، وهى المعاملات التى تؤدى إلى ابتناء أركان المدينة ، مثل المناكحات والمشاركات الكلية . ثم يجب أن يفرض أيضا فى المعاملات المؤدية إلى الأخذ والإعطاء سننا تمنع وقوع الغدر والحيف ، وأن يحرم المعاملات التى فيها غرر ، والتى تتغير فيها الأعواض قبل الفراغ من الإيفاء والاستيفاء ؛ كالصرف ،

---

(١) الفضل : والفضل ح ، ص ، ط (٢) سنته : سنة ب ، د (٣) قوة : وقوة د || قتاله وقتله : قتله وقتاله د (٥) يصحح : يصح ط || تعالى : ساقطة من ب ، د (٦) المتغلب : ساقطة من ح ، ص (٧) وأنه : وأنها د || الخارجى : الخارج د (٨) عليه : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص (١١) يعتضد : يعضد ب || به : ساقطة من ط (١٢) على : + عليه السلام ط || به : ساقطة من ح (١٣) تعظيمه : العظمة هامش ح (١٥) المنافسة : المناقشة ص || وبالمنافسة : وبالمناقشة ص || الاجتماعات : الجماعات ط (١٦) ونزول : بنزول ب || من : ساقطة من ب ، د (١٧) معاملات : ساقطة من د || يشترك : يشترط ب ، د (١٩) الغدر : الغرر ب ، ص ، ط ؛ الغرور د (٢٠) غرر : غدر ح ، ص

والمسيئة ، وغير ذلك ، وأن يسن على الناس معاونة الناس والذب عنهم ووقاية أموالهم وأنفسهم، من غير أن يغرم متبرع فيما يلحق بتبرعه . وأما الأعداء والمخالفون للسنة فيجب أن يسن مقاتلتهم وإفناءهم بعـــد أن يدعوا إلى الحق ، وأن تباح أموالهم وفروجهم ؛ فإن تلك الأموال والفروج إذا لم تكن مدبرة بتدبير المدينة الفاضلة لم تكن عائدة بالمصلحة التي يطلب المـال والفروج لهـا ، بل معينة على الفساد والشر .

وإذ لابد من ناس يخدمون الناس فيجب أن يكون أمثال هؤلاء يجبرون على خدمة أهل المدينة العادلة، وكذلك من كان من الناس بعيدا عن تلق الفضيلة فهم عبيد بالطبع، مثـل الترك والزنج ، وبالجملة الذين نشأوا فى غير الأقاليم الشريفة التى أكثر أحوالها أن ينشأ فيها أمم حسنة الأمزجة صحيحة القرائح والعقول .

وإذا كانت غير مدينة ولهـا سنة حميدة لم يتعرض لهـا إلا أن يكون الوقت يوجب التصريح بأن لاسنة غير السنة النازلة ، فإن الأمم والمدن إذا ضلت فسنت عليها سنة ؛ فإنه يجب أن يؤكد إلزامها ، وإذا أوجب إلزامها ، فربمـا أوجب توكيدها أن يحمل عليها العالم بأسره ، وإذا كان أهل المدينة الحسنة السيرة تجد هذه السنة أيضا حسنة محمودة ، ويرى فى تجددها إعادة أحوال مدن فاسدة إلى الصلاح ، ثم صرحت بأن هذه السنة ليس من حقها أن تقبل ، وكذبت السانّ فى دعواه أنها نازلة على المدن كلها ، كان فى ذلك وهن عظيم يستولى على السنة ، ويكون للمخالفين أن يحتجوا فى ردها بامتناع أهل تلك المدينة عنها ، فحينئذ يجب أن يؤدب هؤلاء أيضا ويجاهدوا ، ولكن مجاهدة دون مجاهدة أهل الضلال الصرف ، أو يلزموا غرامة على مايؤثرونه ، ويصحح عليهم أنهم مبطلون ، وكيف لايكونون مبطلين وقد امتنعوا عن طاعة الشريعة التى أنزلها الله تعالى ؛ فإن أهلكوا فهم لهـا أهل ، فإن فى هلاكهم فسادا لأشخاصهم، وصلاحا باقيا، وخصوصا إذا كانت السنة الجديدة أتم وأفضل .

(١) معاونة الناس : معاونة د (٢) بتبرعه : تبرعه حـ ، ص (٤) فإن : وإن ب (٥) والفروج : والفرج ب || لها : ساقطة من حـ (٦) من ناس يخدمون الناس : للناس من الخدم ص || هؤلاء : ساقطة من ط (٧) تلق : تلقى ب (٩) وبالجملة : + فإن ط (١٠) وإذا : فإذا حـ ، د ، ص || مدينة : مدنية حـ ، مدنيته ب ، ص ؛ + مدنية ب ، حـ ، ص ، ط || ولهـا : ولها دم || إلا : ساقطة من د (١٢) وإذا : فإذا د || أوجب : وجب ب ؛ حـ ، ص (١٣) وإذا : فإذا ب ، حـ ، د ، ص (١٤) يرى : ساقطة من ب ، د (١٦) يستولى : فيستولى د (١٧) حينئذ : ساقطة من ط || ولكن : لكن د (١٩) يكونون : يكون ط || عن : من د || تعالى : ساقطة من ب ، د (٢١) السنة : ساقطة من د .

ويسن فى بابهم أيضا فى أنهم إن أريدت مسامحتهم على فداء أو جزية فعل .

وبالجملة يجب ألا يجريهم وهؤلاء الآخرين مجرى واحدا ، ويجب أن يفرض عقوبات وحدودا ومزاجر ليمنع بذلك عن معصية الشريعة ، فليس كل إنسان ينزجر لما يخشاه فى الآخرة .

ويجب أن يكون أكثر ذلك فى الأفعال المخالفة للسنة الداعية إلى فساد نظام المدينة ، مثل الزنا ، والسرقة ، وموطأة أعداء المدينة وغير ذلك . فأما ما يكون من ذلك مما يضر الشخص فى نفسه فيجب أن يكون فيه تأديب لا يبلغ به المفروضات ، ويجب أن تكون السنة فى العبادات والمزاوجات والمزاجر معتدلة لا تشدد فيها ولا تساهل ، ويجب أن يفوض كثير من الأحوال خصوصا فى المعاملات إلى الاجتهاد ؛ فإن للأوقات أحكاما لا يمكن أن تنضبط ، وأما ضبط المدينة بعد ذلك بمعرفة ترتيب الحفظة ومعرفة الدخل والخرج وإعداد أهب الأسلحة والحقوق والثغور وغير ذلك فينبغى أن يكون ذلك إلى السايس من حيث هو خليفة ، ولا يفرض فيها أحكام جزئية ؛ فإن فى فرضها فسادا ؛ لأنها تتغير مع تغير الأوقات وفرض الكليات فيها مع تمام الاحتراز غير ممكن . فيجب أن يجعل ذلك إلى أهل المشورة ، ويجب أن يكون السان يسن أيضا فى الأخلاق والعادات سننا تدعو إلى العدالة التى هى الوساطة ، والوساطة تطلب فى الأخلاق والعادات بجهتين :

فأما ما فيها من كسر غلبة القوى ، فلأجل زكاء النفس خاصة ، واستفادتها الهيئة الاستعلائية ، وأن يكون تخلصها من البدن تخلصا نقيا .

---

(١) فى بابهم أيضا : أيضا فى بابهم ب ، ح ، د ، ص || فى : ساقطة من ب ، د ، ص || أريدت مسامحتهم : رويت مسالمتهم ب ، ح ، ص ، ط || أو جزية : وجزية ب (٢) يجريهم : يجرى د ؛ يجروهم ب || وهؤلاء : هؤلاء د (٣) ومزاجر : ومزاجره د ؛ ساقطة من ب (٦) الزنا والسرقة : السرقة والزنا د || ما يكون : أن يكون د || من : ساقطة من ب ، د (٧) أن يكون : ساقطة من ط (٨) والمزاوجات : ساقطة من ب ، ح ، د ، ص || والمزاجر : والمزاجرة د || تشدد : متشددا ، ب || تساهل : متساهلا ب (١٠) تنضبط : تضبط ب ، د ، ص ، ط || ترتيب : وترتيب د (١١) الأسلحة : الأسلحة ط (١٢) فى : ساقطة من ح ، ص ، ط (١٣) أهل : ساقطة من ب ، ح (١٤) والعادات : والعبادات د ، ص (١٥) التى هى : وهى ب || والعادات : ساقطة من ب ، ص || بجهتين : بالجهتين ب ، د ، ص (١٦) واستفادتها : واستفادته ب ، د ؛ وباستفادته ح ؛ ولتستفاد بها ص .

وأما ما فيها من استعمال هذه القوى فلمصالح دنيوية ، وأما استعمال اللذات فلبقاء البدن والنسل ، وأما الشجاعة فلبقاء المدينة .

والرذائل الإفراطية تجتنب لضررها فى المصالح الإنسانية، والتفريطية لضررها فى المدينة . والحكمة الفضيلية التى هى ثالثة العفة والشجاعة فليس يعنى بها الحكمة النظرية، فإنها لا يكلف فيها التوسط ألبتة، بل الحكمة العملية التى فى الأفعال الدنيوية والتصرفات الدنيوية، فإن الإمعان فى تعريفها والحرص على التفنن فى توجيه الفوائد من كل وجه منها، واجتناب أسباب المضار من كل وجه، حتى يتبع ذلك وصول أضداد ما يطلبه لنفسه إلى شركائه ، أو يشغله عن اكتساب الفضائل الأخرى ، فهو الجربزة ، وجعل اليد مغلولة إلى العنق هو إضاعة من الإنسان نفسه وعمره وآلة صلاحه وبقائه إلى وقت استكماله ؛ ولأن الدواعى شهوانية ، وغضبية ، وتدبيرية . فالفضائل ثلاثة : هيئة التوسط فى الشهوانية مثل لذة المنكوح والمطعوم والملبوس والراحة وغير ذلك من اللذات الحسية والوهمية ، وهيئة التوسط فى الغضبيات كلها مثل الخوف والغضب والغم والأنفة والحقد والحسد وغير ذلك ، وهيئة التوسط فى التدبيرية . ورؤوس هذه الفضائل عفة وحكمة وشجاعة ، ومجموعها العدالة ، وهى خارجة عن الفضيلة النظرية ؛ ومن اجتمعت له معها الحكمة النظرية فقد سعد ، ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية كاد أن يصير ربا إنسانيا وكاد أن تحل عبادته بعد الله تعالى ، وهو سلطان العالم الأرضى وخليفة الله فيه .

---

(٤) الفضيلية : الفضيلة ﺣ ، د ، ص ، ط (٦) تعريفها : تعرفها ب ، ﺣ ، ص ، ط || التفنن : التيقن ﺣ ، ص || وجه : جهة ب (٨) فهو : فهى ص (١٠) الشهوانية : الشهوانيات د (١١) والوهمية : والوهبة ط (١٢) والأنفة : والألفة ص (١٣) عفة وحكمة : حكمة وعفة ﺣ ، ص (١٤) عن : + الحكمة ﺣ (١٥) كاد : يكاد ب || وكاد أن تحل : فكاد أن تحل د ؛ أو كاد أن يحل ﺣ ؛ وكاد د ، ط (١٠) بعد : بعده د (١٦) تعالى : ساقطة من د ؛ + وكاد أن يفوض إليه أمور عباد الله ﺣ || سلطان : السلطان ص || فيه : + قد تم الكتاب المسمى بالشفاء على يد الأقل عبد الكريم الشريف الشيرازى فى شهر محرم الحرام سنة ثلاث وثلاثة بعد الألف من الهجرة النبوية ط ؛ + تم بحث الالهى من كتاب الشفاء والحمد لله رب العالمين كاتبه العبد الضعيف الجانى ابن شمس الدين عماد الدين محمود الكرمانى ، فى عام ٦٨٣ ﺣ ؛ + تم بالخير . وقع الفراغ من مشقة كتابته يوم الأربعاء خامس عشر من شهر شوال سنة أربع وثمان وألف هجرية على يد الفقير الحقير صفر الكرمانى . اللهم اغفر ذنوبه بحق محمد وآله وأولاده أجمعين ص ؛ + والحمد لله رب العالمين أكمل الحمد على كل حال ، والصلاة والسلام على محمد سيد أهل الكمال ، وعلى آله وأصحابه خير صحب وآل ، كتبه عبد الله بن عبد الله د .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

فهرس المصطلحات[1]

(١) وضع هذا الفهرس مشكورا الأستاذ محمود الخضيرى عضو بلجنة ابن سينا ، وعوّل فيه على الترجمة اللاتينية للإلهيات إلى جانب النص العربى ، تلك الترجمة التى طبعها المعهد الفرنسسكى بمدينة نيو يورك .

(Aviceunae Metaphysica, pro Mauuscripto The Franciscan Institute St. Bonaventura, N. Y. 1948)

وهى منقولة من طبعة البندقية سنة ١٥٢٠ ، واستفاد أحيانا من مخطوط الفاتيكان اللاتينى ، مجموعة Urb. Lat. رقم ١٨٧

وتشير الأرقام الكبرى فى هذا الفهرس إلى صفحات النص العربى ، والأرقام الصغرى إلى الأسطر ، واكتفى بالإشارة إلى بعض المواطن فقط .

(ت)

(ث)

(ج)

(خ)

(د)

(ذ)

(ز)

(س)

(ش)

(ق)